التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2014 - 2015







تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2015–2014



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

The Palestinian Strategic Report 2014–2015

Editor:
Dr. Mohsen Moh’d Saleh

الطبعة الأولى
2016م – 1437هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-49-9

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: + 961 1 80 36 44
تلفاكس: + 961 1 80 36 43
ص.ب.: 14–5034 بيروت – لبنان
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

مروة غلاييني

طباعة

53 dots Dar El Kotob s.a.l +961 5 813753

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2015-2014

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2015-2014

تحرير

د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

أ. أحمد خليفة

د. بشير نافع

أ. د. مجدي حمّاد

أ. منير شفيق

المشاركون

أ. د. إبراهيم حسن أبو جابر

د. جوني منصور

أ. حسن ابحيص

أ. زياد ابحيص

د. سعيد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

أ. عبد الله عبد العزيز نجّار

أ. مؤمن محمد بسيسو

أ. د. معين محمد عطا رجب

أ. هاني المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال عميش

فاطمة عيتاني

إيمان برغوت

باسم القاسم

ربيع الدنان



فهرس المحتويات

الفصل السادس: الأرض والمقدسات

الفصل السابع: المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية

فهرس الجداول

المشاركون في كتابة التقرير

الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي

أ. مؤمن محمد بسيسو:

فلسطيني، تلقى دراسته الأكاديمية في مجال الصحافة والإعلام. مهتم بالشؤون الفكرية، ويختص بالشؤون الفصائلية الفلسطينية. عمل مديراً لتحرير صحيفة الصدى، ومديراً للمركز العربي للبحوث والدراسات بغزة سابقاً. له العديد من الدراسات، أبرزها سلسلة انتفاضة الأقصى الصادرة عن المركز العربي للبحوث والدراسات. يعمل مستشاراً لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني حالياً. كاتب صحفي دائم في العديد من الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية الفلسطينية والعربية.

الفصل الثاني: المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

د. جوني منصور:

مؤرخ ومحاضر في قسم الدراسات التاريخية في الكلية الأكاديمية في بيت بيرل، ونائب مدير كلية مار الياس في الجليل. تتمحور أبحاثه حول التاريخ الإسلامي والعربي وشؤون الشرق الأوسط والصراع الإسرائيلي – العربي. صدر له عدد من الأبحاث والكتب، من بينها: "الاستيطان الإسرائيلي"، و"المؤسسة العسكرية في إسرائيل"، و"معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية". وتولى تحرير تقريرين استراتيجيين للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" في رام الله، لعامي 2006 و2007. نشرت له الكثير من الدراسات والبحوث المُحكّمة في العديد من المجلات والدوريات العلمية. وشارك في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية. وهو عضو ناشط في العديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والأكاديمية.

أ. هاني "محمد عدنان" المصري:

كاتب وصحفي ومحلل سياسي، وعضو في الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين واتحاد الصحفيين العالميين منذ سنة 1980. أحد مؤسسي المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات ومديره العام منذ نيسان 2011 وحتى الآن. وهو مؤسس ومدير المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات – بدائل خلال الفترة 2005–2011. شغل منصب مدير عام الإدارة العامة للمطبوعات والنشر وشؤون المؤسسات الإعلامية في وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية في الفترة 1995–2005. نُشرت له مئات المقالات والدراسات والأبحاث، وشارك في الكثير من المقابلات مع وسائل الإعلام المختلفة، كما شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية. وهو عضو مجلس أمناء في مؤسسة ياسر عرفات، ومستشار في شبكة السياسات الفلسطينية، وعضو لجنة الحكومة في حوار القاهرة.

فريق التحرير في مركز الزيتونة.

الفصل الثالث: القضية الفلسطينية والعالم العربي

أ. حسن ابحيص:

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، حاصل على إجازة (ليسانس) في الإعلام، ويتابع حالياً دراسته العليا في مجال الشؤون الدولية. عمل سابقاً في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات كمساعد باحث وكرئيس لقسم العلاقات العامة والإعلام. شارك في عدد من الإصدارات المنشورة، منها: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للسنوات 2009 و2011، و2012–2013، والسلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013، والتطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، ومعاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، والجدار العازل في الضفة الغربية، بالإضافة إلى عدد من الإسهامات البحثية الأخرى.

الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

* **منظمة التعاون الإسلامي**

أ. وائل أحمد سعد:

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، يعمل حالياً باحثاً ومساعداً للمدير العام في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. ألّف كتاباً بعنوان الحصار، وشارك في إعداد وتحرير عدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة، منها: الوثائق الفلسطينية الذي يصدر سنوياً عن مركز الزيتونة، والسلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، والتطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، وقراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007، كما يشرف على إدارة تحرير التقدير الاستراتيجي الفلسطيني، وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

* **تركيا**

د. سعيد الحاج:

كاتب وباحث في الشأن التركي وقضايا المنطقة العربية والإسلامية. تخرج من كلية الطب في جامعة هاجتبة في تركيا. عَمِلَ، إلى جانب عمله المهني، محرراً ومراسلاً ثم مقدم برامج في عدة قنوات تلفزيونية. له مئات المقالات الدورية في عدد من الصحف والمواقع العربية المعروفة. وله عدة دراسات عن الشأن التركي منشورة في عدد من المراكز البحثية مثل مركز الجزيرة للدراسات، ومركز الزيتونة، ومركز إدراك للدراسات. حاضر في عناوين متعددة بخصوص التجربة التركية في عدد من الملتقيات والمؤتمرات المحلية والدولية، وله إطلالات إعلامية في عدة قنوات فضائية للحديث في الشأن التركي وحول القضية الفلسطينية والعالم العربي.

* **إيران**

أ. د. طلال عتريسي:

عميد سابق للمعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية، مدير سابق لمعهد العلوم الاجتماعية، مدير سابق لمركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، وباحث في قضايا الشرق الأوسط. عضو هيئات علمية واستشارية في مراكز دراسات لبنانية وعربية. من مؤلفاته: دولة بلا رجال: جدل السيادة والإصلاح في الشرق الأوسط، سنة 2005، والجمهورية

الصعبة: وإيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، سنة 2006، وإيران: الدولة والأزمة بالاشتراك مع بشير نافع، سنة 2008، وجيو–استراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، سنة 2009، والعرب وإيران، مراجعة في التاريخ والسياسة، مع مجموعة من الباحثين، سنة 2012، ودعم الفئات المهمشة: (تجربة المجتمع المدني في دعم عائلات السجناء)، سنة 2014.

الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

أ. د. وليد عبد الحي:

أستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الأردن، وهو عضو مجلس أمناء جامعة الزيتونة في الأردن. عمل في عدد من الجامعات العربية، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بالأردن، كما عمل مستشاراً للمجلس الأعلى للإعلام في الأردن، ومستشاراً لدى ديوان المظالم الأردني. ألَّف 22 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومن أبرزها: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، والدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ومناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي، والمكانة المستقبلية للصين على سلم القوى الدولي 1978–2010، وإيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020. كما قام بترجمة عدد من الكتب والدراسات من اللغة الإنجليزية، ونشر أكثر من 60 بحثاً في المجلات العلمية المُحكّمة.

الفصل السادس: الأرض والمقدسات

أ. زياد ابحيص:

باحث متخصص في شؤون القدس. عَمِلَ رئيساً لقسم الإعلام والأبحاث في مؤسسة القدس الدولية في الفترة 2004–2007، وشغل موقع المدير التنفيذي فيها في الفترة 2008–2010. عضو ملتقى القدس الثقافي في الأردن، ومدرب في برنامج الدبلوم التدريبي لدراسات بيت المقدس في الملتقى. قام بتحرير كتاب عين على القدس 2005–2006، كما قام بتحرير تقرير عين على الأقصى في الفترة 2006–2008، وأسهم في إعداده في الفترة 2009–2013. له عدة أبحاث حول

اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كما أسهم في الدراستين الميدانيتين للاجئين الفلسطينيين في لبنان اللتين أجراهما مركز الزيتونة خلال سنتي 2005 و2006.

أ. د. إبراهيم حسن أبو جابر:

مدير مركز الدراسات المعاصرة في أمّ الفحم سابقاً، وباحث في المركز نفسه، ومحاضر في جامعة النجاح الوطنية بنابلس في فلسطين. حصل على الدكتوراه من جامعة غوته بفرانكفورت سنة 1990، عمل لمدة أربعة أعوام في جامعة بن جوريون، ثم في كلية الدعوة في أمّ الفحم. عمل أيضاً مرشداً في فرع جامعة ديربي في فلسطين 48. أصدر العديد من الكتب والبحوث والدراسات منها القدس في دائرة الحدث، وموسوعة جرح النكبة (12 مجلداً)، وانتفاضة القدس والأقصى، والجدار الفاصل، وخطة خارطة الطريق، ومستقبل القدس وسُبل إنقاذها من التهويد، وكفر قاسم الماضي والحاضر، وخطة الانفصال عن غزة، والبطالة في المجتمع العربي في البلاد، وخطة برافر – بيغن "المشروع الإسرائيلي لتهويد النقب".

الفصل السابع: المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية

*** المؤشرات السكانية**

أ. عبد الله عبد العزيز نجّار:

مدير عام الإدارة العامة للتعدادات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله بفلسطين، وهو يعمل في هذا الجهاز منذ سنة 1995. عمل مديراً فنياً ونائباً للمدير التنفيذي للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في العامين 1997 و2007. حاصل على شهادتي ماجستير، إحداها في الدراسات السكانية والأخرى في الاقتصاد والإحصاء من الجامعة الأردنية. عمل محاضراً متفرغاً في كلية الأندلس في عمّان، ومحاضراً غير متفرغ في جامعة بيرزيت لطلبة الماجستير وجامعة القدس المفتوحة. قام بإعداد العديد من التقارير الإحصائية والمواد التعليمية والتدريبية، كما شارك في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية.

* **المؤشرات الاقتصادية**

أ. د. معين محمد عطا رجب:

أستاذ الاقتصاد في عدة جامعات فلسطينية بغزة. شارك في تأسيس كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة. كما شارك في تأسيس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر بغزة، وكان عميدها لعدة سنوات. عمل سابقاً مستشاراً لسلطة النقد الفلسطينية، ومنسقاً لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). عضو في عدة جمعيات علمية اقتصادية محلية وعربية. له عدة أبحاث وأوراق عمل منشورة في الدوريات المتخصصة المحلية والإقليمية. شارك في مؤتمرات محلية وعربية ودولية عديدة. له عدة مؤلفات جامعية في النظرية الاقتصادية، والمالية العامة، والنقود والمصارف، والاقتصاد الإسلامي، والتكامل الاقتصادي، والاقتصاد الفلسطيني، ومناهج البحث العلمي، والتخطيط الاقتصادي. أشرف على عدة رسائل علمية جامعية.

* **المؤشرات التعليمية**

فريق التحرير في مركز الزيتونة.

مقدمة التقرير

لم يكن وضع القضية الفلسطينية في سنتي 2014–2015 أحسن حالاً من السنوات السابقة، حيث غلب على تلك المرحلة تعثُّر داخلي فلسطيني، وتطرفٌ إسرائيلي، وبيئة عربية منهكة ومنشغلة بصراعاتها الداخلية، وبيئة دولية لم يعد الشأن الفلسطيني في سُلَّم أولوياتها.

بالرغم من توقيع اتفاق الشاطئ لتفعيل المصالحة الفلسطينية في 2014/4/23، وبالرغم من تشكيل حكومة الوفاق الوطني بعد ذلك، إلا أن إنفاذ برنامج المصالحة ظلَّ متعثراً، لسبب مباشر هو عدم استيعاب الموظفين الذين عينتهم حكومة تسيير الأعمال، التي قادتها حركة حماس؛ إلا أن الأسباب غير المباشرة ظلت حاضرة كأزمة الثقة بين فتح وحماس، وتعارض مساري التسوية والمقاومة، وحضور اللاعبين الإسرائيليين والعرب والدوليين المؤثر في أي عملية تطبيق حقيقي للمصالحة، وخصوصاً فيما يتعلق بالعداء لتيارات المقاومة وتيارات "الإسلام السياسي". وفي الوقت الذي خاض فيه قطاع غزة حرباً بطولية ضدّ العدوان الإسرائيلي، الذي استمر نحو خمسين يوماً في صيف 2014، إلا أن العالم العربي والإسلامي والدولي لم يقم إلا بالقليل من واجبه في مواجهة العدوان وفي إعمار القطاع، وفي رفع الحصار، بل إن النظام المصري زاد من إجراءاته بشكل غير مسبوق في إغلاق المنافذ مع القطاع. كما أن انتفاضة القدس التي اندلعت في خريف 2015، وقدمت نموذجاً شبابياً مبدعاً في العمل المقاوم، لم تعانِ فقط من شراسة الإجراءات الإسرائيلية، وإنما من الإجراءات الأمنية للسلطة الفلسطينية في رام الله، ومن التجاهل العربي والدولي.

ما زالت حالة "السيولة" واللا استقرار والصراع الداخلي، واستنزاف الطاقات والإمكانيات، في البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين وفي المنطقة العربية، تعكس ظلالها السلبية على الشأن الفلسطيني. وما زالت مخاطر التفتيت والانقسام الطائفي والعرقي حاضرة بقوة؛ غير أن القوى والتيارات النهضوية والوحدوية ما تزال تسعى لاسترداد مواقعها. وبالرغم من رفع علم فلسطين في الأمم المتحدة، إلا أن الملف الفلسطيني تراجعت مكانته، ولم يعد ضمن الأجندة الساخنة في البيئة الدولية.

هذا هو المجلد التاسع من سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني. وبفضل الله سبحانه، فإن هذا التقرير قد أخذ موقعه المرجعي المتميز في الدراسات الفلسطينية، وأصبح من الكتب التي لا غنى عنها للباحثين والمتخصصين والمهتمين. فهو لا يحفل فقط بالمعلومات الواسعة والدقيقة والموثقة، وإنما يحرص على أن يقدم المادة العلمية في إطار موضوعي وتحليلي منضبط بمعايير ومناهج

البحث العلمي، مع السعي لاستشراف المسارات المستقبلية القريبة. ويتميز التقرير الاستراتيجي بشموله، فهو يغطي الوضع الداخلي الفلسطيني، والمشهد الإسرائيلي، ومسارات المقاومة والتسوية السلمية، والأبعاد العربية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية، كما يفرد مساحات واسعة للأرض والمقدسات، وللوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني.

لا بدّ من تقديم الشكر الجزيل للزملاء المتخصصين والخبراء الذين شاركوا في كتابة التقرير، وللسادة المستشارين الذين أسهموا في مراجعة نصوصه؛ وكذلك لفريق العمل في مركز الزيتونة من مساعدي التحرير وموظفي قسم الأرشيف الذين كان لهم دورهم في توفير المادة العلمية، ومراجعة النصوص وتدقيقها، وإخراج التقرير بالشكل اللائق.

وأخيراً، فإننا نحمد الله سبحانه على النجاح الطيب والمتزايد الذي يلقاه هذا التقرير، ونشكر كل من دعم هذا التقرير، وشجعنا على الاستمرار في إصداره. كما نرحب بكل نقد بناء أو نصح أو توجيه.

والحمد لله ربّ العالمين

المحرر

د. محسن محمد صالح

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة

اتسمت سنتا 2014 و2015 بأنهما سنتا تأزم واستمرار انقسام على الصعيد الفلسطيني الداخلي. فبالرغم من العدوان الإسرائيلي الشرس على قطاع غزة صيف 2014، وما خلّفه من دمار هائل وتداعيات جمة، وبالرغم من دوران عجلة المصالحة الفلسطينية الداخلية وتشكّل حكومة التوافق الوطني مطلع حزيران/ يونيو 2014، إلا أن الانقسام السياسي والجغرافي والإداري، ظلَّ سيد الموقف، دون أيّ تغيّر حقيقي على أرض الواقع. ولم تبسط الحكومة سيطرتها على قطاع غزة أو يتم دمج المؤسسات الحكومية وهياكلها الإدارية، حيث برزت قضيتا المعابر والموظفين كعنوانين رئيسيين في الأزمة المستمرة بين حماس من جهة، وحركة فتح وحكومة التوافق من جهة أخرى، وسط تضاعف وتيرة المعاناة لأهالي قطاع غزة، جراء استمرار الحصار وعدم تقديم الحكومة لخدماتها لأهالي القطاع.

وعلى مدار سنتي 2014 و2015 لم تتوقف عجلة التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية للسلطة في رام الله ونظيرتها الإسرائيلية، بالرغم من جمود مسيرة التسوية والمفاوضات، وانطلاق انتفاضة القدس، وبالرغم من قرارات المجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير التي قضت بوقف التنسيق الأمني. كما اشتد الاحباط الفلسطيني مع تعثر عملية إعادة إعمار القطاع في ظلّ عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها المالية.

أولاً: حكومتا رام الله وغزة

استمرت حكومة السلطة في رام الله برئاسة رامي الحمد الله في مزاولة أعمالها في الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2014. فالتزمت الحكومة على الصعيد السياسي بالإطار الذي حدده الحمد الله عند أدائه القسم، حيث أعلن آنذاك أن حكومته هي حكومة الرئيس عباس "وملتزمة ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية"[1].

وبالرغم من الدعوات الفلسطينية لالتزام الحياد تجاه الأحداث التي وقعت في مصر في أعقاب انقلاب 2013/7/3، إلا أن وزير العمل الفلسطيني أحمد المجدلاي رأى أن الإطاحة بـ"الإسلام السياسي" أكبر خدمة للقضية الفلسطينية[2]. ومع أن رأيه لا يعكس الرأي الرسمي للحكومة، إلا أنه صبَّ (من طرف وزير مسؤول) في خانة تعميق الانقسام، وأعطى رسالة سلبية تجاه تيارات الإسلام السياسي الفلسطينية، وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي.

أشار رامي الحمد الله، عند تأدية حكومته اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 2013/6/6، إلى أن الحكومة "ستولي اهتماماً كبيراً لمقاومة الاستيطان ودعم

صمود المزارع الفلسطيني على أرضه بشكل كبير"[3]، وأن "المشكلة الرئيسة في عدم نمو العملية الاقتصادية تكمن في الاحتلال"، وأن الاحتلال "يجب أن ينتهي"[4]؛ لكن نشاط الحكومة اقتصر على التصريحات فيما يتعلق بمقاومة الاستيطان والدفاع عن القدس في مواجهة التهويد واقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى. وقد أشادت الحكومة الفلسطينية بالقرويين في قرية قصرة شمال الضفة الغربية، الذين احتجزوا وضربوا في كانون الثاني/ يناير 2014، نحو عشرة مستوطنين، قبل أن يتم تسليمهم إلى الجيش الإسرائيلي، معتبرة أن ما حدث كان "دفاعاً عن النفس"[5]. غير أن "شبكة الأمان الحكومية والمجتمعية في مواجهة المستوطنين" التي وعد الحمد الله بتشكيلها في 2014/1/17 لم تُبصر النور[6].

أما فيما يخص الأسرى والمحررين، فقد أكدت الحكومة التزامها بتطبيق قانون الأسرى والمحررين المعدل لسنة 2014، وبذل كلّ ما من شأنه توفير الحياة الكريمة للأسرى والمحررين[7]، غير أن الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى والمعتقلين، والمنبثقة عن لجنة التنسيق الفصائلي بنابلس، أكدت على وجود مماطلة متعمدة من الحكومة لتنفيذ هذا الاستحقاق[8].

وتابعت حكومة الحمد الله جانباً من التزاماتها تجاه قطاع غزة، فواصلت دفعها لرواتب الموظفين الذين تعترف بهم حكومة رام الله (ومعظمهم من المستنكفين عن العمل، بطلب من السلطة في رام الله)، بنحو 69% من المبالغ التي تنفقها على القطاع، وفواتير عدد من الخدمات[9]؛ كما سيّرت قافلة من الأدوية والمواد المخبرية والمستلزمات الطبية إلى قطاع غزة، وقال الحمد الله مخاطباً أهل غزة "لستم وحدكم في مواجهة الحصار وتداعياته، فنحن معكم وشعبنا بأكمله خلفكم"[10].

وكان من التحديات التي واجهتها حكومة الحمد الله مشكلة الفساد في المؤسسات الحكومية، فقد أكد "تقرير الفساد ومكافحته لعام 2014" الصادر عن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، على غياب الشفافية في واردات السلطة التي يشرف الاحتلال على إدارة جبايتها، ويحمي بعض الفاسدين أو الفارين من المتهمين بالجرائم الخاصة بالفساد، وأن كلفة شراء الخدمة الصحية تهدر موازنة الصحة. ومن التحديات أيضاً استمرار التجاوزات في استخدام المركبات الحكومية وهدر المال العام، أمام ضعف إجراءات الرقابة والمساءلة في الإدارة العامة للتراخيص، مع الارتفاع المستمر في رواتب المسؤولين في الهيئات والمؤسسات الرسمية غير الوزارية[11].

وبالرغم من "إعلان الشاطئ" في 2014/4/23، الذي توافقت فيه فتح وحماس على تشكيل حكومة توافقية تحل محل حكومتي رام الله وغزة، فقد قامت الحكومة في أيار/ مايو 2014، بمنع توزيع صحيفة فلسطين اليومية المقربة من حماس، مع الإشارة إلى وجود توافق فلسطيني بين حركتي فتح وحماس على استئناف الصحف الفلسطينية الصادرة من غزة والضفة توزيع أعدادها في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967[12].

وكانت هذه الحكومة قد وضعت استقالتها بتصرف محمود عباس في أواخر نيسان/ أبريل 2014، عقب إعلان الشاطئ. وتابعت حكومة رام الله عملها حتى 2014/6/2، عندما أدت حكومة التوافق الوطني اليمين القانونية أمام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس.

أما حكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة برئاسة إسماعيل هنية فتابعت عملها حتى بدء عمل حكومة التوافق الوطني أيضاً. وكانت حكومة هنية تواجه خلال تلك الفترة تحديات كبرى على الصعيدين: الاقتصادي والاجتماعي بسبب شدة الحصار المفروض على القطاع، الذي زاد من حدة البؤس والمعاناة بين المواطنين، وبسبب استمرار التوتر السياسي والميداني بين حكومة هنية والسلطات المصرية.

وقد بدأت الحكومة بإعلان إسماعيل هنية سنة 2014 سنة المصالحة الفلسطينية، وأعلن عن قرارات لدفع عجلة المصالحة وجدت ترحيباً من الرئيس عباس وحركة فتح[13]. وبالفعل أعلن هنية عن عودة 120 كادراً وعنصراً من فتح إلى غزة في إطار بادرة حسن نية تجاه تطبيق المصالحة، مؤكداً أن الحكومة وحماس قدمتا مبادرات إيجابية لدفع المصالحة إلى الأمام[14]. وخطا هنية خطوة إضافية تجاه المصالحة عندما قدم في 2014/3/23 خريطة طريق لإنهاء الانقسام على أساس الشراكة وتبني المقاومة المسلحة[15].

وعقب توقيع إعلان الشاطئ للمصالحة في 2014/4/23، سادت موجة من التفاؤل حكومة هنية حول تشكيل حكومة توافقية، قادرة على إنهاء معاناة أهالي القطاع، وإخراجه من أزماته الكبرى، وسط تأكيدات أنها لن تتخلى عن ثوابتها السياسية. وبدا هنية أكثر تفاؤلاً حين أكد على إبرام اتفاق على إنشاء صندوق وطني لتعويض ضحايا الانقسام بنحو 60 مليون دولار[16].

وفي غمرة الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة التوافق الوطني، أكد هنية أن حماس تُسلّم الحكم طواعية من أجل الشعب ووحدته[17]، إلا أنه عاد في مناسبة أخرى للتأكيد على أن خروج حماس من الحكومة لا يعني مغادرة مربع الحكم[18]. في الوقت الذي أكدت فيه حكومة هنية أنها جاهزة لدفع استحقاقات المصالحة وتسليم المهام كاملة لحكومة التوافق القادمة، وفي اللحظة التي كان فيها وزراء حكومة التوافق يؤدون اليمين القانونية، أكد هنية أن حماس وحكومته السابقة قدمتا كل شيء لإنهاء الانقسام، معرباً عن الاستعداد التام للتعاون مع الحكومة الجديدة[19].

وفي الوقت نفسه، بذلت حكومة هنية جهوداً ملموسة في سبيل دعم مشروع المقاومة، وقال هنية خلال فعاليات عسكرية نظمتها وزارة الداخلية بغزة، إن حكومته لن تتخلى عن مسؤوليتها في حماية ظهر المقاومة، مؤكداً أن قوات وزارة الداخلية تشكل نواة صلبة لبناء أمني يمتد لكل الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1967[20]. وفي 2014/3/10، جدد هنية موقف حكومته حول المقاومة، مؤكداً أنها خطّ أحمر لا يمكن التنازل عنها، وأن سلاحها موجه نحو "إسرائيل" فقط[21]. وفي مناسبة أخرى

أكد هنية أن أسر الجنود الإسرائيليين يتصدر جدول أعمال حركة حماس والمقاومة الفلسطينية، مشدداً على أن تحرير الأسرى لن يتم إلا بخطف الجنود[22].

وحافظت حكومة هنية على إنجازها المهم المتمثل في قدرتها على ضبط الأوضاع الأمنية الداخلية في القطاع. وفي إثر توقيع إعلان الشاطئ، حذر هنية من أن المصالحة لا تعني عودة الفلتان الأمني من جديد، مؤكداً أن لجنة عربية ستشرف على إعادة بناء الأجهزة الأمنية حسب اتفاق المصالحة[23].

ولم يتوان هنية ومسؤولون أمنيون في حكومته، في أكثر من مناسبة، في التشديد على حرصهم على أمن مصر وحسن العلاقة معها، على الرغم من الحملات التشويهية التي تقودها بعض وسائل الإعلام المصرية ضدّ حماس وأهالي القطاع، التي أعقبت الانقلاب على الرئيس محمد مرسي[24]. وفي الوقت الذي دخلت فيه العلاقة بين السلطات المصرية وحماس منعطفاً حاداً، وخصوصاً في ظلّ قرار حظر حماس وتوجيه لوائح اتهام بحق بعض قادتها العسكريين، ومن بينهم شهداء، عالجت الحكومة الأمر بهدوء، نافية أيّ تدخل لها في الشأن المصري الداخلي[25].

ثانياً: حكومة التوافق الوطني

تشكلت حكومة التوافق الوطني برئاسة رامي الحمد الله في 2014/6/2، لتنهي حالة التضارب والازدواج الإداري بين شِقَّي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسط حالة من التفاؤل الفلسطيني، رسمياً وشعبياً، بقدرتها على إنجاز المهمات المنوطة بها في ظلّ الإشكاليات والمعاناة الكبرى التي خلّفها الانقسام. لكن تلك الآمال سرعان ما تبخرت على وقع الخلافات بين حركتي فتح وحماس، دون أن تفلح الجهود في رأب الصدع بين الطرفين.

ويمكن الإشارة إلى أهم الملفات التي تولتها حكومة التوافق منذ تشكيلها وحتى نهاية سنة 2015، وذلك على النحو التالي:

1. العلاقة مع غزة:

طغت الخلافات والتوترات على مجرى علاقة الحكومة مع قطاع غزة الذي تسيطر عليه، عملياً، حركة حماس. وكانت خلافات قد نشبت بين حماس وفتح قبيل الإعلان عن تشكيل الحكومة حول وزارتي الأسرى والخارجية، ليصار إلى خلاف آخر حين أعلن الحمد الله التزام حكومته بشكل مطلق بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير، الأمر الذي رفضته حماس. ولم تمضِ إلا بضعة أيام حتى تصدرت أزمة الرواتب مشهد العلاقة بين الحكومة وحماس، إذ رفضت الحكومة دفع رواتب موظفي حكومة هنية السابقة الذين يبلغ عددهم 40 ألفاً تقريباً، وقررت تشكيل لجنة قانونية إدارية للنظر في قضية الموظفين وفق القانون والاحتياجات الإدارية[26]. وقال الناطق باسم حكومة الوفاق

إيهاب بسيسو، "إن الحكومة بذلت قصارى جهدها لحل أزمة رواتب موظفي غزة، فمنذ أن أعلنت قطر استعدادها لتحويل 20 مليون دولار شهرياً لرواتب موظفي غزة، رفضت البنوك استلام هذه الأموال خوفاً من تعرضها لمضايقات من الجانب الإسرائيلي"[27]. وشددت حكومة التوافق على أنها "تسعى لتأمين الدعم المالي من الدول العربية لمعالجة جميع تداعيات الانقسام"[28]. وفي المقابل قال رئيس وزراء حكومة التوافق الوطني رامي الحمد الله إن "السلطة الفلسطينية لن تدفع رواتب 40 ألف موظف، وبالتالي فإن الأزمة (أزمة عدم دفع رواتب موظفي حكومة غزة السابقة) قابلة للتجدد، لعدم وجود تعهدات مؤكدة من قطر أو أيّ دولة أخرى لدفع تلك الأموال"[29]. وقال رياض المالكي وزير الخارجية الفلسطيني، إن الحكومة الفلسطينية لم تلتزم ضمن الاتفاق، وحركة فتح أيضاً، بدفع رواتب موظفي حركة حماس، ورأى أن نقل هذه الأزمة وتحميلها للحكومة في اليوم الأول في تشكيلها يعكس نيات "غير طيبة"[30].

ومع بدء العدوان الإسرائيلي على غزة في 2014/7/8 أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لتقديم الدعم لأهالي غزة في مواجهة العدوان[31]، وقامت برفع مستوى المعونات الطارئة لغزة إلى 55 مليون شيكل[32] (16 مليون دولار)، لتعود الحكومة مجدداً وتخصص مبلغ عشرة ملايين شيكل إضافية (2.9 مليون دولار) دعماً لغزة[33]. وبالرغم من بعض المواقف المتشنجة التي صدرت عن مسؤولين في السلطة، ومن بينهم عدنان الضميري الناطق باسم الأجهزة الأمنية، والتي هدد فيها بعدم السماح بالتضحية بأبناء الشعب الفلسطيني مقابل مصالح حزبية، واتهام حماس باستهداف عناصر فتح بغزة[34]، إلا أن الحكومة أكدت أنها سوف تتحمل مسؤولياتها تجاه قطاع غزة.

وبدا أن أزمة الرواتب إثر انتهاء العدوان دخلت مرحلة صعبة، حيث هددت "نقابة موظفي غزة"، بعدم السماح لموظفي السلطة الوطنية بالعودة إلى أماكن عملهم بالوزارات والمدارس، إلا بعد حلّ مشكلة رواتب من وظفتهم حركة حماس. وعلَّق الحمد الله على عجزه في حلّ مشكلة الرواتب بقوله "يداي مربوطتان وكذلك قدماي ومطلوب مني السباحة". وكشف أنه "تمّ تحذير الحكومة والبنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية أنه في حال دفع (رواتب الموظفين) لحكومة حماس السابقة في غزة سيتم مقاطعة الحكومة". وقال "كل دول العالم، ولم يتبقَ أحد لم يُحذِّر أنه إذا دفعت هذه الأموال، فسيتم مقاطعة الحكومة والشعب الفلسطيني"؛ مضيفاً أنه في حال المقاطعة "فإن النظام المصرفي الفلسطيني سيتعرض لإشكالية كبيرة، تهدد الوضع الفلسطيني العام"[35].

وخطت الحكومة خطوة عملية تجاه غزة عندما زارتها بكامل أعضائها في 2014/10/9، وعقدت جلسة خاصة فيها، ووعد الحمد الله خلالها بحل كافة مشكلات غزة خلال المرحلة القادمة[36]، إلا أن حماس التي راقبت نتائج الزيارة رأت على لسان عاطف عدوان أحد نواب كتلتها البرلمانية، أن الحمد الله لم يفِ بأي من وعوده المتعلقة بحل مشكلات قطاع غزة الكبيرة والكثيرة[37]. غير أن

الحمد الله أعلن عن تقديم مبلغ 1,200 دولار كدفعة لموظفي غزة المدنيين في إطار منحة قطرية على طريق حلّ أزمة الرواتب[38]. وفي هذا الإطار، أكد نائب رئيس المكتب السياسي لحماس موسى أبو مرزوق أن حركته لن تتخلى عن الموظفين في قطاع غزة، وأنها تعمل جاهدة لينالوا حقوقهم كباقي موظفي السلطة. ونبّه إلى أن الأمور ستكون في منتهى الصعوبة دون إنهاء أزمة الموظفين[39].

وتأجلت زيارة كانت مقررة لرامي الحمد الله وحكومته لغزة نهاية الثلث الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، بهدف متابعة ملف المصالحة وحلّ مشكلات القطاع، بفعل تفجيرات استهدفت مداخل منازل لقيادات من فتح ومنصة احتفال في ذكرى رحيل الرئيس ياسر عرفات. وكما كان متوقعاً عقب وقوع التفجيرات، فقد نشبت أزمة جديدة بين حماس والحكومة، حيث أكدت وزارة الداخلية بغزة أن عدم صرف ميزانية تشغيلية للوزارة يؤثر على عملها المدني والأمني[40]. وهو ما استدعى ردّ الحمد الله الذي أكد أن حماس هي السلطة الأمنية الفعلية في قطاع غزة[41]، لتبادر الوزارة بالقول إنها تفتقد المرجعية الإدارية نظراً لامتناع الحمد الله عن التواصل معها[42].

ومع نهاية السنة، قررت الحكومة، خلال جلسة عقدتها في غزة، عودة موظفي غزة القدامى (المستنكفين) واستيعاب الموظفين (المُعينين)، وأعلنت أن حجم إنفاق السلطة على القطاع لا يقل عن 47%[43].

لكن عجلة الاتهامات المتبادلة عادت للدوران من جديد، إذ وصف المجلس التشريعي الذي تقوده حماس، في جلسة عقدت في غزة في كانون الثاني/ يناير 2015، قرارات الحكومة بأنها باطلة وغير دستورية[44]، في الوقت الذي قرنت فيه الحكومة أداء دورها بتمكينها من أداء مهامها كاملة في غزة دون أيّ عراقيل[45]، في إشارة إلى حماس التي تتهمها الحكومة بمنعها من ممارسة أعمالها وبسط سيادتها على غزة. وفي كانون الثاني/ يناير 2015، شرعت مكاتب البريد وبعض البنوك التي تخضع لإدارة حركة حماس في قطاع غزة بصرف سلفة مالية لموظفي غزة، الذين لم تعترف بهم بعد حكومة التوافق الفلسطينية[46].

واشتد التوتر بين حماس والحكومة عندما كشفت وزارة الداخلية بغزة منتصف شهر آذار/ مارس 2015 عن اعترافات لعناصر من أمن السلطة قدموا معلومات عن المقاومة، وقاموا بسلسلة تفجيرات في أماكن مختلفة داخل القطاع[47].

وقبل نهاية آذار/ مارس زار الحمد الله غزة، يرافقه وفد رفيع من حكومته بتوجيه مباشر من الرئيس عباس، بهدف تكريس المصالحة الداخلية، ووضع حلّ لمشكلة الموظفين مقابل تسليم المعابر الحدودية التي يسيطر عليها موظفو حكومة هنية السابقة، إلا أن جهوده باءت بالفشل. وفي 2015/4/7 أقدمت الحكومة على إعادة تشكيل اللجنة القانونية الإدارية الخاصة بالنظر في قضايا الموظفين، وتشكيل لجنة لتسلُّم معابر القطاع[48]. وتلا ذلك زيارة قام بها وفد وزاري من الحكومة

لغزة في 2015/4/20 لبحث قضية الموظفين، إلا أن الوفد قطع زيارته لغزة، محمّلاً حماس مسؤولية منعه من أداء مهامه في القطاع. ورأى مسؤول ملف المصالحة الوطنية عضو مركزية حركة فتح النائب عزام الأحمد، أن "وحدة الوطن أهم من كل الموظفين ومن الحكومات، وحدة المؤسسات هي وحدة الوطن، ووحدة الحكومة هي وحدة السلطة والوحدة القانونية"، وأضاف أن حماس نسفت كلّ شيء وحولت "قضية الموظفين إلى قميص عثمان لتعطيل تنفيذ كل بنود اتفاق المصالحة"[49].

وفي 2015/6/3، عقد المجلس التشريعي اجتماعاً في غزة، بحضور نواب كتلة حماس البرلمانية، حيث اتهم فيه السلطة الفلسطينية بالفساد ونهب أموال القطاع، ودعا إلى إخضاع الجهات المسؤولة في السلطة للتحقيق[50]. وفي حزيران/ يونيو 2015، صرَّح الحمد الله، "إن القيادة والحكومة على استعداد لحل قضية موظفي قطاع غزة، ولكن بشكل متوازٍ مع تسلم الحكومة لمعابر القطاع"[51].

وفي المقابل، أكد أبو مرزوق أن أزمة موظفي قطاع غزة هي إحدى أدوات الحرب اللا أخلاقية ضدّ الحركة. ورأى أن مشكلة الموظفين لم تكن لتحدث، لأن اتفاق المصالحة نصّ على أن تقوم حكومة التوافق بكافة مسؤولياتها تجاه دمج وحقوق الموظفين كافة. وأشار إلى أنه وخلال مفاوضات وقف إطلاق النار في القاهرة، أفاد الجانب المصري ألا اعتراض إسرائيلي أو أمريكي على موضوع الموظفين، مضيفين أنها قضية داخلية ولا يحق لأي أحد التدخل فيها. ولفت أبو مرزوق إلى أن أعضاء الحكومة كانوا يردون دائماً على مطالب الحركة بخصوص الموظفين أن يعودوا للرئيس عباس لأن القرار بخصوصهم سياسي[52].

وشكل معبر رفح البري بين قطاع غزة ومصر نقطة خلاف متفجرة بين حماس من جهة، والسلطة الفلسطينية ومصر من جهة أخرى، إذ أصرت مصر على تسلّم حكومة التوافق للمعبر كشرط رئيسي لإعادة فتحه، وإنهاء الأزمة الإنسانية التي اجتاحت قطاع غزة جراء استمرار إغلاقه. غير أن حماس أصرَّت أن يكون ذلك ضمن تطبيق حزمة بنود المصالحة، بما في ذلك التزام الحكومة بصرف رواتب الموظفين، الذين سبق أن عينتهم حكومة هنية. الأمر الذي استدعى مبادرة فصائلية تمّ طرحها على حماس والحكومة نهاية 2015 بهدف حلّ الأزمة، إلا أنها لم تلقَ تجاوباً حقيقياً من الطرفين حتى كتابة هذا التقرير.

كما شكل اختطاف أربعة من عناصر كتائب القسام، الجناح المسلح لحماس، في أثناء سفرهم إلى الخارج بعد اجتيازهم البوابة المصرية لمعبر رفح أواخر شهر آب/ أغسطس 2015، وحفر السلطات المصرية لقناة مائية تضخ مياه البحر لإغراق الأنفاق على الحدود المصرية مع قطاع غزة شهر أيلول/ سبتمبر 2015، عنصرَي توتر كبير بين حماس من جهة، وفتح والسلطة الفلسطينية والسلطات المصرية من جهة أخرى. فقد حملت حماس السلطات المصرية المسؤولية الكاملة عن حياة المقاومين الأربعة، ودعت لتأمين الإفراج عنهم فوراً[53].

كما اتهمت حماس الرئيس عباس والسلطة بتحريض السلطات المصرية ضدّ قطاع غزة وأهله الصامدين، وذلك انطلاقاً من تصريحات أدلى بها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من أن كافة الإجراءات التي تتم على الحدود تتم بالتنسيق بين مصر والسلطة الفلسطينية[54].

وحول ملف إعادة إعمار القطاع عقب عدوان 2014، فقد أعدت الحكومة خطة تفصيلية لملف إعادة الإعمار بتكلفة أربعة مليارات دولار تقريباً، وأكدت مسؤوليتها التامة عن متابعة هذا الملف، وهو ما تمّ رصده في هذا الفصل بشكل تفصيلي في الجانب المتعلق بانعكاسات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014 على الوضع الداخلي الفلسطيني.

2. التشكيلة الوزارية:

إدارياً، صادقت الحكومة في 2014/9/2 على قرار إلغاء وزارة الأسرى وتحويلها إلى هيئة وطنية عليا[55]، فيما استشهد رئيس هيئة شؤون الجدار والاستيطان زياد أبو عين في 2014/12/10، إثر ضربه بأعقاب بنادق وغاز جنود الاحتلال لدى مشاركته في مسيرة شعبية سلمية لمقاومة الجدار شمال رام الله[56]. وفي 2015/7/30 اتفق الرئيس عباس ورئيس الحكومة الحمد الله على إجراء تعديل وزاري شمل خمس حقائب، الأمر الذي أثار انتقادات الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها حماس، التي أعلنت عدم اعترافها بالوزراء الجدد.

3. القضايا السياسية:

لم تشهد الفترة 2014–2015 أيّ أحداث سياسية جوهرية، وكان الفلسطينيون قد تابعوا في نهاية أيلول/ سبتمبر 2015، خطاب الرئيس عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of the United Nations، الذي أعلن فيه أن السلطة الفلسطينية بصدد مراجعة كافة الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية مع الاحتلال الإسرائيلي، بسبب تنكر حكومات الاحتلال المتعاقبة للاتفاقيات الموقعة مع السلطة؛ والذي يترك آثاره المباشرة على الحكومة التي تتولى تحويل أيّ قرارات سياسية إلى إجراءات وتطبيقات عملية. لكن سنة 2015 انقضت دون أيّ خطوات عملية من قبل السلطة تجاه الوعود التي أطلقها الرئيس عباس.

ولم تضطر السلطة لهذا الموقف إلا بعد فشل عدة محاولات للتوجه إلى مجلس الأمن الدولي United Nations Security Council لعرض مشاريع قرارات تحدد جدولاً زمنياً لإنهاء الاحتلال مع نهاية سنة 2017، والتي كان آخرها المشروع الفرنسي الذي كان يستهدف إعادة إحياء العملية السياسية بين السلطة و"إسرائيل"، والذي تراجعت عنه فرنسا تحت ضغوط أمريكية وإسرائيلية مطلع شهر تموز/ يوليو 2015.

وشهد مطلع 2015 قيام السلطة الفلسطينية بتقديم طلب رسمي بالانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC)، والذي أتى بعد توقيع صكوك انضمام السلطة الفلسطينية لمجموعة من المواثيق والمعاهدات الدولية، بما فيها ميثاق روما لمحكمة الجنايات الدولية، وذلك رداً على فشل مجلس الأمن في إقرار مشروع لإنهاء الاحتلال ضمن سقف زمني محدد[57]. وفي 2015/5/18، تلقت فلسطين موافقة رسمية على الانضمام إلى منظمة الجمارك العالمية World Customs Organization (WCO)، كما قدمت في 2015/8/3 طلباً رسمياً للانضمام إلى منظمة الإنتربول INTERPOL. وفي ظلّ استمرار الجرائم الإسرائيلية عقب اندلاع انتفاضة القدس، دعا رياض المالكي وزير الخارجية، الاتحاد الأوروبي European Union (EU) إلى لعب دور فاعل في مفاوضات التسوية[58]، فيما أيد وزراء الخارجية العرب مراجعة اتفاقيات السلطة مع "إسرائيل" وفقاً لقرارات المجلس المركزي الفلسطيني، حال بقاء الأوضاع على حالها[59]. (انظر حول المفاوضات ومسار التسوية السلمية في البند خامساً في الفصل الثاني).

4. الوضع المالي والاقتصادي:

لم تُختبر حكومة التوافق جدياً في المجالين المالي والاقتصادي إلا بعد أن قامت حكومة الاحتلال بحجز عائدات أموال الضرائب الفلسطينية "المقاصة"، كخطوة انتقامية من السلطة لتوجهها بمشروع قرار يدعو إلى إنهاء الاحتلال إلى مجلس الأمن الدولي نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2014، الأمر الذي أفقدها 70% من مواردها وفقاً لتأكيدات وزير المالية شكري بشارة[60]. ونتيجة لذلك، واجهت الحكومة، حسب تصريحات صادرة عن محافظ سلطة النقد جهاد الوزير، أزمة مالية خانقة اضطرت البنوك للاعتذار عن تقديم القروض لها بغية تمكينها من دفع رواتب الموظفين[61]. تبعاً لذلك، أقرت الحكومة موازنة طوارئ لسنة 2015 ابتداء من 2015/4/1 بهدف ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات، حيث أكد وزير المالية شكري بشارة أنه فور انفراج الأزمة المالية فسيتم تقديم موازنة تكميلية جديدة[62].

وفي 2015/4/18، توصلت الحكومة إلى اتفاق مع الاحتلال حول فكّ الحظر عن عائدات الضرائب مع بعض الخصومات والاستقطاعات، وخصوصاً في قطاع الكهرباء[63]. وجراء الأزمة المالية، ارتفع حجم الدين العام على السلطة بنسبة 7.1% خلال الربع الأول من سنة 2015[64]، ما اضطر الحكومة لتخصيص 400 مليون شيكل (100 مليون دولار) لتسديد مستحقات القطاع الخاص[65]. وشهدت سنة 2015 تراجعاً في الدعم المالي الخارجي، إذ أكد الوزير بشارة في مناسبة انخفاض الدعم الخارجي بنسبة 22% خلال السنة[66]، فيما أشارت وزارة المالية نهاية أيلول/ سبتمبر 2015 إلى أن خزينة السلطة تلقت 28% فقط مما توقعته من مساعدات ومنح مالية خارجية[67]. (انظر حول الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية في البند ثانياً من الفصل السابع).

5. الوضع الأمني:

ارتبط الوضع الأمني الداخلي لحكومة التوافق بالنطاق الجغرافي للضفة الغربية فحسب، نظراً لعدم تمكنها من بسط سيطرتها ونفوذها على قطاع غزة، حسب ادعاءاتها، بفعل العوائق التي تضعها حركة حماس.

وفيما عدا المداهمات الإسرائيلية (التي تتم في أحيان كثيرة بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية) للمناطق التي تسيطر عليها السلطة، فإن الوضع الأمني الداخلي للمستوطنين والاحتلال كان مقبولاً من جانب المسؤولين الإسرائيليين. وقد قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بحملات اعتقال لناشطين من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، والتي كان أبرزها حملة الاعتقالات التي أصابت العشرات من عناصر حماس الذين اتهمتهم السلطة بالتخطيط لتنفيذ هجمات ضدّ أهداف إسرائيلية لتقويض أمن الضفة، وهجمات أخرى ضدّ أمن السلطة حسب ادعاءاتها، الأمر الذي أثار ردّ فعل عنيف من حماس التي كذبت رواية السلطة جملة وتفصيلاً[68].

وكان لافتاً نفي السلطة لأي اختراق أمني لمناطق السلطة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وفقاً لأحد الاتهامات الإسرائيلية مطلع سنة 2015، التي زعمت اعتقال عناصر خلية تابعة للتنظيم في منطقة الخليل بالضفة[69].

ومع اندلاع انتفاضة القدس التي غلب عليها استخدام أسلوب الطعن والدهس مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2015، التزمت الحكومة وأجهزتها الأمنية الحياد الميداني في معظم الأحيان، ودافعت عن حقّ الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم، مؤكدة أن عنف وقمع وإجراءات الاحتلال التعسفية لا يولّد إلا مزيداً من العنف. ودانت الحكومة في أكثر من مناسبة الإرهاب والإعدامات الإسرائيلية، مؤكدة أن جرائم المستوطنين هي العامل الأساسي في إشعال الأوضاع بالضفة[70]. وبينما أبدت الحكومة حرصها على عدم عسكرة انتفاضة القدس ومنع أيّ محاولة لاستخدام السلاح فيها[71]، فقد دعت في الوقت نفسه إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني[72].

وحين وقّع الأردن اتفاقاً مع الاحتلال لنشر كاميرات مراقبة في المسجد الأقصى لضبط الوضع الأمني والميداني، رفضت الحكومة هذا الاتفاق ورأت فيه فخاً يهدف لاعتقال الفلسطينيين بحجة التحريض[73]. (انظر حول التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال في البند خامساً من هذا الفصل).

ثالثاً: التطورات المتعلقة بمسار المصالحة الوطنية وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني

شكلت قضية المصالحة الوطنية الداخلية القضية الأساسية لدى الفلسطينيين على مدار سنتي 2014 و2015 لكونها تمس جوهر حياتهم الوطنية والمعيشية. ومع ذلك، فإن عجز طرفي الانقسام عن تحويل نصوص اتفاقات المصالحة النظرية إلى واقع وتطبيقات عملية، أدخل الفلسطينيين في حالة من اليأس من إمكانية طيّ صفحة الانقسام وإنهاء القطيعة بين الطرفين، حتى إن حديث المصالحة أضحى مادة ممجوجة تقابل باللا مبالاة لدى الغالبية المحبطة من الفلسطينيين.

أثبتت كل محاولات الوصول إلى مصالحة بين فتح وحماس، كما أثبتت كل الاتفاقات التي تمت لعقد المصالحة ابتداء من اتفاقات القاهرة للمصالحة حتى كتابة هذه السطور، أن المصالحة بشكلها المطروح، تكاد تكون غير ممكنة التنفيذ، ويصعب تنزيلها على أرض الواقع. والسبب أن جوهر الانقسام الذي يراد للمصالحة أن تتجاوزه لا يعَالَج في كل مشاريع المصالحة معالجة مباشرة وصريحة؛ وإنما يُصار إلى اتفاق على إجراءات جانبية، أو الهروب إلى تشكيل حكومة توافق، أو التحضير لانتخابات، مع أن أساس الانقسام بين الطرفين مرتبط بالتعارض الجوهري بين مساري التسوية والمقاومة.

صرح محمود عباس رسمياً وعلناً في اجتماعات مجلس الجامعة العربية بعد الحرب على قطاع غزة 2014، كما في خطابه في مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة في القاهرة، أن لا مصالحة إلا على أساس:

1. قرار سياسي واحد في الحرب والسلم.
2. وسلاح واحد.
3. وسلطة واحدة.

فإذا كان القرار السياسي الواحد يعني سياسة التفاوض والتسوية والاعتراف باتفاقات أوسلو Oslo Accords و"نبذ العنف". وهو ما لا تقبل به حماس ولا الجهاد ولا الجبهة الشعبية، ولا تسلم به، كما يريد عباس، الجبهة الديموقراطية أو الفصائل الأخرى. وإذا كان السلاح الواحد يعني سلاح الأجهزة الأمنية الملتزمة بالتنسيق الأمني وبتصفية المقاومة المسلحة والانتفاضة، وكل ما يدخل ضمن إطار العنف حتى المواجهات بالحجارة والمولوتوف ناهيك عن السكاكين والدهس، مما يقتضي نزع سلاح المقاومة في قطاع غزة وتسليم الأنفاق، كذلك حلّ الأجهزة الأمنية التي تحمي المقاومة والأنفاق. وإذا كانت السلطة الواحدة تعني أن تصبح السلطة في قطاع غزة خاضعة

لسياسات والتزامات السلطة في الضفة؛ إذا كانت هذه شروط محمود عباس التي لا مصالحة إلا على أساسها، فيجب أن يُعترف علناً أن المصالحة ستصطدم عملياً باستحقاقات لا يمكن قبولها من قوى المقاومة.

وكانت سنة 2014 قد استُهلّت بأجواء إيجابية خيمت على العلاقة المتبادلة بين حركتي فتح وحماس، إذ تمّ الاتفاق بين عزام الأحمد مسؤول ملف المصالحة في فتح وإسماعيل هنية نائب رئيس المكتب السياسي لحماس على لقاء قريب يجمعهما، من أجل تشكيل حكومة توافق وطني تنهي حالة الانقسام بين الضفة والقطاع[74]، وهو ما وجد أول ثماره في لقاء جمع بين وفدين من فتح وحماس في 2014/2/9 بمنزل هنية، لوضع خطة عملية لتطبيق اتفاق المصالحة[75].

وبقيت الأوضاع على حالها حتى 2014/4/23، حين تمّ توقيع إعلان الشاطئ عقب لقاء جمع وفداً يمثل منظمة التحرير برئاسة عزام الأحمد بوفد من حماس برئاسة إسماعيل هنية في منزل هنية بمخيم الشاطئ، ونصّ على تطبيق بنود اتفاق المصالحة، وأهمها تشكيل حكومة توافق وطني وعقد اجتماع للجنة تفعيل المنظمة خلال خمسة أسابيع مع إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، بشكل متزامن، بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة[76].

وفي الوقت الذي رحبت فيه الأوساط الشعبية والفصائلية والمجتمعية الفلسطينية بإعلان الشاطئ، انتقد نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديموقراطية هذا الإعلان، محذراً من أن حكومة التوافق الوطني الفتحاوية الحمساوية لن تعيش طويلاً كما قال[77].

وفي 2014/5/28 أنهت حركتا فتح وحماس مشاوراتهما حول تشكيل الحكومة واتفقتا على تسمية رامي الحمد الله رئيساً لحكومة التوافق، فيما تمّ الإعلان الرسمي عن تشكيل الحكومة في 2014/6/2، وتمّ تحديد مهامها في إعادة توحيد المؤسسات المدنية والأمنية وإعادة إعمار غزة وإعادة اللحمة إلى الضفة والقطاع، بالرغم من بعض الخلافات التي بدت إجرائية محدودة بين حماس والرئاسة الفلسطينية.

ومع انقضاء الشهر الأول على عمل الحكومة، تفجرت أول الخلافات الجوهرية بين حماس والحكومة حول ملف الموظفين، إذ رفضت حماس قرارات الحكومة بالتمييز بين الموظفين من حيث عودة الموظفين الذين استنكفوا عن أداء وظائفهم بعد أحداث سنة 2007، وإخضاع الموظفين التابعين لها لإعادة البحث والتقييم القانوني والإداري قبل إعطائهم رواتبهم، معتبرة ذلك تجاوزاً لاتفاق المصالحة[78].

لكن العلاقة بين حماس من جهة، وفتح وحكومة التوافق من جهة أخرى، بدأت تأخذ منحى توتر مكتوم (ومعلن أحياناً)، بعد مقتل ثلاثة مستوطنين على يد مقاومين (اكتُشف لاحقاً أنهم من

حماس) في 2014/6/12؛ وبعد مواجهة حماس للعدوان الإسرائيلي على القطاع في صيف 2014، وإصرارها على شروط محددة لإنهاء القتال. وبالرغم من تشكيل وفد فلسطيني مشترك (فتح وحماس والفصائل) في مفاوضات القاهرة بشأن الهدنة؛ إلا أن قيادة فتح وخصوصاً عباس، لم تخفِ انزعاجها من "انفراد" حماس بقرار المقاومة في القطاع. وقد اتهم الرئيس عباس حماس بإقامة حكومة ظلّ في قطاع غزة، الأمر الذي نفته حماس، معتبرة تصريحاته توتيرية ولا تحترم الوحدة الوطنية[79].

وفي محاولة لاحتواء الموقف عقب نهاية الحرب، شكلت فتح لجنة خاصة لزيارة غزة والتحاور مع حماس حول القضايا الفلسطينية الأساسية ومن بينها المصالحة، إلا أن اللقاء لم ينعقد إلا في القاهرة في 2014/9/25، وجرى خلاله الاتفاق على إنجاز مختلف القضايا العالقة وأهمها الشراكة السياسية، وتمكين الحكومة من أداء عملها في غزة، وإعادة إعمار غزة، ورواتب الموظفين.

وفي إثر ذلك لم يطرأ أيّ تقدم ملموس على الأرض بخصوص تنفيذ هذه التفاهمات، إلى أن أعلنت فتح عن نيتها إرسال وفد رفيع إلى غزة لتذليل العقبات التي تعترض سبل تطبيق ملفات المصالحة مع حماس مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، على هامش مهرجان يختص بإحياء الذكرى السنوية العاشرة لوفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وخصوصاً في ظلّ عودة التراشق الإعلامي بين الطرفين[80]. وقد اصطدم ذلك بسلسلة تفجيرات أمام منازل عدد من قيادات فتح بغزة، إضافة إلى تفجير منصة مهرجان الرئيس الراحل عرفات في 2014/11/7، ما حدا بحركة فتح لاتهام حماس وتحميلها مسؤولية وقوع التفجيرات بحكم سلطتها الأمنية على القطاع[81]، بالرغم من إدانة حماس لهذه التفجيرات ودعوتها لملاحقة الجناة[82]. كما دانت الفصائل الفلسطينية المختلفة هذه التفجيرات[83].

وفي ردّ فعل مضاد، هدد خليل الحية عضو المكتب السياسي لحماس بنزع الثقة من الحكومة، متهماً الرئيس عباس بتعطيل عملها ومعاملة غزة كقرية نائية[84]، فيما اتهم محمد فرج الغول رئيس كتلة حماس البرلمانية الحكومة بعدم الشرعية القانونية والدستورية بحكم عدم نيلها الثقة من المجلس التشريعي[85]. في الوقت ذاته، دعا إسماعيل رضوان أحد المتحدثين باسم حماس إلى حلّ الحكومة، متهماً إياها بالفشل في القيام بمسؤولياتها تجاه أهالي القطاع[86]. تبعاً لذلك، حاولت أربعة فصائل هي: الجهاد الإسلامي، والجبهتان الشعبية والديموقراطية، وحزب الشعب، رأب الصدع بين فتح وحماس، إلا أن جهودها باءت بالفشل[87].

ومع اقتراب انتهاء المدة الزمنية المتوافق عليها لحكومة التوافق في 2014/12/2، ارتفع منسوب التوتر من جديد بين الحركتين، حيث طالب موسى أبو مرزوق عضو المكتب السياسي لحماس

بتشكيل حكومة وحدة وطنية كبديل عن الحكومة القائمة، متهماً الرئيس عباس بالافتقار إلى القرار السياسي لإنفاذ المصالحة[88]، نافياً وجود حكومة ظلّ تديرها حماس في قطاع غزة حسب اتهامات فتح[89].

ومع مطلع سنة 2015، علت موجة من التفاؤل عقب إعلان رامي الحمد الله رئيس الحكومة عن نيته زيارة قطاع غزة، وتعهده بحل مشكلات القطاع خلال أربعة أسابيع[90]، إلا أن بياناً صدر عن الحكومة أكد أن الحكومة لن تتمكن من القيام بدورها إلا بعد تمكينها من أداء مهامها كاملة دون أيّ عراقيل فصائلية، ما أعاد الأمور إلى المربع الأول، ودفع حماس للقول بأن هذا البيان يمثل انقلاباً على المصالحة[91].

وعادت مساعي التوافق مجدداً مطلع شباط/ فبراير 2015، عقب إعلان فصائل منظمة التحرير عن نيتها إرسال وفد عنها إلى قطاع غزة للقاء حماس، إلا أن عزام الأحمد عطّل تلك المساعي حسب اتهامات صادرة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي أكدت أيضاً أن هناك "لوبياً" داخل السلطة الفلسطينية يصر على تعطيل المصالحة وتهميش قطاع غزة.

ومع عودة التراشق الإعلامي بين الطرفين وشيوع أنباء غير مؤكدة حول نية فصائل المنظمة إرسال وفد عنها إلى القطاع، أكد صلاح البردويل أحد قادة حماس أن التراشق الإعلامي الحاصل لا يحتاج إلى إرسال وفد من المنظمة إلى غزة، متهماً الرئيس عباس بعرقلة المصالحة واستعمال المنظمة لتحقيق أهداف سياسية خاصة[92].

وقبل أن ينتهي شهر نيسان/ أبريل 2015 قدمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للفصائل الفلسطينية في قطاع غزة مذكرة تفصيلية تشمل أفكاراً وخريطة طريق من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية[93]، الأمر الذي لم تتفاعل معه فتح وحماس. غير أن نائب رئيس مكتب حماس السياسي إسماعيل هنية دعا السعودية إلى تجديد مساعيها لإنهاء الانقسام وتطبيق المصالحة[94]، وهو ما استدعى رفضاً فتحاوياً على لسان محمد اشتية عضو مركزية فتح وأمين مقبول القيادي بالحركة، اللذيْن أكدا أن ملف المصالحة لا يحتاج إلى وساطات جديدة، وأن المطلوب لا يتعدى تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، متهمين حماس بمحاولة تحييد مصر عبر إدخال السعودية على خطّ المصالحة بين الطرفين[95].

وفيما ساد الجمود التام ملف المصالحة، رعى رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري لقاء مشتركاً بين فتح وحماس في العاصمة اللبنانية بيروت، وقدم مبادرة مهمة تتضمن مقترحات لدفع قطار المصالحة الفلسطينية إلى الأمام، الأمر الذي لاقى ترحيباً من الطرفين[96]. لكن الاتهامات المتبادلة بين الطرفين جعلت من هذه المبادرة مبادرة نظرية بحتة دون أيّ نتائج عملية. تلا ذلك قيام

حكومة التوافق بإرسال وفد إلى قطاع غزة برئاسة زياد أبو عمرو نائب رئيس الحكومة، لبحث ملفَي المعابر والموظفين، دون أن تتمخض اللقاءات عن اتفاقات جدية في نهاية المطاف.

ومع انقضاء العام الأول لحكومة التوافق مطلع حزيران/ يونيو 2015 عاد الجدل حول الحكومة وطبيعة تشكيلتها إلى الواجهة، فقد طرحت فتح على حماس تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة بديلاً عن حكومة التوافق، وهو ما استتبع وضع حماس ثلاثة شروط للمشاركة في الحكومة المنتظرة، وهي تغيير رئيس الحكومة رامي الحمد الله، وعدم تبني برنامج سياسي يعترف بـ"إسرائيل"، والعمل على تطبيق اتفاق المصالحة بما في ذلك الاعتراف بموظفي حكومة هنية السابقة[97].

وتطور موقف حماس إلى الرفض حين أكد خليل الحية عدم مشاركة حماس في أيّ حكومة مقبلة، ما لم تخضع الحكومة ومشاوراتها الداخلية لحوار وطني شامل دون استثناءات[98]. غير أن الرئيس عباس قام بتكليف رامي الحمد الله بإجراء تعديل وزاري رأت فيه حماس انقلاباً على المصالحة، مؤكدة عدم اعترافها بشرعية أيّ تعديل وزاري دون التوافق معها[99].

وهكذا جرى التعديل الوزاري على الحكومة في 2015/7/31 في ظلّ تهديدات حماس بعدم الاعتراف بالتعديل الحاصل، ووسط معارضة بعض الأوساط القيادية في فتح، ومن بينها عزام الأحمد الذي أكد أن التعديل الوزاري لم يكن مبرراً، لأن مفاوضات تشكيل حكومة وحدة وطنية كانت متواصلة.

وبالرغم من التعديل الوزاري، الذي تجاوز حماس وجاء خلافاً لرغبتها، إلا أن الحركة استمرت في دعوتها إلى تحقيق الشراكة الوطنية في مختلف المجالات؛ وهو ما جاء على لسان خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة؛ الذي شدد على أهمية الديموقراطية وضرورة تحمل المسؤولية الوطنية في ظلّ التحديات والمخططات الإسرائيلية[100].

وأمام المخططات الإسرائيلية التي استهدفت المسجد الأقصى ومحاولات تقسيمه زمانياً ومكانياً في أيلول/ سبتمبر 2015، أعلن عزام الأحمد أنه تلقى تكليفاً من الرئيس عباس بالتواصل مع حماس بهدف اتخاذ خطوات عملية في إطار تحقيق المصالحة[101]. في الوقت ذاته، دعا أسامة حمدان أحد قادة حماس الرئيس عباس إلى توحيد الصف الفلسطيني، مؤكداً أن تحقيق المصالحة سيردع الاحتلال عن تقسيم المسجد الأقصى[102].

وبدا أن أزمة جديدة تشارف على اقتحام المشهد الفلسطيني الداخلي حين اتخذت مركزية فتح، في 2015/8/16، قراراً بضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني التابع للمنظمة، وقدّم محمود عباس وتسعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في 2015/8/22 استقالاتهم من

عضويتها. وحسبما قال واصل أبو يوسف عضو اللجنة التنفيذية، فقد أصبح هناك فراغ قانوني، وبناء عليه تمت دعوة المجلس الوطني الفلسطيني لعقد جلسة طارئة خلال شهر (تمّ تحديدها في 14–2015/9/15)، لانتخاب لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير[103]. كما كلَّف عباس صائب عريقات بمسؤولية أمانة سر منظمة التحرير، وذلك بعدما أقال في 2015/6/30 ياسر عبد ربه من هذا المنصب[104].

رفضت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عقد المجلس الوطني بهذه الطريقة، التي رأتها طريقة متفردة ومتجاوزة لكل الاتفاقات الوطنية. ورأت أن إصرار عباس على ذلك يمثل، من الناحية العملية، شطباً للاتفاقات الوطنية وتمزيقاً للصف الوطني، "وتشكيل المنظمة وفق مقاسات عباس الشخصية والحزبية"[105]. كما رفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المشاركة في دورة المجلس الوطني التي تمت الدعوة إليها، سواء أكانت عادية أم استثنائية "طارئة"، وأوضحت أن عقد دورة جديدة للمجلس الوطني من شأنه أن يعمّق الأزمة في الساحة الفلسطينية ويطيل أمد الانقسام، وحذرت من استغلال المجلس الوطني لتمرير مشاريع سياسية يجري الإعداد لها في واشنطن وأوروبا والعودة إلى المفاوضات. وأشارت الجبهة إلى أن قرار عدم المشاركة في دورة المجلس الوطني لا يعني انسحاباً أو تعليقاً لعضوية الجبهة الشعبية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية[106]. ودعت فصائل المقاومة في غزة، المتمثلة في حركتي حماس والجهاد الإسلامي، ولجان المقاومة، وحركة المجاهدين، وحركة الأحرار، وقوات الصاعقة، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، إلى مقاطعة الدعوة لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، لأنه يشكل تهديداً للمشروع الوطني ومساساً بالعلاقات الوطنية. وأكدت أن كل ما سيصدر عن هذه الجلسة لن يكون ملزماً لأبناء الشعب الفلسطيني، ولن يمثل إلا الأشخاص المشاركين في هذه الجلسات[107].

وعلى صعيد متصل، طالب سبعون نائباً في بيان موقع بأسمائهم بدعوة الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية للاجتماع فوراً وفق اتفاقات المصالحة، وقال النواب إنهم لا يعارضون مبدأ المشاركة في المجلس الوطني أو هيئات المنظمة "وفق أسس توافقية جامعة"، لكنهم "ضدّ الخطوات الانفرادية المتعجلة المتسببة بمزيد من الانقسام والتشرذم والتفرّد"[108]. كما وقّع مئات الشخصيات الأكاديمية والمستقلة على عريضة تطالب بتأجيل الاجتماع[109].

وبسبب الاعتراضات الواسعة على عقد المجلس، اضطر الرئيس عباس وقيادة فتح لسحب الدعوة لعقده، فأعلن رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، في 2015/9/9، تأجيل عقد اجتماع المجلس، والبدء بمشاورات لعقد جلسة عادية[110]. وهو ما لقي ارتياحاً وترحيباً لدى الفصائل الفلسطينية[111].

وعلى ما يبدو، فإن فرص تحقيق المصالحة كانت في نهاية سنة 2015 في أضعف مستوياتها، بالرغم من الظروف والمناخات التي هيّأتها انتفاضة القدس لإحداث تقارب فلسطيني داخلي في مواجهة الاحتلال. لذا، يصعب التنبؤ بإمكانية صعود سيناريو الوفاق بين حماس وفتح خلال المرحلة القادمة، في ظلّ المعطيات الراهنة، إلا إذا حدث تغير دراماتيكي في المشهد الفلسطيني الداخلي يدفع بعجلة المصالحة إلى الأمام.

رابعاً: العلاقات الفصائلية الفلسطينية

احتلت العلاقة المتوترة بين حماس من جهة، وفتح والسلطة من جهة أخرى حيزاً واسعاً في الفضاء الوطني الفلسطيني على مدار سنتي 2014 و2015، حيث غلب عليها التراشق الإعلامي الدائم، في ظلّ تضارب برنامجي فتح وحماس حول موضوع المقاومة، والمفاوضات، والاتفاقيات، والتنسيق الأمني.

وتعكس استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة التي يشملها هذا التقرير (2014–2015)، استمرار حالة الاستقطاب بين فتح وحماس في الشارع الفلسطيني. إذ تحصل فتح وحماس على ثلثي الأصوات تقريباً؛ بنحو ثلث الأصوات لكل منهما، بينما تحصل الفصائل الأخرى مجتمعة على نحو 11%. وهناك نحو 20–23% لم يقرروا لمن سيصوتون، وعادة ما تتوزع معظم أصواتهم على فتح وحماس. وكان لافتاً في الاستطلاعات تكرار حصول حماس على شعبية أعلى في الضفة الغربية، وحصول فتح على شعبية أعلى في القطاع. كما كان لافتاً التراجع في شعبية الرئيس عباس في حال حدوث انتخابات رئاسية في مواجهة إسماعيل هنية كمرشح عن حماس، إذ يحصل هنية على 51% من الأصوات مقابل 41% لعباس، وفق استطلاع كانون الأول/ ديسمبر 2015.

هذا الاستقطاب الذي تشير إليه الاستطلاعات، يؤكد صعوبة أن يقوم أيّ طرف بإلغاء أو تهميش الطرف الآخر، وضرورة ترتيب البيت الفلسطيني بشكل يستوعب الجميع ويحترم أوزانهم. وفي الوقت نفسه، فإن المعطيات الأخرى للاستطلاعات تؤكد تزايد الإحباط من مسار أوسلو ومن أداء السلطة ومن التنسيق الأمني، مع تزايد التأييد للانتفاضة المسلحة. وهو ما يعطي رسالة قوية للفصائل وللقيادة الفلسطينية بضرورة عمل مراجعة شاملة للتجربة الفلسطينية في ظلّ أوسلو؛ وحسم المسارات بما يعزز روح المقاومة والمحافظة على الثوابت.

مع مطلع سنة 2014 اتهمت حماس فتح بالسعي لإخراجها من المشهد السياسي، نافية في الوقت نفسه موافقتها على إعطاء الرئيس عباس تفويضاً بالموافقة على حلّ الدولتين[112]. ولم تفلح عودة ثلاثة قياديين من فتح إلى غزة ممن غادروها إبان أحداث سيطرة حماس على غزة سنة 2007، وهم

ماجد أبو شمالة وعلاء ياغي وسفيان أبو زايدة، ومحاولة عزام الأحمد إدخال راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية على خطّ الوساطة بين فتح وحماس، في إنهاء القطيعة وإحداث التقارب بين الحركتين[113].

فقد اتهمت حماس فتح بتحريض مصر عليها، فيما قال أسامة القواسمي المتحدث باسم حركة فتح، إن حركة حماس وجماعة الإخوان كانتا تخططان لحل مشكلة اللاجئين فى سيناء عن طريق إقامة إمارة للاجئين الفلسطينين في قطاع غزة، وامتدادها 60 ألف كم إلى سيناء، الأمر الذي اضطر القوى الوطنية والإسلامية في قطاع غزة للتأكيد على أن حماس جزء من الحركة الوطنية الفلسطينية، نافية أيّ دور خارجي لحماس في مصر[114].

وفي الوقت الذي اشتد فيه التوتر بين فتح وحماس، لوحظ أن مجرى العلاقة بين حماس والجهاد الإسلامي أخذ منحى آخر ذا طابع إيجابي، في ظلّ تصريحات رمضان عبد الله الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي الذي أكد أن حماس والجهاد شركاء في الحرب والسلم على السواء، والتي جاءت بعد يومين من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة[115]. واستمرت مواقف حماس وفتح إزاء القضايا الوطنية الفلسطينية وردود الفعل الفصائلية عليها، حيث غلب عليها الطابع الشعاراتي، وصولاً إلى لحظة تشكيل حكومة التوافق الوطني مطلع حزيران/ يونيو 2014 التي أعقبتها موجة من التفاؤل ما لبثت أن انقشعت في ظلّ عودة الخلافات المتبادلة حول العديد من الملفات بين الطرفين. فقد ردت فتح بشدة على اتهامات حماس للرئيس عباس بأن مواقفه لا تمثل الشعب الفلسطيني، مؤكدة أن مواقف حماس لم تمثل يوماً ما الشعب الفلسطيني[116]، وهو ما توّج نهاية حزيران/ يونيو 2014 بتحذيرات أطلقها موسى أبو مرزوق من أن حماس قد تضطر للعودة إلى إدارة قطاع غزة في ظلّ تهميش السلطة لغزة وأهلها[117].

واشتد التوتر بين حماس وفتح إثر تصريحات الرئيس عباس التي وصف فيها المقاومة بـ"تجارة الحروب"، في الأيام الأولى التي أعقبت اندلاع الحرب العدوانية على غزة تموز/ يوليو 2014، وتصريحات رياض المالكي وزير خارجية السلطة التي قال فيها إن من حقّ "إسرائيل" الدفاع عن نفسها، طالما استمر إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، وهو ما دفع أبو مرزوق لوصفه بأنه وزير خارجية بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu[118]. وبلغ التوتر مداه حين طالبت فتح حماس بخلع عباءة جماعة الإخوان المسلمين وتعليق عضويتها في الجماعة، وحين اتهم عدنان الضميري الناطق باسم الأجهزة الأمنية بالضفة حماس باستهداف عناصر فتح بغزة إبان الحرب، وصولاً إلى اتهام سلطان أبو العينين عضو مركزية فتح لحماس بفرض الوصاية على القطاع[119].

ولم تفلح بعض الأفكار الخاصة بتشكيل لجنة فتحاوية لبحث مستقبل العلاقة مع حماس، والأفكار التي طرحها خالد مشعل للخروج من المأزق الفلسطيني الداخلي، في الحد من مسيرة

التوتر بينهما إثر انتهاء الحرب مطلع أيلول/ سبتمبر 2014، إذ استمر التراشق الإعلامي بين الطرفين على الرغم من بعض الجهود الفصائلية التي حاولت تلطيف الأجواء بين الحركتين. وهو ما استدعى إطلاق دعوة من رمضان عبد الله أمين عام حركة الجهاد في 2014/10/23 لإحداث إصلاح حقيقي وسريع في كافة المؤسسات الفلسطينية، بهدف إنقاذ الوضع الفلسطيني ورأب الصدع بين الفلسطينيين. ولم تجد دعوة عبد الله آذاناً صاغية، إذ أبدت فتح على لسان عزام الأحمد تأييدها للإجراء المصري القاضي بإقامة منطقة عازلة على الحدود مع قطاع غزة[120].

وفي الوقت الذي بدا فيه بصيص من الأمل في ظلّ إعلان نية وفد من حكومة التوافق زيارة غزة لحل المشكلات القائمة مطلع تشرين الأول/ نوفمبر 2014، جاءت التفجيرات التي طالت مداخل بيوت عدد من قيادات فتح، وتفجير المنصة الخاصة بالاحتفال المنوي عقده في الذكرى السنوية لرحيل الرئيس عرفات، لتقضي على أيّ بارقة أمل في إنهاء الانقسام وعودة الوئام الوطني. فقد بلغت الاتهامات حدّ تحميل فتح لحماس مسؤولية هذه التفجيرات، واتهامها بفرض سيطرتها الأمنية وهيمنتها الانفصالية على غزة[121]؛ الأمر الذي أورث إحباطاً فصائلياً عاماً عبّر عنه نايف حواتمة زعيم الجبهة الديموقراطية في إدانته لمواقف فتح وحماس، داعياً القيادة الفلسطينية إلى تصحيح سياساتها السياسية والاجتماعية[122]. في الإطار ذاته اتهمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حكومة التوافق بتهميش قطاع غزة، وزادت على لسان رباح مهنا عضو مكتبها السياسي أن الرئيس عباس لا يريد غزة[123].

ومع نهاية سنة 2014 رفضت ستة فصائل فلسطينية أساسية، هي: حماس، والجهاد، والجبهتين الشعبية والديموقراطية، والقيادة العامة، والصاعقة، المشروع الذي قدمته السلطة لمجلس الأمن الدولي بخصوص إنهاء الاحتلال، لكونه ينتقص من الحقوق والثوابت الفلسطينية[124].

وشهدت الأسابيع الأولى من سنة 2015 جولة جديدة من التراشق الإعلامي بين حماس وفتح، حيث دعا عزام الأحمد إلى اعتبار غزة إقليماً متمرداً[125]. وردّ عليه صلاح البردويل بالتأكيد على امتلاك حركته لوثائق تثبت تورط السلطة الفلسطينية بقتل عشرات الغزيين من خلال تقديمها معلومات استخباراتية للاحتلال إبان الحرب[126]. وهو ما جدد اتهامات فتح لحماس بعدم التخلي عن ولائها لجماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي ردّ عليه البردويل بالتأكيد على أن فتح والسلطة يقدمون معلومات كاذبة للمخابرات المصرية، لاستعدائها ضدّ حماس وأهالي قطاع غزة [127].

ومع نهاية شباط/ فبراير 2015 اتخذت فتح وبقية الفصائل مواقف مساندة لحماس في وجه قرار محكمة مصرية بتصنيفها "حركة إرهابية"، إذ أكد جمال محيسن عضو مركزية فتح على رفض القرار القضائي المصري، كما رفضت فيه حركة الجهاد والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القرار[128]. وفي محاولة لرأب الصدع بين حماس والسلطات المصرية، زار وفد قيادي من حركة

الجهاد برئاسة رمضان عبد الله القاهرة، والتقى مسؤولين مصريين، وناقش سبل حلّ الأزمة مع حماس وملف المصالحة المتعثرة ومعبر رفح، وذلك دون أن يتم الكشف عن أيّ نتائج على خلفية الزيارة[129].

وشكلت قرارات المجلس المركزي للمنظمة مطلع آذار/ مارس 2015، والقاضية بوقف التنسيق الأمني وإعادة النظر في سائر الاتفاقيات مع الاحتلال، نقطة اختلاف جديدة بين السلطة والفصائل الفلسطينية، وقد رحبت الفصائل والفلسطينيون بهذا القرار، غير أن هناك شكوكاً صاحبت إمكانية تطبيقه، ولذلك شككت حماس في جدية القيادة الفلسطينية في تنفيذه[130]. وبالفعل فإن عباس لم ينفذه حتى كتابة هذه السطور.

وعادت دورة التراشق الإعلامي بين حماس وفتح مجدداً، إثر اتهام وزارة الداخلية في حكومة غزة السابقة لأعضاء في أمن السلطة برام الله بالتورط في تفجيرات شهدها قطاع غزة، الأمر الذي عدَّته فتح محاولة من حماس لتصدير أزمتها الداخلية[131]. ورداً على تصريحات الرئيس عباس وأحد مستشاريه، التي دعا فيها إلى "عاصفة حزم" ضدّ غزة نهاية آذار/ مارس 2015، في إشارة إلى التحالف الخليجي ضدّ الحوثيين اليمنيين؛ دانت حركة الجهاد هذه التصريحات التي تطالب بتدخل عربي ضدّ قطاع غزة، كما شنّ موسى أبو مرزوق هجوماً عنيفاً على قيادة السلطة بسبب هذه الدعوة[132].

ومطلع نيسان/ أبريل 2015 رحبت حماس والجبهتان الشعبية والديموقراطية بانضمام السلطة الفلسطينية رسمياً إلى المحكمة الجنائية الدولية، ودعت إلى الإسراع في تقديم الملفات لملاحقة قادة الاحتلال على جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني[133].

وقبل أن تطوي سنة 2015 نصفها الأول، دخلت العلاقة بين حماس وفتح منعطفاً حاداً عقب اتهامات الرئيس عباس لحماس بإجراء اتصالات سرية مع "إسرائيل" عبر وسيط إثيوبي، الأمر الذي استدعى نفي الحركة التي وصفت هذه الاتهامات بأنها سخيفة[134].

وفي الوقت الذي تداولت فيه الساحة السياسية المشروع الفرنسي الذي يسعى لعودة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات ويضع معايير لدولة فلسطينية خلال مدة زمنية غير محددة، حذرت الجبهتان الشعبية والديموقراطية وحركة حماس من مخاطر هذا المشروع والتعامل معه، كونه يلتف حول الحقوق والثوابت الفلسطينية[135].

وازدادت علاقة حماس بحركة فتح والسلطة سوءاً عقب اعتقال السلطة للعشرات من عناصر حماس بالضفة في 2015/7/3، إذ رأتها حماس محاولة لكسر شوكة الحركة وإضعاف المقاومة وخدمة لأمن الاحتلال[136]، فيما أكدت فصائل المقاومة أن هذه الاعتقالات لا تخدم إلا الاحتلال[137]. ورداً على اتهامات حماس، شنت فتح هجوماً مضاداً على لسان أسامة القواسمي أحد الناطقين

باسمها، اتهمت فيه الحركة بالتفاوض مع قادة الاستيطان واليمين الإسرائيلي المتطرف لفصل قطاع غزة عن الضفة[138]. وهو ما دفع خالد مشعل للكشف عن لقاءات أجرتها حركته مع أطراف أوروبية ودولية بهدف دفع جهود إعمار القطاع، نافياً وجود أيّ تحركات من حماس باتجاه هدنة طويلة الأمد مع الاحتلال[139].

ومنتصف آب/أغسطس 2015 عادت فتح مجدداً لاتهام حماس بإجراء مفاوضات مع "إسرائيل" عبر مبعوث اللجنة الرباعية Quartet توني بلير Tony Blair، مؤكدة أن ذلك يستهدف تكريس الانقسام، وفصل غزة عن الضفة، والالتفاف على الشرعية الفلسطينية التي تمثلها المنظمة[140]. غير أن إسماعيل هنية رفض مواقف فتح التي عدَّها محاولة لتشويه مواقف حماس، مؤكداً أن حماس لن تقبل بدولة في غزة وأن بوصلتها ثابتة نحو القدس وكلّ فلسطين[141].

ومع تسريع حكومة الاحتلال تنفيذ مخططاتها الرامية إلى تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، وتوسع عمليات المقاومة الشعبية الفلسطينية رداً عليها، أكد إسماعيل هنية أواخر أيلول/ سبتمبر 2015 أن معركة الأقصى والتحرير والمصالحة تحتاج إلى قرارات واضحة بإطلاق يد المقاومة في الضفة، ووقف التنسيق الأمني[142]. وقد وجد ذلك صداه لدى عباس زكي عضو مركزية فتح الذي دعا للارتداد عن اتفاق أوسلو الذي وصفه بالمشؤوم، وعن عملية التسوية التي وصفها بالفاشلة، والانطلاق نحو استراتيجية جديدة لمواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة[143].

ونهاية أيلول/ سبتمبر 2015 ألقى الرئيس عباس خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، هدد فيه حكومة الاحتلال بمراجعة الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية ما لم يلتزم بها الاحتلال، وهو ما رأت فيه فتح والمنظمة بداية لمرحلة جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية، فيما لم تجد فيه عدد من الفصائل تهديداً جدياً، ورأت أنه دون التوقعات والآمال.

ومع اندلاع انتفاضة القدس مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2015، دعت فتح للمحافظة على طابعها الشعبي، محذرة حكومة الاحتلال من المساس بالوضع التاريخي للمسجد الأقصى، فيما دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى تشكيل قيادة موحدة لتنظيم المعركة مع الاحتلال، بينما دعت حماس السلطة لوقف التنسيق الأمني وتوفير الغطاء للمقاومة بالضفة، ناهيك عن التوافق على استراتيجية وطنية موحدة لحماية الانتفاضة، والمزاوجة بين الفعل السياسي والميداني[144].

وفي 2015/11/16، أعلن عزام الأحمد عن اتفاق بين السلطة الفلسطينية والسلطات المصرية لإعادة تشغيل معبر رفح[145]، غير أن حماس قالت إنها ليست طرفاً في هذا الاتفاق، ولكنها أعربت في الوقت نفسه، عن استعدادها للتعاطي مع أيّ مقترح إيجابي لفتح المعبر[146]. لكن مصادر مصرية مسؤولة نفت التوصل لأي اتفاق حول المعبر، وهو ما عزاه البعض إلى تدخلات من جانب محمد دحلان، أدت إلى إحباط الاتفاق المفترض في اللحظة الأخيرة.

وعندما أعلنت حماس والوزارات الحكومية التابعة لها في غزة عن نيتها توزيع أراضٍ حكومية على الموظفين كبديل عن مستحقاتهم المالية، شنت فتح والفصائل الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني هجوماً ضدّ هذه الخطوة، إذ عدّتها فتح جريمة، فيما رأت فيها الفصائل تكريساً للانقسام[147].

وهكذا، فقد تركزت فعالية العلاقات الفلسطينية البينية، سلطة وفصائل، في بؤرة الخلاف الدائم والتوتر المستمر بين حماس من جهة، وفتح والسلطة من جهة أخرى، وليس من الصعوبة بمكان توقع استمراره على النمط ذاته خلال المرحلة القادمة.

من جهة أخرى، شهد الوضع التنظيمي الداخلي لحركة فتح بعض الاضطرابات على مدار سنتي 2014 و2015. فقد تقدمت الهيئة القيادية العليا لفتح في قطاع غزة باستقالتها نهاية كانون الثاني/ يناير 2014 احتجاجاً على تعطيل صلاحياتها، الأمر الذي دفع مركزية فتح لإرسال وفد إلى القطاع بهدف تصويب الأوضاع الداخلية في الحركة[148]. كما قدم عشرات الكوادر من فتح استقالاتهم نهاية شباط/ فبراير 2014 بحجة سياسة التعيينات الخاطئة داخل الحركة.

في موازاة ذلك، اشتد الخلاف الفتحاوي الداخلي بين الرئيس عباس والموالين له وبين القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان، إذ أصدر عباس أمراً بفصل عدد من أتباع دحلان من فتح[149]، الأمر الذي دفع الطرفين إلى مواجهة إعلامية توّجت بدعوة دحلان لتشكيل جبهة فلسطينية موحدة لمقاومة سلوك عباس[150].

كما أنهت فتح انتخاباتها الداخلية لمعظم أقاليمها، في الضفة الغربية والخارج، في ظلّ إشكاليات واضحة اعترضت إجراء الانتخابات الداخلية لأقاليم قطاع غزة، بحكم الخلاف المستفحل بين أنصار عباس ودحلان. وبالرغم من الجهد المصري الرسمي الذي حاول تقريب المواقف بين دحلان وعباس وإحداث المصالحة بينهما، وخصوصاً أواخر سنتي 2014 و2015، إلا أن هذا الجهد باء بالفشل في نهاية المطاف بسبب مواقف عباس الرافضة، التي لا يبدو عليها أيّ شكل من أشكال التراجع أو المرونة في هذا الموضوع. وفي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 صادقت مركزية فتح على توصيات رفعها أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع للحركة، وتقضي بتأجيل المؤتمر إلى أجل غير مسمى بسبب استمرار الخلافات الداخلية وصعود تيار دحلان[151].

من هنا يمكن القول إن فتح ستشهد نوعاً من الاستقرار التنظيمي النسبي في الضفة، فيما ستبقى تعاني من عدم الاستقرار التنظيمي الداخلي في قطاع غزة، ما لم يتم حسم الخلاف المحتدم بين عباس ودحلان.

وخلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير، أخذت ملامح الأزمة المالية لحركة الجهاد الإسلامي تظهر في الأفق بعد إغلاق مكتب فضائية فلسطين اليوم في القدس المحتلة، التي تديرها الحركة من

خارج فلسطين[152]. ويظهر أن هذه الأزمة تعود إلى خلافات بين الحركة وإيران، وانزعاج إيران من التزام حركة الجهاد سياسة الحياد وعدم التدخل في شؤون أيّ بلد عربي، بما في ذلك عدم تأييد الموقف الإيراني في سورية واليمن وغيرها. وقامت إيران بتقليصات كبيرة لدعمها المالي لحركة الجهاد؛ مما تسبَّب بمعاناة كبيرة للحركة في الصرف لمتفرغيها وفي الميزانية التشغيلية لمؤسساتها[153].

ومن الجوانب التي انعكست سلباً على العلاقات الإيرانية مع حركة الجهاد، قيام هشام سالم، القيادي المنشق عن حركة الجهاد الإسلامي، في سنة 2014، بتأسيس "حركة الصابرين نصراً لفلسطين – حِصْن" في قطاع غزة. وهي حركة فلسطينية تتماهى أكثر مع الأجندة والمواقف الإيرانية[154]. وهي حركة لم تلقَ ترحيباً من حماس التي تعاملت معها بحذر. كما نظرت إليها أطراف فلسطينية عديدة بقلق، وبخشية من أن تكون مدخلاً للنفوذ الإيراني أو لنشر "التشَيُّع" في القطاع. وقد قامت السلطات في غزة بإغلاق جمعية "الباقيات الصالحات"؛ وهي واجهة عمل لحركة الصابرين في 2016/3/13، بحجة ممارستها العمل السياسي، بخلاف ترخيصها المتعلق بالعمل الخيري[155].

من جهة أخرى، انتخب أبو أحمد فؤاد، في كانون الثاني/ يناير 2014، نائباً للأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خلفاً لعبد الرحيم ملوح الذي قدم استقالته من الهيئات القيادية للجبهة خلال المؤتمر العام السابع، حيث جرى اختيار الأمين العام أحمد سعدات ونائبه وأعضاء الهيئة القيادية للجبهة في الداخل والشتات[156].

وعقدت اللجنة المركزية للجبهة الديموقراطية دورتها الرابعة برئاسة أمينها العام نايف حواتمة في شباط/ فبراير 2014، وتوقفت فيها أمام سلسلة التطورات السياسية التي عاشتها الساحة الفلسطينية تحت ضغط الإدارة الأمريكية، ودون وقف الاستيطان، كما توقفت أمام التقارير التنظيمية المقدمة لها من مختلف الهيئات القيادية، واتخذت بشأنها القرارات اللازمة، وأصدرت في ختام أعمالها البلاغ الوطني السياسي[157]. وفي الذكرى الـ45 لانطلاقة الجبهة الديموقراطية، أرسل نايف حواتمة في 2014/2/22 رسالة إلى الشعب الفلسطيني، دعا فيها محمود عباس وكل فصائل وقوى الشعب الفلسطيني إلى رفض اتفاق الإطار الأمريكي، كما دعا حكومة إسماعيل هنية في غزة وحكومة السلطة إلى الاستقالة وتشكيل حكومة توافق وطني فوراً[158].

وفي آب/ أغسطس 2015، عقدت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، مؤتمرها العام السابع في محافظة شمال غزة، تحت عنوان "تقليصات أونروا خطّ أحمر ولن نسمح بها ونطالبها بالاستمرار بتقديم خدماتها"، وتمّ إقرار جملة من توجهات العمل على الصعيد السياسي والاجتماعي والديموقراطي، وأبرز الأشكال التنظيمية المطلوبة لتوسيع الضغط الشعبي، وإيجاد

حلول لمشكلات الفئات الاجتماعية المتضررة من العدوان والانقسام، بما يمكّن من تعزيز الصمود ومواجهة العدوان والحصار وسياسة الإغلاق. كما تمّ انتخاب ثلاثين مندوباً يمثلون كافة القطاعات العاملة[159].

خامساً: الأجهزة الأمنية والتنسيق الأمني

ليس سراً أن استمرار التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن الإسرائيلية وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية يشكل عقدة العقد والعقبة الكأداء التي تعترض تحقيق الوفاق والوئام الفلسطيني الداخلي. فقد انعكس التنسيق الأمني على الداخل الفلسطيني وكرس أحقاداً وضغائن داخل الوسط الفصائلي والنسيج المجتمعي الفلسطيني. وعلى مدار سنتي 2014 و2015 لم تتوقف عجلة التنسيق الأمني، بل زادت وتائرها وفقاً للتأكيدات الإسرائيلية على الرغم من أحداث انتفاضة القدس التي اندلعت أواخر سنة 2015. وشهدت سنتي 2014 و2015 عدة حالات لدخول مستوطنين إسرائيليين إلى مناطق السلطة، حيث أعادتهم أجهزة أمن السلطة وسلمتهم إلى جيش الاحتلال.

كما وثق تقرير حكومي صادر عن مركز المعلومات بوزارة التخطيط في قطاع غزة استمرار حالات الاعتقال والاستدعاء لعناصر حماس والجهاد الإسلامي وفصائل أخرى على يد أجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى استمرار عقد عشرات الاجتماعات الأمنية مع أجهزة أمن الاحتلال[160].

وفي دلالة لافتة على حجم ومستوى التنسيق الأمني مع الاحتلال، تعهد الرئيس عباس نهاية أيار/ مايو 2014 بمواصلة التنسيق الأمني مع "إسرائيل" بغض النظر عن استئناف المفاوضات أم لا، مؤكداً أن "التنسيق الأمني مقدس وسنستمر به، بغض النظر اختلفنا أو اتفقنا"[161].

في المقابل، دعت حماس السلطة إلى الكفّ الفوري عن عمليات التنسيق الأمني، ووقف الاجتماعات واللقاءات الأمنية مع الاحتلال، وإدانة حملات الاعتقال المسعورة التي يشنها الاحتلال ضدّ قيادات ورموز الشعب الفلسطيني، والتي مسّت رئيس المجلس التشريعي والعديد من النواب والقيادات السياسية[162].

لكن العلاقات الأمنية مع الاحتلال أخذت منحى خاصاً عقب اختطاف ثلاثة مستوطنين إسرائيليين في 2014/6/12 قرب مدينة الخليل بالضفة الغربية، حيث تعهد الرئيس عباس بتقديم المساعدة للعثور على المستوطنين الثلاثة، وإعادتهم إلى عائلاتهم ومحاسبة المختطفين، مؤكداً أن السلطة ستنسق مع الاحتلال بهذا الشأن، معرباً عن إيمانه بالتنسيق الأمني الذي يصب في مصلحة السلطة، بهدف حماية الشعب الفلسطيني على حدّ قوله[163].

وفي دلالة ذات شأن، أوضح الرئيس عباس في مقابلة مع صحيفة إسرائيلية أن أجهزة أمن السلطة تمكنت منذ بداية سنة 2013 وحتى شهر حزيران/ يونيو 2014 من إحباط ما لا يقل عن 43 محاولة استهداف إسرائيليين[164].

ولدى بدء الحرب الإسرائيلية على غزة في 2014/7/8، دعت فصائل في منظمة التحرير اللجنة التنفيذية للمنظمة بإدراج موضوع التنسيق الأمني على جدول أعمالها واتخاذ قرار بوقفه[165]. إلا أن ذلك لم يتم، فبقيت اللقاءات الأمنية بين أجهزة أمن السلطة ونظيرتها الإسرائيلية على حالها، دون أيّ اعتبار لعمليات القتل الواقعة للمدنيين، وللدمار الهائل الذي أحدثه العدوان على القطاع.

وعندما شنت أوساط سياسية وإعلامية إسرائيلية هجوماً على الرئيس عباس، عقب محاولة اغتيال الحاخام الإسرائيلي يهودا غليك Yehuda Glick وبعض عمليات الطعن والدهس التي نفذها فلسطينيون، أكد قادة أمنيون إسرائيليون أن الرئيس عباس يقدس التنسيق الأمني قولاً وعملاً، وأن أجهزته الأمنية مخلصة في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات الأمنية مع "إسرائيل"، وأنه "ينسق معنا ضدّ حماس والمقاومة الفلسطينية"، فيما جدد مسؤولون أمنيون في السلطة إخلاصهم للاتفاقيات الأمنية مع "إسرائيل"[166].

ومع انطواء صفحة سنة 2014 ودخول سنة 2015، لم يطرأ أيّ تغيير على حجم ومستوى التنسيق الأمني بين أجهزة أمن السلطة ونظيرتها الإسرائيلية، بيد أن الحدث السياسي الأبرز الذي فرض نفسه على الساحة الفلسطينية كان قرار المجلس المركزي الفلسطيني، في 2015/3/5، الذي قرر خلال اجتماعه، "وقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين"[167]، وقد صفق حينها أعضاء المجلس وقوفاً لهذا القرار، الذي لم ينفذ حتى كتابة هذه السطور. ولم يكن من المستغرب أن تواجه "إسرائيل" هذا القرار بنوع من اللا مبالاة، والثقة في عدم تحوله إلى واقع على الأرض، في ظلّ تأكيدات صادرة عن مصادر مقربة من الرئيس عباس بأن قرار المجلس المركزي بخصوص وقف التنسيق الأمني ما هو إلا مجرد توصية، وأن وقفه لا يتم إلا عبر إصدار مرسوم رئاسي، وهو أمر بعيد المنال[168].

وقد كشف السفير الإسرائيلي الأسبق أوري سافير Uri Savir عن إجراء مفاوضات سرية بين جهات أمنية فلسطينية وإسرائيلية لمواجهة الهبة الفلسطينية، بينما أكدت صحيفة معاريف Maariv تنظيم 140 لقاء أمنياً سنة 2015[169]. كما أن موقع والا Walla الإسرائيلي، قد نشر في تقرير له حول التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال، معطياتٍ ذكر فيها بأن السلطة قد

أعادت 634 إسرائيلياً دخلوا مناطقها في الضفة الغربية سنة 2015، بينما أعادت سنة 2014 ما لا يقل عن 622 آخرين[170].

وفي إطار التنسيق الأمني، شنت السلطة الفلسطينية حملة أمنية ضدّ ناشطين من حماس في الضفة الغربية، حيث أكدت أوساط استخبارية إسرائيلية أن هذه الحملة تأتي بالتنسيق مع جهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (Shabak) الإسرائيلي، الذي يتتبع خلايا مالية تدفع أموالاً ومستحقات لعائلات حماس ومعتقليها، ما يؤكد الشراكة الأمنية للجانبين واستمرار التنسيق الأمني بينهما[171].

وكنتيجة لثبات ورسوخ التنسيق الأمني، تحسنت البيئة الأمنية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وعزت التقديرات الإسرائيلية ذلك إلى الهدوء الأمني السائد في الضفة الذي يعود إلى تبادل الأدوار المحكم بين الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة ونظيرتها الإسرائيلية[172].

وبدا أن إيغال السلطة في تعاونها الأمني مع الاحتلال قد استفز بعض الفصائل الفلسطينية، إذ صعّدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من لهجة خطابها ضدّ التنسيق الأمني أسوة بحركتي حماس والجهاد الإسلامي. وخاطب رباح مهنا عضو مكتبها السياسي الرئيس عباس وأجهزة أمن السلطة بالضفة قائلاً: "ألا تخجلون من الاستمرار في التنسيق الأمني مع الاحتلال رغم جرائمه المتواصلة بحق أبناء شعبنا؟"، مضيفاً: "ألا ترون أن إجراءات الاحتلال المتكررة بحق شعبنا مبرراً لكم لوقف التنسيق الأمني البغيض؟!"[173].

وفي الوقت الذي دعت فيه قوى وفصائل فلسطينية للانتقام، وتفعيل المقاومة ضدّ المستوطنين في الضفة، عقب جريمة إحراق عائلة دوابشة في نابلس مطلع آب/ أغسطس 2015، سارعت حركة فتح، العمود الفقري للسلطة، على لسان عضو لجنتها المركزية جبريل الرجوب للتأكيد على رفض ما أسماه ارتكاب اعتداءات على أهداف إسرائيلية انتقاماً لعائلة دوابشة، مؤكداً أن السلطة ستواصل مكافحة كل من يحاول إفشال توجهها السياسي، في إشارة إلى عمليات المقاومة[174].

وجاءت تصريحات أحد كبار الضباط في جيش الاحتلال (امتنع عن ذكر اسمه) لموقع والا الإسرائيلي، والتي أكد فيها أن الرئيس عباس يمنع عبر التنسيق الأمني اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة على الرغم من المواجهات اليومية بالضفة، لتضفي مزيداً من الوضوح والإصرار على النهج الأمني للسلطة[175].

ومع اندلاع انتفاضة القدس مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2015، زارت النائبة في الكنيست الإسرائيلي كسانيا سفاتلوفا رام الله واجتمعت مع أحد كبار قادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية الذي

طمأنها على التنسيق الأمني، وأن أجهزة أمن السلطة تعمل جاهدة ضدّ كلّ من يحاول المساس بأمن "إسرائيل"[176]. وفي غمرة أحداث الانتفاضة ودعوات الفصائل الفلسطينية للسلطة بوقف التنسيق الأمني، نشرت صحيفة معاريف تقريراً أكدت فيه أن الرئيس عباس يشكل حامي حمى التنسيق الأمني ولاجم "الإرهاب" على حدّ قولها[177]. ومصداقاً لذلك، نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth العبرية في 2015/11/17 عن محافظ جنين اللواء إبراهيم رمضان تأكيده أن أجهزة أمن السلطة منعت ثلاث عمليات طعن كانت تستهدف جنوداً إسرائيليين على حاجز الجلمة الإسرائيلي شمال جنين خلال الأسبوعين الأخيرين (النصف الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)[178].

بالرغم من اندلاع انتفاضة القدس، التي لقيت دعماً واسعاً من الشعب الفلسطيني، والتي ولّدت ضغطاً كبيراً على السلطة الفلسطينية، إلا أن السلطة حاولت حصرها في إطار ضيق، وتحت سقف يمكن التحكّم به، من أجل التوظيف السياسي لها وفق أجندة السلطة. ولذلك، أصرّت السلطة الفلسطينية على استمرار التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، بالرغم من وجود أغلبية فلسطينية تطالب بوقف هذا التنسيق.

وفي هذا السياق، جاءت تصريحات مدير المخابرات الفلسطينية، اللواء ماجد فرج، لأسبوعية ديفينس نيوز Defense News الأمريكية، التي نُشرت في 2016/1/18، بأن "أجهزتنا اعتقلت نحو مائة فلسطيني منذ تشرين الأول/ أكتوبر وحتى الآن، كانوا يخططون لتنفيذ عمليات ضدّ أهداف إسرائيلية وصادرت أسلحة من بعضهم، كما تمكنت من إحباط مائتي هجوم ضدّ إسرائيليين خلال الفترة ذاتها". ووصف فرج، في المقابلة، التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل" بـ"جسر يمكن بقاؤه موصولاً بين الطرفين إلى أن تتهيأ الظروف المناسبة بين السياسيين نحو العودة إلى مفاوضات جادة". وجدّد فرج تأكيده على ضرورة الحفاظ على علاقات التنسيق الأمني قائمة بين السلطة والجيش الإسرائيلي، مضيفاً "العنف والإرهاب لن يقرّبا الفلسطينيين من تحقيق حلمهم"[179].

وفي إشارة لا تخلو من دعم واضح لمدير المخابرات الفلسطينية، انبرى محمود عباس للدفاع عن سياسة التنسيق الأمني، والتأكيد على أن الالتزام به لا رجعة عنه؛ لكونه أحد أهم التزامات اتفاقيات أوسلو، وقد قال عباس خلال لقائه وسائل الإعلام الإسرائيلية في رام الله في 2016/1/21، "إننا مع المقاومة الشعبية السلمية وضدّ التطرف بكافة أشكاله"[180]. وأكد في 2016/1/23، أن "التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي لا زال قائماً، وأجهزتنا الأمنية تمنع أيّ مواطن من تنفيذ أيّ عمل". وأضاف: "لن نقبل أن يذهب أطفالنا لإلقاء الحجارة على الجيش الإسرائيلي ثم يقتلون، الأمن

الفلسطيني يمنع ذلك لحمايتهم، وبأوامر مني شخصياً". وأوضح عباس أن "التنسيق الأمني قائم لهذه اللحظة، لكن بعد الآن لا أعلم ما سيكون. نحن نقوم بواجبنا على أكمل وجه، ولا أسمح أن أُجر إلى معركة لا أريدها، فلا أريد معركة عسكرية لا أقدر عليها، ولا أريد أن يعيش شعبي في مصير أسود". وتابع عباس قوله بأنه "إذا بقيت إسرائيل غير ملتزمة بالاتفاقيات لن نلتزم بها"[181].

أظهرت تصريحات كل من عباس وفرج، المدى الذي وصل إليه التنسيق الأمني، كما أزالت الستار عن الموقف الحقيقي لقيادة السلطة الفلسطينية من خيار وقف التنسيق الأمني أو حتى التلويح به على الأقل، من أجل إحداث ثغرة في جدار المسار التفاوضي المسدود، كما أكدت عدم جدية هذه القيادة في تنفيذ قرار المجلس المركزي الفلسطيني بوقف التنسيق الأمني. كما فنّدت هذه التصريحات، ما نُشر عن صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية وعضو اللجنة المركزية لفتح من أن السلطة ستبدأ قطع علاقاتها مع "إسرائيل" رسمياً مطلع سنة 2016، بما فيها وقف التنسيق الأمني[182].

وقد شهد التنسيق الأمني تنشيطاً وتفعيلاً أكبر في كانون الأول/ ديسمبر 2015، حيث رصدت لجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية 265 انتهاكاً لأجهزة أمن السلطة الفلسطينية بحق أبناء وكوادر المقاومة وخصوصاً حركة حماس[183]. وتحدثت صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية في 2016/1/7، عن تقرير لأجهزة الأمن الإسرائيلية يشير إلى أن قيادة السلطة في رام الله عملت على تقليص "التحريض" في الإعلام، ونشرت عناصرها الأمنية بالزي الرسمي في مناطق التماس، خصوصاً في الأسابيع الأخيرة، وجدَّدت الحملات الاعتقالية لعناصر حماس، مع تراجع في مشاركة عناصر فتح، وتحسُّنٍ كبيرٍ في التنسيق الأمني، واعتقال شبكة من 25 ناشطاً، معنية بالعمل العسكري لحماس[184].

وحرصت السلطات الإسرائيلية على التأكيد على أهمية التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطيني ومدى نجاعته في منع أو الحدّ على الأقل من تنفيذ العمليات ضدّ الاحتلال ومستوطنيه بالضفة الغربية، وفي هذا السياق، أكدّ تقدير عسكري إسرائيلي على أن تنسيق الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، يُعد لبنةً أساسية في العلاقات مع الجانبين، من شأنه أنْ يحول دون تفاقم المواجهة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية[185]. وأشار وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون Moshe Ya‘alon إلى أن "أجهزة أمن السلطة تواصل التعاون الأمني" مع الجيش الإسرائيلي، وإلى قدرة هذا الجيش، بالتعاون والتنسيق مع السلطة، على القضاء على انتفاضة القدس[186].

سادساً: انعكاسات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة صيف 2014

أصاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة صيف 2014 أهالي القطاع في العمق والصميم، وأحال عشرات الآلاف منهم إلى قوائم الانتظار، في ظلّ الدمار الهائل الذي أصاب بيوتهم وممتلكاتهم. ولئن خلّف عدوان 2009/2008 وعدوان 2012، الكثير من الدمار، فإن عدوان 2014 كان الأشد والأكثر عنفاً وقسوة، ما جعل ملف إعادة إعمار القطاع الملف الأكثر أهمية لدى أهالي القطاع في مرحلة ما بعد انتهاء العدوان (انظر أيضاً حول العدوان على غزة في بند ثالثاً في الفصل الثاني من هذا التقرير). لذا، كانت خيبة أمل أهالي القطاع جراء ضعف وتعثر عملية إعادة الإعمار كبيرة، بحجم كبر آمالهم المرجوة وطموحاتهم المنشودة.

وقد بدأت الجهود الخاصة بإعادة الإعمار بين يدي مباحثات التهدئة غير المباشرة التي جرت في القاهرة في 2014/8/11، إذ توافقت حركتا فتح وحماس على تشكيل هيئة وطنية بقرار من الرئيس عباس، بحيث تتولى إعادة الإعمار وتتمتع بقبول فلسطيني وعربي ودولي[187]. وقبل أن يُنهي العدوان شهره الأول، شكلت حكومة التوافق لجنة وزارية للإشراف على جهود التحضير لإعمار القطاع، والإعداد لمؤتمر المانحين الذي ستنطلق بعده عجلة الإعمار[188]. وأكد مفيد الحساينة وزير الأشغال والإسكان في الحكومة أن غزة أضحت منطقة منكوبة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، إذ بلغت خسائرها ما بين 6–8 مليارات دولار، وبلغ عدد الوحدات السكنية التي دمرت بشكل كامل أو أصيبت بشكل بالغ وغير صالحة للسكن 20 ألفاً، إضافة إلى قرابة 40 ألف وحدة دمرت بشكل متوسط وطفيف، من بينها 180 مدرسة تابعة للحكومة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)[189].

وما أن انتهى العدوان حتى أكدت حماس على لسان خليل الحية أن حكومة التوافق هي المسؤولة عن إعمار القطاع، معرباً عن استعداد حركته لدعم الحكومة وإسنادها[190]. وحذر رمضان عبد الله من مغبة التهاون في ملف إعادة الإعمار، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني لن يتسامح مع من يستنكف عن الوفاء باستحقاقات هذا الملف[191]. ولم يتوان قادة حماس في التأكيد، خلال أكثر من مناسبة، على رفض أيّ مقايضة لملف إعادة الإعمار بسلاح المقاومة تحت أيّ ظرف من الظروف.

وفي ظلّ عظم المأساة التي حاقت بأهالي القطاع جراء العدوان، دعا موسى أبو مرزوق السلطة الفلسطينية للبدء بعملية إعادة الإعمار دون انتظار مؤتمر المانحين المقرر في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 ووصول أموال إلى خزينتها[192]. وفي الوقت الذي تعهدت فيه المملكة العربية السعودية بتقديم 500 مليون دولار لإعمار القطاع[193]، نشرت حكومة التوافق تفاصيل خطتها الوطنية لإعادة إعمار

القطاع بتكلفة أربعة مليارات دولار تقريباً[194]، وتلا ذلك قيام الحكومة بزيارة غزة في 2014/10/9، حيث اجتمعت بكامل أعضائها للمرة الأولى على أرض القطاع، ووعد رئيسها رامي الحمد الله بإعادة إعمار القطاع، مؤكداً أن الحكومة أنهت كل الخطط التفصيلية لعرضها على مؤتمر المانحين المقرر عقده في القاهرة[195]. لكن موجة من الإحباط سادت الساحة الفلسطينية نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2014 في ظلّ تصريحات رامي الحمد الله التي أكد فيها أنه لم يصل الحكومة "فلس واحد" من المبالغ التي وعدت بها الدول المانحة لإعمار غزة مؤخراً[196].

وعندما أعلن روبرت سيري Robert Serry المبعوث الدولي للشرق الأوسط عن خطته لإعادة إعمار القطاع مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، وشيوع موافقة أبو مرزوق الشخصية عليها، نفى أبو مرزوق موافقة حماس على الخطة، التي تضع فيتو إسرائيلياً على المنتفعين من إعادة الإعمار، ورفضتها بقية الفصائل، داعية إلى تغييرها أو تعديل الأخطاء الواردة بها على أقل تقدير. وبالفعل، أكد أبو مرزوق نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر أن روبرت سيري قام بتعديل خطته لتصبح أكثر قبولاً من الطرف الفلسطيني، مؤكداً أن حماس لديها العديد من الخيارات، في حال تقاعس الجهات المعنية عن دورها إزاء عملية إعادة الإعمار[197]. ومع نهاية 2014 جدد أبو مرزوق رفض حركته لخطة سيري، مشيراً إلى أن هناك توجهاً لتشكيل هيئة وطنية للإشراف على عملية إعادة الإعمار[198]، إلا أن هذه الفكرة لم تتطور من سياقاتها النظرية البحتة إلى مسارات تطبيقية واقعة.

وكانت خطة روبرت سيري قد تضمنت فكرة هدنة بين "إسرائيل" وبين الفصائل الفلسطينية لمدة خمسة أعوام، وأن تكون الهدنة تحت مظلة حكومة التوافق الوطني، ويتم في أثنائها رفع الحصار كلياً عن قطاع غزة، وإعادة الإعمار، وتجميد النشاط العسكري للمقاومة فوق الأرض وتحت الأرض. غير أن اللافت للنظر أن سيري لم يطرح مشروعه إلا بعد انتهاء ولايته، مما أعطى مؤشراً سلبياً على فقدان المشروع جانباً من جديته ومصداقيته. أما توني بلير، مبعوث اللجنة الرباعية طوال السنوات الثمان الماضية (2007–2015)، فقد برز هو الآخر في الأيام الأخيرة قبيل انتهاء ولايته، ليتحدث عن ضرورة وضع حدّ ونهاية لمعاناة قطاع غزة، وأعلن بعد زيارة القطاع أنه متحمس لرؤية الأوضاع تتغير. أما المؤشرات العامة لخطته فتتحدث عن تنازلات إسرائيلية (وكأن الطرف الإسرائيلي يقتطع جانباً من حقوقه!!)، وعن فتح معابر القطاع، وعن حالة وحدة فلسطينية تشجّع التسوية السلمية. وتابع بلير نشاطه فالتقى خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، معبراً عن ضرورة فكّ الحصار عن القطاع، وعن ضرورة عدم تجاوز حركة حماس والتعامل الأوروبي المباشر العلني معها[199].

بغض النظر عن مبادرتي سيري وبلير إلا أنه من المؤكد أن ربيع وصيف 2015 شهدا نشاطاً أوروبياً متزايداً لتقديم مقاربة مقبولة (من جميع الأطراف) لفك الحصار وبدء الإعمار. وقد نشط

السويسريون والدول الإسكندنافية... في هذا المضمار، كما أن لتوني بلير علاقاته الخاصة مع السلطات البريطانية والأمريكان. ويظهر أن قطر وتركيا، المتفهمتان لموقف حماس والداعمتان بقوة لفك الحصار وتنفيذ الإعمار، قد قدمتا مقترحات لرفع الحصار مقابل هدنة طويلة الأمد[200].

وأكدت حماس أن أطرافاً غربية سلمتها اقتراحات لهدنة طويلة المدى وأنها تقوم بدراستها... والمطلع على ردود حماس وتعليقاتها بهذا الشأن، والتي جاءت على ألسنة عدد من قادتها وناطقيها السياسيين والإعلاميين، أمثال إسماعيل هنية، وموسى أبو مرزوق، وعزت الرشق، وأسامة حمدان، وسامي أبو زهري، وفوزي برهوم، وصلاح البردويل، وطاهر النونو، وإسماعيل رضوان،... يلاحظ أن موقف حماس يتلخص في:

1. وجوب وجود ضمانات تلزم "إسرائيل" بفك الحصار، ووقف اعتداءاتها، وبالتالي بدء الإعمار.
2. أن تكون التهدئة طويلة المدى ضمن حالة توافق وطني، وخصوصاً فصائل المقاومة في قطاع غزة.
3. ألا تكون التهدئة على حساب تفرد "إسرائيل" بالضفة الغربية، وألا تؤدي بأي شكل لفصل الضفة عن القطاع[201].

وفي الأيام الأولى لسنة 2015 بدا أن الوضع الفلسطيني الداخلي قد دخل عنق الزجاجة إثر تدهور العلاقة بين حماس وحكومة التوافق، التي أعلنت أنها لن تستطيع أن تتحمل مسؤولياتها تجاه عملية إعادة الإعمار ما لم يتم تمكينها من فرض حضورها وسيطرتها على قطاع غزة، بما في ذلك استلام مسؤولية المعابر، وذلك على خلفية اتهام الحكومة لحماس بتعطيل عمل وفد وزاري قادم من الضفة الغربية إلى قطاع غزة لبحث بعض القضايا، وعلى رأسها قضية الموظفين الذين استنكفوا عن العمل مع سيطرة حماس على غزة صيف 2007[202].

ومع انتصاف كانون الثاني/ يناير 2015 أعلنت حكومة التوافق أن قطر حولت 15 مليون دولار لترميم المنازل المتضررة جزئياً، وتقديم المساعدات للنازحين جراء العدوان الإسرائيلي على القطاع[203].

وفي ظلّ أزمة العلاقة بين حماس والحكومة، وتلكؤ الدول المانحة في الوفاء بكامل التزاماتها تجاه ملف إعادة الإعمار، أطلقت حماس تحذيراً على لسان أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة من أن الأوضاع في قطاع غزة تتجه نحو الانفجار في ظلّ تأخر الإعمار وتشديد الحصار[204].

ولم تتأخر الحكومة كثيراً في تبرئة ساحتها وتبرير موقفها، إذ أوضح مفيد الحساينة وزير الأشغال العامة والإسكان، في مناسبات متفرقة، أن إجمالي ما وصل خزينة السلطة بخصوص

ملف إعادة الإعمار لا يتعدى 200 مليون دولار؛ معلناً بدء مرحلة جديدة تعنى ببناء البيوت المهدمة كلياً ضمن إعادة الإعمار بالرغم من تباطؤ تدفق أموال المانحين ومواد البناء، مؤكداً حاجة قطاع غزة إلى 130 ألف وحدة سكنية بسبب الدمار الذي خلفه العدوان[205].

وفي 2015/3/10 أعلن محمد مصطفى نائب رئيس حكومة التوافق، وزير الاقتصاد، ورئيس اللجنة الوزارية لإعمار المحافظات الجنوبية، عن البدء بصرف تعويضات لأصحاب المنشآت الاقتصادية ذات الأضرار الطفيفة، من خلال منحة قطرية بهدف دعم عودتها للعمل والإنتاج[206]؛ إلا أن أسامة حمدان أحد قادة حماس اتهم أطرافاً في السلطة والحكومة بالسعي لعرقلة الجهد القطري الخاص بإعمار غزة[207]. وفي 2015/3/28 اتهم الرئيس عباس حماس بعرقلة إعمار غزة، وذلك خلال كلمته في القمة العربية بمصر، الأمر الذي رفضته الحركة[208].

وانطلاقاً من رغبتها في تسريع عملية إعادة الإعمار، قررت الحكومة في اجتماعها في 2015/4/7 تشكيل لجنة لترتيب استلام كافة المعابر إلى قطاع غزة، إلا أن حماس رفضت التعاطي مع هذا الإجراء إلا على أساس تنفيذ شامل لحزمة اتفاق المصالحة، ما أعاد الأمور بين حماس والحكومة إلى نقطة الصفر من جديد. وخلال ورشة عمل في 2015/4/9 أكد الوزير الحساينة أن عملية إعادة الإعمار بحاجة إلى ثمانية آلاف طنّ (ثمانية ملايين كيلوغرام) من الإسمنت يومياً، وفي مناسبة أخرى، في 2015/4/12، أشار حاتم عويضة وكيل وزارة الاقتصاد في غزة إلى أن "إسرائيل" سمحت بتوريد 5% فقط من الاحتياجات الخاصة بإعادة الإعمار. وإثر وصول المنحة الكويتية لإعادة الإعمار البالغة 200 مليون دولار، ناقش رامي الحمد الله مع اللجنة الخاصة بعملية إعادة الإعمار سبل تنفيذ مشاريع الإعمار، مؤكداً أن إعادة الإعمار هي مسؤولية الحكومة بشكل مباشر[209].

ومع مرور عام كامل على تشكيل حكومة التوافق، اتهمت الحكومة حماس بتعطيل مهماتها ومسؤولياتها الخاصة بإعادة الإعمار من خلال رفضها تسليم الوزارات والمعابر والسماح بعودة الموظفين إلى أعمالهم[210]. وقبل أن ينتهي حزيران/ يونيو 2015، أعلن الوزير الحساينة عن اتفاق حول آلية إدخال مواد البناء من الجانب الإسرائيلي بين الأطراف الثلاثة، المكونة من وزارة الأشغال ووزارة الشؤون المدنية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع United Nations Office for Project Services (UNOPS) المشرفة والمسؤولة عن مراقبة آلية إعادة الإعمار، منوهاً إلى أن هذه الآلية تستهدف أصحاب المنازل المهدمة كلياً، والمباني الجديدة، وإضافة طوابق جديدة[211]، قبل أن يعلن مجدداً عن موافقة "إسرائيل" على إدخال مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار 663 وحدة سكنية تهدمت كلياً خلال العدوان[212].

ومع انتصاف شهر آب/ أغسطس 2015، كشف الحساينة عن بدء الإعداد لصرف أموال الدفعة الثانية من منحة الإعمار القطرية بعد الحصول على موافقة إسرائيلية لصرف مواد البناء

المخصصة لهم[213]. ومع حلول العام الدراسي الجديد مطلع أيلول/ سبتمبر 2015 تمّ إفراغ جميع مراكز الإيواء من المواطنين البالغ عددهم 450 ألفاً ممن شردهم العدوان نتيجة تدمير منازلهم.

ووفقاً للجهات المسؤولة في السلطة فقد تمّ إزالة 560 طناً (560 ألف كغ) من ركام المنازل المدمرة في مختلف أنحاء قطاع غزة، حيث وفرت السلطة أكثر من 2,200 كرفاناً متنقلاً في جميع المناطق التي شملها العدوان[214]. وأعلن الوزير الحساينة في 2015/10/26، أن المنحة الكويتية لإعادة إعمار قطاع غزة ستبدأ بتنفيذ مشاريعها خلال أسابيع بهدف إعمار 2,000 وحدة سكنية[215]، فيما قدّرت الوزارة خسائر الإنشاءات في قطاع غزة جراء عدوان 2014 بقرابة ثلاثة مليارات دولار[216].

وفي 2015/11/18، وقعت الحكومة الفلسطينية والحكومة الإيطالية اتفاقية "قرض ميسر" لدعم إعادة إعمار قطاع غزة، وذلك بقيمة 15 مليون يورو (16.7 مليون دولار) على أن تسدده الحكومة على مدى 40 عاماً[217]، في الوقت ذاته الذي أشار فيه الوزير الحساينة إلى إصلاح 90% من الأضرار الجزئية في بيوت غزة التي تضررت خلال عدوان 2014.

ومع نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، أعلن وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان بغزة ناجي سرحان عن وجود منحة قطرية ثانية جديدة، قد يُعلن عنها لألف أو ألفي وحدة سكنية، بالإضافة إلى منح إعمار جديدة مقدمة من دول مختلفة، أبرزها الكويت، والسعودية، والإمارات، والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تقوم بمهامها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين لألفي وحدة سكنية.

ومع انقضاء سنة 2015 ما زالت أعمال إعادة الإعمار تتم بوتيرة بطيئة ومحدودة لا ترقى بحال إلى مستوى الطموح الفلسطيني، رسمياً وفصائلياً وشعبياً، في ظلّ استمرار الانقسام بين الفلسطينيين. ولا يُتوقع أن يطرأ عليها أيّ تطور ملموس أو تغيّر جوهري خلال المرحلة القادمة إلا إذا تبدلت المعطيات، وبسطت حكومة التوافق الوطني نفوذها على قطاع غزة الذي تسيطر عليه، عملياً، حركة حماس، بما يجعل آلية التعاطي مع ملف إعادة الإعمار مختلفة عن ذي قبل.

خلاصة

من خلال استقراء تجربة سنتي 2014 و2015 يمكن القول إن هناك إدراكاً فلسطينياً متزايداً للتداعيات السلبية للانقسام على الوضع الفلسطيني الداخلي. فالحصار المشدد المفروض على قطاع غزة، وما خلّفه من ظروف اقتصادية ومعيشية وإنسانية بالغة الصعوبة، والمخططات الإسرائيلية العنصرية إزاء الاستيطان والتهويد، ورفض حكومة الاحتلال الاستجابة للحد الأدنى من الحقوق والتطلعات الوطنية الفلسطينية، وتراجع مكانة القضية الفلسطينية دولياً، ومستوى الاستياء الشعبي جراء استمرار الانقسام، كل ذلك يدفع للسير نحو نوعٍ من التوافق الوطني، ولو بحده الأدنى، لإعادة التموضع الفلسطيني في مواجهة التحديات

الكبرى التي تواجهها قضية فلسطين. وقد دلّت تجربة السنتين الماضيتين على وصول الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية والمنظومة الدولية المتواطئة في فرض الحصار إلى قناعة باستحالة كسر الإرادة الشعبية الفلسطينية وإخضاع حركة حماس التي تسيطر، عملياً، على قطاع غزة للشروط والإملاءات الدولية، ما اضطرهم للبحث عن صيغ جديدة للتعامل مع غزة وأهلها، من بينها تقديم مقترحات لتخفيف الحصار بهدف منع غزة من بلوغ حافة الانفجار.

من جهة أخرى، فإن سيناريو استمرار الانقسام يظلُّ قائماً وحاضراً، خصوصاً مع وجود عوامل فاعلة لا يستهان بها تدفع باتجاهه. فبرنامج حماس القائم على المقاومة ورفض اتفاقات أوسلو ورفض الاعتراف بـ"إسرائيل" وباقي شروط الرباعية، يتعارض بشكل جوهري مع برنامج فتح القائم على مسار التسوية السلمية وما ينبني عليه من استحقاقات. ويحتاج الأمر إلى الكثير من الجهد والمراجعات للمسارين، وصولاً إلى مسارٍ توافقي يحدد أولويات المرحلة وبرنامجها السياسي ويضبط الثوابت، بحيث تتم إدارة الاختلاف بشكل مقبول للجميع، في بنى مؤسسية واحدة، كمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وهي مهمة عسيرة، قد يكون مؤداها التخلي عن اتفاقات أوسلو أو تغيير وظيفة السلطة الفلسطينية... وبالتالي دفع استحقاقات كبيرة، قد يرفضها كثير من المنتفعين من الوضع الحالي.

ومما يزيد من صعوبة إنفاذ برنامج المصالحة أن الطرف الإسرائيلي قادر على تعطيل عمل الحكومة وتعطيل الانتخابات، وتعطيل أيّ تطوير للأجهزة الأمنية وباقي أجهزة السلطة في الضفة الغربية، إذا ما كان هناك شراكة حقيقية فيها لحماس وأنصارها وأنصار تيار المقاومة. كما أن البيئة الإقليمية والدولية المعادية لتيارات الإسلام السياسي تزيد من تعقيد المشاركة الحقيقية لحماس والجهاد الإسلامي في تفعيل أو إعادة بناء منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية. هذا، بالإضافة إلى أن شرخاً كبيراً من عدم الثقة بين فتح وحماس قد حدث بسبب تجربة طويلة من الصراع والاحتكاك بين الطرفين.

وتعكس استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية حالة إحباط متزايدة تجاه اتفاقات أوسلو، إذ يؤيد 68% من المستطلعين في الضفة الغربية وقطاع غزة التخلي عن هذه الاتفاقات، ولا يؤيد بقاءها سوى 25%، وفق استطلاع كانون الأول/ ديسمبر 2015. ووفق الاستطلاع نفسه، فإن نحو نصف الفلسطينيين في الضفة والقطاع يؤيدون حلّ السلطة الفلسطينية. وهناك تأييد واسع للعودة إلى الانتفاضة المسلحة بنحو 60%، ومطالبات باستقالة الرئيس عباس تصل إلى 65%، بينما لا يؤيد مسار مفاوضات التسوية سوى 26%. وقد تكررت هذه النتائج، أو قريباً منها، في استطلاعات سابقة، مما يعبّر عن أزمة حقيقية تواجهها السلطة الفلسطينية في مسار التسوية الذي تتبناه، وفي الدور الوظيفي الذي تقوم به[218].

وعلى ذلك، فإن الرغبة الصادقة بتحقيق المصالحة يجب أن يترافق معها برنامج بناء للثقة، مع مراجعات حقيقية وجادة لمسارات العمل الفلسطيني للوصول إلى منظومة عمل فاعلة تحت بناء مؤسسي واحد، بما يحافظ على الثوابت، ويتابع مشروع التحرير. ولهذا، فالمصالحة الممكنة هي المصالحة التي تحافظ على سلاح المقاومة، وتوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال في الضفة الغربية، وتسعى إلى تحويل السلطة إلى سلطة مقاومة تتبنى الانتفاضة الشاملة، التي تتحقق الوحدة الوطنية على أساسها، سعياً في هذه المرحلة لدحر الاحتلال، وتفكيك المستعمرات، وفكّ الحصار عن قطاع غزة، وإطلاق كل الأسرى.

هوامش الفصل الأول

[1] صحيفة **البيان**، دبي، 2013/6/7.

[2] صحيفة **المصري اليوم**، القاهرة، 2014/3/12.

[3] **البيان**، 2013/6/7.

[4] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2013/6/7.

[5] صحيفة **الحياة**، لندن، 2014/1/10.

[6] موقع البديل، 2014/1/17، انظر: http://bit.ly/25W9IFr

[7] موقع شبكة ريادة الإعلامية، 2014/4/1، انظر: http://bit.ly/22qxl4F

[8] وكالة معاً الإخبارية، 2014/4/5، انظر: http://www.maannews.net/Content.aspx?id=687555

[9] انظر: تقرير لجنة الرقابة العامة وحقوق الانسان والحريات العامة حول موازنة السلطة لسنة 2014م، تكريس للحصار على قطاع غزة، الدورة غير العادية الرابعة الجلسة الأولى – الاجتماع التسعون، المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة، 2015/6/3، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/6/14، انظر: http://bit.ly/1YqWUkR

[10] صحيفة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2014/5/1.

[11] تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2014 "السلطة المطلقة مفسدة مطلقة"، موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2015/4/28، انظر: http://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/2375.html

[12] موقع فلسطين أون لاين، 2014/5/8، انظر: http://www.felesteen.ps/

[13] وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/1/6، انظر: http://www.alray.ps/ar/

[14] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/1/27.

[15] فلسطين أون لاين، 2014/3/23.

[16] فلسطين أون لاين، 2014/5/16.

[17] فلسطين أون لاين، 2014/5/20.

[18] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/5/27.

[19] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/6/2.

[20] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الداخلية والأمن الوطني، 2014/1/13، انظر: http://www.moi.gov.ps

[21] فلسطين أون لاين، 2014/3/10.

[22] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/4/15.

[23] فلسطين أون لاين، 2014/5/15.

[24] فلسطين أون لاين، 2014/2/15.

[25] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/3/4؛ ووكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2014/3/29، انظر: http://www.qudspress.com

[26] صحيفة **الأيام**، رام الله، 2014/6/11؛ ووكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2014/6/13، انظر: http://safa.ps

[27] **الحياة الجديدة**، 2014/6/6.

[28] **الأيام**، رام الله، 2014/6/11.

[29] **الشرق الأوسط**، 2014/6/22.

[30] **الشرق الأوسط**، 2014/6/22.

[31] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2014/7/10.

[32] **الأيام**، رام الله، 2014/7/25.

[33] **القدس العربي**، 2014/7/31.

[34] قدس برس، 2014/8/15؛ وموقع الجزيرة.نت، 2014/8/19، انظر: /http://www.aljazeera.net

[35] **الحياة الجديدة**، 2014/9/8.

[36] **القدس العربي**، و**الحياة**، 2014/10/10.

[37] **الشرق الأوسط**، 2014/10/26.

[38] **الحياة الجديدة**، 2014/10/29.

[39] موقع الرسالة.نت، 2014/12/4، انظر: /http://alresalah.ps/ar

[40] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/9.

[41] **الأيام**، رام الله، 2014/11/23.

[42] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/22.

[43] **الأيام**، رام الله، 2015/1/6.

[44] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2015/1/7.

[45] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2015/1/7، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/index.php

[46] **القدس العربي**، 2015/1/16.

[47] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الداخلية والأمن الوطني، 2015/3/14.

[48] **الأيام**، رام الله، 2015/4/8.

[49] **الحياة الجديدة**، 2015/5/27.

[50] فلسطين أون لاين، 2015/6/3؛ والرأي الفلسطينية للإعلام، 2015/6/3.

[51] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2015/6/10.

[52] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2015/7/11.

[53] فلسطين أون لاين، 2015/8/24.

[54] الجزيرة.نت، 2015/9/27.

[55] **الحياة الجديدة**، 2014/9/3.

[56] **الأيام**، رام الله، 2014/12/11.

[57] **الحياة الجديدة**، 2015/1/2؛ وصحيفة **الدستور**، عمّان، 2015/1/3.

[58] **الأيام**، رام الله، 2015/11/8.

[59] **الحياة**، 2015/11/10.

[60] **الأيام**، رام الله، 2015/2/12.

[61] **الحياة الجديدة**، 2015/3/16.

[62] **الحياة الجديدة**، 2015/3/18.

[63] **الأيام**، رام الله، 2015/4/19.

[64] فلسطين أون لاين، 2015/4/28.

[65] **الأيام**، رام الله، 2015/5/7.

[66] **الحياة الجديدة**، 2015/7/12.

[67] صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2015/9/28.

[68] وكالة رويترز للأنباء، 2015/7/3، انظر: http://ara.reuters.com؛ و**الحياة**، 2015/7/4؛ و**الحياة الجديدة**، 2015/7/6.

[69] الجزيرة.نت، 2015/1/4.

[70] **الأيام**، رام الله، 2015/10/11.

[71] صحيفة **الغد**، عمّان، 2015/10/11.

[72] **القدس العربي**، 2015/10/19.

[73] **الأيام**، رام الله، 2015/10/26؛ وموقع عربي 21، 2015/10/26، انظر: http://arabi21.com

[74] فلسطين أون لاين، 2014/1/10.

[75] **القدس العربي**، 2014/2/10.

[76] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/4/23.

[77] **الغد**، 2014/5/19.

[78] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/7/1؛ والرسالة.نت، 2014/7/2؛ و**الغد**، 2014/7/6.

[79] قدس برس، 2014/8/29.

[80] **القدس العربي**، 2014/11/5.

[81] وفا، 6–2014/11/7.

[82] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/11/7؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2014/11/7.

[83] **الأيام**، رام الله، 2014/11/8.

[84] **القدس العربي**، 2014/11/14.

[85] صحيفة **القدس**، القدس، 2014/11/15.

[86] عربي 21، 2014/11/16.

[87] **الأيام**، رام الله، 2014/11/17؛ و**القدس العربي**، 2014/12/17.

[88] فلسطين أون لاين، 2014/11/26.

[89] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/12/8.

[90] المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/1/6.

[91] قدس برس، وفلسطين أون لاين، 2015/1/7.

[92] قدس برس، 2015/4/15.

[93] **الأيام**، رام الله، 2015/4/30.

[94] فلسطين أون لاين، 2015/5/1.

[95] **الغد**، وصحيفة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2015/5/3؛ و**القدس العربي**، 2015/5/4.

[96] المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/5/7؛ ووكالة سما الإخبارية، 2015/5/10، انظر: http://www.samanews.com/ar؛ وصحيفة **النهار**، بيروت، 2015/5/9.

[97] **الحياة**، 2015/6/24.

[98] موقع الخليج أون لاين، 2015/6/29، انظر: http://alkhaleejonline.net

[99] المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/7/1؛ والرأي الفلسطينية للإعلام، 2015/7/12.

[100] صحيفة **السبيل**، عمّان، 2015/9/1.

[101] صحيفة **العربي الجديد**، 2015/9/16، انظر: http://www.alaraby.co.uk/portal

[102] المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/9/21.

[103] الجزيرة.نت، 2015/8/22، انظر: http://bit.ly/1ScAXrj

[104] موقع عرب 48، 2015/7/4، انظر: http://bit.ly/23qv535

[105] موقع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 2015/9/2، انظر: http://hamas.ps/ar/post/3430/

[106] الجزيرة.نت، 2015/9/8، انظر: http://bit.ly/1VkB5pQ

[107] معاً، 2015/9/3، انظر: https://www.maannews.net/Content.aspx?id=796321

[108] الجزيرة.نت، 2015/9/8.

[109] الجزيرة.نت، 2015/9/9، انظر: http://bit.ly/1UXprk9

[110] المرجع نفسه.

[111] انظر مثلاً: الجزيرة.نت، 2015/9/9، انظر: http://bit.ly/1qkL2Gb

[112] **الحياة**، 2014/1/5؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2014/1/27.

[113] قدس برس، 2014/2/20.

[114] الجزيرة.نت، 2014/3/2، انظر: http://bit.ly/1Xsc9tE؛ وموقع بوابة الوفد الإلكترونية، 2014/3/2، انظر: http://bit.ly/1UXpBI5؛ ومعاً، 2014/3/5، انظر: http://www.maannews.net/Content.aspx?id=678967

[115] **الغد**، وصحيفة **الخليج**، الشارقة، 2014/3/14.

[116] **الحياة الجديدة**، 2014/6/20.

[117] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/6/29.

[118] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/7/11؛ وصفحة موسى أبو مرزوق الرسمية، موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، 2014/7/11، انظر: https://ar–ar.facebook.com/mousa.abumarzook

[119] صحيفة **العرب اليوم**، عمّان، 2014/8/18، و2014/9/2؛ والجزيرة.نت، 2014/8/19؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2014/8/19.

[120] صحيفة **الشرق**، الدوحة، 2014/10/28.

[121] **الشرق الأوسط**، 2014/11/9؛ ومعاً، 2014/12/1.

[122] موقع أمد للإعلام، 2014/12/2، انظر: http://www.amad.ps/ar

[123] فلسطين أون لاين، 2014/12/6؛ و**القدس العربي**، 2014/12/30.

[124] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/12/30.

[125] صحيفة **المستقبل**، بيروت، 2015/1/29.

[126] فلسطين أون لاين، 2015/2/3.

[127] قدس برس، 2015/2/3.

[128] فلسطين أون لاين، 2015/2/28.

[129] **القدس العربي**، 2015/3/2.

[130] المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/3/6؛ **الحياة الجديدة**، 2015/3/7.

[131] **الحياة**، 2015/3/5.

[132] فلسطين أون لاين، 2015/3/28.

[133] الجزيرة.نت، 2015/5/21.

[134] **الخليج**، و**الأيام**، رام الله، 2015/4/2.

[135] **الغد**، 21، و2015/6/30؛ وفلسطين أون لاين، 2015/6/22.

[136] المركز الفلسطيني للإعلام، 3، و2015/7/6؛ والرأي الفلسطينية للإعلام، 2015/7/3؛ و**الحياة**، 2015/7/4.

[137] قدس برس، 2015/7/4.

[138] وفا، 2015/7/6.

[139] **الشرق**، 2015/7/8.

[140] وفا، 2015/8/16.

[141] موقع حركة حماس، 2015/8/17.

[142] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2015/9/25.

[143] **القدس**، 2015/9/27.

[144] **الأيام**، رام الله، وصحيفة **رأي اليوم**، لندن، 2015/10/8؛ ووفا، 2015/10/21؛ وموقع حركة حماس، 2015/11/4.

[145] **الحياة**، 2015/11/17.

[146] موقع حركة حماس، 2015/11/18.

[147] **القدس**، 2015/11/21؛ و**الأيام**، رام الله، 2015/11/24.

[148] **القدس**، 2014/2/1؛ و**الأيام**، رام الله، 2014/2/8.

[149] وفا، 2014/5/31.

[150] صفا، 2014/12/30.

[151] **رأي اليوم**، 2015/11/15.

[152] **القدس العربي**، 2015/5/18.

[153] موقع الخليج أونلاين، 2016/1/10، انظر: http://bit.ly/1SuYlu6

[154] عربي 21، 2015/7/6.

[155] **القدس العربي**، 2016/3/14.

[156] **القدس**، 2014/1/17، انظر: http://www.alquds.com/news/article/view/id/483736

[157] **الحياة الجديدة**، 2014/2/14، انظر:
http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=3&id=228351&cid=3212

[158] موقع مجلة الحرية، 2014/2/23، انظر: http://alhourriah.org

[159] **الأيام**، رام الله، 2015/8/17، انظر: http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=fb4e5c5y263513541Yfb4e5c5

[160] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/1/21.

[161] **الشرق الأوسط**، 2014/5/29.

[162] قدس برس، 2014/6/16.

[163] صحيفة **السفير**، بيروت، 2014/6/19.

[164] **رأي اليوم**، 2014/6/22.

[165] قدس برس، 2014/7/12.

[166] شبكة أوراق الإخبارية، 2014/8/24، انظر: http://www.awraqq.com؛ وفلسطين أون لاين، 8 و2014/11/29؛ وعربي 21، 12 و2014/11/17؛ وعرب 48، 2014/11/12.

[167] **الأيام**، رام الله، 2015/3/6.

[168] **الحياة**، 2015/3/7؛ و**القدس العربي**، 2015/3/9.

[169] الجزيرة.نت، 2016/3/31، انظر: http://bit.ly/1qQykj2

[170] قدس برس، 2016/3/31.

[171] التقرير المعلوماتي، العدد 3323، مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، 2015/5/12.

[172] موقع وطن يغرّد خارج السرب، 2015/5/24، انظر: http://www.watanserb.com

[173] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2015/6/4.

[174] المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/8/4.

[175] عرب 48، 2015/8/9.

[176] موقع صوت "إسرائيل" والتلفزيون الإسرائيلي (عربيل)، 2015/10/8.

[177] عربي 21، 2015/11/5.

[178] المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/11/17.

[179] Keeping ISIS Out of Palestine, site of Defense News, 18/1/2016, http://www.defensenews.com/story//defense/international/mideast-africa/2016/01/18/keeping-isis-out-palestine/78939962

[180] وفا، 2016/1/21.

[181] وكالة الأناضول للأنباء، 2016/1/23، انظر: http://aa.com.tr/ar

[182] **الاتحاد**، 2015/12/21.

[183] محسن محمد صالح، الانتفاضة اليتيمة، الجزيرة.نت، 2016/1/25، انظر: http://bit.ly/1YqXC1w

[184] المرجع نفسه.

[185] **رأي اليوم**، 2016/1/27.

[186] **الأخبار**، 2016/2/2.

[187] **الحياة الجديدة**، 2014/8/12.

[188] **القدس العربي**، 2014/8/6.

[189] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/8/7؛ ووكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2014/8/18، انظر: http://paltoday.ps/ar

[190] **القدس العربي**، 2014/8/30.

[191] **السفير**، 2014/9/9.

[192] موقع فلسطين الآن، 2014/9/15، انظر: http://paltimes.net؛ و**القدس العربي**، 2014/9/16.

[193] **الأيام**، رام الله، 2014/9/19.

[194] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/10/9.

[195] **الحياة**، 2014/10/10.

[196] الجزيرة.نت، 2014/10/28.

[197] **القدس العربي**، 2014/11/27.

[198] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/12/28.

[199] محسن محمد صالح، عن الهدنة مع إسرائيل وفصل الضفة عن القطاع، الجزيرة.نت، 2015/6/23، انظر: http://bit.ly/1BKpkAq

[200] المرجع نفسه.

[201] المرجع نفسه.

[202] وفا، 2015/1/7.

[203] **القدس العربي**، 2015/1/15.

[204] فلسطين أون لاين، 2015/1/25.

[205] **الأيام**، رام الله، 2015/2/24، و2015/3/4؛ والجزيرة.نت، 2015/2/26.

[206] **الحياة الجديدة**، 2015/3/11.

[207] الرسالة.نت، 2015/3/19.

[208] فلسطين أون لاين، 2015/3/28.

[209] **الأيام**، رام الله، 2015/4/27.

[210] **الأيام**، رام الله، 2015/6/3.

[211] **الأيام**، رام الله، 2015/6/25.

[212] وكالة الأناضول، 2015/7/7.

[213] الرسالة.نت، 2015/8/17.

[214] وفا، 2015/9/2.

[215] **القدس العربي**، 2015/10/27.

[216] **الأيام**، رام الله، 2015/11/17.

[217] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2015/11/18.

[218] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم 58، 2015/12/14، انظر: http://www.pcpsr.org/ar/node/626

الفصل الثاني

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

مقدمة

استمرت "إسرائيل" خلال الفترة 2014–2015 في الاستفادة من أجواء الانقسام الفلسطيني، والضعف والتشتت العربي، الذي ازداد إنهاكه بالتحديات والصراعات الداخلية، كما استفادت من الغطاء الأمريكي الغربي الذي يبقيها "دولة فوق القانون". ومع ازدياد توجهات المجتمع الصهيوني نحو التطرف، ومع الاحباطات التي يواجهها مشروع التسوية السلمية، فإن الشعب الفلسطيني ما زال يؤكد صموده وثباته على أرضه، من خلال كافة أشكال المقاومة والتي ظهرت أبرز تجلياتها في الأداء البطولي في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، وفي انتفاضة القدس التي تصاعدت أواخر سنة 2015.

يحاول هذا الفصل أن يرسم الخريطة السياسية الإسرائيلية الداخلية، والمعطيات السكانية والاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية؛ ويناقش الفصل قضايا العدوان والمقاومة ومسار التسوية السلمية خلال سنتي 2014–2015.

أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

شهدت الفترة 2014–2015 سلسلة من الأحداث السياسية في "إسرائيل"، بعض منها كان آنياً وانتهى خلال فترة زمنية محدودة، والبعض الآخر استمر لفترة وتفاعل مع أحداث أخرى في سياقات أخرى يتناولها هذا التقرير بمجمله، ومن أبرزها:

1. سقوط حكومة وتشكيل أخرى:

عانت حكومة نتنياهو الثالثة (2013–2015) من ظاهرة عدم الاستقرار[1]، حيث إن الجناح اليميني في الائتلاف الحكومي أظهر نيته في التمرد داخل صفوف الحكومة لمنع التوصل إلى اتفاق تسوية سلمية مع الفلسطينيين، وفق خطة جون كيري John Kerry وزير الخارجية الأمريكي[2]، التي تقضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة فلسطين العتيدة[3]. ورفض هذا الجناح التفاوض مع الطرف الفلسطيني بذريعة أنه غير ناضج، ويقصد أن الطرف الفلسطيني لم يرضخ بما يكفي لمتطلبات اليمين الإسرائيلي المتطرف.

واستمراراً لعدم الاستقرار هذا، فإن معظم أحزاب الائتلاف الحكومي كانت تُهدّد بالانسحاب منه وتفكيكه، وبالتالي التوجه إلى انتخابات نيابية مبكرة، أي قبل انتهاء دورة الكنيست Knesset الـ 19 القانونية.

وشهدت الساحة السياسية الداخلية في "إسرائيل" حالة اضطراب مستمر أساسه تنامي رفض اليمين الدخول في عملية سلمية أو تفاوضية مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى الجدل الداخلي حول "يهودية الدولة". وأشارت استطلاعات الرأي التي أجريت في 2014 إلى تعزّز صفوف اليمين فيما لو أجريت انتخابات مبكرة[4].

وبات نتنياهو رهينة بين متطرفي حزبه والأحزاب اليمينية الأخرى في ائتلاف حكومته. ونتيجة لهذه الحالة، وازدياد التناقضات داخل الحكومة، قدّم عدد من وزرائها استقالاتهم، كما وأن نتنياهو أقال وزيرين في حكومته وهما يائير لابيد Yair Lapid وتسيبي ليفني Tzipi Livni، ما أدّى إلى تفكك الائتلاف، وبالتالي توجه إلى الكنيست بطلب المصادقة على إجراء انتخابات مبكرة. وجوهر الخلافات داخل الحكومة كان حول الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي يُلقي بظلاله بقوة على الحكومة، بالرغم من أنها تعمل كل جهدها لعدم إظهاره كعامل رئيسي[5].

إن الإعلان عن انتخابات مبكرة للكنيست الإسرائيلي في دورته العشرين، حرّك بعض المنشقين عن الليكود Likud بسبب خلافاتهم الشخصية والمنهجية مع نتنياهو إلى تشكيل أحزاب أخرى، كان بينهم موشيه كحلون Moshe Kahlon عضو الليكود السابق، الذي أعلن عن خوضه الانتخابات بقائمة مستقلة تحمل اسم "كُلنا" Kulanu، وفازت بعشرة مقاعد في الكنيست، وانضمت إلى الائتلاف الحكومي، وتولى رئيسها كحلون وزارة المالية. أما حزب "إسرائيل بيتنا" (يسرائيل بيتينو) Yisrael Beitenu بزعامة أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman فقد أعلن عن فكّ الوحدة مع الليكود تمهيداً لخوض انتخابات 2015[6]، وحصل على ستة مقاعد فقط، في حين أنه حظي بـ 11 مقعداً في الكنيست السابق ضمن شراكته مع الليكود. وخسارة هذا الحزب كانت لصالح قائمة كحلون في الأساس. أما حزب كاديما Kadima الذي أسسه أريل شارون Ariel Sharon وإيهود أولمرت Ehud Olmert في 2005 فقد اختفى عن الساحة السياسية بانضمام رئيسه شاؤول موفاز Shaul Mofaz إلى حزب العمل Labor Party[7].

وشهدت الفترة 2014–2015 أيضاً، اعتزال العديد من الشخصيات السياسية الإسرائيلية للحياة السياسية والحزبية، ومنها ليمور ليفنات Limor Livnat من حزب الليكود والتي شغلت بعض الحقائب الوزارية، وعوزي لنداو Uzi Landau من الليكود سابقاً، و"إسرائيل بيتنا" في الكنيست الـ 19، وقد شغل عدة مناصب وزارية وعُرف بميوله المتطرفة ومناهضته للعرب، وبنيامين بن إليعيزر Binyamin Ben–Eliezer من حزب العمل، على خلفية فساد مالي وفتحت تحقيقات معه بهذا الخصوص[8].

وفور الإعلان عن حلّ الكنيست الـ 19 في 2014/12/8 بدأت الأحزاب والحركات السياسية في "إسرائيل" تجهز نفسها لخوض انتخابات الكنيست الـ 20 في آذار/ مارس 2015. وبناء عليه أعلنت

تسيبي ليفني زعيمة حزب الحركة (هتنوعا) The Movement (Hatnua) عن تحالفها مع حزب العمل باسم جديد وهو "المعسكر الصهيوني Zionist Camp"، واضعاً أمامه (أي المعسكر) هدف تفويت الفرصة على عودة نتنياهو إلى الحكم. وأشارت استطلاعات الرأي إلى تفوق هذا المعسكر بشكل محدود على معسكر الليكود وأحزاب اليمين، ما دفع نتنياهو إلى محاولة إقناع ليبرمان بمناصفة رئاسة الحكومة، في حال التحالف معه، إلا أن الأخير رفض هذا الاقتراح.

وحاول نتنياهو جلّ جهده الحفاظ على زعامته الوحيدة لليكود بتعديل دستور الحزب ما يتيح له الزعامة دون غيره، وذلك من خلال تعيين مرشح خارجي في كل عشرية في قائمة الليكود الانتخابية بدون مروره (أي المرشح) في الانتخابات التمهيدية (الداخلية) لليكود. بالإضافة إلى أن نتنياهو تجاهل، وما يزال، مؤسسات الحزب، خصوصاً اللجنة المركزية ومركز الحزب، ولا يأبه لنقاشاتهما بتاتاً. وفي الوقت ذاته، لا يتيح المجال لبروز وظهور جيل سياسي قيادي، يضمن حالة الاستمرارية بين صفوف الليكود. كما يعمل نتنياهو باستمرار على قضم امتيازات مؤسسات الليكود، وبالتالي تركيز المزيد منها بيده.

ومن جهة أخرى، وفوق ما ذكرنا أعلاه، فإن شبكة العلاقات على المستوى الشخصي بين نتنياهو وجدعون ساعر Gideon Sa'ar، (جدعون ساعر أحد أبرز أعلام الليكود بعد نتنياهو)، قد وصلت إلى الدرك الأسفل. وساعر هذا كسب شعبية كبيرة وواسعة في صفوف أعضاء الليكود، خصوصاً من الشباب الذين يرون فيه زعيماً قادماً للحزب ورئيساً للحكومة. لكن ساعر أصيب بالإحباط من سياسات وأنماط سلوك نتنياهو تجاه الحزب وتجاهه، فأعلن عن تنحيه عن الحياة السياسية، ولو مؤقتاً، كما أشار إلى ذلك عدد من المراقبين والمحللين السياسيين[9]. ولا بدّ من الإشارة هنا، إلى أن قياديين بارزين في الليكود قد هجروا الحلبة السياسية كلياً، أو جزئياً، أو هجروا الليكود جرّاء تصادمهم مع نهج نتنياهو، ومنهم: دافيد ليفي David Levy، ودان مريدور Dan Meridor، وروني ميلو Roni Milo، وموشيه كحلون، وغيرهم.

أما في الأحزاب المتدينة، فقد شهد حزب شاس Shas انسحاب زعيمه إلياهو (إيلي) يشاي Eliyahu Yishai منه وتشكيل قائمة انتخابية جديدة، وتولى أرييه درعي Aryeh Deri زعامة حزب شاس تمهيداً لخوض انتخابات سنة 2015[10].

تعاني "إسرائيل"، كما هو معروف، من كثرة الأحزاب الصغيرة من حيث عددها وتمثيلها في الكنيست. وهذه الظاهرة تُعيق تشكيل حكومة مستقرة. بناء عليه، سعت بعض الأحزاب والحركات السياسية إلى وضع حدٍّ لها عن طريق رفع نسبة الحسم من 2% إلى 3.25%، ما يؤدي إلى اختفاء الأحزاب الصغيرة. واستغلها ليبرمان زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" لمنع وصول الأحزاب العربية إلى الكنيست كجزء من عملية إقصاء المواطنين العرب في "إسرائيل" عن العمل السياسي[11]،

ولتطبيق سياسات تمييزية أخرى ضدهم. لكنه بالرغم من رفع نسبة الحسم، إلا أن الأحزاب العربية تحالفت مع بعضها البعض في "القائمة المشتركة" التي خاضت انتخابات سنة 2015 ككتلة واحدة وحظيت بـ13 مقعداً[12].

وخاضت الأحزاب السياسية انتخابات برلمانية للكنيست العشرين في شهر آذار/ مارس 2015 بـ26 قائمة انتخابية. ويظهر الجدول التالي التشكيلات الحزبية عشية هذه الانتخابات:

جدول 2/1: أبرز التشكيلات الحزبية عشية انتخابات الكنيست العشرين

الاتجاه	الأحزاب
اليمين	الليكود، والبيت اليهودي The Jewish Home (HaBayit HaYehudi)، و"إسرائيل بيتنا"، وكُلنا
المركز	المعسكر الصهيوني، يش عتيد (يوجد مستقبل) Yesh Atid
مركز يسار	ميرتس Meretz
الأحزاب المتدينة	شاس، وأغودات يسرائيل Agudat Yisrael، ويهود التوراة (يهدوت هتوراة) United Torah Judaism (Yahadut Hatorah)
الأحزاب العربية	القائمة المشتركة

وفي قراءة متأنية لبرامج الأحزاب الإسرائيلية التي خاضت الانتخابات البرلمانية يتبين لنا أنها متقاربة في معظمها في قضايا الحفاظ على شكل وجوهر "يهودية الدولة"، والتعامل مع العرب كمواطنين على قاعدة الانتماءات الدينية وليس الاعتراف بحقوقهم القومية. وهناك جنوح لدى الأحزاب الإسرائيلية إلى التراجع عن فكرة حلّ الدولتين، والإبقاء على الحال كما هو، مع محاولات جادة لتعزيز الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بتحقيق المزيد من السيطرة على الأراضي عن طريق المصادرات، أو عن طريق بسط اليد على ما تسميه "إسرائيل" "أراضي الدولة" في الضفة الغربية، وفي الوقت ذاته الاستمرار في فرض حصارٍ ظالم على قطاع غزة، بالرغم من عدم تحقيق أيّ هدف عسكري وسياسي في سلسلة العدوانات المتتالية التي نفذتها "إسرائيل" على القطاع.

وقام نتنياهو بمحاولات جادّة ليحافظ على تفوّقه في هذه الانتخابات وبقائه في الحكم، فحاول التوصل إلى تفاهمات مع المعسكر الصهيوني، إلا أن الأخير رفض من منطلق تيقنه بفوزه في الانتخابات. مع العلم أنه في قضايا سياسية تتعلق بالصراع هناك تقارب كبير بين المعسكر الصهيوني والليكود، ومن أبرزها أن القدس هي العاصمة الوحيدة والأبدية لـ"إسرائيل"، ولا للانسحاب منها، ولا لتقسيمها...[13]. كان الخوف الذي استولى على نتنياهو هو من احتمال انتقال الحكم إلى اليسار، وعندها، وفق تصوراته وتصويراته، ينتهي المشروع الاستيطاني. وبثّ خلال دعاياته الانتخابية أشكال مختلفة من الترويع والتخويف والتفزيع، كان أبرزها تلك العبارة التي بثتها دعايته الانتخابية عشية الاقتراع، بأن "العرب يهرولون إلى صناديق الاقتراع بالحافلات

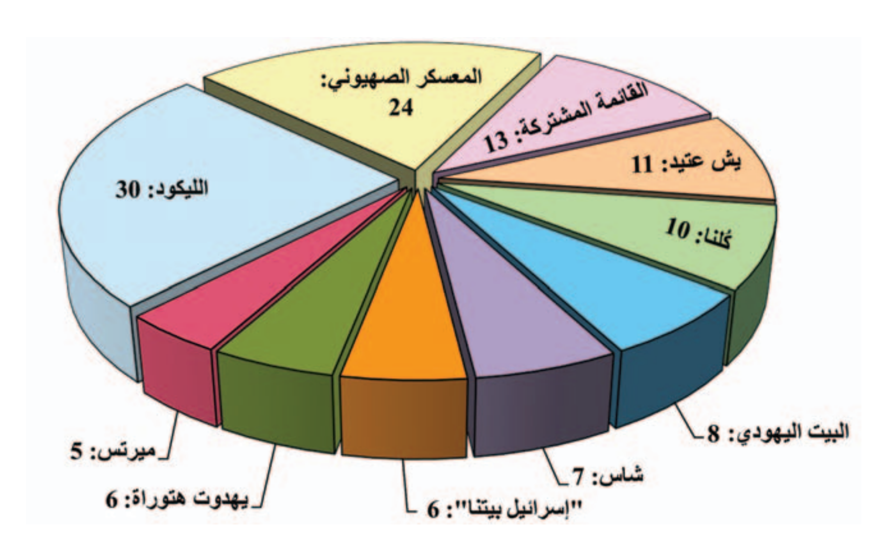
بآلافهم"؛ مما أدى إلى حالة فزع شديدة في أوساط الإسرائيليين، وزيادة في نسبة المصوّتين لحزبه. كانت هذه العبارة العنصرية الواضحة مثار غضب شديد لدى العرب الفلسطينيين في "إسرائيل"، وحتى لدى الإدارة الأمريكية ممثلة برئيس الولايات المتحدة باراك أوباما Barack Obama، وبعض الأوساط السياسية اليسارية في "إسرائيل"، واضطر أن يعتذر عنها لاحقاً بعد فوزه بالانتخابات[14].

ويوضح الجدول التالي نتائج انتخابات الكنيست الـ 20 مقارنة بالكنيست الـ 19:

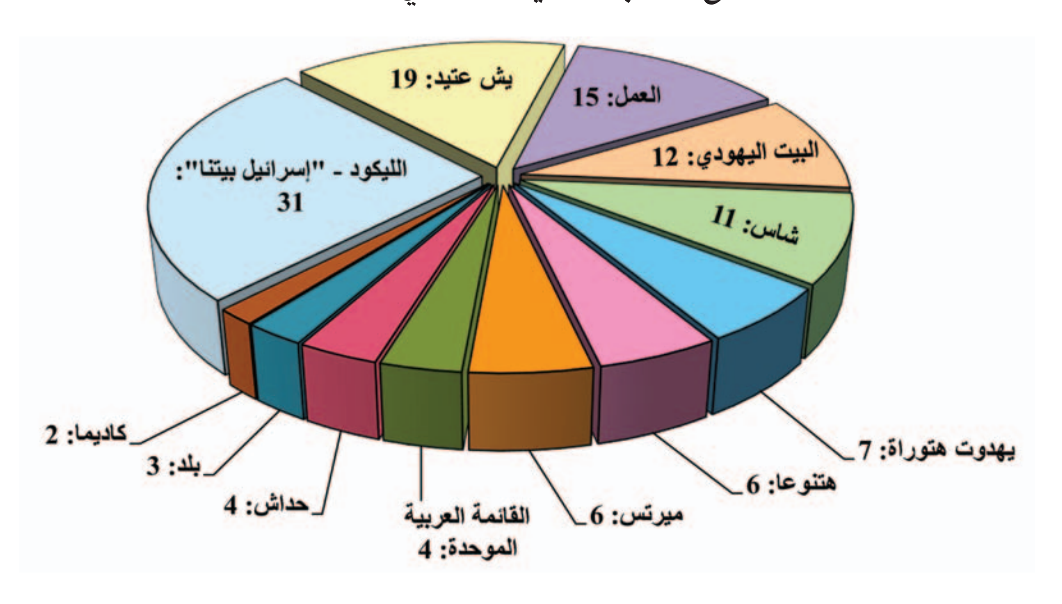
جدول 2/2: نتائج انتخابات الكنيست الـ 20 مقارنة بالكنيست الـ 19[15]

اسم القائمة	الكنيست الـ 20 2015/3/17		الكنيست الـ 19 2013/1/22	
	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد
الليكود	985,408	30	885,163	31
"إسرائيل بيتنا"	214,906	6		
المعسكر الصهيوني (العمل والحركة)	786,313	24	–	–
العمل	–	–	432,118	15
الحركة (هتنوعا)	–	–	189,167	6
يش عتيد	371,602	11	543,458	19
البيت اليهودي	283,910	8	345,985	12
كاديما	–	–	78,974	2
شاس	241,613	7	331,868	11
يهود التوراة (يهدوت هتوراة)	210,143	6	195,892	7
ميرتس	165,529	5	172,403	6
القائمة المشتركة (الموحدة، وحداش، والتجمع، والتغيير)	446,583	13	–	–
القائمة العربية الموحدة	–	–	138,450	4
الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش)	–	–	113,439	4
التجمع الوطني الديموقراطي (بلد)	–	–	97,030	3
كُلنا	315,360	10	–	–
عدد الذين يحق لهم الاقتراع	**5,881,696**		**5,656,705**	
مجموع الأصوات الكلي	**4,254,738**		**3,833,646**	
مجموع الأصوات الصالحة	**4,210,884**		**3,792,742**	

نتائج انتخابات الكنيست الـ 20 في 2015/3/17



نتائج انتخابات الكنيست الـ 19 في 2013/1/22



يتبين لنا من خلال مقارنة نتائج هذه الانتخابات مع انتخابات الدورة الـ 19 سنة 2013، أن عدد الأحزاب والقوائم التي شاركت فيها بلغ 32، ونجحت 12 قائمة انتخابية في تجاوز نسبة الحسم والدخول إلى الكنيست. ونلاحظ أيضاً أنه في انتخابات الدورة الـ 19، تحالف الليكود مع "إسرائيل بيتنا" ضمن قائمة واحدة مشتركة، أما الأحزاب العربية فلم تتوحد فيما بينها، حيث خاض كل منها الانتخابات في قائمة مستقلة، وكلها اجتازت نسبة الحسم، محافظة على قوتها الانتخابية في الشارع العربي الفلسطيني في الداخل.

ما يمكن ملاحظته أيضاً، من خلال مقارنة جولتي الانتخابات الأخيرتين للكنيست، أن عدد القوائم/ الأحزاب تقلص إلى 10 في الكنيست الـ 20، والواضح أن مردَّ ذلك إلى وحدة القوائم العربية، واختفاء حزب كاديما. ويمكن ملاحظة أن الليكود عزز مواقعه، إذ حصد 30 مقعداً بذهابه منفرداً في هذه الانتخابات، دون تحالف مع "إسرائيل بيتنا"، كما كان في انتخابات الكنيست الـ 19. أما حزب/ قائمة "كُلنا" برئاسة كحلون، فليست بعيدة بتاتاً عن فكر وممارسة الليكود، لأن رئيسها انشق عن الليكود ويحمل أفكاره وتطلعاته. من جهة أخرى، عززت الأحزاب اليمينية والدينية مواقعها في انتخابات الكنيست الـ 20، وهذا ما ساعد نتنياهو إلى التوجه نحو تشكيل حكومة ائتلافية يمينية متطرفة، بالرغم من الفوارق بين الليكود كحزب علماني والأحزاب الأخرى، خصوصاً المتدينة.

في حين أن المعسكر الصهيوني مُني بهزيمة شديدة أمام الليكود. فالوحدة بين حزبي العمل والحركة لم تثمر كثيراً. فحزب العمل خاض هذه الانتخابات برصيد 15 عضواً في الكنيست الـ 19، وحزب الحركة بـ 6 أعضاء. وكان حصاد انتخابات الكنيست الـ 20 لهذا المعسكر زيادة 3 أعضاء فقط. وهذه النتيجة تبين المأزق الذي يمر فيه اليسار الإسرائيلي، وحتى المركز مقابل زيادة قوة اليمين، وخصوصاً اليمين المتطرف. وبالمحصلة، فإن توجه الناخبين في "إسرائيل" في هذه الانتخابات، وأيضاً في الانتخابات التي سبقتها هو نحو المزيد من التطرف.

واللافت للانتباه في هذه الانتخابات، توجّه الأحزاب والقوائم العربية إلى التوحُّد في قائمة واحدة مشتركة. والدافع الرئيسي والمركزي لتشكيل قائمة مشتركة هو رفع نسبة الحسم، التي أشرنا إليها سابقاً. إن رفع هذه النسبة كان المقصود بها، من قبل الداعين إليها، وعلى رأسهم زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" أفيجدور ليبرمان، الحيلولة دون وصول منتخبين عرب إلى الكنيست. فخافت الأحزاب العربية على وجودها السياسي ضمن البرلمان الإسرائيلي، أي اختفائها عن الساحة الحزبية التمثيلية، فيما لو توجهت منفردة، ولم تحرز نسبة الحسم. وبالرغم من الخلافات الجوهرية بين الأحزاب العربية إلا أن الذهاب معاً في قائمة مشتركة إلى انتخابات الكنيست الـ 20 كان فيه فوائد جمة، وأبرزها ولو ظاهرياً، الوحدة فيما بينها ووضع الخلافات جانباً، وتفضيل المصلحة العامة على الخاصة الضيقة في حدود كل حزب. وكذلك، كان نجاح القائمة صفعة قوية لليمين الإسرائيلي المتطرف، الساعي إلى إبعاد وإقصاء العرب عن الحياة السياسية في "إسرائيل". ويظهر أن التوجه بهذا الشكل نحو ممارسة فعل سياسي (فيه تحدٍ كبير على المستوى الخاص بفلسطينيي 1948) يدلُّ على أنهم يمتلكون قدرة براجماتية على التحرك والتأقلم مع الظروف الجديدة، والتحديات المستجدة، والظهور كذلك على المستوى العام، محلياً وعربياً وفلسطينياً وعالمياً، بأنهم دعاة وحدة وتوحيد.

وتشير معطيات المشاركة العربية في انتخابات الكنيست إلى نسبة مشاركةٍ مرتفعة نسبياً وصلت إلى 63.5%، وهي النسبة الأعلى منذ انتخابات الكنيست الـ 15 في سنة 1999 والتي وصلت نسبة المشاركة فيها إلى 75%؛ بعد أن وصلت إلى 53.4% في انتخابات 2009، و56.5% في انتخابات 2013. كما أن التمثيل العربي في الكنيست وصل إلى أعلى مستوى له منذ أول انتخابات برلمانية إسرائيلية سنة 1949، حيث وصل العدد إلى 16 نائباً عربياً، منهم 12 نائباً من القائمة المشتركة (التي فاز منها 13 نائباً أحدهم يهودي)؛ بينما فاز أربعة آخرون موزعون على أربعة أحزاب صهيونية هي المعسكر الصهيوني، وميرتس، والليكود، و"إسرائيل بيتنا". وللمرة الأولى كذلك، تصبح كتلة عربية هي الكتلة الثالثة في البرلمان، من حيث عدد النواب، بعد الليكود والمعسكر الصهيوني.

وأشارت الإحصائيات أن 82.4% من الأصوات العربية ذهبت إلى القائمة المشتركة، بينما ذهبت 16.8% منها إلى أحزاب صهيونية. ووصلت شعبية القائمة المشتركة إلى 94% في منطقة المثلث، و87% في النقب، و77% في الشمال. وأثرت نسبة تصويت الدروز المرتفعة للأحزاب الصهيونية، والتي بلغت 81% تقريباً، في خفض مجمل التصويت العربي للقائمة العربية التي لم تصوت لها المناطق الدرزية إلا بنسبة 18.8%؛ وهي نسبة مقاربة للسلوك الانتخابي للدروز في انتخابات 2009 و2013[16]. وعادة ما يكون هناك نواب دروز في الكنيست عن أحزاب صهيونية.

وقد كُلف نتنياهو بتشكيل الحكومة الـ 34 (وهي حكومته الرابعة)، وتمكن من تشكيلها بائتلاف من: الليكود، والبيت اليهودي، وكُلنا، وشاس، ويهود التوراة؛ أي من 61 عضو كنيست. ونالت الحكومة ثقة البرلمان في 2015/5/14[17]. ووزعت الحقائب الوزارية بين أعضاء الائتلاف الحكومي وزيدت حقيبتان، ما يتنافى والقانون المحدد لعدد الحقائب وهو 18[18].

وتشكلت الحكومة من 11 وزيراً عن الليكود، بعضهم تولى أكثر من وزارة، و3 وزراء عن قائمة كُلنا، و3 وزراء عن حزب البيت اليهودي، و3 عن شاس ووزيراً واحداً عن يهود التوراة.

وقُدّمت عدة التماسات للمحكمة العليا ضدّ الحكومة، خصوصاً بما يتعلق والاتفاقيات الائتلافية لكونها تتنافى مع أسس الديموقراطية والشفافية والمصلحة العامة، إذ برزت مصالح الأحزاب المؤلفة للحكومة، واهتمامها بتوفير المبالغ اللازمة لمؤسساتها. لكن المحكمة ردّت هذه الالتماسات والطعون كلها من منطلق حرية التصرف ضمن القانون.

ويعتقد مراقبون أن ائتلاف حكومة نتنياهو هو في غاية الهشاشة، وأن أيّ اختلاف أو خلاف في الرأي والموقف بينه وبين أحد أعضاء الحكومة سواء من حزبه أم من حزب آخر قد يودي بها. وعندها ستذهب "إسرائيل" إلى انتخابات برلمانية جديدة، ما يؤكد أن الحكومات في "إسرائيل" ليست ثابتة أو مستقرة بشكل دائم، وأنه من غير المعقول أن تجرى انتخابات مرّة كل سنتين. وهذا يعكس أن طريقة الانتخابات والحكم تحتاج إلى إعادة نظر وبناء من جديد.

وقدّمت اقتراحات لشطب ترشح النائب حنين زعبي من حزب التجمع الوطني الديموقراطي، على خلفية مشاركتها في سفينة الحرية التركية لفك الحصار عن غزة (في سنة 2010)، تقدّمت به أحزاب وحركات اليمين المتطرف إلى لجنة الانتخابات المركزية للكنيست العشرين التي قبلتها، لكن المحكمة العليا رفضت طلب الشطب، وأتيح للنائب زعبي المشاركة في الانتخابات. وهذه ليست المرة الأولى التي تعمل فيها الأحزاب اليمينية على منع ترّشح نائب عربي، وذلك من منطلقات خلافات سياسية، ومنع مشاركة العرب في الحياة السياسية في "إسرائيل"[19].

ممّا لا شكّ فيه أنه بالرغم من هشاشة حكومة نتنياهو في الكنيست إلا أنها سعت خلال سنة 2015 لوضع نهاية محتومة لمسار التفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وأن سياستها القمعية تجاه "ثورة السكاكين" التي اندلعت في القدس في الربع الأخير من 2015، تشير إلى توجهاتها المتطرفة للضغط على الفلسطينيين للتنازل عمّا بقي لهم من أرض وحقوق، وإجبارهم على التوقيع على المزيد من اتفاقيات الإذلال. لكن، إلى جانب هذا، فإن ثمة بوادر لهبوب رياح هزة سياسية داخل "إسرائيل"؛ وهو ما قد يدفع إلى توجه الإسرائيليين إلى انتخابات برلمانية أخرى في نهاية 2016 أو مطلع 2017[20]، غير أنها من المحتمل أن تفرز مشهداً مشابهاً لما هو قائم حالياً.

2. قوانين عنصرية:

طُرح موضوع "يهودية إسرائيل" للنقاش الواسع في الكنيست وأيضاً في أروقة أخرى كوسائل الإعلام وجهاز التربية والتعليم. وبما يخص التعليم فقد طرح مشروع قانون عنصري[21] ينصُّ على أن دور هذا الجهاز هو تعزيز "إسرائيل" كدولة للشعب اليهودي، وأن الدولة هي لشعب "إسرائيل" فقط، مع احترام الأقليات الدينية فيها.

وتجري محاولة تشريع قانون يلغي المكانة القانونية للغة العربية كلغة رسمية في "إسرائيل" منذ أن أقيمت في سنة 1948. وتندرج هذه المحاولة ضمن مشروع كبير وهو تهويد لكامل أشكال الحياة في "إسرائيل"، وكجزء من إقصاء وتهميش العربية، وتطويع الناطقين بها للمشروع الإسرائيلي[22].

واستجاب وزير الحرب في "إسرائيل" لمطالب المستوطنين بمنع سفر العمال الفلسطينيين بالباصات الإسرائيلية من منازلهم إلى مواقع العمل في "إسرائيل"، بل تخصيص سفريات خاصة بهم، لكونهم —أي العمال— يشكلون خطراً على حياة الإسرائيليين. وتندرج هذه الخطوة ضمن سياسات الأبرتهايد الإسرائيلية في الفصل بين السكان[23].

وطُرح أيضاً مشروع "قانون الدولة القومية للشعب اليهودي"، ودار نقاش حاد في الكنيست بين الأحزاب اليمينية والمتدينة والعلمانية. وهناك من رآه قانوناً "أَسوَد" في حياة الديموقراطية في "إسرائيل"، وكان منهم رئيس "إسرائيل" رؤوفين ريفلين Reuven Rivlin. وتمّ تجميده بناء على طلب الأحزاب المتدينة كشرط لائتلافها مع نتنياهو في أثناء تشكيله حكومته الرابعة في 2015.

وصدرت تصريحات عنصرية على لسان ليبرمان، وهي ليست المرة الأولى، ونادى بطرد العرب من "إسرائيل" للحفاظ على نقاوة "إسرائيل" بيهودها والإبقاء على التفوق الديموجرافي اليهودي، وأيضاً دعا إلى تبادل مناطق للتخلّص من أكبر عدد من العرب، وهو بذلك يلمّح إلى مشروع ضمّ منطقة المثلث إلى السلطة الفلسطينية، مقابل ضمّ المستعمرات في الضفة، ما يؤدي إلى تناقص عدد العرب في "إسرائيل" وزيادة اليهود، ويرى ليبرمان أن العرب في "إسرائيل" هم بمثابة طابور خامس.

وشهدت فترة 2014–2015 محاولات جادة من قبل حكومة "إسرائيل" وبلدية القدس "العبرية" بتهويد القدس بشكل فعلي مكثف. وفي السياق ذاته استمرت محاولات وزراء وأعضاء كنيست وزعماء في الحركة الاستيطانية الإسرائيلية باقتحام المسجد الأقصى المبارك بنية تثبيت مزاعم "إسرائيل" بحق اليهود فيه تحت مسمى "جبل الهيكل". والجدير بالذكر أن استمرار هذه المحاولات دون توقف من طرف الإسرائيليين يعدُّ أحد أسباب هبّة أو انتفاضة القدس التي انطلقت في الربع الأخير من سنة 2015. وازدادت حالات المضايقات وتضييق الخناق على المقدسيين وتنغيص حياتهم اليومية من خلال ما تقوم به قوات الاحتلال بالتفتيش المستمر للأفراد، والبيوت، والمحلات التجارية، ومنع دخول الفلسطينيين ممن هم دون الـ45 عاماً إلى الأقصى المبارك للصلاة يوم الجمعة، وهدم البيوت بذريعة عدم الترخيص، وطرد عائلات مقدسية من منازلها، خصوصاً في سلوان[24]، بذرائع مختلفة.

وبلغت ذروة الصراع في القدس باختطاف الفتى محمد أبو خضير[25] وحرقه حيّاً على يد ثلاثة مستوطنين عنصريين. ولقد حرّكت عملية الحرق البشعة هذه وما سبقها وتلاها من أحداث، المقدسيين وغيرهم، للالتفاف حول القدس وتوفير الحماية لها من نهج التهويد المتصاعد[26].

وأعقبت جريمة أبو خضير جريمة إحراق عائلة دوابشة في قرية دوما جنوب نابلس، والتي أظهرت بشاعة جرائم الاحتلال من خلال مستوطنيه[27]. ولم تُسْرِع سلطات الاحتلال في الكشف عن مُنفذي هذه الجريمة لأسباب أمنية كما ادعى وزير الحرب يعلون... ولكن جراء النقاش الإعلامي والجماهيري الحاد في الشارع الإسرائيلي قدمت لوائح اتهام، وتمّ التعريف بالقتلة وحوكموا. وأخذت القضية أبعاداً أكثر من مجرد محاكمة الفعلة، إذ كشفت عن خلفيات عنصرية مؤطرة في برامج التعليم والكتب التدريسية والخطاب الديني في المعاهد الدينية المقامة عنوة في المستعمرات في الضفة الغربية والقدس العربية التي يتعلم بها هؤلاء المستوطنون. وأكثر من ذلك، كشفت عن نهج سلوكي عنصري ظهر في حفل زفاف مستوطنين حين رفعوا صورة عائلة دوابشة على رأس سكين ورقصوا بها؛ إنه سلوك أشبه بالفاشية والنازية. وبدأت الاستخبارات الإسرائيلية بالكشف عن عصابات يهودية إرهابية[28] تملك خططاً إجرامية خطيرة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية. ومن أبرز أهدافها العمل على ترحيل الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم. ومن الطبيعي أن تكشف

هذه الأحداث المؤلمة عن عجز السلطة الفلسطينية عن توفير الأمن والسلامة لمواطنيها بالرغم من استمرار التنسيق الأمني مع "إسرائيل".

وزادت حادثة دوابشة من ميل الفلسطينيين إلى الرد على جرائم المستوطنين بسلسلة من العمليات والمواجهات مع جنود الاحتلال ومستوطنيه، تمثلت بما أصبح يُعرف بـ"انتفاضة القدس" أو "ثورة السكاكين". وهذا الوضع دفع بليبرمان من حزب "إسرائيل بيتنا" إلى اقتراح مشروع قانون تطبيق أحكام بالإعدام بالمقاومين الفلسطينيين.

3. قضايا الفساد:

دانت المحكمة المركزية في تل أبيب رئيس حكومة "إسرائيل" الأسبق إيهود أولمرت بتلقي رشاوى وخيانة الأمانة فيما عرف باسم "فضيحة هولي لاند Holyland" في القدس[29]. وأصدرت المحكمة ذاتها حكمها القاضي بسجن أولمرت ستّ سنوات. إلا أن محاميي أولمرت استأنفوا للمحكمة العليا في القدس، وتمّت تبرئته من تلقي الرشوة في الفضيحة المذكورة، وخُفف الحكم لسنة ونصف بقضايا أخرى[30]. وأثارت هذه المحاكمة ضجة كبيرة في أوساط الرأي العام في "إسرائيل"، ودلّلت على التناقضات في التعاطي القضائي مع قضايا فساد مالي تخص شخصيات سياسية. وكانت فضيحة مالية أخرى في صفوف قيادات حزب "إسرائيل بيتنا" قد انكشفت في 2014 ومفادها تحويل مبالغ طائلة جداً من النقود لجمعيات إسرائيلية موالية لهذا الحزب بصورة غير قانونية. وكان وزير السياحة ستاس ميسجنيكوف Stas Misezhnikov ونائبة وزير الداخلية فانيا كيرشينباوم Fania Kirshenbaum من أبرز الأسماء، وقدمت لوائح اتهام بحقهما. ومما لا شكّ فيه أن هذه الفضيحة قد أثرت على مصوتي الحزب من المهاجرين ذوي الأصول الروسية[31].

وكشف النقاب عن فضيحة غسيل أموال والتهرب من تسديد مستحقات ضريبية، قام بها الوزير والقيادي السابق في حزب العمل بنيامين بن إليعيزر، وتمّ التحقيق معه لساعات طويلة في وحدة الاختلاس والاحتيال، وقُدمت بحقه لائحة اتهام، رآها البعض الأكثر خطورة في تاريخ "إسرائيل"، مما يوجَّه إلى شخصية سياسية مرموقة. وتشمل لائحة الاتهام التي قدمتها النيابة العامة التهم التالية: تلقي وتقديم رشاوى، وغسيل (تبييض) أموال (أخفى مئات آلاف الدولارات في خزنة بيته وتمّ كشفها)، وإخلال بالثقة، والاحتيال،...[32]. وستشهد الساحة السياسية في سنة 2016 محاكمة مثيرة في هذه القضية وغيرها من قضايا الفساد المالي والإخلال بالثقة[33].

وهناك فضيحة مالية أخرى أثارت ردود فعل قوية في المحافل السياسية وفي دهاليز الإعلام وهي متعلقة بقيام أحد كبار زعماء الحركة الاستيطانية واسمه غيرشون مسيكا Gershon Mesika بالاعتراف بتحويله مبالغ حكومية كبيرة للمشروع الاستيطاني خارج إطار المقرر في الموازنة المالية العامة[34].

إن مسلسل تورط سياسيين وموظفي حكومة في قضايا اختلاسات مالية وغسيل أموال يشير إلى فقدان المنظومة القيمية والأخلاقية والاحتيال على القانون والالتفاف عليه، بمساعدة وتغطية من رجال شرطة ومسؤولين كبار في أجهزة الدولة[35].

وانتشرت في الإعلام الإسرائيلي تقارير وأخبار عن فضائح تحرش جنسي قام بها مسؤولون سياسيون ورجال شرطة وعسكريون ورجال دين يهود، وكان أشدّها وأبرزها فضيحة وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء الإسرائيلي سيلفان شالوم Silvan Shalom في نهاية سنة 2015[36]، وكانت التهم ضده بدأت بالانتشار في سنة 2014، وتوالت خلال سنة 2015. واضطر شالوم، وهو من قياديي الليكود البارزين، إلى التنحي عن الحياة السياسية جراء الضغط السياسي والشعبي والإعلامي ضده. وتجدر الإشارة إلى أن فضائح من هذا القبيل قد تتالت خلال السنتين المنصرمتين في أوساط ضباط كبار في الجيش والشرطة، لدرجة أنه قيل من قبيل السخرية، أنه لم يعد هناك ضباط يديرون هذه الشرطة[37].

كما واضطر ينون ماجال Yinon Magal عضو كنيست عن حزب البيت اليهودي، وهو صحفي سابق، إلى الاستقالة من الكنيست بسبب تقديم شكاوى ضده من قبل سيدات وفتيات تعرّضن لتحرش جنسي منه، حيث اعترف هو نفسه بذلك[38]. كما ويتعرض عضو الكنيست أورن حزان Oren Hazan من الليكود إلى تهم بإدارة كازينو و"بيت دعارة" في إحدى الدول الأوروبية، لكنه لم يستقل إلى حين كتابة هذا التقرير.

ازدادت هذه الفضائح في الفترة التي يدرسها التقرير، وكان أبرزها فضيحة مقر رئيس الوزراء وتورط زوجته سارة نتنياهو Sara Netanyahu بإنفاق مالي خيالي، واستغلالها المكانة لجني أموال غير مشروعة بما عُرف بفضيحة "الزجاجات الفارغة"، وهي عبارة عن زجاجات لسوائل مختلفة قامت بتجميعها في مستودع المقر، ومن ثم بيعها لشركات التدوير ونيلها مبالغ كبيرة[39]. وكذلك فضيحة تعاملها الفظ والقاسي مع مستخدَمي هذا المقر، ما أثار الرأي العام ووسائل الإعلام والمستوى القضائي، حيث باشرت الشرطة بالتحقيق معها بناء على شكاوى تقدّم بها عدد من المستخدمين، وعلى رأسهم القيِّم العام على بيت رئيس الحكومة ماني نفتالي Mani Naftali. وقدمت لائحة اتهام بحق زوجة نتنياهو في محكمة العمل في القدس، وأقرت المحكمة ادعاءات نفتالي بأن سارة نتنياهو تعاملت معه وغيره بفظاظة وقسوة، وغرمتها بـ 170 ألف شيكل (قرابة 44 ألف دولار).

4. الملاحقات والتضييقات السياسية:

ازدادت الملاحقات والتضييقات السياسية خلال السنتين الماضيتين بشكل ملحوظ، وخصوصاً أنها كانت موجهة ضدّ المواطنين العرب في "إسرائيل". وكان أبرزها الملاحقة السياسية

والقضائية ضدّ النائب السابق سعيد نفّاع[40] بتهمة زيارته لسورية ولقائه مع أطراف معادية لـ"إسرائيل"، وفق ما ورد في لائحة الاتهام، علماً أن مئات من المواطنين العرب في "إسرائيل" قد زاروا سورية بترتيبات معينة أجريت لهذه الغاية. وأصدرت محكمة إسرائيلية حكماً بسجن نفاع تسعة شهور.

وضمن هذا السياق أيضاً، جاء قرار حكومة "إسرائيل" بإخراج الحركة الإسلامية – الجناح الشمالي عن القانون وحظر كافة نشاطاتها[41]، التي تنفذ من خلال 19 جمعية ومؤسسة تابعة لها، ضربة قوية للحركة أولاً، إذ إنها ملزمة بوقف نشاطاتها وفق القانون وإلا سيعاقب كل من يعمل أو يتعامل معها[42]. وثانياً كشفت المزيد من مخاوف "إسرائيل" من تصاعد شعبية ومكانة الحركة في أوساط مسلمي فلسطينيي 1948، خصوصاً وأن الحركة تقوم بسلسلة من النشاطات والفعاليات السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما تعدُّه الحكومة أنه دولة داخل دولة. وما كان ليأتي هذا النشاط إلا بغياب الدولة في تأدية واجباتها تجاه من يُفترض أن تعدَّهم في حساباتها مواطنين. ومن جهة أخرى تكشف هذه الخطوة عن سير حكومة "إسرائيل" نحو محاصرة المواطنين العرب وتضييق الخناق عليهم ومراقبتهم واعتبارهم في إطار المشكوك بهم دائماً[43].

وقد أكد الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر، أن حظر نشاط الحركة لن يثنيها عن أداء رسالتها والانتصار للثوابت التي قامت من أجلها، وفي مقدمتها الدفاع عن القدس والأقصى المباركين. وأشار الشيخ صلاح إلى أن الحاضنة الشعبية للحركة الإسلامية ستواصل المسير، مؤكداً أن ملاحقة واعتقال قادتها لن يفت من عضدها. واتهم جهة عربية، رفض الإفصاح عن اسمها، بدعم حظر نشاط الحركة[44]. كما اتهم كمال الخطيب، نائب الشيخ رائد صلاح، أطرافاً عربية رسمية بالتوافق مع "إسرائيل"، على حظر الحركة، ورأى أن السبب وراء قرار الحظر هو موقف الحركة من المسجد الأقصى، ودفاعها عنه. وقال الخطيب: "واهم نتنياهو وحكومته، إن ظنوا أننا سنغادر ساحة العمل، والدفاع عن الأقصى، لن نعدم الوسيلة، ولن نتراجع يوماً عن هذا الهدف"[45].

ورأى ليبرمان رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، أن الحركة الإسلامية وأعضاء الكنيست العرب يشكلون تهديداً استراتيجياً لـ"إسرائيل"، وشاطره الرأي سيلفان شالوم وزير الداخلية الأسبق. أما نتنياهو نفسه، فرأى أن الحركة تحرّض على العنف في شرقي القدس والمدن والقرى العربية في الداخل. واتَّهم نتنياهو الحركة الإسلامية بالوقوف وراء الأحداث الدائرة في الأراضي الفلسطينية. في حين رأى النائب أيمن عودة رئيس القائمة المشتركة، حظر الحركة تحريضاً على العرب، وستعمل قائمته على منع تنفيذ مثل هذا القرار[46]. وأشار الأكاديمي زكريا القاق المحاضر في جامعة القدس

بأبو ديس القريبة من القدس، بأن "إسرائيل" تسعى لتجريد الحركة الإسلامية من مهامها وعملها في المسجد الأقصى، وأن إخراج الحركة من القانون سيضعفها[47].

لكن من جهة أخرى يرى مراقبون إسرائيليون وعرب وغيرهم أن حظر الحركة هو بمثابة خطأ سياسي ترتكبه الحكومة، وأنها بهذا الحظر قد عزّزت وجود الحركة ونشاطها الذي استمر منذ ثلاثة عقود. ورأى يورام كوهين Yoram Cohen رئيس الشاباك السابق حينما كان يشغل منصبه، أن الشاباك لا يرى أيّ أدلة تربط الحركة الإسلامية مع نشاطات تعدّها "إسرائيل" "إرهابية"[48]. ويمكن اعتبار هذه الخطوة ضمن سلسلة خطوات تقوم بها حكومة نتنياهو الحالية وسابقاتها في فرض المزيد من القيود على العرب، ووضعهم تحت مجهر المراقبة على أساس أنهم معرّفين كـ"عدو داخلي".

5. انتخاب رئيس جديد لـ"إسرائيل":

انتخب الكنيست رئيساً جديداً لـ"إسرائيل" هو رؤوفين ريفلين (وهو عضو كنيست من الليكود وشغل منصب رئيس الكنيست في دوراتها الـ 16–18)[49]، وهو معروف بمواقفه اليمينية المتشددة، وأيضاً يتميز بثبات وجوده في الليكود وعدم انجراره وراء منشقين عنه، بالإضافة إلى أنه كان من أشد معارضي نتنياهو. ويعدُّ انتخابه نكسة لنتنياهو الذي يرغب في إلغاء مؤسسة الرئاسة في "إسرائيل"، وتركيز صلاحيات إدارة الحكم بيده. بمعنى آخر، تشهد السياسة الداخلية في "إسرائيل" مزيداً من الميل إلى ديكتاتورية الإدارة والقرار وفق نسخة نتنياهو. ومن الجدير بالذكر أن هذه المؤسسة هي رمزية وليست فعلية. إلا أن عدداً من رؤساء "إسرائيل"، وخصوصاً من امتلك خلفية سياسية، قد ترك أثره على مشاهد سياسية معينة. وهكذا يفعل ريفلين في عدد من القضايا السياسية، حيث يُعبّر عن رأيهِ بحرية، وخصوصاً عند طرح قوانين عنصرية، عِلماً أنه ليس من مؤيدي إنشاء دولة فلسطينية، حيث يؤيد نظام الدولة الواحدة، وفق المنظور الصهيوني – الإسرائيلي.

6. تداعيات العدوان على غزة:

شهدت الساحة الداخلية في "إسرائيل" انقساماً بخصوص العدوان على غزة. حيث إن الجانب الاستخباراتي وجّه انتقادات شديدة إلى المستوى السياسي بادعاء أن العدوان لم يكن ضرورياً. وصدرت عن عدد من الشخصيات الاستخباراتية السابقة إشارات ناقدة وبشدة لسياسات الحكومة بهذا الموضوع. وتكبدّت "إسرائيل" خسائر جسيمة بشرية ومالية، ولم تنفعها مسرحية الاستجداء لتحقيق تعاطف دولي معها على أساس أنها الضحية الدائمة، إذ بات الأمر معروفاً لكل دول العالم. ولكن جرى وما يزال يجري المزيد من التضييق والحصار على قطاع غزة ومنع إدخال

الاحتياجات واللوازم الحياتية الضرورية إلا بكميات محدودة ومراقبة من قبل "إسرائيل". وفشل المجتمع الدولي كافة في وضع حدّ لهذه الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. أما على صعيد التعامل السياسي الداخلي في "إسرائيل"، فهناك شبه إجماع بين كافة الأحزاب الصهيونية بضرورة الاستمرار في حصار غزة بذريعة الحيلولة دون تعرض الجنوب الإسرائيلي إلى قذائف من القطاع... ولكن الأصوات المنددة بالعدوان لم تكن بمستوى يؤدي إلى فكّ الحصار ومنح الفلسطينيين مزيداً من حرية التنقل والعبور[50].

ثانياً: أبرز المؤشرات السكانية والاقتصادية والعسكرية:

1. المؤشرات السكانية:

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS) عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2015 بنحو 8.464 ملايين نسمة، بينهم 6.336 ملايين يهودي، أي ما نسبته 74.9% من السكان. وذلك مقارنة بنحو 8.297 ملايين نسمة، بينهم 6.219 ملايين يهودي، أي ما نسبته 75% من السكان في نهاية سنة 2014. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدرته الدائرة سنة 2015 بنحو 1.757 مليون، أي ما نسبته 20.8% من السكان، مقارنة بنحو 1.72 مليون سنة 2014، أي ما نسبته 20.7% من السكان (انظر جدول 2/3). وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (324 ألفاً تقريباً[51]) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.41 مليون سنة 2015، أي نحو 16.6% من السكان.

وقد صنفت دائرة الإحصاء الإسرائيلية سنة 2015 نحو 370 ألف شخص على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 4.4%، مقارنة بنحو 357 ألفاً صُنِّفوا على أنهم "آخرون" سنة 2014، أي ما نسبته 4.3%. وهؤلاء "الآخرون" هم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية، ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو ممن يتعاملون مع اليهود كقومية، ولا يتعاملون مع اليهودية كانتماء ديني، أو من غير اليهود، أو من المسيحيين غير العرب.

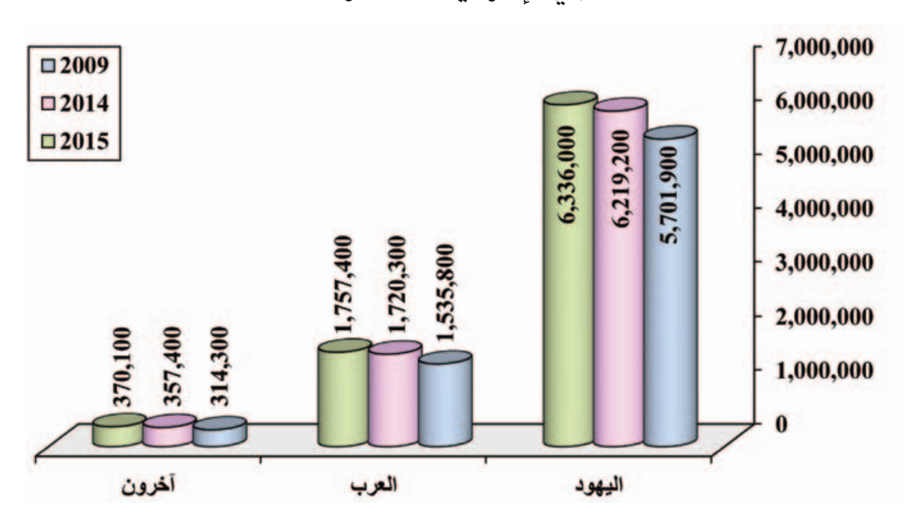
وحسب القناة الإسرائيلية السابعة Arutz Sheva، وهي قناة مستوطنين متشددين، فقد وصل عدد المستوطنين اليهود في مطلع سنة 2016 إلى 375 ألفاً في شرقي القدس، ونحو 407 آلاف مستوطن في باقي الضفة الغربية، أي ما مجموعه 782 ألف مستوطن[52]. وقد أكد وزير الحرب موشيه يعلون تقديرات القناة السابعة فيما يتعلق بباقي الضفة الغربية، في معرض رده على الانتقادات في اجتماع أعضاء الكنيست لحزب الليكود في كانون الثاني/ يناير 2016، والمتعلقة بضعف الاستيطان[53].

ولا تتوفر لدينا معطيات دقيقة تؤكد تقديرات القناة السابعة حول أعداد المستوطنين في شرقي القدس، والتي تقدرها مصادر أخرى بنحو 200 ألف مستوطن فقط. غير أن معطيات معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) تقترب من الأرقام التي تشير إليها القناة. وقد لاحظ المعهد أن الجهات الرسمية الإسرائيلية المختصة تجنح إلى إخفاء العدد الحقيقي للمستوطنين في الضفة الغربية، ربما لتخفيف أيّ ضغوط محتملة عليها ضدّ ممارساتها الاستيطانية والتهويدية التي ما زال المجتمع الدولي يعدُّها غير شرعية، وسبباً في تعطيل مشروع التسوية السلمية. ونبه المعهد إلى أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية يصدر أرقاماً لتجمعات استيطانية يزيد عدد قاطنيها عن خمسة آلاف مستوطن، وأن هناك تجمعات استيطانية لم يتم إدراجها رسمياً. وحسب قاعدة معلومات أريج لسنة 2015، يقيم في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس ما مجموعه 750 ألف مستوطن[54]. وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات أريج لعدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية (بما في ذلك شرقي القدس) بلغ أكثر من 656 ألفاً سنة 2012، و693 ألفاً سنة 2013[55].

جدول 2/3: أعداد السكان في "إسرائيل" 2009–2015[56]

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2009	7,552,000	5,701,900	1,535,800	314,300
2010	7,695,100	5,802,400	1,573,100	319,600
2011	7,836,600	5,898,400	1,609,800	328,400
2012	7,984,500	5,999,600	1,647,200	337,700
2013	8,134,500	6,104,500	1,683,200	346,800
2014	8,296,900	6,219,200	1,720,300	357,400
2015	8,463,500	6,336,000	1,757,400	370,100

أعداد السكان في "إسرائيل" 2009 و2014–2015



وفي سنتي 2014 و2015 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 2%، وهو تقريباً المعدل نفسه منذ سنة 2003، مع العلم أنه قد ولد في "إسرائيل" 171,444 نسمة و176,427 نسمة خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي[57]، وفقاً لأحدث الإحصاءات المنشورة حتى كتابة هذا التقرير.

وخلال سنة 2015 قدم إلى "إسرائيل"، حسب دائرة الإحصاء المركزية، 27,850 مهاجراً، مقارنة بـ16,929 مهاجراً و24,112 مهاجراً في سنتي 2013 و2014 على التوالي (انظر جدول 2/4). وتظهر هذه الأرقام تزايداً نسبياً في معدل الهجرة في سنتي 2014 و2015 مقارنة بالسنوات العشر التي سبقتها، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، التي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتها على نحو واسع. ولعل التزايد النسبي في السنتين الماضيتين يعود في بعض جوانبه إلى حالة الاستقرار والتقدم الاقتصادي الإسرائيلي، وتراجع التهديدات الخارجية، وإلى النشاط الواسع للقوى اليمينية والدينية التي تهيمن على الحكومة الإسرائيلية في برامج الهجرة والاستيطان والتهويد، وإلى شعور أعداد من اليهود بعدم الاستقرار نتيجة تضخيم الحوادث التي تستهدفهم كما حصل في فرنسا.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة إلى "إسرائيل" ترافقت مع استمرار الهجرة المضادة منها. وحسب دائرة الإحصاء المركزية فقد خرج من "إسرائيل" سنة 2013 نحو 16,200 يحملون جوازات إسرائيلية، بينهم 800 عربي؛ بينما رجع في السنة نفسها 8,900، بينهم نحو 445 عربياً. أي إن معدل الهجرة المضادة بلغ نحو 7,300 شخص[58]. وهناك مؤشرات إسرائيلية تذكر أن عدد الإسرائيليين المقيمين في الخارج يقدر بنحو 750 ألفاً وفق تقديرات وزارة الاستيعاب الإسرائيلية[59]. وذلك وفقاً لأحدث الإحصاءات المنشورة حتى كتابة هذا التقرير.

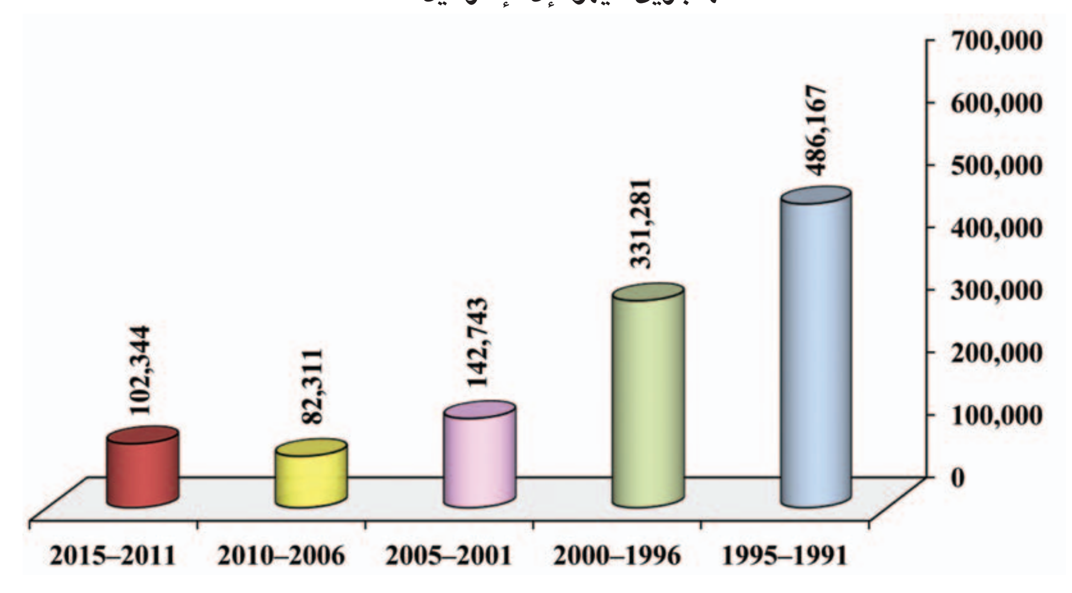
جدول 2/4: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2015[60]

السنة	1994–1990	1999–1995	2004–2000	2009–2005
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع الكلي
العدد	16,635	16,893	16,560	16,929	24,112	27,850	**1,344,365**

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1991–2015، مع الإشارة إلى أن سنة 1990 شهدت قدوم 199,516 مهاجراً يهودياً إلى "إسرائيل".

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1991–2015

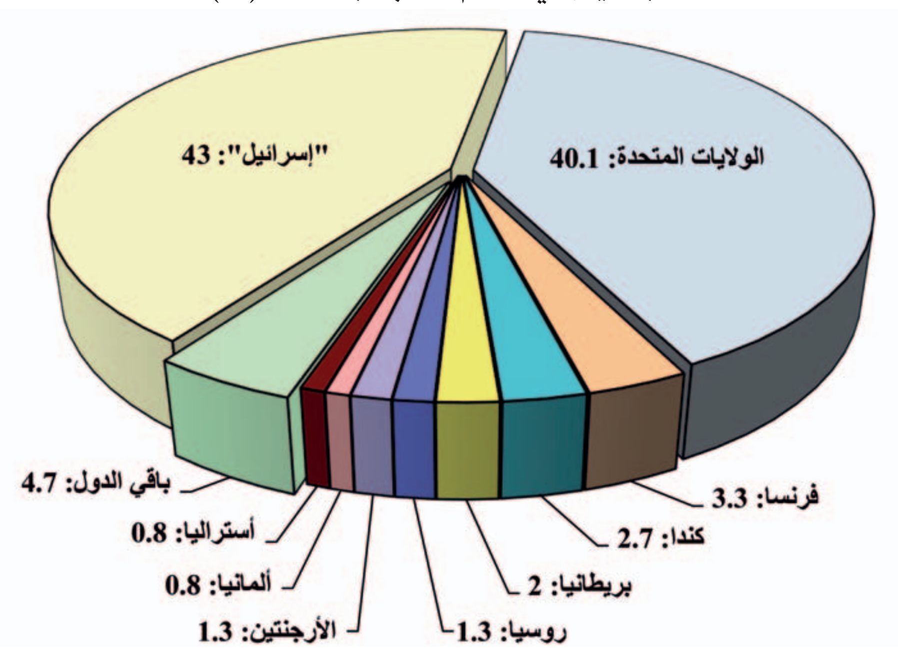


أما بالنسبة لعدد اليهود في العالم، فقد أشار المتخصص بالشؤون الديموجرافية والناشط في الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel، سرجيو ديلا بيرجولا Sergio DellaPergola، إلى أن عدد اليهود في العالم قُدر في نهاية سنة 2013 بـ14.213 مليون نسمة، بزيادة بلغت 358 ألف عن نهاية سنة 2012 أي بنسبة زيادة مقدارها 2.6%، وفقاً لأحدث الإحصاءات المنشورة حتى كتابة هذا التقرير (انظر جدول 2/5). وفي السياق ذاته ما زالت تنطلق تحذيرات من تسارع ما يطلق عليه "ذوبان" أتباع الديانة اليهودية خارج "إسرائيل"، بسبب ارتفاع نسبة الزواج المختلط، وهو ما يلقي بظلاله على زيادة أعداد اليهود على مستوى العالم وخصوصاً في الدول الغربية[61].

جدول 2/5: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2013 (بالألف نسمة)[62]

البلد	"إسرائيل"	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا	بريطانيا	روسيا	الأرجنتين	ألمانيا	أستراليا	باقي الدول	المجموع
العدد	6,103.2	5,700	475	385.3	290	186	181.3	118	112.5	661.5	**14,212.8**
النسبة (%)	43	40.1	3.3	2.7	2	1.3	1.3	0.8	0.8	4.7	**100**

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2013 (%)



وما زال أبناء فلسطين المحتلة 1948 يعانون من سياسات التمييز العنصري الإسرائيلي، وأشار تقرير حول العنصرية في "إسرائيل" أن الكنيست الإسرائيلي استمر خلال سنة 2015 بمناقشة 9 اقتراحات لقوانين تمييزية، بينما ناقش 16 اقتراحاً لقوانين تمييزية خلال سنة 2014[63].

وكما أشرنا سابقاً، فإن الإحصائيات الإسرائيلية تدمج فلسطينيي شرقي القدس وسوريي الجولان مع فلسطينيي 1948؛ ولذلك ينبغي وضع هذه الملاحظة في الحسبان عند التحدث عن التوزيع الديني والأوضاع الاجتماعية لهؤلاء المواطنين. وبناء عليه، فوفق معطيات سنة 2014، يوجد نحو 1.5 مليون من المسلمين (السُّنَّة) بنسبة 84.5%، و136 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.9%، و129 ألفاً من المسيحيين بنسبة 7.5%[64]. أما من ناحية معدلات النمو السكاني في سنتي 2014 و2015 فقد بلغ هذا النمو 2.2% عند العرب مقارنة بـ 1.9% عند اليهود[65].

وبحسب تقرير أصدرته مؤسسة التأمين الوطني National Insurance Institute of Israel (NII) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، بلغت نسبة الفقر لدى العائلات العربية 47.4% في سنة 2013.

وبلغ معدل الأشخاص الذين يعملون في سنّ العمل، 73.8% من الرجال العرب و34.7% من النساء العرب سنة 2013، مقارنة بـ 81% من الرجال اليهود و79.1% من النساء اليهود. أما معدل الأجر بالساعة فبلغ 36.3 شيكل (نحو 10 دولارات) لدى العرب و54.2 شيكل (نحو 15 دولاراً) لدى اليهود[66]، وذلك حسب أحدث المعطيات المتوفرة حتى كتابة هذا التقرير.

وبلغ متوسط العمر المتوقع لدى العرب 76.9 عاماً لدى الذكور و81.2 لدى الإناث في سنة 2014، بالمقابل بلغ متوسط العمر المتوقع في السنة نفسها لدى اليهود 81.8 عاماً لدى الذكور و84.5 لدى الإناث[67].

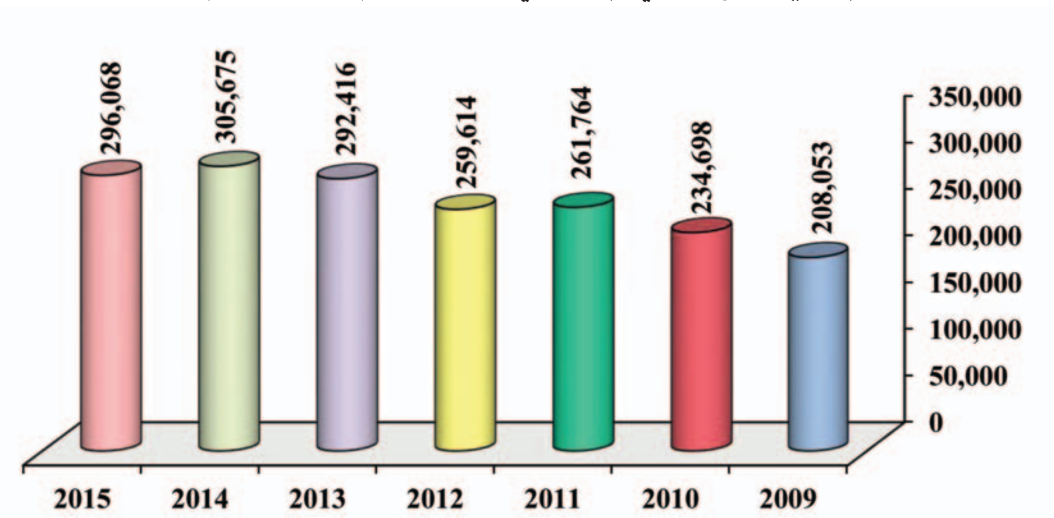
2. المؤشرات الاقتصادية:

قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP في سنة 2015 بـ 1,150.8 مليار شيكل (296.1 مليار دولار)، مقارنة بـ 1,093.7 مليار شيكل (305.7 مليار دولار) سنة 2014 و1,055.8 مليار شيكل (292.4 مليار دولار) سنة 2013. ووفق هذه التقديرات، فإن الناتج المحلي سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 3.6% و5.2% لسنتي 2014 و2015 على التوالي. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن نسبة النمو انخفضت بما مقداره 3.1% سنة 2015، بينما ارتفعت بنسبة 4.5% سنة 2014 مقارنة بالسنة التي سبقتها (انظر جدول 2/6). ومن الجدير بالذكر أن هذه النتائج تخالف توقعات النمو لدى بنك "إسرائيل" المركزي Bank of Israel، التي بلغت 2.5% سنة 2014[68]، و2.4% سنة 2015[69]. مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية، وهي مصادر تقوم بتحديث البيانات وإجراء تعديلات عليها بين فترة وأخرى.

جدول 2/6: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2009–2015 بالأسعار الجارية[70]

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل)	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار)	سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
2009	818,189	208,053	3.9326
2010	876,129	234,698	3.733
2011	936,619	261,764	3.5781
2012	1,001,044	259,614	3.8559
2013	1,055,828	292,416	3.6107
2014	1,093,674	305,675	3.5779
2015	1,150,786	296,068	3.8869

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2009–2015 (بالمليون دولار)

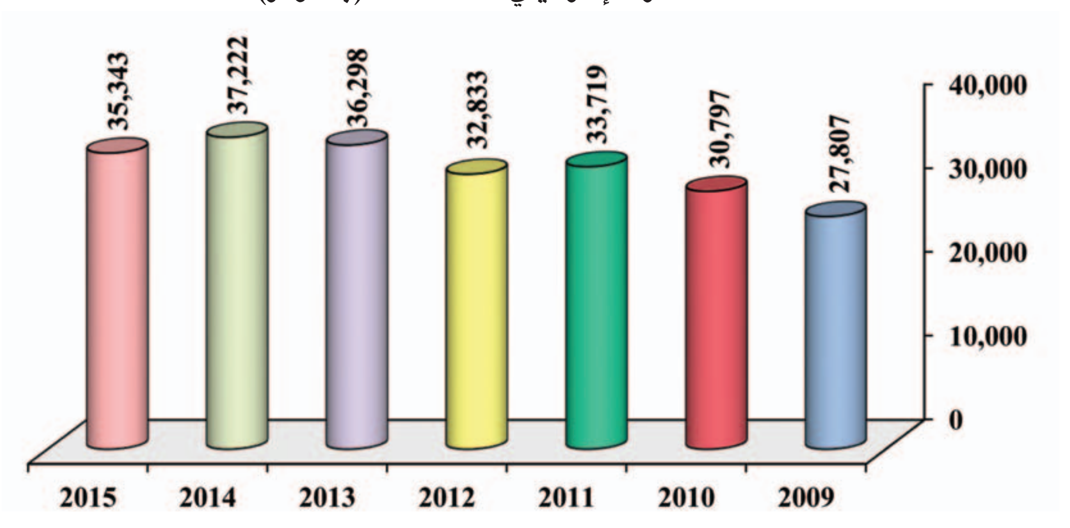


وحسب الإحصائيات فإن معدل دخل الفرد الإسرائيلي سنة 2015 بلغ 137,376 شيكل (35,343 دولار)، مقارنة بـ 133,178 شيكل (37,222 دولار) سنة 2014 و131,061 شيكل (36,298 دولار) سنة 2013. ووفق هذه الإحصائيات، فإن معدل دخل الفرد سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 1.6% و3.2% لسنتي 2014 و2015 على التوالي. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن نسبة النمو انخفضت بما مقداره 5% سنة 2015، بينما ارتفعت بنسبة 2.5% سنة 2014 مقارنة بالسنة التي سبقتها. ولذلك يجب عدم المسارعة لاستنتاجات غير دقيقة إذا لم يتم الانتباه إلى اختلاف الحساب بالعملة المحلية مقابل الدولار (انظر جدول 2/7).

جدول 2/7: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2009–2015 بالأسعار الجارية[71]

السنة	معدل دخل الفرد (بالشيكل)	معدل دخل الفرد (بالدولار)
2009	109,353	27,807
2010	114,966	30,797
2011	120,650	33,719
2012	126,599	32,833
2013	131,061	36,298
2014	133,178	37,222
2015	137,376	35,343

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2009–2015 (بالدولار)



أما فيما يتعلق بموازنة الحكومة الإسرائيلية، فإن معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تشير إلى أن مجموع المصروفات الكلي في الميزانية المعتمدة لسنة 2014 بلغ 445.085 مليار شيكل (نحو 124.4 مليار دولار) مقارنة بـ 453.074 مليار شيكل (نحو 125.5 مليار دولار) سنة 2013؛ غير أن الأداء الحقيقي للمصروفات Budget Performance بلغ 446.416 مليار شيكل (124.8 مليار دولار) في سنة 2014 مقابل 425.528 مليار شيكل (قرابة 117.9 مليار دولار) سنة 2013[72].

وتتوزع الميزانية على ثلاثة محاور، أولها الميزانية الاعتيادية Ordinary Budget وتشمل مصاريف الرئاسة ورئاسة الوزراء والوزارات...، والثانية تشمل ميزانية التطوير وسداد الديون، والثالثة تشمل ميزانية للمشاريع. ويلاحظ من أداء الميزانية لسنة 2014 أن الميزانية الاعتيادية حازت على 307.439 مليار شيكل (نحو 85.9 مليار دولار)، من ضمنها 72.705 مليار شيكل (نحو 20.3 مليار دولار) صرفت على الجيش، و14.262 مليار شيكل (نحو 4 مليارات دولار) صُرفت على الأمن العام، و55.945 مليار شيكل (نحو 15.6 مليار دولار) صُرفت على التعليم، و36.681 مليار شيكل (نحو 10.3 مليارات دولار) صُرفت على الشؤون الاجتماعية. كما يلاحظ أن سداد الديون قد اقتطع جزءاً كبيراً من المجموع الكلي للمصروفات حيث بلغت 99.088 مليار شيكل (نحو 27.7 مليار دولار) سنة 2014 مقارنة بـ 94.417 مليار شيكل (26.1 مليار دولار) سنة 2013[73].

في المقابل، فإن مجمل الإيرادات الفعلي لسنة 2014 كان 416.051 مليار شيكل (قرابة 116.3 مليار دولار) مقارنة بـ 410.956 مليارات شيكل (قرابة 113.8 مليار دولار) سنة 2013. ومن الواضح أن جانباً كبيراً من الإيرادات يأتي من ضريبة الدخل (104.9 مليارات شيكل أي

نحو 29.3 مليار دولار) ومن ضريبة القيمة المضافة (87.2 مليار شيكل أي نحو 24.4 مليار دولار) كما في ميزانية سنة 2014[74].

ولم توفر دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية حتى كتابة هذا التقرير معطيات الميزانية لسنة 2015.

ويظهر أن الإحصائيات التي أمكن الحصول عليها من موقع وزارة المالية الإسرائيلية تركز على الميزانية الاعتيادية المتعلقة أساساً بالحكومة ووزاراتها، فتظهر ميزانيتها المحدَّثة Updated Budget لسنة 2014 إنفاقاً مقداره 338.856 مليار شيكل (نحو 94.7 مليار دولار) دون أن تشير إلى الجوانب المتعلقة بسداد الديون والمشاريع. وعلى الطريقة نفسها، فإن الميزانية المحدَّثة لسنة 2015 تظهر إنفاقاً مقداره 353.788 مليار شيكل (نحو 91 مليار دولار)[75].

ولذلك، فقد يحدث بعض التعارض والإرباك لدى الباحثين بحسب الإحصائيات والأرقام التي تصدرها جهات رسمية إسرائيلية، دون تحديد دقيق للمصطلح، إن كان المقصود الميزانية الكلية العامة Grand Total أم الميزانية الاعتيادية؛ وإن كان المقصود الميزانية التي أقرتها الحكومة أم التي أقرها الكنيست، أم الميزانية الفعلية المحدَّثة للإيرادات والمصروفات بعد الانتهاء من السنة المالية.

ويوضح الجدول التالي الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية لسنتي 2013 و2014:

جدول 2/8: الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية 2013–2014[76]

البيان		2013		2014	
		مليون شيكل	مليون دولار	مليون شيكل	مليون دولار
الإيرادات	إيرادات جارية	247,019	68,413	260,235	72,734
	إيرادات رأسمالية	148,604	41,157	136,614	38,183
	مشاريع	15,333	4,247	19,202	5,367
مجموع الإيرادات الكلي		**410,956**	**113,817**	**416,051**	**116,284**
المصروفات	الميزانية الاعتيادية	295,622	81,874	307,439	85,927
	ميزانية التطوير وسداد الديون	114,463	31,701	119,774	33,476
	مشاريع	15,443	4,277	19,203	5,367
مجموع المصروفات الكلي		**425,528**	**117,852**	**446,416**	**124,770**
نسبة العجز (%)		**–3.5**		**–7.3**	

وفيما يتعلق بالصادرات الإسرائيلية لسنة 2015 فقد بلغت ما مجموعه 63.955 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 68.968 مليار دولار سنة 2014، و66.788 مليار دولار سنة 2013؛ وبذلك تكون الصادرات قد انخفضت بنسبة 7.3% سنة 2015، بعد أن كانت قد حققت ارتفاعاً بنسبة 3.3%

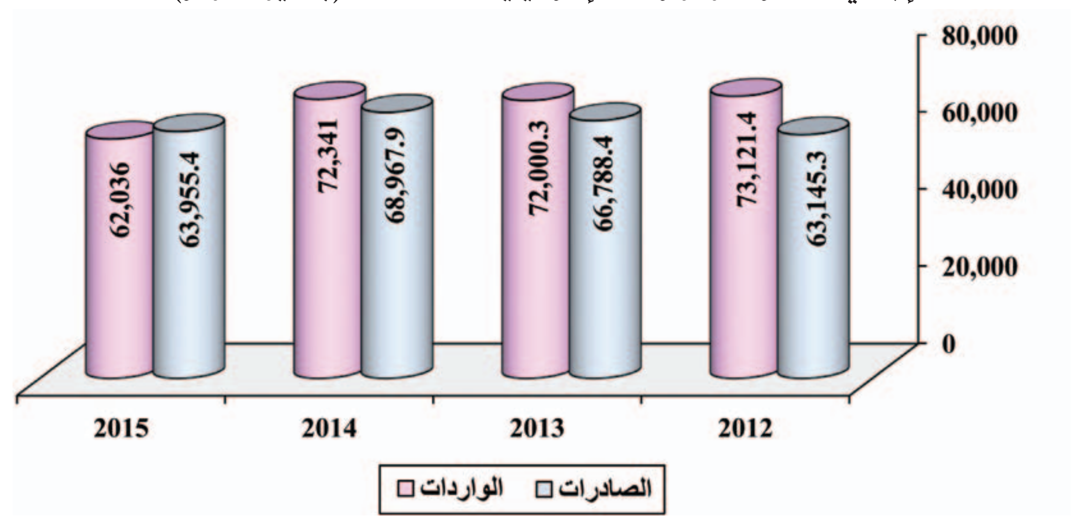
سنة 2014. أما الواردات لسنة 2015 فبلغت ما مجموعه 62.036 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 72.341 مليار دولار سنة 2014، و72 مليار دولار سنة 2013؛ وبذلك تكون الواردات قد انخفضت بنسبة 14.2% سنة 2015، بعد أن كانت قد حققت ارتفاعاً بنسبة 0.5% لسنة 2014 (انظر جدول 2/9). مع العلم أن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة الخارجية من الخدمات استيراداً وتصديراً.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند احتساب الصادرات والواردات بالشيكل الإسرائيلي، فإن ذلك سيحدث اختلافاً في المعطيات، إذ سترتفع قيمة الصادرات بنسبة 0.9% سنة 2015، وبنسبة 2.2% سنة 2014، كما ستنخفض الواردات بنسبة 6.8% سنة 2015 مقابل انخفاض مقداره 0.5% سنة 2014. وبالرغم من انعكاس انخفاض قيمة الشيكل الإسرائيلي على الإحصائيات المرتبطة بالعملة الأجنبية، إلا أن الملاحظ أن ثمة تحسناً في خفض فاتورة الواردات، وأن ثمة تحسناً في خفض نسبة العجز التجاري الإسرائيلي في سنتي 2014 و2015 (انظر جدول 2/9).

جدول 2/9: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2012–2015 بالأسعار الجارية[77]

		الصادرات	الواردات	نسبة الفائض/العجز (%)
2012	مليون شيكل	243,388.5	281,712.7	15.8–
	مليون دولار	63,145.3	73,121.4	
2013	مليون شيكل	241,171.8	259,889.5	7.8–
	مليون دولار	66,788.4	72,000.3	
2014	مليون شيكل	246,481.4	258,586.3	4.9–
	مليون دولار	68,967.9	72,341	
2015	مليون شيكل	248,677.3	241,099.6	3+
	مليون دولار	63,955.4	62,036	

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2012–2015 (بالمليون دولار)



وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2015 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة نحو 18.127 مليار دولار، أي ما يمثل 28.3% من مجمل الصادرات الإسرائيلية، مقابل نحو 18.568 مليار دولار في سنة 2014 (26.9% من مجمل الصادرات الإسرائيلية). أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فبلغت سنة 2015 نحو 8.081 مليارات دولار، أي ما يمثل 13% من مجمل الواردات الإسرائيلية، مقابل نحو 8.56 مليارات دولار في سنة 2014 (11.8% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وتُعوِّض "إسرائيل" إلى حدٍّ كبير عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 10.046 مليارات دولار سنة 2015 و10.008 مليارات دولار سنة 2014، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعدُّ دعماً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي (انظر جدول 2/10).

واحتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 3.246 مليارات دولار سنة 2015 و2.793 مليار دولار سنة 2014، والواردات الإسرائيلية منها 5.768 مليارات دولار سنة 2015 و5.994 مليارات دولار سنة 2014. واحتلت هونج كونج المركز الثالث، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 7.36 مليارات دولار سنة 2015 بينما كان 8.268 مليارات دولار سنة 2014.

وتقدمت بريطانيا من المركز السابع إلى المركز الرابع في سنة 2015، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.281 مليارات دولار، بعد أن كان 6.308 مليارات دولار سنة 2014. كما احتفظت سويسرا بالمركز الخامس ليبلغ حجم التبادل التجاري نحو 5.922 مليارات دولار في سنة 2015، بعد أن كان 6.615 مليارات دولار سنة 2014 (انظر جدول 2/10).

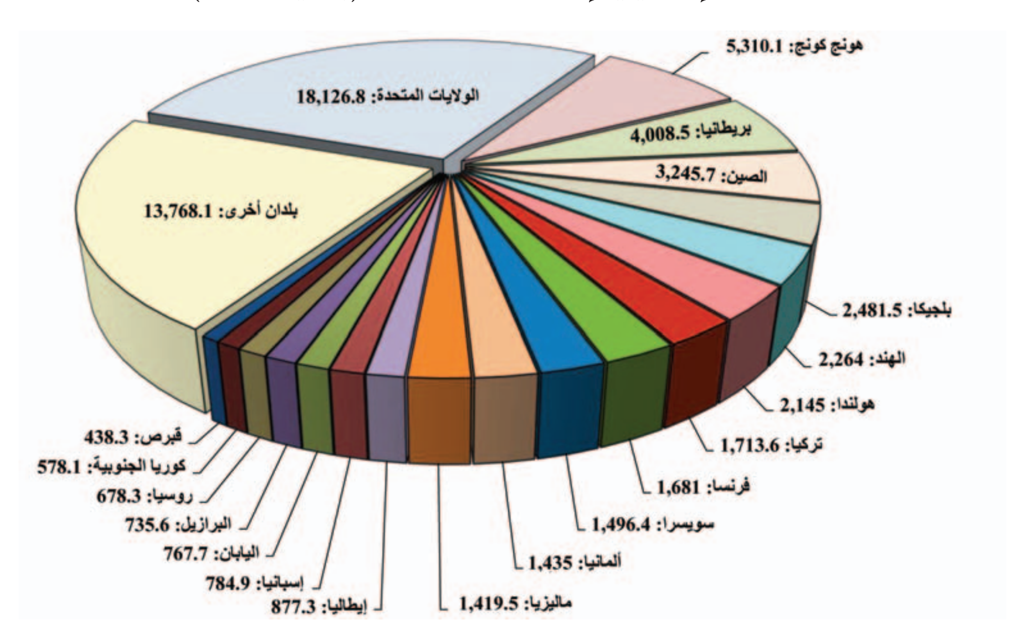
وإلى جانب الدول السابقة، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2015 هي بلجيكا (2.482 مليار دولار)، والهند (2.264 مليار دولار)، وهولندا (2.145 مليار دولار)، وتركيا (1.714 مليار دولار)، وفرنسا، وألمانيا، وماليزيا. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2015 فهي ألمانيا (3.81 مليارات دولار)، وبلجيكا (3.275 مليارات دولار)، وإيطاليا (2.491 مليار دولار)، وتركيا (2.446 مليار دولار)، وهولندا (2.422 مليار دولار)، والهند (انظر جدول 2/10).

أما في سنة 2014، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها هي بلجيكا (3.3 مليارات دولار)، وتركيا (2.756 مليار دولار)، وهولندا (2.485 مليار دولار)، والهند (2.203 مليار دولار)، وألمانيا، وفرنسا، وماليزيا، وإيطاليا. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها في سنة 2014 فهي ألمانيا (4.652 مليارات دولار)، وبلجيكا (3.818 مليارات دولار)، وإيطاليا (2.784 مليار دولار)، وتركيا (2.684 مليار دولار)، وهولندا (2.419 مليار دولار)، والهند (2.241 مليار دولار) (انظر جدول 2/10).

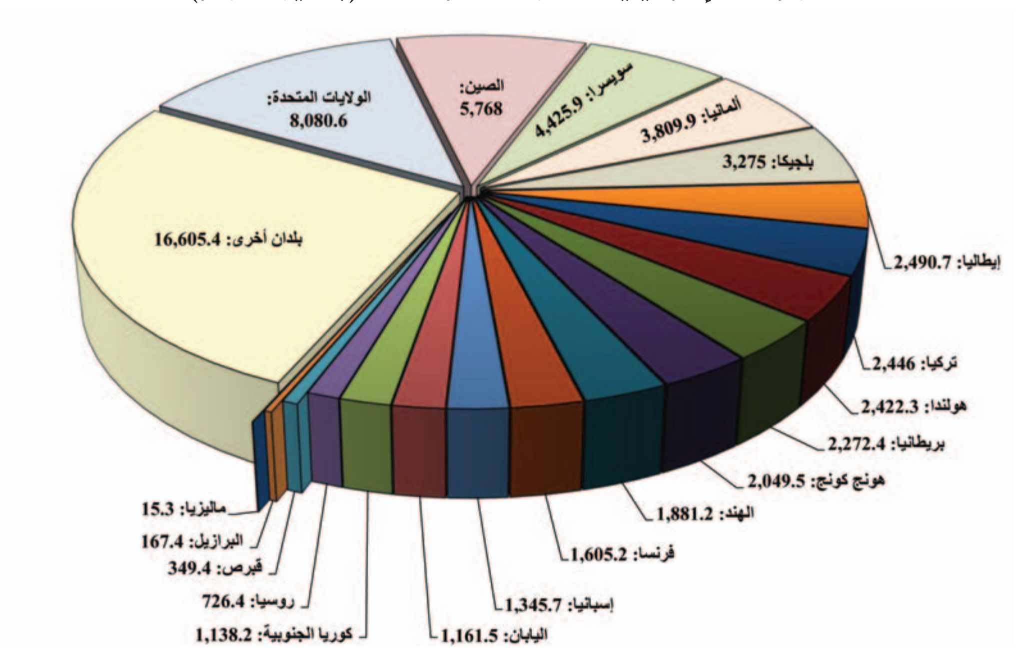
جدول 2/10: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2014–2015 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[78]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
الولايات المتحدة	26,207.4	27,127.8	18,126.8	18,567.7	8,080.6	8,560.1
الصين	9,013.7	8,786.9	3,245.7	2,793	5,768	5,993.9
هونج كونج	7,359.6	8,267.7	5,310.1	6,128.9	2,049.5	2,138.8
بريطانيا	6,280.9	6,308.4	4,008.5	3,974.8	2,272.4	2,333.6
سويسرا	5,922.3	6,614.6	1,496.4	1,424.6	4,425.9	5,190
بلجيكا	5,756.5	7,118	2,481.5	3,299.6	3,275	3,818.4
ألمانيا	5,244.9	6,379.8	1,435	1,727.8	3,809.9	4,652
هولندا	4,567.3	4,903.7	2,145	2,484.9	2,422.3	2,418.8
تركيا	4,159.6	5,439.2	1,713.6	2,755.6	2,446	2,683.6
الهند	4,145.2	4,443.2	2,264	2,202.7	1,881.2	2,240.5
إيطاليا	3,368	3,877.7	877.3	1,093.5	2,490.7	2,784.2
فرنسا	3,286.2	3,228.9	1,681	1,668.1	1,605.2	1,560.8
إسبانيا	2,130.6	2,456.1	784.9	1,036.8	1,345.7	1,419.3
اليابان	1,929.2	2,081.5	767.7	787.5	1,161.5	1,294
كوريا الجنوبية	1,716.3	1,985	578.1	627.8	1,138.2	1,357.2
ماليزيا	1,434.8	1,427.7	1,419.5	1,375.7	15.3	52
روسيا	1,404.7	1,939.6	678.3	965.3	726.4	974.3
البرازيل	903	1,103	735.6	922.1	167.4	180.9
قبرص	787.7	1,342.8	438.3	950.6	349.4	392.2
بلدان أخرى	30,373.5	36,477.3	13,768.1	14,180.9	16,605.4	22,296.4
المجموع العام	**125,991.4**	**141,308.9**	**63,955.4**	**68,967.9**	**62,036**	**72,341**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2015 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2015 (بالمليون دولار)



تصدرت السلع الصناعية المتعلقة بالتعدين والمحاجر قائمة الصادرات الإسرائيلية لسنتي 2014 و2015؛ حيث بلغت نسبتها 81.5% و84.6% على التوالي. وبلغت نسبة صافي الصادرات الإسرائيلية من الماس 16.2% سنة 2014 و13.5% سنة 2015. أما الصادرات الزراعية وتلك

المتعلقة بالغابات والصيد فبلغت نسبتها 2.4% سنة 2014 و2.2% سنة 2015 (انظر جدول 2/11).
ولدى توزيع الصادرات الصناعية استناداً إلى درجة توظيفها للتكنولوجيا technological intensity فإن صناعات التكنولوجيا العالية شكلت في سنة 2015 ما نسبته 50.1% من مجمل هذه الصادرات (باستثناء الماس)، بينما شكلت صناعات التكنولوجيا المتوسطة 43.2%، وصناعات التكنولوجيا المتدنية 6.7%[79].

جدول 2/11: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2013–2015 (بالمليون دولار)[80]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس		أخرى	صادرات مرتجعة	المجموع
			المصقول	الخام			
2013	1,495.2	46,271.9	6,293.7	2,910	3.7	103.6–	**56,870.9**
2014	1,392.4	47,024.9	6,287.9	3,064.5	2.7	105–	**57,667.4**
2015	1,168.1	45,178.6	4,994.2	2,200.7	1.4	116.2–	**53,426.8**

أما فيما يتعلق بالواردات الإسرائيلية فقد تصدرت المواد الخام قائمة الواردات في سنتي 2014 و2015، حيث بلغت نسبتها 39% و44% على التوالي، وبلغت نسبة الوقود 17.9% و12.1%، وبلغت نسبة السلع الاستهلاكية 17.6% و19.5%، ومواد الاستثمار 13% و14.2%، أما الماس فبلغت نسبتها 12% و10.3% في سنتي 2014 و2015 على التوالي. ويعود سبب انخفاض قيمة الصادرات والواردات الإسرائيلية من الماس لانخفاض القيمة الشرائية العالمية للماس في السنتين 2014–2015 (انظر جدول 2/12).

وتجدر الملاحظة إلى أن واردات الوقود الإسرائيلية لسنة 2015 بلغت نحو 7.41 مليارات دولار، وهو ما يشكل تراجعاً نسبته 42% مقارنة بسنة 2014، ويُعزى ذلك إلى الاستثمارات الإسرائيلية في مجال استخراج الغاز في حوض المتوسط الشرقي؛ حيث بدأ الإنتاج من حقل تامار Tamar في سنة 2013 بكميات تكفي "إسرائيل" طوال 15–20 عاماً مقبلاً.

جدول 2/12: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2013–2015 (بالمليون دولار)[81]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2013	11,506.8	27,202.9	8,879.6	14,560.2	8,269.9	682.6	**71,102**
2014	12,545.6	27,820.3	9,316.5	12,769.8	8,584.1	443.3	**71,479.6**
2015	11,952.1	26,701.5	8,723.2	7,406.6	6,284.1	234.8	**61,302.3**

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2015 ما مجموعه 3.11 مليارات دولار من بينها 3.1 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية، بينما بلغ الدعم لسنتي 2014 و2013 ما مجموعه 3.115 مليار دولار لكل

سنة، من بينها 3.1 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية سنة 2014، وهو المبلغ نفسه المعتمد لسنة 2013. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2015 ما مجموعه نحو 124.469 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمة أبحاث الكونجرس Congressional Research Services (CRS)[82].

جدول 2/13: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2015 (بالمليون دولار)[83]

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989	2008–1999
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9	29,374.7

الفترة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
مجموع المساعدات	2,583.9	2,803.8	3,029.2	3,098	3,115	3,115	3,110	**124,469.3**

3. المؤشرات العسكرية:

سيطرت حالة من الترقب على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية خلال سنتي 2014 و2015 بسبب الأحداث الجارية على حدود "إسرائيل" الشمالية، خصوصاً مع التدخل العسكري الروسي في الساحة السورية، محدثاً خللاً في موازين القوى أعاد خلط الأوراق. أما الحدود الجنوبية، والتي شهدت وقوع عدوان على غزة صيف 2014، فلم تحقق "الردع" هناك، حيث أقرّ قائد فرقة غزة في الجيش الإسرائيلي العميد ايتاي فيروف Itai Virov، بأنّه ليس هناك إمكانية لردع فصائل المقاومة وأن "هذه الحرب ليست حرباً رادعة"[84]. ترافق ذلك مع تزايد تهديد "المنظمات الجهادية العالمية"، إضافة إلى ذلك تزايد تهديد الحرب الإلكترونية Cyber Warfare، مع دخول عنصر تهديد جديد في هذا الجانب تمثل في التخوف من "إمكانية لتنفيذ عملية لقطع تلك الكوابل [الإنترنت]" التي تمد "إسرائيل" بالخدمات[85]. كما أصاب إعلان الاتفاق النووي بين طهران والقوى العظمى في 2015/7/14، تل أبيب بخيبة أمل عبَّر عنها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الذي انتقد الاتفاق بشدة، معلناً أنه يضمن طريق طهران إلى امتلاك السلاح النووي[86]. بينما أحدثت انتفاضة السكاكين وعمليات الدهس وإطلاق النار التي نفذها فلسطينيون في الضفة الغربية، في الربع الأخير من سنة 2015، إرباكاً لدى صناع القرار الإسرائيليين، ووضعت الجيش الإسرائيلي في تحدٍ جديدٍ لم يعهده منذ انحسار انتفاضة الأقصى.

أ. التعيينات والتغييرات الهيكلية:

ألقت إخفاقات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة صيف 2014 بظلالها على حركة التغيرات والتنقلات التي قامت بها هيئة أركان الجيش الإسرائيلي برئاسة بني جانتس Benny Gantz، حيث طالت قادة أضخم الألوية العسكرية التي شاركت في العمليات البرية خلال العدوان على

غزة. وقد كان على رأس قائمة التغييرات، الإطاحة بقائد لواء المظليين Paratroopers Brigade إليعازر توليدانو Eliezer Toledano وتعيين الضابط نمرود ألوني Nimrod Aloni بدلاً منه. كما شملت الحملة الإطاحة بقائد لواء جفعاتي Givati Brigade عوفر فينتر Ofer Vinter، وتمّ تعيين الضابط يارون فينكلمان Yaron Finkelman مكانه، كما قرر الجيش تعيين عاموس هكوهين Amos HaCohen قائداً جديداً للواء ناحال Nahal Brigade مكان اللواء أوري جوردين Ori Gordin[87].

وتمت الإطاحة بقائد لواء كفير Kfir Brigade آشر بن لولو Asher Ben Lulu، حيث خلفه في قيادة اللواء قائد منطقة الخليل الأسبق غاي حزوت Guy Hazot. وشملت التنقلات أيضاً الإطاحة بقائدي اللوائين 7 و188 في سلاح المدرعات حيث تمّ تعيين دان نويمان Dan Neuman كقائد للواء 188 ليخلف بذلك نداف لوتان Nadav Lotan، في حين تمّ تكليف الضابط نير بن دافيد Nir Ben–David لقيادة اللواء 7 خلفاً لتومير يفراح Tomer Ifrah[88]. وفي 2014/9/18، تمّ ترقية العميد هرتسي هليفي Herzi Halevi لرتبة لواء وتعيينه رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) Aman خلفاً لأفيف كوخافي Aviv Kochavi[89]، الذي استلم مهام منصب قائد المنطقة العسكرية الشمالية في 2014/11/2، خلفاً للجنرال يائير جولان Yair Golan[90].

وفي 2014/12/14، صادقت الحكومة على تعيين نائب رئيس هيئة أركان الجيش، اللواء غادي آيزنكوت Gadi Eisenkot، خلفاً لرئيس الأركان بني جانتس، وقد تسلم آيزنكوت مهام منصبه رسمياً في 2015/2/16[91]. لم ينتظر آيزنكوت أن يتولى مهام منصبه، بل قام بتنفيذ هذه التعيينات في عهد جانتس، فقد أعاد الجنرال طال روسو Tal Russo للخدمة كقائد لجبهة العمق Depth Command، كما قام في 2015/1/25 بترفيع العميد تامير هايمان Tamir Hayman، رئيس لواء التدريب والتوجيه، إلى قيادة الجيش الإسرائيلي في الشمال، بالإضافة إلى توليه رئاسة الكليات العسكرية[92].

وقد قرر آيزنكوت حلّ كتيبة حيرف Herev Battalion الدرزية، بعد 41 عاماً على إنشائها، على أن يتفرق جنود الكتيبة على الوحدات العسكرية المختلفة في الجيش الإسرائيلي[93].

وأعلن نتنياهو، في 2015/12/7، عن تعيين يوسي كوهين Yossi Cohen رئيساً جديداً لجهاز الموساد Mossad بدلاً من تامير باردو Tamir Pardo الذي انتهت ولايته في كانون الثاني/ يناير 2016، وتولى كوهين ما يعرف بـ"مجلس الأمن القومي National Security Council"، وقد عمل سابقاً في جهاز الموساد لعدة أعوام[94]. كما قام الجيش بتشكيل كتيبة سيفان Sayfan تابعة لـ"وحدة الهندسة"، مهمتها مواجهة "المواد النووية والكيماوية والبيولوجية على اليابسة"[95].

ب. القوى البشرية:

سجلت سنتا 2014–2015 ارتفاعاً في عدد جنود الجيش الإسرائيلي المنتحرين مقارنة مع سنة 2013، فقد ذكر الجيش أن سنة 2015 سجلت انتحار 15 جندياً، 10 منهم كانوا ضمن الخدمة الإلزامية[96]، مقارنة بـ15 جندياً انتحروا سنة 2014، و7 جنود سنة 2013[97]. أما بخصوص حالات التهرب من الخدمة العسكرية، فقد ذكرت معطيات الجيش الإسرائيلي، أن سنة 2014، شهدت تسجيل نحو 1,900 متهرب من الخدمة و2,700 فارّ منها[98].

وكشف رئيس شعبة الطاقة البشرية في الجيش الإسرائيلي، الجنرال حجاي طوبولنسكي Hagai Topolansky، أن نحو 50% من الإسرائيليين لا يتجندون للجيش، نصفهم غير مشمولين بالخدمة العسكرية الإلزامية، والنصف الآخر يتهرب بذريعة الدين[99].

وأظهرت معطيات للجيش الإسرائيلي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 غطت الفترة منذ بداية سنة 2015 وحتى تاريخ نشر الإحصائية، أن 50% من الذكور ممن تبلغ أعمارهم 18 عاماً يتجندون للجيش، أما تجنيد الفتيات فارتفع بنسبة 250%، فيما انخفضت نسبة تجنيد الشبان البدو بـ 50%، وسجلت الطائفة الدرزية نسبة 88% وهي النسبة ذاتها التي سجلها الرجال اليهود من أبناء الطائفة الأثيوبية[100].

أما على المستوى الأخلاقي، ففي 2014/12/24 أقيل قائد كتيبة تسبار Tzabar battalion التابعة للواء جفعاتي ليران حاجبي Liran Hajbi، المتهم بالتحرش الجنسي بمجندات[101]. ولم يسلم جهاز الشرطة من قضايا فساد، ففي 2015/1/27، أُعلن عن الإطاحة بثمانية يحملون رتبة لواء متورطين في تلقي رشاوى واعتداءات جنسية خلال سنة ونصف السنة من نشر الخبر[102].

كما اعتزل قائد وحدة التحقيق لاهاف 433 أو Lahav 433، اللواء ميناشه أربيف Menashe Arbiv من الشرطة في شباط/ فبراير 2014 للاشتباه بتلقيه هدايا[103]. أما قائد شرطة لواء المنطقة الوسطى، برونو شتاين Bruno Stein، فقد اعتزل بمبادرته في أيلول/ سبتمبر 2014، بسبب علاقته بمحامٍ عليه شبهات بإعطاء رشاوى للشرطة مقابل إغلاق ملفات لزبائنه[104]. وفي كانون الثاني/ يناير 2015 اعتزل قائد الشرطة الإسرائيلية في الضفة الغربية، كوبي كوهين Kobi Cohen للاشتباه بإقامته علاقة مع إحدى مرؤوساته. كما خضع نائب المفتش العام اللواء نيسيم مور Nissim Mor، للتحقيق في 2015/1/26 بتهمة ممارسة علاقات جنسية مع ثماني نساء تحت إمرته[105].

وبينت معطيات للجيش الإسرائيلي نشرت في 2015/4/28، أن حالات الاعتداء الجنسي في صفوف الجيش في تصاعد مستمر في السنوات الأخيرة، وحسب المعطيات فقد قدمت 777 شكوى اعتداء جنسي في سنة 2012، بينها 511 شكوى ذات صلة بالملاحقة الجنسية، وفي سنة 2013 ارتفع

العدد ليصل إلى 930 شكوى، بينها 561 شكوى ذات صلة باعتداءات جنسية داخل الجيش، وفي سنة 2014 ارتفع العدد مرة أخرى، ليصل إلى 1,073 شكوى[106].

وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت في 2015/6/10، النقاب عن أن قرابة 20 ألف جندي إسرائيلي يُسجنون سنوياً، 71% منهم بسبب التهرب والتغيب من الخدمة، و21% منهم يحاكمون بتهم "خرق الانضباط"، والبقية بتهم جنائية[107].

ج. خطط وتوجهات عسكرية:

أثرت الأحداث والتحولات الجارية في البيئة العربية والإقليمية المحيطة بـ"إسرائيل"، على استراتيجيات وخطط وتوجهات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؛ فباتت "إسرائيل" تتحسب لمجابهة مستقبلية مع قوى عسكرية تمتلك الفاعلية ولا تأخذ شكل الجيوش النظامية، على غرار تنظيم داعش وجبهة النصرة؛ حيث تضعف إمكانية الحسم خلال المواجهة معها، عن طريق الوسائل والخطط العسكرية التقليدية التي تمرَّس الجيش الإسرائيلي عليها، وراكم قوته وشكّل بنيته وهيكليته منذ تأسيسه على أساسها. أضف إلى ذلك القدرات العسكرية المتصاعدة وتكتيكات إدارة المعركة التي باتت تتمتع بها حركات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وحزب الله في لبنان، والتي باتت في السنوات الأخيرة، التهديد الاستراتيجي الأكبر للكيان الإسرائيلي، بعد خروج معظم الجيوش العربية من دائرة التهديد الافتراضية لـ"إسرائيل"، من الناحية النظرية على الأقل.

ومع دخول "إسرائيل" في حرب مع قطاع غزة صيف 2014، خرجت منها غير راضية عن منجزاتها الردعية والعسكرية، وأدت إلى نشوب صراع بين المستوى العسكري ومعها وزارة الدفاع وبين وزارة المالية الإسرائيلية حول حجم الميزانية العسكرية، بعد محاولة وزارة المالية من خلال توصيات لجنة لوكر Locker Committee التي شكلتها، فرض شروط وقيود على موازنة وزارة الدفاع مست لأول مرة، بنية الجيش الإسرائيلي؛ حيث طالبت بخفض عديد القوات الاحتياطية والنظامية، كما طالبت بترشيد المصاريف على برامج وتدريبات الجيش[108]، ما دفع برئيس هيئة الأركان غادي آيزنكوت إلى الإعلان عن خطة جدعون Gideon Plan في 2015/7/20، وذلك استباقاً لنشر توصيات لوكر التي نشرت في اليوم التالي. وقد تضمنت خطة جدعون تسريح قرابة 100 ألف جندي من قوات الاحتياط، و25 ألف ضابط بالخدمة الدائمة، خلال السنوات الخمس المقبلة، وإغلاق ألوية مدرعات وكتائب مدفعية، في مقابل استمرار الاتجاه نحو تعزيز قوة الاستخبارات والحرب الإلكترونية (السايبر) وسلاح الجو، كما تهدف هذه الخطة إلى تقصير مدة الاستعداد للحرب لتصبح يوماً واحداً وحتى ساعات بدلاً من أيام معدودة[109].

وفي سياق ما تقدم، قرر الجيش الإسرائيلي في 2015/7/6، تشكيل فرقة كوماندو خاصة تكون قادرة على مواجهة الأساليب القتالية التي تستخدمها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وحزب الله، وذلك بعد أن تبين للجيش وجود فجوات كبيرة في جاهزيته للقتال بأسلوب "حرب العصابات"[110].

وفي أيار/ مايو 2015 قرر الجيش الإسرائيلي استحداث وحدة لمعرفة عمق أرض العدو تتصف بالسرعة لتنفيذ مهام سرية وخطيرة خلال المعركة، بحسب صحيفة معاريف، وقالت الصحيفة إن هذه الوحدة جاءت كنوع من استخلاص العبر من الحرب على قطاع غزة في صيف 2014 التي دُمر خلالها أكثر من 45 دبابة ومدرعة تابعة للجيش[111].

وفي خطوة غير مسبوقة في تاريخ الجيش الإسرائيلي، قرر رئيس الأركان غادي آيزنكوت، تعميم وثيقة عسكرية رفيعة تعرِّف "استراتيجية الجيش الإسرائيلي"، وتحدد أهدافه العسكرية وطرق تحقيقها. وتكشف الوثيقة والتي عُرفت أيضاً بـ"عقيدة آيزنكوت"، على الملأ، عن الأهداف العسكرية للجيش الإسرائيلي في الحاضر التي ترتكز على مواجهة التنظيمات الإسلامية، وعن الأهداف القومية للجيش والمتمثلة في الحفاظ على "إسرائيل" "دولة يهودية" وديموقراطية. وضمن هذه الوثيقة، سيحدد الجيش الإسرائيلي، مسبقاً، عشرات الآلاف من الأهداف في لبنان وغزة لضربها في وقت قصير، في الأيام الأولى من الحرب القادمة[112].

وحسب الوثيقة، فإن أعداء "إسرائيل" في الحاضر ليسوا دولاً مجاورة تهدد بالهجوم عليها من كل جانب، إنما التنظيمات الإسلامية مثل داعش، وحركة حماس وحزب الله على وجه الخصوص. ومن جانب استراتيجية القتال، المبدأ النافذ في الاستراتيجية هو "التفضيل"، أي استخدام قوات عسكرية تعتمد على وسائل قتالية متطورة وبإمكانها التنقل من مكان إلى آخر بسرعة، بدلاً من الاعتماد على وجود قوات عسكرية في كل مكان. وتتوقع القيادة العسكرية وفق الاستراتيجية الجديدة أن يهاجم الجيش آلاف الأهداف في الأيام الأولى للحرب[113].

وفي سياق الاستعدادات للحرب الإلكترونية، قرر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي غادي آيزنكوت، إعادة تنظيم بنية الحرب الإلكترونية في الجيش الإسرائيلي مجدداً؛ بحيث يتم إقامة ذراع لها بشكل مماثل للذراعين البحري والجوي، وتكون مسؤولة عن تفعيل القوة بكل ما يرتبط بمجال الشبكة العنكبوتية[114].

د. المناورات العسكرية:

وفي مجال المناورات والتدريبات العسكرية، انعكست الأحداث والتحولات العسكرية والأمنية المحيطة بـ"إسرائيل" على برامج وأهداف المناورات العسكرية خلال سنتي 2014 و2015، وقد ظهر أثر ذلك من خلال تركيز المؤسسة العسكرية على التدريبات والمناورات الشاملة؛ بحيث تشترك في المناورة الواحدة ألوية وفرق تتبع لأسلحة البر والبحر والجو، بالإضافة إلى إدخال تقنيات وتحديات الحرب الإلكترونية في الاعتبار. وقد بدت هذه المناورات خصوصاً التي أقيمت

خلال سنة 2015، كأنها ترجمة لعقيدة رئيس الأركان آيزنكوت، كما تمثلت فيها توصيات "خطة جدعون" بشكل كبير، فيما يبدو انعكاساً لتصور المؤسسة العسكرية لطبيعة الحروب والتحديات العسكرية والأمنية، التي ستواجهها "إسرائيل" في السنوات القادمة.

وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت، في 2014/3/8، عن أن مناورة عسكرية مشتركة لسلاح الجو الإسرائيلي ونظيره الأمريكي انتهت في 2014/3/7 استخدمت فيها مروحيات من نوع في–22 أوسبري V–22 Osprey أمريكية الصنع، التي تجمع القدرة على الإقلاع والهبوط بشكل عمودي[115]. وفي 2014/4/24 أجرى الجيش تدريباً حول سيناريوهات تصعيد محتملة في الضفة الغربية[116]. أما في 2015/1/23، أجرى مناورة في شمال البلاد لمواجهة تحديات الجبهة الشمالية[117]. وفي آذار/ مارس 2015، أجرى تمريناً هدفه التعامل مع سيناريوهات عدة، منها اندلاع مواجهات واسعة في الضفة الغربية[118].

وقد أجرى الجيش في سنة 2015، سلسلة تدريبات عسكرية مكثفة، تحاكي سيناريو الاستيلاء على القطاع الساحلي الفلسطيني في أيّ مواجهة مستقبلية مع حركة حماس في غزة[119]. وأجرى سلاح الجو الإسرائيلي مناورات عسكرية مشتركة، في نيسان/ إبريل 2015، في الأجواء اليونانية على مدار 14 يوماً، يبدو أنها هدفت إلى محاكاة مواجهة صواريخ منظومة أس–300 أو S–300 الدفاعية[120]. وفي 2015/5/8، أنهى الجيش الإسرائيلي، أسبوعاً كاملاً من التدريبات شملت مهمة اجتياز الحدود مع الأردن وسورية[121].

وأجرت الجبهة الداخلية الإسرائيلية مناورة في الفترة 2015/5/31–2015/6/4، بمشاركة أكثر من 240 سلطة محلية إلى جانب الوزارات الحكومية المختلفة ومنظمات الإنقاذ، تحاكي سقوط أكثر من ألف صاروخ يومياً في مواجهة مستقبلية مع حزب الله[122]. كما انطلقت في 2015/6/2، مناورات نقطة تحول 15 أو Turning Point 15، حيث تمّ بناء سيناريو التدريب وفق توقعات أمنيين وعسكريين لاحتمالات تطور الأوضاع في ظلّ ما تشهده المنطقة من أحداث، وخصوصاً سورية[123]. كما جرت في الولايات المتحدة في سنة 2015 مناورة العلم الأحمر Exercise Red Flag الجوية بمشاركة أسلحة الجو الأمريكية والإسرائيلية والأردنية والسنغافورية[124]. كما أجرى الجيشان الإسرائيلي والألماني في النصف الثاني من سنة 2015، في "إسرائيل"، تدريبات مشتركة على القتال، تتضمن احتلال مدينة تبدو كمدينة فلسطينية، وصفت بأنها الأكبر بين الجيشين[125].

هـ. منظومات الصواريخ:

أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية في 2014/2/25 عن تجربة ناجحة لنظام الليزر سكاي شيلد (درع السماء) Skyshield، وهو نظام دفاعي مضاد للصواريخ، صُمم لحماية الطائرات التجارية[126].

وفي 2015/5/11، قال الوزير موشيه يعلون إن ألمانيا قدمت لـ"إسرائيل" أربع بطاريات صواريخ باتريوت Patriot[127]. وفيما يخص منظومة القبة الحديدية Iron Dome، ترى جهات إسرائيلية في مقدمتها القيادات العسكرية، أن المنظومة سجلت خلال عدوان غزة صيف 2014، نجاحاً بتحييد صواريخ غزة بنسبة كبيرة، بينما تشكّك جهات إسرائيلية أخرى في مصداقيتها وجدواها في المنظور الاستراتيجي. ففي أرقام رسمية للجيش الإسرائيلي، اعترضت منظومة القبة الحديدية قرابة 90% من القذائف التي استهدفتها خلال عدوان غزة 2014، من بينها صواريخ أُطلقت باتجاه القدس ومنطقة تل أبيب[128]. ورأى تقرير لصحيفة ماكور ريشون Makor Rishon العبرية، نقلاً عن مسؤول عسكري إسرائيلي رفيع المستوى، أن حركة حماس قامت على الأرجح بـ"استخلاص النتائج" من حرب 2014، وأدركت أن القبة الحديدية نجحت في الحد من قدرتها على التسبب بإصابات في "إسرائيل"، من خلال استخدام صواريخ متوسطة المدى وبعيدة المدى؛ ما دفع الحركة إلى التركيز على إنتاج الصواريخ قصيرة المدى.

وفي مقابل حملات المديح والثناء على القبة الحديدية، انتقد المحلل العسكري والطيار السابق في سلاح الجو الإسرائيلي رؤوفين بدهتسور Reuven Pedatzur هذه المنظومة، وقال في مقال نشر في صحيفة هآرتس، إن نتائج أبحاث خبيرين إسرائيليَيْن وآخر أمريكي بمجال الدفاع الصاروخي دلت على نجاح القبة الحديدية في اعتراض 5% فقط من الصواريخ التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية، وليس 84% منها، كما أعلن جيش الاحتلال في نهاية عدوان غزة 2014[129]. وأما المهندس المختص بصناعة الصواريخ مردخاي شيفر Mordechai Shefer، الحائز على "جائزة أمن إسرائيل"، فقال إن منظومة القبة الحديدية هي أكذوبة وأن ما ينشره الجيش الإسرائيلي عن نجاح المنظومة في اعتراض عدد كبير من القذائف الصاروخية ما هو إلا خدعة، وقال إن الانفجار الذي يعقب إطلاق القذائف ما هو إلا عملية تدمير ذاتية[130]. وفي هذا السياق اعترف قائد سلاح الجو الإسرائيلي أمير إيشل Amir Eshel، بأن منظومة القبة الحديدية لن يكون بمقدورها توفير حماية تامة للإسرائيليين، متوقعاً أن يتسبب ذلك بخيبة أمل للجمهور[131].

وبغض النظر عن الحديث عن نجاح وفشل هذه المنظومة في التصدي لصواريخ المقاومة، غير أن هذه الصواريخ كانت كافية لإغلاق السماء وتعطيل حركة الملاحة الجوية من وإلى مطار بن جوريون Ben-Gurion في اللد لعدة أيام خلال الحرب، وفي مقال نشرته صحيفة هآرتس يتفق المعلق أوري مسجاف Uri Misgav مع عسكريين في الاحتياط ومسؤولين سياسيين من أنصار فكرة "الهجوم والاجتياح حتى النصر"، في قولهم إن المنظومة تسهم في ارتكاب خطأ استراتيجي يكمن بالاكتفاء بالدفاع أمام المقاومة الفلسطينية دون حسم وانتصار.

كما يتفق مع مسجاف المحلل للشؤون الاستراتيجية يوسي ميلمان Yossi Melman الذي قال إن الانتصار في الحروب لا يتأتى بالأنظمة الدفاعية فحسب، موضحاً أن القبة الحديدية لم توفر حلاً لقذائف الهاون Mortar قصيرة المدى التي تسببت بمقتل العديد من الجنود خلال حرب 2014، وأصابت العشرات منهم، إضافة لإصابة عشرات المدنيين[132]؛ وكنتيجة لذلك، ابتكر الجيش الإسرائيلي منظومة راز Raz وهي عبارة عن رادار متطور، يعطي تنبيهاً لسكان الغلاف لمدة خمس ثواني قبل سقوط القذيفة[133].

وعلى الرغم من الانتقادات القاسية التي وُجهت إلى منظومة القبة، إلا أن تل أبيب أجرت عدة تجارب قالت إنها ناجحة سنة 2015[134]، كما أعلن الجيش الإسرائيلي في كانون الأول/ ديسمبر 2015 أنه سينصب منظومة القبة الحديدية لاعتراض الصواريخ على متن البوارج الحربية حول حقول التنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، للتصدي لأي قصف محتمل[135]. بموازاة ذلك أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية في 2015/12/21، أنها أجرت سلسلة تجارب اعتراض على منظومة العصا السحرية Magic Wand[136]. كما أجريت تجربة ناجحة لمنظومة السهم (حيتس) Arrow (Hetz) في 2015/12/10[137].

وبعد نفاذ كميات كبيرة من صواريخ القبة الحديدية قبيل انتهاء عدوان 2014، سارع الكونجرس Congress الأمريكي في 2014/8/2، إلى إقرار حزمة دعم مالي بقيمة 225 مليون دولار لدعم القبة الحديدية. وفي 2015/4/30، صادقت لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي US House of Representatives Armed Services Committee على منح "إسرائيل" نحو 474 مليون دولار من أجل تطوير أنظمة الدفاع الصاروخي، جاءت بواقع: 41.1 مليون دولار للقبة الحديدية، و165 مليون دولار لمنظومتي العصا السحرية وحيتس، كما صادقت على تخصيص 267.6 مليون دولار من أجل البحث والتطوير في مجال مكافحة الأنفاق، وتطوير منظومات للكشف المُبكّر عن الأنفاق[138].

و. التَّسلح وتجارة السلاح:

بعد أكثر من أربعين عاماً من خدمة طائرة التدريب سكاي هوك Skyhawk الأمريكية الصنع، تسلم سلاح الجو الإسرائيلي في 2014/3/21، طائرة التدريب الإيطالية من طراز لافي Lavi، وهي الأولى من بين ثلاثين طائرة أوصى عليها، ومن المقرر أن يتسلمها خلال سنة 2016[139].

وأعلن الجيش الإسرائيلي في 2014/4/3، أنه بدأ يتلقى قذائف هاون إسرائيلية الصنع شديدة الدقة، مزودة بأجهزة توجيه جي بي أس GPS[140]. وفي سنة 2014، تمّ تزويد سلاح البحرية الإسرائيلي بأجهزة رادار إسرائيلية الصنع متطورة جداً من طراز أدير Adir، قيل إنها ستشكل رداً ناجعاً على صواريخ ياخونت Yakhont الروسية الصنع[141]. وكشفت صحيفة وورلد تريبيون

World Tribune الأمريكية في 2014/8/29، النقاب عن أن "إسرائيل" خصصت ميزانية تصل إلى 750 مليون دولار لبناء منظومة لمكافحة الأنفاق[142]. كما تلقى وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون، دعماً من حكومته بقيمة مليارَي دولار لشراء المعدات الحربية كافة، الموافق عليها من قِبل وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) Pentagon، من بينها طائرات أمريكية من نوع أوسبري[143].

وأعلنت شركة إنتاج الأسلحة الإسرائيلية دسيت DSIT عن تمكُّنها من اختراع جهاز أكوا شيلد AquaShield، لمواجهة تسلل قوات الكوماندوز البحري[144].

وأعلنت "إسرائيل" في 2015/2/22، أنها توصلت إلى اتفاق مع واشنطن للحصول على 14 طائرة مقاتلة أمريكية إضافية من نوع أف–35 أو F–35. وعدّ مراقبون إسرائيليون الصفقة تأكيداً على أن العلاقات الأمنية والعسكرية بين البلدين لا تتأثر بالأزمة في العلاقات بين نتنياهو والرئيس باراك أوباما[145].

وكشفت مصادر إسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي يتبنى خطة جديدة لتطوير قدراته الإلكترونية وبموجبها يمتلك كل قائد كتيبة قمراً اصطناعياً يوفر له معلومات وصوراً حيوية خلال القتال. وسيستخدم الجيش هذه التكنولوجيا في مهمات عملياته، منها البحث عن الإسرائيليين المفقودين، وإحباط تهريب السلاح، ومتابعة العمليات من خلال البث المباشر من مقر هيئة أركان الجيش الإسرائيلي. وسبق أن استخدمت هذه الأقمار الاصطناعية بشكل واسع خلال عدوان غزة 2014، بهدف تأمين معلومات مهمة عن غزة، ولذا هناك من أسماها "الحرب الشبكية الأولى"[146].

وصادقت لجنة وزارية إسرائيلية، في 2015/5/5، على توسيع إنتاج ناقلة الجند المدرّعة من طراز نمر Namer، والتي سيتم تزويدها بـ"معطف الريح Windbreaker" وهي منظومة لحماية المدرّعات والدبابات من القذائف[147]. وفي سنة 2015 طورت الصناعات الجوية الإسرائيلية، رادار ألترا–سي1 أو ULTRA–C1 يستطيع اكتشاف الأهداف التي تبعد على مدى 500 كم وحتى آلاف الكيلومترات، وكذلك الأقمار الصناعية التابعة لـ"العدو"[148]. وذكرت صحيفة الجيروزاليم بوست The Jerusalem Post أن قيادة الجيش قررت إحالة الدبابات من نوع ميركافا 2 أو Merkava 2 إلى التقاعد، وتحويلها إلى ناقلات جند، بعد فشل الناقلات السابقة في الحرب الأخيرة على غزة صيف 2014[149].

وفي 2015/12/17 تسلّم سلاح البحرية الإسرائيلي من ألمانيا غواصة من طراز دولفين Dolphin، والتي أُسميت رهاف Rahav. وهذه الغواصة، والتي وصلت ميناء حيفا في كانون الثاني/ يناير 2016، هي الخامسة من طرازها والتي مثّلت انتقال سلاح البحرية الإسرائيلي من عصر إلى آخر، عدَّه البعض عصر "استراتيجية الضربة النووية الثانية"، لما تملكه هذه الغواصات من قدرة على إطلاق صواريخ تحمل رؤوساً نووية[150].

من جهة أخرى، شهدت العلاقة الأمنية والعسكرية بين "إسرائيل" والهند تطوراً مهماً، فقد أعلن موشيه يعلون أن حكومته ستعزز التعاون الأمني مع الهند. وجاء هذا الإعلان بُعيد لقاء عقده يعلون مع رئيس الحكومة الهندية نارندرا مودي Narendra Modi في ظلّ أحاديث عن إبرام صفقات تسليحية وتكنولوجية بقيمة 1.5 مليار دولار. وأشار يعلون في اجتماع عقده مع رئيس الحكومة الهندية في نيودلهي، إلى أنه أمر رجال وزارته بتوسيع التعاون مع الهند و"أننا ننتظر استمرار تبادل الخبرات والتكنولوجيا، والإنتاج في الهند". وقد أعلنت شركة رفائيل للصناعات العسكرية المتطورة Rafael Advanced Defence Systems أنها وقّعت اتفاقاً للتعاون مع مجموعة كلياني Kalyani group الهندية، في إطاره سيتم في الهند عبر شركة مشتركة ستقام لهذا الغرض، إنتاج قسم من منظومات الصواريخ التي تعاقدت الهند، على شرائها من "إسرائيل". وجرى الإعلان عن أن الشراكة تتم بنسبة 51% للهند و49% لـ"إسرائيل"[151]. وكشف يعلون أن العلاقة الأمنية بين "إسرائيل" والهند أصبحت في العلن بعد سنوات ظلت خلالها في الخفاء[152].

أما بخصوص صادرات الأسلحة الإسرائيلية فقد ذكر تقرير لوزارة الدفاع الإسرائيلية، أن انخفاضاً طرأ على الصادرات بقيمة مليار دولار سنة 2014 قياساً بسنة 2013، لكن ارتفاعاً طرأ على صادرات الأسلحة بنسبة 40% إلى دول أفريقية. وأشارت المعطيات إلى أنه خلال سنة 2014 وقّعت مصانع الأسلحة الإسرائيلية على صفقات أسلحة بحجم 5.66 مليارات دولار، بينما بلغ حجم هذه الصفقات 6.5 مليارات دولار في سنة 2013. وفي موازاة ذلك ارتفعت صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى دول أفريقية، سنة 2014، حيث تمّ توقيع صفقات بحجم 318 مليون دولار، وهو ارتفاع بحجم الصادرات بنسبة 40% قياساً بسنة 2013. وقالت الوزارة إن "إسرائيل" ما زالت تعدّ أحد أكبر عشر دول مصدرة للأسلحة في العالم[153].

أما فيما يتعلق بسنة 2015، فقد كشف العقيد ميشيل بن باروخ Michel Ben–Baruch رئيس قسم الصادرات العسكرية في وزارة الدفاع الإسرائيلية Defense Ministry's International Defense Cooperation Directorate (SIBAT) في 2016/4/7، النقاب عن أنّ حجم توقيع عقود الصادرات الأمنية لـ"إسرائيل" في سنة 2015 بلغ نحو 5.7 مليار دولار. ولفت المسؤول إلى أن هناك ارتفاعاً مقارنة بسنة 2014، حينها وصل حجم توقيع العقود إلى نحو 5.66 مليار دولار[154].

ووفقًا للبيانات الرسمية في تل أبيب، فقد كانت أبرز المحركات الرئيسية للصادرات سنة 2015: تحسين الطائرات والأنظمة الجوية (14%)، الذخيرة ومنصات السلاح (14%)، الرادارات والحروب الإلكترونية (12%)، الطائرات من دون طيار (11%)، المراقبة والإلكترونيات الضوئية (11%)، منظومات الاستخبارات والمعلومات (10%)،... وغيرها. وتناولت البيانات نفسها الصادرات العسكرية الإسرائيلية، وفقاً للتقسيم الجغرافي حيث استوردت منطقة آسيا

والباسيفيك ما مجموعه 2,321 مليون دولار، وأوروبا 1,629 مليون دولار، وأمريكا الشمالية 1,023 مليون دولار، وأمريكا اللاتينية 577 مليون دولار، وإفريقيا 163 مليون دولار[155].

ز. الموازنة العسكرية:

وقعت خلافات بين المستويين العسكري والمالي قبل إقرار موازنة 2015؛ حيث اقترحت لجنة لوكر تحديد الميزانية العسكرية بـ 59 مليار شيكل (نحو 15.5 مليار دولار) للسنوات الخمس القادمة[156]، فيما طالبت خطة جدعون بميزانية تتراوح بين 60 مليار شيكل (نحو 15.752 مليار دولار) و65 مليار شيكل (نحو 17.065 مليار دولار) في السنة، قابلة للزيادة بحسب ارتفاع الأسعار[157]، غير أن الكنيست الإسرائيلي صادق في 2015/11/19، بالقراءتين الثانية والثالثة، على اقتراح قانون ميزانية الدولة لفترة السنتين 2015–2016[158]، وقد حصلت وزارة الدفاع الإسرائيلية على ميزانية بقيمة 60.1 مليار شيكل (15.47 مليار دولار) لسنة 2015[159]، كما حصلت وزارة الدفاع على ميزانية 17 مليار دولار لسنة 2016، بعدما تمّ رفعها بنحو ملياري دولار حسب مطلب وزير الدفاع موشيه يعلون وذلك لتغطية الأغراض العسكرية والأمنية، خصوصاً بعد اندلاع موجة العنف في القدس وباقي أراضي الضفة الغربية[160].

وفي 2014/8/31 أقرت الحكومة الإسرائيلية تقليص ميزانيات الوزارات المختلفة من أجل تغطية نفقات العدوان على قطاع غزة 2014، وأقرت اقتراح رئيس الحكومة تقليص مليارَي شيكل (نحو 560.5 مليون دولار) وتحويلها لوزارة الدفاع. وشمل التقليص كافة الوزارات (باستثناء وزارة الدفاع)، واستخدم مبلغ التقليص لزيادة موازنة وزارة الدفاع بـ 1.5 مليار شيكل (نحو 420.4 مليون دولار)، والباقي لتعويض الأضرار في منطقة الجنوب[161].

وذكر تقرير خاص لصحيفة ذا ماركر The Marker الإسرائيلية المتخصصة بالشأن الاقتصادي، نشرته في 2015/5/14، أن قادة الجيش الإسرائيلي قاموا، ومنذ حرب تموز/ يوليو 2006، بتضخيم حجم النفقات وتكاليف العدوان بنحو 30%، وخداع وزارة المالية بشأن حقيقة تكاليف الحرب. وجاء نشر التقرير الصحفي، ليؤكد ما أعلنته وزارة المالية الإسرائيلية بعد انتهاء عدوان غزة 2014، عندما رفضت المالية ادعاءات الجيش حول كلفة العدوان، إذ طالب الجيش بنحو 12 مليار شيكل (نحو 3.248 مليار دولار) إضافة للميزانية، بينما أصرت وزارة المالية على أن نفقات العدوان لم تتجاوز 7 مليارات شيكل (نحو 1.894 مليار دولار)، لينتهي الأمر بتحويلها لميزانية الدفاع كجزء من ميزانية سنة 2014[162].

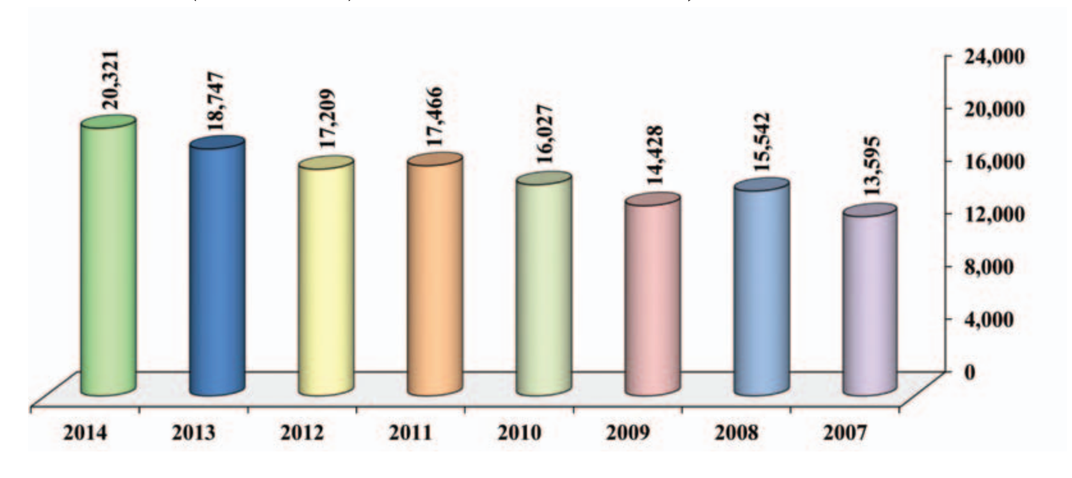
كما نشرت صحيفة ذي ماركر أن الميزانية المخصصة للنشاط العملياتي للقوات الاحتياطية تراجعت من 1.1 مليار شيكل (نحو 280 مليون دولار) في سنة 2014 إلى ما بين 448–500 مليون شيكل (نحو 127 مليون دولار) في سنة 2015[163].

ويظهر الجدول التالي النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية في الفترة 2007–2014:

جدول 2/14: النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2007–2014 بالأسعار الجارية[164]

السنة	النفقات (بالمليون شيكل)	النفقات (بالمليون دولار)
2007	55,849	13,595
2008	55,761	15,542
2009	56,738	14,428
2010	59,830	16,027
2011	62,494	17,466
2012	66,356	17,209
2013	67,689	18,747
2014	72,705	20,321

النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2007–2014 (بالمليون دولار)



ومن الجدير بالذكر أن الميزانية المحدثة التي نشرتها وزارة المالية الإسرائيلية لسنة 2013 أظهرت أن إنفاق الجيش بلغ نحو 67.5 مليار شيكل (18.7 مليار دولار)، بينما بلغ الإنفاق نحو 72.1 مليار شيكل (20.2 مليار دولار) في سنة 2014، وبلغ نحو 73.4 مليار شيكل (18.9 مليار دولار) لسنة 2015[165]. وهو ما يظهر أن المبالغ الفعلية تكون عادة أعلى من المبالغ المعتمدة، وأن التطورات العسكرية والأمنية، خصوصاً في البيئة الداخلية الفلسطينية (المقاومة والانتفاضة) تفرض على صانع القرار الإسرائيلي نفقات إضافية.

ثالثاً: العدوان والمقاومة

تابعت "إسرائيل" في سنتي 2014 و2015 عدوانها على الشعب الفلسطيني؛ حيث شهد صيف سنة 2014 عدواناً إسرائيلياً كبيراً تمثل بما أُطلق عليه إسرائيلياً عملية "الجرف الصامد Protective Edge" وما أُطلق عليه فلسطينياً عملية "العصف المأكول". وقد أعقبتها تهدئة برعاية مصرية استمرت طوال سنة 2015، بالرغم من الخروقات الإسرائيلية "المحدودة" لها، والتي قابلها انخفاض حاد في إطلاق الصواريخ الفلسطينية من القطاع باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية. فقد أُطلق من القطاع 121 صاروخاً ومقذوفة خلال سنة 2014، عدا ما تمّ إطلاقه خلال العدوان على غزة، حيث تمّ إطلاق 2,470 صاروخاً ومقذوفة، مقابل 35 صاروخاً ومقذوفة خلال سنة 2015، وذلك حسب معطيات جهاز الأمن العام (الشاباك)[166]. كما استمرت "إسرائيل" في سنتي 2014 و2015 بإغلاقها لمعابر قطاع غزة وتشديدها للحصار.

وفي الضفة الغربية، حظيت "إسرائيل" بتهدئة استمرت حتى بداية تشرين الأول/أكتوبر 2015، حيث شهدت انتفاضة فلسطينية شعبية ضدّ الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للشعب الفلسطيني ومقدساته، تميزت بالقيام بعمليات فردية، في ظلّ تزايد التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة وجيش الاحتلال الإسرائيلي على غرار السنوات السابقة، كما أبقت "إسرائيل" على إجراءاتها في التوغلات والاعتقالات. وسجل الشاباك 2,347 عملية مقاومة في سنة 2015 مقابل 1,793 عملية سُجلت في سنة 2014 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سجلت خلال السنتين في الضفة كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة[167].

1. شهداء وجرحى:

استشهد في سنة 2014 ما مجموعه 2,240 فلسطينياً (انظر جدول 2/15). ويُعزى ارتفاع عدد الشهداء سنة 2014 إلى عملية الجرف الصامد أو العصف المأكول خلال الفترة 7/7–2014/8/26. وقد ذكر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان Euro–Mediterranean Human Rights Monitor أن عدد الشهداء الذين ارتقوا خلال العدوان بلغ 2,147 شهيداً، وأن عدد الجرحى وصل إلى أكثر من عشرة آلاف جريح، غالبيتهم من الأطفال والنساء والمسنين[168]. في المقابل، استشهد في سنة 2015 ما مجموعه 179 فلسطينياً برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس[169].

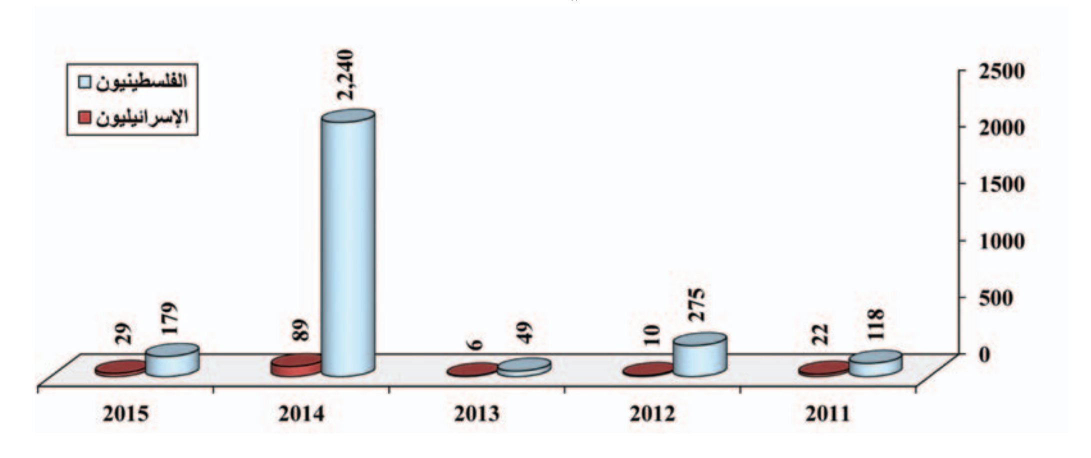
وقد جُرح 11,449 فلسطينياً في سنة 2014[170]، بينما جُرح 1,618 فلسطينياً في سنة 2015[171]. وفي المقابل سجل جهاز الشاباك مقتل 89 إسرائيلياً في سنة 2014، بينما سجل الجهاز مقتل 29 إسرائيلياً في سنة 2015 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. كما جرح 375 إسرائيلياً في سنة 2014، وذلك مقابل 249 في سنة 2015 (انظر جدول 2/15)[172].

جدول 2/15: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2011–2015[173]

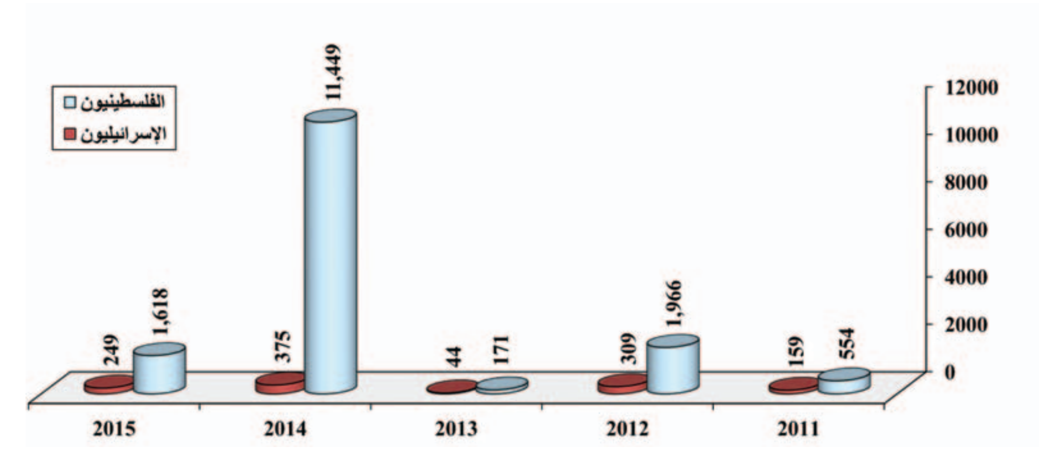
السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2011	118	22	*554	159
2012	275	10	1,966	309
2013	49	6	171	44
2014	2,240	89	11,449	375
2015	179	29	1,618	249

* يتضمن عدداً من المتضامنين الدوليين.

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2011–2015



الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2011–2015



2. أسرى ومعتقلون:

تعدّ سنتا 2014 و2015 على غرار السنين التي سبقتهما من ناحية استمرار معاناة الأسرى؛ حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال في نهاية سنة 2015 نحو 6,900 أسير، بينهم 55 أسيرة و450 طفلاً. وبلغ عدد الأسرى 6,482 من الضفة الغربية، بينهم 500 من القدس، و328 من قطاع غزة، و90 من فلسطينيي 48، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى أكثر من 650 أسيراً صُنفوا على أنهم إما معتقلون إداريون أو موقوفون بانتظار المحاكمة، أو من تَعدُّهم سلطات الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين" (انظر جدول 2/16).

أما في نهاية سنة 2014 فقد وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو 6,200 أسير، بينهم 22 أسيرة و152 طفلاً. وبلغ عدد الأسرى 5,729 من الضفة الغربية، و371 من قطاع غزة، و380 من القدس و100 من فلسطينيي 48، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 450 صُنفوا على أنهم معتقلون إداريون (انظر جدول 2/16).

رصد مركز أسرى فلسطين للدراسات اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي لـ 7,110 مواطنين فلسطينيين خلال سنة 2014[174]، غير أن الخط البياني لتلك الاعتقالات كان متعرجاً خلال أيام وشهور سنة 2014، وبلغ متوسط الاعتقالات 592 حالة شهرياً، ونحو 19 حالة يومياً. وبذلك تكون الاعتقالات خلال سنة 2014 تتقارب وحجم الاعتقالات خلال سنة 2015، والتي بلغت 6,830 معتقلاً[175]. وخلال سنة 2015، بلغت حالات الاعتقال في صفوف القاصرين والأطفال نحو 2,200 حالة، بزيادة قدرها 72% عن سنة 2014. كما جرت أكثر من 120 حالة اعتقال لمواطنين بسبب نشاطهم على مواقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك Facebook" في سنة 2015. وتشير معطيات السنة نفسها، إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت 225 امرأة كما اعتقلت 234 من قطاع غزة، من بينهم 32 تاجراً عند مرورهم من معبر بيت حانون "إيرز"، بالرغم من حصولهم على تصاريح بالدخول[176].

وأشار مركز أسرى فلسطين للدراسات إلى أن سنة 2014 شهدت حملة اعتقالات مركزة وشرسة بعد حادثة اختفاء المستوطنين الثلاثة قرب الخليل في حزيران/ يونيو، حيث تمّ اعتقال ما يزيد عن ثلاثة آلاف مواطن فلسطيني في أقل من شهرين، واحتلت مدينة القدس النصيب الأكبر من عمليات الاعتقال والتي تجاوزت ألفي حالة. وطالت الاعتقالات خلال سنتي 2014 و2015، كما في السنوات الماضية، كافة شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني دون استثناء، بمن فيهم الأطفال والنساء والأكاديميين والمحرَّرين، والمرضى، وكبار السن، والناشطين الحقوقيين، والإعلاميين والصحفيين، والنواب، ونُفذت بأشكال عدة كاقتحام البيوت، أو الاختطاف من الشارع وأماكن

العمل، واقتحام المستشفيات واختطاف المرضى والمصابين، أو عبر "وحدات المستعربين"، أو عبر المعابر والحواجز العسكرية، كما اعتقلت العشرات من الصيادين في عرض البحر بقطاع غزة[177].

جدول 2/16: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال في نهاية كل سنة خلال الفترة 2011–2015[178]

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2011	4,417	3,856	459	525	6	132
2012	4,743	4,115	437	529	10	193
2013	5,023	4,408	389	476	17	154
2014	6,200	5,729	371	481	23	152
2015	6,900	6,482	328	502	55	450

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

وفي إطار مفاوضات التسوية السلمية بين منظمة التحرير و"إسرائيل"، التي استؤنفت في أواخر تموز/ يوليو 2013، التزمت "إسرائيل" بإطلاق سراح 104 أسرى، من الذين تمّ اعتقالهم قبل اتفاق أوسلو سنة 1993. وقد تمّ إطلاق سراح 78 أسيراً منهم على ثلاث دفعات في 2013/8/14 و2013/10/30 و2013/12/30؛ غير أن "إسرائيل" عطلت إطلاق سراح الدفعة الرابعة الذي كان مقرراً في 2014/3/29، كأداة من أدوات الضغط على الطرف الفلسطيني، ولم يتم تنفيذ إطلاق سراح الدفعة حتى كتابة هذه السطور. وينتمي معظم الأسرى المفرج عنهم إلى حركة فتح؛ وكانوا محكومين بالسجن مدى الحياة لمرة واحدة على الأقل بتهمة قتل إسرائيليين[179]. وقالت مؤسسة التضامن لحقوق الإنسان إن سلطات الاحتلال أبلغت الأسرى المحررين الذين يقيمون في الضفة، وعددهم 21 أسيراً، بحرمانهم من السفر خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 لمدة عشرة أعوام، إضافة إلى منعهم من التنقل خارج حدود محافظة الأسير المحرر لمدة عام كامل[180].

لم تشهد أوضاع الأسرى في سنتي 2014 و2015 أيّ تحسن، بل على العكس فقد صعّدت سلطات الاحتلال من إجراءاتها القمعية تجاه الأسرى، من خلال الإهمال الطبي والتعذيب، واستمرار حرمان الأسرى من زيارة ذويهم بشكل فردي، تحت ما يسمى المنع الأمني، أو بشكل جماعي كما هو حاصل مع أهالي أسرى قطاع غزة، بالإضافة إلى سوء الطعام، وشحّ الأغطية والملابس، ومصادرة أموال الأسرى، وهي ممارسات تشكل انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني، وترتقي في كثير من الأحيان إلى جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية؛ وهي تستوجب توثيقها بشكل علمي وتسليط الضوء عليها، وإثارتها في كافة المحافل وعلى كافة الصعد.

وفي هذا السياق، ذكر مركز أسرى فلسطين للدراسات بأن سنة 2014 تُعدّ من أسوء السنوات التي مرت على الأسرى، والتي شهدت إعادة الاحتلال اختطاف 71 أسيراً محرراً ضمن صفقة

وفاء الأحرار، بينهم أربع أسيرات محررات، أطلق سراح سبعة منهم، وأعاد الأحكام السابقة لـ19 منهم. وشهدت سنة 2014 العديد من القرارات التعسفية التي فرضها الاحتلال على الأسرى، انتقصت من حقوقهم وضيقت عليهم معيشتهم، أبرزها مصادقة اللجنة الوزارية للاحتلال على قانون يخوِّل المحاكم صلاحية منع رئيس الدولة من العفو عن أسرى فلسطينيين أو تخفيف مدة الحكم عليهم، وإصدار قرار يسمح لعناصر الوحدات الخاصة باستخدام السلاح خلال علميات التفتيش والاقتحام. كما تمّ تقليص زيارة الأهل لمرة واحدة كل شهرين، وتخفيض المبلغ المسموح وصوله إلى الأسرى شهرياً عبر الأهل إلى أربعمئة شيكل (نحو 103 دولارات)[181].

وفيما يتعلق بسنة 2015 فقد أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب 16 جريمة حرب، وسبعة جرائم ضدّ الإنسانية بحق الأسرى خلال السنة. وذكرت الهيئة أن سنة 2015 شهدت أكبر حملة من تشريع القوانين التعسفية والعنصرية بحق الأسرى، حيث تمّ مناقشة وإقرار: قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام، وقانون رفع المدد الزمنية والأحكام بحق الأطفال راشقي الحجارة، وقانون تشديد عقوبة الحد الأدنى على راشقي الحجارة في القدس، وقانون محاكمة الأطفال دون سنّ 14 عاماً، وقانون التفتيش الجسدي ودون وجود شبهات، وقانون إعفاء المخابرات من توثيق التحقيق، وتطبيق القانون الجنائي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 لصالح المستوطنين، ومشروع قانون إعدام الأسرى، ومشروع قانون إدانة فلسطينيين دون شبهات[182].

الاعتقال الإداري:

زاد عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم "إسرائيل" دون تهم محددة أو محاكمة إلى أكثر من 650 معتقلاً في نهاية 2015، بعد أن كان عددهم 450 معتقلاً في نهاية سنة 2014، و155 معتقلاً في نهاية سنة 2013 (انظر جدول 2/17). وأشارت مؤسسات الأسرى، التي تضم نادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، إلى ارتفاع عدد حالات الاعتقال الإداري بعد انطلاق انتفاضة القدس في تشرين الأول/ أكتوبر 2015. وأعلنت المؤسسات، في تقرير لها، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي أصدرت 161 أمر اعتقال إداري خلال شباط/ فبراير 2016، بينها 92 أمراً جديداً، وهو ما يرفع عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال إلى نحو 750 أسيراً. وذكر نادي الأسير أن هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها عدد المعتقلين الإداريين إلى هذا الحد منذ سنة 2009، وأضاف أن سلطات الاحتلال أصدر قرارات بالاعتقال الإداري بحق 84 فلسطينياً خلال عشرة أيام[183].

وعلى الرغم من أن الاعتقال الإداري محظور في القانون الدولي، ويخالف أبسط حقوق الإنسان، فقد استمر الاحتلال في إصدار أوامر الاعتقال الإداري بحق شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني،

منهم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، ونشطاء حقوق إنسان، وعمال، وطلبة، ومحامون، وأمهات وتجار... . ونتيجة لجوء سلطات الاحتلال للاعتقال الإداري، وتجديده مرات غير محددة، لجأ المعتقلون الإداريون لمواجهته بالإضراب عن الطعام، وخاضوا "معركة الأمعاء الخاوية". ففي 2014/4/24 بدأ المعتقلون الإداريون إضراباً جماعياً عن الطعام، سمي بـ"مَي وملح"، وذلك لإنهاء الاعتقال الإداري. كما خاض بعض الأسرى إضراباً فردياً عن الطعام، انتهى بإطلاق سراحهم، منهم: خضر عدنان (2012/2011 و2015)، وهناء شلبي (2012)، وأيمن الشراونة (260 يوماً 2013/2012)، وسامر العيساوي (2012/8/1–2013/4/23)[184]، ومحمد علان، الذي أطلق سراحه بعد أن خاض إضراباً مفتوحاً عن الطعام لمدة 65 يوماً خلال سنة 2015، ومحمد القيق، الذي أنهى إضرابه في 2016/2/26 بعد 94 يوماً، بعدما تعهدت سلطات الاحتلال إنهاء اعتقاله الإداري في 2016/5/21 بقرار جوهري غير قابل للتمديد[185].

وشكل إضراب المعتقلين الإداريين خطوة مهمة نحو إنهاء هذه السياسة الجائرة والتعسفية، فقد رفض هؤلاء المعتقلون كل أشكال الفيتامينات، والمدعمات الغذائية، وإجراء الفحوصات الطبية، واعتمدوا على الماء فقط، احتجاجاً على اعتقالهم الإداري[186]، مما دفع سلطات الاحتلال لإقرار قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام، وقد طبقت سلطات الاحتلال القانون لأول مرة على المعتقل الإداري محمد القيق في 2016/1/12، عبر إدخال محاليل إلى جسده رغماً عنه، وذلك على الرغم من حظر القانون الدولي تطبيق التغذية القسرية على المضربين[187]. ويوضح الجدول التالي أعداد المعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية في نهاية كل سنة خلال الفترة 2010–2015:

جدول 2/17: أعداد المعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية في نهاية كل سنة خلال الفترة 2010–2015[188]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعتقلون الإداريون	207	310	178	155	450	650

3. الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصار قطاع غزة للسنة التاسعة على التوالي، وفرضت مزيداً من إجراءات الحصار على السكان، كما استمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. ولم يطرأ خلال سنتي 2014 و2015 تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمس التسهيلات المزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع[189].

فعلى صعيد حركة الأفراد، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية فرض قيود مشددة على تنقل سكان قطاع غزة عبر معبر بيت حانون (إيريز)، المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية. وقد نجم عن هذه القيود حرمان أكثر 1.8 مليون نسمة من حقهم في التنقل. فيما أدى إغلاق السلطات المصرية شبه الدائم لمعبر رفح البري إلى حرمان سكان القطاع من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع. وشهدت سنة 2015 إغلاقاً شبه كامل لمعبر رفح بحسب وزارة الداخلية في غزة، التي قالت إن السلطات المصرية فتحته 21 يوماً فقط، على فترات متفرقة، للحالات الإنسانية[190]. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر خلال سنة 2015، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة، نحو 90 ألف شخص، منهم 15 ألف شخص مسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بينهم 3,500 حالة تحويل طبي للعلاج في الخارج[191].

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة لمدة 143 يوماً خلال 2015، أي ما نسبته 39.1% من مجمل أيام السنة. وقد أحدث ذلك نقصاً في العديد من السلع والاحتياجات الأساسية التي يحتاجها السكان، ومن ضمنها معظم أنواع الوقود وخصوصاً غاز الطهي، ومعظم أصناف مواد البناء. وقد استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة للسنة التاسعة على التوالي. وفي استثناء محدود، سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية، معظمها سلع زراعية. وقد بلغ معدل صادرات القطاع شاحنتين يومياً، بينما كانت تصل قبل فرض الحصار إلى 150 شاحنة في اليوم الواحد[192].

كما استمر التنسيق بين مصر و"إسرائيل" بخصوص قطاع غزة، وأشار مدير الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد Amos Gilad، خلال مؤتمر هرتسليا Herzliya الإسرائيلي 2015، إلى أن هناك تنسيقاً مصرياً إسرائيلياً فيما يخص تأمين الحدود و"مكافحة الإرهاب". وقال جلعاد إن "مصر تساعد إسرائيل في مكافحة الإرهاب من خلال هدم الأنفاق التي استخدمت لأهداف معادية"، مضيفاً أن "حماس أصبحت معزولة الآن في قطاع غزة، وللدور المصري الفضل في ذلك"[193]. مع العلم أن النظام المصري دمر نحو ألفي نفق على الحدود مع قطاع غزة منذ تموز/ يوليو 2013 حتى نهاية 2015. وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في 2016/1/7 أن مصر طلبت من "إسرائيل" توضيحات بشأن سَير المباحثات التي تجريها مع تركيا، بهدف التوصل إلى اتفاق مصالحة بينهما. وقال مسؤولون إسرائيليون إن الحكومة المصرية عبَّرت عن تحفظها على منح تركيا دوراً في قطاع غزة، وطلبت معرفة ما إذا كانت "إسرائيل" تعهدت للأتراك بتخفيف الحصار عن غزة[194].

وبالتالي تشير الوقائع الميدانية إلى استمرار الحصار على قطاع غزة، وكذب التصريحات الإسرائيلية المتعاقبة بشأن تخفيف الحصار عن القطاع. وتؤكد الوقائع أن هدف سياسات السلطات المحتلة هو مأسسة الحصار المفروض على القطاع، وجعله يحظى بموافقة دولية، ما يعني نجاحها في الالتفاف على قواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي[195].

4. العدوان على قطاع غزة 2014:

تعرض قطاع غزة إلى عدوان إسرائيلي واسع في الفترة 2014/7/7–2014/8/26، استمر 51 يوماً ويُعدّ هذا العدوان الذي أطلقت عليه "إسرائيل" عملية الجرف الصامد وأطلقت عليه المقاومة الفلسطينية حرب العصف المأكول، هو الحرب الثالثة التي تشنها "إسرائيل" على القطاع خلال ستّ سنوات؛ بعد حرب الفرقان 2008/12/27–2009/1/18، وحرب حجارة السجيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. وكان واضحاً أن الجيش الإسرائيلي مارس سياسة الانتقام من المدنيين في قطاع غزة بشكل كبير؛ وتمثلت الصورة الأبرز لذلك في عمليات قتل جماعي لسكانٍ عزّل في بيوتهم، ما يمثلُ انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان[196].

وقد أظهر الأداء البطولي للمقاومة خلال 51 يوماً من الحرب، قدرتها (وتحديداً حماس) على تطوير أنظمة صواريخها، فازداد مداها إلى نحو 120 كم، لتصل في هذه المعركة إلى كلّ التجمعات الصهيونية في فلسطين المحتلة. كما تمكنت المقاومة من اختراق الجانب الإسرائيلي براً وبحراً وجواً، وقدمت المقاومة مفاجآت جديدة متميزة كالطائرات من دون طيار...؛ وحافظت قيادة العمل في قطاع غزة على منظومة القيادة والسيطرة، ولم تتعرض للضرب أو التعطيل؛ وتمكنت من الاستمرار في تسيير الوزارات والمؤسسات وعمليات المقاومة بشكل فعال. ووقع الطرف الإسرائيلي في حالة "عمى استخباري" على الأرض، مما أضعف بنك أهداف الإسرائيليين المحتملة؛ كما حققت المقاومة حالة التفاف وإجماع شعبي واسع، بالرغم من الضربات العنيفة البشعة التي وجهتها القوات الإسرائيلية للمناطق المدنية.

وتشير الإحصائية التي أعدها المرصد الأورومتوسطي إلى أن عدد الضحايا الإجمالي بلغ 2,147 شهيداً، منهم 530 طفلاً، و302 امرأة، و23 شهيداً من الطواقم الطبية، و16 صحفياً. وبلغ عدد الجرحى 10,870 جريحاً، منهم 3,303 أطفال و2,101 امرأة. وهاجم الجيش الإسرائيلي خلال أيام العدوان نحو 5,263 هدفاً في القطاع[197]، في 60,664 ضربة وصاروخاً وقذيفة براً وبحراً وجواً، شملت مقرات حكومية، وأنفاقاً، ومنصات صواريخ، ومنازل، وناشطين بارزين، ومخازن أسلحة[198]. كما أدى العدوان إلى تدمير 17,123 منزلاً، منها 2,465 منزلاً دُمِّرت بشكل كلي، و14,667 منزلاً دُمِّرت بشكل جزئي، إضافة إلى 39,500 من المنازل لحقت بها أضرار[199]. وذكر وزير

الأشغال العامة والإسكان في الحكومة الفلسطينية مفيد الحساينة أن قوات الاحتلال دمرت بشكل كبير نحو 20 ألف وحدة سكنية، بحيث أصبحت غير صالحة للسكن، إضافة لقرابة 40 ألفاً بشكل جزئي ومتوسط وطفيف[200]. كما أعلنت وزارة الأوقاف الفلسطينية في غزة عن تدمير 71 مسجداً بشكل كامل، ونحو 200 مسجد آخر بشكل جزئي، بالإضافة إلى استهداف أكثر من 24 عقاراً وقفياً، و12 مقبرة، و6 لجان زكاة، وكنيسة واحدة، ومدرسة شرعية واحدة، وفرع كلية الدعوة الإسلامية شمال القطاع، ومديرية أوقاف غزة[201].

قدر المرصد الأورومتوسطي مجموع الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالقطاع الاقتصادي في قطاع غزة بنحو 3.6 مليارات دولار. غير أن وكيل وزارة الاقتصاد الفلسطينية تيسير عمرو قال في 2014/8/28 إن إجمالي الخسائر التي تعرض لها قطاع غزة خلال أيام العدوان تتراوح بين 7.5 و8 مليارات دولار "شاملة الخسائر المباشرة وغير المباشرة"[202].

وقد أدت عملية العصف المأكول، حسب معطيات الشاباك، إلى مقتل 73 إسرائيلياً، من بينهم 67 جندياً، بينما بلغ عدد الجرحى 312 إسرائيلياً. كما سقط على "إسرائيل" نحو 4,692 صاروخاً من قطاع غزة (2,968 صاروخاً، و1,724 قذيفة هاون)[203]، استهدفت مستعمرات الجنوب المحيطة بالقطاع، بالإضافة إلى تل أبيب، والقدس، وحيفا، والخضيرة،... .

وفيما يخص خسائر الاقتصاد الإسرائيلي المباشرة من الحرب فقد أعلن بنك "إسرائيل" المركزي، ضمن تقريره السنوي، أن خسائر الناتج المحلي نتيجة العدوان تُقدر بـ3.5 مليارات شيكل (894.9 مليون دولار)[204]. فيما قدّرت مصادر إسرائيلية الأضرار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للحرب بـ12 مليار شيكل (نحو 3.07 مليارات دولار)[205]. كما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون في 2014/9/2 أن التكلفة العسكرية البحتة للحرب زادت عن تسعة مليارات شيكل (نحو 2.5 مليار دولار)[206]. وفيما يخص الخسائر غير المباشرة، قالت صحيفة ذي ماركر The Marker الاقتصادية المتخصصة في "إسرائيل" إن قطاع السياحة قد مني بخسائر كبيرة بلغت نحو 650 مليون دولار خلال العدوان. وأضافت أن الخسائر غير المباشرة زادت في قطاع الصناعة على 360 مليون دولار[207]. كما سجل الشيكل انخفاضاً أمام الدولار الأمريكي خلال العدوان، حيث صُرف في 2014/9/10 على 3.614، وكان يُصرف يوم بداية العدوان 2014/7/8 بـ3.429[208].

5. انتفاضة القدس 2015:

بغض النظر عما يمكن أن نطلقه من تسميات على ما حدث في فلسطين في بداية تشرين الأول/ أكتوبر 2015، سواء هبة أم انتفاضة أم حراك، ولكن الثابت بأن الشعب الفلسطيني تجاوز حالة العجز عند قيادته، وهبّ ليوجه للمحتل رسالة بأن المسجد الأقصى والمقدسات خطّ أحمر لا يمكن

تخطيه. وكان هناك عدة أسباب دفعت بالشباب الفلسطيني إلى المبادرة، من دون توجيه من قيادات فصائلية، للمواجهة مع الاحتلال لوقف الخطر الداهم على الأقصى، ومنع تهويده أو تقسيمه. وتبدو انتفاضة القدس، وقد اكتمل شهرها الثالث، تحمل إمكانات النجاح والتوسع والانتشار، خصوصاً مع إصرار شباب الفلسطيني على عدم الرضوخ للانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، وانطلاقه نحو تحقيق هدف الحرية دون مشاورة أو إذن من أحد، بعد امتلاكه أدوات تنفيذ عمليته، سكينة كانت أم وسيلة النقل.

فقد وثق مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني 210 عمليات فلسطينية ضدّ أهداف إسرائيلية، أسفرت عن قتل 24 إسرائيلياً، وإصابة 345 آخرين. وتنوعت العمليات الفلسطينية على النحو التالي: 73 حادث إطلاق نار، و74 عملية طعن، و44 محاولة طعن، و19 عملية دهس[209]. كما أفادت وزارة الصحة الفلسطينية أن 142 شهيداً ارتقوا منذ مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2015 وحتى نهاية سنة 2015، بينهم 27 طفلاً و7 سيدات. فيما أصيب 15,710 بالضفة الغربية وقطاع غزة، بالرصاص، أو الاختناق، أو الحروق...[210].

رابعاً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي

أبقت "إسرائيل" في سنتي 2014 و2015 على سياستها أو بالأحرى استراتيجيتها في التعامل مع الوضع الفلسطيني الداخلي، والتي تشكل امتداداً للاستراتيجية ذاتها التي اتبعتها خلال السنوات السابقة في ضوء استمرار الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، وتعثر جهود المصالحة منذ سنة 2007، وغياب أيّ دور عربي وإسلامي فاعل ومؤثر في الشأن الفلسطيني.

فيما يتصل بملف المصالحة الفلسطينية، أبدت القيادة الإسرائيلية امتعاضاً ومعارضة قوية ضدّ توقيع حركتي حماس وفتح اتفاق المصالحة في 2014/4/23 في منزل رئيس الحكومة في قطاع غزة إسماعيل هنية الواقع في مخيم الشاطئ في مدينة غزة[211]، وهدَّدت باتخاذ إجراءات أحادية الجانب، وفرض عقوبات اقتصادية ضدّ السلطة الفلسطينية. وسارع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى إلغاء اللقاء التفاوضي، الذي كان مقرراً عقده بين وفدي السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في 2014/4/23، وقال نتنياهو إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس "كان أمامه خيار: إما السلام مع إسرائيل أو الاتفاق مع حماس الإرهابية، واختار الاتفاق مع حماس. ولذلك فهذه ضربة للسلام، وآمل في أن يغير رأيه"[212].

وبعد تشكيل حكومة التوافق الفلسطينية برئاسة رامي الحمد الله في 2014/6/2[213]، قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية عدم إجراء أيّ مفاوضات مع الحكومة

الفلسطينية الجديدة لكونها مدعومة من حركة حماس، وتخويل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو صلاحية فرض عقوبات إضافية على السلطة الفلسطينية[214].

أما في قطاع غزة فقد أبقت "إسرائيل" على سياستها وهي المراوحة بين نموذج الخنق الاقتصادي والضغط العسكري في التعامل مع حركة حماس، سعياً إلى إفشال النموذج الذي تمثله حماس، وإلى كبح انتشارها في الوسط الفلسطيني؛ فشنّ الجيش الإسرائيلي الضربة العسكرية، الجُرُف الصامد، في 2014/7/8، وقال إنها تستهدف قدرات ومصالح حركة حماس؛ رداً على استمرار إطلاق الصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية[215]. وبعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة الذي دخل حيّز التنفيذ في 2014/8/26، حاولت "إسرائيل" استثمار هذه التهدئة لصالحها من خلال تطبيق مبدأ الهدوء مقابل الهدوء مع تجاهل تخفيف الحصار، ورفض فتح معبر رفح وبقية المعابر؛ للاحتفاظ بأدوات الضغط الاقتصادي بهدف الضغط على حركة حماس في غزة، ومن أجل التمهيد لرسم مستقبل سياسي جديد للقطاع، يحافظ على المصالح الأمنية لإسرائيلية.

كما أبقت "إسرائيل" خيار الحرب ضدّ غزة والتهديد بإعادة احتلاله خياراً مفتوحاً تلوّح به متى تشاء، حيث هدد قائد كتيبة في لواء المظليين في الجيش الإسرائيلي حماس من شنّ عمليات على الجيش الإسرائيلي أو المستعمرات الإسرائيلية المحاذية للقطاع. وقال يوفال شتاينتز Yuval Steinitz، وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، "إن موضوع إعادة احتلال غزة تمّ التفكير فيه بشكل جدي وأستطيع أن أقول لك شيئاً واحداً: لو أصرت حماس على مواصلة ضرب إسرائيل بالصواريخ لأسابيع أو أشهر أخرى، فإن إعادة احتلال قطاع غزة كان سيكون الخيار الوحيد المتاح"[216]. فيما قال أفيجدور ليبرمان، "من المستحيل منع عملية عسكرية جديدة في قطاع غزة، خلال الصيف القادم [صيف 2015]"[217].

غير أن توجهاً جديداً بدأ يتنامى داخل "إسرائيل" فيما يخص تخفيف إجراءات الحصار، وازدادت جدية هذا التوجه بعد دخول مفاوضات إعادة العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" مرحلة متقدمة، ووضع شرط رفع الحصار عن غزة على طاولة البحث؛ فقد نقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن مسؤولين أمنيين، توصياتهم لوزير الدفاع موشيه يعلون، بضرورة تغيير سياسة الطوق الأمني المفروضة على قطاع غزة، وضرورة فتح المعابر؛ فمن شأن ذلك أن يسهم في استتباب الأمن على حدود القطاع لفترة طويلة[218]. ويظهر أن بعض التقدم أخذ يظهر في هذا الملف في أواخر سنة 2015، بالرغم من إعلان نتنياهو في 2015/12/21، عن رفضه الشرط التركي بفك الحصار البحري عن قطاع غزة[219]؛ والذي قد يأتي في سياق محاولة تقوية الموقف الإسرائيلي في التفاوض.

وفي خضم تصاعد انتفاضة السكاكين وعمليات الطعن وإطلاق النار في الضفة الغربية، حرصت السلطات الإسرائيلية على التأكيد على أهمية التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطيني ومدى نجاعته في منع أو الحدّ على الأقل من تنفيذ العمليات ضدّ الاحتلال ومستوطنيه بالضفة الغربية، وفي هذا السياق، أكدّ تقدير عسكري إسرائيلي على أن تنسيق الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، يُعّد لبنةً أساسية في العلاقات مع الجانبين، من شأنه أن يحول دون تفاقم المواجهة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية[220].

وفي سبيل الضغط على السلطة الفلسطينية لحثها على مزيد من الإجراءات ضدّ الانتفاضة ووضع عقبات في وجه حكومة الحمد الله، هددت "إسرائيل" بإعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية في عملية سور واقي 2[221]. كما قام الجيش الإسرائيلي بتشديد الخناق الاقتصادي في الضفة الغربية، من خلال إقامة العديد من الحواجز العسكرية وعرقلة انسياب البضائع والسلع إلى السوق المحلية الفلسطينية، والتصدير والاستيراد عبر الأردن[222].

ظهرت "إسرائيل" في موضع متضارب مع نفسها وهي تتعامل مع الشأن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فهي من جهة تريد هدنة طويلة الأجل مع حماس وتشجع على استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني، ولكنها لا ترغب في دفع أيّ أثمان. وترفض التقدم نحو السلطة الفلسطينية في رام الله في مسألة التسوية السياسية، لكنها تتطلع إلى منع انهيارها خشية نشوء واقع جديد يصعب عليها التعامل معه.

وعلى الرغم من الأنباء التي أُشيعت بعد انتهاء العدوان على غزة في صيف 2014، عن اتصالات بين "إسرائيل" وحركة حماس بشأن هدنة طويلة الأجل، إلا أن حماس نفت ذلك تماماً، كما نفتها "إسرائيل". وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى ما سمَّاه البعض "مبادرة بلير"، التي يقف خلفها رئيس الحكومة البريطانية الأسبق توني بلير. وبعد الضجة الكبيرة حول هذه المبادرة تبين أنها وساطة من دون تكليف، وأن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وفق المراسل العسكري ليديعوت أحرنوت أليكس فيشمان Alex Fishman ، قال إن "التعاطي معها سيتسبب بأضرار كبيرة لإسرائيل، ويدفع أبو مازن إلى الاستقالة، حيث يعتقد الأخير أن المبادرة هي خيانة للموضوع الفلسطيني". وأوضح نتنياهو أن كل مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع حماس ستعطي الأوروبيين الشرعية للاعتراف بحماس[223].

وقد أكدت تصريحات نتنياهو المتوالية رفضه ونفيه إجراء مفاوضات مباشرة وغير مباشرة مع حماس، ففي 2014/10/5 قال نتنياهو "لن نتفاوض مع عدو يريد أن يدمرنا، ويدعو لذلك علناً ويلتزم بسفك دماء الإسرائيليين"، وأضاف "المفاوضات مع حماس مرفوضة طالما تدعو إلى تدمير إسرائيل. كيف لنا أن نفاوضهم ونقتل أنفسنا؟"[224]. كما أكد نتنياهو أنه لن يعترف يوماً بحماس،

أو يفاوضها أبداً، "ولو بطريقة غير مباشرة"[225]. ونقل موقع والا عن مصدر مسؤول في مكتب نتنياهو أنه لا توجد أيّ مفاوضات فعلية بين حماس و"إسرائيل" سواء بوساطة تركية أم قطرية أم عبر توني بلير، ولا بأي طريقة كانت[226].

كما أكد وزير الدفاع موشيه يعلون أن "إسرائيل" لا تجري مفاوضات سياسية مع حركة حماس، موضحاً أن التنسيق معها حول إعادة إعمار قطاع غزة، يجري عبر الأمم المتحدة United Nations أو السلطة الفلسطينية[227]. وقد ربط يوآف مردخاي Yoav Mordechai منسق العمليات الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، عمليات إعمار غزة وفكّ الحصار عن غزة بعودة السيطرة الفعلية للسلطة الفلسطينية على قطاع غزة[228]. كما طالب نتنياهو من عباس أن تتولى السلطة الفلسطينية إدارة شؤون قطاع غزة بدلاً من حماس، ودعا إلى ممارسة الضغوطات الدولية على عباس لكي يفكك شراكته مع حماس[229].

وقد تزايدت المخاوف في "إسرائيل" في سنة 2015، من احتمالات الفوضى في الضفة إذا ما أصر عباس على الاستقالة، وبحسب أليكس فيشمان، فإن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أجرت نقاشات حول "اليوم التالي"، وخصوصاً حول من سيخلفه؛ ووضعت توقعات بأن تخلف أبو مازن قيادة من ثلاثة أطراف هم صائب عريقات، وماجد فرج، وسلام فياض. وتخشى "إسرائيل" في مثل هذا الوضع أن لا يستطيع هؤلاء السيطرة على الأرض[230].

ويعتقد البعض في "إسرائيل" أنه إذا استقال أبو مازن فعلياً من رئاسة السلطة والمنظمة، فإن هذا سيشكل ضربة لمدى ثقة الإسرائيليين بتقديراتهم للظروف في الساحة الفلسطينية. وربما لهذا السبب حذَّر المعلق الأمني في القناة العاشرة، ألون بن دافيد Alon Ben–David، من أن تهديدات أبو مازن بالاستقالة لم تعد عابرة. وقال إن الرجل الذي بلغ الثمانين من عمره يريد أن يسجل لنفسه خطوة في التاريخ ولا أحد يجزم بماهية هذه الخطوة[231].

وقد ظهر دور لـ"إسرائيل" في شأن خلافة عباس؛ حيث ظهر ميلها لتأييد محمد دحلان على باقي المرشحين المفترضين لخلافته من خلال عدة دلائل ومواقف. ونشرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن "نتنياهو يأمل في أن يتولى دحلان رئاسة السلطة الفلسطينية خلفاً لعباس، وهو أوفد مبعوثه الخاص المحامي إسحق مولخو [Isaac Molho] للقاء دحلان، المقيم في دبي، وأن الاعتقاد هو أن مولخو ودحلان التقيا أكثر من مرة". وأضافت الصحيفة أن التقديرات هي أن "إسرائيل" تريد الحفاظ على علاقتها مع دحلان "تمهيداً للحظة التي يقرر فيها عباس التنحي عن منصبه كرئيس للسلطة الفلسطينية"[232].

وأشارت مصادر إسرائيلية إلى حدوث لقاء بين وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان ومحمد دحلان في نهاية سنة 2014، في فرنسا، وذكر موقع واللا أن نتنياهو، أرسل رسالة سرية

عبر رئيس الشاباك يورام كوهين لعباس، أكد له فيها أن اللقاء بين ليبرمان مع دحلان لم يكن بعلمه أو موافقته. غير أنه من المستبعد الإقدام على هذه الخطوة دون تنسيق مسبق مع نتنياهو[233].

وقد قال ليبرمان، في مقابلة بثتها القناة الإسرائيلية الثانية في 2015/1/16، إنه يمكن التوصل لحل سلمي للنزاع في المنطقة حتى نهاية سنة 2015، لكن على "إسرائيل" التخلص من عباس ليس باغتياله، إنما عن طريق مفاوضة السلطة الفلسطينية وسائر الدول العربية في المنطقة للتوصل إلى سلام شامل. وعند سؤاله عن مقابلته دحلان في باريس قال ليبرمان: "قابلت العديد من الشخصيات العربية هناك، لكنني لا أذكر أسماءهم الآن"[234].

وكشفت القناة العاشرة الإسرائيلية، نقلاً عن مصادر رفيعة في الخارجية الإسرائيلية، النقاب عن حضور السفير الإسرائيلي لدى مصر حاييم كورين Haim Koren لحفل زفاف نجل محمد دحلان، والذي أقيم في آب/ أغسطس 2015، في فندق فيرمونت نايل تاور بالقاهرة[235]. وأكدت صحيفة هآرتس أن دولة الإمارات و"إسرائيل" اتفقتا في سنة 2015، على تدشين ممثلية للاحتلال في إمارة أبو ظبي، يبدو أن لدحلان دور فاعل في هذا الأمر، وعلق دحلان عبر صفحته على موقع تويتر Twitter: "أبارك لمحمد بن زايد فتح مكتب تمثيل إسرائيلي في الإمارات، هذا النجاح يؤسس لعلاقات وطيدة ستساهم في محاربة الإرهاب ودعم السلام والاستقرار"[236].

خامساً: مسار التسوية السلمية

إن عرض وتقييم التطورات التي شهدتها الفترة التي يغطيها التقرير خلال سنتي 2014 و2015 واستقراء الآفاق المستقبلية يبدأ في التوقف أمام مبادرة جون كيري، وزير الخارجية الأمريكي، التي استمرت تسعة أشهر وانتهت في 2014/4/29، حيث رفضها الطرفان، كلٌّ لأسبابه، بالرغم من تحمّل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الأساسية عن الفشل، لأنها أصرت على ضرورة تضمين "اتفاق الإطار" الذي حاول كيري التوصل إليه اعتراف الفلسطينيين بـ"إسرائيل" كدولة "للشعب اليهودي"، وعلى رفض الانسحاب من شرقي القدس المحتلة[237].

وطالبت "إسرائيل" بضم الكتل الاستيطانية الكبيرة وتوسيعها لتشمل العدد الأكبر من المستوطنين والمستوطنات التي تسمى "عشوائية"، ورفض رسم حدودها، إضافة إلى مرابطة قوات من حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO) لفترة مؤقتة بعد انسحاب قواتها. كما أصرّت على مرابطة الجيش الإسرائيلي على الحدود والأغوار ومناطق استراتيجية لمدة تتراوح بين 10–20 عاماً، ورفضت عودة لاجئ واحد تطبيقاً لحق العودة[238]، ولم توافق على عودة عدد معقول سنوياً من اللاجئين حتى في إطار "لمّ الشمل"، ضمن القوانين المعمول بها في "إسرائيل".

فشل كيري بالرغم من أنه وافق على طرح "اتفاق الإطار" بدلاً من البحث في معاهدة سلام واتفاق نهائي، رضوخاً للمنطق الإسرائيلي الذي يفضّل الحلول الانتقالية حتى لا يبت في القضايا الأساسية، وعلى أن يقدم باعتباره وثيقة أمريكية وليس وثيقة مشتركة، لكي تتيح للطرفين إبداء ملاحظات عليها.

وفشل كيري لأن أيّ تسوية تتضمن إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود 1967 مرفوضة من التيار المركزي في "إسرائيل"، إذ إن ما تحاول عمله الحكومة الإسرائيلية الحالية والحكومات السابقة هو إدارة الصراع وليس حله؛ حتى يتم استكمال فرض أمر واقع احتلالي استيطاني عنصري، يجعل إقامة الدولة الفلسطينية أمراً صعباً، ليكون أقصى ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون في الحل النهائي هو حكم ذاتي، يقام على معازل مأهولة بالسكان ومفصولة عن بعضها البعض، لضمان أن لا تقوم لها قائمة، لا في المرحلة الراهنة ولا في المستقبل، وتمّ قبول المنطق الإسرائيلي، وبات البحث يدور في خانة إدارة الصراع وليس حله.

لقد أوقف كيري مبادرته عندما اقتنع بأن الموقف الإسرائيلي متعنتٌ جداً، ولا يمكن زحزحته من دون ضغط لا تريد أن تمارسه الإدارة الأمريكية، وأن الجانب الفلسطيني لا يمكن أن يمضي أبعد في إبداء المرونة والتنازلات من دون أن يخسر قدرته على إقناع شعبه، الذي أصبحت الهوة بينه وبين قيادته كبيرة، وتتسع باستمرار، جراء فشل الخيارات المعتمدة، وخصوصاً خيار المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية.

وعندما أدرك كيري أن تعنت حكومة نتنياهو وصل إلى حدّ عدم الاستجابة حتى إلى الطلب الفلسطيني بتجميد الاستيطان، والإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الذي جرى اعتقالهم قبل اتفاق أوسلو، بالرغم من أن هذه الخطوة كانت ضمن اتفاق سبق استئناف المفاوضات، يتضمن إطلاق سراحهم مقابل امتناع الجانب الفلسطيني عن الانضمام إلى المؤسسات الدولية طوال فترة الأشهر التسعة المتفق أن تكون سقفاً للتوصل إلى اتفاق. وهذا يعني أن إمكانية استمرار المفاوضات أصبحت متعذرة وليس فقط توصلها إلى اتفاق.

ترى حكومة نتنياهو أن ما يجري في المنطقة والإقليم يوفر لها فرصة تاريخية لإنجاز ما لم يتم تحقيقه من أهداف توسعية استعمارية، وتراهن على مفاعيل الصراع الإيراني – السعودي، وخصوصاً أنه يأخذ شكل الصراع الطائفي والمذهبي، إذ إن "إسرائيل" تراهن على تشكيل حلف مع الدول العربية ضدّ المحور الإيراني، يفتح لها أفقاً لدخول المنطقة من أبواب عريضة لا تمر بحل القضية الفلسطينية عن طريق إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967، بل إنها تروّج لإمكانية أن تكون المفاوضات القادمة ليست فلسطينية إسرائيلية، وإنما إقليمية، وستحاول أن تصل من خلالها إلى حلّ إقليمي يقوم على حساب الفلسطينيين.

ما سبق يؤكد استنتاجاً سابقاً بأن المفاوضات أصبحت من أجل المفاوضات، ولمنع نشوء خيارات أخرى، والحفاظ على الوضع الراهن. في هذا السياق، فإن المفاوضات التي جرت بعد توقيع اتفاق أوسلو بصورة عامة، وبعد انهيار وفشل قمة كامب ديفيد الثانية Camp David في سنة 2000 بصورة خاصة، وبعد التخلص من ياسر عرفات وإعادة صياغة السلطة، أصبح هدفها الحفاظ على السلطة، وليس التوصل إلى حلّ بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة؛ بدليل أن الفلسطينيين باتوا بعد إقرار خريطة الطريق الدولية Road Map سنة 2003، التي رفضتها حكومة شارون من خلال وضع 14 تحفظاً عليها، ينفذون الالتزامات التي عليهم من جانب واحد من دون التزام إسرائيلي مماثل.

لم تكن المفاوضات، التي شهدناها والتي يمكن أن نشهدها في ظلّ استمرار موازين القوى والعناصر المؤثرة على ما هي عليه، من أجل التوصل إلى حلّ، بل من أجل إدارة الصراع أو "النزاع" كما يقولون (عملية من دون سلام كما قال دينيس روس Dennis Ross منذ أعوام). حلّ الصراع وإنجاز الدولة ذات السيادة على حدود 1967 بحاجة إلى تغيير قواعد اللعبة بشكل جوهري، وهذا يتطلب مقاربة مختلفة جذرياً يتبناها الفلسطينيون ويعملون على أساسها.

وبمراقبة ما يجري في "إسرائيل"، نلاحظ تقلص الأحزاب التي ما زالت تنادي بقيام دولة فلسطينية حتى بالشروط الإسرائيلية التي لا تبقي من مقومات الدول إلا الاسم، حيث تراجع نتنياهو عن قبوله بالدولة الفلسطينية الذي أعلنه في خطابه في جامعة بار إيلان سنة 2009 في تصريح عشية الانتخابات الإسرائيلية. ثم عاد وتراجع عن تراجعه مع تأكيده على استحالة قيام دولة فلسطينية حتى إشعار آخر[239]، وإذا قامت، لا بدّ من التزامها بالشروط الإسرائيلية الأمنية والسياسية المعروفة، التي تجعلها عند قيامها لها علاقة بأي شيء سوى الدول. وبعد نتنياهو واليمين واليمين المتطرف، جاء حزب العمل الذي كان محسوباً على معسكر "السلام" واليسار ليعلن في مؤتمره الأخير أن الوقت غير مناسب لقيام الدولة الفلسطينية، وطرح بدلاً منها خطة للانفصال أحادي الجانب تمت الموافقة عليها بالإجماع، وتشكل هذه الخطة استكمالاً لخطة أريل شارون التي بدأها في غزة، وكان يخطط لاستكمالها في الضفة، ولكن الموت السريري الذي عاجله لم يتح له ذلك.

وهناك أحزاب مثل "إسرائيل بيتنا" تطرح تبادل سكان وأراضٍ[240]، وهي فكرة سبق أن طرحها إيهود أولمرت على عباس، وكرر طرحها لاحقاً بنيامين نتنياهو وحزب البيت اليهودي الذي يطالب بضم المناطق المصنفة ج. وهناك أحزاب أخرى تطالب بضم جميع الضفة الغربية وفرض التمييز العنصري على الفلسطينيين، إلى أن تتوفر فرصة لطردهم وحلّ القضية الفلسطينية بعيداً عن "إسرائيل"، عن طريق حلّ إقليمي، أو على حساب الأردن.

وانتقلت العدوى إلى الولايات المتحدة، حين أعلنت الإدارة الأمريكية على لسان عدد من أركانها، أبرزهم روبرت مالي Robert Malley، مسؤول ملف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البيت الأبيض، في أواخر سنة 2015 بأن إدارة أوباما لن تقوم بمبادرة جديدة لاستئناف المفاوضات حتى نهاية عهدها؛ وأن أقصى ما يمكن القيام به مبادرات لتحسين ظروف حياة الفلسطينيين، وبناء الثقة بينهم وبين الإسرائيليين، ومنع التدهور بشكل عام، وانهيار السلطة بشكل خاص، خصوصاً في ظلّ تهديدات محمود عباس بتسليم مفاتيح السلطة، والاستقالة، وإعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال من علاقة مع شريك سلام إلى علاقة مع عدو واحتلال، واتخاذ قرارات بوقف التنسيق الأمني وتغيير العلاقات التبعية الاقتصادية، إضافة إلى التلويح بسحب اعتراف المنظمة بـ"إسرائيل"، رداً على عدم اعترافها بالدولة الفلسطينية، وتنكرها لكل الاتفاقيات، والمضي بتعميق الاحتلال وتوسيع الاستيطان، وعمل كل ما من شأنه قطع الطريق على قيام دولة فلسطينية.

إن هذه التهديدات مجرد مناورات وتكتيكات للضغط، ولا توجد نية حقيقية لتنفيذها، ولكن تتزايد المؤشرات على عدم قدرة الشعب الفلسطيني على تحمل المزيد من الضغوط الإسرائيلية الأمريكية، وأبرزها الموجة الانتفاضية، وتآكل شرعية ومصداقية السلطة والرئيس، وبدء معركة الخلافة؛ كل ذلك يجعل من الأهمية بمكان الإبقاء على قوة دفع قبل أن تصل الأمور إلى ما لا تحمد عقباه. وأخيراً، انضمت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل Angela Merkel إلى المنادين بأن الوقت الحالي ليس وقت إقامة الدولة[241].

إن الرئيس محمود عباس ما يزال يراهن على استئناف المفاوضات، لذلك لم ينفذ تهديداته بحل السلطة التي قال بأنها أصبحت "بلا سلطة"، ولا بوقف الالتزامات وفقاً لقرارات المجلس المركزي التي اتخذها في آذار/ مارس 2015[242]، وأكدها في خطابه في الأمم المتحدة في دورة 2015، ويبذل كل ما يستطيع لإنجاح أي مبادرة لاستئناف المفاوضات، لأنه مؤمن كما يقول —حتى الآن— إن المفاوضات هي الطريق الوحيد بالرغم من اصطدامه بجدار التعنت والتطرف الإسرائيلي الذي يزداد سماكة كل يوم، ولا أفق قريباً لتغييره، لأن الكثير من الشواهد تدل على أن "إسرائيل" تسير نحو المزيد من التطرّف، وليست بوارد الموافقة بطواعية على أيّ تسوية تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية المقرر في القانون الدولي.

إن العرض السابق ضروري لاستيعاب التطورات التي حصلت لاحقاً، ما بعد فشل كيري، حيث لم نشهد مفاوضات، وشهدنا بدلاً من ذلك انضماماً فلسطينياً إلى مؤسسات دولية على دفعات، الدفعة الأولى بعد رفض الحكومة الإسرائيلية الإفراج عن الدفعة الرابعة في الموعد المتفق عليه (2014/3/29)[243]، وشملت الانضمام إلى 15 مؤسسة ومعاهدة، أبرزها اتفاقية جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention[244]، وكان قد سبقها الانضمام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational، Scientific and Cultural Organization (UNESCO). أما الدفعة الثانية فتضمنت الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، بعد فشل مشروع القرار العربي في الحصول على الأصوات التسعة من أعضاء مجلس الأمن الضرورية لعرضه للتصويت، بعد تراجع نيجيريا عن استعدادها للتصويت لجانبه[245]. مع أن عرضه على التصويت كان لا يعني أنه سيمر، فالـ"فيتو Veto" الأمريكي كان يقف له بالمرصاد كما ظهر من خلال تصويت مندوب الولايات المتحدة ضده، ولكن عدم الوصول إلى ما يفرض استخدام الفيتو بعدم الحصول على الأصوات التسعة يعفي الإدارة الأمريكية من حرج كبير، فاستخدام الفيتو ضدّ مشروع قرار ينسجم مع الشرعية الدولية يظهر المعايير المزدوجة والدفاع الأعمى عن "إسرائيل" والتعامل معها كدولة فوق القانون الدولي.

وهنا، لا بدّ من ملاحظة إصرار الجانب الفلسطيني على عرض المشروع على التصويت بالرغم من أن الأصوات التسعة غير مضمونة، وعلى الرغم من أن عدداً من مندوبي الدول أصحاب العضوية المؤقتة في مجلس الأمن كان سيتم استبدالهم بعد أيام قليلة، وأن المؤيدين لمشروع القرار العربي من المؤيدين الجدد أكثر من القدامى الذين يستعدون للرحيل.

إضافة إلى ما سبق، من الأفضل كثيراً عندما يكون هناك احتمال كبير باستخدام الفيتو الأمريكي ضدّ مشروع قرار عربي أن يحدث ذلك بعد ضمان أن القرار سيحصل على أغلبية كبيرة مثلما كان يحصل سابقاً، حيث كان المشروع العربي يحصل في الغالب على أكثر من 12 صوتاً. وقبل إجمال هذه النقطة لا بدّ من الإشارة إلى أن مشروع القرار العربي قدم للتصويت من دون عرضه على اللجنة التنفيذية، ما سبب انتقادات كبيرة حول القفز عن المؤسسة القيادية الأولى، وعن ضرورة التشاور حول مثل هذه القضايا مع مختلف الفصائل (داخل المنظمة وخارجها)، والمؤسسات والفعاليات الوطنية وذوي الخبرة من القانونيين والديبلوماسيين، ولما تضمنه من تنازلات جوهرية، وهذا أدى إلى سحبه وتعديله مع عدم الأخذ بكل الملاحظات المقدمة.

الجدير ذكره أن الأمر نفسه (عرض مشروع قرار على مجلس الأمن من دون ضمان الأصوات التسعة) حصل في دورة الأمم المتحدة سنة 2011، عندما أصرّ الرئيس محمود عباس على تقديم طلب الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين بالرغم من مطالبة فلسطينية وعربية واسعة بأن يتم تقديم الطلب للعضوية المراقبة من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعد الحصول عليها يتم بعد ذلك تقديم طلب للحصول على العضوية الكاملة من موقف أقوى. ولم يحصل طلب الحصول على العضوية الكاملة في المرتين على الأصوات التسعة، وهذه هزيمة كان يمكن تجنبها، والأهم أنه تمت إضاعة سنة كاملة (في سنة 2011) بحجة "أننا لا نخاف" من الفيتو الأمريكي ولا من المجابهة مع الإدارة الأمريكية، في حين أن ما حصل في المرتين هو تجنب المواجهة باسم المواجهة.

بعد ذلك، أقدمت القيادة الفلسطينية على اتخاذ سلسلة من الخطوات، مثل عدم الموافقة على استئناف المفاوضات من دون توفير متطلباتها، وتوقيع اتفاقيات دولية، والانضمام إلى مؤسسات من ضمنها المحكمة الجنائية الدولية[246]. مع أن طلب الانضمام تأخر كثيراً بحجة دراسته تارة، وللحصول على موافقة وتوقيع جميع الفصائل تارة أخرى، وبعد الانضمام ظهر تردد بتقديم دعاوى وامتناع عن تنظيم حملة سياسية ضخمة للضغط على المحكمة؛ لكي تباشر التحقيق وتوجية التهم على الجرائم السابقة والحالية والمستمرة مثل الاستيطان.

لا يمكن التقليل من أهمية هذه الخطوات، وهي خطوات كان سيكون لها تأثير أكبر بكثير لو كانت ضمن رؤية واستراتيجية جديدة تستخدم أدوات متكاملة مترابطة، تهدف إلى جعل الاحتلال مكلفاً لـ"إسرائيل" ومن يدعمها؛ حتى يمكن الحديث والوصول إلى وضع نفرض فيه الانسحاب الإسرائيلي من دون شروط بلا مفاوضات، أو بعد قبول "إسرائيل" الدخول والمشاركة في مفاوضات قادرة على التوصل إلى تسوية تؤدي إلى الانسحاب الإسرائيلي وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع. ولكنها في الحقيقة كانت خطوات تكتيكية تستهدف الضغط من أجل استئناف المفاوضات، وفق الأسس والقواعد السابقة، أو بعد تعديلها بشكل جزئي من خلال توفير شبكة رعاية دولية شكلية، تضم إضافة لأطراف اللجنة الرباعية الدولية دولاً عربية.

والدليل على ما سبق، أن الرئيس يكرر مراراً وتكراراً أنه مستعد لاستئناف المفاوضات إذا أطلقت "إسرائيل" الدفعة الرابعة من الأسرى وجمدت الاستيطان، ويسارع إلى تأييد أي مبادرة فرنسية أو غير فرنسية لاستئناف المفاوضات، من دون الإصرار على تغيير القواعد والمرجعيات، ومن دون سحب التنازلات الفلسطينية التي قدمت في المفاوضات والاتفاقات السابقة، خصوصاً تلك المتعلقة بالاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود، والموافقة على مبدأ "تبادل الأراضي" وضمّ معظم الكتل الاستيطانية، وعلى "حلّ عادل" متفق عليه لقضية اللاجئين، إضافة إلى أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح.

كما يظهر الطابع التكتيكي للخطوات الفلسطينية في عدم تفعيل القرارات الدولية السابقة، وخصوصاً القرارات المرتبطة بحق مقاومة الاحتلال، وحقّ تقرير المصير، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية International Court of Justice (ICJ)، والانضمام للمؤسسات أو المحاكم الدولية، وخصوصاً المحكمة الجنائية الدولية، ودعم المقاطعة والمقاومة الشعبية، حتى السلمية التي يتم الحديث ليلاً نهاراً عن تبنيها، إضافة إلى احتواء الموجة الانتفاضية من خلال الجمع بين تأييدها ومحاصرتها وعدم تنظيمها ومدّها وتوفير روافع سياسية ومالية وغيرها لها، أهمها بلورة قيادة موحدة تضع أهدافاً قابلة للتحقيق.

وإذا نظرنا إلى التحرك الفرنسي الذي يطل برأسه كلما تراجع الدور الأمريكي، في محاولة لملء الفراغ، قبل أن تملأه أطراف أخرى (بالرغم مما ينطوي عليه من بعض النقاط الإيجابية، مثل التعهد بالاعتراف بالدولة الفلسطينية إذا فشل التحرك[247])، نجد أنه مُرتهن إلى حدّ كبير بالموقف الأوروبي، خصوصاً موقف بريطانيا وألمانيا المنحاز لـ"إسرائيل"، وبحاجة إلى ضوء أخضر أو عدم ممانعة أمريكية؛ لذا فإن أسسه ومنطلقاته تهبط باستمرار.

لقد انتقل الموقف الفرنسي من المطالبة بالحصول على قرار من مجلس الأمن يحدد أسس ومنطلقات وأهداف أيّ تحرك أو مبادرة للتوصل إلى تسوية في إطار جدول زمني قصير، ثم تمّ الهبوط بسقف مشروع القرار، إلى التخلي عنه استجابة لنصيحة أمريكية، وتبني المطالبة بتوسيع اللجنة الرباعية الدولية وعقد مؤتمر دولي أو إقليمي على غرار المؤتمرات السابقة، وخصوصاً مؤتمر أنابوليس Annapolis Summit، الذي كانت مهمته الوحيدة توفير منصة وغطاء لاستئناف المفاوضات.

إن توفير رعاية دولية دائمة من دون أن يكون الإطار الدولي هو المظلة الدائمة ومن دون تحديد المرجعية التي تحكم المفاوضات؛ سيعيد إنتاج دور شاهد الزُّور الذي لعبته اللجنة الرباعية الدولية، إذ كانت شكلاً من أشكال التحايل الدولي على الشرعية الدولية. فالأمم المتحدة يجب أن تكون هي الإطار الذي ينظم ويقود أيّ تحرك دولي (لتحصيل جانب من الحقوق الفلسطينية) وليست مجرد طرف من أربعة أطراف، بعيداً عن الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ومن دون دور فاعل ضاغط، بل أقصى ما يمكن أن تقدمه هو النصح، وإذا تجاوزت ذلك يكون الغضب والرفض الأمريكي بالمرصاد.

إن العودة إلى المفاوضات لتحقيق رؤية حلّ الدولتين التي قام عليها مشروع التسوية السلمية، من دون التزام إسرائيلي بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة كمرجعية، ومن دون إطار دولي فاعل مستمر يملك الصلاحيات الكاملة ليفرض على الطرفين التوصل إلى حلّ ضمن سقف زمني قصير، خصوصاً الضغط على الطرف المستعمر والمحتل والمنتهك لكل القرارات الدولية؛ تعني تقديم طوق نجاة للاحتلال، وتمكينه من مواصلة احتلاله وجرائمه المختلفة بغطاء دولي، ويمكن أن يؤدي لممارسة الضغط على الطرف الضعيف لكي يقبل بحلول تنتقص من أبسط حقوقة الوطنية، أو بأن يكون طرفاً في عملية من دون تسوية سلمية، تستهدف الحفاظ على الوضع القائم الذي يتغير باستمرار لصالح الطرف الإسرائيلي جرّاء سياسة تغيير الحقائق على الأرض بشكل دائم، بغض النظر عن طبيعة الحكومة التي تحكم "إسرائيل".

نظرة في المستقبل القريب:

يتوقع لمسار المفاوضات والتسوية السلمية أن يسير في أحد مسارات ثلاث. المسار الأول يقوم على بقاء الوضع على ما هو عليه، أقل أو أكثر قليلاً، من دون تغييرات دراماتيكية، وهذا السيناريو

تتناقص احتمالاته، لأن الوضع الفلسطيني لم يعد قابلاً للاستمرار، بدليل الموجة الانتفاضية والعدوان الإسرائيلي الذي يتصاعد بشكل محموم بأشكال عدة، منها استمرار الاعتداءات على الأقصى من أجل استكمال تهويد القدس و"أسرلتها"، والتوسع الاستيطاني، وإحياء خطة "إسرائيل الكاملة"، وإزالة الخط الأخضر، وإقرار المزيد من القوانين العنصرية، واضطرار قيادة منظمة التحرير والسلطة إلى التهديد بالمقاومة الشعبية والمقاطعة، وتفعيل الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى وقف التزاماتها المترتبة عليها في اتفاق أوسلو.

أما المسار الثاني المحتمل فيقوم على أساس السير باتجاه عملية سياسية جديدة، اعتماداً على المبادرة الفرنسية، أو على شيء مشابه لها، بحيث يكون هناك تحضير لعقد مؤتمر دولي من خلال اجتماعات تحضيرية غير مباشرة أو حتى مباشرة، ويمكن توفير غطاء لها بعقدها في إطار مؤتمر يعقد حول الأمن الإقليمي كما تخطط الإدارة الفرنسية. وستكون هناك جهود فلسطينية لجعل هذا المؤتمر يعقد أو ينتج عنه وضع أسس ومرجعية لعملية التسوية السلمية، وجدول زمني قصير لإنهاء المفاوضات، وأن يسبقه أو ينتج عنه تجميد الاستيطان والإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى، والأسرى الذين تمّ اعتقالهم من المفرج عنهم، وأولئك المعتقلون في الأشهر الأخيرة.

أما "إسرائيل" فستحاول أن تفرغ المؤتمر من أيّ مضمون أو دور له، وألا تكون له مرجعية سوى المفاوضات، وأن تبدأ من النقطة التي انتهت إليها المفاوضات السابقة، حتى تحافظ على التنازلات الفلسطينية السابقة وتبني عليها. كما ستسعى لتوظيفه لتطبيع علاقاتها مع عدد إضافي من الدول العربية، وتحسين فرص التفاوض الإقليمي، على أمل أن يقود ذلك في المستقبل إلى حلّ إقليمي. إن ما سيتفق عليه في هذا المؤتمر سيكون صيغة أقرب للموقف الإسرائيلي، سواء من خلال الصيغة الرسمية، أم تكون حمالة أوجه، وسيكون الطرف القوي على الأرض قادراً على إعطائها التفسير الذي يناسبه، ما يجعل عقد مثل هذا المؤتمر نوعاً من إضاعة الوقت، وصبّاً للماء في طاحونة "إسرائيل".

وستتزايد احتمالية هذا السيناريو في حال سارت الأزمات الإقليمية، خصوصاً السورية، نحو نوع من الحل أو التهدئة، والتعايش المؤقت، أو المستمر لفترة طويلة. وقد يساعد على إنجاز هذا السيناريو تحقيق مصالحة فلسطينية عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية، حتى لو كانت من دون توفير الأسس الكفيلة باستدامتها ونجاحها.

أما المسار الثالث المحتمل فيقوم على أساس أن الأحداث ستسير باتجاه مواجهة شاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي هذه الحالة لا مجال لعودة المفاوضات الثنائية بصيغتها القديمة أو بصيغة معدلة قليلاً عنها. وتكون فرصة إنهاء الانقسام وإنجاز الوحدة في هذا السيناريو أكبر،

لأنها ستفتح الباب لمراجعة الاتفاقات والتنازلات السابقة، واعتماد مقاربة جديدة تركز على المقاومة وجعل الاحتلال مكلفاً لـ"إسرائيل"، وإلى درجة تجبرها على الانسحاب، سواء من طرف واحد، أم عبر المفاوضات.

إن مثل هذا السيناريو ليس مرجحاً في الوقت الراهن، ولكن لا يمكن استبعاده كلياً، بسبب تزايد المطالبة الفلسطينية السياسية والشعبية بتبني مقاربة جديدة، وفي ظلّ إخفاق الخيارات السابقة؛ فلا مجال للحصول على دعم شعبي جديد للمفاوضات، بينما القيادة والبنى والمؤسسات في حالة تقادم، وفي ظلّ فضاء جديد يطل برأسه ومرشح للتصاعد، خصوصاً إذا لم تقم الفصائل بعملية تغيير وتجديد شاملة، أو إصلاح على الأقل يمنح المؤسسات الشرعية التي افتقدتها بعد مضي الفترة القانونية للرئيس والمجلس التشريعي، وبعد الشلل الذي تعاني منه مؤسسات المنظمة من دون اجتماعات للمجلس الوطني، ومن دون استيعاب للقوى والمجموعات الجديدة، ومن دون مراجعة ولا مساءلة ولا إجراء انتخابات للمجلس الوطني، حتى في المناطق التي يمكن إجراء الانتخابات فيها.

خلاصة

يبدو أن إعادة التَّموضع الداخلي للأحزاب الإسرائيلية الذي أحدثته الانتخابات الإسرائيلية في آذار/ مارس 2015، لم تضف جديداً على المسار الكلي لتوجهات المجتمع الصهيوني، الذي استمر في جنوحه نحو اليمين المتشدد ونحو الاتجاه الديني المتطرف. ولذلك، فقد استمرت السياسات الإسرائيلية تحت إدارة نتنياهو وحزب الليكود، في تبني مزيد من التوسع الاستيطاني، وتهويد المقدسات، وقطع الطريق على تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، والإفشال العملي لـ"حلّ الدولتين".

وبالرغم من استقرار الاقتصاد الإسرائيلي، وقدرته على توفير ناتج محلي ومُعدلُ دخلِ فردٍ مرتفع؛ وبالرغم من التفوق الطاغي للقوى العسكرية الإسرائيلية، وبالرغم من حالة التضعضع والإنهاك العربي نتيجة الثورات والسلوك القمعي الرسمي والتدخلات الخارجية؛ إلا أن الشعب الفلسطيني عبَّر عن إرادة متميزة في الثبات والصمود، بل وإفشال العدوان الإسرائيلي على القطاع في صيف 2014 من خلال الأداء البطولي للمقاومة المسلحة. كما أبدع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية شكلاً جديداً من أشكال المقاومة من خلال جيل من الشباب الذي واجه الغطرسة الإسرائيلية بالسكاكين... وغيرها.

وبالتالي فإنه وإن كان الشعب الفلسطيني ما زال يعاني من الاحتلال، فإن المشروع الصهيوني ما زال يحمل أزماته من سنة إلى أخرى، في بيئة ترفض الاستسلام لإرادته أو التطبيع معه وتتطلع للنهضة والحرية والاستقلال.

هوامش الفصل الثاني

[1] **الحياة**، 2014/1/23.

[2] **الدستور**، 2014/1/11.

[3] صحيفة **يديعوت أحرونوت**، 2014/1/29.

[4] **رأي اليوم**، 2014/4/12؛ و**الحياة**، 2014/4/13.

[5] **الشرق الأوسط**، 2014/6/10؛ و**القدس العربي**، 2014/8/5.

[6] عرب 48، 2014/12/2.

[7] **القدس العربي**، 2014/12/6.

[8] **المستقبل**، 2014/12/12.

[9] **يديعوت أحرونوت**، 2014/9/18.

[10] **القدس العربي**، 2014/12/16.

[11] **الحياة**، 2014/3/12.

[12] عرب 48، 2015/2/6، و2015/2/14.

[13] **القدس العربي**، 2015/3/16.

[14] الجزيرة.نت، 2015/3/23.

[15] انظر نتائج الكنيست الـ 19 والـ 20 في: موقع الكنيست، في:

http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res20_arb.htm (بالعربية)

http://www.knesset.gov.il/description/eng/eng_mimshal_res20.htm (بالإنجليزية)

http://www.knesset.gov.il/description/eng/eng_mimshal_res19.htm (بالإنجليزية)

وانظر أيضاً: لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ 20، في:

http://bechirot.gov.il/election/Arabic/kneset20/Pages/Results20_arb.aspx

[16] See Arik Rudnitzky, "An Analysis of the 20th Knesset Election Results in the Arab Sector," in Bayan the Arabs in Israel, Issue no. 5, June 2015, http://www.aftau.org/document.doc?id=385

[17] **الغد**، 2015/3/26.

[18] **الحياة**، 2015/5/15.

[19] الجزيرة.نت، 2015/2/16.

[20] بحسب أقوال أفيجدور ليبرمان، موقع والا العبري، 2015/8/30، انظر: /http://www.walla.co.il

[21] **الشرق الأوسط**، 2014/11/24. انظر: نصّ مقترح لمشروع هذا القانون، موقع وزارة العدل الإسرائيلية، في:

http://www.justice.gov.il/StateIdentity/ProprsedBasicLaws/Pages/NationalState.aspx

[22] **الحياة الجديدة**، 2014/8/28.

[23] وكالة زمن برس الإخبارية، 2015/5/20، انظر: http://zamnpress.com/news/75449

[24] **القدس العربي**، 2015/10/3.

[25] الجزيرة.نت، 2014/7/4.

[26] أصدرت المحكمة المركزية بالقدس في 2016/2/4 حكماً بالسجن المؤبد على أحد المتهمين، وحكماً على الآخر لـ 21 عاماً بالسجن. موقع وزارة العدل الإسرائيلية، انظر: http://www.justice.gov.il/Pubilcations/News/Pages/SentenceAbuHadir.aspx

[27] عرب 48، 2016/1/3.

[28] صحيفة **معاريف**، 2014/5/12.

[29] صحيفة **هآرتس**، 2014/5/13، انظر: http://www.haaretz.com

[30] صفا، 2015/5/25؛ وموقع والا، 2015/12/29، انظر: http://news.walla.co.il/item/2920077 (بالعبرية)

[31] عرب 48، 2015/4/19.

[32] **المستقبل**، 2014/12/12.

[33] **هآرتس**، 2015/12/2، انظر: http://www.haaretz.co.il/news/law/1.2789821

[34] **يديعوت أحرونوت**، 2015/5/22، انظر: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4660225,00.html

[35] يعالج الباحث دورون نافوت Doron Navot تاريخ وتطور هذه الظاهرة منذ تأسيس "إسرائيل" وحتى سنة 2015، في: دورون نافوت، **الفساد السياسي في إسرائيل** (القدس: المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، 2015)، انظر: https://www.idi.org.il/media/2447100/00045112.pdf

[36] أشار موقع كالكاليست Calcalist إلى ارتفاع 5% بالشكاوى في موضوع التحرش الجنسي، كذلك يقدم قائمة بالشكاوى في هذا الموضوع لسنة 2015، انظر: http://www.calcalist.co.il/home/0,7340,L-3704-832,00.html

[37] موقع ذا ماركر The Marker، 2015/4/5، في: /http://www.themarker.com (بالعبرية)

[38] **معاريف**، 2015/12/4، و2015/6/12.

[39] **هآرتس**، 2015/1/29.

[40] عرب 48، 2015/9/19.

[41] معاً، 2015/11/18.

[42] وفقاً لقرار أصدره المجلس الوزاري المصغر في "إسرائيل" في 2015/11/17.

[43] محمد خلايلة، سياسات الاحتواء والإقصاء: حالة المجتمع العربي في إسرائيل، موقع الجبهة، 2015/11/21، انظر: http://aljabha.org/index.asp?i=95819&tititi

[44] الجزيرة.نت، 2015/11/17.

[45] وكالة الأناضول، 2015/11/17.

[46] **الأيام**، رام الله، 2015/11/18.

[47] موقع وكالة الأناضول للأنباء، انظر: http://aa.com.tr

[48] **هآرتس**، 2015/11/2.

[49] **الشرق الأوسط**، 2014/6/11.

[50] شاحار بن حورين، تداعيات الحرب على غزة، موقع نضال اشتراكي، 2014/9/14، انظر: http://socialism.org.il/maavak/?article=1261

[51] تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المواطنين العرب في شرقي القدس بلغ نهاية سنة 2014 نحو 315.9 ألفاً، وبناء على الزيادة السكانية السنوية التي تبلغ 2.7% فإن عددهم يبلغ في نهاية سنة 2015 نحو 324 ألفاً. انظر: Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2015*, no. 66, table 2.14, http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st02_14&CYear=2015

[52] Site of Arutz Sheva 7 (Israel National News), 9/1/2016, http://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/18210#.VtQtQUCKtUG

[53] **الشرق الأوسط**، 2016/1/23، في: http://bit.ly/23WY2yy

[54] يشكر محرر التقرير الاستراتيجي د. جاد إسحق، مدير عام مركز الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، على تعاونه مع مركز الزيتونة وتزويده بعدد المستوطنين في الضفة الغربية. رسالة إلكترونية من جاد إسحق، 2016/3/2.

[55] مركز الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ازدياد مساحة المستوطنات الإسرائيلية بنسبة 182% خلال 20 عاماً وارتفاع عدد المستوطنين إلى 656 ألفاً، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2013/4/8، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=5145؛ وأريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمُصادرات الإسرائيلية ومُخططات التهويد والتهجير "الانتهاكات الاسرائيلية خلال العام 2013"، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2014/3/1، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=6111

[56] See CBS, http://www.cbs.gov.il/publications16/yarhon0116/pdf/b1.pdf

57 CBS, http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st03_16&CYear=2015

58 See CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2015n/01_15_221e.pdf

59 Gilad Nathan, “The OECD Expert Group on Migration (Sopemi) Report: Immigration in Israel 2011–2012,” Research and Information Center, site of Knesset, November 2012, https://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03131.pdf

60 للسنوات 1990–1999، انظر: CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/21_13_050t1.pdf
وللسنوات 1995–2015، انظر: CBS, http://www.cbs.gov.il/publications16/yarhon0116/pdf/e2.pdf

61 See *Yedioth Ahronoth* newspaper, 2/1/2010, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3827546,00.html

62 Sergio DellaPergola, “World Jewish Population, 2014,” in Arnold Dashefsky and Ira M. Sheskin (eds.), *The American Jewish Year Book, 2014*, vol. 114 (Dordrecht: Springer, 2014), pp. 301–393, http://databank.bjpa.org/Studies/downloadFile.cfm?FileID=3257

63 Main Findings, Racism Report 2015, site of The Coalition Against Racism in Israel, 28/7/2015, http://www.fightracism.org/en/Article.asp?aid=538

64 See CBS, http://www.cbs.gov.il/publications/isr_in_n15e.pdf

65 See CBS, http://www.cbs.gov.il/publications16/yarhon0116/pdf/b1.pdf

66 Netanela Barkali et al., Poverty and Social Gaps, Annual Report 2013, site of National Insurance Institute of Israel (NII), Research and Planning Administration, November 2013, http://www.btl.gov.il/English%20 Homepage/Publications/Poverty_Report/Documents/oni2013en.pdf

67 See CBS, http://www.cbs.gov.il/publications/isr_in_n15e.pdf

68 See site of Bank of Israel, 29/12/2014, http://www.bankisrael.gov.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/29-12-14-StaffForecast.aspx

69 See Bank of Israel, 28/12/2015, http://www.bankisrael.gov.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/28-12-2015-StaffForecast.aspx

70 للسنوات 2009–2014، انظر: CBS, http://www.cbs.gov.il/shnaton66/st14_02x.pdf
أما لسنة 2015، انظر: CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2016n/08_16_040t2.pdf

71 المراجع نفسها.

72 See CBS, http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st10_11&CYear=2015

73 See Ibid.

74 See CBS, http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st10_10&CYear=2015

75 See Ministry of Finance of Israel, Government Revenue and Expenditures, http://www.ag.mof.gov.il/AccountantGeneral/BudgetExecution/BudgetExecutionTopNavEng

76 CBS, http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st10_11&CYear=2015; and CBS http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st10_10&CYear=2015

77 See CBS, http://www.cbs.gov.il/publications16/yarhon0116/pdf/h8.pdf; and CBS, http://www.cbs.gov.il/publications16/yarhon0116/pdf/h9.pdf

78 See CBS, http://www.cbs.gov.il/publications16/yarhon0116/pdf/h8.pdf

79 See Simon Vinokur and Shirly Kirma, Summary of Israel’s Foreign Trade-2015, CBS, 13/1/2016, http://www1.cbs.gov.il/www/hodaot2016n/16_16_009e.pdf

80 See CBS, http://www1.cbs.gov.il/shnaton66/st16_03x.pdf; and CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications yarhon0116/pdf/h5.pdf/16

[81] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/shnaton66/st16_03x.pdf; and CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications16/yarhon0116/pdf/h3.pdf

[82] بالنسبة للسنوات 1949–2013، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات واستشارات، 2014)، ص 90. أما بالنسبة للسنوات 2014–2015، انظر:
Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," Congressional Research Services (CRS), 10/6/2015, http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf

[83] المراجع نفسها.

[84] **الأخبار**، 2015/1/5.

[85] الرسالة.نت، 2014/12/27.

[86] **السفير**، 2015/7/15.

[87] وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/10/21؛ وانظر أيضاً:
The Jerusalem Post newspaper, 22/10/2014.

[88] وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/10/21، وانظر أيضاً:
Yedioth Ahronoth newspaper, 21/10/2014.

[89] عرب 48، 2014/9/18.

[90] معاً، 2014/11/2.

[91] **الحياة**، 2015/2/17؛ وانظر أيضاً:
Yedioth Ahronoth, 16/2/2015.

[92] **السفير**، 2015/1/27؛ وانظر أيضاً:
The Jerusalem Post, 18/1/2015, http://www.jpost.com/Israel-News/IDF-names-new-head-of-Central-Command-as-Maj-Gen-Roni-Numa-388134; and *Haaretz* newspaper, 19/2/2015, http://www.haaretz.com/misc/iphone-article/.premium-1.643060

[93] *Haaretz*, 19/5/2015, http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.657084

[94] *The Jerusalem Post*, 7/12/2015, http://www.jpost.com/Israel-News/Prime-Minister-holds-surprise-Press-Conference-to-nominate-new-head-of-Mossad-436584

[95] IDF creates new, cutting edge unit to combat unconventional weapons, *Israel Hayoum* newspaper, 11/1/2016, http://www.israelhayom.com/site/newsletter_article.php?id=31025

[96] **الغد**، 2016/1/5؛ وانظر أيضاً:
Haaretz, 4/1/2016, http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.695289

[97] **القدس العربي**، 2015/1/3؛ وانظر أيضاً:
The Jerusalem Post, 2/1/2015, http://www.jpost.com/Israel-News/IDF-says-number-of-soldier-suicides-doubled-in-2014-denies-link-to-Gaza-war-386507

[98] المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/5/30؛ وانظر أيضاً:
Yedioth Ahronoth, 30/5/2015, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4662908,00.html

[99] Lapid renews push to draft ultra-Orthodox, is it worth it? site of Almonitor, 12/10/2015, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/11/israel-draft-ultra-orthodox-idf-lapid-yesh-atid-negotiations.html#

[100] **الحياة الجديدة**، 2015/11/21.

[101] *Haaretz*, 25/12/2014, http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.633687

[102] عربي 21، 2015/1/27؛ وانظر أيضاً:
The Jerusalem Post, 27/1/2015, http://www.jpost.com/Israel-News/Israel-looks-to-root-out-police-culture-of-corruption-sexual-harassment-389091

[103] Site of The Times of Israel, 16/2/2014, http://www.timesofisrael.com/top-cop-allegedly-took-thousands-from-popular-rabbi/

[104] عربي 21، 2015/1/27.

[105] عربي 21، 2015/1/27؛ وانظر أيضاً:

The Times of Israel, 27/1/2015, http://www.timesofisrael.com/boys-in-black-and-blue; and The Times of Israel, 28/1/2015, http://www.timesofisrael.com/rockets-in-the-golan-a-soccer-star-in-the-knesset/

[106] عرب 48، 2015/4/29؛ وانظر أيضاً:

Haaretz, 30/4/2015, http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.654196

[107] قدس برس، 2015/6/10.

[108] *Haaretz*, 22/7/2015, http://www.haaretz.com/israel-news/business/1.667173

[109] *Yedioth Ahronoth*, 21/7/2015, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4682344,00.html

[110] عرب 48، 2015/7/6؛ وانظر أيضاً:

Israel Hayom, 7/7/2015, http://www.israelhayom.com/site/newsletter_article.php?id=26695

[111] موقع المجد الأمني، 2015/5/18، انظر: www.almajd.ps

[112] الجيش الإسرائيلي يعمّم وثيقة "استراتيجية الجيش".. ما هي أهدافه وكيف سيحققها؟، موقع المصدر الإسرائيلي، 2015/8/14، انظر: http://bit.ly/1QduC7s؛ وانظر أيضاً:

Haaretz, 15/8/2015, http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.671121

[113] المراجع نفسها.

[114] عرب 48، 2015/6/15.

[115] **القدس العربي**، 2014/3/8.

[116] **الأيام**، رام الله، 2014/4/25.

[117] عرب 48، 2015/1/23.

[118] **المستقبل**، 2015/3/4.

[119] قدس برس، 2015/5/1.

[120] عرب 48، 2015/5/3.

[121] **الشرق الأوسط**، 2015/5/9.

[122] **المستقبل**، 2015/5/31.

[123] **الحياة**، 2015/6/2.

[124] عرب 48، 2015/9/3.

[125] عرب 48، 2015/10/28.

[126] **القدس**، 2014/2/26.

[127] عرب 48، 2015/5/11.

[128] موقع تايمز أوف إسرائيل 2015/3/8، انظر: http://bit.ly/1VrkCzt

[129] *Haaretz*, 9/3/2013, http://www.haaretz.com/opinion/how-many-rockets-has-iron-dome-really-intercepted.premium-1.508277

[130] **الحياة الجديدة**، 2014/7/14.

[131] **الشرق الأوسط**، 2015/3/8.

[132] الجزيرة.نت، 2014/8/6، انظر: http://bit.ly/1sxCEVi

[133] المجد الأمني، 2015/1/6.

[134] عربيل، 2015/7/2.

[135] The Times of Israel, 13/12/2015, http://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/warships-to-be-fitted-with-iron-dome-to-protect-gas-rigs/

[136] **القدس**، 2015/12/21.

[137] **الحياة**، 2015/12/11.

[138] The Times of Israel, 1/5/2015, http://www.timesofisrael.com/house-committee-approves-israeli-missile-defense-funds/

[139] **الحياة الجديدة**، 2014/3/22.

[140] **الغد**، 2014/4/4.

[141] عرب 48، 2014/5/8؛ وانظر أيضاً:

The Jerusalem Post, 13/5/2014, http://www.jpost.com/Defense/The-Israel-Navy-is-quietly-enhancing-its-capabilities-for-precision-long-range-missiles-352064

[142] From Iron Dome to 'Iron Spade': Israeli contractors tasked with countering Hamas attack tunnels, site of World Tribune.com, 29/8/2014, http://www.worldtribune.com/iron-spade-israeli-defense-majors-tasked-finding-solution-hamas-attack-tunnels/

[143] صحيفة **اليوم السابع**، القاهرة، 2014/6/7.

[144] **الشرق الأوسط**، 2015/2/8.

[145] **الحياة**، 2015/2/23.

[146] **القدس العربي**، 2015/4/11.

[147] عرب 48، 2015/5/5.

[148] عرب 48، 2015/6/17؛ وانظر أيضاً:

Yedioth Ahronoth، 17/6/2015. http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4669484,00.html

[149] **القدس العربي**، 2015/12/1.

[150] The Times of Israel, 17/12/2015, http://www.timesofisrael.com/israels-newest-sub-leaves-germany-bound-for-haifa/; and The Times of Israel, 12/1/2016, http://www.timesofisrael.com/israel-set-to-welcome-its-newest-nuclear-capable-submarine/

[151] **السفير**، 2015/2/20.

[152] **الحياة**، 2015/2/20.

[153] *Haaretz*, 21/5/2015, http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.657613

[154] **السفير**، 2016/4/8؛ وانظر أيضاً:

Times of Israel, 6/4/2016, http://www.timesofisrael.com/israel-sold-5-7-billion-in-military-hardware-in-2015/

[155] المراجع نفسها.

[156] *Haaretz*, 22/7/2015, http://www.haaretz.com/israel-news/business/1.667173

[157] *Yedioth Ahronoth*, 21/7/2015, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4682344,00.html

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2015/7/21، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.809.

[158] الكنيست، 2015/11/19.

[159] Times of Israel, 19/11/2015, http://www.timesofisrael.com/knesset-passes-2015-2016-budget-by-61-59-/razor-thin-majority

[160] **السبيل**، 2015/11/19، انظر: http://bit.ly/23MUnFd

[161] **الحياة الجديدة**، 2014/9/1.

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2014/8/29، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.568.

[162] **العربي الجديد**، 2015/5/14.

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2014/9/30، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.695.

[163] **السفير**، 2015/1/16.

[164] See CBS, Statistical Abstract of Israel nos. 60–66, 2009–2015, http://www.cbs.gov.il/reader/shnatonenew_site.htm

[165] See Ministry of Finance of Israel, Government Revenue and Expenditures, http://www.ag.mof.gov.il/AccountantGeneral/BudgetExecution/BudgetExecutionTopNavEng

[166] Israel Security Agency—ISA (Shabak), 2014 Annual Summary, https://www.shabak.gov.il/SiteCollectionDocuments/2014%20Annual%20Summary%20Terrorism%20and%20CT%20Activity%20Data%20and%20Trends.pdf; and, Shabak, https://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/Reports/Pages/default.aspx

[167] Ibid.

[168] موقع المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2014/11/1، انظر:
http://euromid.org/uploads/reports/Killing_AR.pdf

ملاحظة: ذكر مركز الميزان أن شهداء العدوان بلغ عددهم 2,175 شهيد، والجرحى 10,918 جريحاً. انظر: مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2014/8/27، في: http://mezan.org/post/19513

[169] موقع التجمع الوطني لأسر شهداء فلسطين، 2016/1/3، انظر: http://www.martyrsfamilies.pna.ps/ar_new/index.php?p=main&id=292؛ وموقع هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، 2016/1/10، انظر: http://freedom.ps/single/476

ملاحظة: جاء في خبر للمركز الفلسطيني للإعلام أن وزارة الصحة الفلسطينية أعلنت أن 179 فلسطينياً استشهدوا خلال سنة 2015، وذكرت وكالة قدس برس أن عدد الشهداء بلغ 182 شهيداً. انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/1/1، في: http://bit.ly/1TaN4ST؛ وانظر: قدس برس، 2016/1/3، في:
http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=14130

[170] الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2015، وفا، انظر: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9224؛ والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2014/11/1، انظر: http://euromid.org/uploads/reports/Killing_AR.pdf

[171] الانتهاكات الإسرائيلية خلال العام 2014، وفا، انظر: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9553

[172] Shabak, 2014 Annual Summary; and Shabak, https://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/Reports/Pages/default.aspx

ملاحظة: ذكر جهاز الشاباك أن من بين قتلى سنة 2014 فلسطيني من سكان شرقي القدس وأجنبي، كما ذكر الجهاز أن من بين قتلى سنة 2015 فلسطيني وأجنبي.

[173] بالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين وللقتلى والجرحى الإسرائيليين للسنوات 2011–2013، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني** 2012–2013، ص 101. وبالنسبة للقتلى والجرحى الإسرائيليين لسنتي 2014 و2015، انظر:

Shabak, 2014 Annual Summary; and Shabak, https://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/Reports/Pages/default.aspx

أما بالنسبة للقتلى والجرحى الفلسطينيين للسنوات 2014–2015، انظر: موقع مركز أحرار لدراسة الأسرى وحقوق الإنسان، 2015/1/1، في: http://ahrar.ps/?p=13248، وموقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015/5/12، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1390&mid=3915&wversion=Staging؛ وموقع التجمع الوطني لأسر شهداء فلسطين، 2016/1/3، انظر: http://www.martyrsfamilies.pna.ps/ar_new/index.php?p=main&id=292؛ وهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، 2016/1/10، انظر: http://freedom.ps/single/476

[174] مركز أسرى فلسطين للدراسات، 2014/12/31، انظر: http://www.asrapal.net/index.php?action=detail&id=7111

[175] هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، 2016/1/10، انظر: http://freedom.ps/single/482

[176] سما، 2015/12/31، انظر: http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=257762؛ وشبكة فلسطين الإخبارية، 2016/1/4، انظر: http://bit.ly/23UEZKD

[177] مركز أسرى فلسطين للدراسات، 2014/12/31؛ وموقع هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، 2016/1/10، انظر: http://freedom.ps/single/488

[178] انظر إحصائيات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، لشهر كانون الثاني/ يناير خلال الفترة 2012–2016، في: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، انظر: http://www.addameer.org/ar/statistics/20160101

[179] انظر: **الحياة**، 2013/10/30؛ وانظر:

Haaretz, 28/3/2014.

[180] الرسالة.نت، 2013/10/30.

[181] مركز أسرى فلسطين للدراسات، 2014/12/31.

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2014/12/31، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.889.

[182] هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، 2016/1/10، انظر: http://freedom.ps/single/488؛ وهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، 2016/1/17، انظر: http://freedom.ps/single/516

[183] **الحياة**، 2016/3/2.

[184] الجزيرة.نت، 2014/6/29، انظر: http://bit.ly/1ShuHLM

[185] **الأيام**، رام الله، 2016/2/27.

[186] رأفت حمدونة، الإضراب المفتوح عن الطعام (التعريف، والجذور، والقانون، والأنواع)، مركز الأسرى للدراسات، 2015/12/23، انظر: http://alasra.ps/ar//index.php?act=post&id=27436

[187] المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/1/12، انظر: http://bit.ly/22BMgJj

[188] انظر إحصائيات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، لشهر كانون الثاني/ يناير خلال الفترة 2011–2016، في: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، انظر: http://www.addameer.org/ar/statistics/20160101

[189] قطاع غزة: خنق حقيقي وتسهيلات مخادعة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2015/12/22، انظر: http://www2.pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2015/12/closer_11-2015.pdf

[190] موقع وزارة الداخلية والأمن الوطني، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2015/11/29، انظر: http://www.moi.gov.ps/Download/file_store/87a91f9b-f6a5-48fc-acdd-df4c1a351f68.pdf؛ وانظر أيضاً: الجزيرة.نت، 2016/1/10، في: http://bit.ly/1p6s313

[191] قطاع غزة: خنق حقيقي وتسهيلات مخادعة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2015/12/22.

[192] المرجع نفسه.

[193] موقع البديل، 2015/6/19، انظر: http://bit.ly/1W6hok5. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Senior Israeli Defense Official at 2015 Herzliya Conference: Deterrence Working but al Qaida Now on Border, site of Herzliya Conference, http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=544&ArticleID=2657&SearchParam=%22Amos+Gilead+%22

[194] *Haaretz*, 7/1/2016, http://www.haaretz.com/israel-news/1.696080

[195] قطاع غزة: خنق حقيقي وتسهيلات مخادعة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2015/12/22.

[196] المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2014/8/28، انظر: http://euromid.org/uploads/reports/Killing_AR.pdf؛ والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2014/11/1، انظر: http://bit.ly/23N19L8

[197] *Yedioth Ahronoth*, 27/8/2014, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4564678,00.html

198 المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2014/11/1، انظر: http://euromid.org/uploads/reports/Killing_AR.pdf

199 المرجع نفسه.

200 **الأيام**، رام الله، 2014/8/24.

201 انظر: **القدس**، 2014/8/27. وحسب المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، فقد تمّ تدمير 73 مسجداً بشكل كلي و205 آخر بشكل جزئي. انظر: **الحياة الجديدة**، 2014/8/29؛ وحسب المرصد الأورومتوسطي، تسببت الهجمات الإسرائيلية بتدمير 171 مسجداً، دُمّر 62 منها بشكل كلي، و109 بشكل جزئي.

202 **القدس العربي**، 2014/8/30.

203 See Shabak, 2014 Annual Summary.

204 Bank of Israel, 16/3/2015, www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Documents/Excerpt%20from%20the%20BOI%202014%20Annual%20Report%20-%20The%20effect%20of%20military%20conflicts%20on%20economic%20activity.docx

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2015/3/16، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.911.

205 **السفير**، 2015/3/17.

206 The Times of Israel, 3/9/2014, http://www.timesofisrael.com/gaza-war-cost-2-5-billion-yaalon-says/

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لشهر أيلول/سبتمبر 2014، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.578.

207 الجزيرة.نت، 2014/8/28.

208 Bank of Israel, http://www.boi.org.il/en/Markets/ExchangeRates/Pages/Default.aspx

209 موقع مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2015/12/29، انظر: http://alqudscenter.net/?p=857

210 موقع وزارة الصحة الفلسطينية، 2015/12/31، انظر:
http://www.moh.ps/index/ArticleView/ArticleId/3108/Language/ar

211 الرأي الفلسطينية للإعلام، 2014/4/23.

212 **القدس**، 2014/4/23؛ و**الغد**، 2014/4/25؛ وانظر أيضاً:
Yedioth Ahronoth, 23/4/2014, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4512606,00.html

213 وفا، 2014/6/2.

214 **الأيام**، رام الله، 2014/6/3؛ وانظر أيضاً:
Site of Israel Ministry of Foreign Affairs, 2/6/2014, http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2014/Pages/Security-Cabinet-on-the-Hamas-PA-government-2-Jun-2014.aspx

215 الجزيرة.نت، 2014/7/8.

216 موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2014/8/28، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/08/140827_yuval_steinitz_interview

217 فلسطين أون لاين، 2015/7/8، انظر: http://bit.ly/1p6vYuH

218 المصدر الإسرائيلي، 2015/8/8، انظر: http://bit.ly/23Ea5G3

219 عرب 48، 2015/12/21، انظر: http://bit.ly/1qwxvLv

220 **رأي اليوم**، 2016/1/27.

221 **القدس العربي**، 2015/10/4.

222 الجزيرة.نت، 2015/10/21، انظر: http://bit.ly/1r26NeQ

223 **السفير**، 2015/9/5.

224 **القدس**، 2014/10/5.

225 **المستقبل**، 2014/9/28.

226 الرأي الفلسطينية للإعلام، 2015/8/17، انظر: http://bit.ly/23Eac4v

227 عربيل، 2015/6/29، http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx?entity=1102947&type=1&topic=0

228 *Yedioth Ahronoth*, 27/2/2015, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4630919,00.html

229 **الغد**، 2014/6/9.

230 **السفير**، 2015/9/5.

231 **المرجع نفسه**.

232 **الحياة**، 2014/2/6.

233 عرب 48، 2015/1/4.

234 عرب 48، 2015/1/16.

235 فلسطين أون لاين، 2015/8/31، انظر: http://bit.ly/1YzfAPw

236 موقع الإسلام اليوم، 2015/11/28، انظر: http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-12-218732.htm

237 **القدس العربي**، 2014/1/17.

238 **القدس العربي**، 2014/1/16.

239 صحيفة **الحدث**، رام الله، 2015/3/20.

240 **الغد**، 2014/11/29.

241 معاً، 2016/2/16.

242 الجزيرة.نت، 2015/3/5.

243 **الغد**، 2014/4/4.

244 وفا، 2014/4/1.

245 **القدس**، 2014/12/31.

246 صحيفة **روز اليوسف**، القاهرة، 2015/6/18.

247 **الحياة**، 2015/4/3.

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

قادت التغيرات والتطورات التي شهدها العالم العربي خلال سنتي 2014 و2015، سواء على صعيد المشهد الداخلي في الدول العربية أم على صعيد تفاعلاتها مع القضية الفلسطينية، إلى تحولات في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالقضية، صبت في غالبيتها في اتجاه تعزيز موقع "إسرائيل" في الصراع على حساب العرب والفلسطينيين بصورة عامة، وعلى حساب قوى المقاومة.

وقد شكّلت التطورات التي شهدتها "دول الطوق"، وخصوصاً سورية ومصر وآثار الأزمة فيهما على كل من لبنان وقطاع غزة، محور هذه التحولات. وخلاصتها بالنسبة لـ"إسرائيل" تراجع موقع قوى التهديد الرئيسية على الجبهتين الشمالية والجنوبية؛ نظراً لما يشكّله استمرار الحرب في سورية وتعمق تورط حزب الله فيها من استنزاف عسكري واقتصادي وبشري للجبهة الشمالية، وما تعنيه في المقابل استعادة العلاقة الاستراتيجية مع مصر، أكبر قوة عسكرية عربية، من تأمين للجبهة الجنوبية، وإضعاف للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، التي تأثرت سلباً بالأزمة السورية كذلك.

في الوقت نفسه، فإن احتدام الصراع الداخلي بين قوى التغيير والقوى المضادة له في عدة دول عربية، والذي أسفر خلال سنتي 2014 و2015 عن انتكاسة ثورات الربيع العربي وتعمق الأزمات الداخلية وتطورها لحروب داخلية وإقليمية، أدى لإضعاف عوامل القوة الذاتية العربية التي كانت تشكل، أو من الممكن أن تشكل، عوامل داعمة للقضية الفلسطينية. فالخسائر البشرية والسياسية والاقتصادية الضخمة التي ألحقها الصراع بالدول العربية، علاوة على الشرخ الاجتماعي الذي أوجده بين مكوناتها، يعني أن المنطقة ستكون منشغلة لسنوات طويلة في تعويض خسائرها وترميم آثار الصراع، الذي قد يمتد لسنوات أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الصراعات أخذت مكانة متقدمة ضمن سلَّم الأولويات على حساب القضية الفلسطينية، وخصوصاً مع تحولها فعلياً إلى عملية إعادة تشكيل للخريطة الجيو–سياسية للمنطقة، وتنازع للنفوذ بين القوى الإقليمية الرئيسية، بمشاركة القوى الدولية الكبرى، وهو ما يتجسّد بوضوح في الأزمة السورية.

وتبدو نقطة التحول هذه أكبر خطر يتهدد القضية الفلسطينية في المرحلة الحالية، نظراً لأن عملية إعادة تشكيل المنطقة تتضمن إعادة تشكّل المحاور بناء على تعريف جديد للأولويات والتحالفات، وتقييم مختلف لمصادر التهديد، بشكل يوحي بأن الصراع العربي – الإسرائيلي لم يعد الصراع

المركزي في المنطقة، بل بات يحل مكانه صراع عربي – إيراني أو صراع سني – شيعي، إلى جانب بروز تنظيمات إسلامية متطرفة تتساهل في التكفير وإراقة الدماء، ليزيد ذلك من تعقيد شبكة المصالح والتحالفات في المنطقة.

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية:

1. انعكاس التغيرات في العالم العربي على القضية الفلسطينية:

يمكن القول إن الدور الذي لعبته جامعة الدول العربية في القضية الفلسطينية خلال سنتي 2014 و2015، ومستوى الاهتمام الذي أولته لها، كان أكثر محدودية من ذي قبل.

فقد واصلت التغيرات التي يشهدها العالم العربي منذ مطلع سنة 2011 تأثيرها على أجندة عمل جامعة الدول العربية، مع شغل الأزمات الداخلية حيزاً أكبر من اهتمامات الجامعة وأعضائها على حساب القضية الفلسطينية، وخصوصاً مع تطور الأزمة في سورية، وتداخلها مع الأزمات السياسية في كل من العراق واليمن ولبنان، بحيث باتت أزمة إقليمية ودولية للتنازع على النفوذ، لها صدارة سلّم الأولويات بالنسبة للدول العربية وبقية دول المنطقة، بالإضافة إلى كونها مصدراً إضافياً للانقسام العربي.

وفي إطار الانشغال بالأزمات الداخلية، فقد احتلت المواجهة بين قوى التغيير والقوى المضادة له مرتبة متقدمة على جدول أولويات عدد من الدول العربية خلال سنة 2014، وتجسدت في شكل حملة لإخراج الإسلاميين من المشهد السياسي، وخصوصاً الإخوان المسلمين. وقد تسببت هذه المواجهة بخلاف بين قطر من جهة، ومصر وبقية دول الخليج من جهة أخرى، كانت مفاعيله حاضرة في القمة العربية الـ 25 المنعقدة في الكويت في آذار/ مارس 2014، مشكّلة بذلك انشغالاً إضافياً عن القضية الفلسطينية.

وعلاوة على تراجع مكانة القضية الفلسطينية في سلّم الأولويات، لم تقدّم قمة الكويت أو القمة التالية التي عُقدت في شرم الشيخ في آذار/ مارس 2015 جديداً يُذكر للفلسطينيين، سواء في ملف المصالحة الفلسطينية، أم ملف التسوية، أم أيّ من الملفات الأخرى، باستثناء ردود الفعل التقليدية.

كما تراجعت مواقف الجامعة العربية عن التقدم الذي حققته خلال سنتي 2012 و2013 على صعيد العلاقة مع حركة حماس، وعلى مستوى التضامن مع قطاع غزة خلال تعرضه للعدوان الإسرائيلي، فقد ظهر موقفها من عدوان صيف 2014 (الجرف الصامد أو العصف المأكول) هزيلاً مقارنة بالموقف الذي اتخذته للتضامن مع القطاع خلال عدوان خريف 2012 (عمود السحاب أو

حجارة السجيل)، والذي عبرت عنه في ذلك الوقت زيارة وفد من وزراء الخارجية العرب برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى غزة، في سابقة لم تتكرر، واكتفت هذه المرة بدعم المبادرة المصرية للتهدئة. وقد مثّل هذا التغير مؤشراً على مدى تراجع تأثير توجهات الشارع العربي على مواقف الجامعة العربية، مقابل عودة الموقف الرسمي التقليدي للأنظمة كسقف يحدد المجال المتاح لها التحرك فيه.

2. الموقف من الصراع الفلسطيني الداخلي:

جاءت مواقف جامعة الدول العربية في غالبيتها معبّرة عن الموقف العربي الرسمي من الصراع الفلسطيني الداخلي، الداعم بصورة عامة لقيادة السلطة الفلسطينية في رام الله والرئيس محمود عباس، مع ترحيبها باتفاق المصالحة الفلسطينية الذي تمّ توقيعه في غزة في نيسان/ أبريل 2014، ودعمها لحكومة الوفاق الوطني التي تشكّلت إثره.

وتشكّل الصيغة التي استخدمت في القرارات الصادرة عن القمة العربية الـ26 بهذا الخصوص مؤشراً واضح الدلالة على هذا الموقف، إذ جددت تأكيدها على "احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية"، واستمرار دعمها لحكومة الوفاق الوطني "تحت قيادته"، وعلى "الالتزام بوحدة القرار والتمثيل الفلسطيني"، تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[1]، متجاوزة أيّ إشارة إلى الإطار القيادي الموحد الذي نصّ اتفاق المصالحة المُوقّع سنة 2011 على تشكيله.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجامعة لم تُسجّل ضمن تحركاتها الدبلوماسية أو السياسية خلال 2014 و2015 أيّ نشاط حقيقي على صعيد إتمام المصالحة الفلسطينية، باستثناء ردود الفعل المؤيدة للاتفاقات التي تمّ التوصل إليها، وتثمين الدور المصري على هذا الصعيد، على الرغم من أن هذا الدور كان محدوداً في الاتفاق الأخير.

3. الموقف من عملية التسوية:

لم تحمل سنتا 2014 و2015 أيّ تغيير على صعيد موقف الجامعة العربية من ملف التسوية، المتمثل بالتمسك بالمبادرة العربية للسلام، على الرغم من مضي 13 عاماً من عمرها دون إبداء "إسرائيل" أيّ تجاوب معها. وتركّزت جهودها في توفير الغطاء السياسي للمفاوض الفلسطيني، عبر تأييد ما اتخذته قيادة السلطة الفلسطينية من خطوات في المحافل الدولية، وأبرزها تقديم مشروع عربي لإنهاء الاحتلال في مجلس الأمن، إلى جانب التأكيد على التزاماتها بتوفير شبكة أمان مالي للسلطة، ولكن دون أن تنجح في إيجاد تأثير حقيقي على مسار المفاوضات.

وفي سياق المواقف الداعمة لقيادة السلطة، أعلنت الجامعة خلال قمة الكويت رفضها القاطع الاعتراف بـ"إسرائيل" "دولة يهودية" ورفض جميع الضغوطات التي تمارس على القيادة الفلسطينية في هذا الشأن[2]، كما أبدى وزراء الخارجية العرب تأييدهم التحرك الفلسطيني لنيل عضوية الوكالات الدولية المتخصصة والانضمام للمواثيق والمعاهدات الدولية، بالتزامن مع موافقتهم على طلب وزير الخارجية الأمريكي جون كيري تمديد جولة المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي كان يفترض أن تنتهي في 2014/4/29[3].

ومع فشل تلك المفاوضات في تحقيق أيّ تقدّم، أقرت الجامعة العربية خطة تحرك تتبنى توجه القيادة الفلسطينية إلى مجلس الأمن لطرح مشروع قرار لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفق جدول زمني محدد، وتمّ تقديم مشروع القرار إلى مجلس الأمن عبر الأردن كممثل للمجموعة العربية في 2014/12/30، إلا أن القرار فشل في نيل الموافقة لعدم حصوله سوى على ثمانية من الأصوات التسعة التي يحتاجها، علاوة على استخدام الولايات المتحدة حقّ النقض (الفيتو) ضده[4].

وقد أعادت القمة العربية الـ 26 في 2015 تكليف اللجنة الوزارية العربية المكلفة بمتابعة القضية الفلسطينية بوضع خطة للتوجه مجدداً إلى مجلس الأمن بقرار مماثل، وعبّرت عن "دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الداعية لإعادة النظر في كل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع إسرائيل [....]، بما يضمن إجبارها على احترام الاتفاقيات الموقعة واحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة"[5].

ولكن مساعي تقديم مشروع جديد في مجلس الأمن في سنة 2015 لم تكتمل، على الرغم من مرورها بعدة مراحل للخروج بصيغة يمكن أن تحظى بأكبر قدر من الموافقة، كان أبرزها محاولة طرح مشروع قرار لإنهاء الاحتلال عبر فرنسا العضو الدائم في المجلس، ولكن الضغوط الأمريكية دفعت باريس للتراجع عن تقديم المشروع[6].

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

1. مصر:

صبت التغيرات الداخلية التي شهدتها مصر، كما تفاعلاتها مع القضية الفلسطينية في سنتي 2014 و2015، في اتجاه تحسين البيئة الاستراتيجية بالنسبة لـ"إسرائيل"، من خلال تعزيز موقعها كشريك إقليمي له علاقات مستقرة مع القاهرة، مقابل تردي العلاقة مع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، الذي تمّ التعامل معه على أنه مصدر التهديد الرئيسي للأمن المصري على الجهة الشرقية للحدود.

وفي الوقت نفسه، فإن عرقلة مسار التغيير في مصر شكّلت نبأ ساراً بالنسبة لـ"إسرائيل"، التي كانت تنظر بتوجس شديد إلى نتائج الربيع العربي وما رافقه من صعود للإسلاميين إلى السلطة، لا سيّما وأن هذا التغير صبّ في اتجاه تعزيز موقع القوى العربية التي تتبنى التسوية كحل استراتيجي للصراع العربي – الإسرائيلي نسبة إلى معارضيها الداخليين، ولكن دون تقوية موقعها أمام "إسرائيل". وكان المثال على ذلك تقوية موقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح في صراعها الداخلي مع حركة حماس، ولكن دون تقديم أيّ دعم فعلي لموقفها التفاوضي في مواجهة "إسرائيل".

أ. انعكاس التغيرات الداخلية على القضية الفلسطينية:

شهدت مصر خلال سنتي 2014 و2015 مجموعة من التغيرات الداخلية التي كان لها تأثيرات مرتبطة بالقضية الفلسطينية، والتي جاءت استمراراً للأزمة السياسية التي تعيشها مصر منذ ثورة 25 يناير 2011، نتيجة الصراع بين قوى التغيير والقوى المضادة له.

على المستوى السياسي، شكلت التغيرات التي شهدتها مصر خلال هاتين السنتين ترسيماً لعودة السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية إلى مرحلة ما قبل ثورة 25 يناير، وخصوصاً مع انتخاب المشير عبد الفتاح السيسي رئيساً، واستعادة المؤسسة العسكرية مقاليد السلطة مجدداً في مصر. وهو ما يعني العودة للتعامل مع القضية الفلسطينية عبر محددين أساسيين:

الأول، تبني التسوية السلمية كخيار استراتيجي لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، مع ما يستتبعه ذلك من دعم للطرف الفلسطيني الذي يتبنى الخيار نفسه، وتراجع العلاقة مع الأطراف الرافضة له، وخصوصاً حركة حماس، التي تردَّت علاقة السلطات المصرية معها أصلاً على خلفية اتهامها بالتدخل في الشأن المصري خلال ثورة 25 يناير وما بعدها لصالح الإخوان المسلمين، الخصم الأساسي للسلطة التي تولت الحكم بعد انقلاب تموز/ يوليو 2013.

أما الثاني، فهو إدارة العلاقة مع قطاع غزة استناداً إلى اعتبارات الأمن القومي المصري بالدرجة الأولى، وخصوصاً مع استمرار تفاقم الأوضاع الأمنية في شبه جزيرة سيناء، ورفضُ تحمل أيّ مسؤولية تجاه الأزمة الإنسانية في القطاع، باعتبار أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي هي من تحاصره ومن تتوجب عليها هذه المسؤولية. وبالتالي فإن النظام في مصر لم يكن معنياً بالنظر إلى الأنفاق المقامة بين القطاع والأراضي المصرية على أنها حالة طبيعية، ولو كانت ممراً أساسياً لإدخال البضائع وتجاوز الحصار الإسرائيلي، طالما أنه ليست هناك ضمانات بأنها لا تستخدم لأغراض أخرى. كما لا يعنيه تغيير طبيعة معبر رفح كمعبر مخصص لعبور الأفراد فقط، إذ يمثل فتحه وإغلاقه قراراً سيادياً مصرياً خاضعاً لاعتبارات أمنية وسياسية عدة.

وقد كان لتلك التغيرات انعكاسات ملحوظة على السلوك المصري تجاه القضية الفلسطينية في عدد من الملفات والمحطات، أبرزها:

1. الحرب على الأنفاق:

واصل الجيش المصري عمليات هدم الأنفاق المقامة بين قطاع غزة والأراضي المصرية، والتي كانت تشكل شريان حياة يعتمد عليه سكان القطاع لإدخال البضائع والسلع الضرورية في ظلّ استمرار الحصار الإسرائيلي، وذلك على خلفية تصنيفها كإحدى أهم أسباب تدهور الوضع الأمني في سيناء، لكونها ممراً للأسلحة والعناصر المسلحة. وجاء ذلك استمراراً للحملة التي بدأت عقب واقعة قتل الجنود المصريين في رفح المصرية في 2012/8/5، والتي وجهت أوساط مصرية اتهامات لعناصر من حركة حماس بالتورط فيها. وكانت واحدة من المؤشرات الأولى للخلاف بين الرئيس المعزول محمد مرسي والمؤسسة العسكرية وعلى رأسها وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي[7]. وقد توسّعت هذه الحملة خلال سنتي 2014 و2015 عبر جملة من الإجراءات العسكرية والقانونية للقضاء على الأنفاق بصورة نهائية، شملت:

- إقامة شريط أمني عازل على الحدود المصرية مع القطاع، وهو قرار اتخذته السلطات المصرية إثر هجوم انتحاري تعرضت له نقطة عسكرية في منطقة كرم القواديس شمال سيناء في 2014/10/24، وأسفر عن مقتل 28 عسكرياً، حيث تمّ توجيه اتهامات لعناصر فلسطينية بالمشاركة فيه[8].

  وتضمن القرار بداية إقامة منطقة خالية من السكان والمنشآت المدنية بعمق خمسمئة متر على امتداد طول الحدود مع القطاع[9]، ثم تمّ توسيعها تدريجياً إلى عمق كيلومترين بقرارات لاحقة، شملت إزالة مدينة رفح المصرية بشكل كامل، وذلك إثر اكتشاف أنفاق تمتد لمسافات أطول داخل الأراضي المصرية[10].

- استخدام تقنيات جديدة لهدم الأنفاق، كان أبرزها ضخّ مياه البحر داخل التربة عبر أنبوب ضخم على طول الحدود، بهدف إغراق الأنفاق وخلخلة التربة المحيطة بها مما يؤدي لانهيارها[11]. وقد أثارت هذه الخطوة قلقاً كبيراً لدى الفلسطينيين بسبب الأضرار التي ستلحقها مياه البحر بخزانات المياه الجوفية الفلسطينية، والتي تُعدّ مصدر المياه الرئيسي في قطاع غزة، بالإضافة إلى إضرار المياه المالحة بالأراضي الزراعية، وخطر حدوث تخلخل في التربة وانهيارات في المباني والمنشآت المقامة على الجانب الفلسطيني للحدود[12]. ورداً على الجدل الذي أثاره هذا الإجراء، أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن كافة الإجراءات التي تتخذها بلاده على الحدود مع غزة تتم بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية[13].

- إصدار قانون يعاقب على حفر الأنفاق أو استخدامها أو تجهيزها لأي غرض كان بالسجن المؤبد، كما يعاقب كل من ثبت علمه بوجود نفق أو باستخدامه أو بوجود مشروع لحفره بالعقوبة نفسها[14].

ولكن على الرغم من تدمير الجيش المصري لأكثر من ألفي نفق بين قطاع غزة والأراضي المصرية، منذ وقوع الانقلاب في تموز/ يوليو 2013[15]، فإن آثار تدمير الأنفاق تركّزت على الأوضاع الاقتصادية والبيئية في غزة (وسيناء)، مقابل استمرار تدهور الوضع الأمني في شبه الجزيرة؛ حيث تصاعدت الهجمات ضدّ الجيش المصري والقوى الأمنية مجدداً في شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2016، من قبل تنظيم "ولاية سيناء" الذي بايع تنظيم "الدولة الإسلامية".

وتثير هذه الملاحظات شكوكاً حول مدى فعالية الحرب على الأنفاق في تحقيق الأمن في سيناء. كما أنها، إلى جانب عدم ثبوت الاتهام على أيّ شخص فلسطيني بالتورط في أيّ من الهجمات، تطرح تساؤلاً حول مصداقية الاتهامات الموجهة لقطاع غزة بكونه مصدراً لمثل هذه الأعمال، وتصنيفه على أنه مصدر تهديد للأمن القومي المصري.

2. إغلاق معبر رفح:

كانت إدارة معبر رفح من أبرز الملفات التي تأثرت بالأزمة السياسية الداخلية في مصر وتغيُّر توجهات الإدارة السياسية للبلاد، وبتدهور الوضع الأمني في سيناء؛ حيث تراجع العمل في المعبر بشكل كبير خلال سنتي 2014 و2015، ليعود إلى الحالة التي كان عليها قبل ثورة 25 يناير، بعد أن ألغيت فعلياً الإجراءات التي كانت السلطات المصرية قد اتخذتها في أيار/ مايو 2011 لتسهيل حركة الفلسطينيين على المعبر، وتبددت كافة التطورات الإيجابية التي لمسها الفلسطينيون في عمل المعبر منذ ذلك الوقت وحتى انقلاب تموز/ يوليو 2013. وقد تمثّل هذا التراجع في إعادة اشتراط الحصول على موافقة أمنية لكافة الفئات العمرية، بعد أن كان هذا الإجراء مقتصراً على الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 18–40 عاماً[16]. وذلك بالإضافة إلى زيادة عدد أيام إغلاق المعبر وتراجع عدد ساعات العمل فيه في الأيام التي فُتح فيها إلى أربع ساعات، حيث أغلق المعبر لمدة 241 يوماً خلال سنة 2014 (أي أنه كان مغلقاً بنسبة 66% من أيام السنة)، فيما أغلق لمدة 344 يوماً في 2015 (مغلق في 94% من أيام السنة)[17].

وعلاوة على تجدد معاناة الفلسطينيين في احتجازهم لعدة أيام في "صالة الترحيلات" في المعبر، بانتظار نقلهم إلى وجهتهم التالية، فقد تزايد عدد الفلسطينيين العالقين في قطاع غزة مع نهاية سنة 2015 إلى 25 ألف شخص مسجلين في قوائم الراغبين بالسفر لدى وزارة الداخلية في غزة، عدا عن الآلاف من غير المسجلين[18].

ويبدو التغير في سياسة إدارة المعبر واضحاً مقارنة بالفترة التي سبقت انقلاب تموز/ يوليو 2013، حيث كان العمل في المعبر منتظماً ولم يغلق سوى لمدة خمسة أيام خارج أيام الإجازة الأسبوعية والعطل الرسمية خلال الشهور الستة الأولى من 2013. كما كانت مدة العمل فيه هي سبع ساعات وفقاً للإجراءات الرسمية المعلن عنها، ولكن المعبر أغلق لمدة مئة يوم في النصف الثاني من تلك السنة، وانخفض عدد ساعات العمل فيه إلى أربع فقط[19]. وإلى جانب التغير في حركة المسافرين الفلسطينيين على المعبر، فقد شكّلت إعادة إغلاق القطاع أمام الزوار العرب والأجانب مؤشراً إضافياً على تغيّر السياسة المصرية تجاهه، بعد أن كانت غزة قد انفتحت على العالم الخارجي بعد ثورة 25 يناير عبر تلك الزيارات. كما جددت الإدارة المصرية الجديدة تمسّكها بالإبقاء على طبيعة عمل رفح كما هي دون تغيير، باعتباره مخصصاً لحركة الأفراد، وهو ما يظهر بوضوح من خلال البيانات الصحفية للجيش المصري حول أعماله لضبط الحدود الشرقية، التي تشير بصورة متكررة إلى أن معبر كرم أبو سالم هو "المنفذ الشرعي لدخول البضائع إلى قطاع غزة"[20].

واستكمالاً لقياس التغيرات في سياسة إدارة معبر رفح، ونظرة مصر لدورها تجاه حصار قطاع غزة بشكل عام، تجدر الإشارة إلى المواقف المصرية التي كانت قد صدرت خلال المرحلة التالية لثورة 25 يناير، والتي أوصت خلالها لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري بإجراء دراسة قانونية للمعابر بين مصر وغزة وطرق تشغيلها، بما يسمح بإدخال المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، والتزويد بالمواد البترولية والكهرباء، في حالة امتناع سلطات الاحتلال عن القيام بالتزاماتها بتوفير الحماية والخدمات اليومية لقطاع غزة باعتباره منطقة محتلة[21]. كما تمّ خلال تلك الفترة الحديث عن خطة من ثلاث مراحل لحل مشكلة الكهرباء في قطاع غزة بشكل نهائي وربطها بمشروع الربط الثماني[22].

3. الوساطة المصرية للتهدئة:

كان هناك فارق واضح في الكيفية التي تعاملت بها الديبلوماسية المصرية للتوصل إلى تهدئة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، مقارنة بجهود التهدئة خلال عدوان تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. فقد أظهر السلوك المصري خلال عدوان 2014 رغبة القاهرة بالتعامل مع ملف قطاع غزة باعتباره شأناً مصرياً، حيث رفضت دخول أيّ أطراف عربية أخرى على خطّ الوساطة، وذلك على العكس من موقف إدارة الرئيس مرسي خلال عدوان 2012، الذي حرص على إشراك أطراف إقليمية زادت من قدرة مصر على الضغط على "إسرائيل" لقبول شروط المقاومة، كتركيا وقطر.

وعكس هذا السلوك أيضاً رفضها الاعتراف بأي شرعية أو سلطة لحماس في القطاع —وهو ما ظهر أيضاً في كافة التطورات الأخرى المتعلقة بغزة— أو تمكين المقاومة من تحقيق مكاسب

سياسية؛ حيث تجاوزت الخارجية المصرية المقاومة في غزة عند صياغة مبادرتها التي أعلنت في 2014/7/14، كما تجاوزت الإشارة إلى أيّ من مطالبها، على الرغم من أنها الطرف الذي يقاتل فعلياً على الأرض. وهو ما أدى إلى رفض المقاومة للمبادرة، مع تأكيد حركة حماس أنها لم تُستشر بشأنها ولم تبلّغ بها رسمياً[23].

في المقابل، فإن المبادرة التي ساوت تماماً في نصها بين الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضدّ قطاع غزة وعمليات المقاومة، بوصفها "أعمالاً عدائية"، لقيت ترحيباً إسرائيلياً فورياً، حيث صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر عليها في اليوم التالي للإعلان عنها[24]. كما أشاد وزير المالية الإسرائيلي يائير لابيد ببنودها، باعتبار أنها تَحرم حركة حماس من أيّ إنجازات حقيقية على الأرض، في حين ضمنت ألا تقدم تل أبيب أيّ تنازلات[25]. وقد رفضت مصر لاحقاً تعديل المبادرة لتلبية مطالب المقاومة الفلسطينية، بل إن وزير الخارجية المصري سامح شكري حملها ضمنياً مسؤولية إطالة أمد الحرب وتأخير التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، في حديث صحفي له بعد انتهاء العدوان، قائلاً إن عدم قبول المبادرة المصرية مبكراً تسبب بزيادة حجم الخسائر البشرية[26].

وفي الوقت نفسه، سعت القاهرة لتعزيز دورها في غزة عبر الدعوة لمؤتمر دولي لإعادة إعمار القطاع، بالاشتراك مع النرويج والسلطة الفلسطينية. وتمكّن المؤتمر الذي عُقد في القاهرة في 2014/10/12 من جمع تعهدات مالية بقيمة 5.4 مليارات دولار، كان أبرز المتعهدين بتقديمها هم: قطر (مليار دولار)، والسعودية (500 مليون دولار)، والإمارات (200 مليون دولار)، والكويت (200 مليون دولار). واحتسبت من ضمن تلك التعهدات المساعدات الإضافية التي أقرت للفلسطينيين عموماً من قبل كل من الاتحاد الأوروبي (450 مليون دولار)، والولايات المتحدة الأمريكية (212 مليون دولار)[27].

ب. العلاقات المصرية – الفلسطينية:

بصورة عامة، استعادت العلاقات الرسمية بين القاهرة والفلسطينيين الشكل التقليدي الذي كانت تتخذه قبل ثورة 25 يناير، في ظلّ نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، والمؤيد لقيادة السلطة الفلسطينية في رام الله وخيار التسوية السلمية مع "إسرائيل"، والداعم لموقفها في صراعها الداخلي مع حركة حماس، مقابل رفضه الاعتراف بدور سياسي مؤثر لفصائل المقاومة الفلسطينية، ومحاولة تحجيمها وتوجيه العلاقة معها عبر البوابة الأمنية (جهاز المخابرات). وهو الأمر الذي مثّل تراجعاً عن التقدم الذي أحرز في هذا السياق بعد الثورة، وسمح حينها للمستوى السياسي بإدارة العلاقة مع مختلف الأطراف الفلسطينية، وامتلاك علاقات متوازنة معها بالمحصلة.

ويمكن الاستدلال على الدعم المصري للسلطة في خلافها مع حركة حماس من خلال تصريحات القاهرة ورام الله حول ملف الأنفاق ومعبر رفح؛ حيث أكّد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن

إجراءات الجيش المصري لضبط الحدود مع غزة تتم بالتنسيق الكامل مع السلطة الفلسطينية، وشدد على ضرورة عودتها لقطاع غزة وإشرافها على المعابر، معتبراً أن ذلك سيكون له أثر كبير في انتظام فتحها[28]. وكان للسفير المصري في رام الله وائل عطية تصريح مشابه بخصوص فتح المعبر، بقوله إن هذا الأمر "متعلق بوضع آلية لفتحه تحت رعاية السلطة الشرعية الفلسطينية"[29]. وفي الجهة المقابلة، برز تصريح للرئيس محمود عباس أشار فيه إلى فكرة إغراق الأنفاق مع قطاع غزة، قائلاً إنه لم يترك مناسبة إلا وطالب بإغلاق الأنفاق سواء بإغراقها بالمياه أم ببناء سياج حديدي على الحدود، وذلك في حديث له مع قناة البلد المصرية، سبق بدء الجيش المصري بتلك العملية بأكثر من تسعة شهور[30].

هذا الاختلال في توازن العلاقة بين مصر وكل من قيادة السلطة وحركة حماس، بالإضافة إلى تأثير الأوضاع السياسية والأمنية، انعكس على مدى قدرة القاهرة على تشكيل وسيط محايد في الصراع الداخلي بين الطرفين، وعلى مدى قدرتها على استضافة الحوار. ومع أن الجهود المصرية لم تتوقف في هذا الإطار، وكانت حاضرة في اتفاق المصالحة الذي تمّ توقيعه في غزة بين فتح وحماس بحضور فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في 2014/4/22، إلا أن العوامل المذكورة أدت إلى تراجع وتيرة سير عملية المصالحة التي أصرت القاهرة على احتكار جهود الوساطة فيها.

جاء استمرار تدهور العلاقات المصرية الرسمية مع حركة حماس منذ انقلاب تموز/ يوليو 2013، والذي شكّل أبرز موضوعات العلاقات المصرية – الفلسطينية خلال سنتي 2014 و2015، نتيجة لاتهام حماس بالتدخل في الأزمة السياسية الداخلية التي تعيشها مصر. وذلك في سياق الحملة التي تشنها السلطات المصرية ضدّ جماعة الإخوان المسلمين، واتهامها بالتورط في أعمال "الإرهاب" ضدّ القوى الأمنية المصرية في سيناء.

شكّلت الأحكام الصادرة عن القضاء المصري ضدّ حركة حماس، والتي اتخذت منحىً تصاعدياً في حدتها، انعكاساً لمدى تدهور علاقة القاهرة مع الحركة، على الرغم من سعي السلطة التنفيذية لتجنب تأثير تلك الأحكام، على مدى قدرتها على الاحتفاظ بدورها كلاعب مؤثر في القضية الفلسطينية.

جاء الحكم الأول بحظر أنشطة حركة حماس في مصر بصورة مؤقتة في 2014/3/4 "احترازياً"، بانتظار البت في قضيتي "التخابر" و"اقتحام السجون"، حيث وُجهت لعناصر من حماس اتهامات جنائية إلى جانب الرئيس المعزول محمد مرسي وعدد من قيادات الإخوان[31]. وفي سياق تحميل حماس المسؤولية عن تدهور الأوضاع الأمنية في سيناء، وجهت النيابة العامة المصرية في أيار/ مايو 2014 اتهاماً للحركة بإمداد عناصر تنظيم "أنصار بيت المقدس" (تغيّرت تسميته لاحقاً إلى

"ولاية سيناء" بعد مبايعته لتنظيم "الدولة الإسلامية") بالمال والسلاح لتنفيذ هجماتهم ضدّ الأمن المصري في سيناء، وتوفير التدريب لهم في قطاع غزة[32].

ولكن الأحكام القضائية الأكثر حدة ضدّ حماس جاءت بتصنيف كتائب القسام الجناح المسلح لحركة حماس "منظمة إرهابية" في 2015/1/31، ثم إدراج الحركة نفسها ضمن هذا التصنيف في 2015/2/28، وحملت اتهامات مباشرة لها بالضلوع في اعتداءات مسلحة على قوات الأمن المصرية والجيش المصري في سيناء، إلى جانب اتهامها بقتل المتظاهرين في ميدان التحرير ودعمها "جماعة الإخوان الإرهابية"[33]. إلا أن الحكمين لم يقدّما أدلة ملموسة تثبت تورط الحركة أو أيّ من عناصرها في الأعمال المذكورة.

ونتيجة للجدل الذي ثار حول تبعات هذا التصنيف على موقف الحكومة المصرية تجاه الحركة، وما يمكن لمثل هذا الحكم أن يفرضه من قيود على دور مصر في عدة ملفات مرتبطة بالقضية الفلسطينية، فقد لجأت الحكومة إلى الطعن في الحكم الصادر عن محكمة القاهرة للأمور المستعجلة عبر هيئة قضايا الدولة، باعتبار أن هذه المحكمة ليست صاحبة الاختصاص في النظر في تصنيف الكيانات الإرهابية، وتمكنت من استصدار حكم من محكمة استئناف القاهرة للأمور المستعجلة في 2015/6/6 بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى[34]. وهو إجراء لقي ترحيباً من حركة حماس، ومن أوساط مصرية عدة.

ومع أن حماس عبَّرت مراراً منذ ذلك الوقت عن سعيها لتحسين العلاقة مع مصر، إلا أن التطورات التي شهدتها الشهور الأولى من سنة 2016 لا توحي بقرب تحقيق هذا الأمر. فبعد أيام من تصريحات عضو المكتب السياسي لحركة حماس محمود الزهار حول تطلع الحركة إلى بدء مرحلة جديدة مع مصر، وحديثه عن إمكانية عقد لقاءات مع السلطات المصرية لإثبات عدم وجود أيّ تدخل للحركة في الشأن الداخلي المصري، خصوصاً في الأحداث الجارية في سيناء[35]، صدر اتهام مصري جديد للحركة بالتورط في الأزمة الداخلية المصرية. وجاء الاتهام هذه المرة عبر وزير الداخلية المصري، اللواء مجدي عبد الغفار، بإعلانه أن حركة حماس كانت متورطة إلى جانب جماعة الإخوان المسلمين في عملية اغتيال النائب العام السابق المستشار هشام بركات، باستهداف موكبه بسيارة مفخخة في 2015/6/29. وقال عبد الغفار في مؤتمر صحفي إن "أجهزة الأمن وضعت يدها على مخطط ومؤامرة كبيرة تهدف إلى زعزعة استقرار مصر. وإن اغتيال بركات صدر بتوجيه من القيادات الإخوانية الهاربة بتركيا، بالتنسيق مع حركة حماس في غزة، التي أشرفت على العملية منذ بدايتها حتى انتهاء تنفيذها"[36].

أما بالنسبة لقضية "اقتحام السجون"، فقد أصدر القضاء المصري فيها أحكاماً بالإعدام على 107 أشخاص، من بينهم قيادات في حركة حماس وحزب الله، إلى جانب محمد مرسي والمرشد العام

لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع ورئيس اتحاد علماء المسلمين يوسف القرضاوي، بعدما دانتهم في قضية الهروب من سجن وادي النطرون خلال الأيام الأولى لثورة 25 يناير. وتجدر الإشارة إلى أن 70 اسماً من أصل الأسماء الـ 107 كانت لعناصر وقيادات في حماس، من أبرزهم أيمن نوفل ورائد العطار[37]، الذي استشهد خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في صيف 2014. وأسدل الستار على قضية "التخابر" بإصدار حكم بإعدام 16 شخصاً، أبرزهم نائب المرشد العام للإخوان خيرت الشاطر، بعد إدانتهم بـ"التخابر مع منظمات وجهات أجنبية خارج البلاد، وإفشاء أسرار الأمن القومي، والتنسيق مع تنظيمات جهادية داخل مصر وخارجها، بغية الإعداد لعمليات إرهابية داخل الأراضي المصرية"[38].

من جهة أخرى، كان موضوع سحب الجنسية المصرية من فلسطينيين، حصلوا عليها خلال الفترة التي تلت ثورة 25 يناير، واحداً من القضايا التي تفاعلت أيضاً في إطار العلاقات المصرية – الفلسطينية خلال سنة 2014. وفي هذا السياق، أعلن وزير الداخلية المصري محمد إبراهيم في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 وجود لجان "تقوم بمراجعة كل قرارات الجنسية التي مُنحت الفترة الماضية"، موضحاً أن "اللجان انتهت من فحص أصول 24 ألف فلسطيني، منهم محمود الزهار و11 من أفراد أسرته"، تمهيداً "لإصدار قرار بسحب الجنسية من الأشخاص الذين حصلوا عليها دون وجه حق"[39]. إلا أن مجلس الوزراء المصري لم يتخذ إجراءات فعلية بهذا الخصوص عقب ذلك الإعلان.

هذا التدهور في العلاقات بين مصر وحركة حماس كانت له تداعيات على علاقة مصر بقطاع غزة، وخصوصاً على صعيد هدم الأنفاق وإدارة معبر رفح. كما كانت له تداعيات على العلاقة بالفلسطينيين بصورة عامة، ولا سيّما في ظلّ حملات تشويه القضية الفلسطينية التي اتخذت من الموقف من حركة حماس مدخلاً للتأثير على الرأي العام المؤيد للقضية، والتي وصلت إلى حدّ تأييد "إسرائيل" في عدوانها على غزة في صيف 2014.

ومن أبرز الأمثلة في هذا السياق تصريحات الإعلامي توفيق عكاشة، التي شتم فيها أهل غزة على الهواء مباشرة عبر شاشة قناته "الفراعين"، واستنكر فيها إرسال الجيش المصري المساعدات إلى "من باعوا قضيتهم وأنفسهم"[40]، على حدِّ تعبيره، وتغريدات الصحفية عزة سامي، نائب رئيس تحرير صحيفة الأهرام، عبر صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، التي شكرت فيها نتنياهو على ضرب حماس "أسّ الفساد والخيانة والعمالة الإخوانية"[41]، حسب ادعاءاتها. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المواقف صدرت في معظمها عبر منابر مؤيدة للنظام، وهو أمر قد يُفسّر على أنه قبول رسمي لمثل هذه المواقف، أو غضّ طرف عنها على الأقل، ويسمح لمثل هذه الآراء بالانتشار. وتكمن خطورة هذه الحملات في استهدافها للتأييد الشعبي للقضية الفلسطينية، والذي

يشكل رافعة أساسية لتعزيز دور مصر الإيجابي تجاه القضية، كما أثبتت التجربة القصيرة التي عايشتها السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير.

ج. الموقف من عملية التسوية والعلاقة مع "إسرائيل":

شهدت سنتا 2014 و2015 عودة الاستقرار للعلاقات المصرية – الإسرائيلية، ولاتفاق كامب ديفيد الموقع بين الطرفين، والذي كان مصيره محل قلق إسرائيلي منذ قيام ثورة 25 يناير 2011 والإطاحة بالرئيس حسني مبارك. وجاء ذلك نتيجة لاستعادة المؤسسة العسكرية السيطرة على زمام الحكم في مصر، وإعادتها إلى الخط الذي رسمه لها الرئيس الأسبق أنور السادات، والذي يرى في التسوية مع "إسرائيل" أبرز عوامل حفظ المكانة الاستراتيجية لمصر في المنطقة.

وقد برز هذا التوجه بشكل واضح في خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أمام الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum في 2015/1/22، الذي أكد فيه أن مصر "ستظل ساعية لإنهاء النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي بناء على حلّ الدولتين، ودولة فلسطينية بحدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لتنعم كل شعوب المنطقة بالأمن". وأضاف: "لم يكن أحد يتصور قبل تحقيق السلام أن السلام بين مصر وإسرائيل سيكون بالشكل الذي نراه اليوم [....] تصوروا، لم يكن لأحد القدرة على أن يسافر في عقل ووجدان الرئيس السادات عندما طرح السلام. السنوات أكدت صواب عقليته وصواب فكرته"[42].

إن الارتياح في العلاقة عبرت عنه تصريحات الطرفين، المصري والإسرائيلي، كما ظهر على الأرض من خلال ارتفاع مستوى التنسيق الأمني بينهما إلى مستوى قياسي، وفي الاتصالات المستمرة بينهما، وعودة العلاقات الديبلوماسية إلى سابق عهدها مع عودة السفير المصري إلى تل أبيب، بعد غياب استمر ثلاثة أعوام[43]. على الجانب المصري، بدأت تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ إعلان ترشحه لانتخابات الرئاسة، والتي قال فيها إن معاهدة السلام مع "إسرائيل" مستقرة وثابتة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، ومع أنها "قابلت كثيراً من التحديات [....] نحن نحترمها وسنحترمها. وبالمناسبة الإسرائيليون يعلمون ذلك جيداً"؛ مشدداً على أن "السؤال على التزامنا بمعاهدة السلام تجاوزته الأحداث" فهو "موضوع مستقر لدى كل القيادات ولدى الرأي العام في مصر"[44]. وبعدها بأيام قليلة، عبّر السيسي عن اعتقاده بأن "إسرائيل" تدرك أن عدم تواجد الجيش المصري في سيناء يشكل خطراً عليها قبل المصريين، وبأنها لا تعترض على وجود الجيش المصري بها وانتشاره على غير البنود المتفق عليها في اتفاقية السلام. وأضاف أن "الجيش المصري يتجول كما يشاء في سيناء، وإذا اقتضت الأمور أو تداعيات الإرهاب في سيناء إلى تعديل الاتفاقية سيتم تعديلها، ولن تعترض إسرائيل على ذلك؛ لأنها مدركة لخطورة الوضع"[45].

وقد كرر السيسي تعبيره عن هذه التوجهات في مناسبات عدة بعد انتخابه، من بينها خطابه خلال مؤتمر إعادة إعمار غزة، الذي شدّد خلاله على التزام مصر بالسعي لتحقيق السلام في المنطقة[46]. كما أكد في وقت لاحق خلال حوار حصري مع قناة فرانس 24 أو France 24 رفضه لأن تكون بلاده منطقة "خلفية" لمهاجمة "إسرائيل"[47]. وقد ذهب السيسي أبعد من ذلك، حين قال في حوار أجرته معه صحيفة كوررييرى ديلا سيرا Corriere della Sera الإيطالية: "نحن مستعدون لإرسال قوات عسكرية إلى داخل الدولة الفلسطينية، وسنساعد الشرطة المحلية وسنطمئن الإسرائيليين بشأن دورنا الضامن ليس للأبد بالتأكيد، ولكن للوقت اللازم لإعادة الثقة، ويجب أن تكون هناك دولة فلسطينية أولاً لإرسال قوات إليها"، وأوضح أنه تحدّث مطولاً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس حول هذا الاقتراح[48]. وفي وقت لاحق، أكد السيسي في مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست The Washington Post الأمريكية وجود علاقات قوية ودافئة مع "إسرائيل" ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو الذي "يتواصل معه دوماً ويتحدث إليه كثيراً"، وقال: "توجد ثقة وطمأنينة ضخمة بين مصر وإسرائيل"[49].

أما على الجانب الإسرائيلي، فقد كان من الملاحظ أن الترحيب بتوجهات السيسي واكب تصريحاته لحظة بلحظة، حيث ضجّت الصحافة الإسرائيلية بالتحليلات والمقالات التي أبدت رغبتها في فوزه في الانتخابات، وعبّرت لاحقاً عن ترحيبها بانتخابه رئيساً. كما بدا الارتياح الرسمي لنتيجة الانتخابات واضحاً.

وفي هذا السياق، تلقى السيسي عقب انتخابه اتصالين من الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز Shimon Peres ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لتهنئته على الفوز، معلنين استعداد بلادهما الكامل للتعاون مع مصر في مختلف المجالات سياسياً وأمنياً. وعبّرا خلال الاتصالين عن قناعتهما بأن "الرئيس الجديد سيقود بلاده إلى المكانة والموقع الذي تستحقه بين دول العالم، انطلاقاً من خلفيته كجندي مقاتل، وقائد عظيم، يقدر المسئولية ويسعى لخدمة وطنه"[50].

أما على المستوى الإعلامي والبحثي، فقد وصف الخبير الإسرائيلي يوسي ميلمان العلاقات الإسرائيلية مع مصر في عهد السيسي بأنها كنز استراتيجي لـ"إسرائيل"، وقال إنه "منذ اعتلاء الجنرال عبد الفتاح السيسي للحكم في مصر، نشأت بينه وبين إسرائيل علاقات وثيقة هي الأقوى من نوعها، وبات التعاون الأمني بين القاهرة وتل أبيب في حالة تحسن تدريجي مع مرور الوقت". وأضاف أن المصالح المتبادلة للطرفين في محاربة تنظيم داعش في سيناء وحركة حماس، أسهمت في تعزيز هذا التعاون[51]. ورأت دراسة إسرائيلية صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي The Institute for National Security Studies (INSS)، التابع لجامعة تل أبيب، أن انتخاب السيسي هو الإمكانية الأنسب والأحسن لـ"إسرائيل"، باعتباره يرى في السلام مع "إسرائيل"

ذخراً استراتيجياً، كما أنه بسبب خلفيته العسكرية، يعرف جيداً إيجابيات التنسيق الأمني مع "إسرائيل"[52].

وقد شهد الإعلام الإسرائيلي في فترة العدوان على غزة وما تلاها إشادات بالسيسي وعلاقته مع "إسرائيل"، حيث أشار موقع والا الإسرائيلي في هذا السياق إلى أن "التعاون الأمني الوثيق بين إسرائيل ومصر الذي وصل لذروة غير مسبوقة في فترة حكم الجنرال عبد الفتاح السيسي، أثار دهشة القادة الإسرائيليين"، وأضاف أن هذا "جعلهم يؤمنون بأن السيسي وقادة آخرين في المنطقة على استعداد لفتح صفحة جديدة وتاريخية في العلاقات مع إسرائيل وتجاهل القضية الفلسطينية، أو على الأقل التسليم بهدوء بأن المشكلة ليست لها حلّ"[53].

وفي السياق نفسه، علقت صحيفة هآرتس على خطاب السيسي في مؤتمر إعمار غزة بقولها إن الجمهور الإسرائيلي ينظر إلى الرئيس المصري كـ"حليف مخلص". ووصفت خطاب السيسي بأنه من أهم الخطابات التي ألقاها زعماء عرب في السنوات الأخيرة[54].

وكانت القناة الإسرائيلية العاشرة قد أشارت إلى توثيق العلاقات بين السيسي ونتنياهو، وقالت إن الأخير يجري محادثات هاتفية بوتيرة عالية ولأوقات طويلة مع السيسي، موضحة أن نتنياهو ينظر بعين الرضا إلى "العلاقة الاستراتيجية" التي نشأت مع مصر[55].

وعلى الصعيد الأمني، كانت هناك إشادات متكررة بمستوى التنسيق بين مصر و"إسرائيل"، حيث أشاد الجنرال روعي إلكابيتس Roei Elkabetz، قائد فرقة إيلات Eilat العسكرية، المسؤولة عن تأمين الحدود مع مصر بالتعاون الأمني الذي يبديه الجيش المصري منذ انقلاب تموز/ يوليو 2013، وقال في مقابلة أجرتها معه صحيفة "إسرائيل اليوم" Israel Hayom في 2014/6/6، إن قواته في بعض الأحيان لا تجد ما يشغلها بسبب الدور الذي يقوم به الجيش المصري، مشيراً إلى أن العمليات التي ينفذها المصريون قد قلصت حجم التحديات التي تتهدد "إسرائيل"[56].

كما وصف رئيس شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي الجنرال نمرود شيفر Nimrod Shefer مصر بأنها "شريك غير اعتيادي"، بل "شريك ممتاز"[57].

وفي السياق نفسه، أشار باحثون ومعلقون إسرائيليون إلى أن حكومتهم تقدم دعماً أمنياً مهماً لنظام السيسي، من أجل تمكينه من محاربة مقاتلي "الإسلام المتطرف" في سيناء، على أساس أن استقرار هذا النظام يمثل مصلحة استراتيجية لتل أبيب، وفقاً للباحث في شؤون الأمن القومي الإسرائيلي، إيهود عيلام Ehud Eilam. في حين قال معلق الشؤون العسكرية في القناة الإسرائيلية الثانية، روني دانييل Ronnie Daniel، إن "إسرائيل" قدمت معلومات استخبارية للجيش المصري لمساعدته على مواجهة الجهاديين، "وكل ما يطلبه هذا الجيش من مساعدات"[58].

2. الأردن:

أ. انعكاس التغيرات العربية على القضية الفلسطينية:

على الرغم من الأزمات التي تعصف بمحيطه، فقد حافظ الأردن على كونه البلد الأكثر استقراراً بين دول الطوق، سواء على الصعيد الداخلي، أم على مستوى سياساته الخارجية وتحالفاته. هذا الاستقرار، إلى جانب العوامل التاريخية والجغرافية والديموجرافية، أتاح للأردن أن يكون الساحة الأكثر تفاعلاً مع مجريات القضية الفلسطينية رسمياً وشعبياً خلال سنتي 2014 و2015. فمع أن التغيرات المصرية كانت من الأكثر تأثيراً على القضية الفلسطينية، إلا أن تعامل مصر معها جاء من بوابة قطاع غزة والوضع الأمني في سيناء، أي باعتباره شأناً داخلياً مصرياً بالدرجة الأولى، فيما شهد حضورها في بقية الملفات تراجعاً ملحوظاً.

وعلى أيّ حال، فإن التفاعل الأردني الرسمي كان مركّزاً على مجريات الأحداث في القدس والمسجد الأقصى، الخاضع لوصاية الأردن بموجب الاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل". وبدا واضحاً أن الحراك الرسمي في هذا الملف تأثر بالضغط الشعبي الأردني، إلى جانب تأثره بحالة الغليان والانتفاضة الشعبية في القدس.

من جهة أخرى، شكّلت الهواجس الأمنية للأردن تجاه التوترات التي تشهدها الحدود الشمالية والشرقية، وتجاه تمدد خطر تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى أراضيه، عامل ترسيخ لتحالفه مع الولايات المتحدة، ولتعاونه الأمني معها ومع "إسرائيل" في هذا السياق.

وفي الوقت نفسه، فإن طموحات إيران وتحالفاتها مع كل من الحكومة العراقية والنظام السوري وحزب الله، تزيد من قلق الأردن مما يُسمى "الهلال الشيعي"، الذي كان العاهل الأردني أول من عبّر عن خوفه من تشكيله، وتدفعه لموازنة حساباته بدقة شديدة في علاقاته. لذلك فهو يبدو حريصاً أكثر من ذي قبل على تعزيز تحالفه مع دول الخليج، وعلى استقرار حدوده الغربية.

في المقابل، وفي ضوء هذه المحددات، فإن الموقع الاستراتيجي الذي يمتلكه الأردن يجعله يشكّل صمام أمان للمنطقة، ويدفع "إسرائيل" بالتالي لموازنة علاقاتها معه بدقة، وتحقيق ما يمكنها من مصالح دون دفعه للانفجار. وهو ما قد يوفِّر له هوامش ضغط يمكن توظيفها فلسطينياً، لصالح القضية الفلسطينية، إن أُحسن استخدام الأدوات والتوازنات المناسبة.

ب. العلاقات الأردنية – الفلسطينية:

حافظ الأردن على علاقته الوثيقة بقيادة السلطة الفلسطينية في رام الله والرئيس محمود عباس، وهو ما ظهر من خلال اللقاءات المتكررة التي جمعت عباس بالملك عبد الله الثاني خلال سنتي 2014

و2015، والتي جاءت بهدف التنسيق في ملف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية المتعثرة، والاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى.

في المقابل، عاد الفتور ليخيّم مجدداً على علاقة الأردن الرسمية بحركة حماس، بعد أن كانت هذه العلاقة قد شهدت تحسناً خلال سنة 2012 ومطلع 2013، بوساطة من ولي عهد قطر آنذاك الأمير تميم بن حمد، وزيارة خالد مشعل للأردن ثلاث مرات خلال سنة واحدة على رأس وفد من الحركة للقاء مسؤولين أردنيين، كان أبرزها اللقاء الذي جمع وفد الحركة بالعاهل الأردني في كانون الثاني/ يناير 2013[59]. ومنذ تلك الزيارة، لم يُسجّل أيّ تطور فعلي أو لقاء رسمي بين الطرفين، فيما يظهر أنه جاء نتيجة للأجواء السلبية تجاه الإخوان المسلمين (منذ تموز/ يوليو 2013 مع حدوث الانقلاب العسكري في مصر) في عدد من الدول العربية، ومن ضمنها الأردن، التي اتهم ملكها الإخوان المسلمين باختطاف الربيع العربي[60]. وسُجّلت زيارة لمشعل إلى الأردن في نهاية كانون الثاني/ يناير 2016، إلا أن طبيعتها كانت عائلية بحتة، بهدف الاطمئنان إلى صحة والدته التي تقيم في عمّان، ولم تشهد الزيارة أيّ لقاءات معلنة مع أيّ مسؤول أردني[61].

وجاءت القضية التي عُرفت إعلامياً بـ"قضية حماس" كمؤشر على أن ظروف استئناف العلاقة قد تراجعت، على الرغم من أن السلطات الأردنية لم توجه لحركة حماس اتهاماً رسمياً بالتورط في القضية التي حوكم فيها 16 شخصاً، ينتمي غالبيتهم لحركة الإخوان المسلمين الأردنية ونقابة المهندسين، وبينهم أسير أردني محرر. ولكن لائحة الاتهام أشارت إلى "مشاركة معظم المتهمين بالتدريب العسكري في قطاع غزة"، وأضافت أنه "جرى تدريب عدد من المتهمين على سلاح الكلاشينكوف [Kalashnikov]، وتصنيع المواد المتفجرة، وتجنيد المتهمين عناصر من أجل تنفيذ عمليات عسكرية داخل الضفة الغربية"[62]. وقد أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية أحكاماً ضدّ 12 شخصاً، منهم ثمانية موقوفين تراوحت أحكامهم بين عام وخمسة أعوام، وأربعة حوكموا غيابياً بالسجن 15 عاماً، فيما تمّ تبرئة أربعة من المتهمين لعدم كفاية الأدلة. ولكن حركة الإخوان المسلمين نفت الاتهامات الموجهة لعناصرها ووصفتها بأنها "مفبركة"[63].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحاكمة تمت وفقاً لاعتبار التهم تقع ضمن "أعمال الإرهاب" التي تختص محكمة أمن الدولة الأردنية بالنظر فيها. وكان قانون المحكمة الجديد الذي أقره البرلمان الأردني في نيسان/ أبريل 2014 قد شهد جدلاً حوله قبل إقراره، على خلفية رفض إضافة نصّ يستثني أيّ عمل ضدّ الاحتلال الإسرائيلي من المحاكمة أمام هذه المحكمة، ومن تعريف أعمال الإرهاب[64]. وهي تُعيد إلى الأذهان قضية "تخزين الأسلحة" التي حاكمت فيها محكمة أمن الدولة ثلاثة أردنيين بتهمة تخزين السلاح لصالح حركة حماس، جاء اعتقالهم في نيسان/ أبريل 2006 عشية زيارة كانت مقررة لوزير خارجية السلطة الفلسطينية آنذاك والقيادي في حركة حماس

محمود الزهار إلى الأردن. وقالت الحركة وقتها إن القضية "سياسية"، وجاءت بهدف منع الزيارة التي ألغتها الحكومة الأردنية إثر عملية الاعتقال، نافية التهم المنسوبة إليها في القضية[65].

ج. الموقف من عملية التسوية والعلاقة مع "إسرائيل":

واصل الأردن جهده لدفع المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية التي كانت تجري برعاية أمريكية، واستقبل الملك عبد الله الثاني في هذا السياق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 2014/1/16، بعد أيام من لقاءٍ جمعه بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في عمّان، وآخر جمعه بوزير الخارجية الأمريكي جون كيري[66]. وقد شدد الأردن على تمسكه بمصالحه العليا فيما يتصل بقضايا الوضع النهائي، مؤكداً في هذا السياق رفضه الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل"، ونفيه لفكرة الوطن البديل التي وصفها العاهل الأردني بأنها "وهم سياسي غير موجود على أرض الواقع"[67]، بالإضافة إلى احتفاظ الأردن بحقه في أن يكون "المسؤول المباشر عن التفاوض في ما يخص اللاجئين الفلسطينيين من مواطنيه"؛ وفي رفض أيّ صيغة تتعارض مع مصالحه[68]. إلا أن الأفق المسدود الذي واجهته تلك الجولة من المفاوضات، مثل سابقاتها، دفعت الأردن لدعم التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة لطرح مشروع إنهاء الاحتلال في مجلس الأمن، الذي شغل الأردن مقعد المجموعة العربية فيه خلال سنتي 2014 و2015.

أما فيما يتصل بالعلاقة بين الأردن و"إسرائيل"، فقد تأثرت خلال هذه الفترة بجملة من العوامل المتناقضة، دفع بعضها باتجاه توتير العلاقة، فيما دفع بعضها الآخر باتجاه تعزيزها؛ ولكن كان من الملاحظ أن المملكة حرصت على الموازنة بين هذه العوامل بدقة، للحفاظ على أكبر قدر من الاستقرار فيها. وكانت المحصلة شكلاً مركباً للعلاقة، حيث أدى تركّز عوامل التوتير في الجانب السياسي إلى تطور الأزمة السياسية بين الطرفين واستمرار حالة "السلام البارد"، بينما قاد تركز عوامل تعزيز العلاقة في الجانبين الاقتصادي والأمني إلى نمو في التبادل التجاري والاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين، وإلى زيادة في التعاون الأمني. وكانت الإجراءات الإسرائيلية في المسجد الأقصى ومحاولات تقسيمه ورفع الوصاية الأردنية عنه أبرز نقاط الخلاف المتجددة بين عمّان وتل أبيب، والتي تصاعدت حدتها على مدى السنوات الماضية وبلغت ذروتها خلال سنتي 2014 و2015.

جاء ذلك نتيجة ارتفاع مستوى التفاعل الشعبي في الأردن مع تصعيد الحكومة الإسرائيلية لاعتداءاتها بحق المسجد الأقصى ومدينة القدس عموماً، بالتزامن مع تصاعد الانتفاضة الشعبية في القدس. وهو ما حثّ القيادة الأردنية بصورة أكبر على التحرك لتدارك الأوضاع، وخصوصاً في ظلّ تفاعل البرلمان الأردني مع هذا الملف وتحوله إلى أحد نقاط السجال الأساسية مع الحكومة، عبر مطالبات النواب المتكررة بطرد السفير الإسرائيلي في عمّان.

إن عودة الأزمة مجدداً إلى الواجهة كانت في شهر شباط/ فبراير 2014، على خلفية مناقشة الكنيست قانوناً ينهي الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، والتي تشكل أحد بنود معاهدة وادي عربة الموقعة بين الأردن و"إسرائيل" في 1994، حيث صوّت البرلمان الأردني بالإجماع على طرد السفير الإسرائيلي من عمّان واستدعاء السفير الأردني من تل أبيب، مهدداً بطرح الثقة في الحكومة ما لم تستجب للقرار، وطالب عدد من النواب الحكومة بتقديم مشروع قانون يلغي معاهدة وادي عربة[69]، إلا أن الحكومة الأردنية لم تستجب لتصويت البرلمان.

وقد فاقم استشهاد قاضٍ أردني على جسر الملك حسين برصاص جنود إسرائيليين في 2014/3/10 من التوتر في ذلك الوقت، حيث أمهل مجلس النواب الحكومة أسبوعاً لطرد السفير قبل طرح الثقة فيها. ولكن البرلمان منح الثقة للحكومة عند انقضاء المهلة على الرغم من عدم امتثالها لطلبه[70]، بعد أن أبلغ النواب من "جهات عليا" في الدولة الأردنية رفضها إسقاط الحكومة أو طرد السفير[71]. وفي تطور لاحق، استدعت وزارة الخارجية الأردنية السفير الإسرائيلي في عمّان احتجاجاً على تقييد سلطات الاحتلال دخول موظفي دائرة الأوقاف الأردنية إلى المسجد، وعلى الاعتداءات المتكررة بحقهم وحقّ المصلين[72].

كان ملف القدس حاضراً في خطاب الملك عبد الله الثاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 69، حيث أكد وقوفه ضدّ أيّ انتهاك للمسجد الأقصى، بصفته "وصياً هاشمياً على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس"[73]. ولكن التصعيد الإسرائيلي تجاه الأقصى تواصل من خلال اقتحامات المستوطنين وقوات الاحتلال وشخصيات رسمية للمسجد، وفرض قيود مشددة على دخول المصلين وحراس المسجد وموظفي الأوقاف إليه، بالتزامن مع محاولة تشريع قانون لتقسيمه بين المسلمين واليهود زمانياً ومكانياً. وشهدت الإجراءات الإسرائيلية ذروتها في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2014، مع إغلاق سلطات الاحتلال للمسجد الأقصى بشكل كامل عقب محاولة اغتيال الحاخام المتطرف يهودا غليك الذي يشكّل أبرز رموز اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، مما أدى لاشتعال الأوضاع في مدينة القدس.

هذا التصعيد دفع الحكومة الأردنية في 2014/11/5 لاستدعاء السفير الأردني من تل أبيب، وتقديم شكوى رسمية لمجلس الأمن[74]. واستدعى وساطة أمريكية لتهدئة الأوضاع، انتهت بعقد لقاء ثلاثي في 2014/11/13 جمع العاهل الأردني برئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري، الذي سمع تحذيراً من الملك عبد الله الثاني من أن الإجراءات الإسرائيلية ستربك جهود الحرب على "الإرهاب" في المنطقة، في إشارة إلى التحالف الدولي الذي يشارك فيه الأردن إلى جانب واشنطن ضدّ تنظيم "الدولة الإسلامية"[75]. وأسفر اللقاء عن اتفاق على اتخاذ خطوات من شأنها تخفيف التوتر في القدس، والتزام "إسرائيل" الحفاظ على الوضع

القائم في الأماكن المقدسة في المدينة، واحترام الدور الهاشمي التاريخي في الحفاظ عليها ورعايتها[76]. وقد سمحت "إسرائيل" في اليوم التالي للمصلين من كل الأعمار بدخول المسجد[77].

وما كادت الأزمة في العلاقة أن تهدأ قليلاً، حتى قامت الخارجية الأردنية باستدعاء السفير الإسرائيلي في الأردن احتجاجاً على تصريحات انتقد فيها مجلس النواب الأردني، في الوقت الذي بعثت فيه تل أبيب برسائل احتجاج للأردن على خلفية مواقف برلمانية وحكومية متعلقة بتصاعد عمليات المقاومة في القدس[78].

وعلى الرغم من أن عودة السفير الأردني إلى تل أبيب في 2015/2/3 شكّلت مؤشراً لتراجع مستوى توتر العلاقة بين الطرفين، إلا أن جهود المستوطنين والسلطات الإسرائيلية لفرض واقع يكرّس الوجود اليهودي في الأقصى والسيادة الإسرائيلية عليه تواصلت على الأرض، وبرزت في هذا السياق دعوة الوزير الإسرائيلي أوري أريل Uri Ariel، الذي يشغل منصبي وزير الإسكان والزراعة وينتمي لحزب البيت اليهودي، الحكومة الإسرائيلية إلى منع أعمال الترميم التي تجريها إدارة الأوقاف في المسجد الأقصى[79]، ومشاركته في وقت لاحق في اقتحام المسجد[80]. وإلى جانب استمرار الاقتحامات وتصاعدها مجدداً، عاد الحديث عن تقسيم الأقصى بين المسلمين واليهود، وهو ما دفع الملك الأردني إلى التحذير من أن استمرار الاستفازازات في القدس سيؤثر على العلاقة بين الأردن و"إسرائيل"، بقوله:

> ينتابنا في الأردن القلق والغضب الكبيرين بسبب التصعيدات الإسرائيلية الأخيرة في القدس، خصوصاً في المسجد الأقصى. كنا قد تلقينا تطمينات من إسرائيل بأن هذا لن يحدث، ولكن لسوء الحظ، فإن هذه هي نفس التطمينات التي سمعناها في الماضي. وإذا استمرت هذه الأمور والاستفزازات في القدس [....] فإن ذلك سيؤثر على العلاقة بين الأردن وإسرائيل، ولن يكون أمام الأردن خيار، إلا أن يتخذ الإجراءات التي يراها مناسبة[81].

وما لبثت أن اندلعت شرارة انتفاضة القدس في 2015/10/1 عقب هذه التطورات، ليعود جون كيري للتوسط مجدداً بين الطرفين، ولقاء كلّ من العاهل الأردني والرئيس محمود عباس في عمّان، أعلن بعدها عن التوصل لاتفاق جديد بعد تعهد نتنياهو في تصريح مكتوب أن "إسرائيل ليس لديها أيّ نية لتقسيم جبل الهيكل (المسجد الأقصى)، وترفض تماماً أيّ محاولة توحي بغير ذلك"؛ مؤكداً احترام "أهمية الدور الخاص للأردن، كما ورد في معاهدة السلام معه عام 1994، والدور التاريخي للملك عبد الله الثاني"[82]. وعلى الرغم من هذا الاتفاق، إلا أن توجهات الحكومة الإسرائيلية وتنامي جهود اليمين لتغيير الوضع القائم في الأقصى تشكّل عوامل مرجحة لعودة انفجار الأزمة مجدداً.

وفي مقابل التوتر بين الأردن و"إسرائيل" على المستوى السياسي، سُجّل خلال سنتي 2014 و2015 تطور العلاقات الاقتصادية والأمنية بين الطرفين، في مؤشر على مدى تشابك العوامل

والمصالح التي تحكم العلاقة بينهما. فعلى الصعيد الاقتصادي، ارتفع حجم التبادل التجاري بين الأردن و"إسرائيل" بنسبة 39.7% ما بين سنتي 2013 و2015[83]. وتمّ توقيع اتفاقية من قبل شركة الكهرباء الوطنية الأردنية لشراء الغاز الإسرائيلي لمدة 15 عاماً، في صفقة قُدّرت قيمتها بنحو 15 مليار دولار[84]، بالإضافة إلى اتفاقيتين مماثلتين وقعتهما شركتا البوتاس العربية، وبرومين التابعة لها، قدّرت قيمتها بـ 771 مليون دولار[85].

كما برز في هذا السياق التوقيع في شباط/ فبراير 2015 على بدء تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع "ناقل البحرين" الواصل بين البحر الأحمر والبحر الميت، الذي يقوم على إنشاء خطّ لنقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت، بحيث تمر بمحطات تحلية يستفاد منها في زيادة المخزون المائي للبلدين، وفي الحد من تراجع منسوب مياه البحر الميت، مع إمكانية إنشاء محطات لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة المائية[86].

أما على الصعيد الأمني، فقد ظهرت مؤشرات عدة على تزايد التعاون الأمني بين الأردن و"إسرائيل" لمواجهة "الخطر المشترك" على الحدود الشمالية والشرقية للأردن، والمتمثل أساساً في تنظيم "الدولة الإسلامية"، وذلك إثر تصاعد المخاوف الأردنية والإسرائيلية من انفلات الوضع الأمني في سورية والعراق، وزيادة احتمال حدوث عمليات تسلل أو اختراق للحدود الأردنية من قبل عناصر قد تعمل على تنفيذ هجمات ضدّ الأردن أو "إسرائيل". وقد حمل تحذير العاهل الأردني الذي سبقت الإشارة إليه، حول تأثير الاعتداءات على المسجد الأقصى على جهود الحرب على "الإرهاب"، إشارة ضمنية إلى وجود تعاون بين الأردن و"إسرائيل" في هذا السياق. أما أبرز المؤشرات فكانت تسليم "إسرائيل" طائرات مروحية قتالية من طراز كوبرا Cobra للأردن، بموافقة أمريكية، وذلك بهدف مساعدة الأردن في "تأمين حدوده"، وفقاً لما نقلته وكالة رويترز Reuters عن مسؤول أمريكي مطلع على الصفقة[87]. وذلك بالإضافة إلى الأنباء التي أشارت فيها صحيفة هآرتس الإسرائيلية إلى أن الأردن يستعين بطائرات إسرائيلية لزيادة الرقابة على الحدود الأردنية السورية[88]، ومشاركة الطرفين في المناورة العسكرية الجوية المسماة "العلم الأحمر" —التي تقام سنوياً في الولايات المتحدة، والتي ركزت في شقها المتعلق بالشرق الأوسط على تعاون أردني – إسرائيلي— التي جرى خلالها تزويد طائرات أردنية بالوقود في الجوّ من طائرات إسرائيلية، في إطار هجوم على عدو متخيل، بمشاركة أمريكية[89].

3. سورية:

أ. انعكاس التغيرات الداخلية على القضية الفلسطينية:

شكّلت الأزمة السورية المستمرة منذ آذار/ مارس 2011 أكثر التغيرات العربية تأثيراً على القضية الفلسطينية؛ نظراً لما أحدثته من تغيرات على صعيد البيئة الاستراتيجية المحيطة بها، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تغير موقع الصراع العربي – الإسرائيلي ضمن الأجندة الإقليمية؛ حيث تحوّلت الأزمة السورية من أزمة داخلية إلى حرب إقليمية ودولية على النفوذ في الشرق الأوسط، وعملية تصارع على إعادة تشكيل الخريطة الجيو–سياسية للمنطقة انطلاقاً من الأرض السورية، وباتت بالتالي تحتل رأس قائمة الأولويات على أجندة دول الإقليم (الدول العربية وتركيا وإيران)، والقوى الدولية التي تملك نفوذاً ومصالح فيه (روسيا، والولايات المتحدة، والدول الأوروبية).

وقد أسهم هذا الأمر في تراجع حجم الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية بشكل متزايد خلال سنتي 2014 و2015، وخصوصاً في ظلّ اشتعال المنطقة بأزمات متعددة، ومرور القضية الفلسطينية بحالة جمود في مساري التسوية والمقاومة.

ولكن الأخطر من ذلك كله، هو ما تحمله الأزمة السورية من حرف للبوصلة عن الصراع المركزي مع المشروع الصهيوني كدخيل على المنطقة، إلى صراع بين القوى الإقليمية الأصيلة فيها، بشكل يستنزف قواها ومواردها، ويسمح لـ"إسرائيل" باغتنام الوقت لفرض المزيد من الحقائق على الأرض.

2. إضعاف الجبهة الشمالية في مواجهة "إسرائيل" استراتيجياً؛ حيث يشكّل استمرار الأزمة في سورية استنزافاً لموارد البلاد العسكرية والاقتصادية والبشرية، عدا عن تمزيقه للنسيج الاجتماعي بشكل يعوّق في الغالب قيام كيان موحد ضمن الحدود الجغرافية نفسها. ومن جملة ما يعنيه ذلك بالنسبة لـ"إسرائيل"، أن أيّ كيان سياسي سينشأ على حدودها الشمالية، سواء بقيت سورية موحدة أم لا، سيكون مستغرقاً لسنوات طويلة في ترميم ما دمرته الحرب على مختلف المستويات، مع بقاء الاحتمال قائماً في وجود تهديدات أخرى صادرة عن تنظيمات مسلحة، وليس على مستوى الدولة ككل.

وفي الوقت نفسه، فإن الأزمة السورية تمثّل استنزافاً لـ"محور الممانعة"، الذي فقد بُعده الفلسطيني مع خروج حركة حماس منه، ومع حلول الموقف من النظام السوري مكان الموقف من المقاومة في فلسطين كمعيار أساسي في تحديد صفة "الممانعة" فيه. ويشكّل استغراق حزب الله على وجه الخصوص في الأزمة السورية استنزافاً وإشغالاً لأبرز التهديدات الأمنية لـ"إسرائيل" على الجبهة الشمالية.

أما على الصعيد الميداني، فقد عانى اللاجئون الفلسطينيون في سورية، كما عانى السوريون عموماً، من تفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد نتيجة استمرار المعارك واشتدادها. وتسبب ذلك في نزوح 390 ألفاً من أصل 560 ألف لاجئ فلسطيني مسجل في سورية، حيث نزح 280 ألفاً عن مناطق سكنهم الأصلية داخل سورية، فيما غادر 110 آلاف لاجئ إلى دول أخرى، أبرزها لبنان (42 ألفاً)، والأردن (18 ألفاً)، والدول الأوروبية التي باتت مقصداً لأعداد متزايدة للاجئين،

ولا سيّما في ظلّ إغلاق الدول المحيطة بسورية حدودها أمامهم[90]. ويعيش اللاجئون الباقون في سورية (450 ألف لاجئ) في ظروف إنسانية قاسية، حيث يفتقر 95% منهم للأمن الغذائي وهم بحاجة لمساعدات إنسانية متواصلة، علماً أن هناك عشرات الآلاف من المحاصرين داخل مناطق القتال ويصعب إدخال المساعدات إليهم[91].

وقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين فقدوا حياتهم في سورية بسبب الأزمة 3,180 شخصاً، وذلك حتى مطلع آذار/ مارس 2016. فيما بلغ عدد المعتقلين 1,083 شخصاً والمفقودين 282 شخصاً[92]. وكان مخيم اليرموك واحداً من أبرز عناوين هذه المعاناة، نتيجة استمرار الحصار المفروض عليه منذ تموز/ يوليو 2013، وانقطاع الماء والكهرباء عنه، حيث بلغ عدد ضحايا هذا الحصار 185 شخصاً[93]. وقد أدت سيطرة عناصر تنظيم "الدولة الإسلامية" على المخيم في 2015/4/1 إلى إسقاط المباحثات التي كانت جارية للتوصل إلى اتفاق لتحييده، وأعادته إلى دائرة الصراع[94]، ليصبح مجدداً هدفاً للقصف بالبراميل المتفجرة من قبل النظام، مما أدى إلى تدمير مستشفى فلسطين التابع للهلال الأحمر، وهو المستشفى الوحيد داخل المخيم[95].

ب. العلاقات السورية – الفلسطينية:

أدت الأزمة السورية إلى حصر مجال العلاقات السورية – الفلسطينية في إطار ضيق متصل مباشرة بمواقف الأطراف الفلسطينية من الأزمة، وبانعكاساتها على اللاجئين الفلسطينيين في سورية.

وفي هذا السياق، استمرت القطيعة بين النظام السوري وحركة حماس على خلفية امتناعها عن تأييد خياره العسكري في مواجهة الثورة السورية، وتفضيلها سحب قياداتها من دمشق. بينما شهدت في المقابل علاقة النظام بحركة فتح تطوراً، أبرزته موافقة الحكومة السورية في 2015/8/14 على إعادة فتح مكتب حركة فتح في دمشق، واعتماد سمير الرفاعي معتمداً للحركة في سورية[96]، وذلك بعد قطيعة استمرت 33 عاماً. ويأتي هذا التطور في العلاقة استكمالاً للتحسن الذي بدأ خلال سنة 2013، حين استقبل الرئيس السوري بشار الأسد عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بصفته المبعوث الشخصي للرئيس الفلسطيني محمود عباس[97]. وبدا أن النظام السوري اختار بالتالي موقفاً مشابهاً للمواقف الرسمية العربية التقليدية التي ترى في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة في رام الله بوابة العلاقة مع الفلسطينيين، وهو ما أظهره لقاء وزير الداخلية السوري محمد الشعار في أيار/ مايو 2014 بوفد من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير برئاسة زكريا الأغا بمقر وزارة الداخلية في دمشق، لبحث أزمة اليرموك[98].

وبموازاة ذلك، حافظت دمشق على علاقتها مع الفصائل الفلسطينية الموالية لها، والتي تتخذ من دمشق مقراً أساسياً لقيادتها، وأبرزها الجبهة الشعبية – القيادة العامة وفتح الانتفاضة،

اللتان تعرضتا لانتقادات على خلفية اشتراك عناصر منهما في المعارك، إلى جانب القوات النظامية السورية، وهو ما تمّ النظر إليه على أنه توريط للفلسطينيين في الأزمة الداخلية في سورية.

وبخلاف الملفات المرتبطة مباشرة بهذه الأزمة، لم يُسجّل خلال سنتي 2014 و2015 نشاط سوري رسمي يُذكر في أيّ من التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، أو بالصراع الفلسطيني الداخلي.

ج. العلاقة مع "إسرائيل":

لم يشهد موقف النظام في سورية تجاه "إسرائيل" تغيّراً خلال سنتي 2014 و2015، حيث واصل اتهامها بدعم "الجماعات الإرهابية" وبأنها طرف في "المؤامرة" التي تستهدف سورية ومحور "الممانعة". ولكنّه حافظ في الوقت نفسه على سياسته بعدم التصعيد أو الرد عسكرياً على أيّ اعتداء إسرائيلي، وبالمحافظة على هدوء جبهة الجولان من الجانب السوري.

وبالنسبة للطرف الآخر من الأزمة السورية، لم تُبدِ قوى المعارضة تقارباً مع "إسرائيل"، باستثناء التوجه الذي انفرد به المعارض السوري كمال اللبواني، الداعي للتحالف مع تل أبيب لإسقاط النظام في سورية؛ حيث عبّر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أبرز تجمع سياسي معارض، والذي كان ينتمي إليه اللبواني، عن رفضه لتوجهات الأخير، مؤكداً على التزامه "بالمبادئ التي تبنّاها الشعب السوري طوال عقود" في ما يخص العلاقة مع "إسرائيل". كما تبرأ الائتلاف من اللبواني على خلفية الزيارة التي قام بها إلى "إسرائيل" في أيلول/ سبتمبر 2014، للمشاركة في مؤتمر لـ"مكافحة الإرهاب"[99].

وقد تكررت زيارة اللبواني إلى "إسرائيل" في شباط/ فبراير 2016، حلّ خلالها ضيفاً على الكنيست الإسرائيلي، كما التقى نائب وزير الشؤون الإقليمية في الحكومة الإسرائيلية، أيوب قرا، وعبّر له عن شكره لـ"الجهود الإنسانية" الإسرائيلية تجاه الشعب السوري، وكرر دعوة تل أبيب إلى إقامة منطقة آمنة في جنوب سورية، وتزويد السوريين بتسهيلات ميدانية[100].

وفي الوقت نفسه، فقد عبّر طرفا الأزمة السورية عن إدانتهما للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، وعبّرا عن تضامنهما مع الشعب الفلسطيني، في واحدة من مساحات الاتفاق النادرة بين الطرفين، إن لم تكن نقطة الاتفاق الوحيدة.

ولكن إشارات تطور علاقة ما بين أحد أطراف النزاع في سورية و"إسرائيل" صدرت من الشمال السوري، ومن طرف يُعدّ حليفاً للنظام في دمشق، وهو المجلس الوطني الكردستاني في سورية، الذي رحّب رئيسه شيركو عباس بدعم "إسرائيل" للدولة الكردية، وقال إن "الأكراد لم يناصبوا يوماً العداء لها، وإنهم المحرك للديمقراطية في الشرق الأوسط"[101].

أما "إسرائيل" من جهتها فقد حافظت على حجم تدخل محدود في الأزمة في سورية، تركّز على محاولة استغلال المساحات المتاحة لتحقيق بعض المكاسب المباشرة، كمعالجة جرحى سوريين في المستشفيات الإسرائيلية، وتوجيه ضربات محدودة داخل الأراضي السورية لأهداف معينة ترى فيها تهديداً يستدعي التحرك. ولكن بصورة عامة، بدا أن "إسرائيل" لعبت على التناقضات على طرفي الأزمة، باعتبار رؤيتها أن مصلحتها الاستراتيجية تتحقق عبر استمرار الأزمة في سورية لأطول زمن ممكن، دون التدخل باتجاه إسقاط النظام الذي حافظ على هدوء جبهة الجولان لعقود، وليس باتجاه تمكينه من تحقيق انتصار ينهي الصراع ويوقف بالتالي استنزاف سورية ككل.

وفي سياق لعب "إسرائيل" على تناقضات المشهد السوري، أبرزت وسائل الإعلام الإسرائيلية تقديم المستشفيات الإسرائيلية العلاج لجرحى سوريين، وقيام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بزيارة إحدى المشافي الميدانية التي تقدم لهم العلاج في الجولان المحتل في شباط/ فبراير 2014. وهو ما وصفه الائتلاف الوطني السوري المعارض بـ"المسرحية"، متهماً نتنياهو بمحاولة استثمار صورته الذهنية في عقول الشعوب العربية، والإيحاء بوجود علاقة بين الثورة السورية و"إسرائيل"[102].

وبموازاة ذلك، سعت "إسرائيل" لاغتنام ضعف القدرات العسكرية السورية لتوجيه ضربات محددة ضدّ ما بدا أنها أهداف ذات قيمة استراتيجية بالنسبة لها، وذلك في مناسبات متعددة، دون أن تلقى رداً سورياً. وفي هذا السياق، تعرضت مواقع عسكرية نظامية في جنوب سورية يومي 21 و2014/6/22 لقصف بالطائرات الحربية الإسرائيلية وقذائف الدبابات، أودى بحياة أربعة أشخاص وجرح تسعة آخرين، بالإضافة إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمواقع والمعدات[103]. كما تعرض اللواء 90 في منطقة القنيطرة لقصف جوي في 2014/7/15[104] و2014/9/4[105]، بهجومين أسفرا عن سقوط خسائر بشرية في صفوف قوات النظام. وشنت طائرات إسرائيلية غارتين على موقعين في ريف دمشق في 2014/12/7 دون وقوع خسائر بشرية[106].

واستمرت هذه الغارات خلال سنة 2015، واستهدفت مواقع عسكرية للدفاع الجوي للقوات النظامية السورية قرب حمص في 2015/3/26[107]، كما استهدفت مواقع للجيش النظامي وحزب الله في منطقة القلمون في نيسان/ أبريل 2015 أكثر من مرة[108]. ومن بين الغارات التي نفذتها "إسرائيل" في الأراضي السورية، عملية اغتيال القيادي في حزب الله محمد عيسى برفقة خمسة عناصر آخرين من الحزب في القنيطرة في 2015/1/18[109]، واغتيال سمير القنطار في غارة استهدفت مبنى سكنياً في بلدة جرمانا جنوب دمشق 2015/12/19[110].

ولكن على الرغم من أن الرئيس الأسد عدّ تلك الغارات دعماً لقوى المعارضة المسلحة، وأن "إسرائيل" تمثِّل "القوى الجوية" لتلك الجماعات، فإن محدودية الأهداف التي ضربتها الغارات،

وإبداء قيادات عسكرية وأمنية سابقة تفضيلها لبقاء نظام الأسد الذي حافظ على هدوء جبهة الجولان نحو أربعين عاماً، هي عوامل تشير إلى أن الغارات الموضعية الإسرائيلية جاءت بهدف إضعاف سورية استراتيجياً، ولم تكن بهدف الإخلال بميزان القوى العسكرية بين طرفي النزاع في سورية لصالح أحد منهما. لا سيّما وأن تلك الآراء تزامنت مع تأييد "إسرائيل" للحلف الدولي ضدّ تنظيم "الدولة الإسلامية"، باعتباره يشكّل تهديداً لها هو الآخر، ومع التحذير من أن خيار بقاء الأسد يبقى مفضلاً على احتمال صعود حركات جهادية "سنية" يصعب ضبطها على الحدود، وتولد بالتالي تجربة تشابه حركة حماس في غزة.

وقد برزت في هذا السياق تصريحات الجنرال دان حالوتس Dan Halutz، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، الذي قال إن "الأمر لا يحتاج إلى كثير من الشرح، فقد حافظ نظام عائلة الأسد على الحدود مع إسرائيل هادئة لمدة 40 عاماً، في حين أن هذه الحدود اشتعلت بمجرد أن تعرض استقرار هذا النظام للخطر". وفي السياق ذاته، قال إسحق موردخاي Yitzhak Mordechai، وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق، إنه على الرغم من علاقة النظام السوري القوية بكل من إيران وحزب الله، إلا أن مخاطره تبقى أقل بكثير من مخاطر الحركات الجهادية السنية[111].

4. لبنان:

أ. انعكاس التغيرات الداخلية على القضية الفلسطينية:

استمر تأثر لبنان خلال سنتي 2014 و2015 إلى حدّ كبير بالأزمة في سورية، وخصوصاً مع زيادة تورط حزب الله اللبناني في المعارك الدائرة فيها، واستمرار أزمة اللاجئين القادمين من سورية بتشكيل عامل ضغط إضافي على الأوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية، في بلد يعاني من انهيار في نظامه السياسي، وفي بناه التحتية وشبكة خدماته الأساسية.

أما أبرز الآثار المترتبة على هذا الملف فيما يتصل بالقضية الفلسطينية، فقد تمثّلت في استنزاف القدرات العسكرية والبشرية لحزب الله، الذي يشكّل قوة المقاومة الأساسية في الجبهة الشمالية لـ"إسرائيل"، وتحول جبهة الحرب في سورية إلى جبهة المواجهة الرئيسية بالنسبة له، وزيادة توتر العلاقة بينه وبين غالبية الدول العربية في المنطقة.

ومع أن الحزب يُصر على رؤيته بأن دفاعه عن النظام في سورية هو دفاع عن محور الممانعة، وأنه يصبّ بالضرورة في خانة الدفاع عن القضية الفلسطينية ومواجهة المشروع الصهيوني، إلا أن هذا لم يحُل دون خسارته لجزء كبير من الدعم الشعبي الذي كان يتمتع به في مقاومته لـ"إسرائيل"، سواء على الصعيد الداخلي أم على صعيد العالم العربي. وذلك في ظلّ تغير نظرة الكثيرين إليه من حركة مقاومة إلى "ميليشيا" تدافع عن نظام يقمع ثورة شعبية، أو إلى ذراع لإيران

في المنطقة، وخصوصاً في ظلّ تداخل البعد الطائفي مع السياسي في الأحداث التي يختار التعليق عليها أو الانحياز إلى طرف فيها، كأزمة البحرين والأزمة اليمنية، بالإضافة إلى الأزمة في سورية.

وإلى جانب خسارة الدعم الشعبي العربي، فقد أدى تدخل الحزب في سورية إلى زيادة عمق الأزمة بينه وبين خصومه السياسيين في لبنان، وإلى زيادة الاستقطاب والاحتقان الشعبي بين جمهور الحزب وحلفائه من جهة، وجمهور خصومه من جهة أخرى، مع تزايد النظرة إليه كمصدر تهديد داخلي مسلح، علاوة على اعتبار تدخله العسكري في سورية يشكّل مصدراً لاستيراد تهديد خارجي إلى الأرض اللبنانية.

كما أن تصاعد التوتر بين حزب الله والأنظمة العربية التي تعارض نظام الأسد، وخصوصاً السعودية، قاد إلى تصنيفه كـ"منظمة إرهابية" من قبل دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية في آذار/ مارس 2016[112].

في الوقت نفسه، فإن المواقف السلبية تجاه حزب الله في المنطقة عقّدت الأمور بالنسبة للمقاومة الفلسطينية، ووضعتها في دائرة التشكيك والاستهداف من جمهورها على خلفية علاقاتها مع الحزب، حتى وإن حصرت اتفاقها معه في إطار مواجهة "إسرائيل"، دون أن تتبنى مواقفه تجاه أيّ من أزمات المنطقة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن علاقات حزب الله بحركة حماس قد شهدت تحسناً خلال سنتي 2014 و2015، وهو ما أشار إليه الأمين العام للحزب حسن نصر الله بقوله إن العلاقة تمّ ترميمها بدرجة عالية بمعزل عن الملف السوري، "الذي لم يصل النقاش حوله إلى أيّ مكان"[113].

وفي المحصلة، فإن كل هذه التغيرات عَنَت تَشكُّل بيئة معادية أو مخاصمة للحزب في محيطه الاستراتيجي، وعلى جبهته الداخلية، وبالتالي زيادة مصادر التهديد، ولكنها لم تُحدث في المقابل تحولاً مشابهاً على صعيد البيئة الاستراتيجية بالنسبة لـ"إسرائيل". على العكس من ذلك، فإن انشغال مصادر التهديد الرئيسية على الجبهة الشمالية بمواجهات مع أطراف داخلية (أو خارجية) أخرى، عنى لـ"إسرائيل" إضعاف القوى الذاتية لجميع تلك الأطراف، ولا مانع بالتالي من استمرار الحرب، طالما أن ذلك سيؤدي إلى الحؤول دون قيام أيّ كيان مستقر قادر على تشكيل خطر على تلك الجبهة.

ب. العلاقات اللبنانية – الفلسطينية:

قلل استمرار أزمات لبنان على الصعيد السياسي والاقتصادي والخدماتي، من فرص تحقيق تطور على صعيد العلاقات اللبنانية – الفلسطينية، وخصوصاً في ظلّ عدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وعدم إجراء انتخابات نيابية على الرغم من مرور نحو عامين على استحقاقها، وتعطّل

عمل الحكومة نتيجة للخلاف المستمر بين مكوناتها في غالبية الملفات، حتى المتعلقة منها بأبسط الخدمات الأساسية.

فإلى جانب عرقلة تلك الأزمات للحراك الديبلوماسي الفعال للحكومة على صعيد علاقاتها الخارجية، فإنها حالت أيضاً دون قدرة الحكومة على معالجة أيّ ملفات مرتبطة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتحسين ظروفهم المعيشية والاقتصادية، إذ إنها غير قادرة على معالجة أزمات المواطنين اللبنانيين بالدرجة الأولى؛ وخصوصاً في ظلّ طغيان ملف اللاجئين السوريين على ملف الوجود الفلسطيني في لبنان.

وقد جاء ذلك على الرغم من أن الفصائل والقوى الفلسطينية حاولت القيام بحراك إيجابي في هذا الملف، تمثّل في تقديم مبادرة موحدة لحماية الوجود الفلسطيني في لبنان وتعزيز العلاقات اللبنانية – الفلسطينية، حصلت على مباركة رئاسة السلطة الفلسطينية وقيادة المكتب السياسي لحماس، مشكّلة حالة توافق وطني "نادرة"، أزالت واحدة من أبرز العقبات التي كانت الدولة والقوى السياسية اللبنانية تطالب الفلسطينيين بحلها[114].

وقد هدفت المبادرة إلى "المحافظة على المخيمات الفلسطينية وتحييدها باعتبارها عنوان قضية اللاجئين" وإلى "دعم وحدة لبنان وأمنه واستقراره وتعزيز العلاقات اللبنانية – الفلسطينية"، وذلك عبر "التأكيد على سياسة الحياد الإيجابي وعدم التدخل في الشأن الداخلي اللبناني ورفض زجّ الفلسطينيين في التجاذبات والصراعات الداخلية اللبنانية"، و"الحيلولة دون أن تكون المخيمات الفلسطينية منطلقاً لأية أعمال من شأنها المساس بالأمن في لبنان"، و"رفض استقبال أو إيواء لأية عناصر متورطة بأعمال أمنية في المخيمات"[115].

ولكن غياب التوافق السياسي لدى الطرف اللبناني حال دون التقاط هذه المبادرة، وهو ما أشار إليه وزير الداخلية اللبناني نهاد المشنوق في معرض حديثه عن السلاح الفلسطيني في لبنان، حيث رأى أن "السلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها ليس له أيّ مبرر". ولكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن سحب هذا السلاح يحتاج إلى "تفاهمات سياسية غير متوفرة الآن"، مما يجعل الحكومة اللبنانية "غير قادرة على القيام بهذه المهمة". وأجاب عند سؤاله عن إقرار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين بالقول إن هذه الحقوق أقرت بالفعل في قانون العمل، ولكن المشكلة أنه "لا الفلسطينيون يعرفون كيفية تفسيره، ولا اللبنانيون يعرفون كيفية تطبيقه"[116].

وكدلالة على عدم تمكن المبادرة من إحداث تغيُّر فِعْليٍ، فإن الملف الأمني في المخيمات بقي الملف الأبرز الذي يستحضر الحديث عن الوجود الفلسطيني في لبنان على المستويين السياسي والإعلامي، وخصوصاً عند وقوع حوادث أمنية داخل المخيمات أو اتهام عناصر موجودة فيها بالضلوع في مخططات أو أعمال تمس بالأمن اللبناني.

أبرز هذه الأحداث تمثّل في اغتيال اللبناني مروان عيسى، أحد عناصر حزب الله، داخل مخيم عين الحلوة في نيسان/ أبريل 2015، والذي أطلقت على أثره تحذيرات للفلسطينيين من نقل تجربة مخيم اليرموك في سورية إلى عين الحلوة، وذلك على لسان كل من رئيس فرع مخابرات الجيش اللبناني في الجنوب العميد علي شحرور[117]، ونائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله نبيل قاووق[118]. وقد فاقم مقتل الفلسطيني مجاهد بلعوس، أحد عناصر سرايا المقاومة الموالية لحزب الله في المخيم، بعدها بوقت قصير، من حدة الموقف، في ظلّ عدم إلقاء القوة الأمنية الفلسطينية المشتركة القبض على المتهم بقتل الشابين[119].

من جهة أخرى، شكّلت زيارة البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي إلى الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 في أيار/ مايو 2014 إحدى أبرز التطورات في إطار العلاقات الفلسطينية – اللبنانية. وقلّد الرئيس محمود عباس البطريرك وسام نجمة القدس عند زيارته مدينة بيت لحم، وهو ما عدّه الراعي "شرفاً للكنيسة والشعب اللبناني"[120]. إلا أن زيارة الراعي إلى "إسرائيل" ولقاءه أفراداً سابقين في ميليشيات لحد، أثارت انتقادات عربية ولبنانية، علماً أن البطريرك رفض اعتبارهم خونة ومتعاونين، وناقش معهم مطلب عودتهم إلى لبنان[121].

ج. لبنان و"إسرائيل":

استمر الهدوء الحذر على الجبهة اللبنانية مع "إسرائيل" بصورة عامة خلال سنتي 2014 و2015، إلا أنه كان مشوباً بجولات تصعيد محدودة، بدا أنها كانت مدروسة بعناية من كلا الطرفين لتجنب الدخول في مواجهة واسعة النطاق، قد لا تخدم بالضرورة مصالح أيّ منهما في تلك المرحلة. كان استمرار حالة العداء بين "إسرائيل" ولبنان، وتحديداً مع حزب الله، واضحاً من خلال التطورات الميدانية كما في التصريحات السياسية للطرفين.

ميدانياً، بادرت "إسرائيل" للتصعيد في أكثر من مناسبة من خلال القيام بضربات موجهة بعناية لتحقيق أهداف محددة، كان من أبرزها تفجير جهاز تجسس في بلدة عدلون اللبنانية في 2014/9/5، إثر اكتشافه من أحد عناصر حزب الله، الذي استشهد نتيجة الانفجار. وقد ردّ الحزب على ذلك الاعتداء بتنفيذ عملية ضدّ دورية عسكرية إسرائيلية في مزارع شبعا في 2014/10/7، قصفت "إسرائيل" على إثرها موقعين للحزب في الجنوب[122]. كما نفذت "إسرائيل" اغتيالات ضدّ عناصر وقيادات من حزب الله صنفتهم كتهديد مباشر لها، كان أبرزها اغتيال القيادي محمد عيسى برفقة خمسة عناصر آخرين من الحزب، بينهم جهاد عماد مغنية، في 2015/1/18، واغتيال سمير القنطار عميد الأسرى اللبنانيين المحررين من سجون الاحتلال في 2015/12/19. وتجدر الإشارة إلى أن المعلق العسكري الإسرائيلي في صحيفة هآرتس، عاموس هرئيل Amos Harel، كان قد أشار قبل

نحو شهر من اغتيال جهاد مغنية إلى تقديرات استخبارية إسرائيلية تتحدث عن تأسيس حزب الله شبكة عسكرية في الجولان، بقيادة كل من مغنية والقنطار[123].

أما على صعيد التصريحات والمواقف السياسية، فقد شدد الأمين العام لحزب الله على أن قتال الحزب في سورية لم يؤثر على جاهزيته القتالية لرد أيّ عدوان إسرائيلي، موضحاً أن لدى عناصره القدرة على نقل المعارك الميدانية إلى داخل الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، علاوة عن تطور القدرة الصاروخية التي يمتلكها. وأضاف نصر الله أن فلسطين ما تزال تشكّل القضية المركزية بالنسبة له[124].

كما عبّر نصر الله عن تأييده للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة خلال عدوان صيف 2014، ولكن كان من الملاحظ، على غير العادة، تأخر توجه نصر الله لجمهور الحزب بإعلان هذا التأييد لأكثر من أسبوعين بعد بدء العدوان، مع الإشارة إلى أنه لوحظ أيضاً انتشار نبرة سلبية بين هذا الجمهور تجاه حركة حماس هذه المرة. وربما يكون هذا الأمر هو ما دفع نصر الله إلى الدعوة إلى "وضع كل الحساسيات والخلافات والاختلافات حول القضايا الأخرى جانباً"[125].

5. السعودية ودول الخليج:

أ. انعكاس التغيرات الداخلية والإقليمية على القضية الفلسطينية:

أظهر تفاعل دول الخليج العربي مع التطورات المختلفة التي شهدها العالم العربي خلال سنتي 2014 و2015 تزايد انشغال هذه الدول عن القضية الفلسطينية، لحساب عدد من الملفات الأخرى المرتبطة بالتغيرات التي تشهدها الدول العربية منذ انطلاق شرارة الربيع العربي في مطلع سنة 2011، والتي قادت عملياً لإطلاق عملية إعادة تشكيل الخريطة الجيو–سياسية للمنطقة. فقد أظهر السلوك السياسي لدول الخليج عموماً، والسعودية خصوصاً، تزايد أولوية الصراع على النفوذ الإقليمي مع إيران وحلفائها، ومواجهة خطر "الإرهاب" المتمثل حالياً بتنظيم "الدولة الإسلامية" بصورة أساسية، على الصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك من خلال الأهمية التي أولتها للتعامل مع الأزمة في كل من مصر، واليمن، وسورية، ولبنان.

وقد شكّل إطلاق عملية "عاصفة الحزم" في آذار/ مارس 2015، التي ضمت تحالفاً من عشر دول عربية بقيادة السعودية لتوجيه ضربة عسكرية للحوثيين في اليمن عقب سيطرتهم على العاصمة صنعاء، بالإضافة إلى تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي لحزب الله اللبناني كـ"منظمة إرهابية" في آذار مارس/ 2016، أبرز المؤشرات على الأولوية التي باتت توليها السعودية ودول الخليج لمواجهة إيران وحلفائها في الدول العربية.

ويمكن القول إن قطر كانت مجدداً الأكثر موازنة بين اهتمامها بالقضية الفلسطينية وانشغالاتها الإقليمية الأخرى مقارنة ببقية دول الخليج، وخصوصاً في ملف دعم قطاع غزة وفي علاقتها مع كل من السلطة في رام الله وحركة حماس.

ب. الموقف من الصراع الفلسطيني الداخلي:

حافظت دول مجلس التعاون الخليجي بصورة عامة على علاقاتها مع الفلسطينيين ضمن الأطر نفسها، الأقرب عموماً لموقف قيادة السلطة الفلسطينية وحركة فتح، سواء في صراعها الداخلي أم في تبنيها خيار التسوية مع "إسرائيل"، باستثناء قطر التي حافظت على علاقات متميزة مع حركة حماس مقارنة ببقية الدول، إلى جانب علاقاتها مع قيادة السلطة.

وقد رحبت دول الخليج عبر مجلس وزراء خارجيتها باتفاق المصالحة الفلسطينية الذي تمّ التوقيع عليه في قطاع غزة في نيسان/ أبريل 2014، وبتشكيل حكومة الوفاق الوطني[126]. وكانت قطر مجدداً هي الأكثر تفاعلاً مع هذا الملف، حيث كانت قد عبّرت عن استعدادها لعقد قمة عربية لتحقيق تلك المصالحة، قبل توقيع الاتفاق[127]، إلا أن إصرار مصر على الاحتفاظ بالملف حال دون تمكين قطر من ترجمة استعدادها إلى دور فعلي مباشر. ولكن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد استقبل الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في لقاء مشترك لتهنئتهما على توقيع الاتفاق[128].

أما التطور الأبرز على صعيد العلاقات الخليجية – الفلسطينية فكان تحسن العلاقات بين السعودية وحركة حماس بعد تولي السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد السلطة في كانون الثاني/ يناير 2015، والذي سعى للتخفيف من الاحتقان بين السعودية وكل من حركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين في إطار جهوده لاحتواء الخلافات مع الأطراف "السنّية"، تحضيراً لتصعيد المواجهة مع إيران.

وعقب هذا التحسن، كان من الملفت تأييد حماس لعاصفة الحزم السعودية في اليمن، في بيان حرصت على موازنته بشكل دقيق لمراعاة عدم تفجير الخلاف مجدداً مع إيران[129].

كما زار وفد من الحركة بقيادة خالد مشعل الرياض في تموز/ يوليو 2015، والتقى خلالها بالعاهل السعودي وولي عهده وبرئيس الاستخبارات[130]، حيث قامت السلطات السعودية بإطلاق سراح عدد من أعضاء حماس المعتقلين منذ كانون الأول/ ديسمبر 2014 (أواخر أيام الملك عبد الله)، على ذمة قضايا مالية مرتبطة بجمع التبرعات وتحويلها لدعم الشعب الفلسطيني في الداخل ودعم المقاومة، دون إذن رسمي. إلا أن عدم اهتمام وسائل الإعلام السعودية بالزيارة[131]، وتصريحات وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، بأنها كانت لأداء مناسك العمرة[132]، أظهرا عدم رغبة الرياض في إعطائها أبعاداً سياسية مهمة.

ج. الموقف من عملية التسوية:

لم يشهد موقف دول الخليج العربي من عملية التسوية أيّ تغيير خلال سنتي 2014 و2015، إذ واصلت تمسكها بالمبادرة العربية للسلام التي كانت السعودية قد أطلقتها خلال القمة العربية التي عُقدت في بيروت في سنة 2002، ودعمت في المقابل تحركات رئيس السلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمواجهة "إسرائيل" في ظلّ انسداد أفق المفاوضات.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المواقف صدرت في غالبيتها العظمى عبر جامعة الدول العربية، ولم تتخذ دول مجلس التعاون الخليجي مبادرات خاصة بها خارج هذا السياق، سواء بصورة جماعية أم فردية؛ حيث بقيت المواقف الصادرة عن قادة دول المجلس واجتماعاتهم المشتركة ضمن السياق التقليدي المؤيد للحقوق الفلسطينية، والمندد بالانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وإجراءاته التهويدية في القدس والمسجد الأقصى.

د. الدعم المالي:

ما يزال الدعم المالي أحد أبرز مجالات تفاعل دول مجلس التعاون الخليجي مع القضية الفلسطينية، وقد تمّ توجيه هذا الدعم خلال سنتي 2014 و2015، كما في السنوات التي سبقتها، إلى ميزانية السلطة الفلسطينية، وإعادة إعمار قطاع غزة، ووكالة الأونروا، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع خيرية لدعم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ودول اللجوء.

ولكن على الرغم من مقررات الجامعة العربية بتوفير شبكة أمان مالية لميزانية السلطة بقيمة 100 مليون دولار شهرياً، إلا أن التقارير الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية حول الإيرادات من الدعم الخارجي تُظهر أن السعودية كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي أوفت بالتزاماتها بصورة منتظمة تقريباً طوال سنتي 2014 و2015، وبلغت قيمة المساعدات التي حولتها للسلطة خلال السنتين قرابة 439 مليون دولار أمريكي. فيما قدمت قطر دعماً بقيمة 146 مليون دولار في سنة 2014، دون تقديم أيّ دعم في 2015. وبلغت قيمة الدعم المقدم من سلطنة عُمان نحو 36 مليون دولار[133].

كما كانت السعودية مصدر الدعم الخليجي الأكبر لميزانية وكالة لأونروا، حيث تشير التقارير التي نشرتها الوكالة عن مصادر الدعم الحكومي وغير الحكومي لسنة 2014 إلى أن الرياض قدمت قرابة 103.5 ملايين دولار بصورة مباشرة، و1.54 مليون دولار عبر مؤسسات غير حكومية[134].

وبينما قدمت حكومة الإمارات 16.8 مليون دولار، إلا أن القدر الأكبر من الدعم الإماراتي قُدّم عبر المنظمات غير الحكومية المختلفة، وخصوصاً الهلال الأحمر الإماراتي، وبلغت قيمته الإجمالية نحو 46.4 مليون دولار. أما الكويت فقدمت 17 مليون دولار بشكل مباشر، و70 ألف دولار عبر

الهلال الأحمر الكويتي، وقدمت قطر 2.1 مليون دولار كإسهام حكومي و350 ألف دولار عبر الهلال الأحمر القطري، وأسهمت عُمان بمبلغ 742 ألف دولار، والبحرين بـ 50 ألف دولار، تُضاف إليها 5.76 ملايين دولار قُدّمت عبر المؤسسة الخيرية الملكية البحرينية[135].

كما كان الإسهام الخليجي هو الأكبر في مؤتمر إعادة إعمار قطاع غزة الذي دعت إليه مصر في شرم الشيخ في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، وبلغت قيمة تعهداته الإجمالية 5.4 مليارات دولار، حيث تعهدت قطر بتقديم مليار دولار، فيما تعهدت السعودية بنصف مليار دولار، وتعهدت الإمارات والكويت بتقديم 200 مليون دولار من كل منهما[136].

6. دول عربية أخرى:

حمل استمرار الأزمات في عدد من الدول العربية الأبعد جغرافياً عن فلسطين تأثيرات جلية على مدى تفاعلها مع القضية الفلسطينية خلال سنتي 2014 و2015، حيث انشغل كل من العراق واليمن وليبيا بأزماته الداخلية بصورة كاملة تقريباً، على المستويين الرسمي والشعبي.

أما دول المغرب العربي، فلم تشهد مواقفها وسياستها تجاه القضية الفلسطينية تغيراً بصورة عامة، وحافظت على تفاعلها مع تطورات القضية عبر جامعة الدول العربية بشكل أساسي. وشكّل العدوان على غزة المحطة الأبرز التي شهدت تفاعلاً مباشراً، عبرت عنه المواقف السياسية المؤيدة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والمساعدات والطواقم الطبية التي توجهت للقطاع إما بمبادرات رسمية أو شعبية.

ولكن بالنسبة لتونس، تجدر الإشارة إلى أن تراجع حضور القضية الفلسطينية في خطابها الرسمي كان واضحاً مع انتهاء ولاية الرئيس منصف المرزوقي وانتخاب الباجي قائد السبسي رئيساً للبلاد في نهاية 2014. فبخلاف مواقف المرزوقي الذي كان متابعاً لتطورات القضية الفلسطينية، ومتفاعلاً بصورة دائمة معها، وواضحاً في دعمه للمقاومة الفلسطينية، فقد جاءت مواقف السبسي أقرب للمواقف العربية الرسمية التقليدية.

ولم يشهد السودان كذلك تغيرات في موقفه تجاه القضية الفلسطينية، وحافظ على علاقته مع حركة حماس، على الرغم من أن علاقته الإيجابية مع الإخوان المسلمين تسببت في وضعه في دائرة الاتهام من قبل عدد من دول الخليج وهددت علاقاته معها.

وكان السودان مجدداً هدفاً لغارات تُتهم "إسرائيل" بالمسؤولية عنها، حيث تعرض موقع في مدينة أم درمان شمال الخرطوم لغارة جوية في 2015/5/5، يُشتبه بأنها استهدفت مصنعاً للصواريخ بعيدة المدى[137].

وتجدر الإشارة إلى أن السودان كان قد اتهم "إسرائيل" في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 بالمسؤولية عن غارة أدت لتدمير مصنع اليرموك للصناعات العسكرية جنوب الخرطوم[138]، وبينما رفضت "إسرائيل" التعقيب على الحادث، ذكرت مواقع إسرائيلية أن الفرقة الـ 13 التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي نفذت الغارة، بحجة أنه يزود حماس بالأسلحة والصواريخ[139].

كما أعلنت الأجهزة الأمنية السودانية في آذار/ مارس 2014 القبض على شبكة تجسس إسرائيلية، متورطة في الغارات التي شهدتها المنطقة الشرقية من البلاد، في كانون الثاني/ يناير 2009 ونيسان/ أبريل 2011[140].

ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع

شكّلت انتكاسة الثورات العربية، وخصوصاً في مصر، أبرز المتغيرات المؤثرة في الجو العام تجاه التطبيع العربي مع "إسرائيل" خلال سنتي 2014 و2015؛ حيث سمح هذا التغيير بعودة الهوة بين المواقف الرسمية والشعبية من التطبيع إلى سابق عهدها، مع إعادته للمواقف الشعبية الرافضة للتطبيع إلى موقع متأخر في قائمة العوامل المؤثرة على السلطة الحاكمة.

وفي حين لم تُسجّل اختراقات كبرى على صعيد إقامة علاقات رسمية بين "إسرائيل" والدول العربية التي لم تكن تمتلك علاقات سابقة معها، فقد عزّز الملف الاقتصادي موقعه المتقدّم كأبرز مجالات التطبيع الحالية والمستقبلية، وخصوصاً مع تحوّل "إسرائيل" إلى دولة مصدّرة للطاقة، وهو المجال الذي تركّزت فيه غالبية التعاملات العربية الإسرائيلية خلال سنتي 2014 و2015، لا سيّما مع مصر والأردن.

وقد جاءت مشاركة وزير الطاقة الإسرائيلي في مؤتمر للطاقة المتجددة في أبو ظبي في كانون الثاني/ يناير 2014 أيضاً في هذا السياق، وأسفرت حينها عن إعلان الكويت مقاطعتها للمؤتمر نتيجة لذلك[141].

في مصر، تبددت أجواء الرفض الرسمي للتعامل مع "إسرائيل" على مدى سنتي 2014 و2015، والتي كانت قد برزت إثر ثورة 2011/1/25 وفي ظل حكم الرئيس المصري المعزول محمد مرسي. وجاء ذلك استمراراً للمسار الذي بدأ منذ انقلاب تموز/ يوليو 2013، مستفيداً من تراجع تأثير الحراك الشعبي وموقفه السلبي تجاه التعامل مع "إسرائيل" مقارنة بما كانت عليه الحال بُعيد الثورة. هذا التحول علّق عليه اللواء المتقاعد عاموس جلعاد، رئيس الدائرة السياسية – الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، بقوله إن "الكراهية لإسرائيل تراجعت" في مصر بعد الإطاحة بمرسي، وذلك في معرض تقييمه لخريطة التهديدات الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل"[142].

وعلى العكس مما شهدته المرحلة التحضيرية للانتخابات الرئاسية سنة 2012، والتي كانت المواقف السلبية تجاه "إسرائيل" بأشكال مختلفة واضحة فيها، من قبيل رفض التطبيع والعزم على تخفيض مستوى العلاقات و"خنق" اتفاق كامب ديفيد أو تعديل بعض بنوده، أو المحافظة على "سلام بارد"[143]، فقد كان التشديد على استقرار هذه الاتفاقات حاضراً بوضوح في مواقف المرشح الفعلي الأبرز للرئاسة في انتخابات 2014، والرئيس المصري لاحقاً، عبد الفتاح السيسي، والتي تمت الإشارة إليها سابقاً.

وإلى جانب ارتفاع مستوى التنسيق الأمني بين مصر و"إسرائيل" لزيادة عديد الجيش المصري وعتاده في سيناء وتنسيق عملياته العسكرية لضبط الوضع الأمني فيها، فقد شكّلت عودة السفير المصري إلى تل أبيب في حزيران/ يونيو 2015، بعد غياب دام نحو ثلاثة أعوام، أبرز مؤشرات عودة العلاقات المصرية – الإسرائيلية إلى سابق عهدها.

في الأردن، وعلى الرغم من تواصل الحملات الشعبية لمقاومة التطبيع وتصاعد المواقف النيابية الرافضة له، وتوتر العلاقات بين عمّان وتل أبيب على المستوى السياسي، فقد استمر النشاط التطبيعي الرسمي مع "إسرائيل"، مع تركّزه في المجالين الاقتصادي والأمني. وهو الأمر الذي تمت الإشارة إليه سابقاً في هذا الفصل ضمن استعراض التطورات في علاقة الأردن مع "إسرائيل".

على صعيد العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" والدول العربية بشكل عام، فقد سجّل إجمالي حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وشركائها الاقتصاديين العرب الثلاثة الأبرز (مصر والأردن والمغرب) نمواً بنسبة 20% خلال سنتي 2014 و2015 (مقارنة بنهاية 2013)، وفقاً للإحصاءات الإسرائيلية. وكان النمو الأبرز خلال سنة 2014 بنسبة بلغت 19%، في حين لم يتجاوز النمو في 2015 نسبة 1% (انظر جدول 3/1). وجاء ذلك بعكس الاتجاه الذي شهده حجم هذا التبادل في سنتي 2012 و2013، والذي سجل تراجعاً بنسبة 28% مقارنة بسنة 2011[144].

جدول 3/1: حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية 2012–2015 (بالمليون دولار)[145]

البلد	2012	2013	2014	2015
مصر	266.3	169.7	206.2	167.7
الأردن	359.5	365	485.9	510
المغرب	29	60.7	17.2	38.6
المجموع	**654.8**	**595.4**	**709.3**	**716.3**

جاء هذا النمو بشكل أساسي نتيجة زيادة حجم التبادل التجاري مع الأردن بنسبة 39.7% ما بين سنتي 2013 و2015، علماً أن حصة الأردن من إجمالي حجم التبادل التجاري بين الدول

الثلاثة المذكورة و"إسرائيل" تزايدت بشكل مطّرد من 55% إلى 71%. وقد تركّز هذا النمو بصورة أساسية في حجم الواردات من الأردن، حيث زادت قيمتها من 266.5 مليون دولار سنة 2013 إلى 410.5 مليون دولار سنة 2015، بنسبة نمو بلغت 54%، في حين بقي حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن ضمن الحدود نفسها، مسجلاً زيادة طفيفة بنسبة 1% (انظر جدول 3/2)[146].

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة 2010–2015، فإن الاتجاه العام لميزان التبادل التجاري بين "إسرائيل" والأردن صبّ في زيادة أهمية "إسرائيل" كسوق للصادرات الأردنية، مع تسجيل متوسط نمو سنوي بنسبة 34.3%، وزيادة في قيمتها الإجمالية من 94.1 مليون دولار سنة 2010 إلى 410.5 ملايين دولار سنة 2015. وذلك بالتزامن مع تراجع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن بصورة عامة، حيث انخفضت من 185.6 مليون دولار سنة 2010 إلى 99.5 مليون دولار سنة 2015[147].

في المقابل، فقد تراجع حجم التبادل التجاري الإسرائيلي مع كل من مصر والمغرب بصورة عامة، حيث تراجع مع نهاية 2015 بنسبة 1.2% و36.4% على التوالي مقارنة بسنة 2013[148].

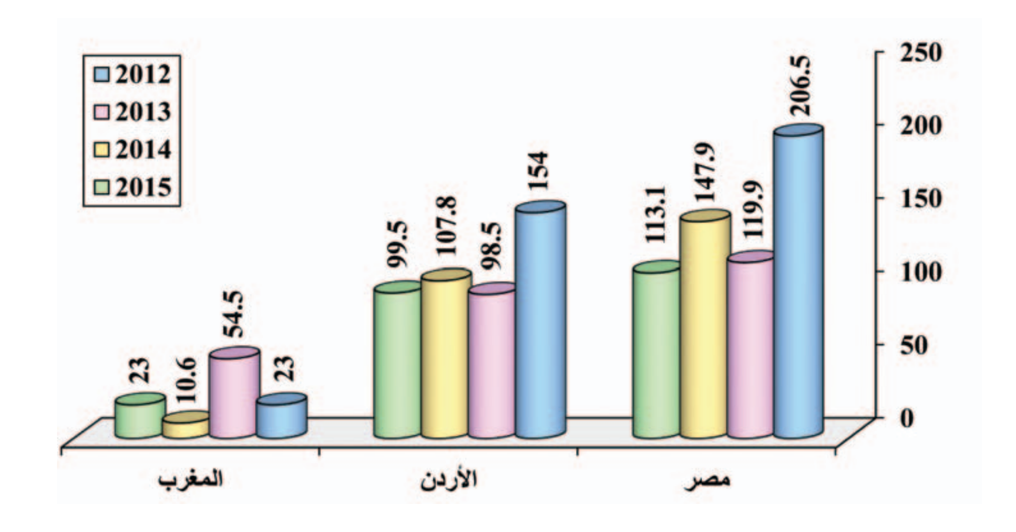
بالنسبة لمصر، فقد تراجعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إليها من 119.9 مليون دولار في سنة 2013 إلى 113.1 مليون دولار سنة 2015، أي بنسبة 5.7%، فيما ارتفعت قيمة الواردات الإسرائيلية منها بنسبة 9.6%، من 49.8 مليون دولار سنة 2013 إلى 54.6 مليون دولار سنة 2015[149].

أما المغرب، فقد تراجعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إليها بنسبة 57.8%، حيث انخفضت من 54.5 مليون دولار سنة 2013 إلى 23 مليون دولار سنة 2015، فيما ارتفعت قيمة الواردات الإسرائيلية منها بشكل ملحوظ، حيث زادت من 6.2 ملايين دولار سنة 2013 إلى 15.6 مليون دولار سنة 2015، أي بنسبة 151.6%[150].

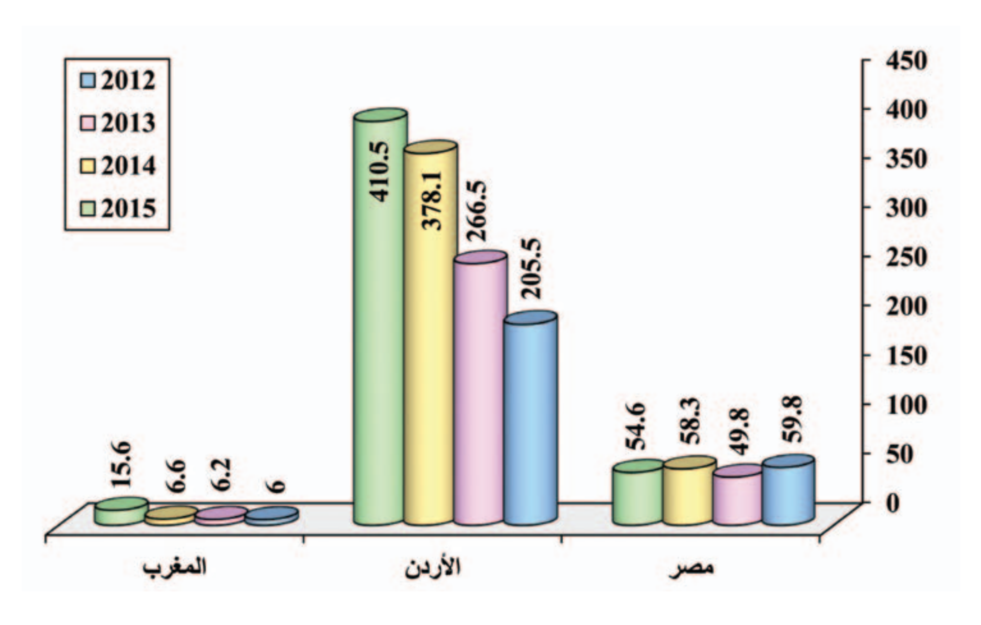
جدول 3/2: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2012–2015 (بالمليون دولار)[151]

البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2012	2013	2014	2015	2012	2013	2014	2015
مصر	206.5	119.9	147.9	113.1	59.8	49.8	58.3	54.6
الأردن	154	98.5	107.8	99.5	205.5	266.5	378.1	410.5
المغرب	23	54.5	10.6	23	6	6.2	6.6	15.6

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2012–2015 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2012–2015 (بالمليون دولار)



ولكن تجدر الإشارة إلى أن التراجع الإجمالي في حجم الصادرات الإسرائيلية إلى كل من مصر والأردن سيأخذ اتجاهاً معاكساً تماماً في حال بدأت "إسرائيل" بتصدير الغاز إليهما بموجب العقود الأولية التي تمّ توقيعها مع خمس شركات في البلدين. وقد تمّ في هذا السياق توقيع اتفاقيات أولية مع ثلاث شركات أردنية خلال سنة 2014 لاستيراد الغاز الإسرائيلي على مدى 15 عاماً، كان أبرزها مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية التي وقعت مذكرة تفاهم لاستيراد 45 مليار م^3 من الغاز بقيمة إجمالية قدّرت بنحو 15 مليار دولار[152]، بالإضافة إلى اتفاقيتين وقعتهما شركتا

البوتاس العربية وبرومين التابعة لها لاستيراد الغاز من حقل تامار، في صفقة قدّرت قيمتها بـ 771 مليون دولار[153].

أما في مصر، فقد قامت شركتا يونيون فينوسا Union Fenosa Gas (UFG) الإسبانية وبريتش بتروليوم British Petroleum (BP) بتوقيع اتفاقيتين هما الأكبر عربياً لاستيراد الغاز الإسرائيلي لمحطات الغاز المسال التابعة لكل منهما في مصر، لمدة 15 عاماً. وتتضمن الصفقة الأولى مع يونيون فينوسا استيراد 67.5 مليار م^3 من الغاز من حقل تامار، بقيمة إجمالية قدّرت بنحو 20 مليار دولار[154]، فيما تنص الاتفاقية الثانية على استيراد 105 مليارات م^3 من الغاز من حقل ليفياثان Leviathan gas field، بقيمة إجمالية قُدّرت بنحو 30 مليار دولار[155].

وإلى جانب العائدات الاقتصادية التي يتوقّع أن تجنيها "إسرائيل" من صفقات الغاز من مصر والأردن، فإن موقعها الجغرافي القريب قد يجعل منها خياراً أكثر ملاءمة وتنافسية لشراء الغاز من الناحية الاقتصادية، وخصوصاً في حال إنشاء شبكة لنقل الغاز، مما يزيد بالتالي من أهميتها كشريك أساسي في قطاع الطاقة بالنسبة لهاتين الدولتين.

رابعاً: الموقف العربي الشعبي وتوجهاته

استمرت الأزمات السياسية الداخلية في عدد من الدول العربية بإلقاء ظلالها على التفاعل الشعبي مع القضية الفلسطينية خلال سنتي 2014 و2015، وخصوصاً مع وجود هذه الأزمات في اثنتين من الدول الأكثر تأثيراً على البيئة الاستراتيجية المحيطة بالقضية الفلسطينية، لا سيّما مصر وسورية.

وعند مقارنة مسار الحراك الشعبي خلال هاتين السنتين مقارنة بسنتي 2012 و2013، يمكن القول بأن موقع القضية الفلسطينية ضمن سلَّم الأولويات قد تراجع لحساب الشؤون الداخلية للدول العربية، على الرغم من أن القضية ما تزال قادرة على حشد التأييد والدعم واستقطاب اهتمام الرأي العام العربي عند مرورها بأحداث مفصلية. ويمكن أن نلمس هذا التغير من خلال ما يلي:

1. شكلت انتكاسة ثورات الربيع العربي وتحولها إلى أزمات طويلة الأمد عامل استنزاف للحراك الشعبي في عدد من الدول العربية، مما قلّل من قدرته على التفاعل مع الأحداث التي لا تمس حياته اليومية بصورة مباشرة، وخصوصاً في ظلّ تراجع أجواء الحريات وعودة التعامل الأمني مع التظاهرات الشعبية، والتي كانت مواقفها الداعمة للقضية الفلسطينية متداخلة في كثير من الأحيان مع معارضة سياسات السلطات الحاكمة في بلادها.

2. أن التحركات الشعبية وتفاعل الشارع العربي مع التطورات البارزة التي شهدتها القضية الفلسطينية، كالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، ومحاولة "إسرائيل" فرض التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى، وصولاً إلى انتفاضة القدس التي اندلعت في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2015، كانت قائمة بالفعل. ولكن حجم هذه التحركات ومدى تفاعلها مع الأحداث كان أقل بصورة عامة من تلك التي واكبت تطورات سنتي 2012 و2013.

3. عند استعراض التفاعل الشعبي مع القضية الفلسطينية في الدول العربية الأقرب لفلسطين، والتي تُعدّ تاريخياً الأكثر نشاطاً في هذا السياق، نلحظ أن تفاعل الشارع الأردني مع التطورات في القدس والمسجد الأقصى كان ملحوظاً ومؤثراً في دفع صانع القرار الأردني للتحرك لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية، باعتبار الأقصى مسؤولية أردنية مباشرة. كما كان التفاعل الشعبي الأردني واضحاً خلال العدوان على غزة.

ولكن في المقابل، فقد أدى الانشغال الداخلي بالحرب في سورية إلى غياب شبه تام للتفاعل الشعبي مع القضية الفلسطينية. وفي لبنان، كان ملحوظاً أن الموقف من المقاومة الفلسطينية، ومن حركة حماس تحديداً، على خلفية موقفها من الأزمة السورية، أثّر على مستوى التفاعل الشعبي مع تطورات العدوان على غزة. كما أثّر الموقف المصري تجاه حماس، إلى جانب التعامل الأمني مع قطاع غزة، سلباً على الفعاليات التضامنية مع القطاع في وجه الحصار والعدوان في مصر، وأنهى تماماً زيارات الوفود الحزبية والنقابية والشعبية المصرية والعربية إلى غزة، والتي كانت علامة فارقة خلال سنة 2012.

4. النتائج التي أظهرها تقرير المؤشر العربي لسنة 2015، وهو استطلاع للرأي العام يجريه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بشكل دوري، وشمل 12 دولة عربية، أشارت إلى تراجع نسبة العرب الذين يرون أن القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب وليست قضية الشعب الفلسطيني وحده من 84% في استطلاع 2013/2012 إلى 75% في استطلاع 2015، بينما زادت نسبة من يرون أن القضية الفلسطينية تخص الفلسطينيين وحدهم من 8% إلى 18%. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج في كل دولة تعزز الملاحظات السابقة، حيث أن التغير الأبرز كان في آراء كلّ من المصريين واللبنانين، بالإضافة إلى الفلسطينيين أنفسهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أفاد ربع المستطلعة آراؤهم على الأقل بأن القضية الفلسطينية تخص الفلسطينيين دون غيرهم (25% في كل من مصر وفلسطين و28% في لبنان)[156].

ولكن في الوقت نفسه، فإن هذا التغيّر في النظرة إلى القضية الفلسطينية لم يقترن بتحسن النظرة تجاه "إسرائيل"، حيث عبّر 85% من المستطلعة آراؤهم في 2015 عن رفضهم لأن تعترف بلدانهم بها، وهي تقريباً النسبة ذاتها في استطلاع 2013/2012 (87%)[157].

خلاصة

أظهرت السنوات الخمس الأخيرة (2011–2015)، والتي كان الصراع بين قوى التغيير والقوى المضادة له سمتها الرئيسية، أن العالم العربي يمتلك بالفعل مقومات قادرة على إحداث تغيير على صعيد الدور والموقع الاستراتيجي للدول العربية في صراعها مع "إسرائيل"، وهو ما أظهرته التجربة القصيرة للحكم المستند إلى الإرادة الشعبية في عدد من الدول العربية خلال موجة صعود الثورات، وخصوصاً في مصر.

ولكن الانتكاسة التي تعرضت لها هذه الثورات أظهرت في الوقت نفسه مدى صعوبة استكمال مسار التغيير عبر تغييرات شكلية في رأس الهرم السياسي، دون أن يصاحبها تغيير عميق على مستوى المجتمع وأجهزة الدولة، بشكل يدفعها لإعادة توجيه خياراتها الاستراتيجية بناء على تغير حسابات موازين القوى الداخلية والخارجية.

في الوقت الراهن، فإن عملية التدافع الحاصلة في المنطقة تحمل في داخلها فرصاً كامنة بالنسبة للقضية الفلسطينية، كما تحمل مخاطر عليها. وهي تلقي في الغالب الكرة في ملعب الفلسطينيين لاغتنام الفرص وتجنب الأخطار بالشكل الصحيح، للنفاذ عبر الصدوع التي تحدثها عملية التدافع في جدران موازين القوى الإقليمية.

وما يقتضيه هذا عملياً هو البحث عن أكبر قدر من نقاط الاتفاق مع القوى المتدافعة، والسعي لتقليل مساحات الاختلاف، أو العمل على عزل تأثيراتها عن القضية الفلسطينية، عبر الابتعاد عن الانجرار إلى الأزمات الداخلية في الدول العربية. ويُشكّل هذا الأمر حتى الآن الورقة الأساسية التي يمكن للفلسطينيين الاستناد إليها، وهي ورقة تتعزز قوتها في ضوء احتفاظ القضية الفلسطينية بكونها أهم نقاط الاتفاق بين غالبية القوى المتصارعة في المنطقة؛ بل إنها تشكّل النواة الأفضل لإعادة توجيه البوصلة باتجاه مشروع نهضوي جامع، يعيد للصراع مع المشروع الصهيوني مركزيته.

وفي ضوء المعطيات القائمة، وضعف احتمال التوصل إلى حلول جذرية متكاملة، سواء على الصعيد الفلسطيني الداخلي أم العربي، ربما يكون اللجوء إلى محاولة إيجاد مساحات مصالح مشتركة، ولو كانت محدودة، وتوسيعها لاحقاً، هو الخيار الأكثر منطقية في المرحلة الراهنة، باعتباره يتيح تجاوز حالة الجمود التي يمر بها مسارا التسوية والمقاومة، ويسمح بمراكمة خطوات على الأرض.

وعند عرض الأولويات التي يمكن العمل عليها، يبدو ملف مواجهة الإجراءات الإسرائيلية في القدس أهم نقاط الاتفاق الفلسطيني والعربي والإسلامي، وبالتالي فإن السعي لدفع هذا الملف ضمن أجندة الأولويات بالنسبة لكافة الأطراف ربما يكون أبرز مساحة مصلحة مشتركة.

ويمكن أن يشكّل تثبيت التهدئة في قطاع غزة، ورفع الحصار عن أبناء القطاع وتمكينهم من تحسين أوضاعهم المعيشية والاقتصادية، دون ربط هذا الأمر بالضرورة بمقابل سياسي في الضفة الغربية، أو بالموقف من أطراف الأزمة الداخلية في مصر، ورقة تسهم في تعزيز صمود القطاع على المدى الطويل، وتسمح في الوقت نفسه بتركيز الأنظار على القدس في المرحلة الراهنة.

هوامش الفصل الثالث

[1] انظر: مجلد القرارات والبيانات، الدورة العادية 26، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، شرم الشيخ، ق.ق: 614 د.ع (26)، 2015/3/29، ص 8–22، في:
http://www.lasportal.org/ar/summits/Documents/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20.pdf

[2] **الأيام**، رام الله، 2014/3/27.

[3] **الشرق الأوسط**، 2014/4/10.

[4] الجزيرة.نت، 2014/12/31.

[5] انظر: مجلد القرارات والبيانات، الدورة العادية 26، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، شرم الشيخ، ق.ق: 614 د.ع (26)، 2015/3/29، ص 8–22.

[6] **الغد**، 2015/7/7.

[7] انظر: **الأخبار**، 2013/3/23.

[8] **الشرق الأوسط**، 2014/10/26؛ و**السفير**، 2014/10/29.

[9] **السفير**، 2014/10/29.

[10] انظر: صحيفة **المصريون**، القاهرة، 2015/1/7؛ و**القدس العربي**، 2015/4/29.

[11] قدس برس، 2015/9/18.

[12] انظر: محمد عثمان، ناقوس الخطر يُدق بسبب إغراق الجيش المصري للأنفاق في مدينة رفح، موقع المونيتور، 2015/9/25، انظر:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/09/egypt-army-flood-rafah-tunnels-palestinian-houses.html#

[13] الجزيرة.نت، 2015/9/27.

[14] الجزيرة.نت، 2015/4/12.

[15] الجزيرة.نت، 2015/9/19.

[16] صحيفة **عكاظ**، جدة، 2013/7/10.

[17] انظر: تقارير "حالة المعابر في قطاع غزة"، الصادرة شهرياً عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة 2014/1/1–2015/12/31، موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الحصار على قطاع غزة، في:
http://pchrgaza.org/ar/?cat=72

[18] المرجع نفسه.

[19] انظر: تقارير "حالة المعابر في قطاع غزة"، الصادرة شهرياً عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة 2013/1/1–2013/12/31، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الحصار على قطاع غزة، في:
http://pchrgaza.org/ar/?cat=72

[20] انظر: الموقع الرسمي لوزارة الدفاع المصرية، أخبار القوات المسلحة، البيانات الإعلامية، في:
http://www.mod.gov.eg/Mod/MoreConf.aspx

[21] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/3/1.

[22] سما، 2012/2/19.

[23] الجزيرة.نت، 2014/7/15.

[24] الجزيرة.نت، 2014/7/15.

[25] عربي 21، 2014/7/15.

[26] موقع قناة دويتشه فيله (عربية)، 2014/9/1.

[27] **الشرق الأوسط**، 2014/10/13.
[28] الجزيرة.نت، 2015/9/27.
[29] **القدس**، 2015/3/2.
[30] الجزيرة.نت، 2015/9/19.
[31] **الشرق الأوسط**، 2014/3/5.
[32] **الحياة**، 2014/5/11.
[33] **المصري اليوم**، 2015/2/1، و2015/3/1.
[34] **الحياة**، 2015/6/7.
[35] الجزيرة.نت، 2016/2/26.
[36] الجزيرة.نت، 2016/3/6.
[37] **الحياة**، 2015/5/17.
[38] **الحياة**، 2015/5/17.
[39] **المصري اليوم**، 2014/11/6.
[40] صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، 2014/7/14.
[41] موقع بوابة يناير، 2014/7/2.
[42] **الشرق الأوسط**، 2015/1/23.
[43] رويترز، 2015/6/21.
[44] رويترز، 2014/5/15.
[45] عرب 48، 20–2014/5/21.
[46] صحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2014/10/13.
[47] موقع قناة فرانس 24، 2014/11/20.
[48] **المصري اليوم**، 2014/11/24.
[49] عربي 21، 2015/3/13.
[50] **الأهرام**، 2014/6/7.
[51] انظر: الجزيرة.نت، 2016/2/1، و2016/4/14.
[52] **رأي اليوم**، 2014/6/3.
[53] عرب 48، 2014/10/18.
[54] المرجع نفسه.
[55] المرجع نفسه.
[56] **الشعب**، مصر، 2014/6/15.
[57] **السفير**، 2015/6/9.
[58] عربي 21، 2015/7/4.
[59] الجزيرة.نت، 2013/1/28.
[60] الجزيرة.نت، 2014/12/7.
[61] فلسطين أون لاين، 2016/1/31.
[62] الجزيرة.نت، 2015/7/28.
[63] المرجع نفسه.
[64] انظر: **الدستور**، 2013/12/12؛ والجزيرة.نت، 2014/4/17.
[65] الجزيرة.نت، 2008/6/13.

[66] الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، 2014/1/16، في:
http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/news/view/id/11353/videoDisplay/0.html

[67] **الحياة**، 2014/2/24.

[68] **الحياة**، 2014/2/3.

[69] **الحياة**، 2014/2/27.

[70] **الغد**، 2014/3/19.

[71] الجزيرة.نت، 2014/3/18.

[72] **السبيل**، 2014/4/22.

[73] **الغد**، 2014/9/25.

[74] **الحياة**، 2014/11/6.

[75] **النهار**، 2014/11/14؛ و**الحياة**، 2014/11/15.

[76] **النهار**، 2014/11/14.

[77] **القدس العربي**، 2014/11/14.

[78] صحيفة **الرأي**، عمّان، و**الحياة**، 2014/11/26.

[79] **الغد**، 2015/4/16.

[80] الجزيرة.نت، 2015/9/13.

[81] **الدستور**، 2015/9/15.

[82] الجزيرة.نت، 2015/10/25.

[83] CBS, 20/1/2016, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2016n/16_16_013t1.pdf

[84] رويترز، 2014/9/3.

[85] الجزيرة.نت، 2014/2/20.

[86] **الدستور**، 2015/2/27.

[87] **القدس العربي**، 2015/7/24.

[88] **السبيل**، 2014/4/24.

[89] **السفير**، 2015/9/5.

[90] موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، "النداء الطارئ لسنة 2016 بخصوص أزمة سوريا الإقليمية،" ص 2، انظر:
http://www.unrwa.org/sites/default/files/2016_syria_ea_branded_version_arabic_draft.pdf

[91] المرجع نفسه.

[92] موقع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا، الجداول الإحصائية للضحايا والمعتقلين والمفقودين، انظر: http://bit.ly/1OCW3Zg

[93] مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا، 2016/3/1.

[94] **الحياة**، 2015/4/8.

[95] **المستقبل**، 2015/4/10.

[96] وفا، 2015/8/14.

[97] الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 2013/10/8، انظر: http://sana.sy

[98] وفا، 2014/5/8.

[99] الجزيرة.نت، 2014/9/13.

[100] **الأخبار**، 2016/2/15.

[101] الجزيرة.نت، 2014/7/2.

[102] **القدس العربي**، 2014/2/21.

[103] **القدس العربي**، 2014/6/24.

[104] **البيان**، 2014/7/16.

[105] **الشرق الأوسط**، 2014/9/5.

[106] **الحياة**، 2014/12/8.

[107] **القدس العربي**، 2015/4/3.

[108] **المستقبل**، 2015/4/27.

[109] الجزيرة.نت، 2015/1/19.

[110] الجزيرة.نت، 2015/12/20.

[111] عربي 21، 2015/2/11.

[112] الجزيرة.نت، 2016/3/11.

[113] موقع قناة الميادين، 2015/1/15، انظر: http://www.almayadeen.net

[114] الجزيرة.نت، 2014/3/30.

[115] نصّ المبادرة الفلسطينية لحماية الوجود الفلسطيني في لبنان، شبكة أخبار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (لاجئ نت)، انظر: http://laji-net.net/arabic/default.asp?ContentID=30817&menuID=21

[116] **القدس العربي**، 2014/4/23.

[117] **السفير**، 2015/4/14.

[118] **الأخبار**، 2015/4/14.

[119] **السفير**، 2015/5/6.

[120] **الحياة الجديدة**، 2014/5/26.

[121] **رأي اليوم**، 2014/5/31.

[122] **المستقبل**، 2014/10/8.

[123] عرب 48، 2014/12/24.

[124] قناة الميادين، 2015/1/15.

[125] **الأخبار**، 2014/7/26.

[126] وكالة الأنباء السعودية (واس)، 2014/6/3، انظر: /http://www.spa.gov.sa

[127] وكالة الأنباء القطرية (قنا)، 2014/3/25، انظر: /http://www.qna.org.qa

[128] **الشرق**، 2014/5/7.

[129] الجزيرة.نت، 2015/3/28.

[130] الجزيرة.نت، 2015/7/17.

[131] **القدس العربي**، 2015/7/22.

[132] **الشرق الأوسط**، 2015/7/24.

[133] انظر: التقارير المالية الشهرية لسنة 2015، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في: http://www.pmof.ps/documents/10180/586396/merged+dec+arb+report+2015.pdf/6e3777a4-815f-43d3-b102-fe0a0eb0e61b؛ وانظر أيضاً: التقارير المالية الشهرية لسنة 2014، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في: http://www.pmof.ps/documents/10180/332541/Dec.2014.Arb.pdf/6e566546-a35a-4aae-9f68-62a44bef46f6

[134] See site of United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA), "Pledges to UNRWA (Cash and In-kind) for 2014 - Overall Donor Ranking in USD," 31/12/2014, http://www.unrwa.org/sites/default/files/2014_overall_donor_ranking.pdf

[135] Ibid.

[136] **الشرق الأوسط**، 2014/10/13.

[137] الجزيرة.نت، 2015/5/6.

[138] **الحياة**، 2012/10/25.

[139] **الخليج**، 2012/10/25.

[140] **الخليج**، 2014/3/23.

[141] **الحياة**، 2014/1/19.

[142] **الشعب**، مصر، 2014/3/12.

[143] انظر: حسن ابحيص، "القضية الفلسطينية والعالم العربي،" في محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014).

[144] **المرجع نفسه**.

[145] CBS, 20/1/2016, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2016n/16_16_013t1.pdf

[146] Ibid.

[147] See: CBS, 20/1/2014, http://www.cbs.gov.il/hodaot2014n/16_14_017t1.htm

[148] CBS, 20/1/2016, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2016n/16_16_013t1.pdf

[149] Ibid.

[150] Ibid.

[151] Ibid.

[152] رويترز، 2014/9/3.

[153] الجزيرة.نت، 2014/2/20.

[154] **المصري اليوم**، 2014/5/7.

[155] رويترز، 2014/6/29.

[156] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **برنامج قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي 2015** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 289–292، انظر:
http://www.dohainstitute.org/file/Get/7ea0ca02-c653-4078-b31e-2f59d30482a5.pdf

[157] **المرجع نفسه**، ص 297–299.

الفصل الرابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

انعكست مفاعيل الثورات العربية والثورات المضادة في المنطقة، وما ترتب عليها من نشوء حالة من السيولة وعدم الاستقرار على درجة اهتمام دول العالم الإسلامي بالقضية الفلسطينية طوال سنتي 2014–2015. فقد انشغلت الدول الإسلامية وخصوصاً تركيا بملفات إعادة تشكيل خريطة المنطقة.

ولم تكن الملفات الداخلية التركية أقل عبئاً، وخصوصاً الانتخابات الداخلية التي دفعت بالحزب الحاكم في تركيا إلى إعطاء مزيد من الأولية للملفات الداخلية وعلى وجه الخصوص كيفية مواجهة ارتفاع حالة التوتير الأمني المتكررة في تركيا. أما إيران فعلى الرغم من تأكيدها المستمر طوال فترة 2014–2015 بدعمها الثابت للمقاومة الفلسطيني، إلا أن الملف السوري أخذ حيزاً مهماً من اهتمامها، بالإضافة إلى المفاوضات حول الملف النووي الإيران مع الدول الغربية، بالإضافة على عدم انتظام علاقتها بحركة حماس كما كانت عليه.

وفي هذا الفصل سيتم استعراض أبرز الأدوار التي لعبتها منظمة التعاون الإسلامي خلال سنتي 2014–2015، وكذلك سنستعرض أدوار ومواقف كل من تركيا وإيران تجاه القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى التحركات الرسمية والشعبية في كل من ماليزيا وباكستان، وسنتناول العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية.

أولاً: منظمة التعاون الإسلامي

بالرغم من حالة الضعف والتشرذم في العالم الإسلامي، وانشغال معظم البلدان بقضاياها المحلية، إلا أن القضية الفلسطينية استمرت خلال سنتي 2014–2015 في جذب انتباه العالم الإسلامي، والتي كان من أبرز تجلياتها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى ومحاولات تطبيق مشروع تقسيمه. وعلى الرغم من حجم الحرب التي شنها الكيان الصهيوني والتي استمرت أكثر من خمسين يوماً، إلا أن التحرك من قبل منظمة التعاون الإسلامي لم يكن بحجم الكارثة التي حلت بقطاع غزة، كما لم يكن تحرك هذه المنظمة هو الذي أوقف مشاريع تقسيم المسجد الأقصى، بل ما قام به الشباب الفلسطيني، وما أطلق عليه انتفاضة السكاكين أواخر سنة 2015، والتي ما زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور.

ومن الواضح أن منظمة التعاون الإسلامي ما زالت مستمرة في سياسة التنديد والاستنكار والترحيب، التي لا يبدو أنها تترك أثراً ملموساً في القضية الفلسطينية. كما لا يبدو أن منظمة التعاون

الإسلامي بما تمثله من دول منتمية إليها قادرة على تجاوز سياسات الدول الراعية لهذه المنظمة، أو تجاوز سقفها السياسي تجاه القضية الفلسطينية، والمتمثل رسمياً باستمرار المفاوضات مع الكيان الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967، وهو ما تعكسه خطابات الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي؛ ففي خطاب ترحيبه بـ"اتفاق الشاطئ" لتفعيل المصالحة بين حركتي فتح وحماس، والذي تمّ توقيعه في 2014/4/23، أكد الأمين العام للمنظمة إياد مدني على أن كل الجهود المبذولة لاستعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة وإقامة الدولة المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف، لا بدّ وأن تستند وتنطلق من كيان فلسطيني موحد في مواقفه ورؤاه وسياساته وأهدافه. وهنا لا بدّ أن نشير إلى أننا لم نلحظ جهوداً جدية من قبل المنظمة لمحاولة الدفع باتجاه إتمام المصالحة الفلسطينية، التي ما زالت متعثرة حتى كتابة هذا التقرير.

ومن جهة أخرى قامت منظمة التعاون الإسلامي في أيار/ مايو 2014 بدعوة المسلمين للتوجه إلى القدس والصلاة في المسجد الأقصى[1]، وهو ما يخالف الفتوى التي أطلقها الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والتي جاء في خلاصتها بعد تبيان المصالح والمفاسد وتبيان الأدلة الشرعية التي استندت إليها الفتوى:

> إن زيارة القدس في ظلّ الاحتلال الغاشم الذي يريد القضاء على كل المعالم الإسلامية أو المسيحية والتاريخ الإسلامي، وجعل القدس عاصمته الأبدية، ومحاولاته المستميتة للتطبيع الشامل السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، تترتب عليها مفاسد جسيمة، ومضار عظيمة ونتائج وخيمة، فلا يجوز للمسلم أن يشارك في هذه الجريمة، بل عليه شدّ الرحال لتحرير الأقصى بكل الوسائل المتاحة، لكل ما ذكرناه من الأدلة بإيجاز شديد[2].

وقد ذهبت المنظمة إلى أبعد من الدعوة إلى زيارة القدس، بل اختارت المنظمة مدينة القدس عاصمة للسياحة الإسلامية لسنة 2016، وذلك في إطار ما عدّته دعماً لمدينة القدس[3]؛ وذلك دون أن تضع الضوابط والمعايير التي تمنع تحويل هذه الزيارة إلى شكل من أشكال التطبيع. وتتسق دعوة منظمة التعاون لزيارة القدس مع دعوات قيادة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الملتزمة باتفاقية أوسلو للتسوية السلمية.

كما قام أمين عام منظمة التعاون الإسلامي إياد مدني بزيارة لمدينة القدس وللمسجد الأقصى في كانون الثاني/ يناير 2015، وقد جاء في كلمة مدني عند دخوله الأقصى: "هذا حقّ يجب ألا تنتزعه منا أية سلطة احتلال، أياً كانت العقبات، وأياً كانت الانتهاكات، وأياً كانت العثرات، وأياً كانت الصعوبات التي تضعها أمامنا، هو حقّ يجب أن نؤكده، والتأكيد عليه هو بممارسته،

هو بالقدوم هنا لزيارة المسجد الأقصى وللصلاة فيه". ودعا مدني "أصحاب الفقه والفتوى أن يقدروا هذا الأمر"[4].

وفي إطار الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني وعلى مقدساته الإسلامية والمسيحية استمرت منظمة التعاون الإسلامي بتنديداتها طوال سنتي 2014–2015، إذ أكد أمين عام المنظمة إياد مدني على دعم الشعب الفلسطيني، وجاء ذلك في كلمته التي ألقاها في الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية على المستوى الوزاري، والذي عُقد في 2014/7/10 للتباحث في تطورات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. كما دعا مدني إلى العمل على إثبات بأن الحكومة الإسرائيلية هي "حكومة عنصرية" وفق التعريف الدولي للحكومة العنصرية، وما يترتب على إثبات هذه الحالة من جرم وعقوبات تحت القانون الدولي، بالإضافة إلى دعوته الحكومة الفلسطينية "للانضمام إلى اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، حتى يمكن ملاحقة السياسيين الإسرائيليين الذين يقفون وراء جرائم الحرب، والعقوبات الجماعية الباغية، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تتم على الأرض الفلسطينية"[5].

وفي خلاصة ما حققته منظمة التعاون الإسلامي في القضية الفلسطينية خلال سنتي 2014–2015، نرى بأنه لم يخرج عن النمط الذي اعتادت عليه المنظمة طوال عقود من الزمن، والذي لا يبتعد عن سياسات الدول الأعضاء في المنظمة؛ بما جعل من تحركات المنظمة تجاه القضية الفلسطينية دون المستوى المطلوب لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، ودون مستوى وحجم المنظمة بما تمثله من دول إسلامية، وأمة إسلامية تتطلع إلى دور ريادي للمنظمة في صناعة السياسات على مستوى القضايا الإسلامي، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ولا يبدو بأن المسار المستقبلي القريب للمنظمة تجاه القضية الفلسطينية قابل للتغيّر بالمستوى المطلوب، ما لم يحدث تغيرات جذرية على مستوى السياسات الاستراتيجية للدولة الإسلامية الأكثر فاعليه في المنظمة.

ثانياً: تركيا

شهدت الفترة 2014–2015 حالة من تراجع الحضور التركي في القضية الفلسطينية اهتماماً وتأثيراً لعدة أسباب، أهمها التحولات الإقليمية التي شهدت تراجع الموجة الأولى من ثورات "الربيع العربي" وانكفائها أمام الثورة المضادة وارتدادات ذلك على مختلف الدول، وإخفاق السياسة الخارجية لتركيا في إحداث اختراقات مهمة في الملفات الإقليمية وفي مقدمتها الأزمة السورية، وما تبع ذلك من دعوات لإعادة التقييم ثم التقويم لركائز السياسة الإقليمية التركية، وانشغال أنقرة بملفاتها الداخلية مثل المنافسات الانتخابية، ثم موجة التصعيد العسكرية مع حزب العمال الكردستاني Kurdistan Workers' Party (PKK)، وتراجع حضور القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً خلف قضايا أخرى، وافتقاد تركيا لأدوات التأثير في ظلّ

القطيعة مع القاهرة وتل أبيب، بالإضافة إلى الأزمة الأخيرة مع روسيا على هامش إسقاط أنقرة لمقاتلتها، وما تبع ذلك من تحجيم للدور التركي في سورية.

وعليه، فبالرغم من احتفاظ تركيا بالأسس العامة لسياستها تجاه القضية الفلسطينية ومختلف أطرافها، إلا أن جملة المتغيرات المذكورة منعت أنقرة من إمكانية التأثير الكبير خلال الفترة 2014–2015 في القضية الفلسطينية، كما أسهمت بطريقة أو بأخرى في تغيّر السقف التركي في التعامل مع بعض جزئيات القضية كما سنرى لاحقاً. وقد بدا ذلك واضحاً في العدوان على قطاع غزة سنة 2014 ثم في انتفاضة القدس أواخر 2015، حيث اختلف سقف الدعم والتأثير التركي عنه في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في خريف 2012 مثلاً.

العلاقة مع السلطة الفلسطينية وحركة حماس:

استمرت العلاقة التركية مع طرفي التمثيل الفلسطيني، أي قيادة منظمة التحرير ورئاسة السلطة الفلسطينية من جهة، وحركة المقاومة الإسلامية حماس من جهة أخرى، كما كانت في السابق، بحيث يتم التعامل الرسمي مع المنظمة والسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس والسفارة الفلسطينية في أنقرة، بينما يتم التواصل مع حماس باعتبارها قوة سياسية منتخبة وإحدى أهم القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية.

وقد شهدت العلاقات التركية الفلسطينية الرسمية خلال 2014–2015 تواصلاً متنامياً وتعاوناً على الساحة الدولية، بُني على الدور التركي المتقدم في ملف قبول فلسطين في الأمم المتحدة كدولة مراقب غير عضو. فقد اتصل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan في حزيران/ يونيو 2014 بالرئيس محمود عباس مهنئاً بتشكيل حكومة الوفاق، ومؤكداً على أهمية وحدة الصف الفلسطيني[6]. كما زار عباس تركيا في تموز/ يوليو 2014 خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والتقى خلال الزيارة الرئيس التركي عبد الله غول Abdullah Gül الذي طالب بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، داعياً إلى إرسال مساعدات عاجلة إلى القطاع[7]، كما التقى بأردوغان ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoğlu. وزار عباس أنقرة في كانون الثاني/ يناير 2015، وكان أول ضيف يستقبله أردوغان في قصره الجديد بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وتميز الاستقبال بمراسم بروتوكولية جديدة ومهيبة. وانتقد أردوغان خلال المؤتمر الصحفي المشترك مشاركة بنيامين نتنياهو في مسيرة باريس ضدّ الإرهاب، وأضاف "هذا الشخص مارس إرهاب دولة وقتل 2,500 شخص في غزة، ولوّح بيده وكأن الجميع كان بانتظاره بحماس. عليهم أولاً دفع ثمن قتل الأطفال والنساء"[8].

كما كان اهتمام تركيا لرفع علم فلسطين في الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2015 لافتاً، حيث هاتف أردوغان نظيره الفلسطيني مهنئاً بالإنجاز، بعد أن شارك رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو

بنفسه في مراسم رفع العلم، معتبراً أن ذلك "بمثابة إعلاء لعلم الكرامة والعزة الإنسانية، والحرية والشرف، وليس علم فلسطين فحسب"، ومضيفاً "ندعو الله أن يقدر لنا رؤية العلم الفلسطيني يرفرف فوق مدينة القدس والمسجد الأقصى"[9].

أما رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل فقد زار تركيا عدة مرات، وإن كان بوتيرة أقل من زياراته في السنوات السابقة، وكان بعضها بعيداً عن وسائل الإعلام أو غير معلن عنها مسبقاً، تأثراً فيما يبدو بالمتغيرات الإقليمية المذكورة سابقاً، بالإضافة إلى الضغوطات الغربية المتأثرة بالاتهامات الإسرائيلية لأنقرة بدعم "الإرهاب"، واستضافة "الإرهابيين" على أراضيها[10]، وكان من إشارات ذلك مثلاً تأخر زيارة مشعل لأنقرة لتقديم التهنئة لأردوغان بالفوز بالرئاسة.

فقد زار مشعل تركيا في شباط/ فبراير 2014، كما زارها في كانون الأول/ ديسمبر 2014 للمشاركة في مؤتمر حزب العدالة والتنمية The Justice and Development Party (Adalet ve Kalkınma Partisi (AKP)) الحاكم في مدينة قونيا، وألقى فيه كلمة قال فيها "إن قونيا قوية وتركيا قوية تعني فلسطين قوية وقدساً قوية. إن تركيا ديمقراطية ومستقرة ومتطورة هي مصدر قوة لجميع المسلمين"[11]. والتقى مشعل بكل من أردوغان وأحمد داود أوغلو في آب/ أغسطس 2015 في زيارة خاصة لم يعلن عن نتائجها، كما شارك في أيلول/ سبتمبر في مؤتمر العدالة والتنمية العام الخامس في أنقرة، والتقى على هامشه مع أردوغان دون تصريحات معلنة عن الزيارة[12].

كما زار مشعل تركيا في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2015 زيارة غير مرتبة مسبقاً، بعد أن راجت تسريبات إعلامية عبرية عن اتفاق وشيك لتطبيع العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، وهي زيارة لم يرشح عنها شيء، بيد أن المسؤولين الأتراك حرصوا ما بعد الزيارة على التأكيد على أن أيّ تحسن في العلاقة مع تل أبيب لن يلحق الضرر بالفلسطينيين، بل لن يكون دون موافقتهم على بنود الاتفاق[13].

من ناحية أخرى لم تنقطع الاتصالات الهاتفية بين الطرفين التركي والفلسطيني، لا سيّما تلك التي تحمل الصبغة البروتوكولية مثل التهنئة بنجاح أردوغان في الانتخابات الرئاسية وتقدم العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية في حزيران/ يونيو وانتخابات الإعادة، بالإضافة إلى الاتصالات المتعلقة بأحداث بعينها كاتصالات أردوغان وأحمد داود أوغلو بكل من عباس ومشعل لإدانة الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى أو حرق عائلة الدوابشة.

عدوان 2014:

تدحرجت الأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بعد حرق بعض المستوطنين للطفل محمد أبو خضير ضمن سلسلة تصعيدات وصلت لمرحلة المواجهة المباشرة التي أُرّخ

لبدايتها في 2014/7/8 واستمرت لأكثر من خمسين يوماً، وأطلق عليها عملية الجرف الصامد أو العصف المأكول.

وعلى الرغم من الفارق الزمني البسيط بين عدوان 2012 (حجارة السجيل) وعدوان 2014 (العصف المأكول) إلا أن الموقف التركي شهد تبدلاً لافتاً على مستوى الفعل والتأثير، وإن لم يتغير كثيراً مستوى الاهتمام والتفاعل، بسبب المتغيرات الإقليمية المذكورة، وخصوصاً الانقلاب في مصر الذي أثّر في بُعدين مهمين: العلاقة العدائية تجاه قطاع غزة والمقاومة الفلسطينية بالمقارنة مع فترة حكم محمد مرسي، والعلاقة المتردية مع تركيا والتي أدت إلى فقدان الأخيرة لأدوات التواصل والتأثير، خصوصاً إذا ما قُرنت بالعلاقات السيئة أيضاً مع تل أبيب. وهكذا لم تستطع أنقرة الضغط باتجاه وقف سريع لإطلاق النار كما حدث في عدوان 2012، كما امتنعت حتى عن تقديم مبادرة تركية (أو تركية – قطرية) لوقف إطلاق النار تنافس المبادرة المصرية التي لم ترحب بها قوى المقاومة الفلسطينية.

على مستوى الاهتمام والتفاعل، تابعت تركيا رسمياً ونخبوياً وشعبياً الحرب بشكل يومي وتفاعلت معها بشكل كبير. وتميزت ردود الفعل الرسمية بالسقف السياسي العالي، حيث قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إنه "لن يلتزم الصمت حيال ما يحدث في غزة"، منتقداً دفاع الغرب عن "إسرائيل"، والتزام العالم الصمت، ومتهماً الأخيرة بأنها "دولة إرهابية"[14]. وفي حين صدرت إدانات للعدوان الإسرائيلي من قبل أحزاب المعارضة التركية أيضاً[15]، قاد وزير الخارجية أحمد داود أوغلو حملة سياسية نشطة بالتعاون والتنسيق مع قطر، شملت الأمم المتحدة والولايات المتحدة، لمحاولة إيجاد صيغة لوقف إطلاق النار[16].

وفي تناغم مع هذا الموقف السياسي، أعلنت الحكومة التركية الحداد لمدة ثلاثة أيام حزناً على شهداء العدوان[17]، ودعت الحكومة التركية لحملة تبرعات للفلسطينيين في غزة تقوم عليها رئاسة الشؤون الدينية التركية[18]. وذكر التعميم الذي نشرته الحكومة في الصحيفة الرسمية التركية أن "الجمهورية التركية ستقدم كافة أشكال الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني الصديق والشقيق، في ضوء مطالب شعبنا"، وقد جمعت الحملة ما يقرب من 21 مليون دولار أمريكي، وفق تصريح نائب رئيس الوزراء أمر الله إيشلر Emrullah İşler.

أما على المستوى الشعبي، فقد شهدت مختلف المدن التركية عشرات المظاهرات المنددة بالعدوان، لا سيّما أمام السفارة الإسرائيلية في أنقرة وقنصليتها في إسطنبول. كما تعاونت أربعين قناة تلفزيونية تركية في برنامج بثّ مباشر للتضامن مع القطاع وجمع التبرعات له[19].

وقد أوصلت تركيا مساعدات إغاثية وإنسانية للقطاع على دفعات، بدأتها في 2014/8/13 بإرسال 68.5 طناً (68,500 كغ) من المساعدات الإنسانية، كما زار وفد طبي تركي القطاع لتفقد أحوال المرضى، قبل أن تستضيف تركيا مئات الجرحى الفلسطينيين للعلاج على دفعات من خلال جسر جوي أقامته مع غزة[20]. كما سعت أنقرة لإرسال محطة توليد كهرباء عائمة إلى غزة اصطدمت بالرفض الإسرائيلي، ثم تعهدت بدفع 200 مليون دولار أمريكي للإسهام في إعمار غزة خلال مؤتمر القاهرة[21]، بالإضافة إلى منح مالية خاصة قدمها الهلال الأحمر التركي لجميع أيتام الحرب.

انتفاضة القدس:

على إثر محاولات دولة الاحتلال تسريع تنفيذ خطتها في تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، وما تبع ذلك من تطورات مثل الاعتداء على المرابطات وقمع الاحتجاجات الشعبية والطلابية على ذلك، تصاعدت الأحداث في القدس والضفة الغربية بشكل مضطرد، ضمن ما سمي بانتفاضة القدس. بيد أن مشهد التفاعل التركي مع انتفاضة القدس اختلف بشكل جذري عنه مع العدوان على غزة في السنة التي سبقتها، بالرغم من أن المسجد الأقصى والقدس يمثلان إلى جانب الوضع الإنساني في غزة، ركيزتين من أهم مرتكزات السياسة التركية إزاء القضية الفلسطينية في السنوات القليلة الأخيرة.

ومن أهم أسباب هذا التباين ذلك الاختلاف الكبير بين مشهد القصف الصهيوني على غزة وسقوط عشرات الشهداء، وبين مواجهات سلمية شبه يومية بين الشباب الفلسطيني وقوات الاحتلال، واختلاف المشهدين في الوعي الجمعي التركي شديد العاطفة والتأثر بالدماء والدمار. أما ثاني هذه الأسباب فهو انشغال الشارع وصانع القرار التركيين بالوضع الداخلي، فقد بدأت الانتفاضة في الفترة الانتقالية في تركيا، ما بعد انتخابات حزيران/ يونيو، التي فقد فيها حزب العدالة والتنمية أغلبيته البرلمانية، ولم تسفر عن تشكيل حكومة مستقرة، مع ما رافق ذلك من تذبذب اقتصادي، وما تبعه من موجة تصعيد عسكرية وأمنية مع حزب العمال الكردستاني.

على المستوى الرسمي، دان الرئيس التركي أردوغان في اتصالين هاتفيين مع كل من عباس ومشعل اقتحام قوات الاحتلال للمسجد الأقصى[22]، وعدَّ ذلك في مؤتمر صحفي لاحق "خطوة همجية ودنيئة"، مضيفاً "يتوجب علينا اتخاذ كافة الخطوات اللازمة في هذا الإطار على الصعيد الدولي، وإلا فإن ردود الفعل لن تنحصر في فلسطين"[23]. كما دان رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو "الممارسات غير المشروعة لقوات الأمن الإسرائيلية" ضدّ المدنيين الفلسطينيين[24]، وأصدرت الخارجية التركية بياناً دانت فيه بشدة "استخدام إسرائيل للقوة المفرطة في الضفة والقدس"[25].

من جهة أخرى استقبل الرئيس أردوغان قيادات فلسطينية رمزية خلال انتفاضة القدس وما سبقها من اعتداءات قامت بها قوات أمن الاحتلال على المصلين في المسجد الأقصى، وكانت أهم تلك الزيارات استقباله لمفتي القدس السابق عكرمة صبري ورئيس الحركة الإسلامية في أراضي 1948 رائد صلاح[26]. أما على المستوى النقابي والشعبي ومؤسسات المجتمع المدني، فقد غابت المظاهرات الحاشدة في المدن التركية المختلفة إلا ما ندر، واقتصرت الوقفات الاحتجاجية على أنشطة رمزية لم ترقَ إلى سخونة وخطورة الحدث.

استمر التواصل التركي – الفلسطيني عبر مؤسسات المجتمع المدني التركية بوتيرته المعتادة خارج إطار انتفاضة الأقصى، قبلها وخلالها. فقد زار رئيس شؤون الديانة التركية محمد غورماز Mehmet Görmez الضفة الغربية في أيار/ مايو 2015، وألقى خطبة الجمعة في المسجد الأقصى وسط ترحيب فلسطيني واضح. كما أعلنت رئاسة شؤون الديانة إعادة تطبيق النظام العثماني في رحلات العمرة، بحيث تمر قوافل المعتمرين أولاً على مدينة القدس قبل التوجه إلى الأراضي المقدسة[27]. من جهة أخرى، قدمت وكالة التنسيق والتعاون التركية (تيكا) Turkish Cooperation and Development Agency (Türk İşbirliği ve Koordinasyon Ajansı Başkanlığı (TİKA)) منحاً مالية لأندية الدرجة الممتازة في قطاع غزة بقيمة 180 ألف دولار أمريكي[28].

أما المساعدات الإغاثية والإنسانية فاستمرت كما هي عليه منذ سنوات، مع تراجع يعزى إلى تصدر الأزمة السورية قائمة أولويات الملف الإغاثي لمختلف المؤسسات. فقد وزعت هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات The Foundation for Human Rights and Freedoms and Humanitarian Relief (IHH) ملابس العيد على ألف يتيم في غزة، ونظمت مؤسسة الهلال الأحمر التركية إفطاراً جماعياً لمئتي يتيم في القطاع، ووزع وقف الديانة التركي Türkiye Diyanet Vakfı سلالاً رمضانية على الفقراء، وقدَّم منحاً دراسية لأربعين طالباً من غزة. وفي نهاية السنة، وزع وقف حقوق الإنسان والحريات للإغاثة الإنسانية بالتعاون مع مؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله القطرية طروداً غذائية على آلاف العائلات في القطاع[29].

العلاقة مع دولة الاحتلال:

لم يجدّ جديد من الناحية الرسمية في العلاقات الثنائية ما بين أنقرة وتل أبيب في سنتي 2014 و2015، فاستمرت القطيعة الديبلوماسية الرسمية، على الرغم من عقد عدة لقاءات بين الطرفين في محاولات لجسر الهوة بينهما، واستمرت العلاقات التجارية الثنائية في النمو والازدياد. بيد أن الخطاب السياسي والإعلامي بين الطرفين مرّ بمرحلتين واضحتي التناقض، مرحلة التوتر الشديد والتراشق الإعلامي والتحريض، واستمرت حتى منتصف 2015 تقريباً، ثم مرحلة الهدوء والحديث عن اتفاق محتمل بين الطرفين لإنهاء سنوات القطيعة وتطبيع العلاقات.

فخلال العدوان الإسرائيلي على غزة في 2014، أعلن نائب رئيس الوزراء التركي بشير أطالاي Beşir Atalay عن دعم بلاده لمحاكمة "إسرائيل" أمام محكمة الجنايات الدولية[30]، كما أيدت الخارجية التركية انضمام فلسطين لها[31]، بينما ذكّر رئيس البرلمان التركي جميل تشيشك Cemil Çiçek خلال مشاركته في نشاط بذكرى "المحرقة" الحاضرين بأن "إسرائيل" قد ذبحت ألفين من الأطفال والنساء بغزة[32]. كما ألغى وزير الخارجية التركي مشاركة له في مؤتمر للأمن في ألمانيا في شباط/ فبراير 2015 بسبب المشاركة الإسرائيلية[33]، ودانت تركيا بناء مئات الوحدات الاستيطانية في القدس، وعدَّت تلك الخطوة تجاهلاً للقانون الدولي.

من جهتها، صعَّدت الجهات الإسرائيلية حملتها ضدّ أنقرة، فشكتها بشكل رسمي لقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بسبب وجود قيادات من حماس على أراضيها[34]، ثم اتهمتها باستضافة أنشطة لكتائب القسام[35]، وحمّلتها أخيراً مسؤولية بعض العمليات في الضفة الغربية بسبب هذه الاستضافة. وفي ذكرى "أحداث الأرمن 1915" ظهرت عدة دعوات في "إسرائيل" للاعتراف بـ"المذبحة الأرمنية" للضغط على تركيا، حيث ترفض تل أبيب حتى الآن القيام بذلك لتبقى "المذبحة" أو "المحرقة" الوحيدة في التاريخ مسجلة في العالم باسمها ولمصلحتها.

قيادات دولة الاحتلال، وفي مقدمتهم شمعون بيريز، لم يخفوا سعادتهم بتراجع العدالة والتنمية في انتخابات 2015/6/7 باعتبار أنه فرصة لتراجع دعم حركة حماس في المنطقة[36]، وهو ما قابله قلق فلسطيني من تلك النتائج، بعد أن كانت القضية الفلسطينية (والقدس تحديداً) حاضرة في الجدل السياسي الداخلي خلال الحملات الانتخابية للأحزاب التركية[37].

هذه الحدة في الخطاب السياسي بين الطرفين بدأت تهدأ بشكل تدريجي وملحوظ ابتداءً من حزيران/ يونيو 2015، في ظلّ أنباء عن عقد لقاءات بينهما بغية تطبيع العلاقات، حرصت تركيا على التأكيد حينها أن لا تغيير قد طرأ على موقفها المتمسك بشروطها الثلاثة لتطبيع العلاقات، أي الاعتذار (الذي تمّ سابقاً في 2013)، وتعويض ذوي الشهداء، وكسر الحصار عن غزة[38]. وفي آب/ أغسطس، أجرت صحيفة تركية مقربة من الحكومة مقابلة صحفية مع القائم بأعمال السفارة الإسرائيلية أميرة أورون Amira Oron في تركيا، أكدت الأخيرة خلالها حرص تل أبيب على تحسين العلاقات مع أنقرة، وعلى وجود فرصة حقيقية لفتح صفحة جديدة، وهي المرة الأولى التي تستضيف فيها وسيلة إعلام تركية مقربة من الحكومة مسؤولاً إسرائيلياً منذ حادثة الاعتداء على سفينة مافي مرمرة Mavi Marmara[39].

في كانون الأول/ ديسمبر 2015، سربت وسائل الإعلام العبرية خبراً عن أن اتفاقاً "قد أنجز" بين أنقرة وتل أبيب لتطبيع العلاقات بشكل نهائي بما في ذلك بعض البنود المتفق عليها، والتي

كان من ضمنها تقييد العلاقة مع حركة حماس و"طرد" بعض قيادييها من تركيا[40]. في المقابل بدى الموقف التركي مرتبكاً بعض الشيء، فتراوحت تصريحاته بين الاعتراف بوجود محادثات ونفي الوصول إلى اتفاق[41]، وبين التأكيد على ثبات الموقف التركي من السياسات الإسرائيلية واعتبار "الشعب الإسرائيلي صديقاً للشعب التركي"[42]، وبين اعتبار التقارب مصلحة "للبلدين والمنطقة"[43] والتفاخر بأن تركيا هي الدولة الوحيدة التي "أجبرت إسرائيل على الاعتذار"[44]، وبين التأكيد على الشروط الثلاث في التصريحات العامة وذكر صيغة "تخفيف الحصار" بدل "رفع الحصار" لدى ذكر التفاصيل[45].

لم يكن هذا التحول اعتباطياً أو مفاجئاً، بل مهدت له عدة سياقات وأسباب، أهمها:

أولاً: انتخابات حزيران/ يونيو والفترة الانتقالية التي نقلت لصانع القرار في تركيا رسالتين، إحداهما داخلية من الناخب والثانية خارجية من "الحلفاء"، بضرورة التغيير، وقد صدرت عدة تصريحات من مسؤولين في الحزب الحاكم والحكومة في أنقرة بضرورة عودة السياسة الخارجية التركية لواقعيتها وبراجماتيتها المعروفة عنها.

ثانياً: الأزمة مع روسيا والتي دفعت أنقرة للبحث عن حلفاء جدد – قدماء، وتخفيف حدة الخلاف مع بعض الدول الإقليمية (دولة الاحتلال، ومصر، والإمارات)، على المستويين السياسي والاقتصادي.

ثالثاً: موجة التصعيد المستمرة منذ تموز/ يوليو 2015 مع حزب العمال الكردستاني التي ترى تركيا أن خلفها بعض الأطراف الإقليمية ومنها "إسرائيل"، وهو ملف ذو أولوية قصوى لتركيا، ولذلك ترى أنقرة أن تطبيع العلاقات مع تل أبيب قد يساعد على كبح جماح الحزب الكردي المسلح.

رابعاً: تعدد الملفات ذات الاهتمام المشترك والمهددات المشتركة بين الطرفين، بدءاً من تطورات الأزمة السورية، مروراً بتنظيم داعش، والتحالف الدولي لمكافحته، وليس انتهاءً بالتمدد الإيراني والتواجد العسكري الروسي المباشر في المنطقة.

خامساً: قرار دولة الاحتلال تفعيل ملف تطبيع العلاقات مع أنقرة، إذ من ناحية المبدأ لم تغير الأخيرة من شروطها الثلاثة المعلنة ولم يطرأ جديد منذ آخر جولة مفاوضات، بيد أن نتنياهو كان يراهن على تراجع آخر للعدالة والتنمية في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. وحين حاز الأخير أغلبية برلمانية تؤهله لتشكيل حكومة مستقرة حتى سنة 2019، يبدو أن تل أبيب رأت أنه لا فائدة من التأجيل أكثر.

العلاقات الاقتصادية:

كما في السنوات السابقة، استمرت العلاقات الاقتصادية بين تركيا و"إسرائيل" في النمو المضطرد سنوياً، على الرغم من العلاقات السياسية المتردية والديبلوماسية شبه المنقطعة منذ حادثة الاعتداء على سفينة مافي مرمرة في المياه الدولية وسقوط عشرة شهداء أتراك سنة 2010.

ويعود هذا التناقض الظاهري لعدة أسباب، أهمها ركائز السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية التي هدفت لتطويع السياسة للاقتصاد —أي "الارتباط المعزز" بينهما— في ظروف العلاقات الطبيعية، وعلى الفصل —أي "فك الارتباط"— بينهما في ظروف التوتر[46]. ودور القطاع التركي الخاص والمستقل عن القرارات الحكومية في تعزيز العلاقات الاقتصادية، بالإضافة إلى حرص "إسرائيل" على الإبقاء على هذه العلاقات وتطويرها أملاً في أن تكون إحدى أسباب عودة العلاقات الديبلوماسية بين الطرفين.

وهكذا، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين من قرابة 4.04 مليارات دولار أمريكي سنة 2012، إلى 5.068 مليارات سنة 2013، ثم ارتفع إلى 5.832 مليارات دولار سنة 2014، فيما انخفض إلى 4.371 مليارات دولار سنة 2015 (انظر جدول 4/1). وإضافة إلى هذه الملحوظة الرئيسية عن استمرار العلاقات وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، ثمة ملحوظة ثانية متعلقة بالتوازن بين حصة كل من الطرفين من هذا التبادل، وهو ما يعطي الطرفين شعوراً بالأمان ويشجعهما على تنمية العلاقات التجارية بينهما.

وتتصدر المواد الكيماوية ومشتقاتها المستخدمة في التصنيع والمولدات والمحولات الكهربائية قائمة الصادرات التركية إلى "إسرائيل"، بينما تقابلها السيارات وسيارات السباق والحديد والفولاذ في صدارة قائمة ما تستورده الأولى من الثانية[47].

من جهة أخرى، تجددت على وقع أخبار المصالحة المحتملة بين تركيا و"إسرائيل" نقاشات الغاز الإسرائيلي وإمكانية تصديره لتركيا بأسعار مخفضة، بحيث تجد "إسرائيل" سوقاً جديدة وواعدة مثل تركيا، بالإضافة إلى كونها دولة عبور للغاز الإسرائيلي إلى أوروبا، بينما تخفف تركيا من اعتمادها الكبير على الغاز الطبيعي الروسي الذي عُدَّ عامل ضعف خلال الأزمة مع روسيا إثر تدخلها في سورية في خريف 2015، إذ كانت تركيا تستورد 55% من حاجتها من الغاز الطبيعي من روسيا.

جدول 4/1: حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" وفق الإحصاءات التركية والإسرائيلية 2012–2015 (بالمليون دولار)[48]

السنة	الصادرات التركية إلى "إسرائيل"		الواردات التركية من "إسرائيل"		حجم التبادل التجاري	
	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي
2015	2,698.3	2,446	1,672.5	1,713.6	4,370.8	4,159.6
2014	2,950.9	2,683.6	2,881.3	2,755.6	5,832.2	5,439.2
2013	2,649.7	2,354.1	2,418	2,515.6	5,067.7	4,869.7
2012	2,329.5	2,082.7	1,710.4	1,421.4	4,039.9	3,504.1

في المقابل، تستمر العلاقات التجارية بين تركيا والسلطة الفلسطينية في النمو النسبي، لكنها ما زالت دون مستوى المقارنة مع العلاقات التركية – الإسرائيلية، حيث لم يلامس حجم التبادل التجاري بينهما حدود 100 مليون دولار سنة 2014، حيث بلغت الواردات التركية من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 نحو 2.502 مليون دولار، أما الصادرات التركية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 فقد بلغت 90.945 مليون دولار. وفي سنة 2015 بلغت الواردات التركية من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 نحو 2.343 مليون دولار، أما الصادرات التركية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 فبلغت 82.224 مليون دولار[49]، كما يشهد الميزان التجاري بين البلدين اختلالاً كبيراً لصالح تركيا بطبيعة الحال، بالرغم من إعفاء المنتجات الصناعية الفلسطينية من الجمارك في تركيا. وفيما تتصدر المواد الغذائية والحلويات والتبغ ومشتقاته قائمة الصادرات التركية لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، تصدر الأخيرة لتركيا في المقام الأول التمر والتين وبعض أنواع الفواكه[50].

ضمن جهود توثيق العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – التركية، وإسهاماً من تركيا في دعم الاقتصاد الفلسطيني وفتح الأسواق العالمية أمامه، نظمت في تركيا في الفترة 2014–2015 النسختان الأولى والثانية من مؤتمر "تركيا بوابة فلسطين إلى العالم"، بمشاركة وزيري اقتصاد البلدين إضافة لمئات رجال الأعمال من الطرفين وخصوصاً من فلسطينيي الداخل والشتات، ونتج عنه عدة اتفاقات ثنائية بين الطرفين في مجالات السياحة والصناعات الغذائية والنسيج[51].

من ناحية أخرى، لم تتوقف الهبات والتبرعات التركية الرسمية والأهلية للفلسطينيين، منها ما سبق ذكره من إسهامات منظمات المجتمع المدني التركي، ومنها ما هو حكومي أو مشترك بين الحكومة التركية والقطاع الخاص؛ مثل تبرع تركيا بمبلغ نصف مليون دولار أمريكي لوقود محطة كهرباء غزة[52]، وزيارة وفد اقتصادي تركي لقطاع غزة ولقائه نائب رئيس حركة حماس إسماعيل هنية وعدد من الوزراء ورجال الأعمال الفلسطينيين لبحث سبل دعم تركيا للفلسطينيين[53]،

إضافة إلى منحة بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي قدمتها تركيا لتغطية نفقات وقود المستشفيات الحكومية في غزة[54]، وقد توقعت تقديرات رسمية تركية نُشِرَت في أيار/ مايو 2015، أن يتخطى إجمالي المساعدات التركية المقدمة لقطاع غزة سنة 2015 حاجز 100 مليون دولار أمريكي[55]؛ غير أنه لم تظهر (حتى كتابة هذا التقرير) أي أرقام نهائية حول إجمالي هذه المساعدات في تلك السنة.

خلاصة:

لم تتغير في سنتي 2014–2015 الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التركية إزاء القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها التحرك ضمن المنظومة الدولية والالتزام بالحل السياسي للقضية الفلسطينية وفق رؤية حلّ الدولتين والمبادرة العربية للسلام، والتعامل مع القضية الفلسطينية من بوابة السلطة الوطنية والرئيس عباس، وعدم تخطي حدود الدعم السياسي والإعلامي والمالي، في العلاقة مع حركة حماس لعدم الإضرار بمصالح تركيا وعلاقاتها الغربية[56].

بيد أن هاتين السنتين شهدتا عدداً من المتغيرات المهمة تركياً، على الصعيدين الداخلي والخارجي، مثل الانتخابات البرلمانية وانتخابات الإعادة، والأزمة مع روسيا، إضافة إلى تعمق الأزمات الإقليمية وفي مقدمتها السورية، مما أدى إلى انكفاء مرحلي في الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية، في حين أدت القطيعة مع كل من تل أبيب والقاهرة إلى إضعاف الدور التركي فيها.

هذه المتغيرات المتعددة، وتزايد المهددات المشتركة، إضافة لرغبة تركيا في تحييد عدد من خصومها، ضخت الدم مجدداً في مفاوضات المصالحة التركية – الإسرائيلية، التي وإن لم تصل إلى نهايتها حتى كتابة هذه السطور إلا أنه من المحتمل أن يتبلور اتفاق يمثل حلاً وسطاً بين موقفي الطرفين، أو بالأحرى "إعادة تفسير" لشرط تركيا كسر الحصار عن غزة بطريقة يمكن لتركيا تسويقها كتخفيف للحصار، بينما لا يُخدش الخط الأحمر الإسرائيلي بكسر الحصار فعلياً. من ناحية أخرى، لن يكون الفشل في التوصل لاتفاق إلا مجرد تأجيل لاستحقاق سيتم في وقت لاحق باعتبار أن شروطه الموضوعية متوفرة بشكل كبير، إضافة لالتقاء رغبة الطرفين في إبرامه، كل لحساباته الخاصة.

وعليه، فبالرغم من التعاطف والدعم التركيين للقضية الفلسطينية رسمياً وشعبياً، إلا أن السنوات القادمة تحمل بين طياتها تقارباً بين أنقرة وتل أبيب، وهو تقارب لن يمكنه إعادة العلاقات إلى مستواها من التعاون الاستراتيجي في تسعينيات القرن الماضي، لكنه سيترك أثره، ولو بشكل غير مباشر، على العلاقات التركية – الفلسطينية خصوصاً مع فصائل المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حركة حماس. من ناحية أخرى لا يتوقع للقضية الفلسطينية أن تقفز إلى صدارة أولويات السياسة الخارجية التركية في ظلّ تطورات الأزمة السورية وارتداداتها الإقليمية، وفي ظلّ "الموجة المضادة" التي تشهدها المنطقة ضدّ تيارات الإسلام السياسي.

ثالثاً: إيران

أدى الاتفاق الإيراني الغربي على البرنامج النووي الإيراني إلى مزيد من التركيز والاهتمام الإقليمي والدولي بهذه القضية التي استمر التفاوض حولها نحو 12 عاماً. ولذا حظي هذا الاتفاق باهتمام إعلامي وسياسي غير مسبوق طوال فترة 2014–2015، تارة لمعرفة تداعياته على موازين القوى الإقليمية، وطوراً لقراءة تأثيراته على سياسات إيران الخارجية وعلى مواقفها من قضايا المنطقة ومنها موقفها من "إسرائيل" ومن القضية الفلسطينية. كما أن اندلاع "انتفاضة السكاكين" قبل أشهر من نهاية سنة 2015، أعاد تسليط الضوء والاهتمام على ما يجري في فلسطين المحتلة، وعلى بطولات الشعب الفلسطيني الذي ينهض في كل مرة ليؤكد قدرته على المبادرة على الرغم من تراجع الوضع العربي، ومن واقع الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني. وطوال سنتي 2014–2015 استمرت إيران في التأكيد على سياستها الثابتة في دعم المقاومة الفلسطينية ورفض الاعتراف بـ"إسرائيل".

العلاقة مع القوى الفلسطينية:

أيدت إيران انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار انتقد مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون القانونية والدولية عباس عراقجي Abbas Araqchi، العراقيل التي تضعها بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، أمام انضمام فلسطين الكامل لمنظمة الأمم المتحدة، كما انتقد "السياسات الأحادية للإدارة الأمريكية تجاه قضية فلسطين". ونقلت قناة العالم الإيرانية عن عراقجي قوله، خلال اجتماع لجنة فلسطين في حركة عدم الانحياز، الذي عقد على هامش الاجتماع الدوري الـ 17 لوزراء خارجية دول عدم الانحياز في الجزائر، "إن قبول فلسطين كعضو مراقب في منظمة الأمم المتحدة هو خطوة أولى على طريق الانضمام الكامل إلى هذه المنظمة، ولسيادة الشعب الفلسطيني على كامل أرضه التاريخية"[57]. كما أعلنت إيران دعمها وتأييدها لانتفاضة القدس المندلعة منذ مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وقال السفير الإيراني في لبنان محمد فتحعلي: "إن إيران تعلن عن تقديم مساعدات مالية لأسر الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا خلال انتفاضة القدس". وأعلن السفير أن كل أسرة شهيد ستتلقى مبلغ 7 آلاف دولار، فيما ستتلقى الأسر التي هدمت منازلها مبلغ 30 ألف دولار[58].

سعت حركة فتح إلى الانفتاح على إيران وبناء خيوط تواصل جديدة بين الطرفين، حيث أوفد الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 2014/1/28، نائب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب مبعوثاً عنه إلى طهران حاملاً رسالة للرئيس حسن روحاني Hassan Rouhani، شارحاً فيها الأوضاع الفلسطينية على المستويين الداخلي، والتفاوضي مع "إسرائيل" برعاية أمريكية. وقالت مصادر في طهران أن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف Mohammad Javad Zarif "أكد استعداد بلاده لدعم السلطة وحركة فتح بشكل خاص"، مشيراً إلى العلاقات التاريخية

التي كانت تربط مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام آية الله الخميني Ayatollah Khomeini الراحل بالزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات[59]. وزيارة الرجوب هي الزيارة الأولى لمسؤول من حركة فتح على هذا المستوى، إذ لم يقم أي مسؤول فلسطيني من قيادة منظمة التحرير وحركة فتح بزيارة إيران منذ توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993 بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، باستثناء حضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس للقمة الإسلامية سنة 2013 في طهران[60]. وعلى الرغم من اعتبار البعض هذه الزيارة سياسة انفتاح جديدة من القيادة الإيرانية على قيادة المنظمة وفتح، إلا أن الدعوة لم توجّه إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس لزيارة إيران[61].

وقد أوضح الرجوب أن المسؤولين الإيرانيين أكدوا تقديرهم الكبير "للدور التاريخي الذي تلعبه حركة فتح في قيادة العمل الوطني الفلسطيني وقيادة تطلعات الشعب الفلسطيني للتحرر والاستقلال ودعمهم لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني". وقال الرجوب إن "صفحة جديدة من العلاقات الثنائية قد بدأت بين الجانبين، أساسها الاحترام المتبادل بين الجانبين، والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني التي لا جدال فيها". وأضاف أنه استعرض "خلال اللقاء الذي جرى في مقر وزارة الخارجية في طهران دور حركة فتح في عملية إنهاء الانقسام الفلسطيني، وآليات تعزيز صمود أبناء شعبنا".

كما أكدت اللجنة المركزية لحركة التحرير الفلسطيني (فتح) في 2014/2/3، في بيان عقب اجتماعها في رام الله برئاسة محمود عباس، "أهمية إقامة علاقات متكافئة مع إيران منطلقة من مصالح شعبنا الوطنية العليا وخدمة لقضيته العادلة"[62]. وقال عضو اللجنة المركزية في حركة فتح عباس زكي في 2015/8/15، إن "تطوير علاقتنا مع إيران هو ممر إجباري ان أردنا مواجهة الاحتلال الإسرائيلي". كما أكد القيادي في فتح محمد اشتية السعي إلى ترتيب زيارة يقوم بها عباس إلى إيران[63]، وذلك بعد زيارة وفد برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني إلى طهران في بداية آب/ أغسطس 2015، لترتيب زيارة قال إنها ستتم دون أن يحدد موعدها، وأكد مجدلاني أن العلاقات مع إيران "مستمرة وتتطور"[64]. وقال إنه بحث خلال زيارته مع وزير الخارجية محمد جواد ظريف Mohammad Javad Zarif توطيد العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإيران، "باعتبار أن إيران باتت اليوم ذات ثقل سياسي ودبلوماسي مهم"[65].

من جهة أخرى، قام وفدان من حركة حماس بزيارة العاصمة الإيرانية في إطار استعادة حرارة العلاقات بين الطرفين، بعد البرود الذي ساد بين الطرفين طوال السنوات الثلاث الماضية (2012–2015) بسبب اختلاف مواقفهما من الأزمة في سورية. كما تمّ استقبال رمضان عبد الله أمين عام حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وكان لافتاً أن زياد نخالة نائب رمضان عبد الله الذي وضعته الإدارة الأمريكية على قائمة الإرهاب، قبل أيام معدودة من زيارة إيران، حضر المقابلة مع الرئيس روحاني[66].

لم تؤشر زيارة مسؤول فتح إلى طهران إلى أيّ تغيير استراتيجي في العلاقات بين الطرفين؛ لأن التقارب سيظل محدوداً، "فليس عند إيران ما تقدمه للسلطة، وليس بيد السلطة ما تقدمه لإيران". ولا تستطيع السلطة الذهاب إلى شوط بعيد في علاقتها مع إيران دون مباركة "إسرائيل" والولايات المتحدة لهذه العلاقة، في حين أن وقوع السلطة تحت الاحتلال سيجعل من علاقةٍ قويةٍ مع إيران مصدر إحراج للنظام الإيراني[67].

في مقابل ذلك شدد المسؤولون الإيرانيون بمستوياتهم المختلفة على أن العلاقة مع حركة حماس هي علاقة استراتيجية باعتبارها "حركة مقاومة بالدرجة الأولى"، كما قال رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني Ali Larijani؛ الذي أكد أن علاقة إيران مع حركة حماس هي علاقة "جيدة"، مشيراً إلى أن العلاقة عادت كالسابق، و"ليس لدينا أيّ مشكلة مع حماس". وأوضح: "إننا ننظر إلى حماس على أنها تيار مقاوم وندعمها من هذا المنطلق". ولم ينكر لاريجاني تحفظ إيران من موقف حركة حماس من الأزمة السورية، وقال: "قد يكون لدينا بعض المشاكل فيما يخص موقفهم، لكننا نرى أن واجبنا الإسلامي هو دعم المقاومة، ولذلك ندعم حماس". وبخصوص العلاقة مع حركة فتح قال لاريجاني: "كانت لنا علاقات مع حركة فتح زمن المرحوم ياسر عرفات، وطبعاً بسبب بعض المواقف التي قامت بها م.ت.ف بعد اتفاقية أوسلو، انخفض مستوى تلك العلاقات"؛ لأن إيران كانت ترى أن اتفاقية أوسلو "خطأً استراتيجياً"، وأضاف: "ليس لدينا معاداة مع حركة فتح لكننا نرى أن بعض التصرفات غير مفيدة كالمفاوضات الدائرة الآن في فلسطين"[68].

وفي هذا الإطار من عودة بعض الحرارة إلى العلاقة مع حركة حماس، تلقى رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، عبّر فيه عن دعم طهران للمقاومة الفلسطينية، في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأكد "وقوف إيران مع الشعب الفلسطيني، ودعمها لصموده". وذكرت وكالة "إرنا" أن ظريف اتصل بالأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله للغاية ذاتها[69]. كما بعث رئيس مجلس الشورى الإيراني أيضاً ببرقية تهنئة إلى مشعل هنأه فيها على "انتصار الشعب الفلسطيني ومناضلي المقاومة الإسلامية على الكيان الصهيوني في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة". وأكد لاريجاني على "دعم إيران الشامل للشعب الفلسطيني خاصة المقاومة الإسلامية في مسار النضال ضدّ الكيان المحتل، وتحرير كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة من البحر إلى النهر"[70]. كما أصدرت الخارجية الإيرانية بياناً بمناسبة استشهاد ثلاثة من قادة كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس[71].

وتعبيراً عن هذا التحول في طيّ صفحة الخلاف تدريجياً مع حركة حماس، نقلت وكالة أنباء فارس الإيرانية عن حسين شيخ الإسلام Hussein Sheikh al-Islam، مستشار رئيس

مجلس الشورى الإيراني للشؤون الدولية، قوله "إن علاقات طهران بحركة حماس، علاقات استراتيجية"، مؤكداً أن إيران وحماس وضعتا خلافاتهما جانباً فيما يتعلق بالموقف المتباين إزاء الأزمة السورية...، وأكد استمرار دعم إيران لمحور المقاومة. ورداً على ربط هذه العلاقة بعودة الدعم المالي إلى سابق عهده مع الحركة، لفت شيخ الإسلام إلى صحة الأنباء التي تحدثت عن تقليص الدعم المالي الإيراني عن بعض فصائل المقاومة، في إشارة منه إلى حركة الجهاد الإسلامي. وأوضح أن تقليص الميزانية موجود بالفعل، لكنه ناتج عن ضائقة مالية تمر بها البلاد، معتبراً أن الموضوع لا يتعلق بأي ملفات سياسية، وأن إيران ستواصل دعمها مستقبلاً[72].

وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والذي استمر 51 يوماً، وصمود المقاومة وبطولاتها، وجه القائد العام للحرس الثوري الإيراني اللواء محمد علي جعفري Mohammad Ali Jafari رسالة إلى أبناء غزة وقيادة المقاومة جاء فيها:

.. اعلموا أننا سنبقى إلى جانبكم حتى النهاية، دفاعاً عن مبادئكم وإيمانكم وعزتكم واستقلالكم، حتى تحرير كامل أرضكم، وإقرار سيادتكم على كامل فلسطين المحتلة، وسندافع عن هذه المبادئ المقدسة. يجب في هذا الطريق الصعب والطويل العمل على تعزيز القدرات التنظيمية للفصائل وتقوية بناها التحتية وقدراتها الدفاعية أكثر فأكثر، وتوسيع ذلك بحسب توصيات إمامنا، إلى الضفة الغربية، وزيادة كثافة ومديات ودقة صواريخها...[73].

وتعبيراً عن السعي لاستعادة العلاقات، وصل وفد قيادي رفيع المستوى من حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى طهران برئاسة محمد نصر عضو المكتب السياسي لحماس، وبعضوية ماهر عبيد وجمال عيسى، وخالد القدومي ممثل حماس في طهران، وأسامة حمدان. وكان مسؤول العلاقات الدولية في حماس أسامة حمدان أكد في تصريحات لوكالة صفا أن حركته حققت الأهداف التي أرادتها من الزيارة الرسمية إلى طهران التي جرت في 2014/12/8، مشيراً إلى أن العلاقة بين الجانبين "أفضل مما يتصوره الكثيرون"[74].

وحصلت زيارة ثانية في أقل من شهر لوفد آخر من حركة حماس برئاسة جمال عيسى عضو المكتب السياسي، والتقى الوفد نائب وزير الخارجية الإيرانية للشؤون العربية حسين أمير عبد اللهيان Hossein Amir–Abdollahian الذي أكد على العلاقة "الاستراتيجية" و"الممتازة" مع طهران، مشيراً إلى أن "القضية الفلسطينية والقدس تقعان على رأس أولويات إيران". من جانبه أكد جمال عيسى على "أن العلاقة بين حركة حماس وطهران ممتازة"، واصفاً دور إيران في تطورات المنطقة ودعم تطلعات الشعب الفلسطيني بأنه "منقطع النظير"، مؤكداً على أن "الفصائل الفلسطينية تفتخر بعلاقاتها الاستراتيجية معها". وأشار عيسى إلى أن "دعم إيران للمقاومة الفلسطينية يشكل حافزاً لدى الشعب الفلسطيني"، موضحاً أن "حماس تمكنت من الصمود

رغم الضغوط والمؤامرات" مؤكداً على أن "الحركة تأمل في استمرار الدعم الإيراني لها، إلى جانب دعم بقية الدول حتى نيل الشعب الفلسطيني كامل حقوقه". وأكد "على ضرورة أن تضع جميع مكونات الأمة الإسلامية خلافاتهم جانباً، ويتوحدوا ضدّ عدوهم المشترك من خلال وقفة إسلامية حقيقية لنصرة فلسطين ومقدساتها"[75].

كان من الطبيعي أن تنتقد طهران القرار المصري باعتبار حركة حماس "حركة إرهابية". فقد انتقد مساعد وزير الخارجية الإيرانية للشؤون العربية والإفريقية، حسين أمير عبد اللهيان، قرار محكمة مصرية باعتبار حركة حماس "منظمة إرهابية" مشيراً أن "الكيان الصهيوني هو الإرهابي وليس حماس". وقال عبد اللهيان في تصريح أدلى به لوكالة الأنباء الإيرانية الرسمية: "إن الإخوان المسلمين جزء من الحقيقة القائمة في مصر، وينبغي الفصل بين مجموعات المعارضة السياسية وبين المجموعات الإرهابية برؤية واقعية"[76].

وتأكيداً على الموقف الإيجابي من حركة حماس، تتالت المواقف والتصريحات المؤيدة للحركة ولدورها في مقاومة "إسرائيل". وفي هذا الإطار قال العميد مسعود جزائري، مساعد الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، إن العلاقة مع حركة المقاومة الإسلامية حماس "متينة، ونحن شركاؤها في المقاومة، ونحن نعمل في مشروع واحد، وعلينا جميعاً السير سوية في طريق مناهضة ومكافحة الكيان الصهيوني وأمريكا... وباقي القضايا أمور فرعية نستطيع تجاوزها، وسنتجاوزها في وقت قريب"[77].

لقد بينت تجربة السنوات الماضية في العلاقة بين حماس والجمهورية الإسلامية أن من الصعب القطيعة بين الطرفين بسبب الأهداف الاستراتيجية المشتركة في مواجهة العدو الصهيوني. ومن المعلوم أن حماس وإيران تتقاطعان في كثير من النقاط؛ فحماس حركة تحرر تسعى لتخليص فلسطين التاريخية من المشروع الصهيوني بأيديولوجيا واستراتيجية إسلامية تتفق كثيراً مع رؤية النظام الإيراني، الذي يعدّ تحرير فلسطين مسألة عقائدية. ووفقاً لمحمود الزهار، القيادي البارز في حركة حماس، في حديثه للمركز الفلسطيني للإعلام، إن إيران تؤمن أن العدو الإسرائيلي عدو لها، وأن من حقها الدفاع عن نفسها، ومصالحها متقاطعة مع حماس في ذلك، علاوة على قراءتهما لـ"إسرائيل" بموقف مبدئي أنها "كيان غريب لا ينتمي للأمة الإسلامية...". ويرى الزهار أن الموقف الإيراني "يتعدى مسائل السياسة المجردة بالنسبة لفلسطين؛ فهي منذ انطلاق الثورة؛ تتبنى محوراً لمواجهة أمريكا و"إسرائيل" المتمثل في محور المقاومة، وهي لن تترك المقاومة في المنطقة تواجه بمفردها الغزو السياسي والثقافي"[78].

وبما ينسجم مع هذا السياق، إعلان حركة حماس صراحة أن زيارتها لإيران تأتي من خلال رؤيتها لضرورة حشد طاقات وإمكانات الأمة الإسلامية لـ"دعم" الشعب الفلسطيني وقضيته

العادلة ومقاومته البطولية، وهي معنية بتعزيز علاقاتها التاريخية مع إيران، وهذا ينبع من إدراك عميق لدى الطرفين حول أهمية التواصل والعمل الجادّ؛ لتجاوز الظروف الحساسة والدقيقة، التي تمر بها الأمة والمنطقة بما يخدم القضية الفلسطينية[79].

أما أهم ما قيل في دور حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى في أثناء زيارة الوفد الفلسطيني إلى طهران ومشاركته في مؤتمر الوحدة الإسلامية، فقد جاء على لسان الأمين العام لمجمع التقريب بين المذاهب الإسلامية محسن أراكي Mohsen Araki: "إن المقاومة الفلسطينية وحركة حماس وحزب الله، بإمكانهم توحيد الأمة الإسلامية على نصرة القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك". وشدد أراكي، على ضرورة وقوف جميع أبناء الإسلام سُنَّة وشيعة، علماء وأحزاباً إلى جانب الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة وتقديم الدعم له[80].

ويظهر أن موقف الحياد الذي اتخذته حركة الجهاد الإسلامي من مسار الأحداث في سورية واليمن، قد انعكس سلباً على الدعم المالي الإيراني للحركة، وبدأت ملامح هذه الأزمة المالية تظهر بعد إغلاق مكتب فضائية "فلسطين اليوم" في القدس المحتلة التي تديرها الحركة من خارج فلسطين، تحت عنوان "الأزمة المالية"[81]. واعتمدت حركة الجهاد على سياسة تقشفية نتج عنها تقليص موظفي الفضائية في رام الله، وإغلاق مكاتب فرعية لجمعيات، وتقليص الموازنات والمصاريف[82]. ولعل عدم حضور الأمين العام للحركة رمضان عبد الله ونائبه زياد النخالة الإفطار الذي أقامه الحرس الثوري الإيراني في بيروت في 2015/6/30[83] يشير إلى نوع من امتعاض قادة حركة الجهاد من تقليص الدعم الإيراني. هذا بالرغم من نفي القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، خضر حبيب، وجود أي أزمة مالية، لدى حركته، أو داخل مؤسساتها ومكاتبها، موضحاً أن ما يجري هو "صعوبة في نقل الأموال، في ظلّ التطورات العربية الأخيرة، وما تشهده دول المنطقة، أما الحديث عن أزمة فهو عارٍ عن الصحة ولا أساس له"[84]. كما خفّف الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان عبد الله من حدة انعكاس الجانب المالي على العلاقة بين الطرفين، حيث صرَّح أن علاقة حركة الجهاد مع إيران جيدة، وأضاف أن "الموضوع الفلسطيني بالنسبة لإيران غير مرتبط بالأمور الظرفية، وهو ثابت منذ الإمام الخميني ويؤكد عليه السيد علي الخامنئي Ali Khamenei في كل مناسبة"[85].

وكان دعم إيران لـ"حركة الصابرين نصراً لفلسطين – حِصْن" سنة 2014، التي أسسها القيادي المنشق عن حركة الجهاد الإسلامي هشام سالم، سبباً من أسباب تراجع العلاقة بين حركة الجهاد وإيران، بعد تقليص المساعدات للأولى وضخّها للثانية. وقد عبّرت الجهاد عن غضبها من ذلك[86]. وتتلقى حركة الصابرين دعمها من إيران، وهو ما يؤكده قادة الحركة الذين يعدون أنفسهم جزءاً من الكل الوطني، وهي تسترشد بأسلوب عمل حزب الله اللبناني، وترفع العلم الأصفر نفسه المشابه لعلم حزب الله[87].

موقف إيران من "إسرائيل" بعد الاتفاق النووي:

رأت "إسرائيل" أن الاتفاق النووي هو خطأ تاريخي ترتكبه الولايات المتحدة. لذا شنّ نتنياهو هجوماً على هذا الاتفاق ووجّه التهديدات المباشرة إلى إيران بقصف تلك المنشآت. في المقابل ذهبت بعض التحليلات والتوقعات إلى أن إيران بعد الاتفاق النووي مع الغرب سوف تغيّر سياستها من القضية الفلسطينية ومن حركات المقاومة، وستكون أكثر تصالحاً مع السياسات الغربية. وفي معرض الرد على تلك التهديدات وتلك التوقعات، أطلق مسؤولو الجمهورية الإيرانية على المستويات كافة، السياسية والعسكرية، تصريحات ضدّ التهديدات الإسرائيلية، في حين شدد مرشد الثورة علي الخامنئي مرات عدة على استمرار إيران التزام القضية الفلسطينية ودعم حركات المقاومة. وقد أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني في مقابلة مع شبكة سي إن إن Cable News Network (CNN) الأمريكية، في معرض إجابته على ما سيكون الرد الإيراني حيال اعتداء إسرائيلي محتمل ضدّ المنشآت النووية الإيرانية، "أن الكيان الصهيوني لن يقوم بمثل هذا العمل لأنه يدرك جيداً ما الرد الإيراني الذي سيتلقاه"، وما القدرات التي تحظى بها إيران في المنطقة. وأوضح أن الكيان الإسرائيلي لن يكون قادراً على شنّ أيّ هجوم ضدّ إيران لكنه يطلق شعارات واهية. وأكد أن "أيّ عمل جنوني أو حماقة ترتكبها تل أبيب ضدّ إيران ستتلقى إثرها رداً موجعاً ما يجعلها تكون نادمة على فعلتها هذه"[88].

كما هدد ذو النور، ممثل المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، في الحرس الثوري، بتدمير تل أبيب "في غضون أقل من عشر دقائق، في حال ارتكب النظام الصهيوني (إسرائيل) خطأً". وجاء هذا الرد بعد تهديدات وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان، باستهداف المفاعلات النووية الإيرانية، قائلًا: "الصهاينة جبناء، ولم يستطيعوا مقارعة حركة حماس"، مضيفاً: "إن قوة حماس وحزب الله تساوي جزءاً صغيراً من قوة إيران العسكرية، كما أن الصهاينة الذين لا يمكنهم الوقوف بوجه المقاومة الإسلامية، يدلون بهذه التصريحات من أجل رفع معنويات المستوطنين، لأن الهجرة العكسية للمستوطنين تهدد الوجود الصهيوني"[89].

لقد طرح الكثير من الباحثين والمحللين الأسئلة حول مستقبل علاقات إيران مع كل من حركات المقاومة في فلسطين وخصوصاً مع حركة حماس، بالإضافة إلى توقعاتهم حول موقف إيران من "إسرائيل" بعد الاتفاق النووي مع الغرب. ولا شكّ أن إيران تواجه تحديين في هذا المجال في المرحلة المقبلة، هما: في الخارج القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي ودور إيران في المنطقة، وفي الداخل تحدي نشوء ليبرالية اقتصادية جديدة ترسم صورة الاقتصاد في الجمهورية الإسلامية بعد دخولها السوق العالمية. ما قد يعني تغييراً في سياساتها الإقليمية والخارجية، خصوصاً مع اتجاه علاقاتها للتطبيع مع الغرب.

إن إيران التي لجأت إلى "البراجماتية السياسية" في بعض مواقفها ومراعاة مصالحها، سواء في العلاقة مع الروس أم مع سواهم من الدول في المنطقة والعالم، استمرت على ثوابتها الأيديولوجية من الكيان الصهيوني، بحيث يبدو موقفها منه جذرياً وغير قابل للتليين فيما يتعلق بالاعتراف بها أو إجراء أيّ اتصال معها[90].

من الملاحظ أن مواقف قادة الجمهورية الإسلامية وتصريحاتهم، وكذلك مواقف قادة حركة حماس وتصريحاتهم خلال سنة 2015 تعبّر عن حرصٍ من الطرفين على المحافظة على هذه العلاقات ومحاولة تطويرها. بحيث بات التركيز على نقاط اللقاء الاستراتيجية التي تتلخص في "مقاومة العدو الصهيوني" من دون أن يلزم ذلك أياً من الطرفين بكل مواقف الطرف الآخر.

إن أهمية عودة الحرارة إلى هذه العلاقة في المرحلة الراهنة تكمن في خطورة ما يجري في المنطقة العربية من توسع الاتصالات مع "إسرائيل" لتشمل دولاً خليجية، ولتتحول إلى اتصالات علنية. في حين أن إيران ما تزال تؤكد حتى بعد الاتفاق النووي مع الغرب على عدائها الثابت لـ"إسرائيل" وعلى تأييدها المقاومة ضدّ هذا الكيان. وفي معرض هذا التأكيد على ثبات السياسة الإيرانية بعد الاتفاق النووي، قال الخامنئي إن "سياستنا تجاه أميركا والاستكبار العالمي وقوى الشر لن تتغيّر"، و"لن نتخلى عن دعم الشعوب المظلومة في المنطقة بغض النظر عن مصير الاتفاق النووي مع الدول الكبرى"[91]. كما رأى الخامنئي أن "إسرائيل" إلى زوال خلال 25 عاماً، وأن الإسرائيليين لن يُتركوا وشأنهم حتى ذلك الزمن. وقال: "إن القادة الصهاينة قالوا بعد المفاوضات النووية بأنهم تخلصوا من هاجس إيران حتى 25 سنة مقبلة، لكنني أقول لهم بأنهم لن يروا الـ25 سنة المقبلة، وإن شاء الله، لن يكون هناك شيء اسمه الكيان الصهيوني خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة"، مؤكداً أنه "خلال هذه الفترة لن يرتاح الصهاينة بفضل الروح الإسلامية الجهادية والملحمية"[92].

حتى الرئيس روحاني نفسه شنّ حملة قوية على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قائلاً: "هذا الكيان الإرهابي الأكثر إجراماً، يتحدث عن السلام والأخطار المستقبلية، فيما يشكّل الخطر الأكبر على المنطقة"[93]. كما رأى روحاني أن "دولة إسرائيل الحالية ليست شرعية..."[94].

وعندما اندلعت المواجهات في الضفة الغربية، وما أطلق عليه "انتفاضة السكاكين"، وقفت إيران علانية للتعبير عن هذا الدعم والتأييد، فقال الخامنئي "إن إيران ستدعم الانتفاضة الفلسطينية ضدّ إسرائيل بأي طريقة تستطيع". ورفض اتهامات أمريكية بأن الموجة الجديدة من الهجمات بالسكاكين والدهس بالسيارات التي يشنها الفلسطينيون ترقى لمستوى "الإرهاب"[95].

وكان الخامنئي قد وجّه رسالة إلى الشباب في الغرب، هي الثانية من نوعها خلال سنة 2015، أشار فيها إلى الإرهاب الإسرائيلي قائلاً: "... إذا كانت الشعوب الأوروبية اليوم تلوذ ببيوتها لعدة أيام، وتتجنب التواجد في التجمعات والأماكن المزدحمة، فإن العائلة الفلسطينية لا تشعر بالأمن

من آلة القتل والهدم الصهيونية منذ عشرات الأعوام، حتى وهي في بيتها. أيّ نوع من العنف يمكن مقارنته اليوم من حيث شدة القسوة ببناء الكيان الصهيوني للمستوطنات؟". وتابع:

> إن هذا الكيان [إسرائيل] يدمر كل يوم بيوت الفلسطينيين ومزارعهم وبساتينهم من دون أن يتعرض أبداً لمؤاخذة جادة مؤثرة من قبل حلفائه المتنفذين، أو على الأقل من المنظمات الدولية التي تدّعي استقلاليتها، من دون أن تتاح للفلسطينيين حتى فرصة نقل أثاثهم أو حصاد محاصيلهم الزراعية، ويحصل كل هذا في الغالب أمام الأعين المذعورة الدامعة للنساء والأطفال الذين يشهدون ضرب وإصابة أفراد عوائلهم، أو نقلهم في بعض الأحيان إلى مراكز التعذيب المرعبة[96].

إن ما سبق من مواقف القادة الإيرانيين حتى بعد الاتفاق النووي من الكيان الإسرائيلي ومن اتهامه بـ"الإرهاب" ومن التأكيد على المقاومة كخيار استراتيجي لمواجهة هذا الكيان، يعني أن احتمالات تغير السياسة الإيرانية تجاه قضية فلسطين ما زال احتمالاً بعيداً. كما أن ما يجري في الضفة الغربية على مستوى انتفاضة السكاكين من جهة وعلى مستوى انكشاف حفر الأنفاق وانهيار بعضها من جهة ثانية، يعني أن احتمالات تصعيد المقاومة ضدّ "إسرائيل" هي احتمالات مفتوحة، وقد تكون قريبة، على الرغم من كل التصريحات المختلفة التي تشدد على عدم الرغبة في التصعيد. ولذلك فمن المتوقع أن تسعى المقاومة للحصول على كل أنواع الدعم من كل القوى التي يمكن أن تسهم في تعزيز هذه المواجهة، أو في الاستعداد للحرب التي قد تأتي في أيّ وقت. وهذا يفرض أن تحرص حركات المقاومة في فلسطين على رأب الصدع في الدول العربية، وعلى الإسهام في تشجيع الحلول السياسية للأزمات الراهنة، وأن تحرص كذلك على علاقة متينة وقوية مع إيران التي قدمت طوال سنوات كل أنواع الدعم لحركات المقاومة، كما عبرت عن ذلك صراحة قيادة كتائب القسام.

رابعاً: ماليزيا

على الرغم مما مرت به ماليزيا من أزمات داخلية على مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي التي وصلت إلى حدّ خروج مظاهرات تطالب بإصلاحات سياسية، إلا أن النهج السياسي الداعم للقضية الفلسطينية استمر طوال سنتي 2014–2015. كما تفاعل المستويان الرسمي والشعبي مع قضايا الشعب الفلسطيني خلال السنتين بطريقة تؤكد أهمية البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية، وأهمية تفعيل الحاضنة الإسلامية في نصرة الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى الحاضنة العربية والحاضنة الإنسانية في بعدها الدولي. حيث تلقت وكالة الأونروا مساعدة طارئة من منظمة الإغاثة الإسلامية العالمية الماليزية بنحو 900 ألف دولار مخصصة للاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك. وقد قدمت المنظمة هذا التبرع بعد يومين من مناشدة المفوض العام للوكالة الدولية فيليبو غراندي Filippo Grandi،

والتي تمّ خلالها رصد الحرمان وسوء التغذية الحاد في أوساط الرجال والنساء والأطفال في مخيم اليرموك[97].

وفي الإطار السياسي أكد رئيس الوزراء الماليزي محمد نجيب Mohd Najib في أكثر من مقام دعمه للقضية الفلسطينية، حيث أكد نجيب، في مكالمة هاتفية مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل على أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، عن تعاطفه مع الشعب الفلسطيني، وخصوصاً مع أولئك الذين يواجهون العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة. فيما أشار رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد Mahathir Mohamad إلى أن فظائع النظام الصهيوني – الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين يمكن وقفها إن أوقفت الولايات المتحدة دعمها لـ"إسرائيل". كما نقل عن مهاتير قوله "ما دامت بريطانيا والولايات المتحدة تستمران في دعم إسرائيل فإن هذا الصراع لن ينتهي"[98].

ومن جهة أخرى عبّر الشعب الماليزي عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني، ومع قطاع غزة من خلال إطلاقه حملة تحت اسم "شهر غضب الأمة"، والتي تضمنت مجموعة من الفعاليات الداعمة للشعب الفلسطيني استنكاراً للعدوان الإسرائيلي على القطاع[99]. وفي كانون الثاني/ يناير 2015، أطلق من مدينة سايبرجايا الماليزية حملة لإعادة إعمار غزة بعد العدوان الإسرائيلي برعاية مهاتير محمد، تحت شعار "غزة مسؤوليتنا". وفي كلمته الافتتاحية قال مهاتير إن عملية إعمار غزة لن تكون سهلة، لكنها تحدٍّ يجب العمل على تحقيقه والانتصار فيه، كما أشار إلى التجارب السابقة التي اصطدمت بمنع "إسرائيل" دخول المساعدات واعتراضها لسفن وقوافل فكّ الحصار، بالرغم من أن طابعها إنساني وتُقل مساعدات إنسانية، ووصف هذه الإجراءات الإسرائيلية بأنها غير قانونية ومخالفة للمعايير والقيم الإنسانية الدولية[100].

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2015 قام رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بتلبية دعوة الحزب الحاكم أمنو United Malays National Organisation (UMNO) بزيارة ماليزيا على رأس وفد من الحركة، وذلك للمشاركة في أعمال المؤتمر السنوي للجمعية العمومية للحزب بصفة مراقب. والتقى الوفد عدداً من الشخصيات الحزبية والرسمية، بالإضافة إلى مشاركته في فعاليات شعبية أقيمت ترحيباً بزيارة الوفد إلى ماليزيا[101]، وهو ما يعكس حجم التضامن الشعبي والرسمي الماليزي مع الشعب الفلسطيني.

خامساً: باكستان

استمرت السياسة الباكستانية خلال سنتي 2014–2015 في سياستها الداعمة للقضية الفلسطينية، وهو ما عبّرت عنه مواقف الحكومة الباكستانية في أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة صيف 2014، إذ ندد رئيس

الوزراء الباكستاني، محمد نواز شريف Muhammad Nawaz Sharif، بالعدوان وقال "إنه غير مقبول، وانتهاك لجميع حقوق الإنسان"، وأشار شريف، إلى أن الحكومة الإسرائيلية تستخدم دائماً القوة الوحشية ضدّ المواطنين الفلسطينيين العزل إلى درجة تصل إلى حدّ جريمة حرب. وأكد أن شعب باكستان يقف إلى جانب شعب قطاع غزة، ويدعم حقّ الشعب الفلسطيني للحصول على دولة حرة ومستقلة[102].

وأعلنت الحكومة الباكستانية في بيان لها في تموز/ يوليو 2014، الحداد وتنكيس الأعلام تضامناً مع الشعب الفلسطيني، كما طالبت الحكومة برفع الحصار عن قطاع غزة، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان، وقدمت مليون دولار تلبية للنداء العاجل الذي أطلقته الأمم المتحدة لتخفيف معاناة أهالي القطاع[103].

كما أصدر البرلمان الباكستاني قراراً بإجماع أعضائه، وصف فيه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بـ"جريمة الحرب والإبادة الجماعية". ودان القرار عدم صدور ردّ فعل مناسب من المجتمع الدولي على هذا الهجوم الإسرائيلي "الوحشي"، ودعا الأمم المتحدة إلى التحرك بشكل عاجل لإنقاذ حياة أطفال غزة الأبرياء[104].

وفي خطوة إنسانية، منحت الناشطة الباكستانية ملالا يوسف زاي Malala Yousafzai قيمة جائزة "أطفال العالم"، التي حصلت عليها لدفاعها عن حقوق الأطفال، لمدارس غزة. وقالت الشابة الباكستانية خلال مؤتمر صحفي بمناسبة تسلمها الجائزة "هذا المبلغ (50 ألف دولار) سيخصص بأكمله لإعادة بناء المدارس لأطفال غزة، أعتقد أن هذا سيساعد الأطفال على مواصلة تعليمهم، والحصول على تعليم جيد"، مضيفةً: "نعرف كم عانى الأطفال جراء النزاعات والحرب في غزة. هؤلاء الأطفال بحاجة الآن إلى مساعدتنا، لأنهم يعيشون أوضاعاً صعبة"[105].

وفي تموز/ يوليو 2014، تقدمت باكستان والمملكة العربية السعودية بمشروع قرار اعتمد في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقد طالب القرار "إسرائيل" بالامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية في مجال حقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة، وضمان احترام وتطبيق القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بما فيها شرقي القدس المحتلة، وفقاً للمادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف. ودعا القرار جميع الجهات المعنية، وكذلك هيئات الأمم المتحدة كل حسب اختصاصه، بمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان خلال صيف 2014 في غزة، وكذلك في عدوان 2008–2009[106].
كما كانت مندوبة باكستان في الأمم المتحدة السفيرة مليحة لودهي Maliha Lodhi قد قالت "إنه يجب على مجلس الأمن الدولي الالتزام بالمسؤولية، واتخاذ قرارات جريئة لإخلاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، لرفع الظلم والحرمان الذي يواجهه الشعب الفلسطيني"[107].

سادساً: التبادل التجاري

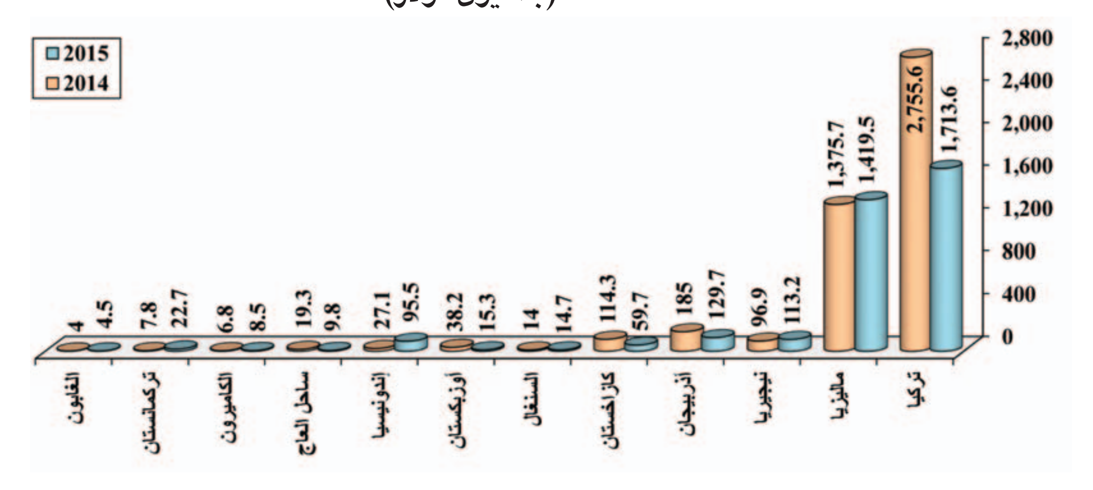
شهدت سنة 2014 ارتفاعاً في حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل"، إذ ارتفعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في سنة 2014 إلى 2,755.6 مليون دولار، أي بارتفاع قُدر بنحو 9.5% من قيمة الصادرات في سنة 2013، كما وارتفعت الواردات الإسرائيلية بنسبة بلغت نحو 14%. في المقابل شهدت سنة 2015 انخفاضاً واضحاً في حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وتركيا بنسبة بلغت 23.5%، إذ انخفضت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا سنة 2015 بنسبة بلغت نحو 38% عن سنة 2014، فيما انخفضت قيمة الواردات الإسرائيلية من تركيا سنة 2015 بنحو 9% عن سنة 2014. ولعل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014 انعكس سلباً على العلاقات الاقتصادية في سنة 2015.

أما بالنسبة لماليزيا فقط سجلت سنة 2014 تراجعاً عن سنة 2013 في حجم التبادل التجاري مع "إسرائيل" بلغ 6.7%، فيما حافظ على وتيرته في سنة 2015 مع تسجيل زيادة بسيطة بنسبة 0.5%. مع الإشارة إلى أنه لا يوجد علاقات ديبلوماسية بين ماليزيا و"إسرائيل"، ومن المرجح بأن العلاقات الاقتصادية تجري عن طريق دول وسيطة. أما الدول الإسلامية الأخرى فما زال التبادل التجاري بينها وبين "إسرائيل" محدوداً.

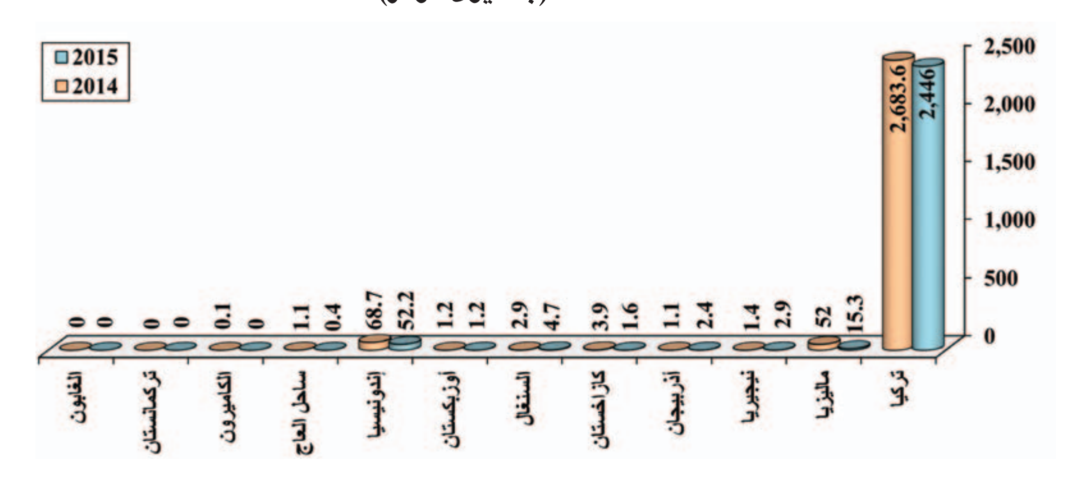
جدول 4/2: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2012–2015 (بالمليون دولار)[108]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2015	2014	2013	2012	2015	2014	2013	2012
تركيا	1,713.6	2,755.6	2,515.6	1,421.4	2,446	2,683.6	2,354.1	2,082.7
ماليزيا	1,419.5	1,375.7	1,457.1	763.3	15.3	52	72.9	74
نيجيريا	113.2	96.9	155.1	367	2.9	1.4	2.1	2.8
أذربيجان	129.7	185	106.2	129	2.4	1.1	0.4	1.1
كازاخستان	59.7	114.3	87.3	77.2	1.6	3.9	1.5	1.7
السنغال	14.7	14	61.7	25.3	4.7	2.9	5	4.8
أوزبكستان	15.3	38.2	27.8	13	1.2	1.2	1	2.2
إندونيسيا	95.5	27.1	24.8	19.8	52.2	68.7	91.5	110.9
ساحل العاج	9.8	19.3	20.8	8.9	0.4	1.1	0.3	1.6
الكاميرون	8.5	6.8	8.7	8.2	0	0.1	0.4	0.2
تركمانستان	22.7	7.8	3.9	6	0	0	0	0
الغابون	4.5	4	1.9	11.7	0	0	0	0

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية)
2014–2015 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية)
2014–2015 (بالمليون دولار)



خلاصة

عانت القضية الفلسطينية خلال سنتي 2014–2015 من تراجع اهتمام العالم الإسلامي، خصوصاً على المستوى الرسمي، إذ دفعت حالة السيولة التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة نتيجة الثورات والثورات المضادة، والانشغال بملفات "التطرف" والصراعات المذهبية والعرقية، إضافة إلى الملفات الداخلية لكل من تركيا وإيران، إلى إعطاء أولوية لهذه الملفات على حساب القضية الفلسطينية. لذا لم نشهد خلال سنتي 2014–2015 أيّ تطور في مستوى الدعم للقضية الفلسطينية سواء على مستوى العلاقات الفلسطينية الداخلية بما ينهي حالة الانقسام، أم على مستوى مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة (عدوان صيف 2014،

ومحاولات تهويد القدس والتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى)، وهو ما كشف عجز منظمة التعاون الإسلامي عن اختراق حاجز النمطية التقليدية لمواجهة القضايا الإسلامية الكبرى، وأبقى أكبر منظومة إسلامية في إطار لعب دور احتفالي بيروقراطي، دون الدفع بها إلى استثمار ثقلها الاقتصادي والسياسي (هذا إذا نحّينا الثقل العسكري الذي ترفض استخدامه) بما يحقق الأهداف التي نشأت من أجلها، وأولها الدفاع عن المقدسات الإسلامية بما فيها المسجد الأقصى.

أما تركيا فعلى الرغم من انشغالاتها بالقضايا الإقليمية والداخلية، خصوصاً الملف الأمني الداخلي الذي أخذ حيزاً مهماً مع ارتفاع وتيرة العمليات العسكرية في العمق التركي، إلا أن ذلك لم يُحدث تغيرات جذرية في مواقف تركيا على المستويين الرسمي والشعبي تجاه القضية الفلسطينية. وقد استمرت السياسة التركية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، في موازنتها على مستوى العلاقات التركيا الفلسطينية من خلال تواصلها مع قيادات المنظمة والسلطة الفلسطينية من جهة، ومع قيادات حركة حماس، على أساس أنها قوة فلسطينية ذات شرعية شعبية ونضالية.

وفي خصوص المحاولات الإسرائيلية لإعادة ترميم العلاقة مع تركيا، فإن هذه الجهود لم تسفر (حتى إعداد هذا التقرير) عن أيّ تقدم ملحوظ، مع الإشارة إلى أن تركيا أكدت أكثر من مرة على أن أيّ تقارب مع "إسرائيل" لن يكون على حساب الفلسطينيين، وإصرار تركيا أن تطبيع العلاقة مع "إسرائيل" لن يتم إلا برفع الحصار عن قطاع غزة؛ مع وجود احتمالات أن تتساهل تركيا في تفسير شروط ومعنى رفع الحصار. وعلى ضوء الملفات المتعددة التي تشغل تركيا، ومع احتمالية حدوث اختراق ولو نسبي في ملف العلاقات التركية الإسرائيلية، فإنه لا يبدو خلال الفترة القادمة بأن تركيا قادرة أو راغبة في تغيير سياستها التقليدية تجاه القضية الفلسطينية، سواء في دعم مسار التسوية السلمية وتبني حلّ الدولتين، أم في مجال تطوير دعم المقاومة الفلسطينية.

أما على المستوى الإيراني، فقد استمرت إيران في تأكيدها على دعم المقاومة الفلسطينية، كما حاولت خلال سنتي 2014–2015 لعب دور متوازن في علاقاتها مع الأطراف الفلسطينية، كما كانت هناك مساعٍ لإعادة حرارة العلاقة مع حركة حماس تحت شعار العداء لـ"إسرائيل" ودعم المقاومة؛ غير أن الخلاف حول الموقف من الثورة والأزمة في سورية، وطريقة إدارة إيران للملفات الإقليمية ما زال يعكس ظلالاً سلبية على علاقة الطرفين.

هوامش الفصل الرابع

[1] **البيان**، 2014/5/27.

[2] صحيفة **الوطن**، الدوحة، 2014/7/27.

[3] وفا، 2014/6/5، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=175867

[4] **الأيام**، رام الله، 2015/1/6.

[5] موقع منظمة التعاون الإسلامي، انظر:
http://www.oic-oci.org/oicv2/m/ar/topic/?t_id=9214&t_ref=3686&lan=

[6] موقع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2014/6/5، انظر: http://www.trt.net.tr/arabic

[7] موقع سكاي نيوز عربية، 2014/7/14، انظر: /www.skynewsarabia.com

[8] عربي 21، 2015/1/13.

[9] موقع أخبار تركيا، 2015/10/1، انظر: /akhbarturkiya.com

[10] سما، 2014/12/31.

[11] موقع ترك برس، 2014/12/27، انظر: /http://www.turkpress.co

[12] ترك برس، 2015/9/14.

[13] الجزيرة.نت، 2015/12/21.

[14] **القدس العربي**، 2014/7/25.

[15] موقع تركيا بوست، 2014/7/17، انظر: /http://www.turkey-post.net

[16] **رأي اليوم**، 2014/7/25.

[17] تركيا بوست، 2014/7/22.

[18] المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/8/18.

[19] Site of Middle East Monitor, 7/8/2014, https://www.middleeastmonitor.com/

[20] الجزيرة.نت، 2014/9/20.

[21] بي بي سي، 2014/10/12.

[22] موقع ديلي صباح (العربية)، 2014/9/14، انظر: http://www.dailysabah.com/arabic

[23] موقع صحافتي، 2014/11/6، انظر: /sahafaty.net. نقلاً عن فلسطين أون لاين.

[24] ترك برس، 2014/9/27.

[25] مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2015/10/13.

[26] موقع حرية بوست، 2015/9/18، انظر: /http://horriapost.net

[27] فلسطين اليوم، 2015/7/28.

[28] فلسطين أون لاين، 2015/7/3.

[29] تركيا بوست، 2015/8/25.

[30] تركيا بوست، 2014/8/7.

[31] موقع شبكة الإعلام العربية (محيط)، 2015/4/9، انظر: http://moheet.com

[32] سما، 2015/1/29.

[33] بي بي سي، 2015/2/6.

[34] الجزيرة.نت، 2014/11/27.

[35] موقع القلعة نيوز، 2015/2/25، انظر: /http://alqalahnews.com

[36] **العربي الجديد**، 2015/6/14.

[37] ترك برس، 2015/5/1.

[38] ديلي صباح، 2015/6/24.

[39] Site of Daily Sabah, 9/8/2015, http://www.dailysabah.com/diplomacy/2015/08/10/normalization-with-israel-to-continue-after-formation-of-strong-govt

[40] سكاي نيوز عربية، 2015/12/17.

[41] صحيفة **زمان**، تركيا، 2016/1/11.

[42] موقع شبكة نجوم الإخبارية، 2015/12/21.

[43] سكاي نيوز عربية، 2016/1/2.

[44] ترك برس، 2015/12/22.

[45] تركيا بوست، 2014/12/28.

[46] عقيل محفوظ، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغيير** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 103.

[47] موقع وزارة الاقتصاد التركية، انظر: https://goo.gl/3V3N1f

[48] See CBS, http://www.cbs.gov.il/www/fr_trade/td1.pdf; and Foreign Trade By Countries, Turkish Statistical Institute (TurkStat), http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046

[49] Foreign Trade By Countries, TurkStat, http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046

[50] Ibid.

[51] **القدس العربي**، 2015/2/6.

[52] فلسطين الآن، 2015/3/2.

[53] وكالة الأناضول، 2015/8/30.

[54] فلسطين اليوم، 2015/11/9.

[55] ترك برس، 2015/5/27.

[56] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تركيا والقضية الفلسطينية بعد الانتخابات البرلمانية، سلسلة تقدير استراتيجي (84)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، انظر: http://bit.ly/1Np6moR

[57] **الشرق**، 2014/5/30.

[58] قدس برس، 2016/2/24.

[59] **القدس العربي**، 2014/1/30.

[60] وكالة وطن للأنباء، 2014/1/28.

[61] **العربي الجديد**، 2015/8/19.

[62] **الأيام**، البحرين، 2014/2/3.

[63] **الأيام**، رام الله، 2015/8/16.

[64] الجزيرة.نت، 2015/8/26؛ و**الأيام**، رام الله، 2015/8/16.

[65] **الأيام**، رام الله، 2015/8/16.

[66] **رأي اليوم**، 2014/2/6.

[67] الجزيرة.نت، 2015/8/26.

[68] صفا، 2014/3/10.

[69] **السفير**، 2014/7/24.

[70] **رأي اليوم**، 2014/8/28.

[71] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/8/23.

[72] **العربي الجديد**، 2015/8/19.

[73] قدس برس، 2014/8/29.

[74] الرسالة.نت، 2014/12/9؛ و**الغد**، 2014/12/27.

[75] **رأي اليوم**، 2015/1/8.

[76] **القدس العربي**، 2015/3/2.

[77] المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/2/16.

[78] المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/12/5.

[79] موقع مركز الجزيرة للدراسات، للدوحة، 2014/12/17، انظر: http://studies.aljazeera.net/ar/

[80] المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/1/8.

[81] **القدس العربي**، 2015/5/18.

[82] **الشرق الأوسط**، 2015/5/26.

[83] **الحياة**، 2015/7/6.

[84] **رأي اليوم**، 2015/5/18.

[85] وكالة قدس نت للأنباء، 2015/8/29، انظر: http://www.qudsnet.com/

[86] عربي 21 ، 2015/7/6.

[87] **الشرق الأوسط**، 2016/1/16؛ و**القدس**، 2015/7/6.

[88] **الخليج**، 2014/1/27.

[89] **السبيل**، 2015/2/22.

[90] إلياس فرحات، إيران بعد الاتفاق النووي: تحديان رئيسيان، **النهار**، 2016/2/2.

[91] **الأخبار**، 2015/7/20.

[92] **السفير**، 2015/9/10.

[93] **الحياة**، 2014/8/26.

[94] الجزيرة.نت، 2015/11/12.

[95] رويترز، 2015/11/25.

[96] قدس برس، 2015/12/1.

[97] **الدستور**، 2014/3/4.

[98] **الدستور**، 2014/8/14.

[99] الجزيرة.نت، 2014/8/12.

[100] **الدستور**، 2014/8/14.

[101] قدس برس، 2015/12/9، انظر: http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=13377

[102] **الشرق**، 2014/7/10.

[103] **الخليج**، 2014/7/26.

[104] **رأي اليوم**، 2014/8/5.

[105] **الحياة**، 2014/10/29.

[106] **عكاظ**، 2015/7/4.

[107] **الخليج**، 2015/6/6.

[108] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

عززت سنتا 2014 و2015 فكرة العلاقة الطردية بين المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها وبين حجم وطبيعة الجهد الديبلوماسي الإقليمي والدولي لتسوية هذه القضية المزمنة، فكلما تراخت المقاومة في أيّ فترة من الفترات، توارت القضية الفلسطينية خلف قضايا إقليمية ودولية أخرى أقل أهمية منها. مع ملاحظة أن الجهد الديبلوماسي الدولي ينشط أحياناً لأسباب أخرى، مرتبطة بسعي "إسرائيل" والقوى الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة لجني المكاسب الناتجة عن حالة التشرذم والضعف الفلسطيني والعربي والإسلامي، ومحاولة فرض مسارات التسوية التي تريدها. وإذا كانت المقاومة الفلسطينية قد تمكنت من فرض القضية الفلسطينية على دائرة الاهتمام الدولي كما في الانتفاضة المباركة التي اندلعت أواخر سنة 1987، وانتفاضة الأقصى التي اندلعت في خريف سنة 2000؛ فإن الانشغال الدولي بالتطورات الكبرى التي تحدث في المنطقة بما تشمله من ثورات وتغيرات وصراعات ومحاولات رسم خرائط جديدة، قد أدى إلى تراجع الاهتمام بالشأن الفلسطيني، والتعاطي معه بشكل مؤقت ومحدود، ما دامت الأمور لا تشكل تهديداً خطيراً للقوى الكبرى ولا تضرُّ بحلفائها بشكل كبير، وقابلة للاحتواء من القوى الإقليمية "الصديقة" في المنطقة.

لقد خبا الجهد الديبلوماسي الدولي —كما سنوضح في ثنايا التقرير— في سنة 2014 إلى أن اشتعل الصراع العسكري في قطاع غزة في 2014/7/8، وبدأت جهود ترتيب وقف إطلاق النار وضرورة الإسراع في الإعمار لقطاع غزة، وتمّ عقد المؤتمر الدولي في مصر من أجل هذا الغرض بعد جهود سابقة لترتيب وقف إطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي.

ثم عادت القضية الفلسطينية لتتوارى من جديد خلف دخان سلسلة من القضايا الإقليمية والدولية إلى الحد الذي دفع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergei Lavrov للإشارة إلى أن انصراف الجهد الديبلوماسي الدولي عن القضية الفلسطينية هو "أمر متعمد" على الرغم من أنها القضية المركزية في المنطقة، ويشير حديث للافروف سنة 2014 إلى أن لروسيا "خطّ واضح في منع الأزمات الجديدة في الشرق الأوسط من وضع الصراعات القديمة في الخلف بخاصة الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل"[1]، ولعل ذلك يتسق مع ما كان قد قاله في خطابه أمام مجلس الدفاع والخارجية الروسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 حيث قال ما نصه:

إن الصراع العربي الإسرائيلي لا حراك فيه (dead in the water)، ومن الصعب أن تعمل في أكثر من ساحة في الوقت نفسه، وهو ما يحاوله الأمريكيون دون جدوى، ففي سنة 2013 احتاجوا تسعة أشهر لإدراج الصراع العربي الإسرائيلي وفشلوا في ذلك لأسباب معروفة لا أريد الخوض فيها، وهم الآن يطلبون المزيد من الوقت لإنجاز بعض التقدم قبل نهاية سنة 2014 بهدف أن لا يذهب الفلسطينيون للأمم المتحدة ويوقعوا على ميثاق المحكمة الجنائية الدولي، ثم فجأة يتبين أن المفاوضات مع إيران تسير على قدم وساق، فقد طمرت (dumped) الخارجية الأمريكية فلسطين لتركز على إيران[2].

وتتسق استنتاجات لافروف مع خلو خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 من أيّ إشارة بأي شكل من الأشكال للموضوع الفلسطيني ما يعزز هذا التوجه، بينما انصرف الخطاب لمشكلات أخرى إقليمية ودولية.

وعند استعراض الأزمات "الجديدة" التي أشار لها لافروف خلال الفترة 2014–2015، وأثّرت على أولوية القضية الفلسطينية، نجد أنها تتركز في الآتي:

1. تداعيات الاضطرابات السياسية في الدول العربية أو ما سمي بالربيع العربي في سورية من ناحية (فقد تركزت الجهود الدولية في سنتي 2014 و2015 على عراك سياسي وعسكري إقليمي ودولي في سورية، خصوصاً قضية تدمير السلاح الكيماوي سنة 2014)، واستمرار تداعيات ظهور ما سمي بـ"داعش" من ناحية ثانية، واستمرار القتال من ناحية ثالثة في ليبيا، واضطرابات مصر المتقطعة، ثم قادت السعودية تحالفاً عسكرياً في مواجهة الحوثيين وقوات علي عبد الله صالح في اليمن منذ آذار/ مارس 2015، ثم بدأت روسيا تُدخل سلاحها الجوي في معارك سورية في 2015/9/30، وما تلا ذلك من محاولات الروس ضبط العلاقة مع "إسرائيل" في ظلّ احتمالات التصادم خلال العمليات الروسية الجوية فوق سورية خصوصاً في منطقة الجولان.

2. تدفق موجات المهاجرين العرب (ومن ضمنهم الفلسطينيون) إلى القارة الأوروبية بشكل خاص، وهي قضية أخذت حيزاً كبيراً من الجهود الديبلوماسية والتغطية الإعلامية على حساب الموضوع الفلسطيني، خصوصاً أن الدعم المالي للفلسطينيين —مثل إعادة بناء غزة— يتأثر بالمخصصات التي ستذهب للمهاجرين أيضاً، ويكفي مقارنة حجم المساعدات الأوروبية لفلسطين بين 2011 و2015 لنجد أن اتجاه المساعدات يتراجع[3].

3. الاتفاق النووي الإيراني: فقد توصلت القوى الدولية وإيران في تموز/ يوليو 2015 إلى اتفاق مع إيران حول مشروعها النووي، وقد أدى هذا الاتفاق لخلافات وتوترات في المنطقة أثرت على مستوى العناية بالموضوع الفلسطيني. فقد أولت الدول الكبرى بشكل خاص هذا الملف أهمية كبيرة وبشكل دفع القضية الفلسطينية لهامش النشاطات الديبلوماسية، لولا اشتعال

الانتفاضة الفلسطينية في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 في أعقاب تزايد المشاريع الإسرائيلية حول المسجد الأقصى في القدس والعمل على تقسيمه زمانياً ومكانياً.

4. الأزمة الأوكرانية: قامت القوات الروسية بالسيطرة في شباط/ فبراير 2014 على جزيرة القرم في أوكرانيا، وهو ما أوجد أزمة دولية انشغل بها العالم حتى كتابة هذا التقرير، وهو ما عزّز نزعة التهميش للقضية الفلسطينية.

5. مشاكل الطاقة في المنطقة: شكل التذبذب في أسعار النفط، ثم انهياره، تداعيات اقتصادية عالمية فتحت المجال لاتهامات متبادلة بين الدول المنتجة خصوصاً حول أسباب الانهيار. كما أن ظهور كميات كبيرة من الغاز في منطقة حوض المتوسط وقرب السواحل العربية، ناهيك عن مخططات طرق نقل الغاز عبر أنابيب من مناطق الإنتاج للدول المستهلكة خصوصاً في أوروبا، وجّه الأنظار لميدان صراع جديد. وأكد مسعود أحمد Masood Ahmed مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي International Monetary Fund، في مؤتمر صحفي له، أن التراجع في أسعار النفط الخام، قلل من أرباح الدول المصدرة للنفط، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بنحو 360 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2015، مقارنة مع أرباح سنة 2014[4]، وهو أمر لا يخلو من قدر من التأثير على مستويات الدعم للشعب الفلسطيني من الدول النفطية خصوصاً في مجال إعمار غزة.

6. الانتخابات الإسرائيلية في آذار/ مارس 2015: من المعلوم أن الجهود الديبلوماسية تصاب بالشلل "المؤقت" في الدول التي تستعد لانتخابات برلمانية أو رئاسية، سواء قبيل الانتخابات أم خلال فترة تشكيل الحكومة خصوصاً في الحكومات الائتلافية كما هو الحال في "إسرائيل"، وقد تلكأت الجهود الدولية في الحوار مع "إسرائيل" خلال فترة الانتخابات وقبيلها وخلال تشكيل الحكومة الجديدة.

غير أن ا التركيز في التحولات في المبادئ الأمنية الروسية نحو مزيد من اعتبار حلف شمال الأطلسي (الناتو) "التهديد العسكري الخارجي الرئيسي" كما ورد في 2014/12/26، ومحاولات روسيا لجم المساعي الأطلسية للتمدد في مناطق تعدُّها روسيا مجالاً حيوياً لها، بعد فقدانها مجالها الحيوي في أوروبا الشرقية، عزز القيمة الاستراتيجية لمنطقة غرب آسيا التي تمتد حتى شواطئ البحر المتوسط الشرقية، وهو أمر له ظلاله على الاهتمام بالموضوع الفلسطيني أكثر.

غير أن المشهد أصيب بتغيير مهم —كما أشرنا— مع اشتعال الانتفاضة الفلسطينية في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، فقد دبت الحياة في أوصال الجسد الديبلوماسي الدولي من جديد، كما أن وسائل الإعلام عادت لتسليط الضوء على المشكلة الأم لأغلب قضايا الشرق الأوسط؛ وهو ما يؤكد من جديد أن المقاومة هي الأسلوب الأنجع لفرض الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية،

بغض النظر عن أن الولايات المتحدة وبعض القوى الكبرى ستسعى إلى تفريغ مطالب الشعب الفلسطيني من محتواها، أو دعم "إسرائيل" وتبرير احتلالها وجرائمها. فبعد نجاح المقاومة في صدّ العدوان الإسرائيلي على غزة سنة 2014، اعترفت الأمم المتحدة بفلسطين دولة "غير عضو" فيها، وتمّ لاحقاً رفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة، إضافة لتداعيات انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية، وبدء تقديم وثائق التحقيق في الجرائم الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، كما سنرى.

أولاً: اللجنة الرباعية

إذا كانت اللجنة الرباعية تمثل التعبير عن ما يُسمى "الإرادة الدولية" (وهي بشكل أدق تعبير عن إرادة القوى الكبرى) لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، فإن مؤشرات تراجع هذه الهيئة تتزايد كل سنة منذ تأسيسها سنة 2002، سواء بمؤشرات عدد بياناتها المتناقصة سنوياً، أم بحجم الجهد الديبلوماسي الذي يبذله مسؤولها الأول، أم بالإنجازات المادية على أرض الواقع[5]. هذه اللجنة لعبت في الواقع دوراً سلبياً تعطيلياً، وشكلت، عملياً، عائقاً في وجه تحقيق الشعب الفلسطيني لتطلعاته في الحرية والتحرير والاستقلال، وانحازت رئاستها المتمثلة في توني بلير على مدى سنوات للجانب الإسرائيلي. وكانت سبباً في تعطيل مسار الخيار الديموقراطي للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، عندما وضعت شروطها الثلاث التعجيزية على حركة حماس التي فازت في الانتخابات سنة 2006، وأعطت غطاء للحصار الإسرائيلي لقطاع غزة أو سكتت عنه على الأقل.

ولعل خلو سنة 2014 من بيانات للجنة، واقتصارها على أربعة بيانات فقط سنة 2015 يعزز مؤشر تراجع الجهد الديبلوماسي في الموضوع الفلسطيني. وباستعراض بيانات اللجنة الرباعية الأربعة يتبين أن أحدها وهو الصادر في 2015/5/27 ليس إلا بياناً بروتوكوليا انصب على الثناء على دور ممثل اللجنة توني بلير بعد إعلانه عن ترك منصبه الذي تولاه في 2007. بينما تناول البيان الثاني الصادر في 2015/2/8 التأكيد على القضايا ذاتها التي تضمنتها البيانات السابقة، مثل: الدعوة لاستئناف المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة، والأرض مقابل السلام، وضمان الأمن الإسرائيلي، والتأكيد على أهمية المبادرة العربية، ودعوة الأطراف لعدم القيام بأيّ تصرفات أحادية تؤثر على الثقة بين الطرفين، والتأكيد على أهمية الدعم المالي للفلسطينيين، ومطالبة الأطراف المانحة الوفاء بتعهداتها السابقة، وخصوصاً ما ورد في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، لا سيّما تلك المتعلقة بقطاع غزة.

أما البيان الثالث والذي أعقب اجتماعات اللجنة في نيويورك في 2015/9/30، فقد ركّز على فكرة توسيع دائرة تشاور اللجنة مع جهات دولية وإقليمية، وأكدت اللجنة مواقفها التقليدية الواردة في

بياناتها السابقة، مع الدعوة لضبط ما أسمته "التوترات" التي رافقت الأحداث المتعلقة بالأماكن المقدسة في القدس، والامتناع عن تغيير الواقع القائم من أيّ طرف[6]. أما البيان الرابع والذي صدر في 2015/10/23 تحت ضغط تفجر الانتفاضة الجديدة في الضفة الغربية المحتلة (انتفاضة السكاكين)، فقد أبدت اللجنة فيه قلقها العميق من تصاعد العنف وهي "تشجب كافة أعمال العنف والإرهاب ضدّ المدنيين". ودعا بيان اللجنة السلطات الإسرائيلية لـ"تشجيع العمل مع الأردن للحفاظ على الأمر الواقع في الأماكن المقدسة في القدس قولاً وفعلاً، إقراراً بالدور الأردني، كما نصت عليه اتفاقيته مع إسرائيل"، وأعاد التأكيد على الاتفاقيات والقرارات الدولية السابقة وتطبيقها على أساس حلّ الدولتين وإنهاء الاحتلال الذي بدأ سنة 1967، كما أشار البيان إلى أن اللجنة ستتوجه للمنطقة لمتابعة جهودها مع الأطراف[7].

ذلك يعني أن اللجنة بقيت خلال الفترة من آخر بيان لها في أيلول/ سبتمبر 2013 إلى شباط/ فبراير 2015 دون أن تصدر أيّ بيان غير بروتوكولي خلال سنة 2014، وعقدت عدداً من الاجتماعات في السنة التالية (بعد استقالة بلير) في كل من القاهرة (حزيران/ يونيو)، وفي عمّان (تموز/ يوليو)، وفي الرياض (أيلول/ سبتمبر)، دون أيّ تأثير يذكر على مسار التسوية، وهو ما يعزز الدراسات المتخصصة التي تناولت "عدم فاعلية" دور الرباعية في معظم المهام التي تكفلت بها، وهو ما يتضح في النقاط التالية[8]:

1. ضعف دورها في إصلاح السلطة الفلسطينية، وهو ما يتضح في مستويات الفساد العالية طبقاً لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية Transparency International[9].
2. عدم تطبيق خريطة الطريق، وهي المهمة المركزية التي أوكلت للجنة.
3. عدم القدرة على الفصل بين الطرفين، وهو ما يتضح في استمرار المواجهات وتشابك الأجهزة الإدارية والأمنية والحياة العامة للطرفين.
4. اشتراطها على حركة حماس الاعتراف بـ"إسرائيل" ونبذ ما يسمى "العنف"، والموافقة على الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير حتى تستطيع أن تأخذ دورها الطبيعي في السلطة الفلسطينية؛ وهو ما دعم الرؤية الإسرائيلية لحماس، ودفع باتجاه عزل وتهميش أحد أكبر القوى السياسية الفلسطينية، كما دفع باتجاه تأزيم الوضع الداخلي الفلسطيني وحصار قطاع غزة.
5. ضعف الأداء الدبلوماسي وضعف وساطاتها، وهو ما بيَّناه سابقاً من تراجع نشاطها الدولي وتراجع بياناتها كماً ونوعاً.
6. انفراد الولايات المتحدة من الناحية الفعلية في صياغة وتحديد توجهات اللجنة، ويكاد هذا الأمر يشكل نقطة الضعف المركزية في عمل اللجنة، وقد سعت اللجنة في الاجتماعات الثلاثة المشار لها أعلاه (القاهرة، والرياض، وعمّان) لتوسيع دائرة المشاركين في أعمال اللجنة

(خصوصاً الجامعة العربية) بسبب مطالبة روسيا بذلك، وبسبب التلكؤ الذي أسهم فيه توني بلير في أعمال اللجنة. وقد تمت دعوة مندوبين من الأردن ومصر والسعودية والجامعة العربية للمشاركة في أعمال اللجنة في مؤتمرها الذي عقدته في أيلول/ سبتمبر 2015. وتتضح تأثيرات الدور الأمريكي في شلل اللجنة في رفض الولايات المتحدة مساندة الاقتراح الفرنسي بعرض مشروع قرار على مجلس الأمن الدولي يحدد معالم إنجاز حلّ الدولتين ليشكل داعماً لعمل اللجنة[10]. وهو ما يوضح أن اللجنة لم تستجب حتى إلى الحد الأدنى الذي يوافق عليه التيار الفلسطيني المؤيد لمسار التسوية السلمية.

7. ويتجلى ضعف دور اللجنة في إطار الجهود الدولية بشكل عام في عدم الاستجابة لمناشداتها لتطبيق التعهدات المقدمة في مؤتمرات المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة، والتي كان آخرها اجتماع المانحين الدولي لإعمار غزة في الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2014، حيث تعهد المانحون فيه بتقديم 5.4 مليارات دولار، لكن المؤشرات المتوفرة تشير إلى أن الوفاء بهذه التعهدات سيكون مصيره مصير التعهدات التي قدمها المانحون في مؤتمر باريس في كانون الأول/ ديسمبر 2007، والتي بلغت قيمة التعهدات فيه من قبل 87 دولة ومنظمة دولية نحو 7.4 مليارات دولار، لكن نسبة الوفاء كانت دون ذلك بكثير[11].

إن اتجاه التراجع في دور وتأثير اللجنة الرباعية منذ نشأتها سنة 2002 والذي أشرنا له في التقرير الاستراتيجي السابق[12] تعزز خلال السنتين السابقتين 2014–2015، بانعدام النشاط الفعلي في سنة 2014، واقتصار النشاط لسنة 2015 على أربعة بيانات فقط (كان أحدها بياناً بروتوكولياً لا علاقة له بالصراع كما أشرنا)؛ وهو ما يعكس رغبة القوى الدولية بتهميش الاهتمام بالشأن الفلسطيني، لصالح الانشغال بترتيب الخرائط السياسية الجديدة للمنطقة.

ثانياً: الأمم المتحدة

تتركز القضايا المهمة في الموضوع الفلسطيني في مناقشات وقرارات ثلاث هيئات بشكل عام، وهي: الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي Economic and Social Council (ECOSOC)، دون أن يعني ذلك أن الوكالات الخاصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة ليست ذات أهمية، لكن انغماسها في الموضوع الفلسطيني يتم بنسبة أقل من ناحية، كما تتسق قراراتها في الغالب مع قرارات الهيئات الثلاث المذكورة آنفاً من ناحية ثانية.

وما يلفت النظر في التصويت على القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية هو الفارق الكبير في التأييد للقضية الفلسطينية، فمن أصل 13 قراراً في الجمعية العامة خلال سنة 2014، كان "معدل التصويت لصالح فلسطين هو 145 دولة (من أصل 193 دولة)، بينما معدل رفض القرارات

هو 6–7 دول (والباقي يتوزعون على المتغيبين أو الممتنعين عن التصويت)، كما أن أكثر ستّ دول تقف ضدّ القرارات لصالح فلسطين هي (إلى جانب "إسرائيل" بالطبع) كل من الولايات المتحدة، وكندا، وجزر المارشال، ومايكرونيزيا، وبالاو ونورو[13]، فإذا استثنينا الولايات المتحدة وكندا، فإن الدول الأربع الأخرى هي "دويلات" ليس لها أيّ وزن نوعي في المجتمع الدولي، وهو ما يؤكد أن شرعية الحق الفلسطيني أضحت أحد مسلمات المجتمع الدولي على الرغم من التباين على حدود هذا الحق بين دولة وأخرى، وهو أمر بدأت "إسرائيل" تأخذه مأخذ الجد.

1. الجمعية العامة:

شكلت موافقة الجمعية العامة في 2015/9/10 على قرار السماح برفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة كدولة غير عضو حدثاً رمزياً له دلالات سياسية، أما القرارات الأخرى خلال الدورتين 69 و70، فقد تمثلت بشكل رئيسي في الآتي[14]:

أ. دعوة الدول المانحة للوفاء بتعهداتها التي وعدت بها في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 والخاصة بإعمار قطاع غزة، كما رحبت الجمعية بمؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين والذي عقد في آذار/ مارس 2014، إضافة لجهود لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية لفلسطين.

ب. وفي الدورة نفسها (كانون الأول/ ديسمبر 2014) أكدت الجمعية على حقّ الشعب الفلسطيني في موارده الطبيعية وضرورة توقف "إسرائيل" عن استغلالها، وحقّ الفلسطينيين في التعويض عما استغلته "إسرائيل" من موارد، والتأكيد على عدم شرعية المستعمرات والجدار بما في ذلك في شرقي القدس.

ج. اشتملت بقية القرارات على الموضوعات التالية:

1. دعم حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.
2. رفض الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس.
3. عدم شرعية المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك شرقي القدس، والجولان السوري المحتل.
4. تطبيق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (المؤرخة في 1949/8/12) على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى.
5. دعم أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
6. إعادة تأكيد حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، وأن لهم الحق في ممتلكاتهم وفي الإيرادات الآتية منها، وفقاً لمبادئ الإنصاف والعدل.

7. دعم عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).
8. تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، واستمرار عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واستمرار البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

2. مجلس الأمن:

لم تحظَ القضية الفلسطينية بجهد لافت من مجلس الأمن الدولي خلال سنتي 2014–2015، بل إن مشروع القرار الوحيد الذي طرح في هذا الجانب في 2014/12/30 والخاص بتحديد سقف زمني (حتى 2017) لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي المحتلة سنة 1967 عبر المفاوضات لم يُقدَّر له القبول، حيث عارضته الولايات المتحدة وأستراليا بينما ساندته ثماني دول، وهو أقل من النصاب المطلوب وهو تسع أعضاء. أما بقية جهود المجلس في المجال الفلسطيني، فتركزت على تلقي التقارير من ممثلي الأمم المتحدة في لجانها أو من الأمين العام للأمم المتحدة، وهي تقارير لا يجري عليها أيّ تصويت، أي أنها لا تتضمن قرارات أو إجراءات تنفيذية، وقد كان عدد هذه التقارير خلال السنتين 17 تقريراً في الدورة 69، و12 تقريراً في الدورة 70، وتغطي موضوعات الأحداث أو النشاطات الخاصة بالموضوع الفلسطيني[15].

3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

تركزت قرارات المجلس في سنتي 2014 و2015 على موضوعين أساسيين هما أوضاع المرأة الفلسطينية، وعواقب الاحتلال الإسرائيلي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، ودعت القرارات إلى[16]:

أ. تقديم المساعدة للمرأة الفلسطينية.
ب. فتح المعابر الحدودية المؤدية إلى قطاع غزة بشكل كامل.
ج. ضرورة المحافظة على السلامة الإقليمية للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس.
د. المطالبة بأن تمتثل "إسرائيل" للبروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي تمّ توقيعه في باريس Paris Protocol في 1994/4/29.
هـ. يطلب من "إسرائيل" إصلاح الممتلكات المدنية والهياكل الأساسية الحيوية والأراضي الزراعية والمؤسسات الحكومية التي لحقت بها أضرار أو دُمرت من جراء عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعادتها إلى ما كانت عليه.

و. يطلب من "إسرائيل"، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتوقف عن تدمير المنازل والممتلكات والمؤسسات الاقتصادية والأراضي الزراعية والبساتين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس.

ز. يعيد المجلس تأكيده على أن تشييد المستعمرات الإسرائيلية وما يتصل بها من هياكل أساسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس، وفي الجولان السوري المحتل وتوسيع نطاقها هما عملان غير شرعيين.

ح. يطلب المجلس من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ القرار الخاص بالمستعمرات، وأن يواصل تضمين تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص ما يستجد من معلومات عن الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية.

يلاحظ الضعف في القرارات وبصورة خاصة في إدانة الموقف الإسرائيلي في عدم استجابته للقرارات والتوصيات السابقة، وهذا يعكس حالة الضعف العربي والإسلامي، كما يرجع إلى سياسة ممثلية المنظمة في محاولة الوصول إلى صياغات لا تغضب الطرف الأمريكي، ومحاولة التماهي مع مسار التسوية السلمية.

4. المحكمة الجنائية الدولية:

خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى نيسان/ أبريل سنة 2015 بذلت السلطة الفلسطينية جهوداً للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقيات دولية أخرى، ونجحت في نهاية المطاف بالتوقيع على نظام المحكمة الجنائية لتصبح العضو الـ 123 في المحكمة، وأعلنت المحكمة التابعة للأمم المتحدة أنها تلقت في 2015/1/1 إعلاناً أودعته الحكومة الفلسطينية بقبول اختصاص المحكمة بدءاً من 2014/6/13[17]، وهي الفترة التي تغطي وقوع العدوان الإسرائيلي على غزة في تموز/ يوليو، وبدء "إسرائيل" حملات الاعتقالات الواسعة في الضفة الغربية بعد اختفاء ثلاثة مستوطنين إسرائيليين في 13 حزيران/ يونيو من السنة نفسها.

وتُعد المحكمة الجنائية الدولية هيئة قضائية دائمة ومستقلة تحاكم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم الحرب. لكن قبول اختصاص المحكمة لا يعني تلقائياً فتح تحقيق في الشكوى المقدمة، إذ يتطلب إقرار المدعية العامة للمحكمة توافر الشروط المنصوص عليها في نظام روما الأساسي للشروع في التحقيق، مثل أن لا تكون القضية موضوع الشكوى مطروحة أمام جهات قضائية أخرى، بالإضافة إلى صدور إذن من قضاة المحكمة الجنائية.

وبالرغم من أن "إسرائيل" والولايات المتحدة ليستا أعضاء في المحكمة، إلا أنه يجوز محاكمة مواطنيها بجرائم الحرب، كما أن منطوق المادة 8 من نظام روما الذي تعمل المحكمة بمقتضاه يعدُّ نقل أو ترحيل أو تغريم الأفراد الخاضعين للاحتلال بشكل غير قانوني هي "جرائم حرب". لكن المشكلة التي قد تواجه الطرف الفلسطيني في المحكمة الدولية هو احتمال أن تطلب "إسرائيل" من طرف ثالث (مثل منظمات حقوق الإنسان) أن تتقدم بطلب للمحكمة باتهام أطراف فلسطينية بالقيام بـ"جرائم حرب"، وهو ما قد يشكل ضغطاً دولياً على الفلسطينيين.

من ناحية أخرى، عارضت الولايات المتحدة الانضمام الفلسطيني على أساس ما وصفته الخارجية الأمريكية بأن فلسطين "ليست دولة ذات سيادة، وهو ما يحول دون انضمامها"[18]، ناهيك عن التهديد بقطع المساعدات الأمريكية عن فلسطين في حالة استمرار السلطة الفلسطينية في الاتجاه نفسه لملاحقة "إسرائيل" قضائياً، وهو الموقف نفسه الذي اتخذته كندا، حيث هدد وزير الخارجية الكندي جون بيرد John Baird، في خطاب أمام أعضاء لجنة الشؤون العامة الأمريكية–الإسرائيلية (أيباك) The American Israel Public Affairs Committee (AIPAC)، بوقف المساعدات التي تقدمها بلاده لدولة فلسطين، في حال توجهت إلى المحكمة الدولية في لاهاي، لمحاسبة "إسرائيل"[19]. وهذا يذكرنا بالشروط التي توضع على السلطة الفلسطينية بالنسبة إلى المساعدات، الأمر الذي أصبح قيداً عليها حتى في حركتها في المؤسسات الدولية، مما يجعل سياسة التوجه إلى المؤسسات الدولية غير ذات فعالية، مع اضطرارها لمراعاة شروط المساعدات.

فإذا أضفنا إلى ذلك فقدان المحكمة لآليات إلزام "إسرائيل" التعاون مع لجان التحقيق، فإن الأمر سيأخذ فترة طويلة من المداولات والعراقيل والضغوط على الطرف الفلسطيني. وهذا ما يجعل التهديد باللجوء إلى محكمة الجنايات ضعيف التأثير على السياسات الإسرائيلية.

5. مجلس حقوق الإنسان الدولي:

اتخذ المجلس قراراً في 2014/7/23 يقضي بأن تقوم مفوضية حقوق الإنسان الدولية بإرسال بعثة يشكلها المفوض الدولي لحقوق الإنسان لتقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 وخصوصاً في قطاع غزة، بعد تفجر الاشتباكات هناك في 2014/7/13 لتحديد المسؤولية عن الانتهاكات لحقوق الإنسان وتقديم التوصيات لدورة المجلس رقم 28 في آذار/ مارس 2015[20].

وضمت اللجنة التي تمّ تشكيلها بالفعل في آب/ أغسطس 2014، كلاً من ويليام شاباس William Schabas، من كندا، والذي استقال من عمله في شباط/ فبراير 2015 بعد اتهامات إسرائيلية له وللمجلس بـ"الانحياز"[21]، وماري ماكجوان ديفيس Mary McGowan Davis، وهي قاضية

أمريكية سبق لها أن كانت في اللجنة التي حققت في انتهاكات حقوق الإنسان في العدوان الإسرائيلي على غزة في كانون الأول/ ديسمبر 2008 – كانون الثاني/ يناير 2009، ومعهما دودو ديين Doudou Diène من السنغال. لكن العقبة الأساسية التي واجهت اللجنة هي رفض "إسرائيل" التعاون معها، ورفض السماح لأعضاء اللجنة بالدخول إلى أراضيها، طبقاً لبيان أصدرته اللجنة في كانون الأول/ ديسمبر 2014، وهو ما دفع اللجنة للقدوم للأردن للاستماع لأقوال الشهود. وقد أصدرت اللجنة في ختام أعمالها تقريراً جاء في أهم نتائجه[22]:

أ. تعبّر لجنة التحقيق عن قلقها إزاء استخدام "إسرائيل" على نطاق واسع لأسلحة تقتل وتصيب الأفراد في نطاق منطقة واسعة.

ب. إن الغرض من وراء الإطلاق العشوائي لآلاف الصواريخ وقذائف الهاون من قبل المجموعات الفلسطينية المسلحة على "إسرائيل" هو نشر الرعب بين المدنيين هناك، كما سببت فكرة الأنفاق صدمة نفسية للمدنيين الإسرائيليين الذين خشوا من الهجوم عليهم في أيّ لحظة من قِبل مسلحين يخرجون من تحت الأرض.

ج. تعبّر اللجنة عن قلقها إزاء ما يبدو أنه استخدام قوات الأمن الإسرائيلية المتزايد للذخيرة الحية للسيطرة على التجمعات، مما يزيد احتمال الوفاة أو الإصابة الخطيرة.

د. يسود الإفلات من العقاب على كل المستويات بخصوص الانتهاكات التي ترتكبها القوات الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

هـ. تعبّر لجنة التحقيق عن انزعاجها من قرار "إسرائيل" بغلق تحقيقها الجنائي في قضية قتل أربعة أطفال على الشاطئ في غزة، في 2014/7/16.

و. لم تستجب السلطات الإسرائيلية لطلبات اللجنة المتكررة للحصول على معلومات والإذن بدخول "إسرائيل" والأرض الفلسطينية المحتلة.

وكان المجلس قد اتخذ عدداً من القرارات[23] حول تأكيد المسؤولية عن تحقيق العدالة وعن انتهاكات القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في 2015/7/3 (أيَّد القرار 41 واعترض عليه 1)، كما اتخذ عدداً من القرارات في جلسته في 2015/3/27 تؤكد حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم (أيَّد القرار 45 واعترض عليه 1)، وقرار بعدم شرعية المستعمرات الإسرائيلية (أيَّد القرار 43 واعترض عليه 1)، وقرار انتقد فيه الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 (أيَّد القرار 43 واعترض عليه 1). أما في سنة 2014، فكان المجلس قد اتخذ ثلاثة قرارات حول الموضوعات ذاتها التي تناولها في قرارات 2015 (وصوت لصالح كل من هذه القرارات الثلاثة 46 واعترض عليه 1)[24].

من كل ما سبق، يمكن تلخيص نشاطات الأمم المتحدة والهيئات المرتبطة بها، خلال سنتي 2014–2015 بما يلي:

أ. تأكيد الحقوق الفلسطينية في كل الهيئات الأممية، مع تباين في نسبة التأييد بين هيئة وأخرى، خصوصاً الضعف الشديد لدور مجلس الأمن الدولي، بسبب الموقف الأمريكي الذي يستخدم حقّ الفيتو، أو يؤثر في التصويت أو يضغط بمختلف الوسائل لتكييف نصوص قانونية أو تعديل مشروعات قرار قبل عرضها على المجلس، بشكل يضعف من الطموحات الفلسطينية.

ب. أن المساندة الدولية للسياسة الإسرائيلية في نطاق الأمم المتحدة هي مساندة محدودة وضعيفة تعكسها معدلات التصويت على القرارات، إذ إن معدل التصويت لصالح فلسطين يتجاوز نسبة 75%، بينما لصالح "إسرائيل" تبقى في حدود 3%، ويتوزع الباقون على المتغيبين والممتنعين.

ثالثاً: القوى الدولية الكبرى:

1. الولايات المتحدة:

يمكن تناول السياسة الأمريكية من خلال المحاور التالية:

أ. تراجع القضية الفلسطينية في أولويات الجهد الديبلوماسي الأمريكي:

أشرنا سابقاً إلى خطاب الرئيس الأمريكي أوباما في دورة الأمم المتحدة رقم 70 سنة 2015 والذي تجاهل فيه أيّ إشارة للموضوع الفلسطيني، وهو ما يشير إلى نوع من الانصراف الأمريكي لقضايا دولية أخرى ترى أنها أكثر إلحاحاً لسياستها الدولية. وبالقياس الكمّي للزيارات الرسمية لوزير الخارجية الأمريكية جون كيري خلال سنتي 2014 و2015. وفي هذا الإطار، يجب أن يؤخذ في الاعتبار ما نشأ من توتر في العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، نتيجة عجز الإدارة الأمريكية عن الضغط على حكومة بنيامين نتنياهو، وبالتالي تراجعها عن تقديم مبادرات سياسية جديدة.

جدول 5/1: الزيارات الرسمية لوزير الخارجية الأمريكي 2014–2015

السنة	لقاءات رسمية في الخارج	زيارات لدول عربية	فلسطين (رام الله)	نسبة فلسطين من مجموع الزيارات
2014	54	25	3	%5.5
2015	26	7	0	%0

يشير جدول 5/1 إلى حجم الجهد الديبلوماسي الأمريكي تجاه الموضوع الفلسطيني، وهو حجم هامشي وفي كثير من الأحيان كان يأتي على هامش زيارات لدول أخرى لمناقشة موضوعات غير الموضوع الفلسطيني.

ومع أن الولايات المتحدة تلتزم سياستها التقليدية في الموضوع الفلسطيني، لكن الأمر اللافت للنظر هو فقدان التعهدات الرسمية المعلنة من قبل الولايات المتحدة لكل أشكال المصداقية وبشكل متزايد وواضح، فمنذ وعود جورج بوش George W. Bush وصولاً لتحديد أوباما فترات معينة لبدء المفاوضات، وللبدء في إنجاز مشروع الدولتين، لم يتم التقدم في أيّ مسار من المسارات، بالرغم من أن الرئيس الفلسطيني التقى 25 مرة مع الوزير كيري منذ تولي الأخير مهامه في شباط/ فبراير 2013. ثم إن تحليل بيانات وزارة الخارجية الأمريكية أو الناطق باسمها في سنتي 2014–2015، يؤكد عدم حدوث أيّ تغيّر في الموقف الأمريكي سواء على صعيد الأقوال أم الأفعال[25]. كما نسبت بعض وسائل الإعلام إلى مصادر ديبلوماسية غربية (في كانون الأول/ ديسمبر 2015)، أن الإدارة الأمريكية "نفضت يدها" من العملية السياسية بين "إسرائيل" والفلسطينيين، بعد أن عاد وزير الخارجية كيري خائباً من زيارته للمنطقة[26]؛ حيث تزايدت قناعتها بعدم القدرة على إحداث تقدم، طالما كان نتنياهو وحلفاؤه في اليمين المتطرف يديرون الحكم في "إسرائيل".

ب. أدبيات الخطاب السياسي لإدارة أوباما في الصراع العربي الصهيوني:

وتتضح ملامح هذه الأدبيات في أحد أبعادها، في إدارة الوضع بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في تموز/ يوليو 2014، إذ أخذت الولايات المتحدة موقفها التقليدي بتبرير الأعمال العسكرية الإسرائيلية. فقد قال الرئيس أوباما عن الحرب في غزة في تموز/ يوليو 2014:

> كما قلت مراراً، من حقّ إسرائيل الدفاع عن نفسها ضدّ هجمات الصواريخ والأنفاق من حماس، وكنتيجة لعمليات إسرائيل فإنها أوقعت قدراً مهماً من التدمير للبنية التحتية الإرهابية التابعة لحماس في غزة. وكما قلت أيضاً، فإن لدينا قلق جدّي من العدد المتزايد للقتلى المدنيين من الفلسطينيين وفقدان إسرائيليين لحياتهم. وهو ما يجعل تركيزنا الرئيسي الآن... هو وقف إطلاق النار... وقد أعطيته [كيري] تعليمات للدفع باتجاه وقف فوري للاعتداءات والعودة لاتفاق نوفمبر 2012 [المتعلق] بوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في غزة[27].

والملاحظ أن أدبيات الخطاب السياسي لأوباما في التعبير عن مواقفه من الصراع العربي الصهيوني لا تتجاوز حدود العتاب في الموقف من الانتهاكات الإسرائيلية، لكنه وصف أسر المقاومة لجندي إسرائيلي في معارك غزة (تموز/ يوليو 2014) بأنه "عمل بربري..... وعليهم إطلاق سراحه دون شروط بأسرع وقت ممكن"[28]، بينما رفض مندوبه المصادقة على قرار من مجلس الأمن الدولي لتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الذي مضى عليه قرابة نصف قرن.

أثارت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو إلى الولايات المتحدة لإلقاء خطاب أمام الكونجرس في آذار/ مارس 2015، بدعوة من جون بينر John Boehner (الرئيس الجمهوري

لمجلس النواب) دون أيّ تشاور مع الرئاسة الأمريكية؛ امتعاض الرئيس أوباما وإدارته؛ وزادت من أجواء التوتر وتردي العلاقة بين الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية. إذ جاء نتنياهو إلى الولايات المتحدة خصيصاً لدفع الكونجرس الأمريكي لرفض إقرار الاتفاق النووي الإيراني وتعطيله، بينما كانت الإدارة الأمريكية منهمكة في الترتيبات النهائية للاتفاق. وقد عُدَّ ذلك تجاوزاً كبيراً وغير معهود من قبل نتنياهو في الضغط على الرئاسة الأمريكية[29].

وقد لاحظ المراقبون أن نتنياهو لم ينجح في تحقيق هدفه، وأن الكثير من أعضاء الحزب الديموقراطي قاطعوا خطابه، أو كانوا منزعجين على الأقل من سلوكه، وأن شعبيته قد انخفضت في الولايات المتحدة في أعقاب خطابه في الكونجرس. وبالرغم من ذلك، فقد واصلت الإدارة الأمريكية دعمها المعتاد للسياسات الإسرائيلية، دون أن تتخذ أيّ إجراء في مواجهة نتنياهو المدعوم من اللوبي الإسرائيلي الصهيوني القوي في أمريكا[30].

ج. السعي الأمريكي لمدّ النفوذ الأمني للسلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة:

بعد 15 يوماً من القتال في قطاع غزة (تموز/ يوليو 2014)، عقد جون كيري في 2014/7/23 لقاءً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في رام الله. وكان مضمون السعي الأمريكي يدور حول كيفية استثمار الضغط العسكري الإسرائيلي على غزة لمدّ صلاحيات السلطة الفلسطينية، لا سيّما الأمنية، إلى القطاع خصوصاً ما تعلق منها بالمعابر بين غزة وكل من "إسرائيل" ومصر والأمن الداخلي[31]. وفي أيلول/ سبتمبر 2014 عاد كيري إلى القاهرة لبحث موضوعات عدة، منها تدعيم وقف إطلاق النار، الذي تمكنت مصر من ترتيبه بين الطرفين في 2014/8/26 بمساعدة عربية وفرنسية وتركية وقطرية، والعمل على جعل فكرة مدّ السلطة الفلسطينية لنشاطها الأمني لغزة، أحد المحاور التي كشف عنها المسؤولون الأمريكيون.

ومما يؤكد التوجه الأمريكي لمدّ عمل السلطة الفلسطينية إلى غزة على حساب حركات المقاومة، ما تضمنته التصريحات الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، عندما شارك الوزير الأمريكي كيري في مؤتمر القاهرة الدولي الخاص بإعادة إعمار قطاع غزة. وقد دعا كيري في خطابه أمام المؤتمر، وبشكل واضح، إلى "تمكين السلطة الفلسطينية والرئيس عباس في كل ما نعمله بخصوص تحديد وتقرير مستقبل قطاع غزة.... وبأن نرى مسؤولي الجمارك الفلسطينية على حدود قطاع غزة. نحن نستطيع كما يجب علينا مساعدة السلطة لتوسيع سيطرتها في غزة"، مبرراً ذلك بإمكانية "إطلاق حماس للصواريخ على المدنيين الإسرائيليين"[32].

ويمكن تحسس التوجهات الأمريكية بمحاولة تدعيم طرف على حساب طرف آخر في الساحة الفلسطينية من خلال الموقف الأمريكي من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية "التكنوقراطية"، فقد قال كيري في مؤتمر صحفي في بيروت في الرابع من حزيران/ يونيو رداً على سؤال حول شعور

الولايات المتحدة بضرورة الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية التي توافقت عليها القوى الفلسطينية في نيسان/ أبريل 2014 قائلاً:

> في الإجابة على المصطلحات التي وردت في السؤال، الولايات المتحدة لا تعترف بحكومة بخصوص فلسطين، لأن ذلك يستوجب الاعتراف بدولة ولا يوجد دولة، فهذه ليست مسألة اعتراف بحكومة، بل الأمر طبقاً لقوانيننا هو ما إذا كان في الإمكان التواصل أو العمل مع تلك الحكومة بشكل أو آخر... وقد أوضح عباس أن هذه الحكومة التكنوقراطية ملتزمة بمبادئ عدم العنف، المفاوضات، الاعتراف بدولة إسرائيل، القبول بالاتفاقات السابقة ومبادئ الرباعية، وأنها ستستمر في اتفاقاتها السابقة بخصوص التنسيق الأمني مع إسرائيل.

وأضاف أن عباس شكّل حكومة ليس بين أعضائها "مَنْ له صلة بحماس، وأن الحكومة الأمريكية ستراقب عمل هذه الحكومة"، مؤكداً على أن بلاده تعدُّ حركة حماس "حركة إرهابية"[33].

د. الموقف الأمريكي من الانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى:

وما يلفت الانتباه في تصريحات وزير الخارجية الأمريكي كيري بخصوص المسجد الأقصى، التزامه باستخدام تعبير ثنائي بأنه "الحرم الشريف – جبل الهيكل"؛ وهو ما يوحي ببداية التعامل مع الموقع كما لو أنه "ملكية مشتركة"، وهو ما ينم عن تغيّر في تفسير القرارات الدولية بخصوص القدس. فقد أكد الوزير الأمريكي في تصريحاته في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014[34] على اتفاقه مع الأطراف على عدم تغيير الواقع القائم في "الحرم الشريف – جبل الهيكل" واحترام الدور الأردني كراعي للحرم الشريف، كما ذكر الوزير الأمريكي بعد لقائه رئيس السلطة الفلسطينية في عمّان، بعد حدوث مواجهات في القدس بسبب الانتهاكات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، أن الرئيس عباس "تعهد التزامه التام بعدم العنف، وأوضح أنه سيفعل كل ما يستطيع لاستعادة الهدوء ومنع التحريض على العنف"، مع الإشارة إلى أن مفهوم وقف العنف يكاد ينحصر في "لجم المقاومة".

ومع اشتعال انتفاضة القدس في الأراضي المحتلة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، أصدرت الولايات المتحدة على لسان الناطق باسم وزارة الخارجية بياناً[35]، دانت فيه بأقسى العبارات الهجوم الذي "تعرض له مدنيون إسرائيليون، والذي أدى لمقتل ثلاثة إسرائيليين وإصابة عدد آخر"، كما دان البيان "التحريض على القتال والعنف" وطالب الأطراف المعنية بضرورة العمل على إعادة الهدوء والاستقرار.

ووصل جون كيري للأردن في 2015/10/24، بعد لقائه مع نتنياهو لمتابعة تطورات الانتفاضة، بعد تواصل الانتهاكات الإسرائيلية للحرم القدسي الشريف، والتقى الملك الأردني والرئيس عباس

في عمّان. ولخص كيري هذه اللقاءات، مشيراً للمسؤولين الذين التقى بهم، بقوله إنهم "أعربوا جميعاً عن التزامهم القوي لإنهاء العنف وإعادة الهدوء في أقرب وقت ممكن،.... وإن الحرم الشريف/ جبل الهيكل مهم بشكل واضح للأديان الموحِّدة الثلاثة... ويسعدني أن رئيس الوزراء نتنياهو أعاد التأكيد على التزام إسرائيل بعدم تغيير الأمر الواقع في الحرم الشريف/ جبل الهيكل قولاً وفعلاً..."، وأن نتنياهو حرص على تأكيد بعض النقاط هي[36]:

1. احترام "إسرائيل" الكامل للدور الأردني الخاص كما تعكسه اتفاقية سنة 1994.
2. مواصلة "إسرائيل" تطبيق سياستها بخصوص ممارسة العبادة من قبل المسلمين في الحرم الشريف – جبل الهيكل.
3. ليس لـ"إسرائيل" أيّ نية لتقسيم الحرم الشريف – جبل الهيكل.
4. ترحيب "إسرائيل" بمزيد من التنسيق مع الوقف الأردني لضمان احترام المتعبدين والزوار للانضباط واحترام قدسية المكان... وسيجتمع الطرفان لتعزيز التنسيق الأمني في هذا الجانب بينهما.

وأشار كيري إلى ترحيبه بالاقتراح الأردني، لتوفير تغطية مصورة للحرم الشريف على مدار الساعة لضمان الشفافية وإطلاع الجميع على ما يجري.

ويبدو من تحليل التوجهات الأمريكية بخصوص الحرم الشريف أن الديبلوماسية الأمريكية تعمل على تكريس فكرة "خصوصية شرقي القدس" وخصوصية الحرم الشريف بشكل يفك ارتباطهما مع فكرة "الأراضي المحتلة". وهو أمر يبدو فيه أن السلطة الفلسطينية تتعامل مع المسجد الأقصى على أساس أنه "مرفق" بحاجة لإدارة خاصة وليس "أرضاً محتلة". إن هذا التغيير في الموقف الأمريكي لم يعامل بما يستحق من الاستنكار فلسطينياً وعربياً وإسلامياً؛ لأنه يلتقي مع المخططات الصهيونية المتعلقة بالمسجد الأقصى ويتناقض مع السياسات الأمريكية السابقة. فإدارة أوباما بالرغم من توتر علاقاتها بنتنياهو، إلا أنها قدمت من التراجعات في الموضوع الفلسطيني وفي تبني السردية الصهيونية، فوق ما قدمته الإدارات الأمريكية السابقة، وما استخدام مصطلح "الحرم الشريف – جبل الهيكل" إلا واحدة منها.

هـ. الأهداف السياسية للمساعدات الأمريكية لفلسطين:

تشير دراسة مقدمة للكونجرس الأمريكي حول المساعدات الأمريكية للفلسطينيين أن الحكم على جدوى هذه المساعدات بخصوص المصالح الأمريكية المحققة من هذه المساعدات يتمحور حول النقاط التالي[37]:

1. تقليص خطر ما يسمى "الإرهاب".
2. دفع الفلسطينيين نحو السلام مع "إسرائيل".
3. تهيئة الفلسطينيين للاعتماد على الذات في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية.
4. تعزيز الاستقرار الإقليمي.
5. سدّ الحاجات الإنسانية.

ومن وجهة نظر فلسطينية، فإن هذه المساعدات تُستخدم للهيمنة على القرار السياسي الفلسطيني، وضرب المقاومة ومحاولة الحيلولة دون تصاعد الانتفاضة، ومعارضة اللجوء إلى المنظمات الدولية، ودعم الأجهزة الأمنية والتنسيق الأمني.

وتبلغ قيمة المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية خلال الفترة 2014–2015، نحو 801 مليون دولار، منها 440 مليون سنة 2014 و361 مليون سنة 2015[38]. وكان وزير الخارجية كيري في المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن، قد أشار إلى قيام مجموعة خبراء بدراسة كافة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وقدرت إمكانية تخفيض البطالة من 21% إلى 8% خلال ثلاثة أعوام من خلال التركيز على الاستثمار وتطوير القطاع الخاص[39].

وتتضح الأهداف السياسية للمساعدات من ربط الولايات المتحدة بين مساعداتها وبين مواصفات تأليف حكومة وطنية بعد اتفاق حماس وفتح في نيسان/ أبريل 2014، ووضعت المؤسسات الأمريكية شروطاً لاستمرار المساعدات وهي[40]:

1. ضمان أن لا تذهب المساعدات أو أيّ جزء منها لحركة حماس أو لأي فرد يمارس "الإرهاب"، وعلى وزارة الخارجية الأمريكية أن تبذل كل الجهود لضمان ذلك.
2. أن لا تذهب المساعدات للفلسطينيين في حالة حصولهم على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة أو أيّ من وكالاتها المتخصصة؛ باستثناء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ما لم تكن هذه العضوية نتيجة اتفاق بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية.
3. منع المساعدات إذا طالبت السلطة الفلسطينية أو دعمت أيّ تحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية لأي فرد إسرائيلي بخصوص جرائم حرب ضدّ الفلسطينيين.
4. أن لا تذهب المساعدات الأمريكية لموظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وأن تذهب هذه المساعدات فقط للاعتمادات التجارية (بالرغم من أن السلطة تدفع رواتب لموظفين في غزة).
5. يمنع تقديم المساعدات لمنظمة التحرير أو هيئة الإعلام الفلسطيني.
6. أن لا تذهب أيّ مساعدات للدولة الفلسطينية المحتملة مستقبلاً ما لم يقر وزير الخارجية الأمريكي بـ:

أ. وفاء الدولة الفلسطينية تماماً بالتزامها بالسلام مع "إسرائيل".
ب. اتخاذ كافة الإجراءات المطلوبة لمواجهة العمليات الإرهابية في الضفة وغزة بالتعاون مع "إسرائيل" وأطراف أخرى.
ج. التعاون مع بقية دول المنطقة لضمان عيش "إسرائيل" والدولة الفلسطينية في حالة تطبيع كامل للعلاقات بينهما.

و. التصويت الأمريكي في الأمم المتحدة:

إذا رأينا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي أقرب للتعبير عن التوجهات الدولية من بقية مؤسسات الأمم المتحدة بسبب اتساع قاعدة العضوية فيها، فإن دراسة أمريكية مقدمة للكونجرس الأمريكي حول أنماط التصويت في الجمعية العامة خلال الدورة 69 لسنة 2014 تشير إلى أن درجة التطابق بين الولايات المتحدة وبين بقية دول العالم في التصويت في الجمعية العامة على قضايا الصراع العربي الإسرائيلي هي 3.9% فقط. بل تتضح المفارقة في أن درجة تطابقها في الصراع العربي الصهيوني مع دول أوروبية مركزية هي درجة متدنية للغاية، فمثلاً لم تتجاوز نسبة تطابقها 7.7% مع كل من فرنسا أو ألمانيا أو بريطانيا، (وتصل مع أستراليا 63.6%، ومع كندا 100%، ومع جمهورية التشيك 7.7%، وجمهورية بنما 10%)[41].

2. الاتحاد الأوروبي:

تجمع الدراسات الأوروبية على عدد من الثغرات في السياسة الأوروبية المعاصرة تجاه الصراع العربي الصهيوني[42]:

أ. أن درجة التأثير الأوروبي على أطراف الصراع هو الأقل قياساً للتأثير الأمريكي.
ب. أن الدور السياسي الأوروبي لا يتناسب مع تَصدُّر الاتحاد الأوروبي قائمة المانحين للمساعدات للطرف الفلسطيني.
ج. أن التباينات الداخلية في توجهات القوى المركزية الأوروبية (ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا) تجعل القدرة على تبني استراتيجية شاملة وموحدة أقل إمكانية، ويبدو أن ذلك جعل الدور الأوروبي ينتقل من تسوية الصراع إلى إدارة الأزمة من خلال الإبقاء على "مجرد التفاوض"، وكمثال على التباينات الداخلية في توجهات مؤسسات الاتحاد، قرار المحكمة الأوروبية في 2014/12/17 بإلغاء الإجراءات المتخذة ضدّ حركة حماس في أوروبا على أساس أنها "حركة إرهابية"، وهو ما دفع مجلس الاتحاد الأوروبي إلى طلب "الاستئناف" على هذا القرار في كانون الثاني/ يناير 2015، منتقداً الأسس التي اعتمدتها المحكمة لقراراتها[43].

د. أن المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية بهدف دعم مؤسسات الدولة الموعودة لم تصل للنتيجة المأمولة في ظلّ التقارير الأوروبية عن الفساد والترهل الإداري وضعف مؤشرات الحاكمية في السلطة الفلسطينية[44].

ولعل الاستراتيجية التي تبناها الاتحاد الأوروبي في إطار ما سمي "أداة الجوار الأوروبي" في سنة 2006، ثم قام بتجديدها في آذار/ مارس 2014 خصوصاً في أعقاب الاضطرابات التي شهدها العالم العربي، تُحدد السياسة الجديدة نحو الجوار الأوروبي (والذي يشمل 16 دولة من الدول العربية المتوسطية ومن ضمنها الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 وجمهوريات سوفييتية سابقة)، وهي سياسة مستندة إلى نصّ المادة 8 من معاهدة الاتحاد الأوروبي. ويشير البيان الذي تضمنته الاستراتيجية إلى غلبة الجوانب الاقتصادية وحقوق الإنسان والتعليم والبيئة والطاقة والعلاقات مع المجتمع المدني وغيرها، على الجوانب السياسية في علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار[45]. والملاحظ أن هذه الميادين التي تغطيها سياسة الجوار تقصُر مفهوم الأمن على أبعاد لا تمس الاحتلال، وهي الملاحظة التي أبداها المفوض الأوروبي المعني بسياسة الجوار الأوروبي جوهانس هان Johannes Hahn حيث قال إن على الخطة أن تعطي مزيداً من الانتباه لجذور أسباب عدم الاستقرار في المنطقة، لا سيّما تلك التي تدخل في نطاق المفهوم الأوسع من المفهوم التقليدي للأمن[46].

وعليه، يمكن تحديد الملامح العامة للسياسة الأوروبية خلال سنتي 2014–2015 في الآتي:

أ. السعي لـ"إحياء" دور اللجنة الرباعية وزيادة دور الجامعة العربية من خلال العودة للترويج للمبادرة العربية للسلام، وهي الرغبة التي عبّر عنها فرناندو جنتليني Fernando Gentilini ممثل الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط[47]. وقد قامت المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية فيديريكا موغيريني Federica Mogherini في أيار/ مايو 2015 بزيارة لكل من "إسرائيل" والضفة الغربية لمقابلة المسؤولين فيهما، وخصوصاً بعدما بدا أن نتنياهو تحلل من الالتزام بحل الدولتين كما أعلن خلال حملته الانتخابية الأخيرة في 2015.

ب. ثبات الموقف الأوروبي التقليدي، وهو ما يتضح في بيان المجلس الأوروبي في 2015/7/20 من التأكيد على المواقف الأوروبية، التي هي تكرار للنقاط الواردة في بيان للمجلس الأوروبي في 2014/8/31، وتتضمن ما يلي[48]:

1. دولتان تعيشان بسلام، جنباً إلى جنب، مع التنبيه إلى أن بعض الممارسات تؤثر على احتمال تنفيذ هذا الحل.

2. إيلاء الوضع الإنساني في قطاع غزة أولوية، والتنبيه لمخاطر العجز المالي في ميزانية الأونروا.

3. الترحيب بالتسهيلات الإسرائيلية للمرور إلى غزة، وانتقاد إطلاق الصواريخ من غزة على "إسرائيل".
4. العمل لتطوير الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس.
5. التأكيد على عدم شرعية المستعمرات والجدار العازل وهدم ومصادرة الممتلكات، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية في القدس تخريب لجهود جعلها عاصمة للدولتين.
6. الالتزام بعدم تنفيذ الاتفاقيات الإسرائيلية الأوروبية في الأراضي المحتلة في 1967.
7. تكرار دعوة المجلس لإنشاء مجموعة دعم دولية وإقليمية، لمساندة جهود التسوية، التي دعا لها في بيانه في تموز/ يوليو 2014.

وبخصوص العدوان الإسرائيلي على غزة في تموز/ يوليو 2014، أصدر المجلس الأوروبي بياناً تضمن[49]:

أ. دعوة الأطراف لوقف القتال والعودة لاتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 لوقف إطلاق النار، ويثني على الجهود، خصوصاً المصرية، لترتيب وقف لإطلاق النار.
ب. إدانة إطلاق الصواريخ من قبل حماس وغيرها على التجمعات السكنية الإسرائيلية "دون تمييز"، ويرى هذه الأعمال بأنها "إجرامية وغير مبررة" ويجب وقفها.
ج. نزع أسلحة كل الجماعات "الإرهابية" ووقف استخدامها المدنيين كدروع بشرية.
د. مع إقرار المجلس بحق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها فإن عليها أن تستخدم القوة بشكل يتناسب مع الخطر ويتسق مع القانون الدولي.
هـ. ضرورة مراعاة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة.
و. يدين المجلس الخطف والقتل البشع للفتية من الطرفين.
ز. إن الأحداث في غزة تهدد أمن الاتحاد الأوروبي وجيرانه.
ح. الدعوة لتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالصراع في الشرق الأوسط.

أما البعد التنفيذي في السلوك الأوروبي في إطار السعي لتحقيق تقدم في مسار التسوية، فقد بدأ بالظهور في المجال السياسي في الاعترافات البرلمانية الأوروبية بالدولة الفلسطينية، فحتى سنة 2015 كان عدد الدول التي تعترف بفلسطين هو 136 دولة من أصل 193 دولة في الأمم المتحدة، منها 96 دولة اعترفت بالدولة الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو. أما الدول الأوروبية فقد بدأت في سنة 2014 باعترافات رمزية في البرلمانات، وكان آخر دولة أوروبية يعترف برلمانها بفلسطين هي اليونان في كانون الأول/ ديسمبر 2015. ليصل عدد الدول الأوروبية التي تعترف برلماناتها بفلسطين إلى 9 دول[50].

وقد مدد المجلس الأوروبي في تموز/ يوليو 2015 عمل بعثة الشرطة الأوروبية European Union Co–ordinating Office for Palestinian Police Support (EUPOL COPPS) التي يرأسها رودلف موجيه Rodolphe Mauget إلى 2016/6/30، وهي التي بدأت عملها منذ 2006 لمساندة جهود بناء الدولة الفلسطينية، وتمّ تخصيص قيمة 9.175 ملايين يورو (نحو 10.097 مليون دولار) لهذا الغرض. كما مدد المجلس المساعدة الأوروبية لبعثة الحدود في معبر رفح حتى 2016/6/30[51].

وواصل الاتحاد الأوروبي التشاور مع السلطة الفلسطينية، بخصوص حقوق الإنسان، وموضوعات المرأة، وتطبيق القوانين، وموضوع الإعدامات في قطاع غزة، لا سيّما بعد أن وقّع الرئيس الفلسطيني على الانضمام لعشرين اتفاقية دولية خاصة بحقوق الإنسان؛ إلى جانب توقيع السلطة في كانون الثاني/ يناير 2014 على خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان[52].

أما الموقف الأوروبي من انتفاضة القدس، فقد عبرت عنه نائب رئيس المفوضية العليا للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية فيديريكا موغيريني، حيث دعت في تصريح لها في 2015/10/28 قادة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى تطويق العنف الذي يضرب المدنيين (في إشارة للانتفاضة)، وعزت تفجر العنف "لعدم وجود أفق سياسي"، وقالت لا نريد أن يمتزج الصراع القديم مع الصراعات الجديدة التي تضرب دول الجوار (إشارة للربيع العربي). وأشارت موغيريني إلى دعوتها لأطراف أخرى للمشاركة في اجتماعات اللجنة الرباعية مثل مصر (لعلاقتها بغزة)، والأردن (لعلاقتها بالأماكن المقدسة)، والسعودية (لارتباطها بالمبادرة العربية)[53].

كما دان الاتحاد الأوروبي حرق الطفل الفلسطيني علي الدوابشة في نهاية شهر تموز/ يوليو 2015، مطالباً بإجراء تحقيق وضرورة اتخاذ "إسرائيل" إجراءات لحماية المدنيين الفلسطينيين[54]. ومن ناحية أخرى، أقرت الحكومة البريطانية على لسان مساعد وزير الدولة لشؤون الكومنولث توبايس إلوود Tobias Ellwood أن القوات الإسرائيلية قامت بخرق وقف إطلاق النار في غزة خلال الفترة من 2014/8/26 (اتفاق وقف إطلاق النار) إلى 2015/9/4 بما مجموعه 696 مرة إلى جانب 29 مرة قامت فيها بغارات على القطاع[55].

أما المساعدات الأوروبية خلال سنة 2014، فتمثلت في تقديم 309.5 ملايين يورو (نحو 334.8 مليون دولار) للسلطة الفلسطينية، وهي جزء من اعتمادات مالية أولية من الاتحاد الأوروبي لفلسطين خلال الفترة 2014–2015 تبلغ قيمتها الإجمالية (للسنتين) بين 508–621 مليون يورو (نحو 549.5–671.8 مليون دولار)[56]، كما تمّ توقيع اتفاق بين وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين وبين الاتحاد الأوروبي على إسهامات الاتحاد في الميزانية السنوية

بقيمة 246 مليون يورو (نحو 266.1 مليون دولار) سنوياً خلال الفترة 2014–2016 مع إمكانية التعديل طبقاً للظروف المالية الأوروبية[57].

وفي النطاق التجاري، اتخذت المفوضية الأوروبية قراراً في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 يقضي بوضع ملصقات على السلع التي تنتجها المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وشرقي القدس وهضبة الجولان المحتلة، ويشمل القرار قرابة 146 علامة تجارية، وردّ نتنياهو على القرار بأنه كيل بمكيالين، وأن على الاتحاد الأوروبي أن يخجل من نفسه لأن القرار يتعلق بـ"إسرائيل" ولا يتناول مئات النزاعات الأخرى في العالم. وأشار الاتحاد الأوروبي بأن القرار هو لتمييز منشأ بضائع المستعمرات، ولا ينطوي على عقوبات أو مقاطعة لـ"إسرائيل"، بل هو من أجل إعلام المستهلكين بأصل السلع المعروضة عليهم حيث سيتم وضع ملصق على المنتج عليه كلمة "مستوطنات"، وهو ما يعني أن القرار لا يرقى لمستوى المقاطعة. كما أنه التفاف على تصويت البرلمان الأوروبي في أيلول/ سبتمبر 2015 على قرار بمقاطعة بضائع منتجات المستعمرات الإسرائيلية بأغلبية 525 نائباً مؤيداً ومعارضة 70. وعلى الرغم من أن القرار له قيمة سياسية، فإن قيمته الاقتصادية أقل من ذلك بكثير، فقيمة الإنتاج الذي سيتأثر بالقرار الأوروبي لا يزيد طبقاً للتقدير الإسرائيلي عن 50 مليون دولار، من أصل نحو 250 مليون دولار، إجمالي ناتج المستعمرات، ويصبح أقل أهمية إذا قورن بحجم التجارة الإسرائيلية الأوروبية والتي تصل لنحو 30 مليار دولار سنوياً[58].

ومن الضروري التوقف عند التصور الذي طرحه عدد من الشخصيات الأوروبية البارزة في 2015/5/11، إذ وجّه 19 شخصية أوروبية بارزة من مجموعة الشخصيات الأوروبية المرموقة العاملة على قضايا الشرق الأوسط European Eminent Persons Group on Middle East issues (EEPG)، ممن عملوا في مناصب سياسية مهمة، بياناً موجهاً للمسؤولين في الاتحاد الأوروبي مؤكدين على ما سبق لهم الدعوة له في بيان سابق في نيسان/ أبريل 2014، وتضمن الأفكار التالية[59]:

أ. الدعوة لعمل عاجل من الاتحاد الأوروبي لتسوية الموضوع الفلسطيني، بعد إعادة انتخاب نتنياهو في آذار/ مارس 2015.

ب. اعتبار عدم تحقيق الفلسطينيين لحكومة وحدة وطنية واستمرار الاستيطان الإسرائيلي كمؤشر على عدم جدوى مسار مدريد – أوسلو.

ج. الشك العميق في أن نتنياهو معنيّ فعلاً بحل الدولتين، كما أن الولايات المتحدة لا يبدو أنها مستعدة لأخذ الريادة في اتجاه تنشيط التسوية بشكل جدي وفاعل.

د. أن الموضوع الفلسطيني لا يشير إلى تدهور الأوضاع العامة في منطقة ملتهبة فقط، بل إلى وضع فيه "تنكُّر للعدالة الدولية وحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية"، وإن الأمن الإسرائيلي على المدى البعيد سيكون موضع تهديد خصوصاً مع استمرار الاستيطان.

هـ. حان الوقت لمجلس الوزراء الأوروبي لوضع سياسة تجاه الموضوع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل يعكس التهديد للمصالح الأوروبية في حالة انهيار المسار السلمي. ولا بدّ من تحمل الاتحاد الأوروبي مسؤوليته باتخاذ موقف مستقل وفاعل وشامل في هذه القضية الخارجية والأمنية.

و. الإشارة إلى عدم تساوي المركز الدولي لطرفي التفاوض، وهو الأمر الذي لا يأخذه المفاوضون الأمريكيون في الاعتبار.

ز. انتقاد مستوى وجدوى المساعدات الأمريكية والأوروبية للفلسطينيين وتحكّم "إسرائيل" في جوانب مهمة من هذا الجانب الاقتصادي.

ح. التنبيه لتوجهات الرأي العام الأوروبي تجاه خرق حقوق الإنسان في الموضوع الفلسطيني ومسؤولية "إسرائيل" في ذلك.

ط. دعوة مجلس الأمن الدولي لاتخاذ مواقف تساعد على تعديل الخلل في المواقع الدولية للمتفاوضين، من خلال الاعتراف بالحكومة الفلسطينية، وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال.

ي. تنبيه الفلسطينيين إلى أن صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية ستطبق على الفلسطينيين وعلى الإسرائيليين على حدّ سواء، كما أن المحكمة ستكون أداة لتقييد اللجوء للعنف في المستقبل.

ك. حددت المجموعة عدداً من العوامل التي أضعفت الدور الأوروبي في الموضوع الفلسطيني:

1. افتقاد الإجماع بين الدول الأوروبية.
2. الانشغال الأوروبي بالمشكلات الجديدة في الشرق الأوسط على حساب المشكلة المركزية.
3. التردد الأوروبي في التقدم أمام الولايات المتحدة في ميدان تعدُّه الولايات المتحدة "ملكيتها الخاصة".

ودعت المجموعة لاعتبار المبادرة العربية أحد أعمدة سياستها الجديدة خصوصاً بعد فشل السياسة الأمريكية خلال عقدين من الزمن.

وحددت المجموعة عناصر السياسة الأوروبية الواجبة الاتباع في العناصر التالية:

أ. ربط علاقة الاتحاد مع طرفي النزاع بموقف الأطراف والتزامهما بتقدم التسوية.

ب. مساندة الاتحاد الأوروبي لقرار في مجلس الأمن لتحديد سقف زمني لقيام الدولتين، أو الإسهام الأوروبي في تعزيز المركز الفلسطيني، من خلال الاعتراف الدولي والانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية.

ج. التعامل على أساس المساواة بين الطرفين، حتى لو عجزت الولايات المتحدة عن القيام بذلك.
د. دعوة حماس لانتهاج التوجه السلمي لحل النزاع.
هـ. تحديد المسؤولية عن كل اختراق لحقوق الإنسان.
و. التوقف عن توسيع المستعمرات "وإدراج المستوطنات القائمة في مفاوضات الحل النهائي لوضع الأراضي".
ز. ضمان تساوي الحقوق للأفراد داخل "إسرائيل" بغض النظر عن خلفياتهم الإثنية (وهي إشارة للفلسطينيين في أراضي سنة 1948 بما فيهم البدو في صحراء النقب).
ح. التأكيد على ما تضمنته رسالة من وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي إلى الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي في 2015/4/13 بخصوص اتخاذ إجراءات صارمة تجاه توسيع المستعمرات، واتخاذ خطوات لتفعيل الموقف الأوروبي بعدم الاعتراف بحدود "إسرائيل" خارج حدود 1967.
ط. ربط المساعدات الأوروبية للفلسطينيين بالتزام الفلسطينيين بـ"الأعراف الدولية".
ي. دعم هيئات المجتمع المدني للوفاء باحتياجات المناطق الفلسطينية المحتلة سنة 1967.

الدول الأوروبية المركزية:

أ. بريطانيا:

يمكن اعتبار انتخاب اليساري العمالي جيرمي كوربن Jeremy Corbyn زعيماً لحزب العمال Labour Party (UK) المعارض في بريطانيا تطوراً إيجابياً لصالح الموقف الفلسطيني، نظراً للمواقف العادلة لهذه الشخصية بالمقارنة مع قيادات عمالية سابقة، وهو الأمر الذي نظر له المسؤولون الإسرائيليون نظرة سلبية ورأوه "متعاطفاً مع حماس وحزب الله"[60].

أما التطور الثاني في الموقف البريطاني فهو تصويت البرلمان البريطاني في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 على قرار "غير ملزم" ولكنه محمَّل بالدلالة السياسية، بالاعتراف بالدولة الفلسطينية بعد اقتراح تقدم به نائب عمالي، وحظي بتأييد 274 صوتاً مقابل معارضة 12 صوتاً، وهو ما يعدُّ موقفاً متقدماً عن المواقف البريطانية التقليدية، بالرغم من أن الحكومة المحافظة بقيادة ديفيد كاميرون David Cameron أكدت استمرار موقفها. كما أن كاميرون لم يشارك في التصويت ودعا وزراءه للسلوك نفسه[61]، كما لوحظ أن نسبة المشاركين في التصويت هو أقل من نصف عدد الأعضاء.

ويبدو أن موقف البرلمان البريطاني أسهم في دفع البرلمان الأوروبي لاحقاً (في كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها) في التصويت على قرار يعترف من حيث المبدأ بـ"الدولة الفلسطينية"، وأيد القرار 498 صوتاً مقابل معارضة 88، وامتناع 111 عضواً عن التصويت[62].

ب. فرنسا:

شكَّل تصويت البرلمان الفرنسي في كانون الأول/ ديسمبر 2014، على الاعتراف بالدولة الفلسطينية بتأييد 339 عضواً مقابل اعتراض 151 عضواً، تطوراً سياسياً، بالرغم من أن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس Laurent Fabius رأى أن هذا الأمر (جرياً على تقاليد موقف الحزب الاشتراكي Socialist Party من الصراع العربي الصهيوني) "مرهون بالسلطة التنفيذية فقط"، ثم قال، مشيراً للمفاوضات، بأن "الطرفين لوحدهما أو بمساعدة الولايات المتحدة تفاوضا بشكل ناجح لكنهما فشلا في الوصول لاتفاق... وهو ما يستدعي إعادة تقييم هذه المنهجية، وهناك حاجة لانخراطنا مع الطرفين، وهناك من يدعو لضغط على الطرفين من المجتمع الدولي". ثم دعا إلى مؤتمر دولي وتحديد سقف زمني في حدود عامين للتوصل للتسوية[63].

ومعلوم أن الحزب الاشتراكي الفرنسي هو الأقرب لـ"إسرائيل" في الخريطة السياسية الفرنسية منذ زمن بعيد، ولعل تصريحات الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند François Hollande من العدوان الإسرائيلي على غزة في تموز/ يوليو 2014 تكرس هذا النهج، إذ أبدى تأييده التام لـ"حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، كما أكد تضامنه معها[64].

ج. ألمانيا:

سارعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل للاتصال بنتنياهو لتبلغه مع بداية العدوان الإسرائيلي على غزة إدانتها وبدون أيّ تحفظ لإطلاق الصواريخ على "إسرائيل"، واعتبارها عملاً غير مبرر[65]. من ناحية ثانية تُعدُّ ألمانيا من أعلى الدولة الأوروبية في حجم المساعدات المقدمة لفلسطين، ويصل إسهامها قرابة 20% من الإسهام الأوروبي؛ ففي سنة 2014 تمّ تقديم 215 مليون يورو (نحو 285.7 مليون دولار)، منها 61 مليون يورو (نحو 81.1 مليون دولار) لقطاع غزة[66]، وهو ما يعزز الوصف الذي قدمته مجموعة الشخصيات الأوروبية التي أتينا على بيانها للسياسة الأوروبية.

خلاصة عامة حول الموقفين الأمريكي والأوروبي:

يتسم الموقفان الأمريكي والأوروبي باعتبار الاحتلال للضفة والقطاع وكذلك الاستيطان غير شرعي، ويتبنيان ما يسميانه بحل الدولتين. ولكنهما يوقفان ذلك على المفاوضات، دون اتخاذ ما يحتاجه ذلك من تطبيق عملي، كما يستخدمان المساعدات المالية التي تعطى إلى السلطة، ويصران على التنسيق الأمني من أجل شلّ أيّ جهد فلسطيني يطرح نهجاً مقاوماً ويخرج على نهج المفاوضات، ناهيك عن الوقوف الحازم ضدّ أي شكل من أشكال المقاومة. وهما يصران

على هذه السياسة بالرغم من مرور نحو 23 عاماً ما بعد اتفاق أوسلو، وبعد ما أُجري من مفاوضات تحت الرعاية الأمريكية، وبجهود الرباعية، وبالمفاوضات الثنائية؛ مما لا يُبقي شكاً في أن المفاوضات غير مجدية ولا يمكن أن تصل إلى حلّ الدولتين، خصوصاً في ظلّ تصاعد السلوك العنصري والاستيطاني والتهويدي الإسرائيلي. وبالتالي، يصبح الموقف الأمريكي والأوروبي حول عدم شرعية الاحتلال والاستيطان، متواطئاً أو يوفر غطاء للسياسات التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية، بما فيها حكومة نتنياهو خلال سنتي 2014 و2015. والخلاصة، أن سياسات كلّ من أمريكا والاتحاد الأوروبي خلال السنتين 2014 و2015 خدمت عملياً استمرار الاحتلال والاستيطان.

3. دول البريكس:

على الرغم من إصدار مجموعة دول البريكس BRICS (روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا) بيانات سياسية خلال الفترة 2014–2015 تحدد فيها موقفها من تطورات الصراع العربي الصهيوني، غير أن المسافة السياسية بين دول هذه المجموعة وبين الكيان الصهيوني أو القوى الفلسطينية ليست متقاربة.

وتشتمل بيانات قمة البريكس في تموز/ يوليو 2015 وتموز/ يوليو 2014 على القواسم المشتركة من القضية الفلسطينية، كالتأكيد على أهمية تسوية النزاع العربي الإسرائيلي على أساس المرجعيات الدولية والمبادرة العربية، كما أن حلّ الصراع يسهم في تسوية صراعات أخرى في المنطقة. لذا تدعو دول البريكس إلى "استئناف المفاوضات على أساس حلّ الدولتين وقيام دولة فلسطينية حيوية ومتصلة تعيش جنباً إلى جنب بسلام مع إسرائيل، بحدود معترف بها بشكل متبادل ودولياً على أساس حدود سنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقية". وبعد الإشادة بجهود اللجنة الرباعية أكدت البيانات على[67]:

أ. معارضة استمرار الاستيطان الإسرائيلي، لأنه ينسف حلّ الدولتين وينتهك القانون الدولي.

ب. الترحيب بكل الجهود الساعية لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومطالبة الأطراف الفلسطينية المختلفة الالتزام بتنفيذ التعهدات الدولية التي تعهدت بها فلسطين.

ج. مطالبة الدول المانحة التي شاركت في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة، والوفاء بتعهداتها التي قطعتها بتقديم الدعم لهذا الغرض، ومطالبة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي اتخاذ الإجراءات الميسرة لوصول هذه المساعدات للشعب الفلسطيني.

د. دعوة المجتمع الدولي لمزيد من دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والترحيب بتنصيب البرازيل في اللجنة الاستشارية للوكالة.

هـ. التأكيد على ضرورة عقد مؤتمر تشارك فيه كل دول الشرق الأوسط لجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل[68].

أ. روسيا الاتحادية:

لعل مناظرة المفكر الجيو–استراتيجي الروسي ألكسندر دوغين Aleksandr Dugin مع أولافو دي كارفيلو Olavo de Carvalho حول الولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد The USA and The New World Order تشكل مرجعية مهمة لفهم التوجه الاستراتيجي الروسي، خصوصاً أن أغلب الباحثين يقرون بالتأثير الفكري العميق لدوغين على الرئيس فلاديمير بوتين Vladimir Putin، من خلال المنظور المركزي في النظرية الجيو–سياسية لدوغين عبر مفهوم الأوراسية التي تقوم على ثلاثة مستويات: التعدد القطبي في الشأن الدولي، والتقارب على المستوى الإقليمي مع دول الغرب الآسيوي لا سيّما الجمهوريات السوفييتية السابقة، والمستوى المحلي من خلال الدمج بين الشخصية الليبرالية والقومية في العلاقة بين الدولة والمجتمع[69].

إن التنسيق بين الصين وروسيا في مجلس الأمن في الشأن السوري تجسيد للمستوى الأول، بينما التنسيق مع إيران في هذا الشأن تجسيد للمستوى الثاني، إذ يرى دوغين أن الطريقة الأمثل لمراعاة التداخل بين المصالح الروسية والإيرانية الاستراتيجية هي بناء تحالف استراتيجي بين الدولتين، بينما بنية النظام في الدولتين (وهو أمر خارج موضوعنا هنا) تجسيد للمستوى الثالث. وفي إطار رؤيته لغرب آسيا الذي يمتد حتى شواطئ المتوسط لا يرى دوغين "إسرائيل" إلا كـ"ذراع" للولايات المتحدة. وتجسيداً لهذا المنظور الاستراتيجي تتفاعل روسيا مع تطورات الموضوع الفلسطيني على النحو التالي:

1. اعتبار الفشل في حلّ القضية الفلسطينية مصدراً رئيسياً للتطرف في المنطقة: إذ يكرر المسؤولون الروس من خلال ما تعكسه تصريحات ومناقشات وزير الخارجية الروسي لافروف شعوراً بعلاقة قوية بين الموضوع الفلسطيني وبين التطرف، إذ كثيراً ما ربط لافروف بين عدم حلّ القضية الفلسطينية وبين استثمار المنظمات المتطرفة لهذا الموضوع لتجنيد الأفراد في صفوفها، حيث يقول إن تسوية لم يتم تحقيقها "خلال سبعين سنة تقريباً، تمثل حجة رئيسية للمنظمات المتطرفة لتجنيد الأفراد في صفوفها"[70]. ويرى الروس أن التطرف يمثل شأناً له انعكاساته على الداخل الروسي من خلال قضايا الشيشان وغيرها، وهو التصور الذي انتهى لتدخل روسي مباشر في سورية لصالح النظام.

2. اعتبار الروس قيام حكومة وحدة وطنية فلسطينية شرطاً ضرورياً لتحقيق نتائج سياسية تسهم في تحقيق الطموحات الفلسطينية. وقد أبدت الحكومة الروسية تأييدها لتشكيل الحكومة

الوطنية الفلسطينية في 2014/10/10، وعدَّت ذلك "حدثاً مهماً وخطوة ضرورية لضمان تكامل عمل مؤسسات الدولة الفلسطينية في منطقة الضفة الغربية من نهر الأردن وقطاع غزة". كما أنها تعتقد "أنه دون تضامن الفلسطينيين في موقفهم على أرضية الأمم المتحدة والمبادرة العربية للسلام، من المستحيل تحقيق الطموحات القانونية للشعب الفلسطيني"، وستعمل الحكومة الروسية مع الحكومة الوطنية الفلسطينية لتطوير علاقات الصداقة بين الطرفين[71].

3. الشعور الروسي بأن تهميش القضية الفلسطينية لصالح قضايا متجددة هي سياسة أمريكية، وهو ما عبَّر عنه لافروف بشكل صريح كما أوضحنا في بداية هذا الفصل.

أما في نطاق السياسة التنفيذية، فقد أجرى الروس لقاءات عديدة مع المسؤولين الفلسطينيين، أكدوا فيها على الموقف الروسي من تأييدهم لحل الدولتين، وهو ما يؤكده البيان الثلاثي لوزراء خارجية كل من روسيا والصين والهند في بكين في شباط/ فبراير 2015؛ حيث دعا البيان إلى المواقف نفسها التي تتبناها البريكس، مع الإشارة إلى اعتبار شرقي القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المقترحة[72]. وعاد الرئيس بوتين لتأكيد الموقف ذاته في رسالة بعث بها لاجتماع الجامعة العربية في 2015/3/28 أكد فيها على حقّ الفلسطينيين في الدولة وعاصمتها شرقي القدس، وهو ما تضمنته مناقشات المفاوض الفلسطيني صائب عريقات مع لافروف في موسكو في كانون الأول/ ديسمبر 2014، حيث تمّ البحث في محاولات استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وفي انعكاسات توترات الوضع في المنطقة على القضية الفلسطينية[73].

وأكدت روسيا في لقاء بين لافروف والرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة على ضرورة احترام الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لوقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل له في قطاع غزة في 2014/8/26.

4. تبدو السياسة الروسية متقاربة مع التوجهات الأوروبية التي أشرنا لها بضرورة توسيع المشاركين في اللجنة الرباعية، وتقدمت روسيا باقتراحات بهذا الشأن، فيما يبدو محاولة لموازنة الدور الأمريكي في عمل هذه اللجنة[74].

ب. الصين الشعبية:

ثمة رأي لبعض الباحثين[75] أن مجلس الدولة في الصين (وهو السلطة التنفيذية الأعلى) أصدر عدداً من الأوراق البيضاء بخصوص سياسة البلاد الخارجية تجاه عدد كبير من القضايا ليس بينها الشرق الأوسط. وهو أمر دفع البعض للقول بأن الصين تعمل ضمن "مبادئ عامة" في سياساتها الشرق أوسطية، وليس ضمن استراتيجية مبلورة بشكل واضح. ويتعامل الصينيون مع موضوع الشرق الأوسط من خلال قسمين في وزارة الخارجية، هما قسم شؤون غرب آسيا والشمال الإفريقي، وقسم الشؤون الأوروبية وآسيا الوسطى.

وعلى الرغم من أن الصين ليست عضواً في اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، إلا أنها عينت مبعوثاً خاصاً لها في المنطقة منذ بدأت اللجنة الرباعية أعمالها، فقد عينت في الفترة 2002–2006 المبعوث وانج شيجي Wang Shijie، ثم تلاه المبعوث صن بيجان Sun Bigan حتى سنة 2009، ثم جاء المبعوث وو سايك Wu Sike من 2009 حتى كتابة هذا التقرير.

ويجري المبعوث الصيني وو سايك سلسلة لقاءات مع المسؤولين الفلسطينيين، فقد التقى في آذار/ مارس 2014 مع الرئيس عباس، وفي حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو 2014 مع عدد من المسؤولين والصحفيين الفلسطينيين[76].

وكانت الصين قد طرحت مبادرة في أيار/ مايو 2013 من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping، ثم عاد وزير الخارجية الصيني وانغ يي Wang Yi وطرحها في آب/ أغسطس 2014 مضيفاً لها نقطة واحدة خاصة بالدعوة لوقف القتال في غزة الذي كان قد نشب في تموز/ يوليو، وتتضمن النقاط الأخرى ما يلي[77]:

1. دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود 1967 وعاصمتها شرقي القدس، وحقّ "إسرائيل" في الوجود واحترام حقها المشروع في الأمن.
2. المفاوضات هي الطريق الأنسب مع ضرورة تنمية الثقة، ووقف العنف ضدّ المدنيين، ورفع الحصار عن غزة، ومعالجة موضوع المعتقلين الفلسطينيين، وضرورة وحدة الصف الفلسطيني.
3. العمل على أساس الأرض مقابل السلام استناداً للقرارات الدولية والمبادرة العربية.
4. أن يبذل المجتمع الدولي مزيداً من الجهد لا سيّما في نطاق تقديم المساعدات للفلسطينيين.
5. وقف بناء المستعمرات، وهو الموضوع الذي عادت الخارجية الصينية وأكدت عليه في بيان لها في حزيران/ يونيو 2015.

وتحاول الصين أن تنتهج سياسة توفيقية بين موقف تقليدي يساند حقّ الفلسطينيين في دولة مستقلة، وبين تطور علاقاتها مع "إسرائيل"، وهو ما يتضح في المؤشرات التالية:

شاركت الصين في المؤتمر الثاني للتعاون بين دول شرق آسيا لتنمية فلسطين الذي عقد في جاكرتا في آذار/ مارس 2014، ويضم المؤتمر عدداً من الدول ومنظمات دولية مثل البنك الدولي The World Bank ووكالة الغوث وبنك التنمية الإسلامي...إلخ. وقد دعا بيان المؤتمر إلى[78]:

1. دعم بناء الدولة الفلسطينية ومجهود التنمية بالأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 في كل المجالات بما يسهم في إيجاد حلّ للنزاع بالشرق الأوسط على أساس الدولتين طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية.

2. التأكيد على أهمية دعم القطاع الخاص الفلسطيني، وتمكينه من الاستفادة من خبرات التنمية الاقتصادية لدول شرقي آسيا، وتقديم مساعدات مالية تشمل اللاجئين.
3. مشاركة السلطة الوطنية الفلسطينية في المجهودات التي تبذلها لتوفير كل الخدمات للشعب الفلسطيني ومساعدة عملية بناء الدولة الفلسطينية باعتبار ذلك خطوة رئيسية لإيجاد بيئة ملائمة لتحقيق السلام.

أما الموقف الصيني من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تموز/ يوليو 2014، فقد اتسم بلغة ديبلوماسية استرضائية للطرفين، حيث دعا الناطق بلسان الخارجية الصيني هونغ ليي Hong Lei إلى "أننا نعتقد أن اللجوء للقوة ومواجهة العنف بالعنف لن يساعد على حلّ المشاكل بل يفاقم الكراهية. إننا نناشد الطرفين أن يريا المشهد الأوسع للسلام [في الشرق الأوسط] ولحياة الناس، لتحقيق فوري لوقف إطلاق النار والالتزام بالخيار الاستراتيجي للمفاوضات"[79].

من جهة أخرى، يمثل إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB) الذي تقوده الصين خطوة سياسية اقتصادية للصين في إدارة علاقاتها الدولية، وقد سارعت "إسرائيل" للانضمام لهذا البنك في نيسان/ أبريل 2015[80]. وإذا ربطنا طبيعة هذا البنك مع ما نشر من تعاون إسرائيلي صيني في نطاق السكك الحديدية في "إسرائيل" —كبنية تحتية— يمكن تلمس تطور العلاقة بين الطرفين، فاستناداً لتقرير كان قد نشر في تموز/ يوليو 2012 عرضته صحيفة وينيبَج جويش ريفيو Winnipeg Jewish Review يتبين أن نقاشاً يدور بين الصين و"إسرائيل" لبناء سكة حديد تربط بين ميناء إيلات وكل من ميناء أسدود وحيفا، وهو ما يمكّن السفن من الرسو في ميناء إيلات ونقل البضائع مباشرة عبر السكك الحديدية إلى ميناءي أسدود وحيفا. وتبلغ المسافة بين الموقعين نحو 180 كم، ثم يتم النقل من هناك إلى أوروبا، وهو ما يعني تجاوز قناة السويس من خلال تقصير الزمن وتخفيض تكاليف النقل ورسوم العبور... كما أن الشركات الصينية تقدمت بعطاءات تنافسية لتوسيع وتعميق ميناءي أسدود وحيفا لاستيعاب التطور الجديد[81]، وقد زار وفد من الشركات الصينية "إسرائيل" في منتصف سنة 2015 لتطوير العلاقة بين الطرفين في هذا الجانب[82].

وقد تطورت العلاقات التجارية بين "إسرائيل" والصين لأكثر من 11 مليار دولار خلال سنة 2014، علماً أنها لم تكن تتجاوز 50 مليون دولار عند إقامة العلاقة الديبلوماسية بين الطرفين سنة 1992. كما تضاعفت الاستثمارات الصينية في "إسرائيل" قرابة ثلاثة أضعاف خلال الفترة 2012–2015[83].

ج. الهند:

شكل فوز حزب بهاراتيا جاناتا Bharatiya Janata Party الهندوسي بزعامة نارندرا مودي في الانتخابات الهندية، وتعيين مودي رئيساً لوزراء الهند في أيار/ مايو 2014، تحولاً مهماً لصالح التقارب الإسرائيلي الهندي على حساب السياسة التقليدية الأقرب للموقف الفلسطيني التي انتهجها حزب المؤتمر الوطني الهندي Indian National Congress الذي لم يقم علاقة ديبلوماسية مع "إسرائيل" إلا سنة 1992، بالرغم من أن الهند اعترفت بـ"إسرائيل" سنة 1950.

وحزب جاناتا، معروف بدعواته للتخلي عن سياسة عدم الانحياز وزيادة التعاون مع الولايات المتحدة، ناهيك عن اتهامه بأن له دوراً في مذابح المسلمين في المقاطعات الهندية كما جرى في سنة 2002 في المقاطعة التي كان يترأسها مودي تحديداً، وهو ما جعل المسلمين الهنود لا يصوتون له بأكثر من 8%[84]. وتتضح معالم التغير في السياسة الهندية في المظاهر التالية:

1. عقد أول لقاء بين قادة الهند و"إسرائيل" في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 للمرة الأولى منذ عقد كامل، ويفسر الباحثون التحول الهندي عن سياسات حزب المؤتمر نحو سياسات جاناتا بداوفع آيديولوجية دينية والعداء لما يسمى "الإرهاب الإسلامي" من ناحية، كما أنه يعد مكافأة لـ"إسرائيل" على موقفها الداعم للهند سنة 1999 ضدّ باكستان من ناحية ثانية.

2. عقد اتفاق لشراء الهند أسلحة إسرائيلية بقيمة 662 مليون دولار في نصف العام الأول لحكم جاناتا، وهو ما يفوق قيمة المشتريات الهندية خلال السنوات الثلاث السابقة لحكمه.

3. رفض الحكومة الهندية تمرير قرار بإدانة العدوان الإسرائيلي على غزة في تموز/ يوليو 2014، وبرر وزير الخارجية الهندي سوشما سواراج Sushma Swaraj ذلك قائلاً: "نحن ندعم بالكامل القضية الفلسطينية ونحافظ على علاقتنا الجيدة مع إسرائيل.... كما دعمت الحكومة العرض المصري لوقف إطلاق النار". وهو ما أدى لاشتعال مظاهرات في الهند (2014/7/27) ضده[85].

4. امتنعت الهند عن التصويت في تموز/ يوليو 2015 على قرار لجنة حقوق الإنسان الدولية الخاص بتشكيل لجنة تحقيق في الجرائم الإسرائيلية في عدوان غزة 2014، وعللت ذلك بأن التقرير يتضمن مثول "إسرائيل" أمام المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما تعدُّه الهند عملاً تدخلياً[86]. لكن الباحثين الهنود في الشأن الشرق أوسطي عبروا قبل ذلك بفترة طويلة عن اعتقادهم بأن الهند ستمتنع عن التصويت غالباً في الأمم المتحدة في الصراع العربي الصهيوني، وهو ما جعل السفير الفلسطيني في الهند يعبّر عن "صدمته.."، وعزا الموقف الهندي لعلاقات التعاون العسكري المتزايد بين الهند و"إسرائيل"[87].

بالمقابل فإن العلاقات الفلسطينية الهندية عرفت تلكؤاً واضحاً بعد فوز حزب جاناتا، فإذا استثنينا زيارة نبيل شعث كممثل للرئيس الفلسطيني للهند في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، فإن النشاط الديبلوماسي الهندي الرسمي تجاه فلسطين تمثل في آخر زيارة لوزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية شري إي أحمد Shri E Ahamed في سنة 2013، كما تعهدت الهند في مؤتمر القاهرة الخاص بالدول المانحة بتقديم أربعة ملايين دولار[88] وإنشاء مركز تدريب مهني للفلسطينيين.

وتواجه سياسة جاناتا تجاه فلسطين معارضة من بعض الهيئات الهندية والمثقفين مثل جماعة "من الهند لفلسطين"، وهي تضم مثقفين هنود ينشرون المقالات، ويقيمون الندوات المساندة لفلسطين، ويقومون بشرح ما يتعرض له الفلسطينيون، وكانوا قد بدأوا عملهم منذ 2010، وتابعوا عملهم خلال سنة 2015 باتجاه تشجيع "المقاطعة الهندية لإسرائيل"[89].

وأخيراً، يصعب أن يحدد اختلاف في مواقف دول البريكس الرسمية (خصوصاً روسيا والصين والهند) وبين الدول الأوروبية في القضايا الرئيسية كالموقف من السلطة الفلسطينية أو حلّ الدولتين أو مسار التسوية. وهو يقابل من الحكومة الإسرائيلية بعلاقات متقدمة على المستويات الاقتصادية والعسكرية والتقنية، حيث قفزت العلاقات بين روسيا والصين والهند بـ"إسرائيل" إلى مستوى متقدم جداً بعد ما يشبه القطيعة والفتور، قبل اتفاق أوسلو. ولهذا يجب أن تسجل خسائر هائلة لحقت بالقضية الفلسطينية من ناحية علاقات "إسرائيل" بهذه الدول. ومن هنا، فمن الخطأ اعتبار مواقف الاعتراف بالدولة الفلسطينية المعيار لتطور أو عدم تطور المواقف الدولية.

د. اليابان:

تشير كافة بيانات الحكومة اليابانية الخاصة بالدور الياباني في الصراع العربي الإسرائيلي إلى اعتبار المبادرة اليابانية "ممر السلام والازدهار" (أي مشروع تطوير منطقة أريحا ووادي الأردن، بالتعاون بين اليابان وفلسطين والأردن و"إسرائيل") هي الركيزة الأساسية للسياسة اليابانية. وفي نطاق تلك المبادرة، وقّع 21 مستأجِراً في أيلول/ سبتمبر 2015 اتفاقية لتشغيل المنطقة الصناعية، وبدأ بالفعل إعداد المصانع للتشغيل.

وكانت اليابان قد شاركت في المؤتمر الثاني للتعاون بين دول شرق آسيا للتنمية الفلسطينية في آذار/ مارس 2014 في جاكرتا، والذي ركز على تنمية الموارد البشرية الفلسطينية. كما أسهمت الحكومة اليابانية في سنة 2014، بدفع 45 مليون دولار كمساعدة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بالإضافة لـ 12 مليون دولار لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

The United Nations Children’s Fund (UNICEF) للإسهام في رعاية الأطفال والمحتاجين، كما قدمت 52.5 مليون دولار عن طريق وكالات الأمم المتحدة المختلفة كمنحة طارئة لقطاع غزة في آذار/ مارس 2014، كما قدمت عشرة ملايين دولار للسلطة الفلسطينية في سنة 2014 لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية[90].

وتمثلت أبرز المواقف اليابانية خلال سنتي 2014–2015 بما يلي[91]:

1. إدانة اختطاف "الطلاب" الإسرائيليين الثلاثة في حزيران/ يونيو 2014 وقتلهم، والدعوة لضبط النفس بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.
2. إدانة إطلاق الصواريخ من غزة على "إسرائيل"، والتعبير عن "القلق" العميق من الغارات الإسرائيلية لما تسببه من ضحايا مدنيين (تموز/ يوليو 2014).
3. إعراب الحكومة اليابانية عن أسفها العميق لضرب "إسرائيل" مقاراً تعليمية للأمم المتحدة كانت تستخدم كملجأ للمدنيين، مما أوقع ضحايا مدنيين (تموز/ يوليو 2014).
4. إعراب الحكومة اليابانية عن أسفها لقرار الحكومة الإسرائيلية مصادرة أراض في الضفة الغربية وبناء مستعمرات في شرقي القدس (أيلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2014).
5. إعراب الحكومة اليابانية عن الأسف للاشتباكات في المسجد الأقصى في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، وإدانتها لمقتل عدد من الأفراد في أحد المعابد اليهودية في غربي القدس (تشرين الثاني/ نوفمبر 2014).
6. وخلال سنة 2015، انشغلت الحكومة اليابانية بتداعيات اختطاف وقتل رهينة يابانية من قبل داعش، مما دفع اليابان لرصد 200 مليون دولار إسهاماً منها في مكافحة الإرهاب.
7. التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي Shinzō Abe في كانون الثاني/ يناير 2015، حيث أكد المسؤول الياباني على البدء بمشروع "ممر السياحة" في إطار ممر السلام.

وتشير دراسة يابانية[92] إلى أن اليابان بدأت تستشعر بضرورة تعزيز استقلاليتها السياسية في القرار الخارجي عن الولايات المتحدة وخصوصاً في الشرق الأوسط، وهو ما يستدعي تفعيل الديبلوماسية اليابانية مستقبلاً في هذه المنطقة بشكل أوسع مما هي عليه الآن لعدة أسباب:

1. الإحساس الياباني بالتراجع التدريجي للنفوذ الغربي عالمياً.
2. زيادة المنافسة من قبل مستوردي الطاقة الشرق آسيويين لليابان.
3. محدودية "القوة الخشنة" اليابانية تستدعي التركيز أكثر على القوة الناعمة في العلاقات الدولية، خصوصاً من خلال الأمم المتحدة.

رابعاً: الرأي العام الدولي

يدل استطلاع الرأي العام الدولي على استمرار تدني نسبة التعاطف مع "إسرائيل"، حيث تبدي معظم شعوب العالم موقفاً سلبياً من "إسرائيل" بما فيها معظم شعوب الدول الغربية. كما يتضح من الجدول التالي:

جدول 5/2: اتجاهات الرأي العام الدولي تجاه "إسرائيل" 2013–2014 (%)[93]

الدولة	2013		2014	
	إيجابي بشكل كبير	سلبي بشكل كبير	إيجابي بشكل كبير	سلبي بشكل كبير
الولايات المتحدة	51	32	52	36
كندا	25	57	30	55
البرازيل	15	58	21	58
البيرو	16	40	19	41
المكسيك	13	53	13	45
الأرجنتين	–	–	12	35
فرنسا	21	63	21	64
بريطانيا	14	72	19	72
إسبانيا	4	70	14	61
ألمانيا	8	67	11	67
روسيا	23	32	28	23
تركيا	8	81	17	44
غانا	44	32	54	27
كينيا	42	15	47	27
نيجيريا	35	38	33	48
كوريا الجنوبية	23	56	29	50
أستراليا	16	69	24	67
الهند	16	26	22	34
باكستان	12	65	16	60
الصين	32	33	13	49
إندونيسيا	12	70	7	75
اليابان	3	54	4	50
بولندا	15	44	–	–
اليونان	15	46	–	–
تشيلي	29	41	–	–
مصر	1	96	–	–
المعدل العالمي	**20**	**52**	**23**	**49**

وتوضح الاستطلاعات ارتفاع نسبة النظرة السلبية في المجتمعات الأوروبية لـ"إسرائيل"، خلافاً لاستمرار النظرة الإيجابية في الدول الإفريقية قياساً لمناطق العالم الأخرى.

وقد حذر مدير وكالة الاستخبارات المركزية Central Intelligence Agency (CIA) السابق ديفيد بيترايوس David Petraeus، في محاضرة له في 2015/4/23، من أن "إسرائيل" تواجه مخاطر من حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس) Boycott, Divestment and Sanctions (BDS) campaign[94]. وهي الحملة التي بدأها الفلسطينيون سنة 2005، ثم بدأت هيئات مدنية وجامعات ومؤسسات دولية بالانضمام لها، وكان منها انضمام اتحاد طلاب الجامعة الوطنية في إيرلندا جالواي National University of Ireland Galway في آذار/ مارس 2014، كما انضمت في سنة 2014 للحملة كنائس أوروبية؛ الكنيسة المشيخية، وصندوق التقاعد الهولندي PGGM، وبنك دانسك Danske Bank الدنماركي الذي قاطع بنك هبوعليم Bank Hapoalim الإسرائيلي بسبب انتهاكه للقانون الدولي، وشركة صودا ستريم sodastream للمشروبات الغازية (سنة 2015) التي أوقفت نشاطاتها في الضفة الغربية، وانضم نحو خمسمئة أكاديمي من المتخصصين في الشرق الأوسط والذين أصدروا دعوة لمقاطعة "إسرائيل" في تشرين الأول/ أكتوبر 2014. وفي الشهر نفسه، أصدر أيضاً قرابة خمسمئة من المتخصصين في الأنثروبولوجيا دعوة مماثلة لمقاطعة الجامعات الإسرائيلية. وانضمت إسبانيا لحملات المقاطعة بوقف بيع الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية لـ"اسرائيل". كما طالب وزراء بريطانيون حكومة بلادهم بوقف بيع الأسلحة لـ"إسرائيل" إلى حين تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وفي قطاع الفنانين ألغى الموسيقار النرويجي بال مودي نوتسن Pål Moddi Knutsen حفله الموسيقي في تل أبيب في كانون الثاني/ يناير 2014، كما انضمت للمقاطعة الكاتبة الأمريكية غريس لي بوجز Grace Lee Boggs في أيار/ مايو 2014، ومعها الممثل الأمريكي داني غلوفر Danny Glover ومعه عشرة ممثلين آخرين، وفي شباط/ فبراير 2015 أعلن نحو سبعمئة فنان إنجليزي تأييد المقاطعة[95]، وقد انضم عدد من الجامعات والأكاديميين الأمريكيين للحملة تباعاً[96].

منظمة العفو الدولية:

تمثل منظمة العفو الدولية Amnesty International إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية المهمة في نطاق مراقبة السلوك الدولي، وقد أصدرت المنظمة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2014 تقريراً، استناداً لتقارير مندوبيها، يتضمن ما يلي[97]:

1. ارتكبت القوات الإسرائيلية جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان، خلال خمسين يوماً من الهجوم العسكري على غزة.

2. تسبب الهجوم الإسرائيلي في نزوح جماعي وتدمير الممتلكات والمرافق الحيوية.
3. فرضت "إسرائيل" حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على قرابة 1.8 مليون نسمة.
4. قامت "إسرائيل" بأعمال قتل غير قانونية للمحتجين في الضفة الغربية، ومن بينهم أطفال.
5. فرضت القوات الإسرائيلية قيوداً قسرية على حرية انتقال الأشخاص.
6. قامت "إسرائيل" باحتجاز آلاف الفلسطينيين وتعذيب بعضهم، واحتجاز قرابة خمسمئة منهم حجزاً إدارياً دون محاكمة.
7. واصلت "إسرائيل" تشجيع بناء المستعمرات والسماح للمستوطنين بالاعتداء على الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم.
8. قامت "إسرائيل" بتدمير منازل البدو الفلسطينيين في النقب وإخلاء منازلهم.
9. اعتقلت إسرائيليين من الذين يحتجون على سياسات "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.
10. أطلقت المجموعات الفلسطينية المسلحة صواريخ على مناطق مدنية إسرائيلية.

من جانب آخر، أصدرت المنظمة تقريراً يتناول ردّ الفعل الإسرائيلي على اشتعال الانتفاضة الفلسطينية في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، أشارت فيه إلى[98]:

1. قيام القوات الإسرائيلية بقتل عدد من الفلسطينيين بشكل مخالف للقانون ودون مبرر.
2. قيام القوات الإسرائيلية بقتل أربعة فلسطينيين بشكل متعمد على الرغم من أنهم لم يكونوا يشكلون تهديداً لتلك القوات.
3. ترك القوات الإسرائيلية فلسطينياً ينزف دون تقديم المساعدة الطبية له.
4. أن القوات الإسرائيلية تقدم على إطلاق النار بحجة أن المصاب كان يعتزم القيام بعمليات طعن لأفراد إسرائيليين، بينما في حالات معينة كان يتم إطلاق النار دون وجود مؤشرات على اعتزام القيام بعملية طعن.

خلاصة: آفاق سنة 2016:

إن إسقاط معطيات السلوك الدولي في القضية الفلسطينية على سنة 2016 يشير بشكل أولي للملامح التالية:

1. الانتخابات الرئاسية الأمريكية:

ينهمك الأمريكيون من بداية السنة وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 في التحضير للانتخابات الرئاسية القادمة، وسيسعى كل مرشح لا سيّما الديموقراطي والجمهوري بعد تصفية المنافسة بين كل المترشحين لإطلاق التصريحات خصوصاً الاسترضائية للوبي اليهودي.

كما يصبح من الصعب على الرئيس الأمريكي الحالي أن يتخذ موقفاً استراتيجياً يؤثر على فرص حزبه الديموقراطي، بالرغم من أنه يكون متحرراً من نفوذ جماعات الضغط في فترته الثانية. ولعل ذلك سيجعل القضية الفلسطينية شأناً في السجال الانتخابي في نطاق التصريحات دون الإقدام على خطوات إجرائية ذات معنى، ولعل تصريحات أوباما في 2015/11/9 خلال زيارة نتنياهو لواشنطن بعد اشتعال الانتفاضة تشير إلى ذلك حيث قال: "إن أمن إسرائيل على رأس أولويات سياستي الخارجية، وقد عبّرت عن ذلك لا بالأقوال فقط بل وبالأفعال... وحول العنف في الأراضي الفلسطينية، فإنني أدين بأقسى العبارات العنف الفلسطيني ضدّ مواطني إسرائيل الأبرياء، وأود أن أكرر قناعتي القوية، بأنه ليس لإسرائيل الحق فقط بحماية نفسها بل من واجبها ذلك"[99].

2. استمرار انعكاس التطورات العربية الداخلية على الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية:

من غير المتوقع أن تنتهي الدول العربية التي تعرف حالة من عدم الاستقرار الشديد (سورية، والعراق، واليمن، وليبيا، ومصر، والبحرين) من لجم التدخلات الدولية في مشكلاتها الداخلية خلال سنة 2016، وهو ما يعني أن هذه المشكلات العربية —ناهيك عن مشكلات دولية أخرى— ستبقى نقاط جذب للاهتمام الدولي على حساب القضية الفلسطينية.

3. تداعيات استمرار الانتفاضة:

منذ سنة 2013، حذّر وزير الخارجية الأمريكي الحالي جون كيري في حوار مع التلفزيون الإسرائيلي من أن استمرار الاستيطان وعدم التوصل لتسوية سياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين سيقود "لجولة عنف جديدة"[100].

برزت الانتفاضة الفلسطينية (خصوصاً في القدس والخليل) منذ أواخر صيف 2015، ومن الواضح أن احتمالات توقف الانتفاضة لا تبدو في الأفق القريب، وإن كانت قد تعرف تذبذباً في مستويات فعاليتها وحِدَّتها بين يوم وآخر، وهو ما يعني أن أحد سبل إعادة القضية الفلسطينية لصدارة الاهتمام الدولي هو الحرص على استمرار الانتفاضة، وذلك سعياً لدحر الاحتلال. غير أن قيادة السلطة الفلسطينية وأطراف عربية ودولية قد تسعى إلى الالتفاف عليها عبر مبادرات سياسية "توحي" بأمل بالتسوية السياسية.

وقد تسعى "إسرائيل" والولايات المتحدة وربما دول أوروبية لاستغلال محاولات تحديد التنظيمات الإرهابية في المنطقة نظراً لأعمال العنف التي تشهدها المنطقة وتمتد لأوروبا، لطرح

منظمات المقاومة الفلسطينية، خصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية التي يجب على المجتمع الدولي مواجهتها، أي العمل على توظيف تداعيات الربيع العربي ضدّ منظمات المقاومة الفلسطينية.

4. توسيع اللجنة الرباعية:

لقد تبين من عرض مواقف الدول الأوروبية وبعض الدول العربية وروسيا أن هناك ميلاً نحو توسيع الدول المشاركة في اللجنة الرباعية، لذا قد تشهد سنة 2016 جهداً ديبلوماسياً في هذا الاتجاه، وقد تجده الولايات المتحدة —من وجهة نظرها— أمراً غير مجد، لتحتفظ بوزنها في صياغة قرارات اللجنة أو تكييف بياناتها، أو أن واشنطن قد تقبل بالتوسيع إذا ضمنت أنه سيوسع مظلة الشرعية على قرارات تضمن مزيداً من الضغط على الجانب الفلسطيني، وتحقيق مكاسب أكبر للطرف الإسرائيلي.

وفي السياق نفسه، قد يأخذ هذا الجهد مساراً آخر، وهو بدلاً من توسيع اللجنة الرباعية، يتم إنشاء مجموعة الدعم الدولية International Support Group لمساندة أعمال اللجنة الرباعية، وهو أمر قد لا تختلف نتائجه عن البديل الأول وهو التوسيع.

5. احتمالات احتدام معركة تفعيل عمل المحكمة الجنائية الدولية:

لعل المفاوض الفلسطيني وتحديداً السلطة الفلسطينية تقترب بشكل حذر من تفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية، وهو أمر لا شكّ أن الولايات المتحدة و"إسرائيل" وبعض الدول الأوروبية ستعمل على إما إضعافه أو تعطيله كلياً. وهو ما سيفتح المجال لمواجهات ديبلوماسية واسعة سيكون للمساعدات المالية الدولية دور كبير كأحد أدوات المواجهة في الضغط على السلطة. ولذلك، فلا ينبغي عقد الآمال على التحرك باتجاه المحكمة الدولية.

وثمة احتمال قوي أن تدفع "إسرائيل" والولايات المتحدة، بحكم عدم عضويتهما في المحكمة، جهات معنية لطرح فكرة محاكمة قادة فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة، بحجة ارتكاب جرائم حرب، مستندين لبعض فقرات تقرير اللجنة الدولية التي أشرنا لها سابقاً.

6. استمرار العجز المالي للسلطة الفلسطينية ووكالة الغوث:

فالدول المانحة كما أشرنا لم تفِ بالحد الأدنى من تعهداتها، كما أن استمرار عجز ميزانية وكالة الغوث بنحو 101 مليون دولار حتى آب/ أغسطس 2015 سيبقى يلقي ظلاله على عمل الوكالة، وهو ما أكدته ساندرا ميتشل Sandra Mitchell نائب المفوض العام للأونروا في آب/ أغسطس 2015، في غزة[101]. وسيترافق مع ذلك، استمرار الصعوبات الاقتصادية الفلسطينية

بسبب استمرار تناقص الدعم الدولي والوفاء بتعهدات المانحين لقطاع غزة، ولعل مراقبة حجم المساعدات الدولية للاقتصاد الفلسطيني يشير إلى أن إجمالي المساعدات الدولية قد تناقص بشكل عام في الفترة 2009–2015 (انظر لمزيد من المعلومات حول المساعدات الدولية في الفصل السابع من هذا التقرير).

ذلك يعني أن الضغط الاقتصادي على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ووكالة الغوث سيتواصل، لا سيّما أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأوروبية (المموِّل الأول) تشير إلى أنها لن تزيد عن 0.3% خلال سنة 2016[102]، كما أن تراجع أسعار البترول سيزيد من تلكؤ المساعدات العربية، ناهيك عن انصراف الدول العربية المضطربة إلى ترميم أوضاعها أولاً، على حساب العناية بالموضوع الفلسطيني.

هوامش الفصل الخامس

1 Site of The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, official site, 27/12/2014, http://archive.mid.ru/BDOMP/Brp_4.nsf/arh/F991672ECE65419FC3257DBE002382A6?OpenDocument

2 The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 22/11/2014, http://archive.mid.ru/BDOMP/Brp_4.nsf/arh/24454A08D48F695EC3257D9A004BA32E?OpenDocument

3 Sami Abdel-Shafi, Realigning EU Policy in Palestine Towards a Viable State Economy and Restored Dignity Middle East and North Africa Programme, site of Chatham House, 28/10/2015, p. 17.

4 Transcript of the Middle East and Central Asia Press Briefing, site of International Monetary Fund, 9/10/2015, https://www.imf.org/external/np/tr/2015/tr100915.htm

5 Middle East Quartet statements, site of UN News Centre, http://www.un.org/apps/news/docs.asp?Topic=Middle%20East&Type=Quartet%20statement

6 Statement by the Middle East Quartet Principals, site of European External Action Service (EEAS), 1/10/2015, http://eeas.europa.eu/statements-eeas/2015/151001_01_en.htm

7 Quartet Principals' Statement, Vienna, site of U.S. Department of State, 23/10/2015, http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2015/10/248675.htm

8 Nathalie Tocci, "The EU, the Middle East Quartet and (in)effective Multilateralism," *MERCURY E-Paper*, no. 9, June 2011, http://mercury.uni-koeln.de/fileadmin/user_upload/E-paper_no9_r2011.pdf

9 Corruption by Country/ Territory, site of Transparency International, https://www.transparency.org/country/#PSE_DataResearch

10 Nimrod Goren, Revitalising the Middle East Quartet post-Blair?, site of EurActiv.com, 16/10/2015, http://www.euractiv.com/sections/global-europe/revitalising-middle-east-quartet-post-blair-318569

11 *The New York Times* newspaper, 12/10/2014, http://www.nytimes.com/; and *The Washington Post* newspaper, 18/12/2007, http://www.washingtonpost.com/

12 انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، ص 205–240.

13 See 69th session of the United Nations General Assembly, Resolutions, site of General Assembly of the United Nations, http://www.un.org/en/ga/69/resolutions.shtml

14 General Assembly-Quick Links, site of Dag Hammarskjöld Library Research Guides, http://research.un.org/en/docs/ga/quick/regular/69

15 Security Council-Quick Links, Dag Hammarskjöld Library Research Guides, http://research.un.org/en/docs/sc/quick/meetings/2014; and Meetings Records, site of United Nations Security Council, http://www.un.org/en/sc/meetings/records/2015.shtml

16 2015 ECOSOC Resolutions, site of United Nations Economic and Social Council, http://www.un.org/en/ecosoc/docs/res2015.asp

17 موقع قناة روسيا اليوم، 2015/1/6، انظر: http://bit.ly/1VUv6aI

18 بي بي سي، 2015/4/1، انظر: http://www.bbc.com/news/world-middle-east-30744701

19 **الدستور**، 2014/2/17.

20 The United Nations Independent Commission of Inquiry on the 2014 Gaza Conflict, site of Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), 22/6/2015, http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoIGazaConflict/Pages/CommissionOfInquiry.aspx

[21] Site of British Broadcasting Corporation (BBC), 3/2/2015, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-31107988

[22] لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن غزة تجد ادعاءات ذات مصداقية على ارتكاب إسرائيل والجماعات المسلحة الفلسطينية جرائم حرب في عام 2014، موقع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 2015/6/22، انظر:
http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16119&LangID=A

[23] Documents and Resolutions, Regular sessions, OHCHR, http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/Documents.aspx

[24] 25th session of the Human Rights Council (3–28 March 2014) Resolutions, decisions and President's statements, OHCHR, http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session25/Pages/ResDecStat.aspx

[25] لمزيد من تفاصيل هذه البيانات ونصوصها، يرجى الاطلاع على موقع وزارة الخارجية الأمريكية، انظر:
U.S. Department of State, http://www.state.gov/secretary/travel/2014/index.htm

[26] انظر: **الحياة**، 2015/12/10؛ وانظر أيضاً:
Haaretz, 11/12/2015, http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.691246

[27] Statement by the President on the Situation in Ukraine and Gaza, Office of the Press Secretary, site of The White House, 21/7/2014, https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/07/21/statement-president-situation-ukraine-and-gaza

[28] *The guardian* newspaper, 2/8/2014; and Press Conference by the President, Office of the Press Secretary, The White House, 1/8/2014, https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/08/01/press-conference-president

[29] تايمز أوف إسرائيل، 2015/3/15، انظر: http://bit.ly/1XVY3kC

[30] تايمز أوف إسرائيل، 2015/3/21، انظر: http://bit.ly/1QzAOqF؛ وتايمز أوف إسرائيل، 2015/9/3، انظر:
http://bit.ly/241OqaZ

[31] *The Economist* newspaper, 30/8/2014.

[32] Remarks at the Gaza Donors Conference, Remarks, John Kerry, Secretary of State, Cairo, Egypt, U.S. Department of State, 12/10/2014, http://www.state.gov/secretary/remarks/2014/10/232896.htm

[33] Press Availability in Beirut, Lebanon, Press Availability, John Kerry, Secretary of State, Beirut, Lebanon, U.S. Department of State, 4/6/2014, http://www.state.gov/secretary/remarks/2014/06/227100.htm

[34] Remarks With Jordanian Foreign Minister Judeh After Their Meeting, Remarks, John Kerry, Secretary of State, Amman, Jordan, U.S. Department of State, 13/11/2014, http://www.state.gov/secretary/remarks/2014/11/234054.htm

[35] Ongoing Violence in Israel, Jerusalem, and the West Bank, Press Statement, John Kirby, Department Spokesperson, Washington, DC, U.S. Department of State, 13/10/2015, http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2015/10/248120.htm

[36] Remarks to the Press With Jordanian Foreign Minister Nasser Judeh, Remarks, John Kerry, Secretary of State, Amman Marka Airport, Amman, Jordan, U.S. Department of State, 24/10/2015, http://www.state.gov/secretary/remarks/2015/10/248703.htm

[37] Jim Zanotti, "U.S. Foreign Aid to the Palestinians," CRS, 3/7/2014, p. 23, https://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

[38] Ibid., p. 2.

[39] Remarks to Special Program on Breaking the Impasse World Economic Forum, Remarks, John Kerry, Secretary of State, Dead Sea, Jordan, U.S. Department of State, 26/5/2013, http://www.state.gov/secretary/remarks/2013/05/209969.htm

[40] Jim Zanotti, "U.S. Foreign Aid to the Palestinians," p. 8 and pp.10–11.

[41] U.S. Department of State, Voting Practices in the United Nations 2014, Report to Congress Submitted Pursuant to Public Laws 101–246 and 108–447, July 2015, pp. 57–61, http://www.state.gov/documents/organization/245163.pdf

[42] Richard Youngs, The EU and Israeli Palestinian Conflict: Action without a Script, site of Carnegie Europe, 21/10/2014, http://carnegieeurope.eu/publications/?fa=56979; and Tal Dror, "'Always the bridesmaid?' The EU role in the Middle East Peace Process," The Atkin Paper Series, The International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence (ICSR), June 2014, http://icsr.info/wp-content/uploads/2014/07/ICSR_Atkin-Series_Tal-Dror-Paper.pdf

[43] BBC, 17/12/2014, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-30511569; and *The guardian*, 19/12/2015, http://www.theguardian.com/world/2015/jan/19/eu-challenge-court-ruling-remove-hamas-terror-list

[44] European Court of Auditors, *European Union Direct Financial Support to the Palestinian Authority* (Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2013), Special Report, no. 14, 2013, passim, http://www.eca.europa.eu/Lists/ECADocuments/SR13_14/SR13_14_EN.pdf

[45] Regulation (EU) No 232/2014 of the European Parliament and of the Council of 11 March 2014, establishing a European Neighbourhood Instrument, *Official Journal of the European Union*, 15/3/2014, http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2014:077:0027:0043:EN:PDF

[46] Commissioner Hahn reveals 'sneak preview' of new European Neighbourhood Policy, site of EU Neighbourhood Info Centre, 4/9/2015, http://www.enpi-info.eu/eastportal/news/latest/41926/Commissioner-Hahn-reveals-%E2%80%98sneakpreview%E2%80%99-of-new-European-Neighbourhood-Policy

[47] Council Conclusions on the Middle East Peace Process, site of Council of the European Union (Consilium), 20/7/2015, http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2015/07/20-fac-mepp-conclusions; and How to Revive EU Policy on the Israeli-Palestinian Conflict, site of European Council on Foreign Relations (ecfr.eu), 20/5/2015, http://www.ecfr.eu/article/commentary_how_to_revive_eu_policy_on_the_israeli_palestinian_conflict3039

[48] Council Conclusions on the Middle East Peace Process, Consilium, 20/7/2015.

[49] EU Council conclusions on the Middle East Peace Process, site of European Union Delegation to the United Nations-New York, 22/7/2014, http://eu-un.europa.eu/articles/en/article_15300_en.htm

[50] Site of Aljazeera.net, 14/5/2015, http://www.aljazeera.net/news/international/2015/5/14/

[51] EU Police Mission for the Palestinian Territories extended, Consilium, 2/7/2015, http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2015/07/02-eupol-copps-extended

[52] **الحياة الجديدة**، 2015/1/1؛ وانظر:
State of Palestine, "National Development Plan 2014–16," site of Ministry of Planning and Administrative Development (MoPAD), 2014, http://www.mopad.pna.ps/en/images/PDFs/Palestine%20State_final.pdf

[53] Opening Statement by the High Representative/Vice-President Federica Mogherini on the Situation in Israel and Palestine at the European Parliament plenary session, EEAS, 28/10/2015, http://eeas.europa.eu/statements-eeas/2015/151028_01_en.htm

[54] Statement by the Spokesperson on today's arson attack in the West Bank, EEAS, 31/7/2015, http://eeas.europa.eu/statements-eeas/2015/150731_01_en.htm

[55] UK Government: 700 Israeli Attacks on Gaza since 2014 Ceasefire, site of Global Research, 28/9/2015, http://www.globalresearch.ca/uk-government-700-israeli-attacks-on-gaza-since-2014-ceasefire/5478505

[56] Palestine, site of European Neighbourhood Policy and Enlargement Negotiations, 9/4/2015, http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/palestine/index_en.htm

[57] UNRWA and EU, "eu and unrwa: a dynamic partnership," European Neighbourhood Policy and Enlargement Negotiations, 2015,
http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/pdf/eu_and_unrwa_factsheet_compressed.pdf

[58] BBC, 11/11/2015, http://www.bbc.com/news/world-europe-34786607; The Times of Israel, 11/9/2015, http://www.timesofisrael.com/pm-eu-vote-to-label-israel-settlement-products-echoes-nazi-era/; and site of Reuters News Agency, 11/11/2015, http://www.reuters.com

[59] Re: a new EU approach to resolving the Israeli-Palestinian conflict, site of The Rights Forum, 11/5/2015, http://rightsforum.org/sites/default/files/files/EEPG-letter-calling-for-new-EU-approach-to-Israeli-Palestinian-conflict.pdf

[60] The Times of Israel, 12/9/2015, http://www.timesofisrael.com/jeremy-corbyn-claims-victory-in-labour-leadership-race/

[61] BBC, 14/10/2014, http://www.bbc.com/news/uk-politics-29596822

[62] European Parliament resolution on recognition of Palestine statehood, site of European Parliament, 12/12/2014, http://www.europarl.europa.eu/news/en/news-room/content/20141212IPR01105/html/European-Parliament-resolution-on-recognition-of-Palestine-statehood

[63] Alain Gresh, What does French vote really mean for Palestine?, Aljazeera.net, 3/12/2014, http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/12/what-does-french-vote-really-m-2014123122646856708.html

[64] French Position on Israel and Palestine has Shifted, site of teleSUR, 9/8/2014, http://www.telesurtv.net/english/analysis/French-Position-on-Israel-and-Palestine-has-Shifted-20140809-0036.html

[65] UN to hold emergency talks on Israel-Hamas crisis, site of i24news, 7/10/2014, http://www.i24news.tv/en/news/international/middle-east/36804-140710-un-to-hold-emergency-talks-on-israel-hamas-crisis

[66] Assistance for the Palestinian territories, site of Federal Foreign Office, 15/9/2015, http://www.auswaertiges-amt.de/EN/Aussenpolitik/RegionaleSchwerpunkte/NaherMittlererOsten/IsraelPalaestinensischeGebiete/ZukunftPalaestina/Uebersicht_node.html

[67] VII BRICS Summit: 2015 Ufa Declaration, site of BRICS Information Centre, University of Toronto, 9/7/2015, http://www.brics.utoronto.ca/docs/150709-ufa-declaration_en.html

[68] The 6th BRICS Summit: Fortaleza Declaration, BRICS Information Centre, University of Toronto, 15/7/2014, http://www.brics.utoronto.ca/docs/140715-leaders.html

[69] Debate: The USA and the New World Order, 5/3/2011–5/7/2011, http://debateolavodugin.blogspot.com/2011/02/8-debate-structure.html

[70] Vitaly Naumkin, Russia's Middle East policy after the G-20 summit, site of Russian International Affairs Council, 1/12/2014, http://russiancouncil.ru/en/inner/?id_4=4875#top-content

[71] The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 10/10/2014, http://archive.mid.ru/BDOMP/Brp_4.nsf/arh/F4034F95C560EFA3C3257D7F0037B3E6?OpenDocument

[72] Joint Communiqué of the 13th Meeting of the Foreign Ministers of the Russian Federation, the Republic of India and the People's Republic of China, site of Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China, 2/2/2015, http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/2649_665393/t1233638.shtml

[73] The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 22/12/2014, http://archive.mid.ru/bdomp/brp_4.nsf/e78a48070f128a7b43256999005bcbb3/3a0a51c9b8a7c3cec3257db70051b81e!OpenDocument

[74] Zvi Magen, Sarah Fainberg and Ilan Shklarsky, Toward a New Russian Initiative on the Israeli-Palestinian Issue?, INSS Insight, no. 684, site of The Institute for National Security Studies (INSS), 14/4/2015, http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4538&articleid=9236

[75] Kerry Brown, Mixed signals: China in the Middle East, Policy Brief, no. 190, December 2014, p. 1, http://fride.org/download/PB_190_China_in_the_Middle_East.pdf

[76] Chinese Special Envoy on the Middle East Issue Wu Sike Visits Palestine (From Office of China to Palestine), Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China, 23/6/2014, http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjbxw/t1168805.shtml; and China's Special Envoy on the Middle East Issue Wu Sike Gives Exclusive Interview to Al-Arabiya Television, From Chinese Embassy in Egypt, Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China, 22/7/2014, http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjbxw/t1177773.shtml

[77] Site of Xinhua News Agency, 6/5/2013, http://news.xinhuanet.com/english/china/2013-05/06/c_132363061.htm; and China Raises Five-Point Peace Proposal on Settling Israel-Palestine Conflict, Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China, 4/8/2014, http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1180306.shtml

[78] المؤتمر الثاني للتعاون بين دول شرق آسيا للتنمية الفلسطينية يدعو إلى دعم المجهود التنموي بدولة فلسطين، موقع منارة، 2014/3/1، انظر: http://bit.ly/1RctL7A

[79] Foreign Ministry Spokesperson Hong Lei's Regular Press Conference, Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China, 9/7/2014, http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/xwfw_665399/s2510_665401/t1172959.shtml

[80] Israel joins Chinese infrastructure bank, site of Globes, 15/4/2015, http://www.globes.co.il/en/article-israel-joins-chinese-infrastructure-bank-1001028755

[81] Aron Shai, *The Evolution of Israeli-Chinese Friendship*, Tel Aviv University, Research Paper, no.7 (Ramat Aviv: The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies and Confucius Institute, July 2014), pp. 55–56, http://www.tau.ac.il/~aashai/INSS-2014.pdf

[82] Israel's International Relations: Israel-China Relations, site of Jewish Virtual Library, January 2016, https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Politics/ChinaIsraelRelations.html

[83] Ibid.

[84] Sreeram S. Chaulia, "BJP, India's Foreign Policy and the "Realist Alternative" to the Nehruvian Tradition," *International Politics*, no. 39, June 2002, pp. 215–234, http://sreeramchaulia.net/publications/BJP.pdf; and Modi Revives India-Israel Ties as Terrorism Threat Grows, site of Bloomberg Business, 20/11/2014, http://www.bloomberg.com/news/articles/2014-11-19/modi-revives-india-s-ties-with-israel-as-terrorism-threat-grows

[85] Aljazeera.net, 27/7/2014, http://www.aljazeera.com/indepth/features/2014/07/india-israel-gaza-crisis-palestine-hamas-bjp-2014727121259998483.html

86 Site of The Hindu, 3/7/2015, www.thehindu.com/

87 The Hindu, 22/12/2014.

88 India–Palestine Relations, site of Ministry of External Affairs, Government of India, December 2014, http://www.mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/Palestine_December_2014_eng.pdf

89 Site of The Indian Campaign for the Academic and Cultural Boycott of Israel (INCACBI), http://www.incacbi.in/

90 Japan's assistance to the Palestinians, site of Ministry of Foreign Affairs of Japan, February 2016, http://www.mofa.go.jp/files/000042388.pdf

91 Statement by the Press Secretary, Ministry of Foreign Affairs of Japan, on the abduction of Israeli students in the West Bank, Ministry of Foreign Affairs of Japan, 19/6/2014, http://www.mofa.go.jp/press/release/press4e_000318.html

92 Yukiko Miyagi, "Japan and the Middle East after the Arab Spring," *Middle East Review*, vol. 1, February 2014, site of Institute of Developing Economies, Japan External Trade Organization (IDE-JETRO), pp.41–43.

93 "Views of China and India Slide While UK's Ratings Climb: Global Poll," site of World Public Opinion.org, 22/5/2013, http://www.worldpublicopinion.org/pipa/2013%20Country%20Rating%20Poll.pdf; and "Negative Views of Russia on the Rise: Global Poll," World Public Opinion.org, 3/6/2014, http://downloads.bbc.co.uk/mediacentre/country-rating-poll.pdf

94 The Times of Israel, 12/5/2015, http://www.timesofisrael.com/ex-cia-head-sees-strategic-threat-for-israel-in-boycott-campaign

95 لمزيد من التفاصيل، انظر:

The Independent newspaper, London, 14/2/2015, www.independent.co.uk; *The guardian*,13/2/2015; and *The Jerusalem Post* newspaper, 22/10/2015, http://www.jpost.com/

96 *Haaretz*, 20/3/2015, http://www.haaretz.com/jewish/books/.premium-1.646593

97 "Annual Report," Israel and Occupied Palestinian Territories 2015/2016, site of Amnesty International, https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/israel-and-occupied-palestinian-territories/report-israel-and-occupied-palestinian-territories

98 Israeli forces in Occupied Palestinian Territories must end pattern of unlawful killings, Amnesty International, 27/10/2015, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/10/israeli-forces-must-end-pattern-of-unlawful-killings-in-west-bank/

99 Remarks by President Obama and Prime Minister Netanyahu of Israel Before Bilateral Meeting, Office of the Press Secretary, The White House, 9/11/2015, https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/11/09/remarks-president-obama-and-prime-minister-netanyahu-israel-bilateral

100 Matthew Pulver, Bracing for the Third Intifada: Why violence in Jerusalem signals an ugly future, site of Salon Media Group, 17/10/2015, http://www.salon.com/2015/10/17/bracing_for_the_third_/intifada_why_violence_in_jerusalem_signals_an_ugly_future

101 **القدس العربي**، 2015/8/3.

102 European Union GDP Growth Forecast 2015–2020, Data and Charts, site of Knoema, http://knoema.com/mewdmh/european-union-gdp-growth-forecast-2015-2020-data-and-charts

الفصل السادس

الأرض والمقدسات

الأرض والمقدسات

مقدمة

على مدى عقدٍ من الزمن أنجز الاحتلال الإسرائيلي ما لم يكن يجرؤ على فعله طوال عقودٍ أربعٍ طويلة من احتلال المدينة، إذ على الرغم من هدمه لحارة المغاربة سنة 1967، وللخانقاة الفخرية سنة 1969، وتسببه بتدمير ممنهج في محيط القصور الأموية، إلا أنه على مدى تلك العقود كان قد دخل في مرحلة الهدم في محيط المسجد، ولم يدخل مرحلة البناء وتشييد الإنشاءات، وحتى عندما دخلها سنة 1996 بدأ بمجموعة من القناطر لم يزد ارتفاعها عن طابق واحد، أما العقد الخامس للاحتلال فقد شهد تدشيناً لمرحلة الإنشاءات القريبة للمسجد، والتي لا يبعد بعضها أكثر من عشرين متراً عن سوره، ويصل ارتفاع بعضها إلى أربعة طوابق، وتتجه لأن تأخذ شكلها الكامل في احتفالية تخطط "إسرائيل" لإعلانها في ذكرى احتلالها الخمسين للشطر الشرقي للمدينة.

أولاً: المقدسات الإسلامية والمسيحية:

1. المسجد الأقصى المبارك:

أ. تطور الموقف السياسي والديني والقانوني من المسجد الأقصى:

شكل المؤمنون بفكرة بناء "المعبد" في مكان المسجد الأقصى المبارك كتلةً صغيرةً داخل التيار القومي – الديني الصهيوني، وإذ كان التيار بأكمله يشارك في منظومة السياسة والحكم طوال عقود قبل تأسيس الدولة وبعدها، فقد كانت جمعيات "المعبد" تلك هامشية الوزن والتأثير السياسي.

شهدت فكرة بناء "المعبد" صعوداً تدريجياً بطيئاً، وأخذ أنصارها بتشكيل أولى جمعياتهم خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ثم انتزعوا في 2003 قراراً يسمح بدخول اليهود إلى المسجد الأقصى، وفي 2005 انتزعوا قراراً يسمح بدخولهم كجماعات "في غير وقت صلاة المسلمين"، مدخلين بذلك تعديلاً جوهرياً على قواعد الدخول إلى المسجد الأقصى المبارك، ومفصحين عن أجندة تدريجية تتناسب والنمو المطرد لقدراتهم، كان سقفها في حينه التقسيم الزماني للمسجد[1]. ومع المزيد من الصعود لهذا التيار، تمكن في سنة 2003 من إيصال أول نائبين منتميين له إلى الكنيست، وازدادت تلك الكتلة تدريجياً إلى 3 أعضاء في انتخابات 2006، فـ7 أعضاء في انتخابات 2009 وصولاً إلى 13 عضواً في انتخابات 2013، و13 عضواً في انتخابات 2015[2]، وباتوا يتمثلون في ائتلافاتٍ أكبر تأثيراً مثل حزب البيت اليهودي، ولاحقاً الليكود، وتمخض عن ذلك مشاركتهم الحكومية الأولى

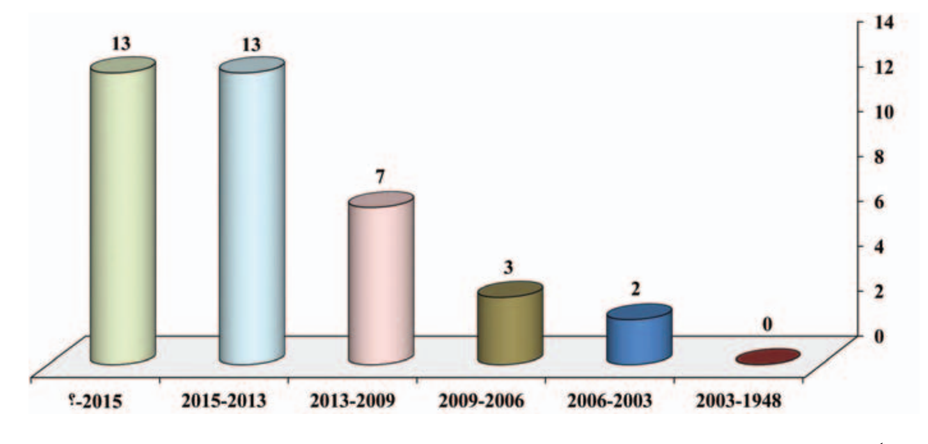
في حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة المشكلّة سنة 2013 بحصولهم على وزيرين تقلدوا أربع حقائب وزارية، إضافة إلى خمسة مواقع كنواب وزراء، وهي مواقع ذات طبيعة رمزية في الغالب.

جاءت انتخابات الكنيست في شهر آذار/ مارس 2015، والحكومة التي تشكلت على أساسها في أيار/ مايو 2015 لتشهد صعوداً إضافياً لجمعيات "المعبد" على المستوى الحكومي، إذ حصلوا على ثماني حقائب وزارية من أصل 32 حقيبة، بينها العدل، والزراعة، والتعليم، والسياحة، والأمن الداخلي، والثقافة، والرياضة، والاستيطان، والهجرة، والاستيعاب، وحقيبة شؤون القدس؛ ليستحوذوا بذلك على نحو ربع حقائب هذه الحكومة وعلى مقعدٍ في المجلس الوزاري السياسي – الأمني الإسرائيلي Israel's Security Cabinet عبر وزيرة العدل أييلت شاكيد Ayelet Shaked، وهو النفوذ السياسي الأكبر الذي يعرفونه في تاريخ "إسرائيل" منذ تأسيسها.

جدول 6/1: تطور تمثيل جمعيات "المعبد" في الكنيست الإسرائيلي

الفترة	الكنيست	عدد النواب	نسبتهم من مقاعد الكنيست (%)
2003–1948	15–1	0	0
2006–2003	16	2	1.7
2009–2006	17	3	2.5
2013–2009	18	7	5.8
2015–2013	19	13	10.8
2015 (الكنيست الحالي)	20	13	10.8


تطور تمثيل جمعيات "المعبد" في الكنيست الإسرائيلي



انطلاقاً من هذا المسار التاريخي والقفزة الجديدة التي استجدت فيه مع تشكيل حكومة نتنياهو الرابعة في أيار/ مايو 2015، يمكن استنتاج:

1. أن الصعود السياسي التدريجي لفكرة بناء "المعبد" في مكان المسجد الأقصى وعلى كامل مساحته جاء في سياق اتجاهٍ اجتماعي وسياسي أكبر منه هو التوجه عموماً نحو اليمين، وهو ما

يفسر الهوة بين التأييد النظري التي تحظى به الفكرة في استطلاعات الرأي، والأعداد المحدودة التي تلبي دعوات الاقتحام فعلياً والتي لا تزيد عن عشرات في أيّ اقتحام، ويمكن القول إن فكرة "المعبد" تحظى بـ"الاحتضان" لكن المؤمنين بها كأولوية ما يزالون قلة.

2. كان مقروءاً أن حكومة نتنياهو منذ تشكيلها سوف تأخذ الصراع على المسجد الأقصى إلى حدودٍ أبعد بغض النظر عن التشخيص الأمني، وبأنها ستأخذ أجندة التقسيم الزماني والمكاني إلى حيّز التطبيق بمختلف الوسائل الممكنة، ولا يبدو أنها ستتخلى عن هذه الأجندة أو تتراجع عنها بسهولة.
3. يبدو الاتجاه الصاعد سياسياً لجمعيات "المعبد" فاعلاً ومستمراً، إذ تمكنوا من تحقيق تقدمٍ إضافي في كل انتخابات، سواء على مستوى الكنيست أم الحكومة لاحقاً، منذ 2002 وحتى 2015، وهو مرشحٌ للتطور، وإن بوتيرةٍ أبطأ لكونه بلغ مستوياتٍ متقدمة، ما دام الاتجاه نحو اليمين مستمراً.

ثمة اتجاه صاعدٌ في النفوذ والتأثير لا تقل آثاره الميدانية السياسية والميدانية أهمية، وهو التعاظم المتزايد لقدرات جمعيات "المعبد"، والتي باتت أكثر عدداً وأكبر حجماً وبات يجمعها "ائتلاف جمعيات المعبد" الذي تشكل سنة 2013[3]. وهو يعقد مؤتمراً سنوياً لمناقشة التقدم في تحقيق الأجندة المشتركة لأعضائه[4]. بموجب هذا التطور توزع هذه الجمعيات الأدوار والتخصصات فيما بينها، ويبدو أنها متفاهمة إلى حدٍّ بعيد على الحيِّز الذي يجب أن تشغله كلٌّ منها في طريق تحقيق هدفها المشترك.

تتولى جمعية إلعاد Elad اليوم المسؤولية عن تأهيل وتطوير الحفريات الجنوبية للمسجد الأقصى وافتتاحها للزوار، بينما تتولى عطيرت كوهانيم Ateret Cohanim مهمة الاستحواذ على أكبر قدرٍ ممكن من العقارات في محيط المسجد، وتشارك في تمويل الحفريات في جهته الغربية إلى جانب "صندوق تراث حائط المبكى Western Wall Heritage Fund" الجزء الحكومي الأساسي في هذه المنظومة، فيما يتولى معهد المعبد The Temple Institute الترويج لفكرة "المعبد" في المجتمع الإسرائيلي والأوساط الصهيونية العالمية على مستوى الثقافة والمعرفة، أما حركة هاليبا HaLiba فتتولى جهود الدعوة إلى "حقّ اليهود" بالصلاة في المسجد، وحرية دخولهم إليه في جميع الأوقات. بعض هذه الجمعيات بلغت مستوىً غير مسبوق في قدراتها المالية والإدارية، فجمعية إلعاد باتت تسدد الديون المتراكمة على شركات حكومية، إذ أقرت محكمة الاحتلال في 2014/3/2 اتفاقاً تحال بموجبه إدارة الحفريات في الزاوية الجنوبية الغربية للمسجد الأقصى لإلعاد مقابل تسديدها لديون مترتبة على "شركة تطوير شرق القدس" الحكومية التي كانت تدير الموقع[5]. أما جمعية عطيرت كوهانيم فقد اتسعت قدراتها لتسمح لها بالعمل خلال عامين على جبهات متعددة: فاستحوذت على جزء من مبنى البريد المركزي، واستحوذت على عقارات في عقبة الخالدية، وعلى

أكثر من 47 وحدة سكنية في حي بطن الهوى بسلوان، ومولت أعمال تأهيل وافتتاح حفريات جارية في الجهة الغربية للمسجد الأقصى المبارك.

جدول 6/2: أبرز جمعيات "المعبد"[6]

الجمعية	طبيعتها	نطاق عملها
صندوق تراث حائط المبكى	حكومية	تأهيل وتطوير حفريات الجهة الغربي للمسجد الأقصى/ افتتاح مراكز تهويدية في المحيط نفسه.
إلعاد	أهلية/ تمويل حكومي جزئي	السعي نحو بناء مدينة داود في مكان أحياء سلوان القريبة من الأقصى، وتأهيل وتطوير حفريات الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى، وافتتاح مراكز تهويدية في المحيط نفسه.
عطيرت كوهانيم	أهلية	"إعادة" استملاك كل ما كان يملكه أو يستأجره اليهود من عقارات في البلدة القديمة ومحيطها قبل سنة 1948، المسهمة في تأهيل وتطوير الحفريات، افتتاح مراكز تهويدية في البلدة القديمة ومحيطها.
معهد المعبد	أهلية/ تمويل حكومي جزئي	الترويج لفكرة إزالة المسجد الأقصى وبناء "المعبد" على المستوى الثقافي والمعرفي، وتنظيم الجولات السياحية والتعريفية، واستكمال التصورات والاستعدادات لبناء "المعبد".
مؤسسة تراث المعبد Temple Mount Heritage Foundation	أهلية	مشابهة لمهمات معهد المعبد
جماعة أمناء المعبد	أهلية	السعي لوضع حجر الأساس لبناء "المعبد"، ووضع التصورات الهندسية والتعبدية التفصيلية لبناء "المعبد".
حركة هاليبا	أهلية	السعي من أجل "حرية دخول" اليهود إلى المسجد الأقصى في كل الأوقات، وحرية تجولهم فيه وأداء طقوسهم التعبدية فيه، وتحويل التقسيم الزماني والمكاني إلى مطلب شعبي إسرائيلي.
حركة نساء من أجل المعبد	أهلية	حركة شقيقة لهاليبا ومتفرعة عنها تنشط في القطاع النسوي بالذات في أوساط المتدينين – القوميين.
حركة طلاب من أجل المعبد	أهلية	حركة شقيقة لهاليبا ومتفرعة عنها، تنشط في المجال الطلابي وتحاول تأسيس فروع لها في كل الجامعات العبرية.
جمعية يشاي Yishai	أهلية	أحدث تلك الجمعيات نشأة، وتركز على استهداف الساحات الشرقية للمسجد الأقصى المبارك، وتسعى لبناء كنيس يهودي فيها.

على المستوى القانوني، واصلت جمعيات "المعبد" استثمار نشاطها القانوني لتعديل قواعد الدخول إلى المسجد مستفيدة من لجنة الداخلية والأمن التي كانت ترأسها ميري ريغف Miri Regev (إحدى ممثلات جمعيات "المعبد" في الكنيست) وقد قررت اللجنة خلال مداولاتها في آذار/ مارس 2014 تشكيل لجنة خاصة برئاسة عضو الكنيست دافيد تسور David Tsur لبحث "تسهيلات دخول اليهود للأقصى". وجاءت توصيات لجنة تسور بعد لقاءات وزيارات متعددة بإبقاء إدارة المسجد الاقصى بيد الأوقاف كما هي، وإغلاق المسجد في وجه المسلمين عند حصول مواجهات، وتسهيل اقتحامات اليهود أيام السبت، كما أوصت بفتح قناة حوار مع الأردن لتعزيز قوة من أسمتهم بـ"العناصر المعتدلة"[7]. وقد استبقت ميري ريغف توصيات اللجنة بتقديم مشروع قانون لتقسيم المسجد الاقصى المبارك على غرار المسجد الإبراهيمي، وبمعاقبة كل من يعيق دخول اليهود إليه ولو "برفع الصوت"[8]. وبالرغم من أن مشروع القانون لم يناقش في جلسة عامة، إلا أن مقترحاته نزلت حيِّز التطبيق، خصوصاً فيما يتعلق بفرض عقوبة على مجرد التكبير في وجه الاقتحامات اليهودية.

على المستوى الديني، أحدثت سلسلة العمليات التي شهدتها القدس قبيل انطلاق انتفاضة القدس، وخصوصاً محاولة اغتيال الحاخام البارز في جمعيات "المعبد" يهودا غليك على يد الشهيد معتز حجازي في 2014/10/29، هزةً حقيقيةً في الأوساط الدينية، فأعادت الحاخاميات الرسمية للأشكناز Ashkenazem والسفارديم Sephardim التأكيد على موقفها الرافض لدخول اليهود إلى المسجد الأقصى (لأسبابٍ تتعلق بالطهارة) مرتين: في 2014/11/7[9]، و2015/10/23[10].

ب. الحفريات والإنشاءات تحت المسجد وفي محيطه:

الحفريات:

استقر عدد الحفريات منذ سنة 2012 على 47 حفرية، ولا يوجد ما يشير إلى تغيره بالرغم من إصرار المصادر الصحفية العربية والفلسطينية على عنوَنة كل خبرٍ لها عن الحفريات بصيغة "الكشف" عن حفرياتٍ جديدة، وواقع الأمر أن كل المواقع التي جرى تأهيلها وافتتاحها والإعلان عنها خلال سنتي 2014–2015 كانت مواقع مشخّصةً مسبقاً، لكنها انتقلت من كونها حفريات قيد الإنشاء والتأهيل إلى كونها مفتوحةً للزوار لأغراضٍ متعددة، وفيما يلي أبرز الحفريات التي تمّ افتتاحها خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

1. قاعة "خلف جدارنا": وتقع في الموقع المعروف سابقاً بـ"حفريات حمام العين"، إذ اتضح أن أعمال تفريغ الردم والأتربة التي كانت تتم من داخل كنيس حمام العين، كانت تهيِّئ لافتتاح هذه القاعة الكبيرة وتدعيمها، وهي في الأصل قاعة مقنطرة مملوكية بُني فوقها حمام العين والعقارات المحيطة به. وقد نشر تقرير عنها في 2015/7/16، قدّر مساحة القاعة

بأربعمئة متر مربع[11]. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن القاعة ستستخدم كمركز لتعليم التاريخ والتراث اليهودي، وقد بلغت تكلفة تأهيلها 20 مليون دولار أمريكي ممولة بالكامل من الملياردير اليهودي الأوكراني تسفي هيرش Zvi Hirsch[12].

قاعة "خلف جدارنا" كما نشرها كيوبرس



2. مركز "من القدس إلى القدس": وافتتح في حفريات الجهة الغربية للمسجد الأقصى ويُدخَل إليه من قنطرة في الجهة الشمالية من ساحة البراق، حيث يجد الداخل قاعة إسلامية العمران وبداخلها قاعة مجهزة بعشرات أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الآيباد؛ حيث يختار الزائر مساراً من مسارات تاريخ اليهود في القدس حسب الرواية التوراتية مروراً بشتاتهم ثم عودتهم إليها مرةً أخرى[13].

الإنشاءات في محيط المسجد[14]:

تشهد الإنشاءات في محيط المسجد تصاعداً ملحوظاً، إذ يبدو أن جمعيات "المعبد" تستثمر نفوذها السياسي وتعاظم قدراتها المالية، لتغيير المشهد فوق الأرض في محيط المسجد الأقصى المبارك، بشكلٍ يكمّل الأعمال الجارية تحت الأرض، ومحاولات التقسيم الجارية في المسجد نفسه. كانت سنتا 2012–2013 قد شهدتا إضافاتٍ على مشروع القدس القديمة (كيدم يروشلايم)، شملت مشروع بناء بيت شتراوس Strauss House، وبيت الجوهر، ومنصة الصلاة الجديدة المعروفة بمخطط شارانسكي Natan Sharansky، ومركز القِدم (كيدم) Kedem Center، وقد مضت هذه المشاريع جميعاً إلى الأمام في مراحل التخطيط والإقرار والتنفيذ، مع تفاوتٍ في تقدمها:

1. بيت شتراوس: وكانت مخططاته قد أقرت سنة 2010، بينما بدأ العمل به في 2013/2/6 بهدم القناطر حديثة البناء[15]، تمهيداً لتأسيس توسعة للبناء المملوكي المجاور تتألف من ثلاثة طوابق، وإضافة طابق خامس على البناء نفسه، وقد باتت التوسعة الجديدة مكتملة، إذ افتتحت الحمامات

العامة فيها في 2015/2/9[16]، فيما افتتح مركز الشرطة فيها في 2015/5/19[17]، وبقيت الإضافات على المبنى المملوكي الأصلي.

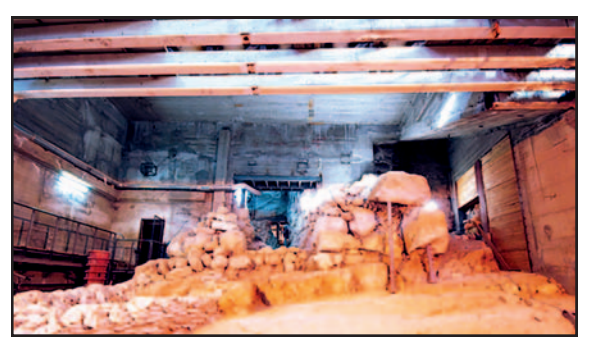


مبنى بيت شتراوس من الخارج بعد اكتماله



2. بيت العين[18]: وهو مركز للزوار يجري بناؤه فوق مجموعة من الآثار التي كشفت عنها الحفريات في منطقة وادي حلوة بسلوان بمساحة بناء مقدارها 1,200م^2، ومرافق يتوقع أن تصل بمساحة الموقع إلى 5,000م^2 وهو يتخذ مدخلاً لأعمال الحفريات النشطة. وقد سلمت بلدية الاحتلال إخطاراً في 2014/2/18 للسكان المجاورين له (والذين ستقام مرافق المشروع على أراضيهم) بتقديم اعتراضاتهم على المشروع خلال ستين يوماً تمهيداً لتنفيذه، علماً أن جمعية إلعاد التي تتولى الموقع قطعت شوطاً في البناء[19]، وأعلنت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث أن "نفق قلعة العين" الذي يُدخل له من هذا المركز قد تمّ افتتاحه رسمياً[20].

بيت العين من الداخل والأجزاء المكتملة منه من الخارج



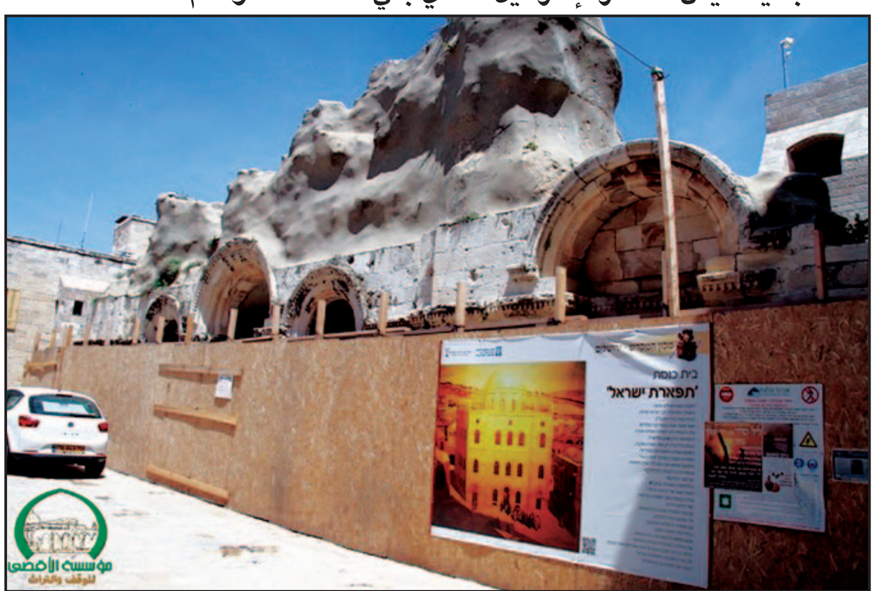


3. كنيس "مفخرة إسرائيل" Tif'eret Yisrael[21]: كان الحديث عن إعادة إعمار كنيس "مفخرة إسرائيل" قد بدأ في سنة 2010، في أعقاب افتتاح كنيس الخراب Hurva Synagogue، ضمن سياسة إعادة إعمار الكُنُس التاريخية في البلدة القديمة، التي تحاول أن تستبطن أن ثمة وجوداً

يهودياً قديماً كان فيها، وأن الجيوش العربية دمرته في حرب سنة 1948، وهو ما ينطبق على كنس الخراب و"مفخرة إسرائيل"، وخيمة إسحاق إلى حدٍّ ما، وهو الذي افتتح فوق أوقاف حمام العين قبالة باب السلسلة.

وكما كان الحال مع كنيس الخراب، فإن الاعتبارات السياسية بقيت تؤرجح مشروع هذا الكنيس بين تقدمٍ حذر وتعطيل، خوفاً من ردود الفعل الشعبية الفلسطينية المرتقبة، ومن الضغوط الخارجية؛ إلا أن الصعود السياسي المتصل لجمعيات "المعبد" يبدو أنه رجّح اندفاع هذا المخطط، فأعلنت بلدية الاحتلال في 2012/11/29 إقرار مخطط الكنيس الذي يشير إلى أنه سيتألف من ثلاثة طوابق وقبة على مساحة أرض 275 متر مربع وبارتفاع 23 متر[22]، إضافة إلى أرض ملحقة به كمنافع. وقد وضع وزير الإسكان الإسرائيلي، وأحد رموز جمعيات "المعبد"، أوري أريل حجر الأساس لبناء الكنيس في 2014/5/27 في حفلٍ حضره رموز هذا التيار مثل إيلي بن دهان Eli Ben–Dahan نائب وزير الأديان والحاخام إسرائيل أريل مدير معهد المعبد، كما حضره رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات[23].

بقايا كنيس "مفخرة إسرائيل" الذي بني سنة 1872 وهدم سنة 1948



4. بيت الجوهر[24]: ويشكل أكبر المباني التهويدية المعلن عنها حتى كتابة هذا التقرير في محيط ساحة البراق، إذ كان المخطط الأولي له بارتفاع أربعة طوابق، لكن لجان التخطيط الإسرائيلية طلبت تعديل المخطط في خطوةٍ يظهر أنها تهدف لامتصاص الغضب الفلسطيني تجاهه، فناقشت البدائل المعدلة التي تخفض ارتفاعه إلى طابقين (ارتفاع كل منهما 4.7م)، ومساحة البناء إلى 2,800م^2، موزعة فوق الأرض وفي التسويات. وعلى الرغم من إعلان نتنياهو وقف

العمل في هذا المخطط في 2015/10/12 ضمن حزمة إجراءات أعلنها لامتصاص انتفاضة القدس في بداياتها[25]، إلا أن اللجنة اللوائية عادت وصادقت على المخطط في 2015/11/30[26]، ما يشير إلى أن خطوات ترخيص المبنى ما تزال تسير بوتيرتها العادية.

وعلى الرغم من أن هذا المبنى يحمل اسم الحركة التي يترأسها الحاخام يهودا غليك (هاليبا) والداعية إلى حرية عبادة اليهود في المسجد الأقصى، فإن هذا المبنى سيتولى إنشاءه وإدارته "صندوق تراث حائط المبكى"، ليكون مركزاً للتعليم والإرشاد، يضم قاعةً للمعروضات التاريخية ومركزاً للسياح للترويج لـ"إرث حائط المبكى"، أو بلغةٍ أخرى للترويج لفكرة "المعبد".

مقطع جانبي لمخطط بيت الجوهر المقرّ



5. مركز القِدَم[27]: ويشكل الجزء المكمل لبيت الجوهر من جهة سلوان، إذ إنه يقوم على أرض تبلغ مساحتها 5,420م² تُعرف بـ"موقف جفعاتي" التي تمت مصادرتها من أصحابها سنة 2003، واتُخذت مدخلاً أساسياً لتطوير وتأهيل الحفريات في وادي حلوة، وكان مخططه الأولي مكوناً من أربعة طوابق بمساحة بناء إجمالية تصل إلى 16,032م²، ما يجعله أضخم معلم تهويدي مخطط حتى الآن في محيط المسجد الأقصى من الجهات الأربع[28].

وكما حصل مع بيت الجوهر، فقد حاولت لجان التخطيط الإسرائيلية إضفاء الشرعية على هذا المخطط بأن تبدوَ وكأنها أخذت بآراء السكان واعتراضاتهم، فبعد المصادقة على المخطط الأصلي في 2014/4/4[29]، قبِلت استئنافات السكان والجمعيات اليسارية في 2015/6/7، وطلب المجلس القطري إعادة النظر فيه وتقديم تعديلاتٍ له على أن يبقى أقل ارتفاعاً من سور البلدة القديمة، وأن لا يزيد ارتفاعه عن شارع وادي حلوة (الواقع فوقه) بأكثر من طابقٍ واحد[30]، وقد قامت لجان التخطيط الإسرائيلية باعتماد المخطط بشكله المعدّل في 2016/3/23.

رسم تخيلي للمخطط المعدل لمركز القِدَم



6. "ساحة الصلاة العلوية" The Upper Plaza عند حائط البراق (المعروفة بمخطط شارانسكي): يشكل هذا المخطط أقرب مشروعات تغيير المعالم إلى المسجد الأقصى المبارك، إذ تنوي سلطات الاحتلال بموجبه بناء توسعةٍ لساحة صلاة اليهود أمام حائط البراق تمتد من باب المغاربة وحتى نهاية الزاوية الجنوبية الغربية للمسجد، لتكون مرتفعةً فوق مستوى الساحات الشمالية، بمجموعة قناطر يصعد إليها بدرج حجري، بناء على التخيل التوراتي لما كانت المنطقة عليه. وقد خرج هذا المشروع إلى العلن من سياقٍ ما يسمى "نضالاً حقوقياً" للطوائف اليهودية غير التقليدية التي تطالب بإتاحة مساحة صلاةٍ مختلطة بين الرجال والنساء. إذ تفرض الحاخاميات التقليدية الفصل بين الجنسين في الصلاة في ساحة البراق، وتفرض الدولة غرامة مالية باهظة على من يخالف ذلك. وقد أحال نتنياهو دراسة "حلّ" لهذا الخلاف إلى ناتان شارانسكي رئيس الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel، الذي اقترح بدوره في 2013/4/30 بناء ساحات صلاةٍ جديدة كـ"حلٍّ خلاق" لهذه المشكلة. ويبدو أن حكومة الاحتلال دفعت باتجاه بروز هذا المخطط في سياقٍ يبرره، نظراً لكونه الأخطر والأقرب إلى المسجد الأقصى المبارك. وقد أقرّت الحكومة الإسرائيلية هذا المخطط في 2016/1/30 في جوّ من اعتراض الوزراء المتدينيين من الأرثوذكس[31]، بشكلٍ خفّض كثيراً من الالتفات لهذا المخطط وخطورته. وفي حال الشروع في تنفيذ هذا المخطط فستكون له تداعيات كبيرة على وضع قضية "تلة المغاربة"، إذ ستتأسس بموجبه ساحة خشبية أو حجرية بمساحة 900 متر مربع[32]، يوصل إليها من خلال أدراجٍ واسعة ومصاطب، ستنصب فوق تلة المغاربة ومنطقة القصور الأموية المجاورة لها.

ويبدو أن بلدية الاحتلال تحاول تسريع العمل بالمراكز التهويدية في محيط المسجد الأقصى وفي عموم القدس، ليجري افتتاحها ضمن احتفالية "الذكرى الخمسين لتوحيد القدس"، احتفاءً باستكمال الاحتلال الصهيوني للمدينة والتي أعلنت الحكومة الإسرائيلية نيتها تنظيمها، وهذا

يعني أن العمل بهذه المراكز قد يشهد دفعات سياسية كبيرة لإنجازها بالكامل، وربما لفتح مشروعات أخرى إلى جانبها خلال العامين القادمين. وإن تمّ لبلدية القدس ما تخطط له فإن المشهد العام لمدينة القدس، وللبلدة القديمة بالذات، يكون قد شهد تغييراً كبيراً خلال العقد الماضي؛ فبعد أن كان الناظر إليه بالكاد يلمح أيّ معلمٍ يدل على هويةٍ يهودية أو وجودٍ يهودي تاريخي أو ديني في البلدة القديمة، ستمسي سماؤها تحمل عدداً من المعالم التي نجحت في إقحامِ وجودٍ يهوديٍّ فيها.

قضية تلة المغاربة:

نشأت تلة المغاربة عن هدم حارة المغاربة إلى الشمال منها، والخانقاة الفخرية إلى الجنوب، فبقي الممر الواصل بين باب المغاربة في سور المدينة وباب المغاربة الواقع إلى أعلاه في سور المسجد يقف وحيداً، ومع أنه ممرٌّ يقوم فوق قناطر مبنية مملوكية وأيوبية، إلا أن تغطيته بالأتربة أدت لاشتهاره باسم "تلة المغاربة". وكانت سلطات الاحتلال قد ركّبت في سنة 2003 مظلاتٍ حديدية فوق هذه التلة التي تشكل المدخل الأساسي لليهود المقتحمين للمسجد، وصبّت أساساتٍ إسمنتية لهذه المظلات الحديدية، ما أدى إلى تحميل البناء الأثري الذي تقوم عليه التلة أحمالاً إضافية، فانهارت تحت ضغط الثلوج في عاصفة هبّت على القدس في 2004/2/15، فأغلقتها بلدية الاحتلال أمام الزوار وسيّجت محيطها، ثم أنشأت في 2005/4/20 جسراً خشبياً بديلاً عنها من ساحة البراق إلى باب المغاربة في سور المسجد.

في 2007/2/6 بدأت بلدية الاحتلال أعمال هدمٍ بالآليات للتلة، تمهيداً لإزالتها من الوجود وفتح الباب السفلي الموصل لمسجد البراق —إحدى تسويات الأقصى من الجهة الجنوبية الغربية— وذلك بموجب الخطة التي أعدها مهندس البلدية، والمعروفة بـ"كيدم يروشلايم". وعقب احتجاجاتٍ متتالية شعبية ورسمية، أوقفت السلطات الإسرائيلية أعمال الهدم بالآليات. وفي 2011/11/28 حاولت السلطات الإسرائيلية إزالة التلة، متذرعةً بأن الجسر الخشبي المؤقت قابلٌ للاشتعال، لكنها أُجبرت على التراجع تحت ضغط تحركاتٍ شعبية كبرى في مصر والأردن في بيئة الثورات العربية التي كانت سائدةً حينئذٍ، والتي انتهت إلى ضغوطٍ رسمية من تلك الدول لوقف المخطط[33]. واستأنفت سلطات الاحتلال أعمال الهدم في التلة بالفؤوس والمعاول بدءاً من أيار/ مايو 2012[34].

حاولت "إسرائيل" في 2014/8/12 نصب جسرٍ خشبي جديد إضافي فوق بقايا الأقواس المملوكية في طريق المغاربة[35]، إلا أنها عادت في 2014/9/3 وأعلنت عن إزالته "بناءً على طلب الأردن" موضحةً بأن الجهة التي قامت بنصب الجسر غير مخولة ولم تنسق مع مكتب رئيس الوزراء[36]، لكن مصادر صحفية رصدت في 2015/6/25 نصب إضافةٍ خشبية بطول أربعين متراً تصل باب المغاربة في سور المدينة ببداية الجسر المقام سنة 2005[37]، وقد بقيت تلك التوسعة موجودة، وهي بطبيعة الحال تسمح بزيادة أعداد المقتحمين اليهود للمسجد الأقصى عبر باب المغاربة.

ج. التواجد اليهودي داخل المسجد والتدخل في إدارته:

التصعيد المنهجي لمطالب دخول اليهود إلى المسجد:

تزعمت حركة الاقتحام اليهودي للمسجد الأقصى خلال سنة 2014 ثلاث شخصيات رئيسية: أوري أريل وزير الإسكان، والحاخام موشيه فيجلين Moshe Feiglin نائب رئيس الكنيست، والحاخام يهودا غليك رئيس حركة هاليبا. وقد عمل الثلاثة مع غيرهم من قيادات جمعيات "المعبد" بشكلٍ مشترك على تصعيد فكرة اقتحام اليهود للمسجد الأقصى بمستوياتٍ غير مسبوقة، إذ كرّس الحاخامان اقتحاماتٍ شبه أسبوعية استنفرت جمهور جمعيات "المعبد" على مدار السنة، إلا أنهم لم يتمكنوا من رفع كتلة المقتحمين لأكثر من مئتين في أيّ اقتحامٍ من الاقتحامات، وبقي الحضور الأمني لقوات الاحتلال طاغياً على الحضور المدني للمقتحمين اليهود، وحاولوا دخول مساحاتٍ ما تزال حرمتها غير مكسورة بالاقتحام، إذ حاول موشيه فيجلين دخول قبة الصخرة في 2014/4/7[38]. أما الوزير أريل فقد حافظ على حضور متكرر واستفاد من الحماية الأمنية التي يتمتع بها لتمكين مرافقيه من أداء طقوسٍ يهودية في المسجد، وهو الأمر الذي كان ممنوعاً من قبل، كما كان ملحوظاً تركيزه ومرافقيه على التجول في الساحات الشرقية للمسجد، والتمسح بالردم المكدس فيها والناتج عن فتح بوابات المصلى المرواني العملاقة وكأنها أتربة مقدسة ذات مكانة دينية يهودية.

باختصار، وبعيداً عن وصف حيثيات كل اقتحام، فالهدف الواضح الذي كانت حركة الاقتحام تسعى إليه هو تحقيق قفزاتٍ في النوع والكم، من حيث أعداد الاقتحامات وأعداد المشاركين فيها والأماكن التي يصلون إليها والطقوس التي يؤدونها، ضمن استراتيجية متدحرجة تضع التقسيم الزماني هدفاً قريباً لها، لكنها لا تقف عنده، وتمهد للخطوة التالية له وهي التقسيم المكاني بمحاولة التركيز على نقطتين في المسجد هما الساحات الشرقية والساحات الجنوبية الغربية. لم يستمر الحاخامان فيجلين وغليك بدورهما في سنة 2015، إذ غيبت محاولة الاغتيال يهودا غليك بدءاً من 2014/10/29 ولم يعد إلى اقتحام الأقصى إلا في 2016/3/2، بينما غيبت الانتخابات موشيه فيجلين بدءاً من آذار/ مارس 2015 وفشل في احتلال مركز متقدم في الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود، بينما بقي دور الوزير أوري أريل مستمراً مع احتفاظه بموقعٍ وزاري في الحكومة التالية لانتخابات 2015.

الملاحظ عند دراسة التوثيق المتوفر على مدى عقدٍ من الزمن، والذي تنشره مؤسسة القدس الدولية ضمن تقريرٍ سنويٍّ بعنوان "عين على الأقصى" منذ سنة 2005، أن مواسم تصعيد الاقتحام باتت معرّفة، وبات بالإمكان التنبؤ بها واستباقها والاستعداد لها بحراكٍ شعبي وضغطٍ إعلامي، وهي متزامنة مع ذروات ثلاثة أعياد أساسية هي "الفصح اليهودي"، و"ذكرى خراب

المعبد"، وموسم أعياد "رأس السنة العبرية"، ومن ثم "العُرُش"، ما يعني أن مواسم التصعيد المتكررة هي آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل من كل سنة ميلادية، وتموز/ يوليو أو آب/ أغسطس، وأيلول/ سبتمبر أو تشرين الأول/ أكتوبر، اعتماداً على تقلبات التقويم العبري. وبات ملحوظاً كذلك أن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو يستثمر فترة التهدئة الطبيعية التي تحصل بين تشرين الأول/ أكتوبر من كل سنة وآذار/ مارس من السنة التي تليها بسبب تباعد الأعياد اليهودية التي تتخذها جمعيات "المعبد" رافعةً لاقتحاماتها، ليعلن عن كبح جماح الاقتحامات، وعن التزام "إسرائيل" بعدم تغيير الوضع القائم لامتصاص الغضب الفلسطيني والعربي والإسلامي، وهو أمر تكرر على مدى ثلاث سنوات منذ سنة 2013، فيما تكرّر إعلانه منع أعضاء الكنيست من دخول المسجد الأقصى بحلول نهاية مواسم الأعياد في تشرين الأول/ أكتوبر لسنتي 2014 و2015[39].

التضييق المستمر على دخول المصلين:

يشكل الحد من دخول المسلمين إلى المسجد الأقصى المبارك متطلباً أساسياً لتحقيق التقسيم الزماني للمسجد الأقصى المبارك، والذي بات هدفاً معلناً في سلوك الحكومة الإسرائيلية وفي تصريحات وزرائها من جمعيات "المعبد". وخلال سنة 2014، وبالتزامن مع الهبة الشعبية التالية لجريمة إحراق الطفل محمد أبو خضير ولحرب غزة من بعدها، فرضت قوات الاحتلال إجراءاتٍ مشددة حول المسجد الأقصى والبلدة القديمة تمكنت خلالها ولأول مرة من مواجهة التدفق البشري للمصلين، ومن الحد من أعداد المصلين في المسجد لمستويات لم يشهدها في شهور رمضان منذ احتلاله، إذ لم يزد عدد المصلين في الجمعة الأولى من رمضان عن عشرة آلاف مصلٍّ[40]. وقد وثّق تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة United Nations Office for the Coordination of Huminitarian Affairs–occupied Palestinian territories (OCHA–oPt) أعداد الوافدين إلى القدس من خارجها، وكان العدد 545 ألفاً في 2013، انخفض إلى 45 ألفاً في 2014، أي أنهم شكلوا ما نسبته 8% من زوار القدس مقارنة بالسنة السابقة[41].

وفي مقابل تصدي حركة الرباط النسائية لمهمة التواجد في المسجد الأقصى المبارك على مدار الساعة، رُصد تشكيل وحدة خاصة نسائية لملاحقة المرابطات والاعتداء عليهن والتنكيل بهن، وقد لوحظ نشاطها بدءاً من 2015/5/5[42]. كما بدأ الاحتلال يشدد إجراءات الدخول على النساء أكثر من الرجال بدءاً من أيلول/ سبتمبر 2015، وأعلن في 2015/8/10 ما اعتبرها "قائمة سوداء" تضم نحو مئة سيدة فلسطينية ممنوعة من دخول المسجد، وهي التي باتت تعرف في أوساطهن بـ"القائمة الذهبية"، وما يزال المنع سارياً بحقهن (حتى كتابة هذا التقرير في آذار/ مارس 2016). وقد عملت سلطات الاحتلال على استثمار بداية انتفاضة القدس فركبت في 2015/10/7 بوابةً إلكترونية على الطريق المؤدي إلى باب السلسلة في السور الغربي للمسجد الاقصى المبارك[43].

محاولة إنفاذ التقسيم الزماني والتمهيد للتقسيم المكاني:

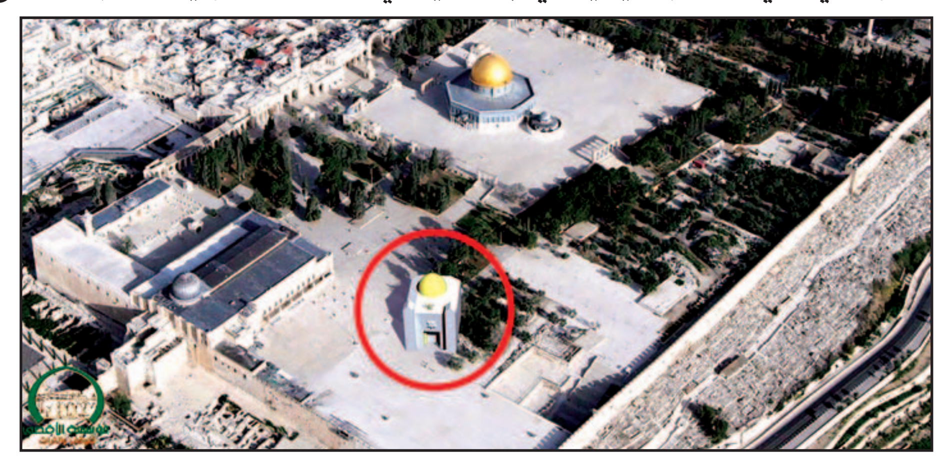
بلغ الاحتقان حول المسجد الأقصى ذروته في 13–2015/9/15، إذ بدى أن حكومة الاحتلال رأت فرصةً إقليمية ومحليةً سانحة لفرض التقسيم الزماني وبدء التمهيد للتقسيم المكاني، فأعلنت إغلاق المسجد نهائياً أمام المصلين المسلمين، وفتحه أمام اليهود، على أساس أن المسجد يفتح لأتباع كلٍّ من الديانتين في المناسبات الخاصة بها ويغلق أمام أتباع الديانة الأخرى. فاستبق الشباب المقدسي هذا الإعلان باعتكافٍ في المسجد القبلي. فاقتحمت القوات الإسرائيلية الأقصى صباح 2015/9/13 وأطلقت قنابل الصوت والدخان، واشتعلت النيران في الحاكورة المجاورة للمسجد من جهة الجنوب، وكسرت النوافذ الجبسية التاريخية، وكسر زجاجها، واشتعلت النيران في سجاد المسجد القبلي. ونكلت قوات الاحتلال بالمرابطات على الأبواب، فيما أعلن نتنياهو إغلاق مقبرة الرحمة شرقي المسجد أمام الدفن في رسالةٍ متعمدةٍ تهدف للإعلان بأن التقسيم الزماني بات هدفاً منجزاً. وتمهيداً لفكرة اقتطاع الساحات الشرقية لليهود وفتح باب الرحمة المغلق ببناء حجري ليشكل مدخلاً لهم إلى المسجد من خارج البلدة القديمة عبر مقبرة الرحمة، المخطط الذي سبق الكشف عنه في 2013/10/11[44]. وقد عاد نتنياهو ليعيد المحاولة في 27–2015/9/30 بعد أسبوعين من التجربة الأولى، في قراءةٍ مختلةٍ لميزان القوى ولقدرته على تمرير قرارٍ كهذا في البيئة الحالية، وهو ما شكّل سبباً مباشراً لتوسع المقاومة باتجاه ما أصبح يعرف بـ"انتفاضة القدس"، إلى جانب أسبابٍ أخرى متراكمة كانت قد مهّدت لها، واضطره لمحاولة تقديم مشهد تراجعٍ عن التقسيم الزماني، الذي ما زال هدفاً أساسياً تحمله حكومته بانتظار فرصةٍ أخرى مواتية.

سبقت محاولة التقسيم ورافقتها إجراءات منهجية لقصم ظهر حركة الرباط كعائقٍ أساسي يقف في وجهه، فأعلنت سلطات الاحتلال في 2014/9/3 حظر مؤسسة عمارة الأقصى التي كانت ترعى حركة المرابطات. ثم أعلن في 2015/1/13 حظر مؤسسات أبطال الأقصى، ومسلمات من أجل الأقصى، والفجر للثقافة والأدب التي أسستها الحركة الإسلامية لتحل محل عمارة الأقصى في رعاية حركة الرباط، وصولاً إلى إعلان المرابطين والمرابطات تنظيماً محظوراً في 2015/9/9، وحتى إلى حظر الحركة الإسلامية بأسرها في 2015/11/17، لوقف دورها في رعاية طوق الحماية البشري من حول المسجد الأقصى المبارك. لقد أدت هذه التحركات إلى إرباكٍ في حركة الرباط وتراجعٍ في عدد المشاركين والمشاركات فيها وفي فعاليتها، ويمكن القول اليوم أن المسجد الأقصى يقف أمام إمكانيةٍ حقيقية لتمرير التقسيم الزماني وفرضه كأمرٍ واقع كما كان الحال في نهاية 2010 قبل أن تبرز إلى الواجهة حركة المرابطات، وتشكل طوق حمايةٍ جديدٍ له، وهذا يعني أن حماية المسجد اليوم تتطلب بروز بديلٍ خلاق وفعّال يجيب على هذا التحدي المحدق.

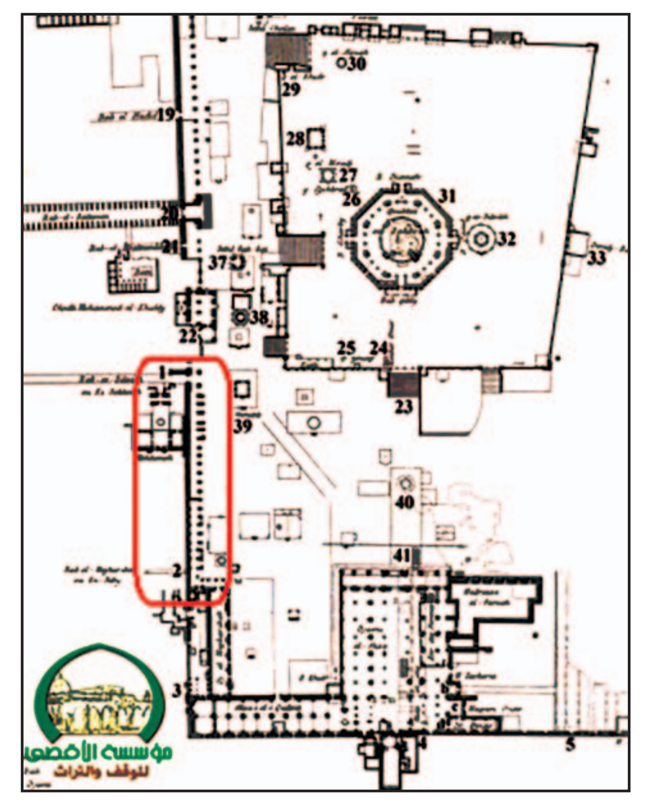
وهناك تطور جديد لا يمكن إغفاله هنا هو بروز جمعية يشاي المتطرفة إلى الوجود، والتي كرّست نفسها لتطبيق التقسيم المكاني، على أساس أن فرض التقسيم الزماني مسألة وقتٍ في نظر جمعيات "المعبد". وقد حاولت هذه الجمعية في 2015/1/13 تسجيل ساحات المسجد الأقصى المبارك في

الطابو الإسرائيلي كملكيةٍ إسرائيلية عامة[45]، تمهيداً لوضع مخططاتٍ لـ"تطويرها" والبناء فيها. وكانت يشاي قد نشرت تصوراً أولياً لبناء كنيس في الساحات الشرقية للأقصى إبان تأسيسها في آب/ أغسطس 2013، ثم عادت في 2014/4/7 وأرسلت رسالة لرئيس الوزراء للمطالبة ببناء كنيس في الجزء الجنوبي الغربي من المسجد.

التصور الأولي الذي قدمته جمعية يشاي لبناء كنيس في الساحات الشرقية للمسجد الأقصى



المخطط المرفق بالرسالة لرئيس الوزراء الإسرائيلي من جمعية يشاي للمطالبة بتأسيس كنيس جنوب غرب المسجد



2. المقدسات الإسلامية في القدس:

تشكل المقابر بطبيعتها الممتدة على مساحاتٍ جغرافية مفتوحة محلّ طمعٍ للاحتلال للاستحواذ على المزيد من الأرض، وجاءت مواقعها المهمة في القدس لتجعلها أكثر أهميةً، فمقبرة مأمن الله تشكل الحوض الواصل بين المركز اليهودي في غرب القدس والبلدة القديمة إلى الشرق، فيما شكلت مقابر الرحمة واليوسفية الامتداد الشرقي لباب الأسباط، الباب الأساسي للبلدة القديمة من جهة الشرق.

أ. مقبرة مأمن الله:

تعرّضت مقبرة مأمن الله لقضمٍ تدريجي على مدىً زمنيٍّ طويل ترك من مساحتها أقل من العُشر، تجري فيه حالياً مزيداً من أعمال القضم. خلال سنة 2014، تقدم مشروع مركز الكرامة الإنساني – متحف التسامح Center for Human Dignity–Museum of Tolerance Jerusalem (MOTJ)، الذي يقيمه مركز سيمون فيزنتال Simon Wiesenthal Center ومقره الولايات المتحدة، فوق أراضي المقبرة من مراحل التخطيط والإقرار إلى مراحل التنفيذ الأولى، حيث وثقت مؤسسة الأقصى في 2014/1/22 بدء بناء قواعد إسمنتية ضخمة لإقامة المتحف، فيما أعلن في 2014/4/17 عن إطلاق مشروع حديقةٍ ترفيهية على جزء من أراضيها المتبقية، وأعلنت شبكة مقاهي لاندفر الإسرائيلية Landwer Cafe في 2015/7/23 أنها ستفتتح فرعاً لها على أرض المقبرة، وافتتحته بالفعل في 2015/8/2.

ب. مقابر شرق البلدة القديمة:

بخلاف مقبرة مأمن الله، تحاول سلطات الاحتلال منع مقبرتي باب الرحمة واليوسفية من التوسع، ولم تبدأ بأي أعمالٍ فعلية لقضم أرضيهما، على الرغم من أنها أعلنت مخططاتٍ تقتضي ذلك، مثل مخطط مدرج الأسباط الذي نصّ عليه مشروع كيدم يروشلايم. ففي 2014/9/22 هدمت سلطات الاحتلال عشرين قبراً في مقبرة الشهداء ضمن التربة اليوسفية بزعم أنها أقيمت على أرضٍ مصادرة، بينما صادرت في 2015/8/16 قطعة أرضٍ بمساحة سبعة دونمات (سبعة آلاف مترٍ مربع) مجاورةٍ لمقبرة الرحمة، لمنع تمدد المقبرة باتجاهها.

3. المقدسات المسيحية في القدس:

أ. الجدار في محيط دير الكريميزان:

كانت قضية الكريميزان قد نشأت بنشر الجيش الإسرائيلي للمسار النهائي للجدار الفاصل على موقعه في 2007/4/30، حيث أظهر أنه سيبني جداراً خاصاً حول كتلة عتصيون Etzion الاستيطانية غرب بيت لحم ليلحقها بالقدس، وأنه سيلحق بالقدس كذلك أراضي وادي الكريميزان

الواقعة بين بيت جالا والولجة، ليصبح دير الرهبانية الساليسية في جهة بيت لحم من الجدار، بينما تصبح رهبانية الأخوات الساليسيات والمدرسة الملحقة بها والأراضي الزراعية العائدة للدير وللمواطنين معزولةً في الجهة الملحقة بالقدس. تلقت بلدية بيت جالا أمراً من قائد المنطقة الوسطى في 2011/10/13 بمصادرة 373 دونماً (373 ألف م^2) لصالح الجدار في المسار المعلن عنه في وادي الكريميزان، فتوجهت البلدية والدير والمواطنون المتضررون إلى المحكمة على أمل وقف بناء الجدار في المنطقة، فرفض الجيش إلغاء البناء أو حتى تعديل مسار الجدار، وفي 2014/2/4 طلبت المحكمة من الجيش توضيح سبب امتناعه عن تعديل مسار الجدار، ثم حكمت في 2014/8/4 بإلزام الجيش بتقديم مسارٍ بديل يُبقي الدير وأخوية الراهبات والمدرسة ومنازل المواطنين في الجانب الملحق ببيت لحم، فقدّم الجيش في 2014/9/4 مخططاً معدلاً ضمن هذه الشروط مع فتح بوابات زراعية للسكان والرهبان باتجاه الأرض التي ستلحق بالقدس، ولن يتمكن أصحابها من الاستفادة منها في الغالب، وفي 2016/1/29 قضت المحكمة الإسرائيلية العليا Israeli Supreme Court بردّ جميع الاستئنافات، ممهدةً للجيش بدء أعمال تنفيذ الجدار في الموقع، ليخسر الدير اتصاله الجغرافي مع أراضيه الواقعة خلف هذا الجدار[46].

اللافت للنظر أن معظم تحركات تأجيل بناء الجدار ومحاولة تعديل مساره تولتها بلدية بيت جالا والمواطنون المتضررون، وباستثناء بيان مجلس رؤساء الكنائس الكاثوليكية في الأراضي المقدسة الذي صدر في 2014/12/5 مناشداً العالم التدخل لحماية أراضي دير الكريميزان، لم يُرصد أيّ نشاط إعلامي أو جماهيري قام به الدير أو الرهبانية الساليسية بشكلٍ مباشر لوقف ما سيلحق بالدير من خسارة.

ب. الاعتداء على الكنائس والأديرة:

كانت سنتا 2012–2013 قد شهدتا ثلاثة اعتداءات حرق وكتابة شعارات مسيئة على كنائس وأديرةٍ في القدس، وقد شهدت سنتا 2014–2015 العدد ذاته من الاعتداءات، ففي 2014/5/5 كتبت عبارات معادية للمسيحية على مجمع الأساقفة في كنيسة العذراء في القدس، وفي 2014/6/9 طرد متدينون يهود الرهبان والمصلين المسيحيين من قاعة "العشاء الأخير" في جبل صهيون، أما في 2015/2/26 فقد أحرقت غرفة الكهنة في دير في جبل صهيون في القدس.

ج. قضية بيع كنيسة بيت البركة المشيخية في بيت لحم:

في 2015/6/11 وجّه النائب العربي في الكنيست باسل غطاس رسالة إلى السفير السويدي رسالة احتجاجية[47]، عقب استئناف المستوطنين عمليات الترميم لتحويل كنيسة بيت البركة

المكونة من ثمانية مبانٍ والأرض الملحقة بها بمساحة أربعين دونماً (40 ألف م^2) الواقعة في محيط مخيم العروب بين بيت لحم والخليل إلى منطقة سكنية تلحق بكتلة غوش عتصيون. وقد تبين في التفاصيل التي نشرت لاحقاً أن شركة سويدية قدّمت نفسها للكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة مدعيةً أنها شركة تابعة لمؤسسة كنسية، وعرضت شراء كنيسة بيت البركة والأرض الملحقة بها، والتي عرضتها الكنيسة المشيخية للبيع نتيجة أزمتها المالية، وبعد إتمام الصفقة جرى تحويل ممتلكات الشركة السويدية إلى مؤسسة يرعاها الأمريكي اليهودي إيرفينغ موسكوفيتش Irving Moskowitz[48].

وكانت الكنيسة قد بنيت في أربعينيات القرن العشرين على يد مبشرٍ أمريكي واستخدمت المباني الملحقة بها كمستشفىً للأمراض الصدرية ولعلاج مرض السِّل، وقد أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون المصادقة النهائية على ضم أراضي ومباني بيت البركة لكتلة غوش عتصيون رسمياً في 2016/1/6[49].

وكان جورج عوض راعي الكنيسة المشيخية في فلسطين قد أعلن في 2015/6/26 رفض كنيسته لهذه الصفقة، وأنها لا صلة لها بهذا البيع، ودعا المجتمع الفلسطيني لمساندته في استرداد هذه العقارات[50]. وعلى الرغم مما أعلنه عوض، إلا أنه لم ينفِ أن صفقة البيع قد تمّت بالفعل من طرف الكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة، وأن تلك الكنيسة أمام إغراء النقود لم تقم بالتحري الكافي عن هوية المشتري لعقارٍ بهذا الحجم وهذه الحساسية، ولم تستشِر الكنيسة في فلسطين ولا راعيها. وهذا يُذكرنا بتجربة رجال الدين اليونان وصفقات بيعهم المتكررة لأملاك بطريركية الروم الأرثوذكس في القدس، وتقاعس رجال الدين الإيطاليين في الرهبانية الساليسية في الدفاع عن أراضي دير الكريميزان في وجه الجدار؛ ويعيد من جديد طرح معضلةٍ فلسطينية مزمنة حول دور رجال الدين الأجانب الذين يتحكمون بمصير ملكياتٍ كنسية ضخمة، في مواقع مهمة وحساسة، ويتصرفون بها دون أدنى اعتبار لمصالح رعيتهم التي تخوض صراعاً مباشراً على الأرض والوجود مع المحتل الذي تبيعه هذه الكنائس أرضهم، ويطرح من جديد ضرورة تبني استراتيجيةٍ وطنيةٍ موحدة تجاه الأملاك الكنسية، لا تسمح بالتعامل معها وكأنها شأن داخلي بحت لكل كنيسة من الكنائس، ولا يسمح باستمرار استفراد طبقةٍ محدودة من رجال الدين الأجانب برعيتهم من الوطنيين، وبهذه المساحات الشاسعة من الأراضي.



المبنى الأساسي لكنيسة بيت البركة المباعة للمستوطنين



4. المقدسات الإسلامية والمسيحية في بقية أنحاء فلسطين:

كان هذا العنوان في السنوات السابقة يعود إلى تقرير سنوي تصدره مؤسسة التضامن لحقوق الإنسان ومقرها في نابلس، وقد تعرضت تلك المؤسسة لحملة اعتقالٍ جماعي شملت جميع موظفيها تقريباً في 2014/2/25، ولم يعد موقعها متوفراً على شبكة الإنترنت. وقامت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث بتوفير إحصاء بديل للانتهاكات ضدّ المقدسات في فلسطين، باستثناء الاعتداءات على المسجد الأقصى، وقد صدر التقرير لسنة 2014 بالنتائج الآتية:

جدول 6/3: انتهاكات المقدسات لسنة 2014 في فلسطين التاريخية[51]

انتهاكات خارج إطار الحرب		انتهاكات حرب غزة	
اعتداء على مساجد	30	مساجد دمرت كلياً	73
اعتداء على مقابر إسلامية	21	مساجد دمرت جزئياً	197
اعتداء على مقدسات مسيحية	6	كنيسة دمرت كلياً	0
اعتداءات متفرقة	29	كنيسة دمّرت جزئياً	1
المجموع	**86**	**المجموع**	**271**

ولم تتمكن مؤسسة الأقصى للوقف والتراث من إصدار تقرير انتهاكات المقدسات لسنة 2015، إذ أخرجت عن القانون الإسرائيلي مع بقية مؤسسات الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة سنة 1948، وذلك في 2015/11/17.

أما مشروع مراقبة الأنشطة الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية، فقد وثّق في الإجمال 226 اعتداء نفذه مستوطنون في سنة 2014 على المساجد والكنائس والأديرة ومن بينها الاعتداءات على المسجد الأقصى، أما في سنة 2015 فقد بلغ عددها 265 اعتداءً.

ثانياً: سكان القدس

تشير التقديرات إلى أن عدد سكان شرقي القدس قد بلغ نحو 324 ألفاً تقريباً في نهاية سنة 2015. وقد واصلت "إسرائيل" سياستها في جعل القدس بيئة طاردة لأهلها الفلسطينيين، وتابعت عمليات مصادرة منازل المقدسيين وهدمها وعزل أحيائها. فقد شهدت سنتا 2014–2015 سيطرة المستوطنين على 54 شقة سكنية وقطعتي أرض كانت كلها مملوكة لفلسطينيين، تركزت 53 شقة منها في حي سلوان ضمن كتلتين أساسيتين: حي وادي حلوة واستولت فيه جمعية إلعاد على 32 شقة وقطعتي أرض، وحي بطن الهوى في الحارة الوسطى واستولت فيه جمعية عطيرت كوهانيم المتطرفة على 21 شقة.

علاوة على ذلك، استمرت بؤر المواجهة مع عطيرت كوهانيم التي تحاول الاستيلاء على عدد من العقارات في البلدة القديمة، وكانت أبرز نقاط المواجهة في عقار المواطنة نورا غيث في عقبة الخالدية، وعقار عائلة الصيداوي ومجموعة أخرى من العائلات في عقبة السرايا، وشهدت تلك العقارات محاولات استيلاء من المستوطنين وتقدماً قضائياً لصالحهم إلا أنها لم تصل لمرحلة الإخلاء حتى شهر آذار/ مارس 2016.

كما هدمت سلطات الاحتلال 96 عقاراً سنة 2014، بينما هدمت 98 عقاراً في سنة 2015 في عودةٍ إلى ذروة عمليات الهدم سنة 2000، إذ لم يقترب معدل الهدم من هذه الأرقام سوى في ذروة انتفاضة الأقصى سنة 2003، وبذلك يبلغ مجموع المنازل التي هدمتها سلطات الاحتلال 1,085 منزلاً في الفترة 2000–2015، وتضرر من ذلك 5,637 مقدسياً[52]. والجدول التالي يوضح تطور عمليات الهدم لهذه الفترة:

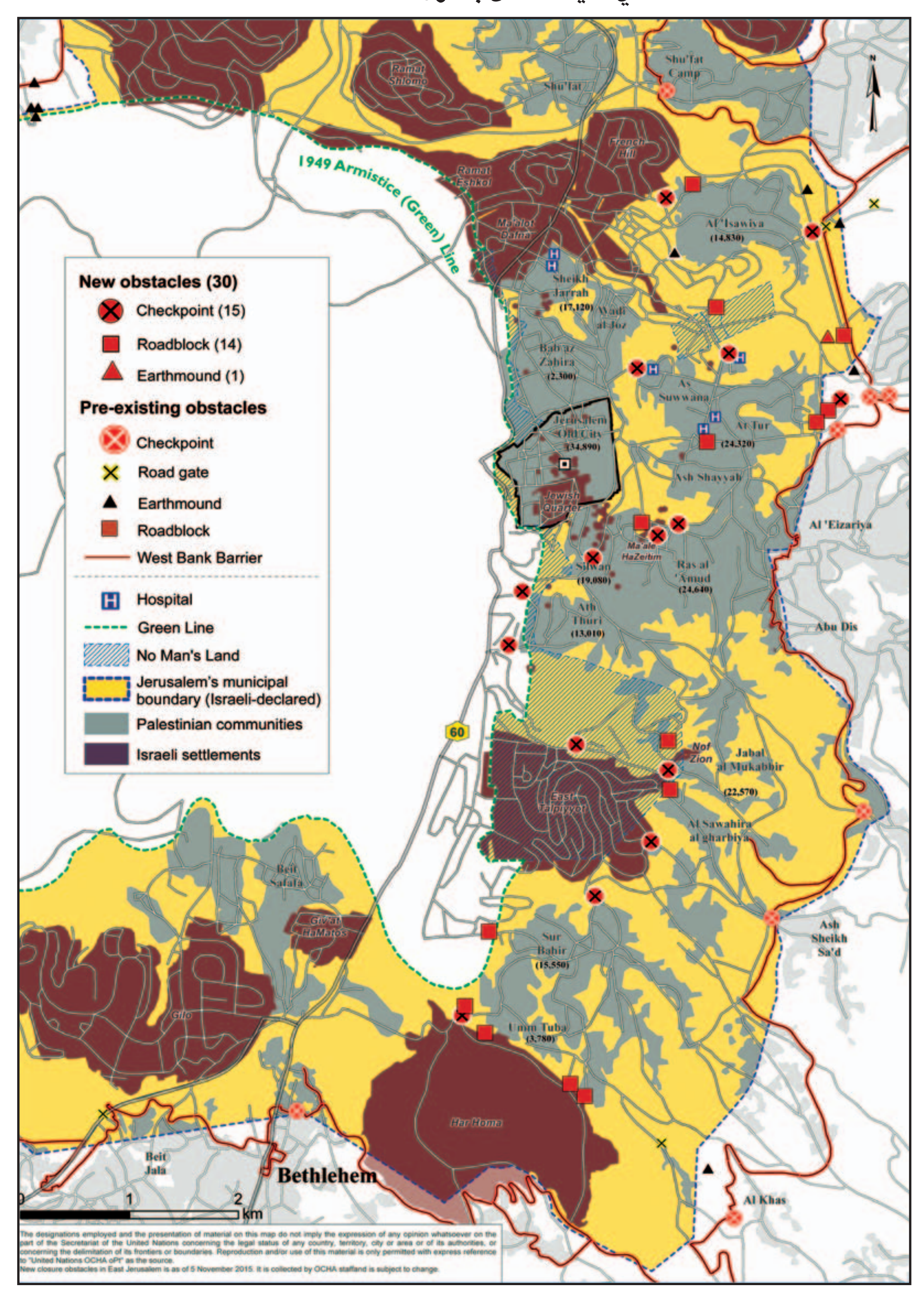
جدول 6/4: عمليات هدم المنازل في القدس في الفترة 2000–2015[53]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العدد	21	51	63	94	80	78	44	59

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
العدد	83	81	39	41	61	95	96	98	**1,084**

من جهة أخرى، بدأ الاتجاه لعزل أحياء القدس العربية بمجموعة من الحواجز ونقاط التفتيش يتعزز منذ الهبة التي تلت إحراق الطفل محمد أبو خضير، ومع بداية الانتفاضة نهاية أيلول/ سبتمبر 2015 بدأت سلطات الاحتلال تستخدمه كأحد أدواتها الأساسية في منع العمليات من خلال عزل الكتلة السكانية العربية عن المدينة التي بقيت متواصلة ومفتوحة أمام الكتلة السكانية اليهودية، وقد نشرت أوتشا في 2015/11/5 خريطة بينت نصب قوات الاحتلال ثلاثين عائقاً في محيط أحياء القدس العربية بشكلٍ قلّص كثيراً من حركة المواطنين وقدرتهم على التواصل[54].

خريطة 6/1: حواجز التفتيش والعوائق الإسمنتية الجديدة
في مدينة القدس بحلول 2015/11/5[55]



أما بالنسبة للأوضاع الميدانية في القدس، فقد فرضت اتفاقية أوسلو واقعاً جغرافياً حيّد معظم الكتلة السكانية الفلسطينية عن الاحتكاك المباشر عن الاحتلال، وبقي هذا الاحتكاك محصوراً في ثلاث نقاط أساسية: مدينة القدس، ومركز مدينة الخليل، والمناطق ج التي شملت معظم أراضي الضفة الغربية لكن مع عددٍ محدودٍ من سكان القرى الصغيرة والبدو. كان هذا يعني أن أكبر كتلةٍ فلسطينية بشرية بقيت على تماسٍ مباشر مع الاحتلال هي القدس المحتلة، ولعل هذا، إلى جانب احتدام الصراع على المسجد الأقصى، أسهم في انطلاق المواجهات الشعبية الثلاثة الأخيرة في تاريخ الصراع مع المشروع الصهيوني من مدينة القدس، سنوات 1996 و2000 و2015.

لقد شخَّص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السابق أن القدس كانت في حالة اشتعالٍ مستمر، لكنه كان معزولاً وينتهي عند حدودها، إذ إنها في سنة 2012 شهدت 78 مواجهة و6 عمليات طعنٍ بالسكين و21 عملية أخرى[56]، وشهدت سنة 2013 حالات اشتعالٍ مستمرة تفاعلت مع اقتحامات المسجد الأقصى وحصاره ومع إضرابات الحركة الأسيرة، أما سنة 2014 فقد شهدت انطلاق "هبة رمضان" بعد إحراق الفتى محمد أبو خضير في 2014/7/4 والتي ما لبثت أن انتقلت إلى جبهة غزة في حرب ضارية استمرت 52 يوماً، وشهدت انطلاق عمليات المقاومة الفردية كعملية الدهس التي نفذها الشهيد عبد الرحمن الشلودي في 2014/10/22، ومحاولة اغتيال يهودا جليك التي نفذها الشهيد معتز حجازي في 2014/10/29، وعملية الدهس التي نفذها الشهيد إبراهيم العكاري في 2014/11/5، وعملية إطلاق النار التي نفذها الشهيدان عدي وغسان أبو جمل في 2014/11/18.

كان التحدي أمام حالة المواجهة المستمرة في القدس خلال تلك السنوات الثلاث يكمن في إمكانية نشر هذه المواجهة إلى خارج حدود القدس لتشكل حالةً وطنية شاملة على الرغم من وجود إرادة سياسية بمنع ذلك لدى السلطة الفلسطينية واستمرارها في التنسيق الأمني المكثف، وقد لعب عاملا الاستمرار وتقديم حالات مبادرة فردية خلاقة دوراً مهماً في التغلب على ذلك التحدي وصولاً إلى انطلاق انتفاضة القدس نهاية أيلول/ سبتمبر 2015، بعملياتٍ تركزت في القدس، مثل عملية الطعن التي نفذها الشهيد مهند الحلبي في 2015/10/3، وعملية إطلاق النار في حافلة إسرائيلية التي نفذها الشهيد بهاء عليان والأسير بلال غانم في 2015/10/13، والمواجهات التي تركزت في القدس خلال الشهور الأولى للانتفاضة.

ولا بدّ هنا من ملاحظة بروز دور المستوطنين كأداة استعمارية كانت تسبق الدولة وجيشها إلى المواجهة في السنتين الماضيتين، فعملية إحراق الفتى أبو خضير نفذها مستوطنون وقادت إلى هبة رمضان في القدس التي تدحرجت إلى حرب شاملة على قطاع غزة سنة 2014، وعملية إحراق عائلة الدوابشة في تموز/ يوليو 2015 والاقتحامات المتتالية للمسجد الأقصى في شهر أيلول/ سبتمبر 2015 والتي انتهت إلى انطلاق انتفاضة القدس كلها جاءت بمبادرةٍ ودفعٍ من المستوطنين، وتراوح دور الدولة هنا بين الحماية والانخراط اللاحق في المواجهة.

ثالثاً: التهويد والاستيطان في القدس:

1. تطور العمل بالجدار حول القدس:

لم ينشر خلال الفترة الماضية (2014–2015) تحديث موثوق لحجم التطور في بناء الجدار، وقد كانت تقارير كهذه صدرت عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إلا أن آخر تحديثٍ منشور لها كان في سنة 2013. وقد تحدثت التقارير الميدانية عن أن تطور العمل في الجدار سنة 2014 كان في ثلاث نقاط أساسية تتركز كلها في الجنوب: الأولى في محيط بيت جالا، والثانية في محيط قرية الولجة ومقطع دير الكريميزان الواصل بينهما، والثالثة في الحد الشرقي لكتلة عتصيون الاستيطانية جنوب غرب بلدة إرطاس في بيت لحم[57].

2. تعزيز الاستيطان:

استمرت السياسات الاستيطانية على وتيرتها، إذ تماثلت الأولويات خلال الفترة 2014–2015، فكانت القدس في المرتبة الأولى وخصصت لها أكثر من نصف الوحدات الاستيطانية، تليها سلفيت التي يجري التركيز فيها على ما يعرف بـ"جيب أريل Ariel Finger" والذي يشمل كتلة مستوطناتٍ يلحقها الجدار بحدود الأراضي المحتلة سنة 1948، وتقطع الضفة الغربية أفقياً حتى الشمال الشرقي لمدينة سلفيت، ومن ثم رام الله حيث التركيز على قاطع المستوطنات الجنوبي الذي يعزز انفصالها عن القدس وعن جنوب الضفة الغربية عموماً.

وكان تعزيز القاطع الجنوبي من المستوطنات قد نجح في استقطاب أعدادٍ كبيرة من المستوطنين نظراً لاتصاله بالمركز اليهودي للمدينة غربي القدس وقلة الأحياء العربية المحتكة به، وقد شجع ذلك دولة الاحتلال على محاولة التأسيس لقاطعٍ مماثل في الشمال بدأت تدفع باتجاهه بقوة بدءاً من 2012، لتتبنى بذلك مقاربة توسُّعٍ أكثر واقعيةً وتحفظاً، وأكثر قابلية لجذب السكان اليهود من مقاربة أطواق الاستيطان المتعددة التي كانت سائدة قبل ذلك.

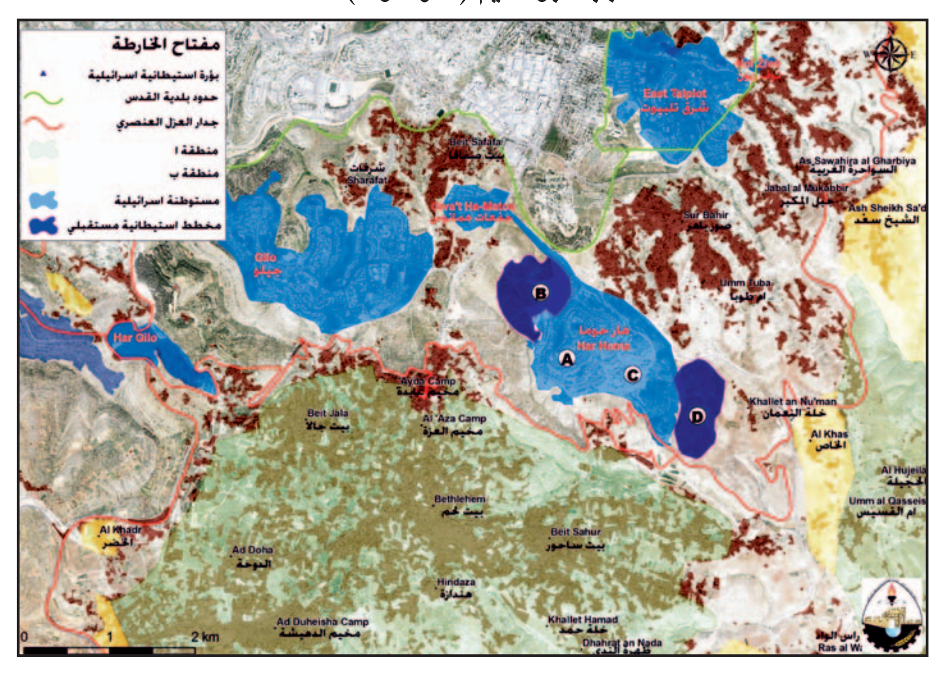
جدول 6/5: إجمالي أعداد الوحدات السكنية المقرة في مستوطنات القدس 2014–2015

الفئة	العدد	النسبة (%)	الطاقة الاستيعابية المتوقعة[58]
الوحدات المقرة في القاطع الجنوبي	7,890	55.3	26,826
الوحدات المقرة في القاطع الشمالي	4,098	28.7	13,933
الوحدات المقرة في بقية مستوطنات القدس	2,282	16	7,759
إجمالي الوحدات المقرة	**14,270**	**100**	**48,518**

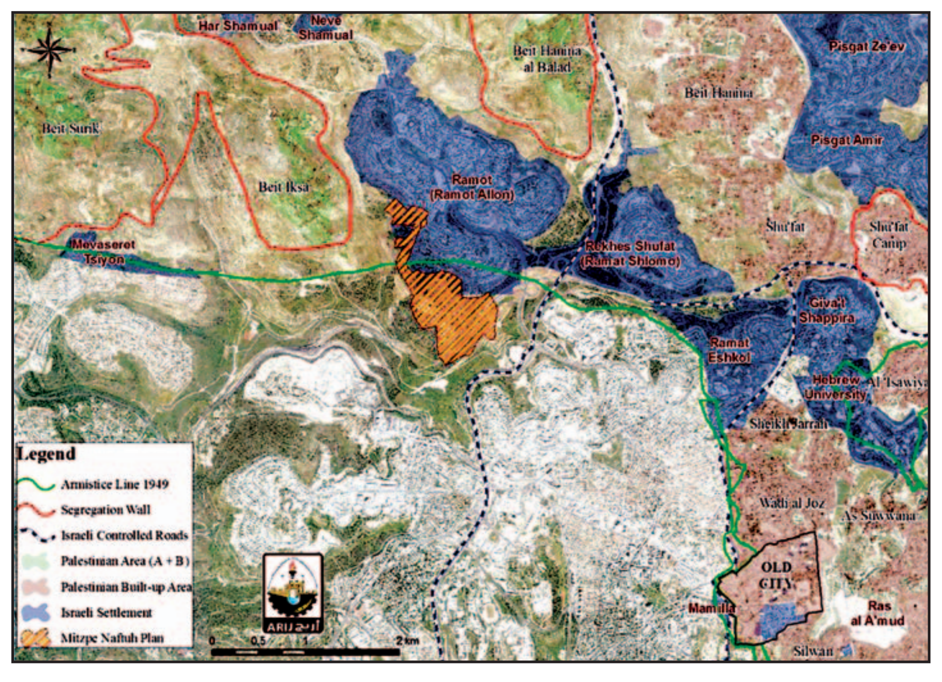
جدول 6/6: الوحدات السكنية المقرة أو المطروحة للبناء في مستوطنات القدس 2014–2015[59]

المنطقة	المستوطنة	2014		2015		المجموع
		عدد الوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	عدد الوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة	
القدس	رامات شلومو Ramat Shlomo	1,000	10,848	1,531	3,422	**14,270**
	راموت Ramot	1,249		318		
	جيلو Gilo	708		691		
	جفعات هماتوس Givat HaMatos	2,561				
	هار حوما Harhoma	1,761		19		
	تلبيوت Talpiot	1,800				
	تلبيوت الشرقية	350				
	معاليه أدوميم Ma‘ale Adumim			112		
	كفار أدوميم Kfar Adumim	19				
	نوفي برات Nofei Prat	256				
	بسجات زئيف Pisgat Ze’ev	259		115		
	نيفيه يعقوب Neve Yaakov	238		26		
	حي استيطاني قرب باب الساهرة			12		
	جفعات زئيف Giv‘at Ze’ev	647		576		
	غيفون هاهاداشا Giv’on HaHadasha			22		
باقي مناطق الضفة الغربية		5,856	6,245	4,151	5,016	**11,261**
المجموع		**17,093**		**8,438**		**25,531**

خريطة 6/2: مستوطنات القاطع الجنوبي وتظهر فيها توسعات مستوطنات جبل أبو غنيم (هار حوما)[60]



خريطة 6/3: مستوطنات القاطع الشمالي وتظهر فيها توسعات مستوطنة راموت باتجاه غربي القدس[61]



بؤر تهويد في الأحياء الفلسطينية:

عززت سلطات الاحتلال سياسة الاستيطان والأحياء الجديدة بسياسة موازية تعمدت تغيير طابع الأحياء الفلسطينية وإيجاد مراكز تهويدية فيها، وبالذات في الأحياء المركزية المحيطة بالبلدة القديمة، معتمدةً على دورٍ متقدّم للمنظمات الاستيطانية؛ وقد تركزت مشروعات التهويد خلال سنة 2014–2015 في ثلاث مناطقَ أساسية هي شارع صلاح الدين والشيخ جراح وسلوان.

أ. المدرسة التوراتية في مبنى البريد المركزي: أعلنت منظمة عطيرت كوهانيم الاستيطانية في 2014/3/13 أنها استملكت جزءاً تزيد مساحته عن ألف متر مربع في مبنى البريد المركزي الذي كانت الحكومة الأردنية قد أنشأته في شارع صلاح الدين[62]، واستولت عليه الحكومة الصهيونية وحولت جزءاً منه إلى مركز للشرطة. وقد أعلنت عطيرت كوهانيم في 2014/9/3 افتتاح مدرسة دينية في المكان أسمتها عزيمة القدس Otzmat Yerushalayim[63].

ب. مدرسة أور سيمح في الشيخ جراح: في شباط/ فبراير 2014 صادقت لجان التخطيط في الاحتلال بشكلٍ أولي على مشروع بناء مدرسة دينية في حي الشيخ جراح ستخصص لها أرض مستولى عليها بمساحة 9,600م^2، وتضم بناء 13 طابقاً بينها 8 طوابق فوق الأرض، وقد تقدم المشروع ليحظى بمصادقة بلدية الاحتلال عليه في 2014/8/28[64].

ج. مزيد من القبور الوهمية: وقد نشطت عمليات زراعة القبور الوهمية في سلوان وفي سفح جبل الزيتون المقابل لرأس العمود، في توسعٍ مبالغٍ فيه يهدف إلى إغلاق المساحة أمام توسع الحي الأكثر اكتظاظاً في مدينة القدس.

3. بنى تحتية تعزز التواجد اليهودي:

كما تركز التوسع الاستيطاني في القاطعين الشمالي والجنوبي، فإن أعمال البنى التحتية تتركز بشكلٍ أساسي في تعزيز هذين القاطعين وتعزيز تواصل مستوطنات كل منهما مع بعضها البعض، وتعزيز اتصالها بالمركز اليهودي للمدينة غربي القدس. وعلى مستوى بناء ترابط بين المستوطنات وغربي القدس عموماً، أحالت حكومة الاحتلال الخط الثاني من قطار القدس الخفيف إلى التنفيذ بالرغم من الجدل الدائر حول الجدوى الحقيقية عن المرحلة الأولى منه، وعلى الرغم من تعطله وتوقفه المتكرر خلال انتفاضة القدس بفعل تعرضه لهجماتٍ متتالية، فيما بدا تعويلاً أكبر على الجدوى السياسية للمشروع.

الشارع رقم 4 لتعزيز القاطع الجنوبي:

وهو طريق يصل مستوطنة جبل أبو غنيم (هار حوما) بكتلة مستوطنات عتصيون، متقاطعاً مع الشارع رقم 50 الذي يصل مستوطنات القاطع الجنوبي بالوسط اليهودي للمدينة غربي القدس، ويشكل فاصلاً إضافياً لأحياء بيت صفافا عن بعضها البعض، ولضاحية شرفات

التي باتت مطوقة بالمستوطنات والطرق الاستيطانية من جميع الجهات؛ وقد بدأ تنفيذ هذا الشارع إثر مصادقة المحكمة الإسرائيلية على مخططه وردّ جميع الاعتراضات التي كانت مقدّمة ضده[65].

تطورات الشارع رقم 21 (طريق بيغن السريع):

في 2013/1/21 بدأت الجرافات الإسرائيلية بالعمل على شقّ طريق 21 الذي يربط مستوطنات القاطع الشمالي ببعضها البعض ويواصل طريقه نحو غربي القدس، وقد تمّ تجريف عدة بساتين زيتونٍ في محيط شعفاط في نيسان/ أبريل 2014 وآب/ أغسطس 2014، خلال أعمال تأسيس هذا الطريق.

رابعاً: التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية

يسابق الاحتلال الإسرائيلي الزمن في إجراءاته وممارساته على الأرض الفلسطينية، بهدف تهويدها وتغيير طابعها العربي، عملاً على ضمها وتطبيق القانون المدني الإسرائيلي عليها؛ فمنذ حين تسعى سلطات الاحتلال إلى تنفيذ خطة معدّة منذ سبعينيات القرن العشرين، تهدف لتقطيع أوصال محافظات الضفة الغربية المحتلة؛ عن طريق إنشاء معازل (كانتونات) كمرحلة أخيرة من مراحل احتلال الضفة والسيطرة على كامل أراضيها.

وقد شهدت سنتا 2014–2015 استمرار الوتيرة المنتظمة المنهجية للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية. وأشارت الإحصائيات إلى ارتفاع عدد المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستوطنات الإسرائيلية من 240 ألف مستوطن سنة 1990 إلى نحو 750 ألف مستوطن سنة 2015، يقطنون في 196 مستوطنة إسرائيلية، و232 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس[66].

وذكر تقرير فلسطيني رسمي للمكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، التابع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن "أكثر من 90% من الأراضي التي استولى عليها الاحتلال الإسرائيلي من الضفة الغربية المحتلة، جرى تخصيصها لأعمال توسيع المستوطنات اليهودية". وأوضح التقرير أن طاقم "الخط الأزرق"، الذي يعمل تحت إمرة جهاز "الإدارة المدنية" التابع لجيش الاحتلال الإسرائيلي، يقوم برسم حدود الأراضي الفلسطينية المصادرة بحيث يصبح بالإمكان البدء بإجراءات التخطيط والبدء بمشاريع البناء والتوسّع الاستيطاني[67].

حافظ الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 على وتيرته العالية خلال سنة 2014؛ فقد أقدم الاحتلال الإسرائيلي أيضاً خلال سنة 2014 على إصدار

18 أمر مصادرة للأراضي إما بحجج الدواعي الأمنية أو بإعلانها "أراضي دولة"، حيث صودرت من خلال هذه الأوامر 7,262 دونماً (نحو 7.3 كم^2) يملكها الفلسطينيون جميعها لصالح توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية والمشروع التوسعي الإسرائيلي بشكل عام[68].

كما صادر الاحتلال أربعة آلاف دونم (أربعة كيلومتر مربع) لإقامة مستوطنة جديدة غربي بيت لحم والخليل، من قرى نحالين وحوسان وواد فوكين والجبعة وصوريف. كما أصدر قراراً آخر بوضع اليد على نحو ألف دونم (كيلومتر مربع واحد) من أراضي بلدات بيت لحم الغربية والجنوبية، وفق مركز المعلومات في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. وأعلن مكتب منسق عمليات الاحتلال بالضفة في حينه يوآف موردخاي أن الإجراء تمّ وفقاً لقرار حكومة الاحتلال، عقب اختطاف وقتل ثلاثة مستوطنين في منطقة الخليل. ويرى بعض الخبراء الفلسطينيين أن هدف المصادرة الأخير هو إيجاد تواصل استيطاني بين مستوطنات مجمع عصيون وبيت لحم من جهة، وبين المجمع الاستيطاني المذكور ومدينة القدس المحتلة من جهة ثانية. ومن المصادرات الأخرى، قرار الاستيلاء على نحو ألف دونم (كيلومتر مربع واحد) في القدس، وتسليم مواطنين من قرى جنوب جنين وطولكرم شمال الضفة الغربية المحتلة عشرات التبليغات بتجديد مصادرة آلاف الدونمات من أراضيهم الزراعية[69].

وخلال كانون الأول/ ديسمبر 2014، كشفت صحيفة هآرتس عن خطة إسرائيلية لتوسيع المستوطنات على حساب 35 ألف دونم (35 كم^2) من أراضي الضفة. وأن هذه الخطة تقضي باستخدام أراضٍ تعدُّها حكومة الاحتلال "أراضي دولة" لتوسيع المستوطنات. ووفق هآرتس، فإن 99% من "أراضي الدولة" بشكل عام تمّ تخصيصها لصالح المستوطنين، مشيرة إلى رسم خرائط لـ 260 ألف دونم (260 كم^2) من أراضي الضفة، وبحسب تلك الخرائط فالعمل يجري للسيطرة على الأراضي وتحويلها لصالح المستوطنات، وخصوصاً في منطقة الأغوار وعلى حدود أراضي سنة 1948[70].

وقد أفادت معطيات مجموعة الرقابة بدائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية أنه تمّ خلال 2014 المصادقة على مخططات لإقامة 11,933 وحدة استيطانية في الضفة الغربية، ونشر عطاءات لبناء 5,057 وحدة، إضافة لبناء مؤسسات عامة بينها مدارس وكنس يهودية ومجمعات تجارية وبنى تحتية[71]. أما ما تمّ بناؤه فعلاً، فقد بلغ 13,537 وحدة سكنية خلال سنة 2014، حيث كان قد تمّ الحصول على تراخيص لبناء الكثير من هذه الوحدات قبل سنة 2014. ويظهر الجدول التالي توزيع الوحدات السكنية المقامة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس في سنة 2014:

جدول 6/7: توزيع الوحدات السكنية المقامة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في سنة 2014[72]

المستوطنات	عدد الوحدات السكنية	ملكية الأرض / القضاء
جفعات هماتوس	2,600	القدس
هار حوما	1,970	جبل أبو غنيم/ القدس
رامات شلومو	1,887	القدس
أريل	1,015	سلفيت
جفعات زئيف	736	القدس
جيلو	708	القدس
ليشم Leshem	694	سلفيت
بيتار عيليت Beitar Ilit	508	جنوب غربي القدس
إفرات Efrat	450	بيت لحم
الكانا Elkana	452	نابلس
شيفوت راحيل Shvut Rachel	350	نابلس
تلبيوت	350	القدس
بيت إيل Beit El	290	القدس
نوفي برات	256	القدس
عوفرا Ofra	250	رام الله
راموت	216	القدس
بسجات زئيف	178	القدس
النبي يعقوب Neve Yaakov	136	القدس
كارني شمرون Karnei Shomron	108	نابلس
إيمانويل Immanuel	102	نابلس
ألفيه مناشيه Alfei Menashe	78	قلقيلية
آدم Adam	75	القدس
شافي شمرون Shavei Shomron	65	نابلس
جيفع بنيامين Geva Benjamin	38	القدس
الموج Almog	31	أريحا
موزعة على مستوطنات القدس	500	القدس
المجموع	**14,043**	

شهدت سنة 2015 أيضاً زيادة في وتيرة بناء وتوسيع المستوطنات وشرعنة بؤر استيطانية وإنشاء بؤر جديدة، فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومن خلال أذرعها المختلفة المسؤولة عن البناء في المستوطنات بالموافقة على خطط وطرح عطاءات وإصدار تراخيص بناء لنحو 17,376 وحدة سكنية منها 72% في منطقة القدس، وصادرت ما مجموعه 3,670 دونماً

(نحو 3.67 كم2)[73]، في حين بلغت حتى أواخر سنة 2015 ما عدده 19,822 وحدة سكنية استيطانية (انظر جدول 6/8)، بعضها نفذ وبعضها قيد التنفيذ والبعض الآخر في انتظار إتمام إجراءات البناء، من ضمنهم 2,560 غرفة فندقية، حيث كان توزيع الوحدات السكنية على المستوطنات على النحو التالي:

جدول 6/8: توزيع الوحدات السكنية على مستوطنات الضفة الغربية بما فيها القدس لسنة 2015[74]

المستوطنة	عدد الوحدات السكنية	ملكية الأرض/ القضاء
رامات شلومو	3,391	شعفاط / بالقدس
القدس	2,200	عرب السواحرة
جفعات زئيف	455	شعفاط / بالقدس
غربي القدس	1,400	لفتا المهجرة/ القدس
راموت	382	القدس
هار حوما	515	جبل أبو غنيم/ جنوب القدس
غربي القدس	330	الشيخ جراح/ القدس
النبي يعقوب وآدم	114	
نوف تسيون Nof Zion	300	بالقرب من جبل المكبر
غربي القدس	192	مقبرة مأمن الله/ القدس
غربي القدس	480 (غرف فندقية)	مقبرة مأمن الله/ القدس
بسجات زئيف	156	شرقي القدس
القدس	25	سلوان
القدس	21	باب الساهرة/ القدس
رمات هنتسيف/ القدس	2,080 (غرف فندقية)	تلة قصر المندوب السامي/ جبل المكبر
جيلو	961	بالقرب من بيت لحم
الكناه	156	قضاء سلفيت
مستوطنات معزولة على حد قولهم	886	الضفة الغربية
كريات أربع Kiryat Arba	102	الخليل
معاليه مخماس Ma‘ale Mikmas وريمونيم Rimonim وكوخاف هشاحر Kokhav HaShahar	2,200	الضفة الغربية
موديعين Modi‘in	96	قضاء رام الله
ألفيه مناشيه	78	قضاء قلقيلية
بيتار عيليت	70	قضاء بيت لحم
أريل	32	قضاء نابلس
منطقة معاليه أدوميم	3,200	شرقي مدينة القدس
المجموع	**19,822**	

أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أيضاً خلال سنة 2015 عدداً من الأوامر العسكرية التي تقضي بمصادرة ما مجموعه 3,670 دونماً (نحو 3.67 كم2) من الأراضي الفلسطينية في مختلف

مناطق الضفة الغربية المحتلة، وذلك لادعاءات مختلفة ومتنوعة، تخدم في طبيعة الحال المشاريع الاستيطانية في الأراضي المحتلة، وتعزّز الوجود الإسرائيلي فيها[75].

ففي محافظة الخليل، أصدرت سلطات الاحتلال أوامرها لمصادرة ما مجموعه 853 دونماً (853 ألف $م^2$) من أراضي المحافظة؛ وتأتي أوامر المصادرة هذه تحت ادعاءات مختلفة منها؛ الاستخدامات العسكرية، وأغراض أمنية، وجدار، وأراضي دولة، ومناطق عسكرية مغلقة، وغيرها من الادعاءات الإسرائيلية غير الشرعية[76].

أما في محافظة رام الله والبيرة، فقد أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن مصادرة ما مجموعه 820 دونماً (820 ألف $م^2$). في حين عمدت على مصادرة 790 دونماً (790 ألف $م^2$) من الأراضي الفلسطينية في محافظة بيت لحم. ومن الجدير ذكره بأن مصادرة الأراضي الفلسطينية هي سياسة إسرائيلية هادفة إلى توسيع النشاط الاستيطاني في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة[77].

يذكر أن منطقة الأغوار المحتلة كانت وما تزال تشهد اعتداءات متكررة على القرى الفلسطينية هناك تمثلت في هدم بعض هذه القرى والتجمعات السكنية، وإرغام سكانها على إخلائها والاستيلاء على أراضيهم بغرض بناء مستوطنات ومناطق أمنية، حسب ادعائهم، وإقامة طرق وشوارع. هذا وقد شهدت مضارب العرب الفلسطينيين شرقي مدينة القدس اعتداءات متواصلة إما بهدم خيامهم وقراهم الريفية وطردهم من أماكن سكناهم، أو باعتقال بعضهم ومنعهم من العودة إلى أراضيهم التي عاشوا فيها منذ عقود مضت من الزمن.

خامساً: هدم الاحتلال الإسرائيلي لبيوت الفلسطينيين

تبنّى الاحتلال الإسرائيلي وما يزال سياسة هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية كوسيلة عقاب جماعية بحق الفلسطينيين، لتضييق الخناق عليهم ومنعهم من التوسّع لمواكبة النمو الطبيعي للسكان في بعض المناطق الفلسطينية، وبالأخص تلك المناطق المصنفة ج بحسب اتفاقية أوسلو الثانية والمؤقتة والموقعة سنة 1995، بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، حيث تخضع هذه المناطق إلى السيطرة الكاملة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وتدّعي سلطات الاحتلال بأن المنازل والمنشآت المستهدفة بعمليات الهدم "غير مرخصة" من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية.

يذكر أن مجموع ما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدمه في سنة 2014 بلغ 488 منزلاً ومنشأة في مختلف مناطق الضفة الغربية بما فيها القدس، كما تمّ إخطار نحو 851 منزلاً ومنشأة بالهدم؛ والجدول التالي يوضح عمليات الهدم والإخطارات بالهدم في الضفة الغربية خلال سنة 2014:

جدول 6/9: توزيع عمليات وإخطارات الهدم على محافظات الضفة الغربية

المحافظة	مجموع عمليات الهدم	مجموع إخطارات الهدم
القدس	159	120
نابلس	39	34
أريحا	32	45
الخليل	69	328
بيت لحم	16	109
طولكرم	10	6
طوباس	117	64
جنين	3	31
قلقيلية	5	28
رام الله	4	54
سلفيت	4	32
المجموع	**488**	**851**

وفي سنة 2015، أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على هدم ما مجموعه 482 منزلاً ومنشأة، في الضفة الغربية، بينها 281 منزلاً، والباقي عبارة عن منشآت تتكون من زرائب لتربية الحيوانات، وبيوت زراعية وتجارية؛ وكان النصيب الأكبر من عمليات الهدم في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، حيث هدمت جرافات الاحتلال ما يقارب 115 منزلاً و37 منشأة أخرى[78]. وخلال السنة نفسها، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أوامر هدم تستهدف ما مجموعه 629 منزلاً ومنشأة فلسطينية. حيث تركزت أوامر الهدم على محافظة الخليل باستهداف 211 منزلاً ومنشأة، تليها محافظة القدس بما يقارب 180 منزلاً ومنشأة، أما في محافظة بيت لحم، فأصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أوامرها بهدم 64 منزلاً ومنشأة[79].

وفي المحيط الشرقي للقدس، حيث يتركز البدو بدءاً من منطقة مخماس شمالاً، مروراً بالخان الأحمر والجبال الشرقية، وصولاً إلى العيزرية جنوباً (وهي مناطق تقع في معظمها ضمن الأراضي التي خصصها الاحتلال لكتلة أدوميم الاستيطانية ولمشروع إي واحد E–1 الذي يربطها بالقدس)، أعلن جيش الاحتلال مطلع سنة 2011 نيته تفريغ هاتين المنطقتين من سكانها البدو بالكامل، والمقدر عددهم بـ 2,300 بدوياً[80]، بقصد دفعهم إلى إحدى نقطتي تجمع: إما في النويعمة في أريحا، أو في الجبل قرب مكب نفايات العيزرية. ونفذ خلال 2012 و2013 أعمال هدمٍ متكررة

استمرت كذلك خلال 2014 و2015، إذ هدمت 5 منشآت سكنية في 2014/12/17 وفي 2014/3/12 هدمت عدة منشآت سكنية وزراعية[81] وامتدت عمليات الهدم في 2015/1/14 إلى 3 منشآت زراعية في تجمع عرب المليحات في منطقة مغاير الدير القريبة من مستوطنة مخماس وهي منطقة تستهدف لأول مرة منذ ثلاثين عاماً[82]، وتمّ هدم 15 منزلاً و5 حظائر أغنام و4 منشآت عامة في الخان الأحمر والزعيّم في 2015/8/17، تضرر منها 95 شخصاً[83]. كما تمّ هدم بركسات سكنية كانت تؤوي 34 شخصاً من عرب الجهالين في تجمع أبو نوار قرب مستوطنة معاليه أدوميم في 2016/1/6[84].

أما على مستوى مناطق فلسطين المحتلة سنة 1948، فقد هدمت السلطات الإسرائيلية مئات المنازل في مختلف المناطق في الجليل والمثلث والنقب؛ فأصاب الهدم بيوتاً في مدن مثل أم الفحم، وباقة الغربية، والطيبة، وكفر قاسم، واللد، ورهط اللقية...إلخ، ثم تمّ هدم قرى في النقب عشرات المرات مثل قرية العراقيب التي هدمها الكيان الإسرائيلي أكثر من 95 مرة، ناهيك عن قرى عربية أخرى في النقب مما تطلق عليه "إسرائيل" قرى غير معترف بها[85].

سادساً: الجدار العازل: تطورات بنائه وأضراره على الوضع الفلسطيني

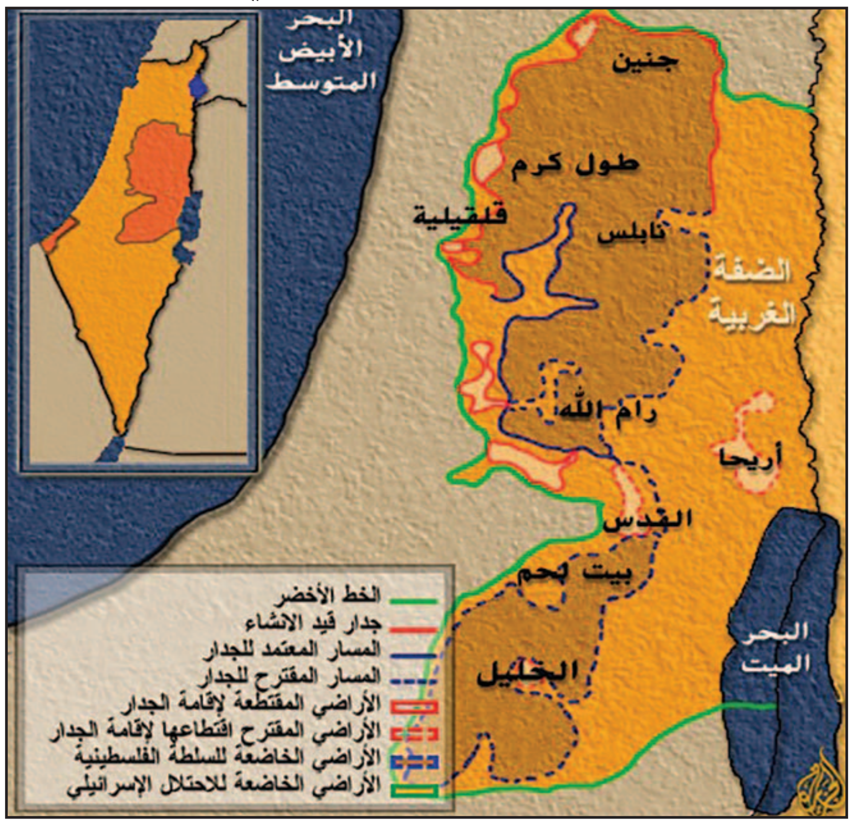
أضاف الجدار العنصري العازل عبئاً جديداً وكبيراً على كاهل المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية، بعدما حوّل حياة الكثيرين إلى جحيم لا يطاق؛ فقد عزل قرى وأحياء بأكملها عن محيطها الطبيعي، وفصل عائلات عن بعضها البعض وأعاق حركة السير والمواصلات.

ويبلغ طول الجدار العنصري الإجمالي حسب مصادر إعلامية إسرائيلية 790 كم، وقد تمّ تنفيذ ما نسبته 60% منه حتى كتابة هذا التقرير، وهناك 10% قيد التنفيذ، وما تبقى تقول الدوائر العبرية إن مخططاتها أصبحت جاهزة للتنفيذ.

الجدار العنصري المذكور تعدى حدود مدينة القدس، حيث تقول مصادر فلسطينية مختصة إنه مع بداية آب/ أغسطس سنة 2015، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوضع علامات جديدة على الأراضي الفلسطينية في منطقة بير عونه التابعة لمدينة بيت جالا وذلك على ما يبدو لاستكمال بناء جدار العزل العنصري في المنطقة. ويأتي هذا العمل عقب مرور شهر تقريباً من إعلان المحكمة العليا الإسرائيلية في 2015/7/6 عن إعطاء الضوء الأخضر لحكومة الاحتلال الإسرائيلي باستكمال بناء الجدار في منطقة وادي كريمزان، وامتداداً حتى جسر النفق في مدينة بيت جالا، وذلك بعد انقضاء أعوام من المعارك القضائية في المحاكم الإسرائيلية ضدّ قرار الحكومة الإسرائيلية بناء جدار العزل العنصري في المنطقة[86].



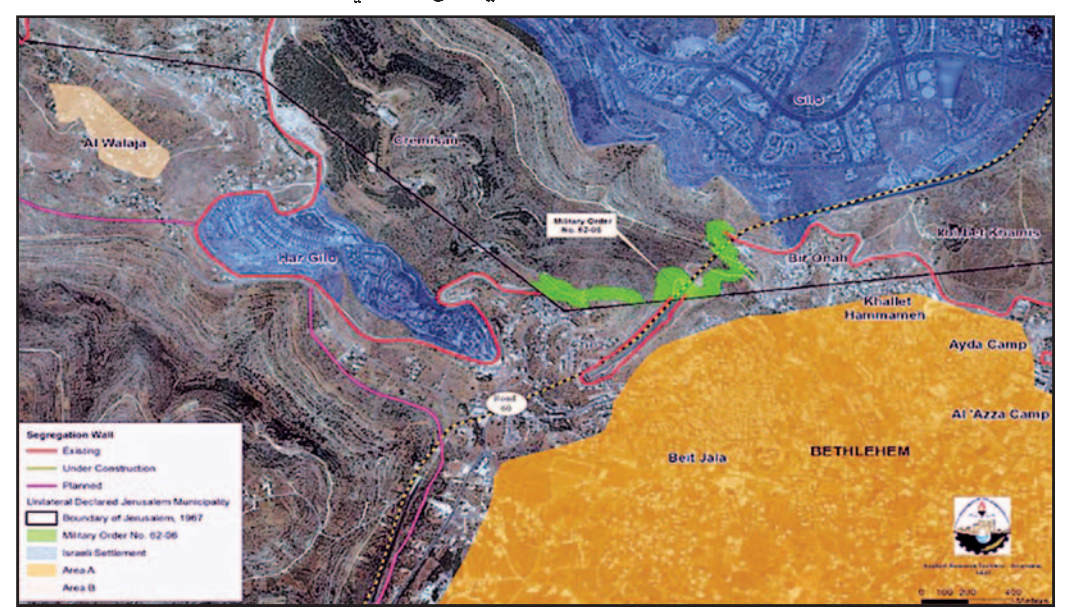
خريطة 6/4: مسار الجدار العنصري[87]



يشار في السياق نفسه أنه تمّ رصد العديد من العلامات التي وضعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في المقطع أسفل ما يعرف "بشارع النفق"، والذي هو جزء من الشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم 60 الذي يربط بين المستوطنات الإسرائيلية في القدس المحتلة وتلك الواقعة ضمن تجمع غوش عصيون الاستيطاني الإسرائيلي ويمر في أراضي مدينة بيت جالا[88].

وتنوي سلطات الاحتلال الإسرائيلي استكمال بناء جدار العزل العنصري في مدينة بيت جالا وذلك تماشياً مع الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 60/62 الصادر في 2006/3/16. وتظهر الخرائط المرفقة بالأمر العسكري مقطعاً من الجدار يمتد من منطقة وادي كريمزان، مروراً أسفل جسر النفق ووصولاً إلى نهاية جسر النفق أسفل مستوطنة جيلو الإسرائيلية. والجدير بالذكر أنه إذا أتم الكيان الإسرائيلي بناء هذا المقطع من الجدار، فإنها سوف تُحكم إغلاق المنطقة في وجه أصحاب الأراضي الفلسطينيين في مدينة بيت جالا، هذا بالإضافة إلى عزل منطقة وادي كريمزان عن أهالي المدينة باعتبارها المتنفس الوحيد لهم. كما أن إغلاق وعزل هذه المنطقة سوف يعود بالأضرار والخسائر الاقتصادية الجسيمة على الفلسطينيين خصوصاً وأن هذه المنطقة تعدُّ مصدر دخل لعشرات العائلات الفلسطينية في مدينة بيت جالا والقرى المحيطة بها[89].

خريطة 6/5: مسار جدار العزل العنصري على أراضي مدينة بيت جالا[90]



وتتذرع السلطات الإسرائيلية بأن بناء جدار العزل العنصري الإسرائيلي في المنطقة (في منطقة كريمزان بشكل عام واستكمالاً حتى أسفل جسر النفق) هو جزء من عملية الحفاظ على أمن المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة والمستوطنين القاطنين فيها في ظلّ "التهديدات الإرهابية" على حدّ قولها، وإحباط ومنع تسلل "الإرهابيين" إلى داخل "إسرائيل". وتعدُّ السلطات الإسرائيلية هذا المقطع من الجدار "مقطع تماس" وخصوصاً أن هذا المقطع يأتي ضمن ما تعدُّه "إسرائيل" "حدود بلدية القدس" والذي تمّ إعادة تعريف حدودها بشكل غير قانوني وأحادي الجانب في سنة 1967، عقب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية[91].

مما لا شكّ فيه أن بناء مقطع جدار العزل العنصري الإسرائيلي في منطقة كريمزان وحتى أسفل جسر النفق في مدينة بيت جالا يهدف بشكل واضح إلى استكمال المخططات الإسرائيلية في المنطقة، والرامية إلى ضمّ المناطق التي تعدُّها "إسرائيل" ضمن "حدودها القانونية"، باعتبار أن الأراضي الفلسطينية التي تمّ مصادرتها في سنة 1967 عقب احتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية لتوسيع حدود بلدية القدس هي من حقّ "إسرائيل" وأنها جديرة بمصادرتها بغض النظر عن العواقب الوخيمة التي تترتب على الفلسطينيين جراء هذا العمل الاستعماري[92].

يشار أيضاً إلى أن الاحتلال كان قد شرع في عمليات التجريف شرقي مدينة القدس، لإكمال بناء جدار الفصل العنصري بالقدس من الجهة الشرقية لفصلها عن بلدة العيزرية، واقترح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أن تكون إضافة للأحياء الفلسطينية التابعة للقدس والواقعة خلف

الجدار عاصمة للدولة الفلسطينية المنتظرة. وأفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال باشرت في إكمال الجزء المتبقي من جدار الفصل العنصري بالقرب من معبر الزيتونة؛ ويفصل هذا الجزء بلدة العيزرية عن الطور. فيما يعدُّ ذلك المقطع هو الأخير في فصل كامل شرقي القدس عن الضفة الغربية؛ حيث تمّ فصلها عن مدينة بيت لحم من الجنوب وعن رام الله من الشمال بينما يتم فصل الجهة الشرقية في هذه المرحلة عن العيزرية وأبو ديس؛ أما الجهة الغربية من المدينة فهي مرتبطة بغربي القدس التي ضمتها إليها "إسرائيل" باعتبار أن كل القدس الموحدة عاصمتها الأبدية[93].

سابعاً: الطرق الالتفافية

تعمل مخططات الطرق الاستيطانية التي تقوم بها "إسرائيل" على أراضي الضفة الغربية المحتلة، على تعزيز الوجود الاستيطاني هناك، وتقوّض عملية التسوية السلمية وتنسف فكرة "الحل السلمي على أساس دولتين". بالإضافة إلى أن هذه المخططات الإسرائيلية الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة بما فيها مدينة القدس، تشكل انتهاكاً واضحاً وصريحاً للقوانين والأعراف الدولية والالتزامات الإسرائيلية تجاه مشروع التسوية[94].

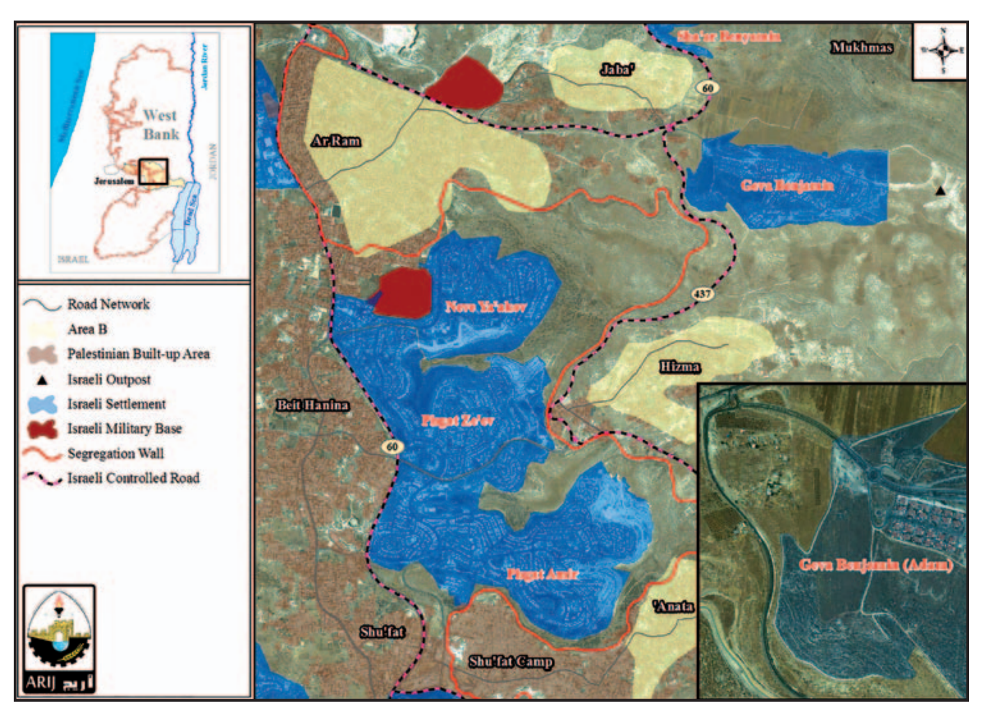
وقد واصل الاحتلال الإسرائيلي سياسة تعزيز نفوذه وتسهيل حياة مستوطنيه في الضفة الغربية؛ من خلال التوسع في بناء ما يعرف بـ"الطرق الالتفافية" التي وصل طولها إلى 770 كم حتى بداية سنة 2015[95]. وفي المقابل، فقد استمرت سلطات الاحتلال في إعاقة حركة السكان في الضفة من خلال الحواجز المنتشرة في أرجائها، والتي كان عددها 514 مع بداية سنة 2015، ليصل إلى 607 مع نهاية سنة 2015[96].

إن مواصلة الكيان الإسرائيلي مصادرة أراضي الفلسطينيين لصالح خططه الاستيطانية التوسعية، يكشف مدى التعنت الإسرائيلي الرافض للتسوية مع الطرف الفلسطيني، حيث إنه في 2014/10/1، كانت قد نشرت صحيفة إسرائيلية خبراً مفاده بأن الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية ستقوم بمصادرة 5.4 دونماً (5.4 كم^2) من الأراضي الفلسطينية الخاصة، تقع إلى الغرب من مستوطنة آدم الإسرائيلية، شمال محافظة القدس، وذلك لصالح إنشاء طريق خاصة للمستوطنين الإسرائيليين فقط[97].

لم تمضِ سوى أيام قليلة قبل أن تتضح المخططات الاستيطانية الإسرائيلية أكثر فأكثر، حيث نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في 2014/10/3، تقريراً مفصلاً عن الطريق الاستيطاني الجديد المنوي شقه، وقامت بإرفاق التقرير بخريطة توضح تفاصيل الطريق الاستيطاني الجديد. وبحسب التقرير المنشور، فإن الشارع الجديد سيتم بناؤه بشكل غير قانوني على أراضٍ فلسطينية خاصة، كما أن الشارع الاستيطاني الجديد معدّ خصيصاً لاستخدام المستوطنينالإسرائيليين فقط[98].

لقد أقدم الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بما فيها مدينة القدس سنة 1967، على مصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح بناء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، وقام بوصل هذه المستوطنات بعضها ببعض بشبكة من الطرق الالتفافية، منها ما يسلكه المستوطنون الإسرائيليون والفلسطينيون، ومنه ما هو مخصص فقط لاستخدام المستوطنين الإسرائيليين. ومن ضمن هذه الطرق الالتفافية الإسرائيلية الطريق رقم 437، الذي يقع إلى الشمال من محافظة القدس، ويربط المستوطنات الإسرائيلية الواقعة ضمن حدود بلدية القدس مثل بسجات زئيف والنبي يعقوب بمستوطنة آدم الإسرائيلية بالمستوطنة الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة رام الله مثل مستوطنة بيت إيل الإسرائيلية. ويتم استخدام هذا الشارع أيضاً من قبل الفلسطينيين؛ لأنه الطريق الوحيد الذي يربط بين المحافظات الفلسطينية الجنوبية بالشمالية. كما أن الطريق الاستيطاني رقم 437 ينتهي على المدخل الغربي لمستوطنة آدم ليرتبط بعد ذلك بالطريق الاستيطاني رقم 60 (الطريق الشمالي السريع)، الذي يصل إلى المستوطنات الإسرائيلية المقامة إلى شمال من الضفة الغربية[99] (انظر الخريطة 6/6).

خريطة 6/6: شبكة الطرق الالتفافية شمالي مدينة القدس المحتلة[100]



وفي 2014/6/13 أعلن ما يسمى مجلس التنظيم الأعلى/اللجنة الفرعية للاستيطان التابع للإدارة المدنية الإسرائيلية عبر صحيفة القدس، عن إيداع أربع مخططات تفصيلية لشبكة من الطرق تخدم المستوطنات الإسرائيلية شرق مدينة أريحا[101].

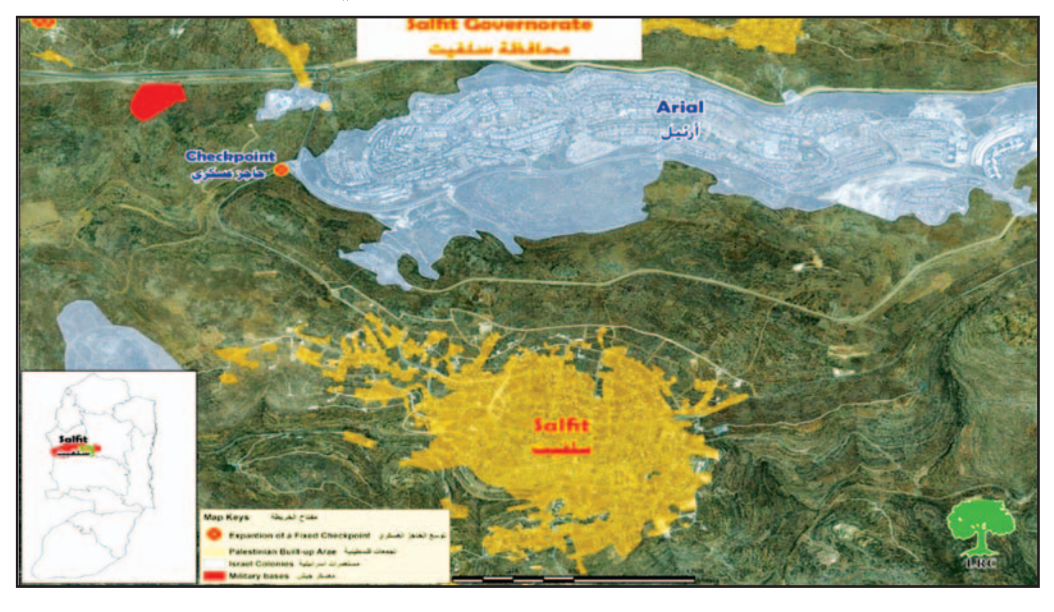
وبحسب المخططات فإن الغاية الرئيسية منها —حسب الإعلانات— هو تنظيم الطرق الرابطة بين المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة لتشكل خدمة للأعمال التوسعية التي تشهدها تلك المستوطنات الإسرائيلية، ولكي تخدم أيضاً أيّ عملية توسيع مخطط لها لتلك المستوطنات تلبية للحاجة التنظيمية الماسة لتلك المستوطنات[102].

جدول 6/10: أرقام المخططات التي تمّ إيداعها والمناطق المستهدفة من تلك المخططات[103]

رقم المخطط	نوع ورقم الطريق	أرقام الأحواض/ الموقع	المستوطنة المستفيدة
1/936	طريق إقليمي/ رقم 449	الأحواض رقم 14، 15، 19، 20، 21، 23، 24، 26، 44 من أراضي بلدة العوجا شمال أريحا	مفوت يريحو Mevo'ot Jericho، وريمونيم
2/822	طريق محلي/ رقم 4499	منطقة العوجا شمال أريحا، الأحواض المعنية 4، 17، 19، 20، 41، 43	بيتاف
2/936	طريق إقليمي/ رقم 449	أراضي النويعمة – أريحا ضمن أراضي الحوض 1	نعومي
1/934	طريق إقليمي/ رقم 460	الأحواض رقم 20، 25، 44 من أراضي العوجا	نعومي

من جهة أخرى، فقد أقدمت آليات الاحتلال الإسرائيلي على شقّ طريق التفافي في الجهة الشمالية من بلدة سلفيت، بهدف ربط مدخل مستوطنة أريل الشمالي الغربي بمحطة الكهرباء الإسرائيلية القطرية في الجهة الشمالية من مدينة سلفيت، والمقامة بمحاذاة الطريق الالتفافي رقم 05. ويبلغ طول الطريق المذكور كيلومتران، حيث يمر من أراضي مدينة سلفيت في المنطقة المعروفة باسم "الفريز" شمال غرب المدينة.

خريطة 6/7: شقّ طريق استعماري جديد على أراضي مدينة سلفيت[104]



ثامناً: الاعتداءات الإسرائيلية على الزراعة وعلى مصادر المياه الفلسطينية

واصلت السلطات الإسرائيلية عمليات مصادرتها أراضي المزارعين الفلسطينيين مما أضر كثيراً بمعيشتهم ومصادر رزقهم. وقد كشف تقرير صحفي إسرائيلي عن أن آلاف الدونمات التي صادرها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية لـ"أغراض عسكرية" وعرفها كـ"مناطق إطلاق نار"، وزعت على المستوطنين للزراعة ورعاية المواشي مع أن أصحابها الفلسطينيين يُمنعون من الاقتراب منها. وحسب التقرير، فإن "لواء الاستيطان" ذراع الحكومة الإسرائيلية، خصص في المنطقتين العسكريتين 903 و904 في منطقة الأغوار أراضٍ للمستوطنين باتفاقات رسمية. وعلى سبيل المثال، فإن الأراضي التي خصصت لمستوطنات روعي Ro'i وبكعوت Bkaaot وغيتوت في غور الأردن، هي أراضٍ معرفة كـ"مناطق إطلاق نار"، وقسم منها بملكية فلسطينية خاصة. وحسب التقرير فإن سلطات الاحتلال نفذت خلال سنة 2014، نحو 169 عملية إخلاء لفلسطينيين حاولوا زراعة أرضهم، وأصدرت 105 أوامر بالإخلاء ووقف الأعمال الزراعية[105].

أما على مستوى قطاع غزة، فقد كشف وزير الزراعة في حكومة التوافق الوطني الفلسطينية، شوقي العيسة، أن إجمالي خسائر القطاع الزراعي خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في صيف 2014 وحتى نهاية آب/ أغسطس 2014 تقترب من 500 مليون دولار، دون احتساب الثروة الحيوانية أو السمكية، حيث قصف الاحتلال أكثر من 70% من الأراضي المزروعة، بحجة أنها مواقع لإطلاق صواريخ المقاومة الفلسطينية. وقال مكتب وزارة الزراعة في غزة، إن إجمالي خسائر الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، والمصانع التي تستخدم المحاصيل الزراعية، كمواد في التصنيع، بلغت نحو 780 مليون دولار[106].

وأقدم الاحتلال الإسرائيلي أيضاً على اتباع سياسة الأرض المحروقة، حيث ذكرت مصادر فلسطينية إن الجيش الإسرائيلي أحرق في 2015/5/19، أراضٍ رعوية في منطقة خلة الرأس الأحمر، شرق بلدة عاطوف قضاء طوباس، شمالي الضفة الغربية، ومنع المواطنين وسيارات الدفاع المدني من إطفاء النيران. وفي السياق ذاته، وفي منطقة أم القبا، تحديداً القريبة من المالح، تمّ حرق ما يزيد عن ألفي دونم (2 كم^2) من المراعي[107].

إن هدف الاحتلال من هذه السياسة هو قطع أرزاق المواطنين الفلسطينيين لحملهم على ترك أراضيهم والرحيل، أي إخلائها ليسهل على سلطات الاحتلال منحها للمستوطنين؛ ومن جملة صور التعدي على مصادر رزق الفلسطينيين والمسّ بقطاع الزراعة، قطع وقلع وحرق الأشجار المثمرة وعلى رأسها أشجار الزيتون مصدر رزق آلاف العائلات الفلسطينية.

وقد قام الإسرائيليون بتنفيذ عشرات الاعتداءات على المزارعين الفلسطينيين ومحاصيلهم الزراعية. وفي سنة 2014، قامت قوات الاحتلال والمستوطنون باقتلاع ما يزيد عن 10,596 شجرة مثمرة، أغلبها في محافظة رام الله (5,325 شجرة)، و2,059 شجرة في محافظة بيت لحم، و1,332 شجرة في محافظة الخليل. وخلال سنة 2015 تمّ اقتلاع 13,671 شجرة. كما تقوم السلطات الإسرائيلية باستنزاف منهجي للأحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية، وتستهلك معظم مياه الضفة، بينما تحرم الفلسطينيين من احتياجاتهم المائية الأساسية، بل وتقوم ببيعهم المياه التي تصادرها من أرضهم[108].

ومن الجدير بالذكر، أنه في شهر كانون الثاني/ يناير من سنة 2015، تمّ اقتلاع 5,655 شجرة فلسطينية في مختلف محافظات الضفة الغربية المحتلة. في حين كانت أكثر المحافظات تضرراً خلال سنة 2015 هي محافظة رام الله، حيث تمّ اقتلاع أكثر من 5,120 شجرة، وتليها محافظة الخليل حيث تمّ اقتلاع وتدمير 4,150 شجرة. وفي محافظة طوباس، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باقتلاع أكثر من 1,500 شجرة تشكل في معظمها محمية طبيعية في المحافظة[109].

وقد واجه الكثيرون من سكان قرى الضفة الغربية المحتلة مشاكل وعدم انتظام في تزويدهم بمياه الشرب والريّ وذلك بسبب السياسة الإسرائيلية الظالمة، وقوانينها العنصرية؛ فالاحتلال الإسرائيلي سبق له وأن استولى على جميع أحواض المياه في الأراضي المحتلة خصوصاً الضفة الغربية، ويقوم بمنع المزارعين من حفر آبار مياه إرتوازية، بل وأقدم على هدم وردم العديد منها.

ونتيجة لاستنزاف "إسرائيل" للأحواض الجوفية، وبسبب القيود المفروضة على حفر الآبار وتأهيلها، تقلصت كمية المياه المستخرجة من قبل الفلسطينيين إلى أقل من الكمية التي نصت عليها اتفاقية أوسلو. حيث كان الفلسطينيون يستخرجون 138 مليون م^3 من مياه الأحواض الجوفية للضفة الغربية في سنة 1999، غير أن هذه الكمية انخفضت لتصل إلى 103.8 مليون م^3 في سنة 2014[110].

أما بالنسبة للحوض الساحلي، فقد بلغت كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة 100.8 مليون م^3 سنة 2013، وانخفضت إلى 88.5 مليون م^3 سنة 2014؛ وتعدّ هذه الكمية ضخاً جائراً، لأن مقدار الضخ الآمن وطاقة الحوض المستدامة هي 50–60 مليون م^3 فقط، مما أدى إلى عدم توافق أكثر من 90% من نوعية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي مع معايير منظمة الصحة العالمية[111].

وأكد تقرير لمنظمة بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B'Tselem–The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories

في شباط/ فبراير 2014، بوجود تمييز في كميات المياه المخصصة للفرد الفلسطيني مقابل تلك المخصصة للفرد الإسرائيلي؛ حيث أشارت أن معدل الاستهلاك المنزلي للشخص في "إسرائيل" 183 لتراً في اليوم، أما معدل الاستهلاك المنزلي للفلسطينيين في الضفة الغربية فهو 73 لتراً في اليوم. هذا عدا عن وجود 113 ألف مواطن فلسطيني يعيشون في سبعين تجمعاً سكنياً (يعيش نحو 50 ألف منهم في المناطق المصنفة ج) غير متصلين بشبكة مياه. كما أوضح تقرير بتسيلم أن معدل استهلاك المياه في قطاع غزة يتراوح بين 70–90 لتراً للفرد يومياً، إلا أن جودة المياه متدنية للغاية[112].

وفي قطاع غزة، تمّ تعطيل 70% من منشآت المياه نتيجة للاستهداف الإسرائيلي لها، أو لانقطاع الطاقة والوقود عنها بسبب الحصار، ما أدى لنقص يصل إلى ما بين 70–80% من الكميات الأصلية، وهو ما يفاقم من الأوضاع المائية والبيئية والصحية في القطاع[113]. كما أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، أدى إلى تدمير شبكات الصرف الصحي فيها، وإلى فيضان المياه العادمة واختلاطها بمياه الشرب وبالبيئة المحيطة، مما زاد من المخاطر المحدقة بالصحة العامة. أضف إلى ذلك تفاقم مشكلة ضخّ المياه العادمة في البحر والتي تبلغ نحو 98 ألف م^3 يومياً[114].

من جهة أخرى، فإنه في الوقت الذي تقوم فيه السلطات الإسرائيلية بسحب المياه من أراضي الضفة الغربية وتستنزفها لتزود بها مدنها، فإنها تعود وتبيع الفائض من المياه للفلسطينيين، حيث بلغت كمية المياه المشتراة سنة 2014 من شركة ميكروت Israel National Water Company (Mekorot) 63.5 مليون م^3 في الضفة الغربية (باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" بعد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967)، بعد أن كانت 57.4 مليون م^3 سنة 2009[115].

وبالإضافة إلى التوزيع غير العادل للمياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبوجود فائض للمياه في "إسرائيل" حسب صحيفة هآرتس[116]، فإن "إسرائيل"، وبحسب سلطة المياه الفلسطينية في رام الله، عرقلت وبشكل متعمد، أكثر من 120 مشروعاً استراتيجياً فلسطينياً، خلال الفترة 2010–2014، يتعلق بإنشاء محطات للصرف الصحي، وحفر الآبار، والبنية التحتية للمياه[117].

تاسعاً: الحواجز العسكرية في الضفة الغربية

جعلت الكثير من الحواجز العسكرية الإسرائيلية عديد المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية أشبه بـ"جيتوات" معزولة عن مناطق الجوار الفلسطيني. وقد زادت سلطات الاحتلال من أعداد هذه الحواجز نتيجة اندلاع انتفاضة القدس في خريف 2015. وقد قامت قوات الاحتلال بزيادة أعداد الحواجز والعوائق، حيث كان عددها 514 مع بداية سنة 2015، ليصل إلى 607 مع نهاية سنة 2015[118].

وتشير معطيات أوتشا، إلى أن قوات الاحتلال نصبت 152 حاجزاً "طياراً"، أي غير ثابت، فيما تمركز جنودها بصورة دائمة عند 16 حاجزاً، من بين 25 حاجزاً في الضفة الغربية لم يكن يتمركز عندها الجنود سوى في بعض الأحيان[119].

ويؤكد مراقبون ومحللون أن الاحتلال لم يتخلَ يوماً عن حواجزه العسكرية، حتى في أفضل حالاته التفاوضية مع القيادة الفلسطينية، إذ تمّ الإبقاء على الحواجز العسكرية الإسرائيلية على مداخل المدن والبلدات والقرى، من دون جنود أحياناً أو مع جنود لا يعترضون المواطنين ومركباتهم، فيما يبقى بنيان وهيكل الحاجز العسكري بمكعباته الإسمنتية وأبراجه الفولاذية ثابتاً، كأنه بات جزءاً من جغرافيا مداخل المدن والبلدات الفلسطينية، في تذكير دائم للفلسطيني مفاده "الاحتلال هنا"[120].

في نيسان/ أبريل 2015 وصل عدد الحواجز العسكرية الداخلية أربعين حاجزاً فعّالاً مقاماً في عمق الضفة الغربية، تحت إشراف قوات الأمن الإسرائيلية، يتم فيها تفتيش دائم للفلسطينيين، حيث يتم توقيف وتأخير العديد منهم. وهناك 39 حاجزاً فعالاً بشكل دائم على طول الخط الأخضر مع الضفة الغربية، تدار من قبل الجيش الإسرائيلي، وهذه الحواجز تعمل بشكل دائم ويتم من خلالها تفتيش المتجهين إلى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة 1948. كما يوجد 17 حاجزاً داخلياً في مدينة الخليل في نقاط مختلفة تُعدُّ نقاط احتكاك بين الفلسطينيين والمستوطنين، هذه الحواجز تعمل بشكل دائم ويتم فيها تفتيش المارين[121].

خلاصة

على مدى الأعوام الماضية يمكن أن نلاحظ في القدس، كساحةٍ مركزيةٍ للصراع، اتجاهاتٌ متعددة على صلة مباشرة بالاتجاهات العامة لهذا الصراع مثل: التغيُّر في بنية النظام السياسي الإسرائيلي نحو التيار القومي الديني، وتعزُّز القيم والنبوءات الدينية اليهودية كدافعٍ أساسي من دوافع السلوك السياسي الإسرائيلي، وتعزُّز مكانة المستوطنين كذراعٍ استعماري أساسي، بات يشكل رأس الحربة المتقدمة للدولة. فهو الذي يدحرج أجندة التقسيم وينفذ اقتحامات المسجد الأقصى، وهو الذي يمول تأهيل الحفريات ويدير بعضها، وهو الذي يخوض معركة الاستحواذ على بيوت المقدسيين في البلدة القديمة والأحياء المركزية من حولها، وهو الذي يقود الاعتداءات على المقدسيين، مما أدى إلى هبة مقدسية شعبية في 2014، عقب إحراق الفتى الشهيد محمد أبو خضير، والتي لم تلبث أن تطورت إلى حربٍ شاملة على قطاع غزة في صيف تلك السنة. وهذا الذراع الاستيطاني المتعصب هو الذي اندفع الفلسطينيون في مواجهته في انتفاضة القدس في 2015، عقب محاولات تمرير تقسيم المسجد الأقصى، بينما أخذ دور دولة الاحتلال شكل الحماية والدعم لهذه الأجندة المتدحرجة، واستخدام الأجهزة الأمنية والعسكرية في المواجهات بعد

افتعالها، ومن ثم قيادة دفة الأحداث من تلك النقطة. وبالرغم من أن انتفاضة القدس عطلت برنامج التقسيم الزماني والمكاني للأقصى، إلا أن برامج التهويد وتغيير الهوية الحضارية والبصرية للقدس ما زالت تجري على الأرض.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير تابعت السلطات الإسرائيلية سياستها العدوانية في مصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وفي التوسع الاستيطاني وبناء آلاف الوحدات السكنية، ومتابعة بناء جدار الفصل العنصري، وتشييد الطرق الالتفافية لخدمة المستوطنين وتقطيع أوصال الضفة. بالإضافة إلى وضع مئات الحواجز التي تعيق حركة الفلسطينيين وتنعكس بشكل مدمر على حياتهم السياسية والاقتصادية. وتابعت السلطات الإسرائيلية سياستها في السيطرة الكاملة على معظم مناطق الضفة (مناطق ج)، وفي مصادرة معظم مصادر المياه الفلسطينية واستغلالها، ثم بيع ما تبقى منها للفلسطينيين أنفسهم.

وهذا يعني أن الطرف الإسرائيلي يعمل بشكل حثيث على تغيير هوية الأرض والإنسان، دونما اكتراث باتفاقيات التسوية السلمية، ولا بالتزاماته تجاه السلطة الفلسطينية، والقوانين والمواثيق الدولية... وهو ما سيؤدي عملياً إلى انهيار مسار التسوية وانهيار فكرة حلّ الدولتين... وعودة الشعب الفلسطيني إلى المقاومة بشكل أكثر قوة واتساعاً.

هوامش الفصل السادس

[1] للمزيد حول هذا المسار القانوني انظر: هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2014/8/1–2015/8/1**، التقرير التاسع (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2015)، ص 59–60.

[2] تمّ تحديد أعضاء هذه الكتلة بناء على مواقفهم الأيديولوجية وسلوكهم السياسي تجاه المسجد الأقصى بناء على رصد الباحث، وهم لا يعلنون عن أنفسهم ككتلة عضوية متماسكة، وإن كانوا يمارسون ذلك بالفعل، ويشكلون كتلة عابرة للأحزاب، وقد بات هذا الرصد أسهل وأكثر وضوحاً مع دخول مرحلة النقاش العلني لمسألة "إلغاء السيادة الأردنية" على المسجد في لجنة الداخلية والأمن بدءاً من شهر شباط/ فبراير 2014.

للاطلاع على تشكيلة الحكومة الإسرائيلية انظر الكنيست في:

http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByNumber_eng.asp

[3] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، ص 247.

[4] جاءت محاولة اغتيال الحاخام يهودا غليك، أحد أبرز قادة هذا التيار، على يد الشهيد معتز حجازي مساء يوم 2014/10/29، بينما كان غليك في طريق العودة من المؤتمر السنوي لائتلاف جمعيات "المعبد" لسنة 2014.

[5] موقع مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/3/2، انظر: http://bit.ly/1TyVz7I

[6] بناءً على رصد الباحث في الفترة 2006–2016، ومن دراسة الأدبيات المنشورة لتلك الجمعيات على مواقعها الإلكترونية.

[7] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2013/8/1–2014/8/1**، التقرير الثامن (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2014)، ص 43.

[8] **رأي اليوم**، 2014/5/12.

[9] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2014/8/1–2015/8/1**، ص 62–63.

[10] عربي 21، 2015/10/23.

[11] للاطلاع على التقرير انظر: الاحتلال الإسرائيلي يخطط لبناء كنيس يهودي كبير تحت الأرض غربي المسجد الأقصى، موقع المركز الإعلامي لشؤون القدس والأقصى (كيوبرس)، في: http://bit.ly/1WQ0AxS؛ وللمزيد حول تاريخ الكشف عن هذه الحفرية انظر: مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/11/16، في: http://bit.ly/1YeleGT

[12] *The Jerusalem Post*, 1/6/2014, http://www.jpost.com/International/14th-century-grand-hall-discovered-underneath-the-Kotel-Tunnels-355027

ويعرف هيرش إعلامياً باسم غينادي بوغليولوف Gennadiy Bogolyubov، وهو يعد أثرى أثرياء أوكرانيا ويقيم في لندن.

[13] فلسطينيو 48، 2015/6/23، انظر: http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1199724#.VtXCfUCJeSo

[14] يتقدّم الباحث بالشكر للباحثة هنادي قواسمي من القدس لما قدمته من مساعدة قيّمة في ضبط الترجمة من اللغة العبرية إلى العربية، وفي توضيح دلالات ومعاني أسماء المراكز التهويدية الواردة في هذا العنوان من الفصل، وأسباب اختيارها.

[15] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، ص 249.

[16] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2015/2/9، انظر: http://bit.ly/1UGRrI4

[17] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2015/5/19، انظر: http://bit.ly/1NmzfBV

[18] يقصد بالعين هنا عين الماء، إذ إن هذا البناء يقوم فوق الحفريات المجاورة لمنبع عين سلوان.

[19] موقع مركز معلومات وادي حلوة، 2014/2/18، انظر: http://silwanic.net/?p=46961

[20] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/4/2، انظر: http://bit.ly/24D7oli

[21] يقصد بكلمة "تيفيئيرت" في العبرية الإنجاز الذي تفتخر به "إسرائيل"، لذا فإن الترجمة الأدق له للعربية هي "مفخرة إسرائيل"، علماً أن هناك ترجمات أخرى هي الشائعة مثل "جوهرة إسرائيل" و"فخر إسرائيل".

[22] Arutz Sheva 7 (Israel National News), http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/162656#.VthAjUCJeSo

[23] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/5/27، انظر: http://bit.ly/21H41rH

[24] هاليبا تعني "اللب" أو "الجوهر"، من كلمة ليبا مضافاً لها أداة التعريف، ويُقصد باستخدامها في اسم الحركة المنادية بحرية صلاة اليهود في المسجد، وبالمركز التهويدي الأكبر في محيطه، يقصد بهذا الاستخدام الإشارة إلى أن "المعبد" هو جوهر الوعد بـ"أرض إسرائيل"، وهو جوهر التراث اليهودي فيها.

[25] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2015/10/12، انظر: http://bit.ly/1OhITRd

[26] كيوبرس، 2015/12/1، انظر: http://www.qpress.ps/9677-2/

[27] يقصد بـ"كيدم" في العبرية الزمن القديم، في إشارة لزمن الممالك القديمة التي وصفتها التوراة، إذ إن هذا المركز سيقام فيما تعده جمعية إلعاد "مدينة داوود"، وقد تكون هذه الترجمة ثقيلة لكنها متداولة، ولعل الترجمة الأكثر اتفاقاً مع اللغة العربية "مركز الزمن القديم للزوار".

[28] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، انظر: http://bit.ly/1Yem46H

[29] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/4/4، انظر: http://bit.ly/24AbxtM

[30] مركز معلومات وادي حلوة، 2015/6/7، انظر: http://silwanic.net/?p=59117

ولا بدّ هنا من ملاحظة نزعة وسائل الإعلام الفلسطينية لتضخيم أي خطوة من لجان التخطيط الإسرائيلية تجاه المشروعات التهويدية الكبيرة مثل كيدم وبيت الجوهر، وتقديمها على أنها إنجازات كبرى، مع أنها تعديلات على المخططات تمس الشكل لا الجوهر، وتسمح بتمريرها ضمن سقوف معقولة سياسياً بنظر الدولة، لكنها قد لا تعجب جمعيات "المعبد" التي تطمح للأكثر، وقد تكررت هذه التجربة مع بيت شتراوس وبيت الجوهر ومركز كيدم وبيت العين، لكنها كلها في النهاية مضت للتنفيذ أو في الطريق إليه، مع تعديلات طفيفة في الشكل. انظر مثلاً: موقع البيادر السياسي، 2015/6/8، في: http://www.albyader.net/mod=Articles&fullid=13147؛ والرأي الفلسطينية للإعلام، انظر: http://bit.ly/272faqY مع أن محتوى الخبر ذاته يقول بأن ما جرى هو تعديل للمخطط وليس رفضاً له.

[31] *Haaretz*, 31/1/2016, http://www.haaretz.com/jewish/.premium-1.700530

[32] *Ibid.*

[33] للمزيد حول قضية التلة وتطوراتها حتى هذه النقطة انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 261–264.

[34] للاطلاع على تطورات قضية التلة للسنوات 2012–2013، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، ص 251.

[35] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/8/12، انظر: http://bit.ly/1TNh33v

[36] **الغد**، 2014/9/4.

[37] موقع فلسطينيو 48، 2015/6/25، انظر: http://pls48.net/?mod=articles&ID=1199800#.VthrT0CJeSo

[38] عرب 48، 2014/4/7، انظر: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=106914

[39] أصدر نتنياهو في 2014/11/1 بياناً دعا فيه أعضاء الكنيست إلى "التهدئة حول جبل المعبد"، بينما أصدر في 2015/10/8 قراراً بمنع أعضاء الكنيست من دخول المسجد الأقصى. ولا يخفى أن هذا القرار يسري على أعضاء الكنيست اليهود والعرب، ويحاول تكريس مرجعية رئيس الوزراء الإسرائيلي في التحكم بالدخول إلى المسجد حتى بالنسبة لأعضاء الكنيست المسلمين، وهو بحد ذاته تقدمٌ لصالح أجندة التقسيم الزماني.

[40] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2014/7/4، انظر: http://bit.ly/1VQ9f4t

[41] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، حياة مجزأة: نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام 2014، آذار/ مارس 2015، ص 13، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/annual_humanitarian_overview_2014_arabic_final.pdf

[42] **الشرق**، 2015/5/6.

[43] **القدس**، 2015/10/8.

[44] للمزيد حول هذا المخطط انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، ص 246.

[45] الجزيرة.نت، 2015/1/14، انظر: http://bit.ly/1ZpM1jP

[46] The Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ) & Land Research Center (LRC), "Continuation of Israel's policy of land expropriation": The Israeli Court grants "Israel's Defense Ministry" the green light to build the Segregation wall on lands of Cremisan, Project for Monitoring Israeli Occupation Activities (POICA), 11/2/2016, http://www.poica.org/details.php?Article=9008

[47] عرب 48، 2015/6/11، انظر: http://bit.ly/1rzDWOR

[48] *Haaretz*, 27/5/2015, http://bit.ly/1XoCKcW

[49] قدس برس، 2016/1/6، انظر: http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=14212

[50] موقع الصنارة، 2015/6/26، انظر: http://bit.ly/272gcDf

[51] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2015/1/1، انظر: http://bit.ly/1Yeni1z

[52] تمّ التقدير على متوسط 5.2 فرداً متوسط عدد أفراد الأسرة العربية الواحدة في القدس.

[53] بالنسبة للسنوات 2000–2008، انظر:

ARIJ & LRC, Demolishing Palestinian Houses, POICA, 19/12/2009, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2254

أما بالنسبة للسنوات 2009–2014، انظر: هدم المنازل في القدس خلال العام 2009، مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، القدس، 2010/1/7، في: www.al-maqdese.org/arabic/index.php?pagess=main&id=207؛ ومعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) ومركز أبحاث الأراضي – القدس، القدس تحت الاحتلال في عامها 2010، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=2864؛ ومركز أبحاث الأراضي – القدس، حصاد الانتهاكات الإسرائيلية ضدّ الأرض والسكن في القدس لعام 2011، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/1/1، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4148؛ ومؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، تقرير هدم المنازل بالقدس الشرقية لعام 2013، انظر: http://www.al-maqdese.org/attachment/000000387.pdf؛ وأريج، فلسطين تطوي عاماً آخر من الانتهاكات والمصادرات الإسرائيلية ومخططات التهويد والتهجير "الانتهاكات الاسرائيلية خلال العام 2013"، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2013/3/1، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=6111؛ وانظر:

ARIJ, Israeli Activities in the occupied Palestinian Territory, POICA, December 2014, p. 2, http://www.poica.org/details.php?Article=7363

أما بالنسبة لسنة 2015، انظر: أريج، الانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة خلال العام 2015، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2016/1/4، انظر:

http://www.poica.org/details.php?Article=8759

[54] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs–occupied Palestinian territory (OCHA–oPt), New Movement Restrictions in East Jerusalem, 5/11/2015, http://www.ochaopt.org/documents/ej_2015oct21.pdf

[55] Ibid.

[56] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، ص 261.

[57] ARIJ, Israeli Activities in the occupied Palestinian Territory, pp. 10–11.

[58] تمّ احتساب الطاقة الاستيعابية للسكان بناء على متوسط حجم الأسرة اليهودية في القدس لسنة 2011 وتساوي 3.4 أفراد، انظر: Maya Chochen & others, *Jerusalem: Facts and Trends 2013* (Jerusalem: JIIS, 2013), p. 26.



[59] أريج، الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة خلال العام 2015، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2016/1/4؛ وانظر:
Ibid., pp. 13–15.

[60] أريج، المحكمة العليا الإسرائيلية تصادق على تطبيق قانون "أملاك الغائبين" على أملاك وعقارات سكان الضفة الغربية الواقعة داخل حدود بلدية القدس الإسرائيلية، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2015/4/29، انظر: http://www.poica.org/upload/Image/june_2014/abu-ghneim/homa-map.jpg

[61] ARIJ, "Mordot Ramot" A unique Green area to be replaced by a colonial neighborhood, POICA, 4/12/2015, http://www.poica.org/details.php?Article=8675

[62] مركز أبحاث الأراضي – القدس، التقرير الشهري حول الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة آذار 2014، القدس، السنة 8، العدد 3، ص 8، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=6330

[63] مركز أبحاث الأراضي – القدس، التقرير الشهري حول الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة أيلول 2014، القدس، السنة 8، العدد 9، ص 20، انظر: http://www.poica.org/upload/Image/october_2014/jer9a.pdf

[64] مركز أبحاث الأراضي – القدس، التقرير الشهري حول الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة آب 2014، القدس، السنة 8، العدد 8، ص 11، انظر: http://www.poica.org/upload/Image/august_2014/jer9a.pdf

[65] مركز أبحاث الأراضي – القدس، التقرير الشهري حول الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة كانون الثاني 2014، القدس، السنة 8، العدد 1، انظر: http://www.poica.org/preview.php?Article=6827

[66] أريج، مشروع قانون: تطبيق قانون البناء والتخطيط الاسرائيلي على المستوطنات الاسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2015/11/4، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=8573

[67] مديحة الأعرج، الداخلية الإسرائيلية تخصص هبات مالية للمستوطنات و"طاقم الخط الأزرق" يتخصص في سرقة الأراضي، موقع المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان – منظمة التحرير الفلسطينية، 2015/2/14، انظر: http://www.nbprs.ps/news.php?action=show&id=21261

[68] أريج، فلسطين تودع العام 2014 مع تعاظم الأزمة الجيوسياسية في الأراضي المحتلة، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2015/1/10، http://www.poica.org/details.php?Article=7386

[69] الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية خلال 2014، الجزيرة.نت، 2014/12/22، انظر: http://bit.ly/1Ty9EFj

[70] *Haaretz*, 9/12/2014, http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.630680

[71] الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية خلال 2014، الجزيرة.نت، 2014/12/22.

[72] موقع الهيئة الإعلامية العالمية للدفاع عن القدس، 2015/1/4، انظر: http://www.al-quds.ps/prt/index.php?option=full&cid=1&nid=20259. نقلاً عن مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق في تقريره السنوي حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني خلال العام 2014.

[73] ARIJ, The Israeli Violations in the Occupied Palestinian Territories–Annual Report 2015, POICA, http://www.poica.org/preview.php?Article=8887

[74] تراخيص وخطط لبناء "17376" وحدة استيطانية أغلبها بالقدس ومصادرة "5416" دونماً، **الدستور**، 2016/1/4، انظر: http://bit.ly/1WeHXoy

نقلاً عن مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق في تقريره السنوي حول أبرز الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني خلال العام 2015.

[75] أريج، الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة خلال العام 2015، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2016/1/4.

[76] المرجع نفسه.

[77] المرجع نفسه.

[78] المرجع نفسه.

[79] المرجع نفسه.

[80] لمزيد من المعلومات حول تفريغ كتلة أدوميم من البدو انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، ص 260.

[81] **المرجع نفسه**.

[82] مركز أبحاث الأراضي – القدس، الاحتلال الإسرائيلي يهدم ثلاث بركسات زراعية في قرية مخماس، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2015/1/14، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=7514

[83] مركز أبحاث الأراضي – القدس، هدم مساكن ومنشآت للبدو في عدة تجمعات بدوية في الخان الأحمر والزعيم/ محافظة القدس، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2015/8/17، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=8340

[84] مركز أبحاث الأراضي – القدس، الاحتلال يهدم 6 منشآت في تجمع أبو نوار أحد التجمعات البلدية في شرقي القدس المحتلة، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2016/1/7، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=8802

[85] انظر: عرب 48، 2016/3/9.

[86] أريج، سلطات الاحتلال الإسرائيلي تضع علامات جديدة على أراضي مدينة بيت جالا تمهيداً لاستكمال بناء جدار العزل العنصري، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2015/8/4، انظر: www.poica.org/details.php?Article=8196

[87] الجزيرة.نت، انظر: http://www.aljazeera.net/mritems/images/2004/2/26/1_208502_1_10.jpg

[88] أريج، سلطات الاحتلال الإسرائيلي تضع علامات جديدة على أراضي مدينة بيت جالا تمهيداً لاستكمال بناء جدار العزل العنصري، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2015/8/4.

[89] المرجع نفسه.

[90] المرجع نفسه.

[91] المرجع نفسه.

[92] المرجع نفسه؛ وانظر: **الرأي**، 2015/8/28.

[93] **العرب اليوم**، 2014/1/8.

[94] أريج، إسرائيل تصادر أراضي فلسطينية خاصة في بلدة حزما لصالح إنشاء طريق للمستوطنين الإسرائيليين، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2014/10/8، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=7057

[95] المركز الفلسطيني للاعلام، 2015/1/19، انظر: http://bit.ly/21Hf5oQ

[96] أريج، الانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة خلال العام 2015، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2016/1/4.

[97] أريج، إسرائيل تصادر أراضي فلسطينية خاصة في بلدة حزما لصالح إنشاء طريق للمستوطنين الإسرائيليين، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2014/10/8.

[98] المرجع نفسه.

[99] المرجع نفسه.

[100] المرجع نفسه.

[101] انظر: مركز أبحاث الأراضي – القدس، الإعلان عن إيداع مخططات تفصيلية لشبكة طرق استعمارية شرق مدينة أريحا، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2014/6/13، في: http://www.poica.org/details.php?Article=6547

[102] المرجع نفسه.

[103] المرجع نفسه.

[104] مركز أبحاث الأراضي – القدس، الشروع بتوسعة الحاجز العسكري على مدخل مدينة سلفيت الشمالي، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2014/5/15، انظر: http://www.poica.org/details.php?Article=6400

[105] **الأيام**، رام الله، 2015/5/12.

[106] **رأي اليوم**، 2014/8/30.

[107] قدس برس، 2015/5/19.

[108] أريج، فلسطين تودع العام 2014 مع تعاظم الأزمة الجيوسياسية في الأراضي المحتلة، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2015/1/10، انظر: http://www.poica.org/preview.php?Article=7386؛ وأريج، الانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة خلال العام 2015، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2016/1/4.

[109] أريج، الانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة خلال العام 2015، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2016/1/4.

[110] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المياه المستخرجة من الأحواض الجوفية في الضفة الغربية (الآبار والينابيع)، 2014، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/water-A10-2014.htm

[111] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي 2015/3/22، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1346&mid=3265&wversion=Staging؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المياه المستخرجة للاستخدام المنزلي من الحوض الساحلي في قطاع غزة حسب المحافظة، 2014، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/water-A11-2014.htm

[112] بيان صحفي، لا يمكن إنكار وجود تمييز في كميات المياه المخصّصة للإسرائيليين والفلسطينيين، موقع بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 2014/2/12، انظر: http://www.btselem.org/arabic/press_releases/20140212_discrimination_in_water_allocation؛ وأزمة المياه، التمييز في توفير المياه، بتسيلم، 2014/3/10، انظر: http://www.btselem.org/arabic/water/discrimination_in_water_supply

[113] **الأيام**، رام الله، 2014/7/25.

[114] تدمير شبكات المياه والصرف الصحي يشكل خطراً على الصحة، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2014/10/13، انظر: https://www.icrc.org/ara/resources/documents/update/2014/10-13-gaza-clean-water-operational-update.htm

[115] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات مختارة لإحصاءات المياه في فلسطين، 2014–2009، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/water-A-main.htm

[116] Yuval Elizur, Over and Drought: Why the End of Israel's Water Shortage Is a Secret, *Haaretz*, 24/1/2014, http://www.haaretz.com/israel-news/1.570374

[117] **الأيام**، رام الله، 2014/4/15.

[118] **الأيام**، رام الله، 2016/1/2، انظر: http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=10567e45y274103877Y10567e45

[119] انظر: حماية المدنيين، أوتشا، 6–2015/10/12، في: http://www.ochaopt.org/poc6october-12october-2015-ar.aspx

[120] نائلة خليل، حواجز الضفة الغربية: غيتوهات من صنع الاحتلال، **العربي الجديد**، 2015/10/30، انظر: http://bit.ly/1NmDZYn

[121] معطيات عن الحواجز في الأراضي المحتلة، بتسيلم، 2015/5/20، انظر: http://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/checkpoints

الفصل السابع

المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية

المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية

مقدمة

تواجه الدراسات الإحصائية المتعلقة بالشعب الفلسطيني مصاعب حقيقية، ناتجة عن تشتت الشعب بين الداخل والخارج، ومعاناته من احتلال أرضه واستغلال ثرواته، وتعطيل إمكاناته؛ ووجود نحو نصف أعداده خارج أرضه التاريخية في دول وظروف وبيئات مختلفة؛ مما يجعل الوصول إلى الحقائق تحدياً كبيراً. ونحن في هذا الفصل بذلنا ما نستطيع لنكون أقرب إلى الدقة في المعطيات المتعلقة بالشعب الفلسطيني، وخصوصاً في الخارج. أما المعطيات الاقتصادية والتعليمية، فقد اقتصرت في هذا الفصل على الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وهي معطيات توفرها بشكل أساسي مصادر رسمية في السلطة الفلسطينية.

أولاً: المؤشرات السكانية:

1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2015 في العالم نحو 12.366 مليون نسمة مقارنة بنحو 12.096 مليون نسمة نهاية سنة 2014، بنسبة زيادة مقدارها 2.23%. بينما بلغت نسبة الزيادة في سنة 2014 نحو 2.44% مقارنة بسنة 2013، التي بلغ مجموع الفلسطينيين فيها 11.807 مليون نسمة[1]. وهذا يعني أن عدد الفلسطينيين في سنة 2015 قد وصل إلى نحو تسعة أمثاله منذ سنة 1948.

ووفق الإحصائيات في نهاية 2015، يتوزع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية، والذين يقدر عددهم بنحو 6.221 ملايين نسمة يشكلون نحو 50.3% من فلسطينيي العالم، وبواقع 4.75 ملايين نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، أي ما نسبته 38.4% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، ونحو 1.471 مليون فلسطيني يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، أي بنسبة 11.9% (انظر جدول 7/1).

أما الفلسطينيون في الشتات، فيقدر عددهم بنحو 6.145 ملايين نسمة في نهاية 2015، يشكلون نحو 49.7% من فلسطينيي العالم، ويتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة وخصوصاً الأردن، التي يقدر عدد الفلسطينيين (معظمهم يحملون الجنسية الأردنية) فيها بنحو 3.892 ملايين نسمة، أي بنسبة 31.5% من الشعب الفلسطيني، أما في باقي الدول العربية فيقدر عدد الفلسطينيين بنحو 1.568 مليون فلسطيني بنسبة 12.7%، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة: لبنان،

وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. في حين يبلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية نحو 685 ألفاً أي ما نسبته 5.5% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم (انظر جدول 7/1).

أما في نهاية سنة 2014 فبلغ عدد الفلسطينيين في العالم نحو 12.096 مليون فلسطيني، منهم 4.616 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 1.463 مليون فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، مقارنة بـ 6.017 ملايين فلسطيني يقيمون في الخارج، منهم 3.775 ملايين فلسطيني في الأردن، و1.567 مليون في باقي الدول العربية. في حين بلغ عدد الفلسطينيين نحو 675 ألفاً في الدول الأجنبية (انظر جدول 7/1).

جدول 7/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2014 و2015 (بالألف نسمة)[2]

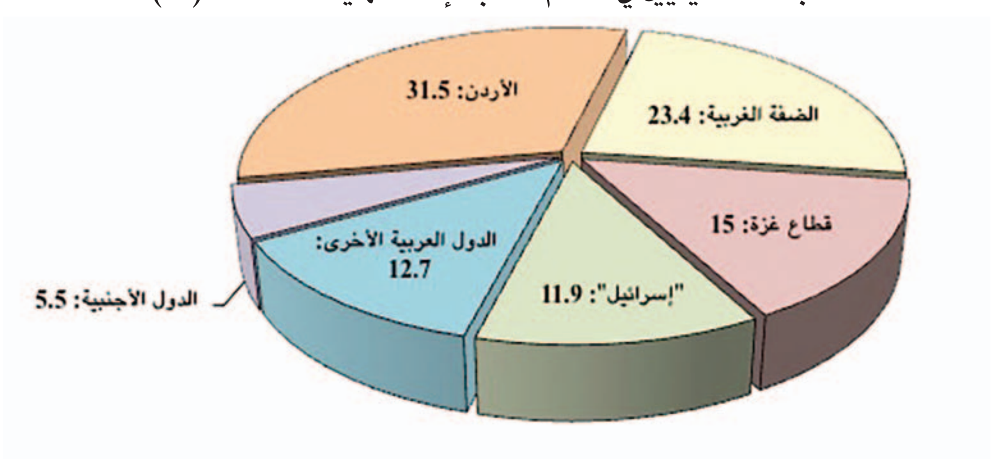
مكان الإقامة		2014		2015	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	2,826.4	23.4	2,898.9	23.4
	قطاع غزة	1,790	14.8	1,850.6	15
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"*		1,462.5	12.1	1,471.2	11.9
الأردن**		3,774.9	31.2	3,891.9	31.5
الدول العربية الأخرى		1,566.6	12.9	1,567.8	12.7
الدول الأجنبية		675.3	5.6	685.4	5.5
المجموع الكلي		**12,095.7**	**100**	**12,365.8**	**100**

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فهي لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. في المقابل تنشر الإحصاءات الإسرائيلية أرقاماً تختلف عن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث نجد أن عدد الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة سنة 1948 بلغ نحو 1.757 مليون نسمة لسنة 2015، وإذا ما حذفنا عدد مواطني شرقي القدس الذي بلغ نحو 324 ألفاً (اعتماداً على إحصائيات سنة 2014) وعدد مواطني الجولان الذي يبلغ 25 ألفاً تقريباً، فإن العدد يصبح نحو 1.41 مليون نسمة حسب الإحصاءات الإسرائيلية.

** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للفترة 2009–2015 والتي تقدر بـ 3.1%. انظر:

http://census.dos.gov.jo/wp-content/uploads/sites/2/02/2016/Census_results_2016.pdf

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2015 (%)



2. الخصائص الديموجرافية للفلسطينيين:

أ. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2015 في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 4.75 ملايين فرد منهم نحو 2.899 مليون في الضفة الغربية (61%)، و1.851 مليون فرد (39%) في قطاع غزة.

وتشير التقديرات المتوفرة لسنة 2015، إلى أن 42.8% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هم لاجئون من أبناء فلسطين المحتلة 1948، حيث يقدر عددهم بنحو 2.033 مليون لاجئ. إذ بلغ عددهم في الضفة الغربية نحو 787 ألف لاجئ بنسبة 27.1% من مجمل مواطني الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فبلغ عددهم نحو 1.246 مليون لاجئ بنسبة 67.3% من مجمل مواطني قطاع غزة.

جدول 7/2: مقارنة بين مجموع المواطنين واللاجئين الفلسطينيين في كل من الضفة والقطاع 2015–2014[3]

السنة	مكان الإقامة	المواطنون		اللاجئون	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
2014	الضفة الغربية	2,826,408	61.2	772,208	27.3
	قطاع غزة	1,790,010	38.8	1,216,759	68
	الضفة والقطاع	**4,616,418**	**100**	**1,988,967**	**43.1**
2015	الضفة الغربية	2,898,927	61	787,059	27.1
	قطاع غزة	1,850,559	39	1,245,796	67.3
	الضفة والقطاع	**4,749,486**	**100**	**2,032,855**	**42.8**

ويمتاز المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً في نهاية سنة 2015 بـ 39.4%، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة 37% في الضفة الغربية مقابل 42.8% في قطاع غزة؛ بينما لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني، فقد بلغت نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) 2.8% من مجمل المواطنين، بواقع 3.2% في الضفة الغربية و2.4% في قطاع غزة (انظر جدول 7/5).

بلغ عدد الذكور في نهاية سنة 2015 في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 2.413 مليون ذكر مقابل 2.336 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.3 ذكور لكل مئة أنثى. أما في الضفة الغربية فقد بلغ عدد الذكور نحو 1.473 مليون ذكر مقابل 1.426 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.3 لكل مئة أنثى، في حين بلغ عدد الذكور في قطاع غزة نحو 940 ألف ذكر مقابل 910 آلاف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.3 لكل مئة أنثى[4].

تشير البيانات بأن نسبة الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل 15–64) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت من 100.6 في سنة 2000 إلى 73 في سنة 2015. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً في نسبة الإعالة لكل من الضفة والقطاع؛ حيث انخفضت في الضفة الغربية من 94.3 سنة 2000 إلى 67.4 سنة 2015، أما في قطاع غزة فقد انخفضت من 112.8 في سنة 2000 إلى 82.7 سنة 2015[5].

وتشير البيانات إلى ارتفاع طفيف في العمر الوسيط (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف عدد السكان أصغر من هذا العمر والنصف الثاني أكبر منه) في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات 2000–2015، حيث كان العمر الوسيط 16.4 عاماً في سنة 2000، بينما بلغ 19.8 عاماً في سنة 2015. وعند مقارنة البيانات بين الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة خلال الفترة نفسها يلاحظ اختلاف العمر الوسيط، حيث ارتفع العمر في الضفة الغربية من 17.4 عاماً في سنة 2000 إلى 20.9 عاماً في سنة 2015، في حين ارتفع العمر الوسيط في قطاع غزة من 14.9 عاماً في سنة 2000 إلى 18.2 عاماً في سنة 2015[6].

كما تشير التوقعات السكانية إلى أن معدل المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة سينخفض من 31.9 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2015 إلى 29 مولوداً سنة 2020. أما على مستوى المنطقة فنلاحظ أن هناك تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قدر

معدل المواليد الخام سنة 2015 في الضفة الغربية بنحو 29 مولوداً لكل ألف من المواطنين، في حين قدّر في قطاع غزة بنحو 36.3 مولوداً للسنة نفسها[7].

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن معدلات الوفيات الخام منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمعدلات السائدة في الدول العربية. كما يتوقع انخفاض معدلات الوفيات الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.6 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2015 إلى 3.4 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2020. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً ضئيلاً في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتوقع انخفاض معدل الوفيات الخام من 3.7 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين في سنة 2015 في الضفة الغربية إلى 3.5 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2020. في حين يتوقع انخفاض معدل الوفيات الخام في قطاع غزة من 3.4 حالات وفاة في سنة 2015 إلى نحو 3.1 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2020. وهو ما يشير إلى تحسن نوعية الحياة وفرص الحصول على الخدمات الطبية، وتحسن الوعي الصحي لدى المواطنين وتطور الخدمات الصحية[8].

بلغ معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين منتصف سنة 2015 في الضفة الغربية وقطاع غزة 2.9%، بواقع 2.6% في الضفة الغربية و3.4% في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال السنوات القادمة. حيث إن استمرار تحسن المستوى الصحي، وانخفاض مستوى الوفيات، وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة، سيؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين، وهو ما سيتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة لاستيعاب هذه الزيادة المتوقعة. وتعد الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى. ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خصوصاً للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني[9].

هنالك دلائل تؤكد على أن معدل الخصوبة لدى المرأة الفلسطينية بدأ في الانخفاض، خصوصاً منذ العقد الأخير من القرن العشرين. فاستناداً إلى نتائج المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2014، فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 4.1 مواليد للفترة 2011–2013 مقابل 6 مواليد في سنة 1997. أما عند مقارنة الضفة بالقطاع فيلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة بالنسبة للضفة الغربية خلال الفترة 1997–2013، حيث بلغ 3.7 مواليد للفترة 2011–2013 في الضفة الغربية مقابل 5.6 مواليد في سنة 1997. أما في قطاع غزة فقد بلغ هذا المعدل 4.5 مواليد للفترة 2011–2013 مقابل 6.9 مواليد في سنة 1997[10].

ويلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بالدول العربية؛ إذ بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأردن 3.5 مواليد، وفي مصر 3.5 مواليد، وفي تونس 2.1 مواليد وذلك في سنة 2014، لذا تُعدّ الضفة الغربية وقطاع غزة من المناطق ذات مستوى خصوبة مرتفعة[11].

ونتيجة لانخفاض معدلات الوفاة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ارتفع العمر المتوقع للأفراد، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة سنة 2015 في الضفة الغربية وقطاع غزة 73.5 عاماً (72 عاماً للذكور و75 عاماً للإناث)، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة سنة 2015 في الضفة الغربية 73.9 عاماً (72.4 عاماً للذكور و75.3 عاماً للإناث)، في حين بلغ العمر المتوقع في قطاع غزة 72.9 عاماً (71.5 عاماً للذكور و74.4 عاماً للإناث). ومن أسباب ارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة الأخرى تحسن المستوى الصحي، والانخفاض التدريجي لمعدلات وفيات الرضع والأطفال[12].

تشير بيانات سنة 2014 إلى أنه طرأ انخفاض في متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع سنة 2000، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.2 أفراد سنة 2014 مقارنة مع 6.1 أفراد سنة 2000. من جانب آخر انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 4.9 أفراد سنة 2014 مقارنة مع 5.7 أفراد سنة 2000، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.7 أفراد في سنة 2014 مقارنة مع 6.9 أفراد في سنة 2000[13].

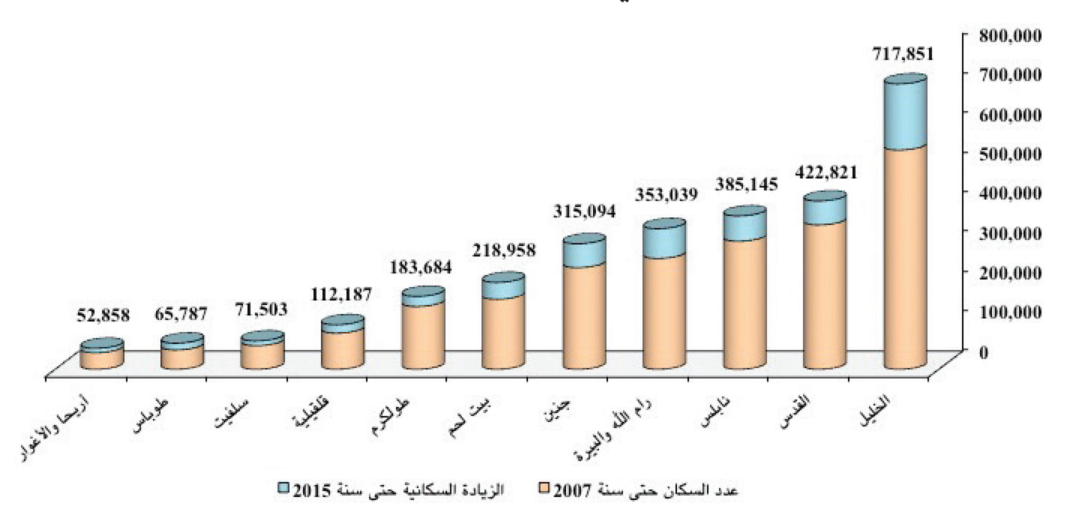
يلاحظ أن معدلات النمو السكاني مرتفعة في جميع محافظات قطاع غزة مقارنة بمحافظات الضفة الغربية. أما أعلاها فهو في محافظة شمال قطاع غزة، يليها محافظتي رفح ثم دير البلح، بينما كان أعلى معدل نمو في الضفة الغربية في محافظتي طوباس والخليل.

ويتوزع المواطنون الفلسطينيون على 16 محافظة، منها 5 محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية. وتشير البيانات لسنة 2015 إلى أن محافظة الخليل سجلت أعلى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 15.1% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع، ثم محافظة غزة حيث سجلت ما نسبته 13.4%، في حين بلغت نسبة المواطنين في محافظة القدس 8.9%. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 1.1% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع. والجدول التالي يمثل توزيع المواطنين، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة:

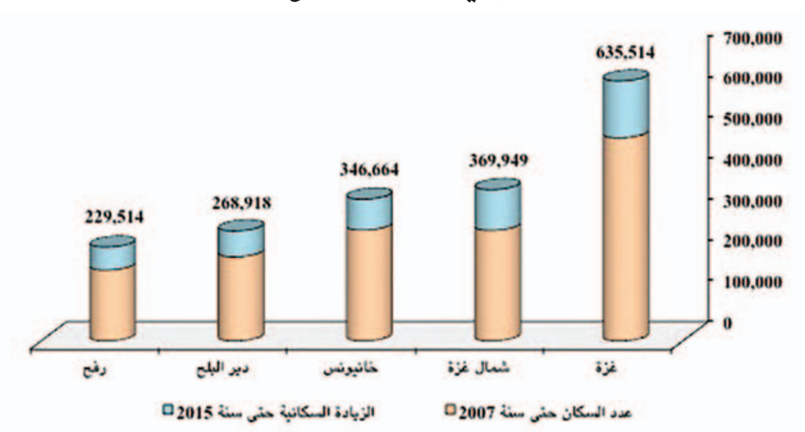
جدول 7/3: عدد المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة لسنتي 2007 و2015[14]

المحافظة	2007	2015	معدل النمو السنوي 2015–2007
الضفة الغربية	**2,345,107**	**2,898,927**	**2.7**
جنين	256,212	315,094	2.6
طوباس	48,771	65,787	3.8
طولكرم	158,213	183,684	1.9
نابلس	321,493	385,145	2.3
قلقيلية	91,046	112,187	2.6
سلفيت	59,464	71,503	2.3
رام الله والبيرة	278,018	353,039	3
أريحا والأغوار	41,724	52,858	3
القدس	362,521	422,821	1.9
بيت لحم	176,515	218,958	2.7
الخليل	551,130	717,851	3.4
قطاع غزة	**1,416,539**	**1,850,559**	**3.4**
شمال غزة	270,245	369,949	4
غزة	496,410	635,514	3.1
دير البلح	205,534	268,918	3.4
خانيونس	270,979	346,664	3.1
رفح	173,371	229,514	3.6
الضفة والقطاع	**3,761,646**	**4,749,486**	**3**

عدد المواطنين في محافظات الضفة الغربية 2015



عدد المواطنين في محافظات قطاع غزة 2015



الانعكاسات السكانية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:

تشير نتائج مسح أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سنة 2014 (الذي استمر 52 يوماً)، الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن نحو 9% من الأسر في القطاع قامت بتغيير مكان سكنها بسبب العدوان[15]. أما المرصد الأورومتوسطي فيذكر أن عدد من أصبح بلا مأوى جراء هدم منازلهم قد تجاوز 100 ألف شخص[16]. كما أن هناك أكثر من 300 ألف آخرين اضطروا للنزوح من أماكن سكنهم بسبب القصف والعدوان الإسرائيلي.

ب. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2015 في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" نحو 1.471 مليون فلسطيني مقارنة بنحو 1.463 مليون فلسطيني سنة 2014. وتظهر البيانات المتوفرة حول المواطنين الفلسطينيين في "إسرائيل" لسنة 2014 أن نسبة الأفراد دون الـ15 عاماً قد بلغت 34.8%، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 4.2%[17].

وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2014، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في "إسرائيل"، 3.2 مواليد لكل امرأة، ويُعدّ هذا المعدل مرتفعاً نسبياً قياساً بمعدل الخصوبة في "إسرائيل"، البالغ 3.1 مواليد لكل امرأة. كما أشارت بيانات السنة نفسها إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.7 أفراد لكل أسرة. وبلغ معدل المواليد الخام نحو 23.8 مولوداً لكل ألف من المواطنين الفلسطينيين. كما بلغ معدل الوفيات الخام 2.8 حالة وفاة لكل ألف من المواطنين الفلسطينيين، أما معدل وفيات الرضع فكان 6.3 حالات وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء. وهذه البيانات لا تشمل المواطنين العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل المواطنين في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، إضافة إلى العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل[18].

ج. الأردن:

يقدر عدد الفلسطينيين في الأردن في نهاية سنة 2015 بنحو 3.892 ملايين نسمة، مقارنة مع 3.775 ملايين نسمة نهاية سنة 2014، ومعظمهم يحملون الجنسية الأردنية (أردنيون من أصول فلسطينية) (انظر جدول 7/1).

وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2010، فقد بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأردن 4.8 أفراد، وبلغ معدل النمو السنوي 2.2%. كما بلغ معدل الخصوبة الكلية للنساء الفلسطينيات في الأردن نحو 3.3 مواليد لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف من السكان. كما بلغ معدل وفيات الرضع في المخيمات الفلسطينية في الأردن 22.6 حالة وفاة لكل ألف مولود، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 25.7 حالة وفاة لكل ألف مولود للسنة نفسها[19].

وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فإن هناك 2,212,917 لاجئاً مسجلاً، وذلك في 2015/1/1، مقارنة مع 2,154,486 لاجئاً مسجلاً في 2014/1/1. ويعيش نحو 17.4% منهم في المخيمات في 2015/1/1[20].

د. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية 591,780 نسمة في 2015/1/1، مقارنة مع 569,645 نسمة في 2014/1/1، مع ملاحظة أن عدد اللاجئين المذكور أعلاه لا يشمل الفلسطينيين الذين هُجِّروا إلى سورية سنتي 1967 و1970، لأن معظمهم غير مسجلين في قيود الوكالة[21].

وقد عانى فلسطينيو سورية من انعكاسات الأزمة السورية والصراع الداخلي عليهم، فقد قدرت وكالة الأونروا، في آذار/ مارس 2016، عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا داخلياً بنحو 280 ألفاً[22]. وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا للجوء خارج سورية نحو 114 ألف لاجئ موزعين كما يلي:

جدول 7/4: توزيع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في الخارج حسب معطيات الأونروا في آذار/ مارس 2016 (بالألف نسمة)[23]

البلد	لبنان	الأردن	مصر	غزة	تركيا وأوروبا	المجموع
العدد	42	17	4	1	50	**114**

وحسب الأونروا فإن أكثر من 90% من اللاجئين الفلسطينيين الذين ظلوا في سورية بحاجة للمساعدة العاجلة، أي نحو 430 ألف لاجئ، حيث ظلوا يعتمدون على المساعدات الغذائية والنقدية التي تقدمها الأونروا في تلبية أدنى احتياجاتهم[24].

وقد تعرضت أغلب المخيمات الفلسطينية، خصوصاً الواقعة في المناطق التي توجد فيها صدامات مسلحة، إلى عمليات تدمير كلي وجزئي؛ مما أدى إلى نزوح سكان هذه المخيمات بشكل كلي أو جزئي إلى مناطق أكثر أمناً نسبياً، ومن بقي فيها عانى من الحصار، ونقص الخدمات والمواد الغذائية الأساسية. ويأتي على رأس هذه المخيمات مخيم اليرموك الذي بلغ عدد من بقي فيه أقل من 18 ألف فلسطيني حسب إحصاءات الأونروا، والعدد مرشح للانخفاض بسبب استمرار الحصار والمعارك العسكرية هناك. وعند الاطلاع على أعداد الضحايا، والمعتقلين، والمفقودين، يتضح لنا ما يكابده اللاجئون الفلسطينيون في سورية من استهداف ومعاناة، فقد بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين نتيجة للصراع القائم في سورية حتى 2016/5/12 نحو 2,912 ضحية فلسطينية موثقة، بينما بلغ عدد المفقودين 258 مفقوداً، أما عدد المعتقلين فبلغ 945 معتقلاً[25].

تشير أحدث البيانات المتوفرة بين أيدينا حول الفلسطينيين المقيمين في سورية سنة 2009 أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 33.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 4.4%. كما أشارت بيانات سنة 2010 إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.1 أفراد، وبلغ معدل النمو السنوي 1.6%. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي في سنة 2010 للفلسطينيين في سورية 2.5 مولوداً لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف من السكان، كما بلغ معدل وفيات الرضع للفلسطينيين في سورية 28.2 حالة وفاة لكل ألف مولود، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 31.5 حالة وفاة لكل ألف مولود للسنة نفسها[26].

هـ. لبنان:

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في 2015/1/1 كمقيمين في لبنان 493,134 فرداً مقارنة مع 483,375 نسمة في 2014/1/1. أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 2%. ويعيش نحو 50.6% منهم في المخيمات في 2015/1/1. وحتى كتابة هذا التقرير، لم تنشر الأونروا إحصائيات اللاجئين في مطلع 2016، غير أنه إذا ما تمّ احتساب نسبة النمو نفسها فإن عدد اللاجئين المسجلين سيبلغ نحو 502,997[27]. وتجدر الملاحظة أن العدد الحقيقي للفلسطينيين في لبنان هو أقل بكثير من عدد المسجلين لدى الأونروا. إذ تشير المعطيات الميدانية إلى أن العدد هو بحدود 300 ألف لاجئ فقط؛ حيث الكثير من الفلسطينيين هاجروا إلى مختلف بلدان العالم وخصوصاً غربي أوروبا والخليج العربي، في الوقت الذي احتفظوا فيه ببطاقاتهم وسجلاتهم لدى الأونروا.

تظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في لبنان سنة 2011، أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 31.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 6.1%، وبلغت

نسبة الجنس 98.2 ذكراً لكل مئة أنثى. كما أشارت البيانات إلى أن نسبة الإناث الفلسطينيات غير المتزوجات في لبنان (12 عاماً فأكثر) بلغت43.7%، وبلغت نسبة المتزوجات 52.2%، ونسبة المطلقات 2.3%، وبلغت نسبة الأرامل 1.7%. كما أشارت البيانات المتوفرة لسنة 2011 إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.4 أفراد. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي 2.8 مولوداً لكل امرأة، في حين بلغ معدل وفيات الرضع للفلسطينيين في لبنان 15 حالة وفاة لكل ألف مولود، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 17 حالة وفاة لكل ألف مولود[28].

و. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

من خلال مقارنة بعض المؤشرات الديموجرافية الرئيسية، الملخصة في جدول 7/5، يمكننا ملاحظة عدة أمور أهمها:

- أن نسبة صغار السن للفلسطينيين، أقل من 15 عاماً، هي أعلى ما تكون في قطاع غزة وأدناها في لبنان.
- أن نسبة الإعالة للسكان الفلسطينيين في الأردن هي أعلى نسبة، يليها الإعالة في قطاع غزة، ثم في "إسرائيل"، ثم الضفة الغربية، بينما تُشكل كل من سورية ولبنان أدنى نسبة إعالة.
- أن أعلى نسبة لكبار السن الذين يبلغون 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان ثم الأردن، وأدنى نسبة تتواجد في قطاع غزة.
- أن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما تكون في قطاع غزة، ثم الأردن وسورية، تليها الضفة الغربية، ثم لبنان، وأدناها في "إسرائيل". وبالتالي فإن هذا المعدل يتسق مع الاتجاه العام للمواليد في السنوات الماضية، حيث ظلّ قطاع غزة يمثل الصدارة من ناحية المواليد، وهو ما يشكل ضغوطاً سكانية على القطاع المحدود الإمكانيات والذي يعاني من حصار خانق.
- أن معدلات الوفاة الخام بقيت مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 3.6 حالات وفاة سنة 2015، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود، وخصوصاً عمليات القتل التي تمارسها.
- أن معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) قد ظلّت على حالها في مناطق السلطة الفلسطينية، إلا أنها بقيت مرتفعة في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

جدول 7/5: ملخص لبعض المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[29]

المؤشر	الضفة الغربية 2015	قطاع غزة 2015	مجموع الضفة والقطاع 2015	"إسرائيل" 2014	الأردن 2010	سورية 2010	لبنان 2011
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل %	37	42.8	39.4	34.8	35.9 (2007)	33.1 (2009)	31.1
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر %	3.2	2.4	2.8	4.2	5.2 (2007)	4.4 (2009)	6.1
نسبة الإعالة (لكل مئة من الأفراد 15–64 عاماً)	67.4	82.7	73	77.9 (2007)	84 (2007)	59.7 (2007)	62.1 (2007)
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.3	103.3	103.3	102.7	–	100.4 (2009)	98.2
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	29	36.3	31.9	23.8	29.2	29.2	25.8 (2010)
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	3.7	3.4	3.6	2.8	–	2.8 (2006)	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	3.7 (2013–2011)	4.5 (2013–2011)	4.1 (2013–2011)	3.2	3.3	2.5	2.8
معدل الزيادة الطبيعية	2.6 (منتصف 2015)	3.4 (منتصف 2015)	2.9 (منتصف 2015)	2.2	2.2	1.6	2.2 (2010)
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	4.9 (2014)	5.7 (2014)	5.2 (2014)	4.7	4.8	4.1	4.4

3. اللاجئون الفلسطينيون:

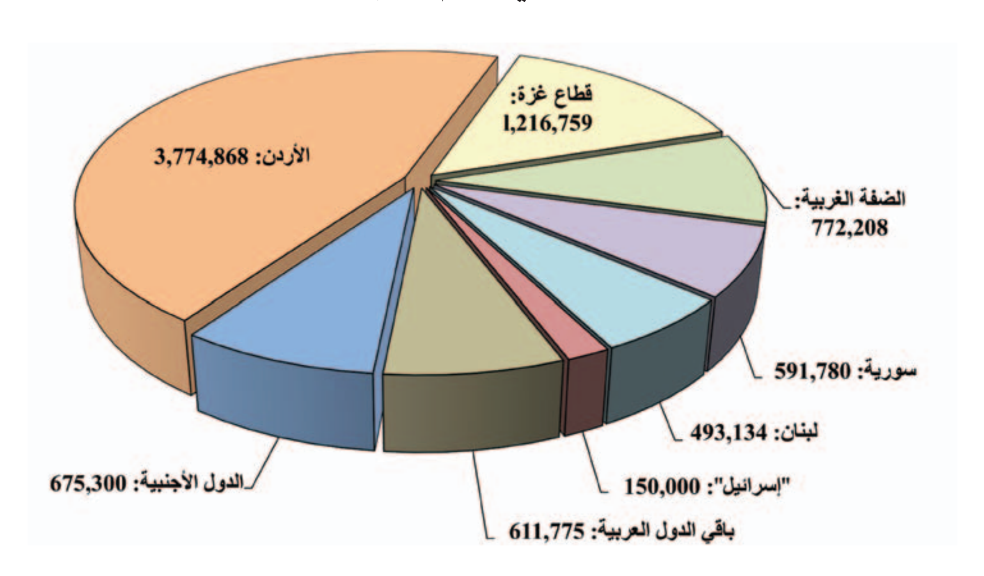
من المهم الإشارة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا فقط أولئك المقيمين خارج فلسطين، وإنما هناك نحو 1.989 مليون لاجئ مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1967، كما أن هناك نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يصل إلى نحو 8.286 ملايين لاجئ، أي نحو 68.5% من مجموع الشعب الفلسطيني وذلك حسب تقديرات سنة 2014. وربما يكون هناك بعض التكرار في احتساب بعض الأعداد، بسبب الانتقال من المكان المسجل فيه اللاجئ أو الذي يحمل جواز سفره، إلى مكان عمل أو إقامة آخر؛ لكن ذلك لا يؤثر إلا بشكل محدود على النسبة الكبيرة للاجئين.

جدول 7/6: أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2014[30]

البلد	الضفة الغربية	قطاع غزة	"إسرائيل"*	الأردن	لبنان	سورية	باقي الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
العدد	772,208	1,216,759	150,000	3,774,868	493,134	591,780	611,775	675,300	**8,285,824**

* عدد تقريبي.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2014



كما تجدر الإشارة إلى أن إحصاءات الأونروا اقتصرت على الفلسطينيين الذين سجلوا أنفسهم كلاجئين في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان. وبالتالي، يجب الانتباه إلى أن هذه الإحصاءات لا تعكس بدقة أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، لأنها استثنت لاجئين فلسطينيين كثيرين أقاموا في غير مناطق عملها، كما لم تشمل كثيرين من المقيمين في مناطق عملها، لأنهم لم يسجلوا لديها، لعدم حاجتهم لخدماتها. وتستثني إحصاءاتها اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إثر حرب 1967، حيث تمّ تهجير نحو 330 ألف فلسطيني من أرضهم، كما أن هناك لاجئين اضطروا للخروج من فلسطين تحت ظروف مختلفة (غير الحرب) ومنعوا من العودة. وبالتالي يجب الانتباه إلى أن إحصاءات الأونروا بخصوص اللاجئين هي إحصاءات منقوصة. ولا يمكن التعامل مع أرقام الأونروا كأرقام حقيقية تعبّر عن أعداد اللاجئين سنة 1948 (باستثناء حالة سورية ولبنان إلى حدّ ما)، فهي فقط تعبّر عن أرقام من سجلوا أنفسهم ويمكن أن يتلقوا مساعدات وخدمات من الأونروا وليس كل اللاجئين الفلسطينيين.

من ناحية أخرى، قامت وكالة الأونروا في سنة 2013 بإعطاء بيانات جديدة لأعداد اللاجئين في مناطق عملها، وهي بيانات مختلفة عن إحصائياتها السابقة؛ حيث ذكرت أن قيامها بتحويل

سجلاتها إلى صيغة رقمية، قد مكّنها من تقديم إحصاءات أكثر تفصيلاً. وقامت بتصنيف المسجلين لديها إلى "لاجئين مسجلين" وإلى "أشخاص مسجلين آخرين". وقالت إن المسجلين الآخرين يشملون أولئك المستحقين لتلقي خدماتها، دون أن توضح معنى ذلك على موقعها الإلكتروني بدقة. وقد يشمل ذلك المستفيدين ممن لا ينطبق عليهم تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني، وهو تعريف قاصر لا يغطي كافة فئات اللاجئين.

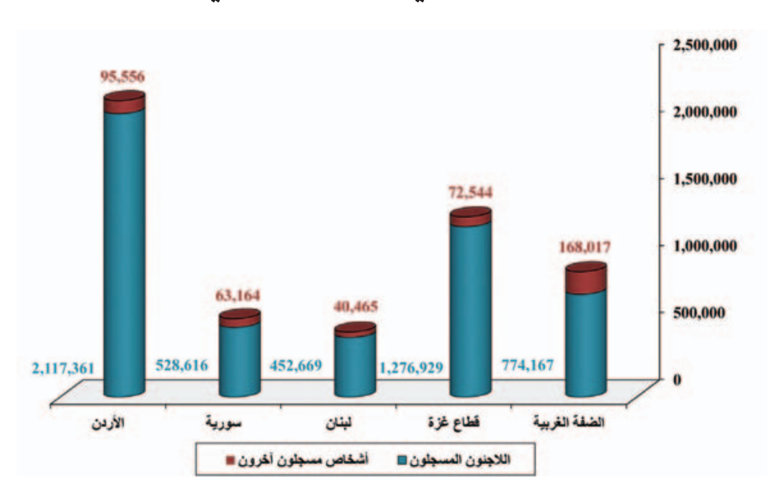
ويقدر عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة في 2015/1/1 بنحو 5.589 ملايين نسمة، يقيم نحو 2.213 مليون منهم في الأردن بنسبة 39.6%، ويقيم نحو 2.291 مليون منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بنسبة 41% (موزعين على 1.349 مليون بنسبة 24.1% في قطاع غزة، ونحو 942 ألف بنسبة 16.9% في الضفة الغربية)، والباقي (1.085 مليون بنسبة 19.4%) مسجلون في سورية ولبنان. وبلغ عدد القاطنين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نحو 1.603 مليون بنسبة 28.7%، كما يلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات في لبنان وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة بباقي المناطق. والجدول التالي يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها.

جدول 7/7: عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها في 2015/1/1[31]

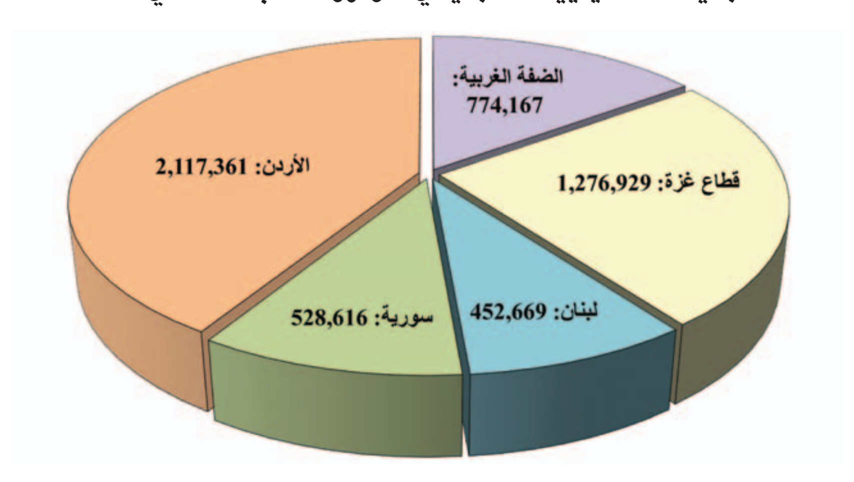
المنطقة	اللاجئون المسجلون	أشخاص مسجلون آخرون	مجموع الأشخاص المسجلين	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات (%)
الضفة الغربية	774,167	168,017	**942,184**	19	228,560	24.3
قطاع غزة	1,276,929	72,544	**1,349,473**	8	560,964	41.6
لبنان	452,669	40,465	**493,134**	12	249,410	50.6
سورية*	528,616	63,164	**591,780**	9	178,666	30.2
الأردن	2,117,361	95,556	**2,212,917**	10	385,418	17.4
المجموع	**5,149,742**	**439,746**	**5,589,488**	**58**	**1,603,018**	**28.7**

* كافة الأرقام المدونة تحت خانة سورية تمثل تقديراً ساري المفعول طالما أن الوضع في سورية ما يزال غير مستقر.

الفلسطينيون المسجلون في سجلات الأونروا في 2015/1/1



عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة في 2015/1/1



وأظهرت نتائج مسح القوى العاملة لسنة 2014، أن نسبة المشاركة في القوى العاملة بين اللاجئين 15 عاماً فأكثر، المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت 45.7% مقابل 45.8% لدى غير اللاجئين. كما يلاحظ من خلال تلك النتائج أن نسبة مشاركة الإناث اللاجئات والمقيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت 20.9% مقابل 18.4% لغير اللاجئات[32]. من جانب آخر، تشير البيانات بأن هناك فرقاً واضحاً على مستوى معدلات البطالة بين اللاجئين وبين غير اللاجئين، إذ يرتفع معدل البطالة بين اللاجئين ليصل إلى 33.7% مقابل 22.3% بين غير اللاجئين[33].

4. اتجاهات النمو السكاني:

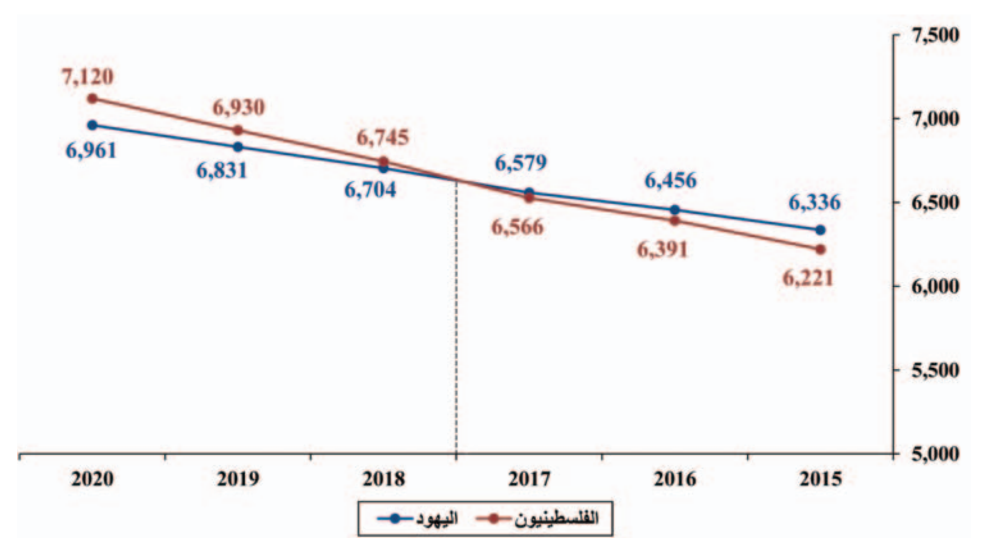
على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظلّ مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني

في فلسطين. وبالإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ نحو 6.22 ملايين نسمة في نهاية سنة 2015، في حين بلغ عدد اليهود 6.34 ملايين نسمة بناء على تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وبناء على معدلات النمو السنوية، والبالغة 2.9% للفلسطينيين في الضفة والقطاع، و2.2% لفلسطينيي 1948 "إسرائيل"، و1.9% لليهود؛ فإن عدد الفلسطينيين واليهود سيتساوى تقريباً في أوائل سنة 2018، حيث سيصل عدد كل منهما إلى 6.7 ملايين تقريباً؛ وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو على حالها. وستصبح نسبة اليهود المقيمين في فلسطين نحو 49.4% فقط من السكان وذلك في سنة 2020، حيث سيصل عددهم إلى نحو 6.96 ملايين مقابل نحو 7.12 ملايين فلسطيني.

جدول 7/8: عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2015–2020 (بالألف نسمة)[34]

السنة	عدد الفلسطينيين			عدد اليهود
	الضفة والقطاع	فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	فلسطين التاريخية	
2015	4,750	1,471	6,221	6,336
2016	4,887	1,504	6,391	6,456
2017	5,029	1,537	6,566	6,579
2018	5,175	1,570	6,745	6,704
2019	5,325	1,605	6,930	6,831
2020	5,479	1,640	7,120	6,961

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2015–2020 (بالألف نسمة)



5. فلسطينيو الخارج وحقّ العودة:

واصل اللاجئون الفلسطينيون في الشتات إقامة الفعاليات والأنشطة التي تؤكد على ارتباطهم بفلسطين وحقوقهم التاريخية الثابتة فيها، وقد ركزت هذه الفعاليات والأنشطة على أهمية الحفاظ على حقّ العودة، وتذكير الأجيال الفلسطينية الناشئة على أهمية التمسك بالأرض وحقّ العودة.

وقد انعقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا الـ 13، تحت شعار "فلسطينيو أوروبا والمشروع الوطني الفلسطيني"، في 2015/4/25، في العاصمة الألمانية برلين. وقد شارك في أعمال المؤتمر آلاف الفلسطينيين والعرب وأحرار العالم، الذين توزّعوا على وفود وجماهير غفيرة جاءته من شتى أرجاء القارّة الأوروبية وخارجها في الذكرى الـ 67 للنكبة، وبحضور قيادات وشخصيات فلسطينية بارزة وفاعلة من الوطن المحتل وخارجه، علاوة على حشد من الشخصيات العامة العربية والإسلامية والأوروبية، وممثلي المؤسسات وقطاعات المتضامنين مع فلسطين. وقد نظّمت هذا المؤتمر مؤسسة مؤتمر فلسطينيي أوروبا، ومركز العودة الفلسطيني، والتجمّع الفلسطيني في ألمانيا، بالاشتراك مع مؤسسات فلسطينية من ألمانيا وأرجاء أوروبا.

وقد خلص المؤتمر في ختام أعماله إلى العديد من المقرّرات الصادرة باسم المجتمعين، إذ أكد على حقّ العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين، ورفض أيّ تسوية تأتي على حساب الثوابت، ودعا الدول الأوروبية للالتزام بتعهداتها في حماية حقوق الإنسان وحريات الشعوب والقيم الإنسانية العالمية، والتي تفرض عليها الامتناع عن أيّ شكل من أشكال الدعم أو الشراكة أو التعاون مع سلطات الاحتلال القائمة في فلسطين، بما يقتضي إلغاء كافة الاتفاقيات ذات الصِّلة دون إبطاء. كما حثّ على تطوير استراتيجية فلسطينية توظِّف كلّ الخيارات الممكنة في ملاحقة الاحتلال على شتى الصعد، وكشف جرائمه وانتهاكاته، محيياً الجهود التي تبذل في هذا المضمار[35].

وبالرغم من معاناة اللاجئين في مخيم اليرموك في سورية، فقد نظّم من بقي من اللاجئين هناك مسيرة حاشدة إحياءً لذكرى النكبة في 2015/5/15، جابت أحياء وشوارع المخيم وشارك فيها المئات من الأهالي، رفع خلالها المتظاهرون الأعلام الفلسطينية وعليها أسماء المدن والبلدات الفلسطينية ومخيمات اللجوء، مؤكدين على حقهم بالعودة إليها[36].

وفي لبنان عقد الائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة لقاءه السنوي الـ 14 في العاصمة بيروت في 17–2016/3/20 في مخيم مار إلياس، بمبادرة من مجموعة عائدون وأعضاء الائتلاف في لبنان، بحضور ومشاركة أعضاء الائتلاف من فلسطين والأردن وسورية ولبنان وأوروبا، وقد أكد المجتمعون على التمسك بحق العودة[37].

كما نظم تجمع الشتات الفلسطيني في أوروبا مهرجاناً حاشداً في قاعة ورشة الحضارات بالعاصمة الألمانية برلين، إحياءً للذكرى الأربعين ليوم الأرض الخالد، بمشاركة رئيس لجنة المتابعة العربية العليا في الداخل محمد بركة[38].

وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة اعتمدت مركز العودة الفلسطيني كعضو ذو صفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها في 2015/6/1. وحصل المركز على العضوية بعد قرابة خمسة أعوام أعاقت "إسرائيل" فيها الطلب وبثت ادعاءات ليس لها أساس من الصحة بأن المركز يدعم العنف و"الإرهاب". هذا، وقد حصل المركز على العضوية من خلال التصويت حيث صوتت 12 دولة لصالح الطلب فيما رفضت أمريكا و"إسرائيل" الطلب[39].

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

يعيش الفلسطينيون في الضفة والقطاع أوضاعاً صعبة في ظلّ متغيرات محلية ودولية معقدة، تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الحياة المعيشية اليومية، فهناك القيود والعقبات والحواجز والحصار والانقسام وإعاقة الإعمار مع بوادر ركود عالمي وعدم استقرار، نظراً للانخفاض الشديد في أسعار النفط وتداعياتها، والحروب والتغيرات التي تعصف بالمنطقة، وما ينبني عليها من تحالفات دولية عديدة وصراعات متشابكة ومتداخلة. وأمام هذه الأوضاع تتعدد وتتداخل السيناريوهات التي تواجه المسار الاقتصادي الفلسطيني، بحيث يتعذر البناء عليها أو التكيف معها، مما يستدعي انتهاج سياسات نوعية مرنة تتلاءم مع كل ما يطرأ من تطورات.

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يعدُّ هذا الناتج من المؤشرات واسعة الانتشار، التي يتم من خلالها قياس حصيلة النشاط الاقتصادي السنوي كتراكم للناتج المتحقق على مدار السنة، ومن ثم قياس حالات النمو والازدهار أو التراجع والتدهور الاقتصادي، وعليه فإن دقة هذا القياس تتطلب حسابه على أساس حقيقي.

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يلاحظ تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2014، التي تميزت بتطورات وأوضاع استثنائية، وتحديداً العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي ألحق أضراراً بالغة بالبنية التحتية، والمؤسسات الإنتاجية، والمرافق العامة، والمساكن، مع استمرار الحصار وتدمير الأنفاق الحدودية. ولذلك فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.18% مقارنة بنسبة نمو 6.3% و2.2% لسنتي 2012 و2013 على التوالي. ليكون هذا التراجع

هو الأول منذ 2006 بعد عامين من التباطؤ[40]، آخذاً في الحسبان فارق النمو بين الضفة والقطاع الذي يعكس التأثير المباشر على مجمل الناتج في مناطق السلطة الفلسطينية.

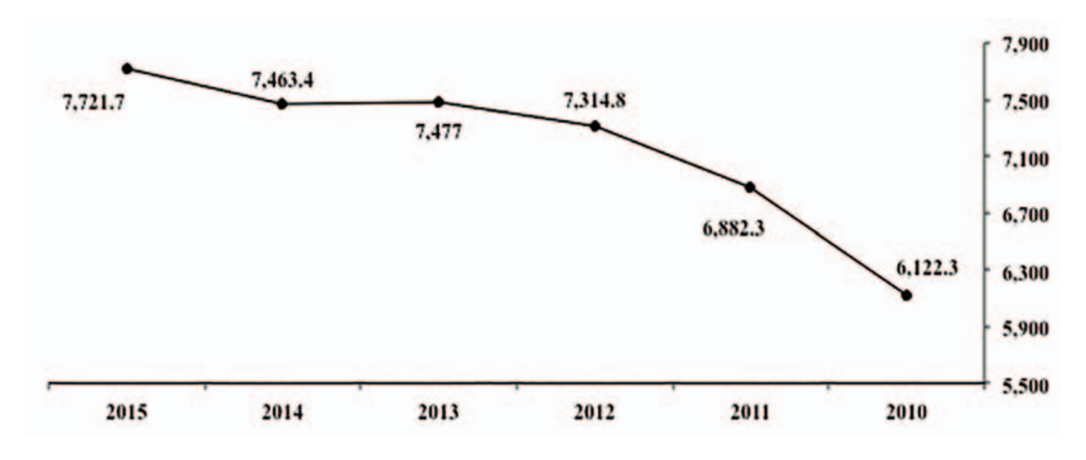
وعلى مستوى سنة 2015 فإن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع إلى 7,721.7 مليون دولار وبمعدل نمو 3.5%. وكحصيلة ربعية متقلبة كان الربع الأول امتداداً للظروف الاستثنائية لسنة 2014، غير أن الأرباع الثلاثة التالية شهدت بداية ملحوظة لبرامج إعادة الإعمار مما مثل خطوة لتعافٍ حذر للاقتصاد الفلسطيني؛ خصوصاً أن أحداث الانتفاضة الجديدة امتدت آثارها إلى الاقتصاد الفلسطيني الذي عانى من خسائر قدرها 1.3 مليار دولار منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2015 وحتى كانون الثاني/ يناير 2016[41].

جدول 7/9: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2010–2015
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[42]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
الناتج المحلي الإجمالي	6,122.3	6,882.3	7,314.8	7,477	7,463.4	7,721.7
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	8.1+	12.4+	6.3+	2.2+	0.18–	3.5+

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. كما أن سنة الأساس هي 2004، وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.
* تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



أما التوقعات لسنتي 2016–2017 فجرى تقديرها استناداً لخط الاتجاه العام لنمو السنوات 2010–2015 البالغ 3.4%؛ وهذا يتفق مع تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2016 المدعومة

بشكل أساسي بزيادة الاستهلاك الخاص، ليرتفع إسهامه في الناتج المحلي إلى 92.3%[43]. ويتفق هذا أيضاً مع توقعات صندوق النقد الدولي باستمرار نمو الاقتصاد الفلسطيني بمستويات ضعيفة، تحوم حول 3.5% فقط على المدى المتوسط[44].

ب. معدل نمو الناتج في الضفة الغربية وقطاع غزة:

كان هناك تباين ملحوظ في معدل النمو بين الضفة والقطاع في سنتي 2014 و2015، ففي القطاع انخفض بنسبة 15.1% سنة 2014 ثم عاد وارتفع بنسبة 6.8% سنة 2015، مقابل نمو إيجابي في الضفة قدره 5.3% و2.5% للسنتين المذكورتين على التوالي (انظر جدول 7/11).

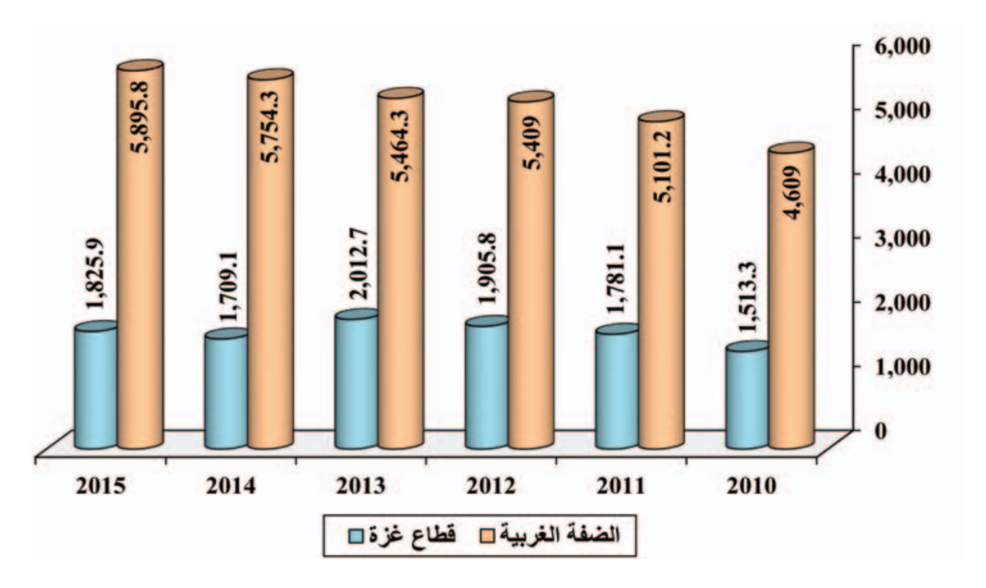
أما عن إسهام كل من الضفة والقطاع في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني فكانت حصة الضفة عالية مقابل حصة منخفضة للقطاع (انظر جدول 7/10)، آخذين في الحسبان أعداد المواطنين، حيث يُشكل مواطنو الضفة 61% من مجموع مواطني الضفة والقطاع سنة 2015[45]؛ هذا بالإضافة إلى المساحة الواسعة للضفة مقارنة بالقطاع، وإجراءات الحصار الإسرائيلي المشددة على القطاع. مما يفسر استمرارية ارتفاع إسهام الضفة في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع نظيره في القطاع.

جدول 7/10: الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[46]

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2010	4,609	75.3	1,513.3	24.7	**6,122.3**	**100**
2011	5,101.2	74.1	1,781.1	25.9	**6,882.3**	**100**
2012	5,409	73.9	1,905.8	26.1	**7,314.8**	**100**
2013	5,464.3	73.1	2,012.7	26.9	**7,477**	**100**
2014	5,754.3	77.1	1,709.1	22.9	**7,463.4**	**100**
2015*	5,895.8	76.4	1,825.9	23.6	**7,721.7**	**100**

* تقديرات أولية.


الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



جدول 7/11: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[47]

السنة		2010	2011	2012	2013	2014	2015*
الضفة الغربية	القيمة	4,609	5,101.2	5,409	5,464.3	5,754.3	5,895.8
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	7+	10.7+	6+	1+	5.3+	2.5+
قطاع غزة	القيمة	1,513.3	1,781.1	1,905.8	2,012.7	1,709.1	1,825.9
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	11.4+	17.7+	7+	5.6+	15.1–	6.8+

* تقديرات أولية.

ج. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

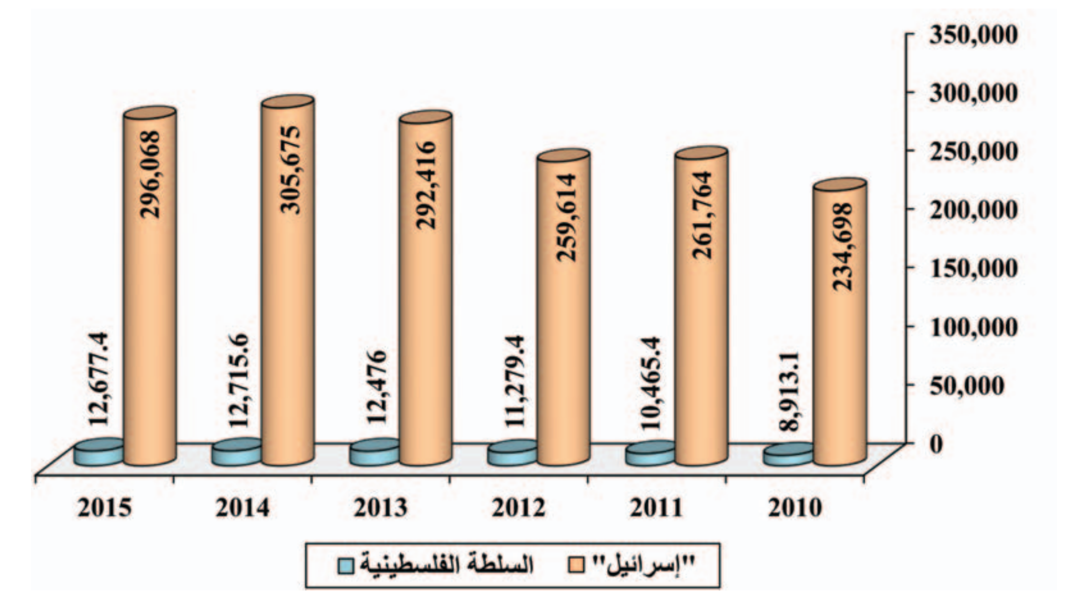
عند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي حسب الأسعار الجارية، والذي بلغ 305.675 مليارات دولار سنة 2014، كما بلغ 296.068 مليار دولار سنة 2015، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 23 ضعفاً (2,335%) سنة 2015. وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحرية وكفاءة.

جدول 7/12: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2010–2015 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[48]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة الناتج الفلسطيني إلى الناتج الإسرائيلي (%)
2010	8,913.1	234,698	3.8
2011	10,465.4	261,764	4
2012	11,279.4	259,614	4.3
2013	12,476	292,416	4.3
2014	12,715.6	305,675	4.3
2015	*12,677.4	296,068	4.3

* تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2010–2015 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية:

يبين هذا المؤشر بشكل تقريبي حصة الفرد الواحد من الناتج، كما يمثل اتجاهاً لمستوى المعيشة أو "الرفاه" الاجتماعي، كانعكاس فعلي للأداء الاقتصادي على دخل المواطن[49].

أ. المتوسط العام لنصيب الفرد:

استناداً للبيانات المتاحة بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1,737.4 دولار و1,745.9 دولاراً لسنتي 2014 و2015 على التوالي، وبمعدل تراجع نسبته 3.1% سنة 2014 ونمو قدره 0.5% سنة 2015، أي بمتوسط سنوي سالب قدره 1.3%، مع ضرورة الانتباه إلى أن هذه الأرقام محتسبة بالأسعار الثابتة، بناء على أن سنة الأساس هي سنة 2004 (انظر جدول 7/13).

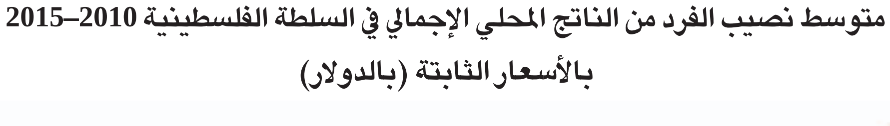
ويتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي كان متزايداً في الفترة 2010–2011 بمعدل 7.1% في المتوسط. أما في الفترة 2012–2013 فقد هبطت نسبة متوسط النمو خلالها لتصبح الزيادة في نصيب الفرد 1.2% فقط، كانعكاس لطبيعة الارتباط بين الناتج المحلي ونصيب الفرد منه. أما في الفترة 2014–2015 فنلاحظ تراجع متوسط نصيب الفرد ليعاني من نسبة سالبة قدرها 1.3%.

وبصورة عامة ظلت هذه الحصة من الناتج دون المستوى المطلوب، كما أخذت في الانكماش منذ سنة 2013، مما يزيد من حالة القلق وعدم اليقين بشأن قدرة الفلسطينيين نحو تصور مستقبل أفضل[50].

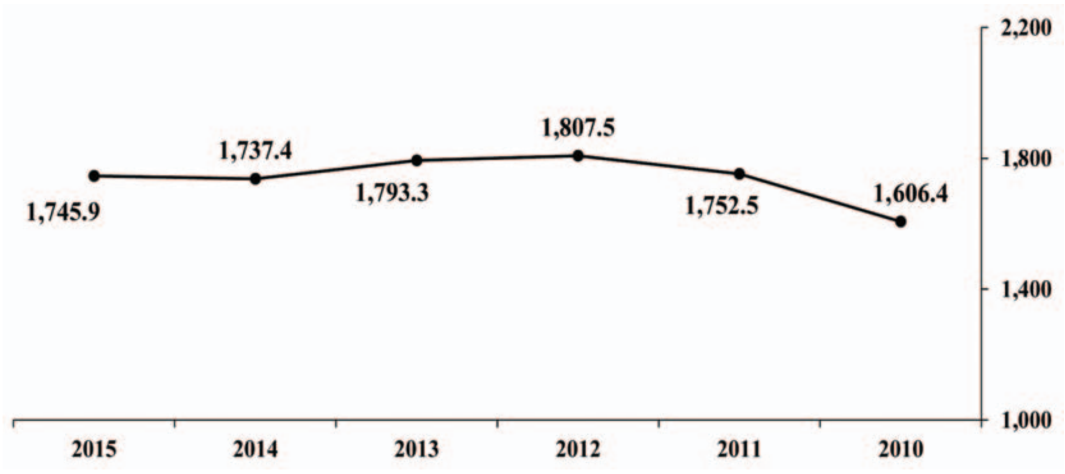
جدول 7/13: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[51]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
القيمة	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,793.3	1,737.4	1,745.9
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	5+	9.1+	3.1+	0.8–	3.1–	0.5+

* تقديرات أولية.



متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالدولار)



وللمحافظة على حدّ أدنى لمستويات المعيشة فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي يتعين أن يتجاوز معدل النمو السكاني، وكذلك معدل التضخم المتقلب الذي عاد للارتفاع خلال الربع الثاني 2015 بشكل متسارع ليصل 2.8% متجاوزاً ما كان سائداً قبل أكثر من عامين، وهو تضخم مستورد إلى حدّ كبير، ويُظهر حساسية شديدة تجاه الأسعار العالمية، خصوصاً الغذاء والوقود[52].

وأما توقعات سنتي 2016–2017 فتبقى رهناً بالسيناريوهات المحتملة، مع الترجيح لنمو محدود بمعدل 1% سنوياً استناداً إلى خطّ الاتجاه العام. وهو مستوى لا يلبي تطلعات جموع المواطنين، خصوصاً ذوي الدخل المتدني.

ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع:

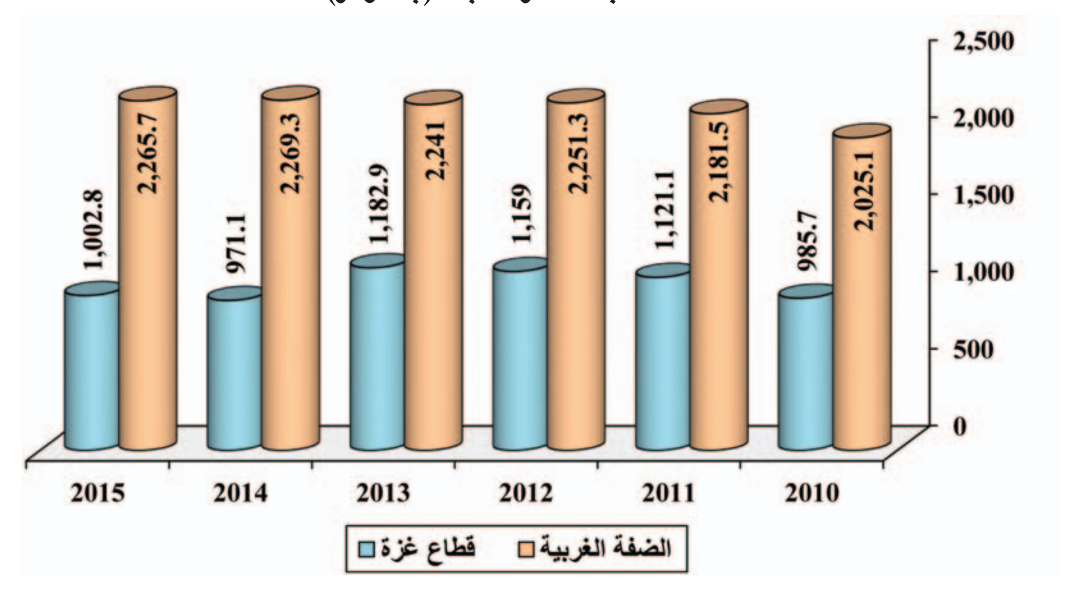
بالرغم من ضآلة وبطء الدخل الإجمالي الفلسطيني، الذي يعكسه الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، فإن هناك فروقاً كبيرة في نصيب الفرد بين الضفة والقطاع، والتي بلغت 2,265.7 دولار، و1,002.8 دولار سنة 2015 للمنطقتين على التوالي، والتي تعكس سوء توزيع الدخل والفوارق الكبيرة بين محافظات الضفة والقطاع.

جدول 7/14: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[53]

السنة		2010	2011	2012	2013	2014	2015*
الضفة الغربية	القيمة	2,025.1	2,181.5	2,251.3	2,241	2,269.3	2,265.7
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	4.2+	7.7+	3.2+	0.5–	1.3+	0.2–
قطاع غزة	القيمة	985.7	1,121.1	1,159	1,182.9	971.1	1,002.8
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	7.8+	13.7+	3.4+	2.1+	17.9–	3.3+

* تقديرات أولية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالدولار)



ج. مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

هناك فجوة كبيرة بين مناطق السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ (بالأسعار الجارية) في مناطق السلطة الفلسطينية 2,960 دولاراً و2,866 دولاراً لسنتي 2014 و2015 على التوالي، في حين بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 37,222 دولاراً و35,343 دولاراً للفترة نفسها. مما يجعل متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو

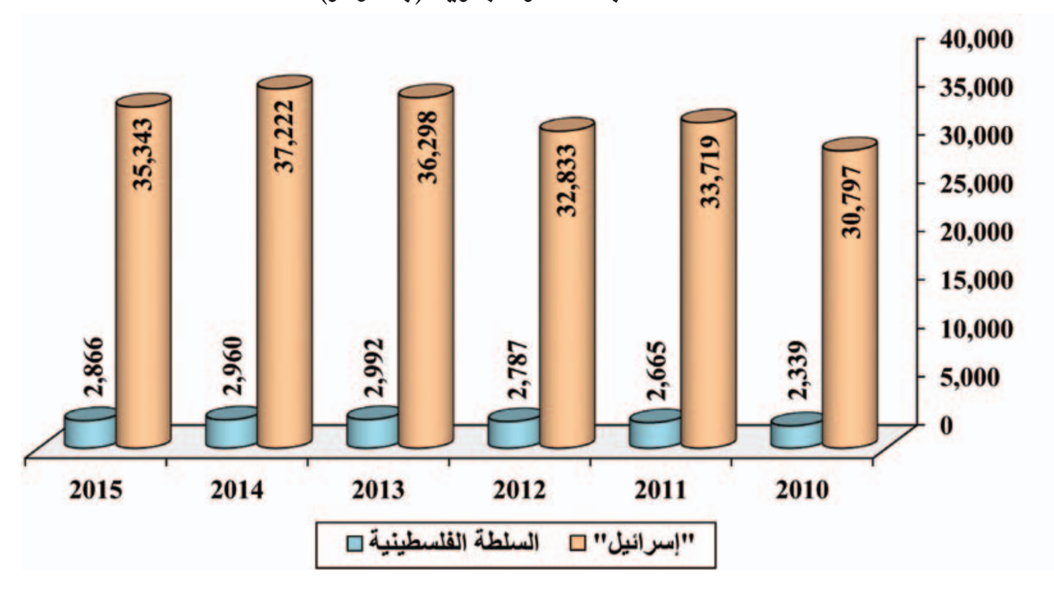
12 ضعفاً. ويعود ذلك أساساً إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية التي تمنع النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الفلسطيني، في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون معدلات ارتفاع سكاني أعلى مقارنة بالجانب الإسرائيلي، وبيئات عمل قاسية تحت الاحتلال، مما ينعكس سلباً على مستويات الأجور والمعيشة والادّخار. ومن ثم فإن هناك فجوة كبيرة تفصل بين الجانبين، تتيح للفرد الإسرائيلي التمتع بمستوى معيشي مرتفع مقابل مستوى معيشي فلسطيني متدنٍ.

جدول 7/15: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2010–2015 بالأسعار الجارية (بالدولار)[54]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة نصيب الفرد الفلسطيني إلى نصيب الفرد الإسرائيلي (%)
2010	2,339	30,797	7.6
2011	2,665	33,719	7.9
2012	2,787	32,833	8.5
2013	2,992	36,298	8.2
2014	2,960	37,222	8
2015	*2,866	35,343	8.1

* تقديرات أولية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2010–2015 بالأسعار الجارية (بالدولار)



3. الدَّين الحكومي العام:

مع حرص السلطة الفلسطينية على زيادة خدماتها لمواطنيها، فإنها تضطر لزيادة نفقاتها بالرغم من عجزها عن زيادة إيراداتها بالقدر نفسه؛ ومن ثم الاستدانة التي تُصنَّف إلى دين عام جارٍ، ومتأخرات.

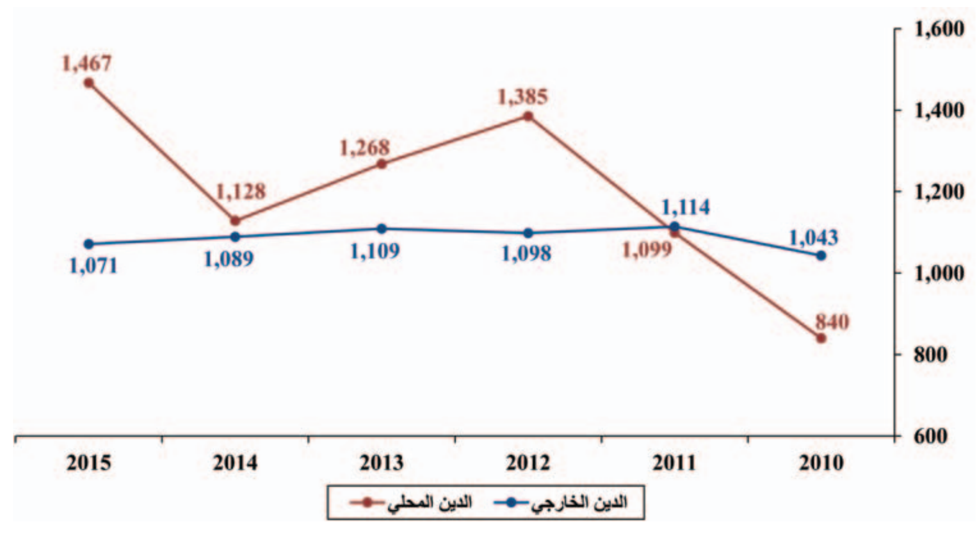
أ. الدَّين العام: وهو ما تلتزم به الحكومة وفقاً للشروط التعاقدية مع الدائنين، ويضم دَيناً عاماً خارجياً وآخر داخلياً. وبصورة عامة اتخذ مجموع الدَّين مساراً متزايداً إلى أن بلغ 2,217 مليون دولار سنة 2014، وارتفع إلى 2,537 مليون دولار سنة 2015، مشكلاً 17.4% و20% من الناتج المحلي الإجمالي للسنتين السابقتين على التوالي (انظر جدول 7/16)، وذلك في ظلّ غياب سياسات فاعلة نحو تقليصه أو كبح جماح نموه. وإذا كان الدَّين يحقق غرضاً توازنياً، فإنه يضيف أعباء متزايدة مع تأخر موعد سداده. وبالرغم من اعتبار نسبة الدَّين العام إلى الناتج المحلي منخفضة نسبياً، قياساً لبعض الدول المجاورة، فإنها لا تعكس حقيقة الواقع القائم بشكل صحيح أو قدرة الحكومة على السداد أو الاستمرار بالاستدانة[55].

ويلاحظ تراجع الديون الخارجية لتشكل ما نسبته 42.2% من إجمالي الدَّين العام لسنة 2015، بعد أن كانت تشكّل ما نسبته 49% من إجمالي الدَّين العام لسنة 2014، مقابل تزايد الديون الداخلية، حيث ارتفعت قيمة الديون الداخلية من 1,128 مليون دولار سنة 2014 لتصل إلى 1,467 مليون دولار سنة 2015 مشكّلة 57.8% من إجمالي الدَّين العام (انظر جدول 7/16).

جدول 7/16: الدَّين العام للسلطة الفلسطينية 2010–2015 (بالمليون دولار)[56]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدَّين المحلي	840	1,099	1,385	1,268	1,128	1,467
الدَّين الخارجي	1,043	1,114	1,098	1,109	1,089	1,071
إجمالي الدَّين العام	**1,883**	**2,213**	**2,483**	**2,376**	**2,217**	**2,537**
متوسط نصيب الفرد من الدَّين العام (بالدولار)	494	564	614	570	516	534

الدَّين العام للسلطة الفلسطينية 2010–2015 (بالمليون دولار)



ب. متأخرات الدَّين العام: وتنشأ بسبب عجز الحكومة عن الوفاء بكامل التزاماتها في مواعيدها، فتضطر لتأجيل تسديد دَينها. وبمتابعة تطور متأخرات الدَّين العام يتضح بلوغها 2,779 مليون شيكل (نحو 777 مليون دولار) سنة 2014. وأما مجموع متأخرات السنوات الماضية فقد بلغ نحو 10,074 مليون شيكل (2,816 مليون دولار). وقد تضمن مجموع المتأخرات صوراً عديدة أبرزها: متأخرات تشغيلية بنسبة 54.7%، وإسهامات اجتماعية 39.7%، وتحويلية 2.8%، ورأسمالية 1.1%، ثم متفرقات[57]، ولهذه المتأخرات تداعيات عديدة، فهي معرقلة لأنشطة الدائنين، مع اضطرارهم للاستدانة وتقليص أعداد العاملين لديهم، والتأثير سلباً على نمو الإنتاج. وتجاوباً من الحكومة نحو إنهاء متأخرات دينها فقد أعلنت التزامها بتحويل نحو 2.5 مليون دولار شهرياً لهيئة التقاعد الفلسطينية، وسداد كامل متأخرات القطاع الخاص خلال 2016[58].

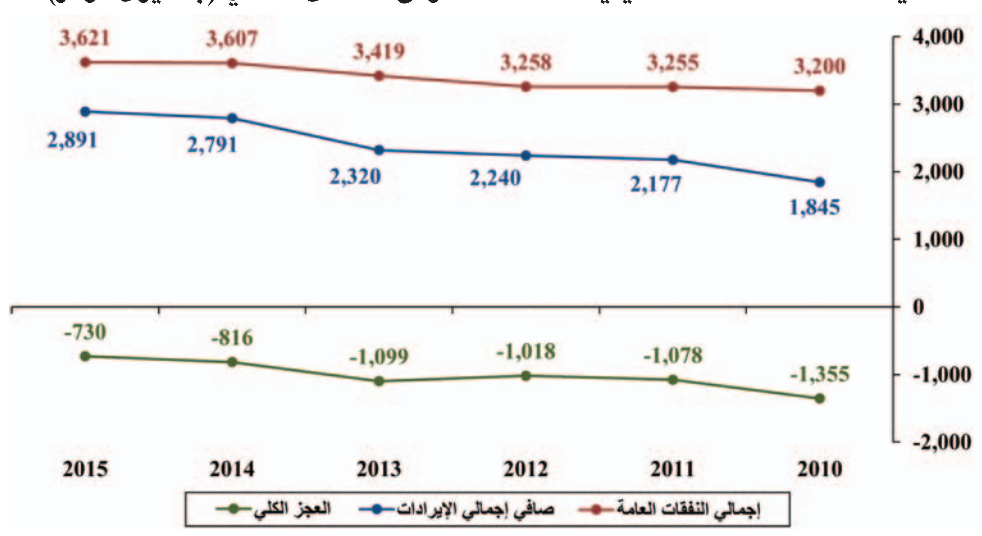
4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

تضم الموازنة العامة للسلطة كلاً من الإيرادات والنفقات لتبيان حالة التوازن بينهما، وكيفية مواجهة العجز إن وجد، وتوظيف الفائض عند تحققه. والجدول التالي يعكس تطورات هذه الموازنة:

جدول 7/17: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2010–2016 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[59]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	موازنة 2016
نفقات جارية	2,927	2,960	3,047	3,251	3,446	3,445	3,901
نفقات تطويرية	273	295	211	168	161	176	350
إجمالي النفقات العامة	**3,200**	**3,255**	**3,258**	**3,419**	**3,607**	**3,621**	**4,251**
صافي إجمالي الإيرادات	**1,845**	**2,177**	**2,240**	**2,320**	**2,791**	**2,891**	**2,869**
العجز الكلي	**–1,355**	**–1,078**	**–1,018**	**–1,099**	**–816**	**–730**	**–1,382**
نسبة العجز إلى مجموع النفقات العامة (%)	42.3	33.1	31.2	32.1	22.6	20.2	32.5

المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2010–2015 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)



يشير خط الاتجاه العام للسنوات 2010–2015 إلى نمو الإيرادات بنسبة 56.7% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2010، وبمتوسط سنوي تراكمي مقداره 9.4%. أما النفقات فيشير خطّ الاتجاه العام للسنوات 2010–2015 لنموها بنسبة 13.2% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2010، وبمتوسط سنوي تراكمي مقداره 2.5%.

والمتتبع لمالية السلطة الفلسطينية في سنتي 2014 و2015، يجد أن إجمالي الإنفاق العام بشقيه الجاري والتطويري قد ارتفع بمعدل 5.5% و0.4% على التوالي، وبمتوسط قدره 3%؛ وهو ما يعكس توجهاً نحو اتباع سياسة ترشيدية (انظر جدول 7/17).

أما الإيرادات العامة التي تشمل الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية وإيرادات المقاصة والضرائب المرتجعة، فحققت نمواً متبايناً بلغ 20.3% و3.6% في سنتي 2014 و2015 على التوالي، أي بمتوسط قدره 12% (انظر جدول 7/17). ويتضح استمرار نمو الإيرادات خصوصاً في سنتي 2014 و2015، وهي ناشئة أساساً عن ارتفاع عوائد المقاصة، التي تقوم "إسرائيل" بتحصيلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، وكذلك عن توجُّه تجار القطاع للاستيراد عبر "إسرائيل"، خصوصاً بعد تدمير الأنفاق الحدودية[60].

وبالرغم من تحسن الأداء نسبياً على مستوى التحصيل والإنفاق فقد ظلّ العجز قائماً. وهكذا تظل فجوة العجز متواجدة مع حالة التقلب التي تعكس غياب الاستقرار. ولا تُعدُّ فجوة العجز أمراً طارئاً، بل ظلّت المالية العامة الفلسطينية تنتقل من أزمة إلى أخرى، مصحوبة بعجز كبير وقصور في الاستثمار العام[61].

لذا درجت السلطة الفلسطينية على الاستعانة بالمانحين لسداد عجز موازناتها وجزء من نفقاتها التطويرية، مع الاضطرار للاقتراض المحلي والخارجي وفقاً لمقتضيات الحال، دون انتهاج سياسة تَحدُّ من هذه الفجوة، بالرغم من الانتقادات المستمرة لوزارة المالية محلياً ودولياً، نتيجة لعدم التزامها بتطبيق الأنظمة والتشريعات المالية، وسوء تعاملها مع ملفات الفساد[62].

أما موازنة 2016، فإن صندوق النقد الدولي توقع استمرار التحسن في المالية العامة للسنة المذكورة، حيث أعدت الحكومة موازنة تركز على مزيد من الضوابط في تعبئة الإيرادات وترشيد النفقات[63]. ويرى متخصصون أن هذه الموازنة تعكس الأزمة، التي تعاني منها السلطة منذ بدايات تأسيسها سنة 1994، ولا جديد في أرقامها ومضامينها، وليس لدى الحكومة ما يمكن تسميته بسياسات اقتصادية[64]. كما يأتي إعدادها كالمعتاد في ظلّ معطيات اقتصادية وسياسية معقدة ومتغيرة بين فترة وأخرى[65].

5. الموازنة العامة للحكومة المقالة في قطاع غزة:

كانت الحكومة قد انتظمت بإعداد موازنة عامة سنوية متعلقة بقطاع غزة منذ سنة 2008، متضمنة أجوراً ومرتبات ونفقات تشغيلية وتطويرية، وكانت الإيرادات قد حققت زيادات ملحوظة فيما بين 2010–2012 في ظلّ استخدام الأنفاق الحدودية لإدخال غالبية احتياجات سكان القطاع ومن ثم تحصيل إيرادات عنها. وبدءاً من منتصف سنة 2013 نشطت السلطات المصرية في تدمير هذه الأنفاق بشكل كبير، لتتراجع الإيرادات إلى نحو 214 مليون دولار سنة 2014، بعد بلوغها 228 مليون دولار سنة 2012. وقد جرى مناقشة واعتماد موازنة 2014 كآخر موازنة معتمدة، وهي لا تختلف عناصرها عن تلك المعمول بها في الضفة، حيث تتشابهان في تراكم العجز والاعتماد على المساعدات الخارجية[66].

وكانت تقديرات النفقات العامة المعتمدة لسنة 2014 قد بلغت 679 مليون دولار، مقابل 195 مليون دولار للإيرادات العامة، أي بعجز قدره 484 مليون دولار وبنسبة 71.3%، في حين أن النفقات الفعلية لسنة 2014 قد بلغت 526 مليون دولار للنفقات و124 مليوناً للإيرادات، مما يدل على فروق كبيرة بين التقديرات والصرف الفعلي. وعليه، تعدُّ فجوة العجز كبيرة للغاية بشكل يتعذر تغطيتها، وقد يكون التعويل على ما قد يرد للقطاع من دعم يتخذ صوراً مختلفة، مع إمكانيات تقليص النفقات كلما اقتضت الضرورة لذلك، خصوصاً وأن عمل الحكومة في غزة رهن بمخاطر حروب "إسرائيل" وحصارها وعزلتها.

وبالرغم من أن تشكيل حكومة الوفاق الوطني في 2014/6/2 نقل مسؤولية المهام الرسمية لحكومة الوفاق الجديدة على أمل تعديل الموازنة الجارية وإعداد موازنة موحدة ابتداء من سنة 2015، إلا أن ذلك لم يحدث. وما زال قطاع غزة يعاني من عدم استلام حكومة الوفاق لمسؤولياتها، كما أن أزمة عدم تثبيت حكومة الوفاق للموظفين الذين عينتهم حكومة تسيير الأعمال في غزة ما زال يمثل حجر عثرة في مسار المصالحة، كما يمثل أحد وجوه المعاناة الاقتصادية لعشرات الآلاف من أبناء قطاع غزة[67].

جدول 7/18: الإيرادات والنفقات العامة لقطاع غزة 2008–2015 (بالمليون دولار)[68]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الإيرادات	57	66	103	189	228	214	124	207
إجمالي النفقات والمتأخرات	245	330	298	406	482	460	526	477
العجز قبل المنح والهبات	188–	264–	195–	217–	254–	246–	402–	270–
المنح والهبات	158	206	145	67	117	120	118	147
العجز بعد المنح والهبات	30–	58–	50–	150–	137–	126–	285–	123–

ملاحظة: هناك فروقات محدودة في بعض الأرقام اقتضتها الحاجة للتقريب.

يتضح من الجدول السابق اعتماد حكومة غزة بشكل أساسي على المنح والهبات الخارجية غير المنتظمة أو غير الآمنة، وعلى التسهيلات المصرفية المحلية المحدودة، ويأتي ذلك في ظلّ تقليص النفقات العامة المرتفعة وأهمها الرواتب والأجور التي تُمثِّل 84.2% من النفقات في سنة 2015، ثم النفقات التحويلية بنسبة 11.9%، ثم التشغيلية بنسبة 3.8%، بمجموع قدره 99.9%، والنسبة الضئيلة جداً الباقية للرأسمالية والتطويرية[69].

ومع اقتران سنة 2015 بالمعطيات نفسها التي شهدها القطاع سنة 2014، فقد اتجهت الجهود نحو تفعيل الإيرادات المحلية لمواجهة استحقاقات رواتب الموظفين والنفقات التشغيلية، مع تحجيم النفقات العامة.

6. العمل والبطالة:

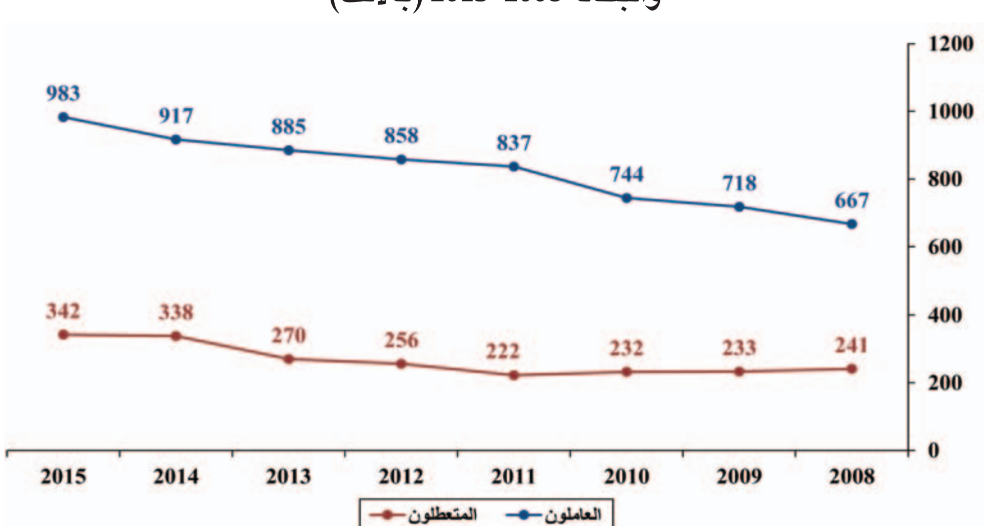
تعدُّ القوى العاملة مورداً اقتصادياً بشرياً مهماً، إذ تسهم في إنتاج السلع والخدمات الملبية لاحتياجات السوقين المحلية والخارجية. وقد بلغ مجموعها نحو 1.325 مليون فرداً سنة 2015، منها 844 ألفاً في الضفة وبنسبة مشاركة قدرها 46.4%، والباقي أي 481 ألفاً في القطاع وبمعدل مشاركة قدره 45.7%. أي أن أكثر من نصف السكان البالغين هم معالون لا يشاركون في العملية الإنتاجية، كالطلبة وربات البيوت والمرضى والمقعدين وغيرهم. ونسبة المشاركة، وإن كانت أعلى في الضفة مقارنة بالقطاع، إلا أنها نسبة متدنية بصورة ملحوظة مقارنة ببلدان أخرى[70].

أما العاملون فعلاً فبلغ عددهم 983 ألفاً في نهاية سنة 2015، منهم 687 ألفاً في الضفة بنسبة 69.9%، والباقون وهم 296 ألفاً في القطاع بنسبة 30.1%. وأما العاملون منهم في "إسرائيل" والمستعمرات الإسرائيلية في الضفة فهم جزء من هذه العمالة، حيث بلغ عددهم 112,700 يشكلون 11.5% من مجموع العاملين. وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد العاملين في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية 26,300 عاملاً، مما يعكس عجز السلطة عن توفير البدائل الملائمة، سواء من حيث من يعملون في "إسرائيل" أم في المستعمرات. ومن حيث التصنيف حسب الفروع الإنتاجية، نجد أن الخدمات هي الأكثر استيعاباً بنسبة 34.9% في الضفة الغربية مقابل 53.6% في قطاع غزة. وأما القطاع العام فيستوعب 22% من مجموع العاملين بواقع 16.7% في الضفة الغربية، و34.4% في قطاع غزة، مما يدلُّ على محدودية فرص الوظائف للقطاع الخاص في غزة[71].

جدول 7/19: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة والقطاع حسب القوى العاملة والبطالة 2008–2015 (بالألف)[72]

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القوى العاملة	908	951	976	1,059	1,114	1,155	1,255	1,325
العاملون	667	718	744	837	858	885	917	983
المتعطلون	241	233	232	222	256	270	338	342
نسبة البطالة (%)	26.6	24.5	23.7	20.9	23	23.4	26.9	25.8
العاملون في "إسرائيل" والمستعمرات	75.1	73.2	78.1	83.5	83.2	99.4	107.3	112.7

توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة والقطاع حسب القوى العاملة والبطالة 2008–2015 (بالألف)



وبشأن المتعطلين عن العمل فقد تزايد عددهم سنة 2015 ليصل إلى 342 ألفاً على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة منهم 158 ألفاً في الضفة، و184 ألفاً في القطاع، وهي أرقام مرشحة للزيادة بسبب النمو السكاني. وإذا كانت نسبة البطالة الفلسطينية عالية جداً فإنها متفاوتة بشدة بين الضفة والقطاع إذ بلغت 18.7%، و38.4% على التوالي، لتعكس خللاً حقيقياً في بنية سوق العمل، نتيجة للانقسام والحصار وعُزلة الضفة عن القطاع، وحظر تشغيل عمال قطاع غزة في "إسرائيل". كذلك، هناك تفاوت في مستوى البطالة من منظور الجنس لتبلغ 22.3% للذكور مقابل 39.7% للإناث. مع التفاوت من حيث الفئة العمرية، حيث كانت أعلاها للفئة (20–24 عاماً) وبلغت نحو 41.7%؛ باعتبارها تضم حديثي العهد في البحث عن العمل، وهي نسبة عالية جداً بكل المقاييس مما يعكس شدة معاناتهم[73]. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية فإن هذا يتطلب تدابير ملحة للسماح بانتقال الأشخاص والبضائع، وتقديم العون إلى منطقة يعتمد أربعة أخماس سكانها على المساعدات الإنسانية[74]. أما الطاقة الإنتاجية المهدرة للمتعطلين، فتمثل خسارة كبيرة للناتج المحلي، ويمكن تقديرها على أساس أعداد المتعطلين والحد الأدنى السائد للأجور[75].

ومن جانب آخر فهناك فجوة السوق ممثلة في تدني المهارات، مقارنة باحتياجات المؤسسات التشغيلية. وتسعى مراكز التدريب المهني الحكومية لسد هذه الفجوة خصوصاً مع بدء تغير نظرة المجتمع الفلسطيني بشأن التدريب وزيادة الإقبال عليه. غير أن واقع التدريب يواجه ضعف مخصصات هذه المراكز، مما يضطرها للعمل بنظام المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص[76].

وفي الخصوصية الفلسطينية هناك وضع متناقض لسوق العمل، كحالة موظفي غزة الجدد المستمرين في أعمالهم، دون انتظام لمخصصاتهم، أو قانونية لأوضاعهم، بجانب آخرين يتقاضون رواتبهم دون التحاقهم بأعمالهم[77].

وتتعدد المبادرات المتجهة لإيجاد الوظائف عن طريق مساندة الشركات الناشئة، وتطوير مهارات الشباب والنساء، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في الأعمال الواعدة عالية الإمكانيات بتمويل مجموعة البنك الدولي[78].

ولأغراض تشجيع فرص العمل الجديدة، فقد جرى إنشاء صندوق التشغيل الفلسطيني التابع لوزارة العمل، الذي يلقى حالياً اهتماماً نحو النهوض بآلياته، بإقامة مشاريع عمل ريادية شبابية متجددة، أكثر ملاءمة لاحتياجات السوق. وضمن طموحات الصندوق الراهنة تمويل مشاريع جديدة بمنحة إقراضية تصل إلى 200 مليون يورو (222 مليون دولار) تسمح بتوظيف 50 ألف متعطل خلال الفترة 2016–2017. غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهداً كبيراً وعملاً دؤوباً وإعداداً جيداً ودراسات مستفيضة. وهناك أيضاً برنامج التمكين الاقتصادي "ديب" الذي يسعى لتطوير مجالاته ليشمل فئات كالخريجين، والمتعطلين عن العمل، والنساء، والمبدعين، والرياديين، وذوي الإعاقة، وتحسين وتطوير البنية التحتية المهمشة لخدمة المزارعين[79].

7. تطور النشاط الصناعي:

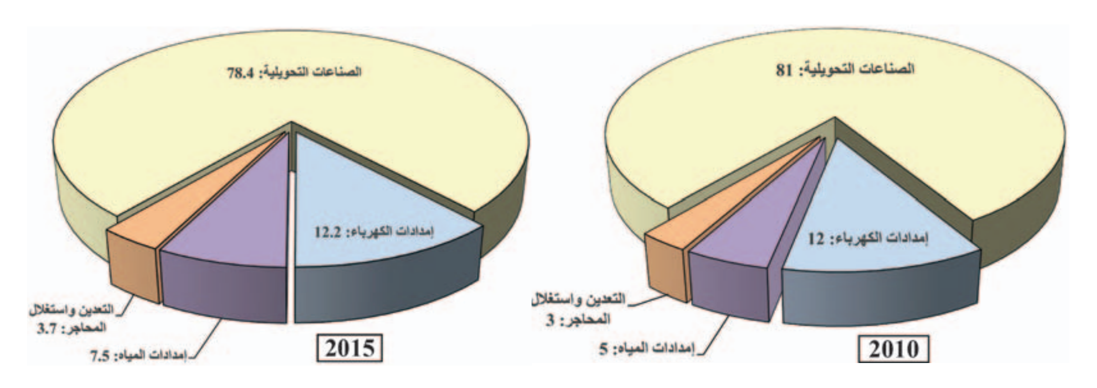
يعدُّ النشاط الصناعي أحد القطاعات الإنتاجية السلعية المهمة التي تتيح استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتلبية احتياجات المستهلكين، ويشمل أربعة فروع كالآتي:

جدول 7/20: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[80]

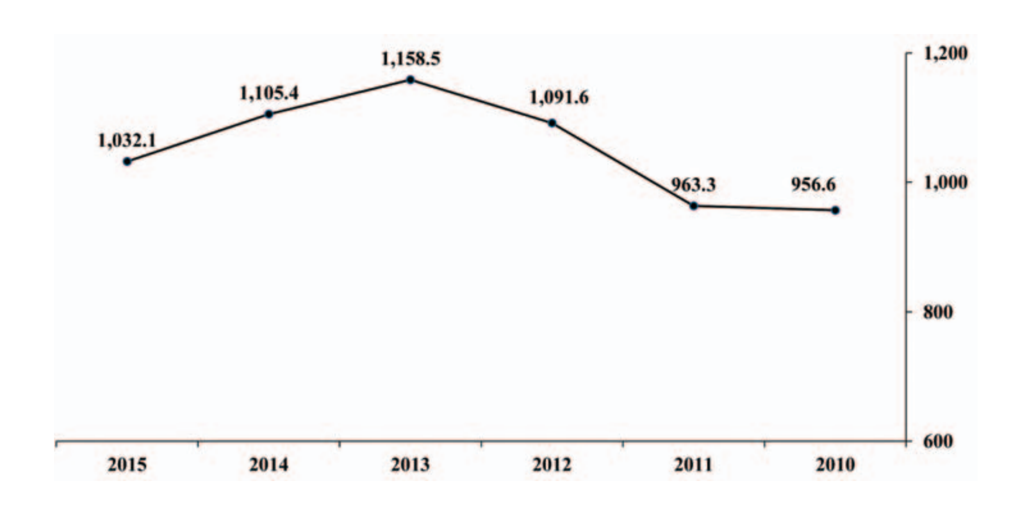
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
التعدين واستغلال المحاجر	24.3	50	25.9	48.3	41.9	37.8
الصناعات التحويلية	775.8	757.5	890.9	929.1	878.5	810.6
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	111.7	109.1	115	120.7	127.5	124.9
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	44.8	46.7	59.8	60.4	57.5	58.8
المجموع	**956.6**	**963.3**	**1,091.6**	**1,158.5**	**1,105.4**	**1,032.1**
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	–	0.7+	13.3+	6.1+	4.6–	6.6–
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	15.6	14	14.9	15.5	14.8	13.4

* تقديرات أولية.

مقارنة التوزيع النسبي لأنشطة القطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 و2015 (%)



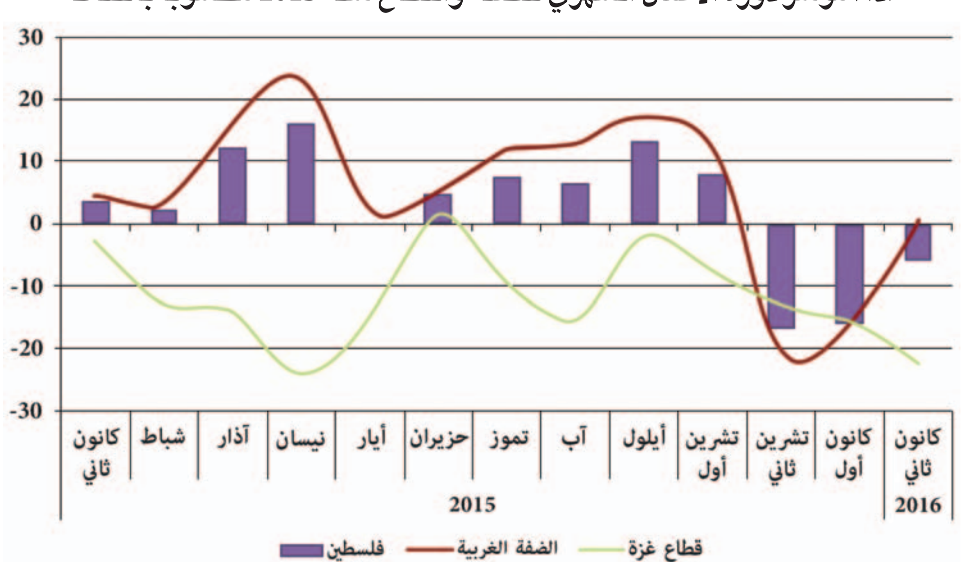
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



مما سبق يتضح أن الصناعات التحويلية (الصناعات المعدنية، والملابس والنسيج، والصناعات الغذائية والمشروبات، والصناعات الخشبية والأثاث...) كانت وما تزال أهم الفروع بنسبة 78.5% من مجموع النشاط الصناعي سنة 2015. وقد تقلَّب نموها بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، مع التحسن النسبي مقارنة بسنة 2010، تليها إمدادات الكهرباء بنسبة 12.1% التي تقلبت بدورها بشدة خلال الفترة المذكورة. أما إمدادات المياه فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 5.7%، وأخيراً التعدين بنسبة متدنية قدرها 3.7%. كما يَظهر التقلب الشديد للتعدين بين الزيادة والنقصان كانعكاس لممارسات "إسرائيل" التعسفية، وارتفاع التكلفة، بالرغم من الشهرة الدولية للمنتجات الحجرية كأحد الأصناف التصديرية المتميزة.

ومن الملاحظ بطء النمو الصناعي وتناقص إسهامه في الناتج المحلي إلى 14.1% كمتوسط لسنتي 2014 و2015 مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بسبب المنافسة الشديدة لمنتجات "إسرائيل" أو مما يتم استيراده، مما يتطلب سياسات حازمة لإحلال الواردات وتشجيع المنتج الوطني. ولا تخفى حالة تباين النمو الصناعي بين الضفة والقطاع، وعلى سبيل المثال، فبالاستناد إلى مؤشر دورة الأعمال[81] لشهر كانون الثاني/ يناير 2016، فقد تحسنت قيمة هذا المؤشر فلسطينياً إلى –5.9 نقطة مقارنة مع –16 نقطة في الشهر السابق، كمحصلة لتحسن المؤشر في الضفة وتناقصه في غزة، بشكل يعكس الفروق الكبيرة في الأداء الصناعي للضفة والقطاع وفقاً للشكل التالي[82]:

أداء مؤشر دورة الأعمال الشهري للضفة والقطاع سنة 2015 محسوباً بالنقاط



8. تطور النشاط الزراعي:

يظل النشاط الزراعي أحد الأنشطة الإنتاجية السلعية التقليدية المهمة بجانب النشاط الصناعي، بالرغم من تراجعه الشديد عبر العقود الماضية، فهو يوفر العديد من احتياجات السوق المحلية، كما يستوعب أعداداً كبيرة من العاملين، إضافة إلى استخدام مخرجاته كمدخل مهم للصناعات التحويلية خصوصاً الغذائية، مع إمكانية تصدير فائضه للأسواق الخارجية، مما يسمح بتقليص عجز الميزان التجاري. إلا أن الزراعة تواجه تحديات كبيرة، والتي من أبرزها تناقص المساحة الكلية، مع تزايد المساحة المروية، في ظلّ نقص وندرة مياه الري[83].

وبمتابعة تطورات هذا النشاط لسنتي 2014 و2015 يتضح أن الناتج الزراعي بلغ 286.4 مليون دولار سنة 2014، مسجلاً نسبة انخفاض قدرها 7.6% مقارنة مع سنة 2013،

ومشكلاً 3.8% فقط من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة. كما تراجع الناتج المحلي الزراعي إلى 253.8 مليون دولار سنة 2015 بنسبة انخفاض قدرها 11.4% مقارنة مع سنة 2014، وبمتوسط عجز للسنتين قدره 9.5%، مما جعل إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي يتراجع إلى 3.3% (انظر جدول 7/21).

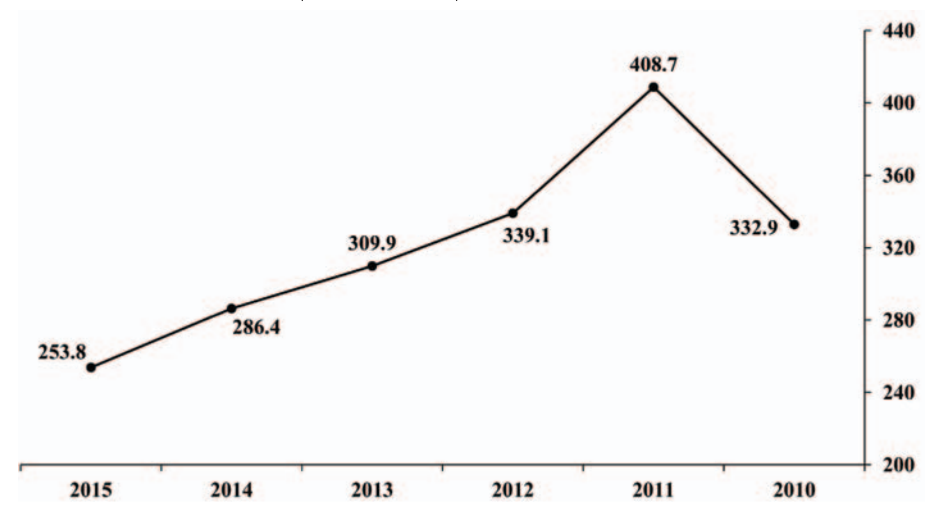
جدول 7/21: الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[84]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	*2015
القيمة	332.9	408.7	339.1	309.9	286.4	253.8
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	4.2–	22.8+	17–	8.6–	7.6–	11.4–
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.4	5.9	4.6	4.1	3.8	3.3

* تقديرات أولية.

وبالنسبة لتوقعات سنتي 2016 و2017 فهي امتداد للاتجاه العام للنمو للسنوات 2010–2015، وهي أقرب ما تكون إلى إطار السيناريو المتشائم.

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



ويتضح مما سبق انخفاض الأهمية النسبية للناتج الزراعي، وتقلبها مع اتجاه هبوطي بالرغم من توفر مقومات التوسع الإنتاجي، مما يشير إلى ضعف هيكلي للناتج الزراعي. وإذا أضفنا إلى

ذلك ضعف إسهام الصناعة في الناتج المحلي، لأدركنا أننا أمام حالة اقتصاد فلسطيني تسيطر عليه الأنشطة الخدماتية[85]. وهذا بدوره يستدعي التحديث بالاستفادة من بيانات التعداد الزراعي، كنقطة انطلاق ترتكز عليها برامج السلطة في تطوير الموارد الزراعية[86].

ومن جانب آخر، فإن استمرار سيطرة "إسرائيل" على منطقة ج التي تمثل نحو 61% من مساحة الضفة، يَحرُم الفلسطينيين من أيّ تسهيلات يمكن تقديمها لهم، مع حقيقة أن هذه المنطقة يُفترض أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية[87]. وتمتد ممارسات "إسرائيل" العدوانية للقطاع بعزل أراضي الشريط الحدودي ذات الإنتاجية العالية، وحظر استغلالها والاعتداء على مزارعيها. ويعمد الاحتلال بشكل متواصل إلى رشّ الأراضي الزراعية على حدود القطاع بالمبيدات الكيماوية[88]. كما حولت "إسرائيل" ساحل غزة الشمالي إلى ميدان تدريب لجنودها وحقل تجارب لصواريخها، مع زيادة وتيرة الاعتداءات على الصيادين وخفض مساحة الصيد تدريجياً من 20 ميلاً (نحو 32 كم) مقابل ساحل قطاع غزة، بناءً على اتفاق أوسلو، وصولاً لنحو 3 أميال (نحو 5 كم) سنة 2012، ثم رفع أو خفض المسافة كجزء من سياسات الضغط والحصار الإسرائيلية؛ مع العلم أن السلطات الإسرائيلية رفعت المسافة لاحقاً إلى 6 أميال (نحو 10 كم)، ثم رفعتها في نيسان/ أبريل 2016 إلى 9 أميال (نحو 15 كم)[89]، مما يلحق بالنشاط الصيدي وبالصيادين أضراراً جمة.

9. التبادل التجاري:

يمثل التبادل التجاري أحد صور العلاقات الاقتصادية الدولية ويعكسها سنوياً الميزان التجاري. وقد دأبت السلطة الفلسطينية على الاعتماد بشكل كبير على العالم الخارجي للحصول على غالبية احتياجاتها الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية، وبشكل مترافق مع زيادة الطلب الداخلي والنمو السكاني، وبطء نمو الناتج المحلي زراعياً وصناعياً. وتمتد أهمية المبادلات الدولية للتنافس نحو الجودة الأعلى والسعر الأدنى، وتصريف فائض السوق المحلية، إضافة لأهمية إيجاد التجارة الناشئة عن استيراد منتجات أكثر كفاءة وأقل تكلفة، مقابل المنتجات الأقل كفاءة والأعلى تكلفة[90].

وبمتابعة تطور التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية خلال سنة 2014 مع الخارج يتضح أن إجمالي الواردات بلغ نحو 5,683 مليون دولار بزيادة معدلها 10.1% مقارنة بسنة 2013، كما بلغت الصادرات نحو 944 مليون دولار وبزيادة معدلها 4.8%. وعليه، ارتفع عجز الميزان التجاري لسنة 2014 بنسبة 11.2% مقارنة بالسنة السابقة، وبلغ العجز نحو 4,739 مليون دولار وبنسبة 83.4% من مجموع الواردات (انظر جدول 7/22).

وأما في سنة 2015 فقد تراجعت الصادرات إلى نحو 912 مليون دولار بانخفاض قدره 32 مليون دولار عن السنة السابقة، وبمعدل قدره 3.4%. وانخفضت الواردات أيضاً لتصل إلى

نحو 4,942 مليون دولار، بانخفاض قدره نحو 741 مليون دولار مقارنة بالسنة السابقة، وبنسبة 13%. وبالتالي بلغ العجز نحو 4,030 مليون دولار وبنقص قدره نحو 709 ملايين دولار مقارنة بالسنة السابقة وبنسبة 15%؛ وعليه، انخفضت نسبة العجز مقارنة بمجموع الواردات، حيث بلغت 81.5% سنة 2015 مقابل 83.4% سنة 2014؛ وهو توجه إيجابي يقلل من عجز الميزان التجاري (انظر جدول 7/22).

جدول 7/22: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2010–2015 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[91]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم التبادل التجاري	4,534	5,119	5,480	6,065	6,627	5,854
الصادرات	576	746	782	901	944	912
الواردات	3,959	4,374	4,697	5,164	5,683	4,942
العجز	–3,383	–3,628	–3,915	–4,263	–4,739	–4,030
نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي (%)	38	34.7	34.7	34.2	37.3	31.8

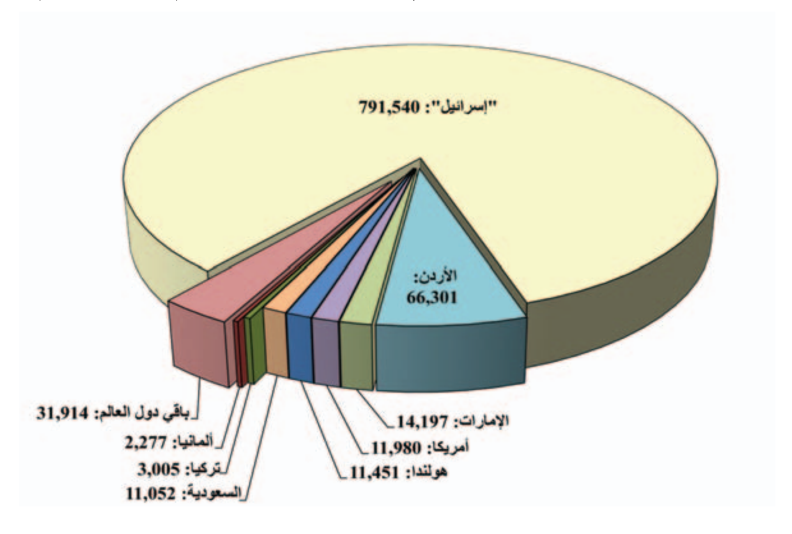
أما المبادلات التجارية للسلطة الفلسطينية مع "إسرائيل"، حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فشكلت نسباً عالية تصديراً واستيراداً؛ حيث بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" نحو 791.54 مليون دولار، أي 83.9% من إجمالي الصادرات الفلسطينية سنة 2014، وبلغت قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" نحو 3,958.3 مليون دولار، أي 69.6% من إجمالي الواردات الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد حالة التبعية التجارية لـ"إسرائيل" (انظر جدول 7/23).

ومن الجدير بالذكر، أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تقدم أرقاماً مختلفة إلى حدّ ما حول التبادل التجاري مع السلطة الفلسطينية لسنة 2014؛ إذ تشير إلى أن قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" بلغت نحو 3,257 مليون دولار، وهو أقل من الرقم الرسمي الفلسطيني بنحو 701 مليون دولار؛ أما مجموع الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" فبلغ 631 مليون دولار، وهو أقل من الرقم الرسمي الفلسطيني بـ 161 مليون دولار[92].

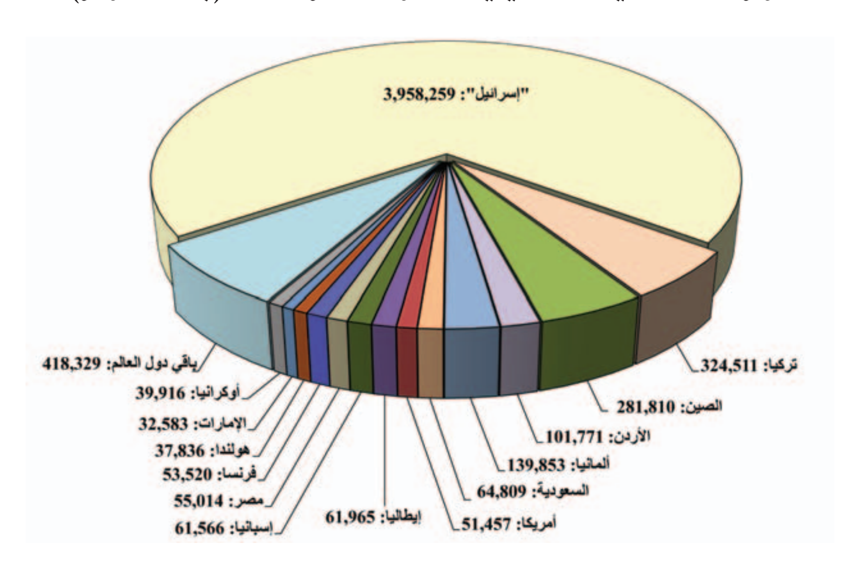
جدول 7/23: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة 2013–2014 (بالألف دولار)[93]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الفلسطينية إلى:		الواردات الفلسطينية من:	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
"إسرائيل"	4,749,800	4,481,177	791,540	786,356	3,958,259	3,694,821
تركيا	327,516	292,158	3,005	2,988	324,511	289,170
الصين	281,854	236,601	44	–	281,810	236,601
الأردن	168,073	146,903	66,301	55,399	101,771	91,504
ألمانيا	142,130	125,903	2,277	1,750	139,853	124,153
المملكة العربية السعودية	75,861	52,419	11,052	8,422	64,809	43,997
أمريكا	63,437	52,045	11,980	10,294	51,457	41,750
إيطاليا	62,602	62,310	637	1,155	61,965	61,155
إسبانيا	61,574	60,609	8	1	61,566	60,608
مصر	55,341	43,705	327	204	55,014	43,501
فرنسا	54,158	52,179	638	550	53,520	51,629
هولندا	49,287	25,817	11,451	2,992	37,836	22,825
الإمارات	46,780	23,237	14,197	7,402	32,583	15,835
أوكرانيا	39,996	22,190	80	12	39,916	22,178
باقي دول العالم	448,508	387,262	30,180	23,093	418,329	364,170
المجموع	**6,626,917**	**6,064,515**	**943,717**	**900,618**	**5,683,199**	**5,163,897**

الصادرات السلعية الفلسطينية إلى دول مختارة 2014 (بالألف دولار)



الواردات السلعية الفلسطينية من دول مختارة 2014 (بالألف دولار)



10. المساعدات الأجنبية وتوجهاتها:

تشكل المساعدات الأجنبية للفلسطينيين رافداً مهماً من روافد الدخل الموجه نحو تمويل عجز الموازنة العامة، وجزءاً من النفقات التطويرية، وقُدِّرت قيمتها في الفترة 2010–2015 بنحو 6,510 مليون دولار وبمتوسط قدره 1,085 مليون دولار سنوياً. ونظراً لأهميتها، فإن تذبذب حجمها وتأخير وصولها يعوق مسيرة النشاط الاقتصادي، خصوصاً في ظلّ العجز الكبير للموازنة والاستدانة العالية، ومن ثمَّ زيادة الأعباء المالية وتداعياتها. وعلى امتداد السنوات الماضية اقتصر استخدام المنح والمساعدات الأجنبية على أغراض استهلاكية أساساً، لم تنجح

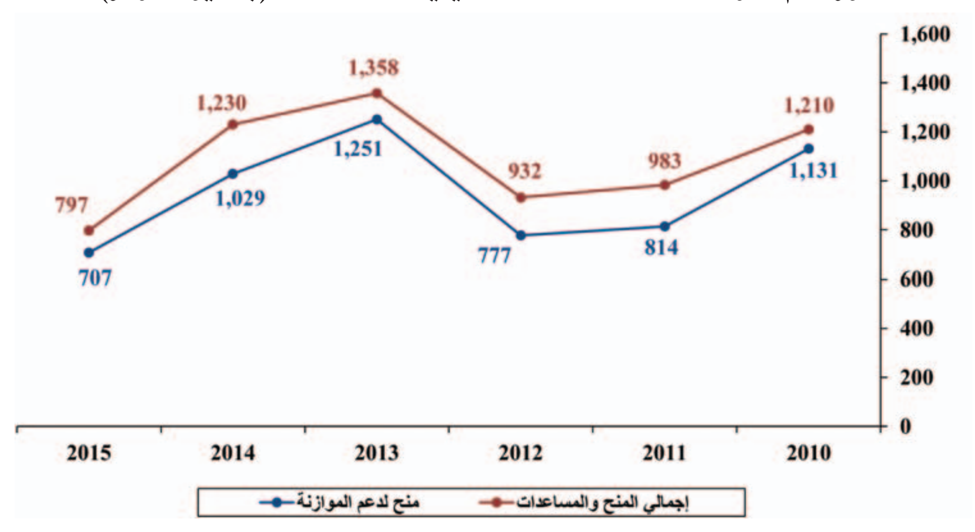
السلطة الفلسطينية في الحد من الاعتماد عليها، بالرغم من انعدام ضمانات استمرارها أو انتظامها، وهذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني عرضة للمخاطر دون ضمانات محددة. كما يثور الجدل من حين لآخر حول سلبيات هذه المساعدات، في ظلّ استمرار الاعتماد عليها وتسييسها، وعدم اليقين بانتظام تدفقها ومدى جدواها، مع تسرب جزء منها كخدمات استشارية، تشكل استنزافاً لها. ويشير الجدول التالي إلى حجم هذه المساعدات وتذبذبها.

جدول 7/24: تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2010–2016 (بالمليون دولار)[94]

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	موازنة 2016
منح لدعم الموازنة	1,131	814	777	1,251	1,029	707	750
منح لدعم المشاريع التطويرية	79	169	155	107	201	90	245
إجمالي المنح والمساعدات	**1,210**	**983**	**932**	**1,358**	**1,230**	**797**	**995**
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	–13.7	–18.8	–5.2	+45.7	–9.4	–35.2	24.8

وتكشف متابعة تطورات المساعدات الأجنبية اتجاهها للتقلص خصوصاً سنة 2015، إذ كان انخفاضها حاداً.

تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2010–2015 (بالمليون دولار)



أما فيما يتعلق بالجهات والدول المانحة في سنة 2015، فقد تصدرت السعودية قائمة المساعدات بمبلغ 242.3 مليون دولار، ثم الآلية الفلسطينية الأوروبية بمبلغ 223.4 مليون دولار، يليها البنك الدولي بمبلغ 131.7 مليون دولار. ومن الملاحظ أن تمويل المجتمع الدولي للسلطة قد انخفض بنسبة 39% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، كما انخفض تمويل البنك الدولي سنة 2015

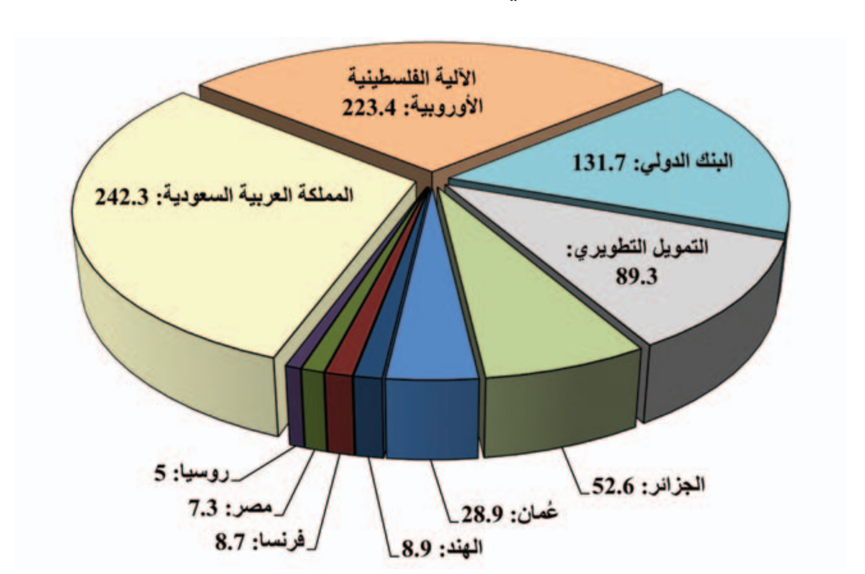
بنسبة 48.4% مقارنة بسنة 2014. ولا تشير أرقام وزارة المالية في السلطة الفلسطينية إلى وجود أيّ دعم أمريكي لموازنة السلطة خلال سنة 2015، بينما تذكر أن الدعم الأمريكي بلغ 106.5 ملايين دولار سنة 2014. غير أن هذه الأرقام تتعارض مع التقرير الأمريكي حول دعم الفلسطينيين والصادر عن خدمة أبحاث الكونجرس والذي ذكر أن الدعم المقدم للفلسطينيين بلغ 440 مليون دولار سنة 2014 و361 مليون دولار سنة 2015. وربما أمكن حلّ جانب من التعارض في أن قسماً من الدعم الأمريكي لا يذهب لدعم موازنة السلطة، غير أن خلوٍّ ميزانية السلطة من أيّ دعم أمريكي سنة 2015 يثير عدداً من التساؤلات ويحتاج إلى توضيح.

وبالرغم من انخفاض التمويل العربي لسنة 2015 عن السنة السابقة، إلا أن نسبته من التمويل الدولي ارتفعت في الفترة 2014–2015؛ فقد أصبحت قيمته متساوية تقريباً للدعم الدولي حيث مثّل ما يساوي 87.7% من هذا الدعم سنة 2015، و66.2% سنة 2014، بعد أن كان لا يتعدى 44.2% من مجمل الدعم الدولي سنة 2013. كما تجدر الإشارة إلى انخفاض التمويل التطويري سنة 2015 أيضاً بنسبة 56% عن سنة 2014.

جدول 7/25: مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2012–2015 (بالمليون دولار)[95]

المصدر	2012	2013	2014	2015
تمويل الدول العربية	**272.7**	**385.7**	**410**	**331.1**
المملكة العربية السعودية	103.8	261.3	197.3	242.3
الإمارات العربية المتحدة	84.3	48.7	–	–
الجزائر	25.9	27.3	51.6	52.6
قطر	29.5	8.9	146.3	–
مصر	3.2	6.4	7.5	7.3
عُمان	–	5.1	7.3	28.9
العراق	26	28	–	–
تمويل المجتمع الدولي	**502.7**	**873.1**	**619.7**	**377.7**
الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE)	212.3	249.7	246.7	223.4
البنك الدولي	266.1	238	255.1	131.7
الولايات المتحدة الأمريكية	–	349.4	106.5	–
فرنسا	24.3	25.2	10.4	8.7
روسيا	–	9.8	–	5
ماليزيا	–	–	1	–
الهند	–	1	–	8.9
التمويل التطويري	**156.2**	**106.5**	**203.4**	**89.3**
المجموع	**931.6**	**1,365.3**	**1,233.1**	**798.1**

مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2015 (بالمليون دولار)



11. التوقعات الاقتصادية لأداء السلطة:

جرى معالجة توقعات أداء السلطة حتى 2017 من منظورين وهما: خطّ الاتجاه العام من جهة، والتنبؤات التي أعدها كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، إضافة إلى توقعات الجهات المعنية كصندوق النقد الدولي من جهة أخرى. وهذه التوقعات محكومة بالوضع الداخلي كالحصار، والحواجز، والانقسام، وممارسات "إسرائيل" المعرقلة للنمو الاقتصادي، إضافة إلى توجهات السلطة نحو تصحيح الأداء الحكومي. وأما الوضع الخارجي فتحكمه الأحداث والتطورات والصراعات والتحالفات، عربياً وإقليمياً ودولياً. واتخذت هذه التوقعات مسارات ثلاثة، ارتكز الأول على فرضية بقاء الأوضاع الراهنة كما هي، وآخر متفائل من منطلق إمكانية حدوث تغيرات إيجابية نحو الأفضل، وأما الثالث فمتشائم تحسباً لأحداث نحو الأسوأ. "وتأتي هذه السيناريوهات في ظلّ غياب أفق سياسي واضح بشأن عملية السلام والمصالحة مما يخلق وضعاً اقتصادياً غير مستدام"[96].

ومحصلة ما سبق فإن توقعات الحكومة لأدائها هي كالآتي:

أ. حدوث نمو منخفض للناتج المحلي في حدود 3.5%، يترتب عليه نمو متدنٍ لمتوسط نصيب الفرد في حدود 1% فقط، مع فارق كبير بين الضفة والقطاع يعكس سوء توزيع الدخل، وزيادة غنى الأغنياء على حساب الفقراء.

ب. استمرار الاعتماد على الدَّين العام بشقيه الداخلي والخارجي، مع تراجع متأخرات الدَّين، في ظلّ التوجه نحو الالتزام بها.

ج. استمرار عجز الموازنة العامة للسلطة، مع استمرار اعتماد الأداء الحكومي في غزة على المساعدات الخارجية والاقتراض الداخلي، والتوجه نحو زيادة الإيرادات بمعدلات أعلى من زيادة النفقات.

د. تحسن محدود في مؤشرات القوى العاملة، وتراجع ضئيل في معدلات البطالة في ظلّ هوة كبيرة بين حالتي الضفة والقطاع.

هـ. سيستمر إسهام الأداء الزراعي والصناعي المحدود في الناتج المحلي، مع تحسن ضئيل في الأداء الصناعي.

و. حدوث تحسن في قيمة الصادرات، مع تقلص نسبي في نمو الواردات، يقود إلى تقلص محدود في الميزان التجاري[97].

وعليه، فإن تحسين الوضع الراهن للأداء الحكومي يظل رهناً بتحول هذه التوجهات لواقع عملي يتفق مع الطموحات الفلسطينية بدءاً بإنهاء الانقسام وإعادة تكييف الاقتصاد الفلسطيني، باتجاه إنهاء الاحتلال.

ثالثاً: المؤشرات التعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة

بالرغم من معاناة الشعب الفلسطيني من مرارة الاحتلال والتشريد، إلا أنه يعطي للتعليم اهتماماً كبيراً، ويجد فيه أحد أهم أدوات الصمود والتعبير عن الذات وعن الهوية الوطنية بشكل إيجابي مبدع. ويقدم هذا الجزء عدداً من أبرز المؤشرات التعليمية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 2014–2015.

1. الحالة التعليمية والثقافية العامة:

يمثل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة أحد أكثر الحالات تقدماً في العالم العربي من حيث نسبة المتعلمين ومحو الأمية، حيث بلغت نسبة الأمية 3.6% و3.3% في سنتي 2014 و2015 على التوالي. وبلغت نسبة المتعلمين ممن يستطيعون القراءة والكتابة والمستويات الأعلى 96.4% و96.7% في السنتين نفسيهما. ولا ينافس الحالة الفلسطينية في هذه النسبة في العالم العربي إلا قطر. ويبلغ معدل الالتحاق بالتعليم للأفراد 6–11 عاماً من كلا الجنسين 98.9% وفق سنة 2013[98].

أما فيما يتعلق بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنزل، فتشير إحصائيات سنة 2014 إلى توفر هاتف نقال لدى 97.8% من الأسر في الضفة والقطاع، كما يتوفر لدى 39.8% منها خطّ ثابت، ولدى 97.1% منها جهاز تلفزيون، ولدى 99.8% منها لاقط فضائي من إجمالي

الأسر التي لديها جهاز تلفزيون، ولدى 78.2% منها جهاز حاسوب، ولدى 51% منها هاتف ذكي، ويستفيد 48.3% من هذه الأسر من خدمات الإنترنت[99].

وتشير إحصائيات سنة 2014 إلى أنه يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 2,859 مسجداً (1,892 في الضفة و967 في القطاع). وحسب إحصائيات سنة 2015 يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 596 مركزاً ثقافياً (515 في الضفة و81 في القطاع)، و31 متحفاً و12 مسرحاً[100].

وبالنسبة لظروف شعبٍ تحت الاحتلال، يعاني من الحصار ومن تدمير بنيته التحتية، وعدم القدرة على تطوير نفسه إلا ضمن الشروط التي يضعها الاحتلال؛ فإن ذلك يدل على مدى إصرار الشعب الفلسطيني على التعلم والتواصل الثقافي والإعلامي، ونجاحه على الأقل في صراع الإرادات التعليمي في بيئة احتلال مدمرة ومُحبطة.

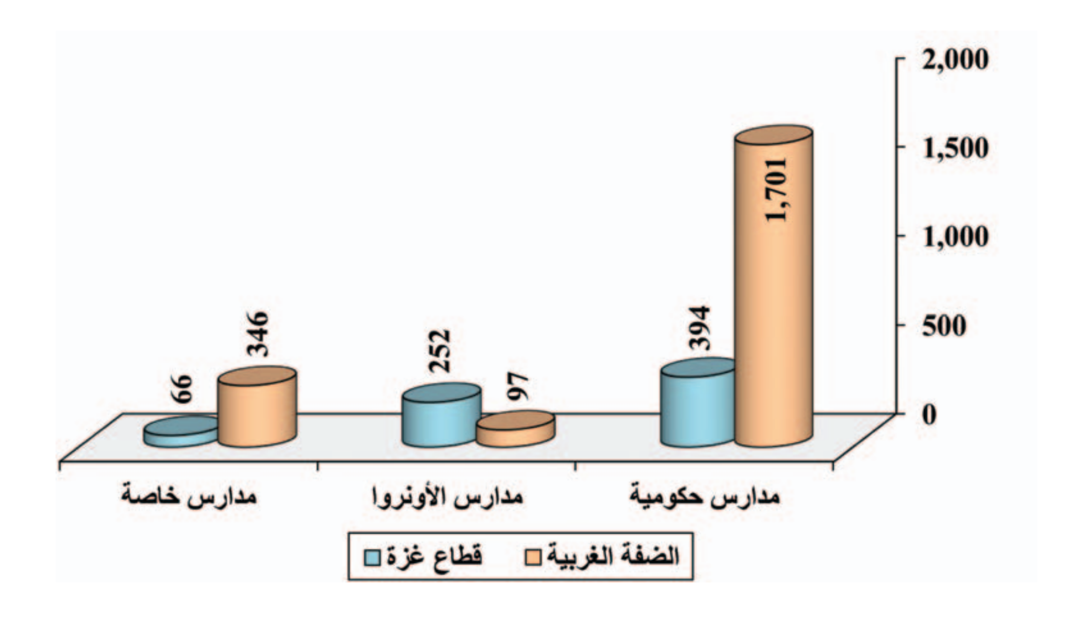
2. التعليم الأساسي والثانوي:

بلغ مجموع المدارس التي تغطي التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) والثانوي 2,856 مدرسة، وموزعة على 2,144 مدرسة في الضفة الغربية، و712 مدرسة في قطاع غزة، للعام الدراسي 2015/2014؛ أي أن نحو 75.1% من هذه المدارس موجودة في الضفة، و24.9% موجودة في القطاع. ومن الملاحظ أن معظم المدارس الحكومية موجودة في الضفة الغربية بما مجموعه 1,701 مدرسة بنسبة 81.2%، أما المدارس الحكومية في القطاع فقد بلغ عددها 394 مدرسة بنسبة 18.8% فقط. ويعوض نقص المدارس في القطاع إلى حدّ ما وجود مدارس وكالة الأونروا التي يبلغ عددها 252 مدرسة، في مقابل 97 مدرسة لهذه الوكالة في الضفة الغربية. وإذا ما وضعنا في اعتبارنا أن عدد مواطني الضفة الغربية يبلغ 2.899 مليون نسمة مقابل 1.851 مليون نسمة في قطاع غزة (أي 61% في الضفة مقابل 39% في القطاع)، ندرك أن عدد المدارس في الضفة مقارنة بعدد المواطنين أعلى من مثيله في القطاع. ولعل ذلك يعود في جانب منه إلى توزع أهل الضفة على مساحات أوسع من الأرض والقرى والمدن، مما يستدعي وجود مدارس أكثر؛ كما تعكس وجود نسبة مدارس أعلى لوكالة الأونروا في القطاع حالة الفقر والعوز التي تُعانيها نسب أعلى من مواطني القطاع (انظر جدول 7/1 وجدول 7/26).

جدول 7/26: عدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي في كل من الضفة والقطاع حسب نوع المدرسة 2011/2010–2015/2014[101]

البيان		مدارس حكومية	مدارس الأونروا	مدارس خاصة	المجموع
2011/2010	الضفة	1,573	98	304	**1,975**
	القطاع	399	238	40	**677**
	الضفة والقطاع	**1,972**	**336**	**344**	**2,652**
2012/2011	الضفة	1,609	99	311	**2,019**
	القطاع	396	244	48	**688**
	الضفة والقطاع	**2,005**	**343**	**359**	**2,707**
2013/2012	الضفة	1,639	99	321	**2,059**
	القطاع	399	245	50	**694**
	الضفة والقطاع	**2,038**	**344**	**371**	**2,753**
2014/2013	الضفة	1,668	97	329	**2,094**
	القطاع	395	245	50	**690**
	الضفة والقطاع	**2,063**	**342**	**379**	**2,784**
2015/2014	الضفة	1,701	97	346	**2,144**
	القطاع	394	252	66	**712**
	الضفة والقطاع	**2,095**	**349**	**412**	**2,856**

عدد مدارس التعليم الأساسي والثانوي في كل من الضفة والقطاع حسب نوع المدرسة 2015/2014



وقد بلغ عدد الطلبة في مدارس التعليم الأساسي والثانوي للعام الدراسي 2015/2014 نحو 1.172 مليون طالب موزعين على 581,095 طالباً من الذكور، و590,501 طالبة من الإناث؛ وبزيادة يبلغ مقدارها نحو 1.7% عن عدد الطلاب في العام الدراسي 2014/2013. أما عدد المعلمين في هذه المدارس فقد بلغ 65,175 معلماً في العام الدراسي 2015/2014 مقابل 63,017 معلماً في العام الدراسي 2014/2013؛ وكان بين هؤلاء المعلمين 26,155 معلماً و39,020 معلمة في العام الدراسي 2015/2014 مقابل 25,756 معلماً و37,261 معلمة في العام الدراسي 2014/2013. أما عدد الشُعب الدراسية فيبدو أنه متقارب جداً بين شُعب الذكور والإناث، حيث بلغ نحو 15 ألف شُعبة لكل منهما في العام الدراسي 2015/2014، بينما بلغ عدد الشُعب المختلطة للعام الدراسي نفسه 8,331 شُعبة (انظر جدول 7/27).

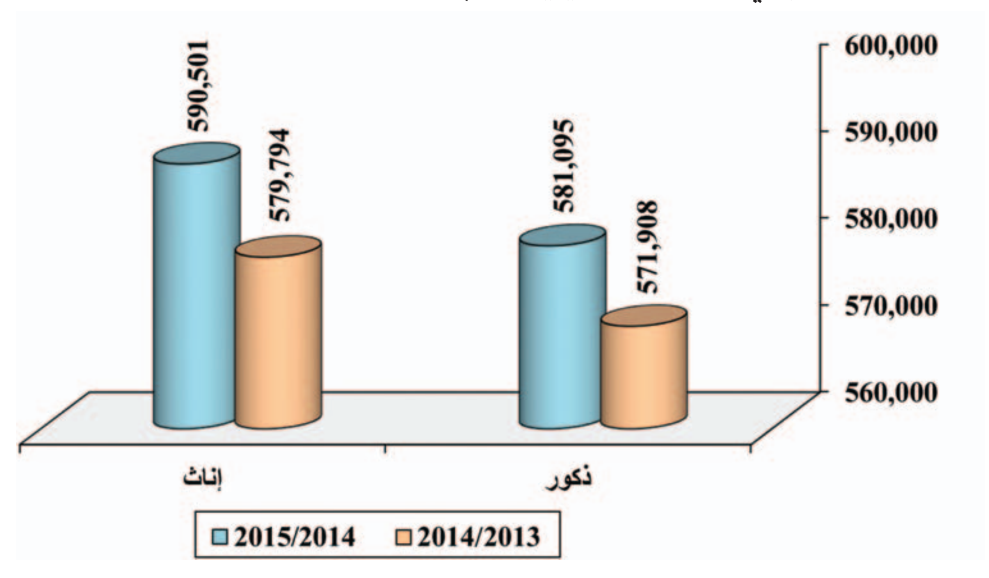
جدول 7/27: أعداد المدارس والطلبة والمعلمين والشُعب في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2015/2014–2014/2013[102]

البيان	عدد المدارس		عدد الطلبة		عدد المعلمين*		عدد الشُعب	
	2014/2013	2015/2014	2014/2013	2015/2014	2014/2013	2015/2014	2014/2013	2015/2014
ذكور	992	1,015	571,908	581,095	25,756	26,155	15,053	15,279
إناث	933	945	579,794	590,501	37,261	39,020	15,355	15,535
مختلطة**	859	896					7,756	8,331
مجموع	**2,784**	**2,856**	**1,151,702**	**1,171,596**	**63,017**	**65,175**	**38,164**	**39,145**

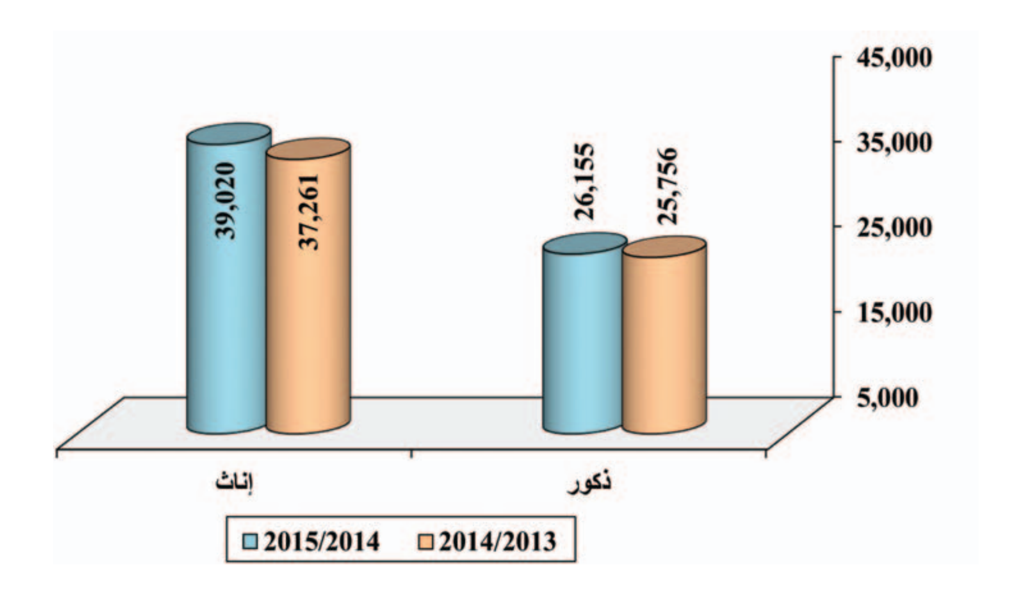
* المعلمون: جميع العاملين في المدرسة ما عدا المستخدمين والأذنة.

** أعداد الطلبة والمعلمين في المدارس المختلطة موزعة على بندي الذكور والإناث.

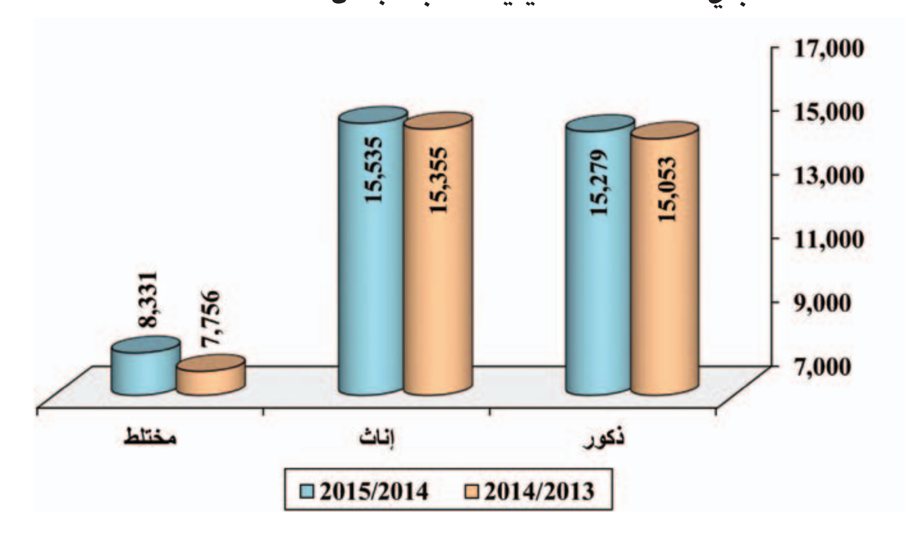
أعداد الطلبة في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2015/2014–2014/2013



أعداد المعلمين في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2014/2013–2015/2014



أعداد الشُعب في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2014/2013–2015/2014



وتشير التقارير للعام الدراسي 2015/2014 إلى أن المدارس الحكومية البالغ عددها 2,095 مدرسة بلغت نسبتها 73.4% من مجموع المدارس في الضفة والقطاع. أما الطلاب في المدارس الحكومية، والذين بلغ مجموعهم 772,929 طالباً فبلغت نسبتهم 66% من مجموع طلبة الضفة والقطاع. وبلغ عدد معلمي المدارس الحكومية 45,519 معلماً، أي ما نسبته 69.8% من مجموع معلمي الضفة والقطاع. كما بلغ عدد الشُعب في المدارس الحكومية 26,326 شُعبة أي ما نسبته 67.3% من مجموع الشُعب في الضفة والقطاع. وتبين هذه المؤشرات أن التعليم الحكومي يحظى

بأكثر من ثلثي العملية التعليمية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي؛ وإذا ما وضعنا في الاعتبار ما تغطيه مدارس وكالة الأونروا، فسنجد أن معظم الطلبة يعتمدون على التعليم محدود التكاليف الذي توفره هذه المدارس، مقارنة بنسب محدودة تلجأ للتعليم الخاص (انظر جدول 7/27 وجدول 7/28).

جدول 7/28: أعداد المدارس والطلبة والمعلمين والشُعب في المدارس الحكومية في السلطة الفلسطينية 2010/2011–2014/2015[103]

السنة	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المعلمين*	عدد الشُعب
2011/2010	1,972	766,234	42,339	25,223
2012/2011	2,005	761,691	42,961	25,323
2013/2012	2,038	762,499	43,814	25,679
2014/2013	2,063	764,219	44,391	25,933
2015/2014	2,095	772,929	45,519	26,326

* المعلمون: جميع العاملين في المدرسة ما عدا المستخدمين والأذنة.

3. التعليم الجامعي:

توفر العديد من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعليماً جامعياً تقليدياً لطلبتها. وتُعد جامعة النجاح الوطنية في نابلس أكبر هذه الجامعات، حيث يُظهر العام الدراسي 2015/2014 أن عدد طلبتها قد بلغ 21,859 طالباً، تليها جامعة الأقصى في قطاع غزة بـ 20,081 طالباً، ثم الجامعة الإسلامية في قطاع غزة بـ 19,432 طالباً. وبلغ مجموع الطلاب الجامعيين للعام الدراسي نفسه في الضفة الغربية وقطاع غزة 132,449 طالباً موزعين على 74,453 طالباً في الضفة؛ و57,996 طالباً في القطاع؛ أي أن نسبة الطلبة الجامعيين في القطاع بلغت نحو 43.8% من الطلبة في الضفة والقطاع، مع العلم أن نسبة مواطني القطاع هي 39% من مجموع السكان في الضفة والقطاع (انظر جدول 7/2 وجدول 7/29).

ومن ناحية أخرى، فيظهر أن عدد الطالبات الإناث في الجامعات يفوق عدد الطلاب الذكور، إذ بلغ مجموع الطالبات الإناث في الجامعات التي تقدم تعليماً تقليدياً 78,874 طالبة، مقابل 53,575 من الطلبة الذكور في العام الدراسي 2015/2014؛ أي أن نسبة الطالبات بلغت 59.6%، مقابل 40.4% من الطلاب الذكور. وهي ظاهرة لم تعد مستغربة في عالمنا العربي؛ وإن كان ليس هنا ثمة مجال لدراستها، لكنها تشير في جانب منها إلى نجاح الفتاة والمرأة الفلسطينية في أخذ موقعها التعليمي المميز إلى جانب أخيها الرجل، وإلى توفر ظروف نسبية أفضل لها لاستكمال تعليمها الجامعي، مقارنة بالشباب الفلسطيني الذي يضطر في العديد من الأحيان لمغادرة مقاعد الدراسة إلى العمل،

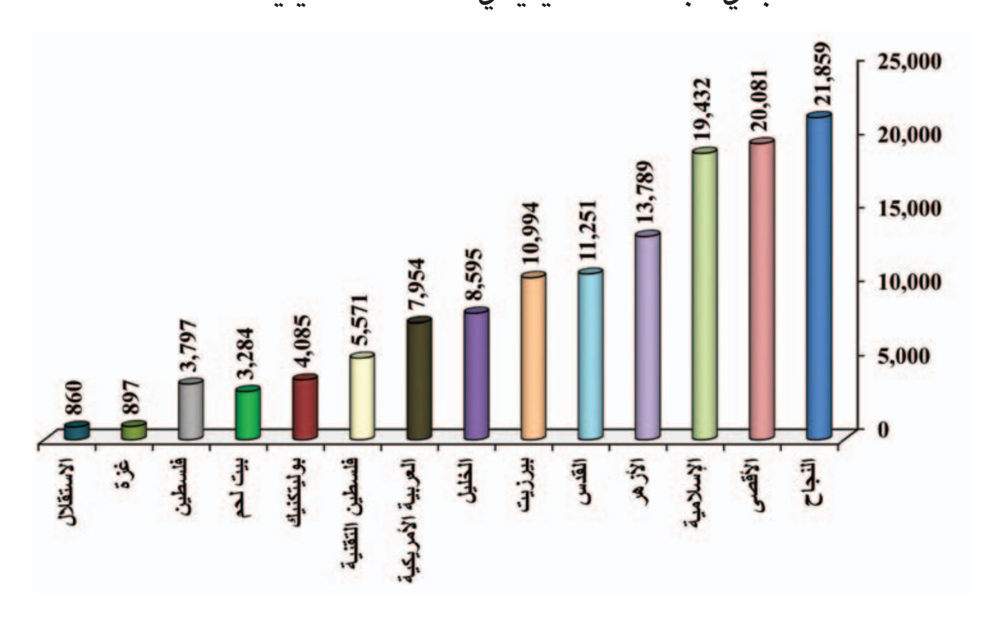
لمساعدة أهله في مواجهة تكاليف الحياة ومصاعبها، كما أن هناك العديد من الطلاب الذكور يحظون بفرص دراسية بنسبة أعلى في الخارج (انظر جدول 7/29).

ومن الجدير بالذكر أن عدد أعضاء هيئة التدريس من الرجال ما زال يفوق بكثير مثيله من النساء، إذ بلغ في العام الدراسي 2015/2014 ما مجموعه 5,269 أستاذاً من الرجال (78.8%) مقابل 1,414 أستاذة من النساء (21.2%)، بمعنى أنه ما زال من المبكر أن تنعكس النسبة المرتفعة للإناث في الجامعات على هيئات التدريس فيها. مع الإشارة إلى أن أعداد هيئة التدريس تشمل جميع الأساتذة في الجامعات والكليات من غير كليات المجتمع المتوسطة. وما زال هناك عدد كبير من الطالبات الخريجات اللاتي لا يلتحقن بسوق العمل ويتحولن إلى ربَّات بيوت، وهو ما يعيد ارتفاع نسبة الذكور في مجالات العمل[104].

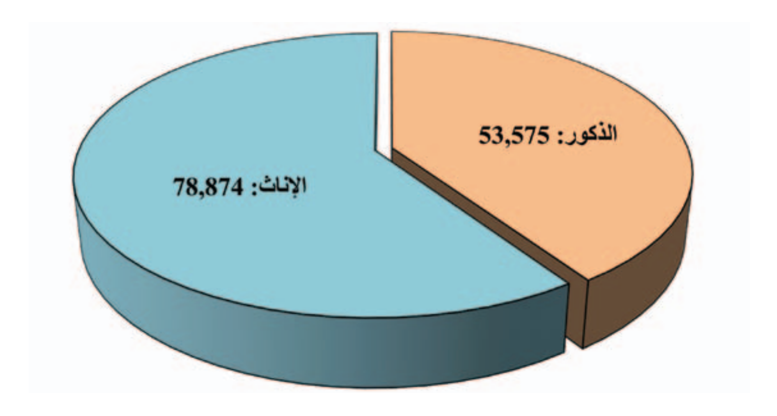
جدول 7/29: أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2014/2013–2015/2014[105]

اسم الجامعة	الطلبة المسجلون 2014/2013			الطلبة المسجلون 2015/2014		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
النجاح الوطنية	9,042	12,681	**21,723**	8,816	13,043	**21,859**
القدس	5,494	6,012	**11,506**	5,292	5,959	**11,251**
بيرزيت	3,147	5,835	**8,982**	3,902	7,092	**10,994**
الخليل	2,063	6,039	**8,102**	2,157	6,438	**8,595**
العربية الأمريكية	3,566	3,616	**7,182**	3,717	4,237	**7,954**
فلسطين التقنية – خضوري/ طولكرم	2,255	2,297	**4,552**	2,859	2,712	**5,571**
بوليتكنيك/ فلسطين	2,194	1,802	**3,996**	2,237	1,848	**4,085**
بيت لحم	791	2,442	**3,233**	761	2,523	**3,284**
الاستقلال	644	149	**793**	697	163	**860**
الإسلامية/ غزة	7,632	11,641	**19,273**	7,644	11,788	**19,432**
الأقصى/ غزة	5,398	13,329	**18,727**	5,541	14,540	**20,081**
الأزهر/ غزة	6,825	7,628	**14,453**	6,326	7,463	**13,789**
فلسطين/ غزة	2,562	585	**3,147**	3,080	717	**3,797**
غزة	340	284	**624**	546	351	**897**
المجموع	**51,953**	**74,340**	**126,293**	**53,575**	**78,874**	**132,449**

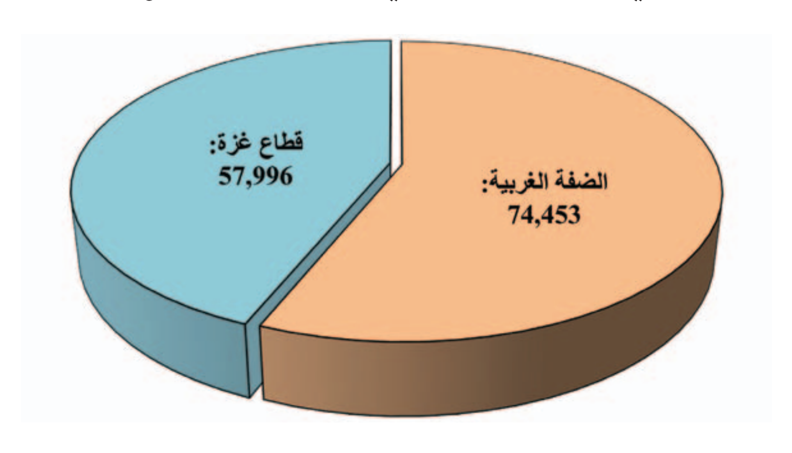
أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في السلطة الفلسطينية 2015/2014



أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2015/2014



أعداد الطلبة في الجامعات التقليدية في كل من الضفة والقطاع 2015/2014



وتوفر جامعة القدس المفتوحة تعليماً جامعياً مفتوحاً لـ 60,230 طالباً للعام الدراسي 2015/2014، بينهم 20,262 من الذكور، و39,968 من الإناث. وتتوزع مراكز هذه الجامعة بين 17 مركزاً في الضفة الغربية و5 مراكز في قطاع غزة[106].

جدول 7/30: أعداد الطلبة في التعليم الجامعي المفتوح في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2014–2014/2015[107]

الجامعة	الطلبة المسجلون 2014/2013			الطلبة المسجلون 2015/2014		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
القدس المفتوحة	20,747	40,184	**60,931**	20,262	39,968	**60,230**

4. الكليات الجامعية والمتوسطة:

يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 37 كلية جامعية ومتوسطة (19 كلية جامعية و18 كلية متوسطة). وبحسب الأرقام المتوفرة لدى وزارة التربية والتعليم العالي، حول 35 كلية جامعية ومتوسطة فإن هنالك 28,716 طالباً في العام الدراسي 2015/2014؛ يتوزعون على 17 كلية جامعية يدرس فيها 16,446 طالباً وتمنح طلبتها درجة البكالوريوس، وعلى 18 كلية متوسطة يدرس فيها 12,270 طالباً، وتمنح طلبتها شهادة الدبلوم المتوسط[108].

جدول 7/31: أعداد الطلبة في الكليات الجامعية والمتوسطة في السلطة الفلسطينية حسب الجنس 2013/2014–2014/2015[109]

الكليات	2014/2013				2015/2014			
	عدد الكليات	الذكور	الإناث	المجموع	عدد الكليات	الذكور	الإناث	المجموع
الجامعية	17	7,723	8,481	**16,204**	17	7,783	8,663	**16,446**
المتوسطة	17	5,691	5,432	**11,123**	18	6,413	5,857	**12,270**
المجموع	**34**	**13,414**	**13,913**	**27,327**	**35**	**14,196**	**14,520**	**28,716**

خلاصة

استمر الخط السكاني للشعب الفلسطيني في مساره العام الذي اختطه منذ سنوات عديدة، وتوزع الفلسطينيون مناصفة تقريباً ما بين فلسطين التاريخية وما بين الشتات. وبالرغم من أن نسبة الزيادة السكانية الفلسطينية ما تزال عالية مقارنة بغيرها، وبالرغم من أن الشعب الفلسطيني يُعدُّ شعباً شاباً، إلا أن نسب الزيادة السكانية أخذت منحى متراجعاً في السنوات الماضية وإن بشكل تدريجي ضئيل.

ولا تعكس القراءات التحليلية للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة الإمكانات الحقيقية للشعب الفلسطيني؛ إذ إن الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاصر قطاع غزة ويخنقه ويمنع نموه الطبيعي، قام بعدوان همجي غاشم على القطاع في صيف 2014 دمَّر فيه البنى التحتية وآلاف المنازل ووسائل الإنتاج. وهو في الوقت نفسه، يتابع احتلاله للضفة الغربية، ويخنق اقتصادها بتحكُّمه بمنافذها الحدودية، وبإجراءاته التهويدية، وتوسعه الاستيطاني، وبحواجزه، وبجدار الفصل العنصري. وتمكَّن من تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد تابع، يعتمد في معظم إيراداته على المنح الخارجية وعلى الضرائب التي يجبيها الجانب الإسرائيلي، كما أن معظم تبادله التجاري هو مع الطرف الإسرائيلي.

أما الجانب التعليمي، فيعكس حالة الصمود والثبات الفلسطيني، وحالة الإصرار على التسلُّح بالعلم كطريق للتعبير عن الروح الحضارية للشعب الفلسطيني، وكأداة لمواجهة التحديات، وكرافعة للتحرر والاستقلال، وهو ما جعل هذا الشعب من أكثر الشعوب العربية تعلماً وتقدماً في المجالات العلمية.

هوامش الفصل السابع

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2013** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2013)، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2028.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2014** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2014)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2096.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2015** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2015)، انظر: http://pcbs.gov.ps/Downloads/book2176.pdf

ملاحظة: حسب الأرقام المتوفرة بين أيدينا، والتي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن نسبة النمو السكاني لفلسطينيي الخارج سجلت نمواً سالباً قدره 2.1% في سنة 2011، إلا أنها ارتفعت إلى 3.1% سنة 2012، بينما بلغت نسبة الارتفاع 1.6% سنة 2013، غير أنها استقرت على نحو 2.1% لسنتي 2014 و2015. وتعطي هذه الأرقام دلالات مُربكة للمتابعين. إذ يستحيل أن ينقص عدد الفلسطينيين في سنة واحدة بنسبة 2.1%، كما يُستبعد أن يزيد عددهم في السنة التالية بنسبة 3.1%. ويظهر أن الجهاز قادر على العمل بفعالية ودقة عالية في مناطق عمل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما يخضع تحديد أعداد فلسطينيي الخارج إلى تقديرات ومعطيات يتلقاها من الدول المستضيفة، أو من تقديرات بعض الباحثين. ويظهر أن جانباً مما يبدو أنه تعارض أو إرباك، يعود إلى أن الجهاز قام بإعادة تقدير الأرقام للسنوات الأخيرة، دون أن يقوم بتكييف التقديرات للسنوات التي سبقتها ليأخذ النمو السكاني شكله المنطقي المتدرج. ومن جهة أخرى، يظل تقدير أعداد الفلسطينيين في الأردن هو أحد المعضلات التي عادة ما تواجه الباحثين، وتتفاوت فيها الإحصائيات بشكل كبير.

[2] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2014**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2015**.

[3] انظر: **المرجع نفسه**.

[4] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2015**.

[5] **المرجع نفسه**.

[6] **المرجع نفسه**.

[7] **المرجع نفسه**.

[8] **المرجع نفسه**.

[9] **المرجع نفسه**.

[10] **المرجع نفسه**.

[11] **المرجع نفسه**.

[12] **المرجع نفسه**.

[13] **المرجع نفسه**.

[14] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد (السكان، المباني، المساكن، والمنشآت)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2008)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/census2007_a.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2015**.

[15] السيدة عوض، تعلن نتائج مسح أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015/10/6، انظر:

http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1512&mid=3265&wversion=Staging

[16] حصيلة شاملة لنتائج الهجوم الإسرائيلي على غزة، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2014/8/28.

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2015**.

[18] **المرجع نفسه**.

[19] انظر: **المرجع نفسه**.

بالرغم من أن الأرقام هي من تقرير الجهاز لسنة 2015، إلا أنه لم يوفر أرقام محدثة، حيث ظلّت المعطيات المتوفرة للأردن لا تتجاوز سنة 2010.

[20] انظر: الأونروا بالأرقام، 2014/1/1، في: http://www.unrwa.org/sites/default/files/2014_01_uif_-_arabic.pdf؛ والأونروا بالأرقام، 2015/1/1، في: http://www.unrwa.org/sites/default/files/unrwa_in_figures_2015_arabic.pdf؛ والأونروا بالأرقام، 2014/7/1، في: http://www.unrwa.org/sites/default/files/in_figures_july_2014_ar_28jan2015_0.pdf

[21] انظر: المراجع نفسها.

[22] أزمة سوريا الإقليمية.. النداء الطارئ 2016، الأونروا، 2016، انظر:
http://www.unrwa.org/sites/default/files/2016_syria_ea_branded_version_arabic_draft_2.pdf

[23] المرجع نفسه.

[24] المرجع نفسه.

[25] باب الرسوم البيانية، موقع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2016/5/12، انظر:
http://www.actionpal.org.uk/ar/charts.php

[26] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2015**.

بالرغم من أن الأرقام هي من تقرير الجهاز لسنة 2015، إلا أنه لم يوفر أرقام محدثة، حيث ظلّت المعطيات المتوفرة لسورية لا تتجاوز سنة 2010.

[27] انظر: الأونروا بالأرقام، 2014/1/1؛ والأونروا بالأرقام، 2015/1/1؛ والأونروا بالأرقام، 2014/7/1.

[28] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2015**.

بالرغم من أن الأرقام هي من تقرير الجهاز لسنة 2015، إلا أنه لم يوفر أرقام محدثة، حيث ظلّت المعطيات المتوفرة للبنان لا تتجاوز سنة 2011.

[29] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، ص 306؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2015**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "16"** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2015)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2173.pdf

[30] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2014**؛ والأونروا بالأرقام، 2015/1/1.

[31] الأونروا بالأرقام، 2015/1/1.

[32] واقع اللاجئين الفلسطينيين عشية اليوم العالمي للاجئين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015/6/20، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_IntDyRef2015A.pdf

[33] المرجع نفسه.

[34] بالنسبة لعدد الفلسطينيين لسنة 2015، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2015**.
أما بالنسبة لعدد اليهود لسنة 2015، انظر:
CBS, http://www.cbs.gov.il/publications16/yarhon0116/pdf/b1.pdf

[35] البيان الختامي لمؤتمر فلسطينيي أوروبا الثالث عشر المنعقد في برلين، موقع مركز العودة الفلسطيني، انظر:
http://bit.ly/24KhAsa

[36] عرب 48، 2015/5/15.

[37] معاً، 2016/3/23، انظر: https://www.maannews.net/Content.aspx?id=836564

[38] **الأيام**، رام الله، 2016/4/3.

[39] بيان صحفي: مركز العودة الفلسطيني يحصل على عضوية المؤسسات الغير حكومية التابعة للأمم المتحدة، مركز العودة الفلسطيني، 2015/6/1، انظر: http://bit.ly/1YV3rEE

[40] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي لعام 2014** (رام الله: دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، حزيران/ يونيو 2015)، ص 15، في: http://bit.ly/1T5pq8v؛ وانظر:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the occupied Palestinian Territory, Genève, 14–25 September 2015, p.1, http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdb62d3_en.pdf

[41] مقابلة مع عبير عودة، وزيرة الاقتصاد: خسائرنا بلغت أكثر من 5 مليارات شيكل منذ تشرين أول الماضي في مختلف القطاعات، **القدس**، 2016/2/4، ص 18.

[42] بالنسبة إلى السنوات 2010–2014، انظر: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه حسب المنطقة للأعوام 1994–2014 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-naexpcon-1994-2014.html

أما بالنسبة لسنة 2015، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2015)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2016)، في:

http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ415A.pdf

[43] سلطة النقد الفلسطينية، **تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2016** (رام الله: دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، كانون الأول/ ديسمبر 2015)، ص 2؛ وسلطة النقد تتوقع تحقيق معدل نمو بنحو 3.3% للعام المقبل، **الأيام**، رام الله، 2015/12/20، انظر:

www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=10465f14y273047316y10465f14

[44] توقع بأن ينمو الاقتصاد الوطني بشكل ضعيف عام 2016، **القدس**، 2016/2/13، ص 19.

[45] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2015**.

[46] بالنسبة إلى السنوات 2010–2014، انظر: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه حسب المنطقة للأعوام 1994–2014 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2015، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2015)**.

[47] المراجع نفسها.

[48] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2010–2014، انظر: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه حسب المنطقة للأعوام 1994–2014 بالأسعار الجارية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-naexpcurr-1994-2014.htm

وبالنسبة لسنة 2015، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2015)**.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2010–2014، انظر:

CBS, http://www.cbs.gov.il/shnaton66/st14_02x.pdf

وبالنسبة لسنة 2015، انظر:

CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2016n/08_16_040t2.pdf

[49] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي لعام 2014**، ص 16.

[50] لمزيد من المعلومات انظر: البنك الدولي: الفلسطينيون يزدادون فقراً للعام الثالث على التوالي، موقع بوابة الهدف الإخبارية، 2015/9/29، في: http://hadfnews.ps/post/7770

[51] بالنسبة إلى السنوات 2010–2014، انظر: مؤشرات نصيب الفرد حسب المنطقة للأعوام 1994–2014 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-napcapitacon-1994-2014.html
أما بالنسبة لسنة 2015، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2015)**.

[52] سلطة النقد الفلسطينية، **تقرير التضخم الربع الثاني 2015** (رام الله: دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، آب/ أغسطس 2015)، العدد 15، ص 8.

[53] بالنسبة إلى السنوات 2010–2014، انظر: مؤشرات نصيب الفرد حسب المنطقة للأعوام 1994–2014 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
أما بالنسبة لسنة 2015، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2015)**.

[54] بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للسنوات 2010–2014، انظر: مؤشرات نصيب الفرد حسب المنطقة للأعوام 1994–2014 بالأسعار الجارية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-napcapitacurr-1994-2014.htm
وبالنسبة لسنة 2015، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2015)**.
أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي للسنوات 2010–2014، انظر:
CBS, http://www.cbs.gov.il/shnaton66/st14_02x.pdf
وبالنسبة لسنة 2015، انظر:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2016n/08_16_040t2.pdf

[55] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي لعام 2014**، ص 40.

[56] انظر: **المرجع نفسه**؛ والدين الخارجي والداخلي على الحكومة الفلسطينية، 2000–2015، سلطة النقد الفلسطينية، انظر:
http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/public_debt_for_palestinian_national_authority.xls

[57] انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي لعام 2014**، ص 39.
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي الذي حدد سعر الصرف بـ 3.5779 لسنة 2014.

[58] وزير المالية يناقش الموازنة مع اقتصاديين وإعلاميين في معهد ماس، **القدس**، 2016/1/21، ص 21.

[59] انظر: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي)، سلطة النقد الفلسطينية، في:
http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/revenues_expenditures_and%20financing_sources_of_pna_fiscal_operations.xls؛
وانظر: خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 2016، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في: http://bit.ly/1rFOw70

[60] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي لعام 2014**، ص 34.

[61] Karim Nashashibi, "Palestinian Public Finance Under Crisis Management: Restoring fiscal sustainability," site of United Nations Development Programme (UNDP), 2015, p. 5.

[62] مقابلة أجراها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) مع شكري بشارة وزير المالية، رام الله، 2015/1/8.

[63] توقع بأن ينمو الاقتصاد الوطني بشكل ضعيف عام 2016، **القدس**، 2016/2/13، ص 19.

[64] انظر مثلاً: أرقام موازنة 2016 تعكس أزمة مالية تعاني منها السلطة منذ العام 1994، **الأيام**، رام الله، 2016/1/25، ص 22.

[65] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، ورقة خلفية، جلسة طاولة مستديرة (1)، "موازنة عام 2016 والتطورات الأخيرة التي طرأت على موازنات السلطة الفلسطينية،" رام الله، 2016/1/14، ص 1.



[66] وزارة المالية الفلسطينية، الإدارة العامة للموازنة، كشف تركيز بيانات الموازنة العامة خلال الفترة 2008–2015، بيانات مكتبية غير منشورة، غزة، 2016/2/16؛ وانظر: أسامة نوفل، "واقع الإيرادات والنفقات في قطاع غزة،" ورقة بحثية أولية، إشراف عزمي الشعيبي، أمان، غزة، شباط/ فبراير 2016، ص 3.

[67] انظر: **التقرير السنوي 2014**، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ص 136.

[68] وزارة المالية الفلسطينية، الإدارة العامة للموازنة، كشف تركيز بيانات الموازنة العامة خلال الفترة 2008–2015، بيانات مكتبية غير منشورة، غزة، 2016/2/16.

[69] انظر: المرجع نفسه.

[70] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول 2015)، الربع الرابع 2015** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2016)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ42015A.pdf

[71] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول 2015)، الربع الرابع 2015**؛ وانظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية: الربع الرابع 2015** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، آذار/ مارس 2016)، في: http://bit.ly/1rUwopN

[72] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2014** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/ أبريل 2015)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2120.pdf؛ وانظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول 2015)، الربع الرابع 2015**؛ وانظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية: الربع الرابع 2015**.

[73] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول 2015)، الربع الرابع 2015**.

[74] ILO: Employment outlook bleak for Palestinians, Gaza a "tinderbox", International Labour Organization (ILO), 23/5/2014, http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_244201/lang--en/index.htm

[75] لمزيد من التفاصيل حول مخاطر البطالة، انظر: معين محمد رجب، **مخاطر البطالة الفلسطينية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية** (بيت لحم: المؤتمر الفلسطيني الرابع لتنمية الموارد البشرية، حزيران/ يونيو 2014).

[76] واقع التدريب المهني بغزة.. بين ضعف الإمكانيات وتلبية احتياجات السوق، فلسطين أون لاين، 2015/11/21، ص 13.

[77] لمزيد من التفاصيل، انظر: معين محمد رجب، **الآثار الاقتصادية المترتبة على أزمة الموظفين بغزة**، المؤتمر النقابي، أزمة موظفي غزة تداعيات وآثار، غزة، كانون الأول/ ديسمبر 2014.

[78] مشروع جديد لخلق الوظائف عن طريق مساندة الشركات الناشئة، موقع البنك الدولي، 2015/12/18، انظر:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2015/12/18/new-project-to-create-jobs-by-supporting-start-ups-and-developing-skills-of-youth-and-women-in-palestine

[79] وكيل العمل: توافق على تأسيس وقفية يوجه ريعها لبرنامج التمكين الاقتصادي "ديب"، **الأيام**، رام الله، 2016/2/21، ص 17.

[80] انظر: القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة للأعوام 1994–2014 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/a-navacon-1994-2014.html؛ وانظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2015)**.

[81] يُذكر أن مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال هو مؤشر شهري يُعنى برصد تذبذبات النشاط الاقتصادي الفلسطيني من خلال مراقبة أداء النشاط الصناعي، وبشكل خاص التذبذبات في مستويات الإنتاج والتوظيف وانعكاسات ذلك على الاقتصاد ككل. هذا وتبلغ القيمة القصوى لمؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال موجب 100 نقطة، فيما تبلغ القيمة الدنيا سالب 100 نقطة. وتشير القيمة الموجبة إلى أن الأوضاع الاقتصادية جيدة، في حين أن القيم السالبة تدلل على أن الأوضاع الاقتصادية سيئة. أما اقتراب القيمة من الصفر، فهو يدلل إلى أن الأوضاع على حالها، وأنها ليست بصدد التغير في المستقبل القريب.

[82] إعلان نتائج مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال، سلطة النقد الفلسطينية، كانون الثاني/ يناير 2016، انظر: http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=343&ArtMID=957&ArticleID=885&language=ar-EG

[83] انظر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، العدد 5، حزيران/ يونيو 1999، ص 17.

[84] انظر: القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة للأعوام 1994–2014 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ وانظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2015)**.

[85] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي لعام 2014**، ص 17.

[86] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الأطلس الإحصائي الزراعي لفلسطين 2012** (رام الله: كانون الأول/ ديسمبر 2012)، ص 23.

[87] يجب أن لا ننسى المنطقة ج، **القدس**، 2016/1/25، ص 1.

[88] طائرات إسرائيلية تلقي مبيدات كيماوية على حقول غزة الحدودية، **فلسطين**، 2015/11/22، ص 1، و31.

[89] انظر: وفا، 2016/4/4؛ وانظر:

Palestinian Academic Society for the study of International Affairs (PASSIA), Passia Diary 2012, Jerusalem, Gaza situation map, p. 448.

[90] مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد وآخرون، **دراسة تقييمية وورقة موقف: التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية: أثر كل من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقية التجارية الثنائية والتفاهمات بين المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين** (رام الله، مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد، 2014)، ص 8، انظر: https://www.paltrade.org/upload/multimedia/admin/2014/10/5448d50a1fe4c.pdf

[91] بالنسبة للسنوات 2010–2014، انظر: إجمالي قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية المرصودة حسب المعابر خلال الفترة 1996–2014، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/centers_%20A-.htm

وبالنسبة لسنة 2015، انظر: النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة وصافي الميزان التجاري حسب الشهر والربع، لعام 2015، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A-Ftrade%202015.htm

[92] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2015*, no. 66, table 16.2, http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st16_02x&CYear=2015

[93] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2014: نتائج أساسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيلول/ سبتمبر 2015)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2144.pdf

[94] انظر: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي)، سلطة النقد الفلسطينية؛ وانظر: خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 2016، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في: http://bit.ly/1rFOw70

[95] انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر للسنوات 2012–2015، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في: http://www.pmof.ps/41

[96] الضفة الغربية وقطاع غزة – عرض عام، موقع مجموعة البنك الدولي، انظر: http://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/overview

[97] وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، **خطة التنمية الوطنية (2014–2016): بناء الدولة وتجسيد السيادة** (رام الله: وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2014)، ص 12.

[98] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام 2015** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2016)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2187.pdf



[99] **المرجع نفسه**.

[100] **المرجع نفسه**.

[101] بالنسبة للأعوام 2010/2011–2013/2014، انظر: إحصاءات تربوية – التعليم العام، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، في: http://www.mohe.gov.ps/ShowArticle.aspx?ID=335

أما بالنسبة للعام الدراسي 2014/2015، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، **الكتاب الإحصائي السنوي للعام الدراسي 2014/2015** (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، 2015)، في: http://www.moehe.gov.ps/LinkClick.aspx?fileticket=4zS-Bss5cZQ%3d&tabid=314&portalid=0&mid=974&language=ar-JO&forcedownload=true

[102] انظر: إحصاءات تربوية – التعليم العام، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية؛ ووزارة التربية والتعليم العالي، **الكتاب الإحصائي السنوي للعام الدراسي 2014/2015**.

[103] بالنسبة للأعوام 2010/2011–2013/2014، انظر: إحصاءات تربوية – التعليم العام، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.

أما بالنسبة للعام الدراسي 2014/2015، انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، **الكتاب الإحصائي السنوي للعام الدراسي 2014/2015**.

[104] انظر: ووزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي السنوي 2014/2015 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني** (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، نيسان/ أبريل 2015)، انظر: http://www.mohe.pna.ps/services/statistics

[105] انظر: **المرجع نفسه**؛ ووزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي السنوي 2013/2014 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني** (رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي، حزيران/ يونيو 2014).

[106] انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي السنوي 2014/2015 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني**.

[107] انظر: **المرجع نفسه**؛ ووزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي السنوي 2013/2014 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني**.

[108] انظر: وزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي السنوي 2014/2015 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني**.

[109] انظر: **المرجع نفسه**؛ ووزارة التربية والتعليم العالي، **الدليل الإحصائي السنوي 2013/2014 لمؤسسات التعليم العالي الفلسطيني**.

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، 2014.
9. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015**، 2016.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

10. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
11. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
13. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
14. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.
15. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2010**، 2015.

سلسلة اليوميات الفلسطينية:

16. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2014**، 2015.
17. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2015**، 2016.

سلسلة أولست إنساناً:

18. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.

19. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
20. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008، ط 2، 2009.
21. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009، ط 2، 2010.
22. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
23. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
24. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
25. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
26. حياة الددا، **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.
27. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
28. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
29. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.
30. فاطمة عيتاني ومحمد داود، **معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

سلسلة تقرير معلومات:

31. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
32. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
33. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.

34. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
35. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
36. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
37. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
38. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.

51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.

52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.

53. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.

54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.

55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948**، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.

56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المقاومة الشعبية في فلسطين**، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.

57. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014**، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.

58. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011–2015**، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.

كتب عامة:

59. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.

60. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.

61. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007، ط 2، 2010.

62. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.

63. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**، 2007.

64. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.

65. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.

66. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.

67. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**، 2008.

68. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.
69. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008، ط 2، 2012.
70. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008، ط 2، 2015.
71. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.
72. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.
73. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.
74. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.
75. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.
76. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.
77. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.
78. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.
79. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275–1368هـ/ 1858–1948م**، 2009.
80. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة – الأهداف – الإنجازات**، 2010.
81. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
82. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.
83. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.
84. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، طبعة مزيدة ومنقحة (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
85. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.
86. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
87. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006–2010**، 2011.

88. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.

89. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.

90. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.

91. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.

92. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.

93. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، طبعة مزيدة ومنقحة، 2012.

94. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.

95. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.

96. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.

97. دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً**، 2012.

98. وائل عبد الحميد المبحوح، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994–2006: دراسة تحليلية**، 2012.

99. محسن محمد صالح، محرر، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 2013.

100. بلال محمد، محرر، **إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**، 2013.

101. أحمد جواد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2011**، 2013.

102. ناصر عبد الله عبد الجواد، **الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوبة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2013.

103. محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، ط 5، 2014.

104. عبد الله عياش، **جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964–1973**، 2014.

105. محسن محمد صالح، **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين** (تمّ النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.

106. محسن محمد صالح، محرر، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة**، 2014، ط 2، 2015.

107. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف – وثائق – قرارات**، 2007، ط 2، 2014.

108. ماهر ربحي نمر عبيد، **البناء التنظيمي والفصائلي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب**، 2014.

109. محسن محمد صالح، محرر، **قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار**، 2014.

110. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 – منتصف يوليو 2014**، ملف معلومات 21، 2014.

111. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" – عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7–2014/8/26**، ملف معلومات 22، 2015.

112. محسن محمد صالح، محرر، **السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013**، 2015.

113. عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، 2015.

114. باسم القاسم، **صواريخ المقاومة في غزة: سلاح الردع الفلسطيني**، 2015.

115. رائد نعيرات وسليمان بشارات، **النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل**، 2016.

116. رامي محمود خريس، **الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة**، 2016.

117. فرحان موسى علقم، **النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي نموذجاً**، 2016.

118. خلود رشاد المصري، **النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين**، 2016.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

The Palestinian Strategic Report Series:

119. Mohsen Moh’d Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
120. Mohsen Moh’d Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
121. Mohsen Moh’d Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
122. Mohsen Moh’d Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
123. Mohsen Moh’d Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
124. Mohsen Moh’d Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.

125. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.
126. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2012–2013*, 2015.

Am I Not a Human? Book Series:

127. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
128. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al–Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
129. Ahmad el–Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
130. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
131. Mariam Itani and Mo'in Manna', *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al–Houry, 2010.
132. Mohsen Moh'd Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al–Houry (published in collaboration with al–Quds International Institution (QII)), 2012.
133. Hasan Ibhais and Kahled 'Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
134. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), translated by Salma al–Houry, 2014.
135. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El–Jadili and Saja Abed Rabo El–Shami, 2012.
136. Fatima Itani and Nitham 'Ataya, *The Suffering of Palestinian Environment and Farmer Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (12), translated by Salma al–Houry, 2016.

Non–Serial Publications:

137. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.

138. Mohsen Moh’d Saleh and Ziad al–Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
139. Ishtiaq Hossain and Mohsen Moh’d Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
140. Karim El–Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2010. (electronic book)
141. Ibrahim Ghusheh, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghusheh (Ex–Spokesman of Hamas)*, 2013.
142. Mohsen M. Saleh, *The Palestinian Issue: Historical Background & Contemporary Developments*, 2014.
143. Muslim Imran Abu Umar, *Egypt, Syria and the War on Gaza: A Study on the Egyptian and Syrian Foreign Policy Responses to the 20082009/ Gaza War*, 2015.

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2014–2015 الذي يصدر للمرة التاسعة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2015، بل وجانباً من سنة 2016؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

The Palestinian Strategic Report 2014-2015

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015





مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان

تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net





ISBN 978-9953-572-49-9

9 789953 572499



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ـ بيروت